





بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى وانكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم
 الا انه اخبرنا عن عبد العزيز بن القاسم بن جعفر اخبرنا ابو علي اللؤلؤي اخبرنا ابو داود اخبرنا محمد بن القاسم
 اخبرنا محمد بن جعفر اخبرنا شعبة عن موسى بن عبيدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اخذ غزوة بني المصطلق
 اراد ان يغفل الضاري والروميين ومن يحدوهم ممن يدعون انهم من اهل الايمان فقالوا يا محمد انك تكلف القتال عن اهل
 الكتاب اذ اسلموا او اعطوا الجزية قال بلى ولكن عن اهل الكتاب الذين لم يكفون بان يكذبوا في رسالتهم وبغيتهم الى
 الناس كما ولم يشركوا في شيا ولم يثبتوا اصاحبه ولا ولدا ولم يحفظوا الا لوجه لا احد من مخلوقه ويقولون ان عيسى
 روح الله وكلمته القاها الى مريم وعنده ورسوله وامنه اما انكم قد تفرقتم الى فريقين شقي فريق منكم قالوا ان الله ثالث ثلاثة فهم المشركون
 المسمون بالطورية وفريق قالوا ان عيسى ليس بشي ولا جان بل هو ابن الله ومريم زوجته فهم الكذابون المشركون
 المسمون باليعقوبية وفريق قالوا ان عيسى ليس بشي بل هو الله لا غيرهم الا فاكون المسمون بالمطانية فقالوا يا محمد ان
 الحق من اذ بعث بعد ما مضى وفالك غمامة عام بني اخرفا ما بعث في تلك المدة فان عشنا اليها ولم نفس وعاشت ذريتنا ان فيها
 علمناست آخر الانبياء بل اخرهم هو ذلك النبي المبعوث الى الناس كافة واما لا بعث فيها فان عشنا اليها ولم نفس وعاشت ذريتنا
 بما فوجب بكل من بعث فيها سواء كان منا او من ذريتنا ان يؤمن ان آخر الانبياء انت وانك المبعوث الى الثقلين ومن لم يؤمن لك
 منهم في تلك المدة حلت دمه وماله فاذا احاهدوا رسول الله بذلك العهد قبله فكلف عن قتالهم ونهب اموالهم واسار اليه بقوله تعالى فقاتلوا لانه فاقات
 مدتهم فاذا تمت مدتهم وغادروا عهدهم هذا فيما رخص النبي عن قتالهم ونهب اموالهم واسار اليه بقوله تعالى فقاتلوا لانه فاقات
 اجراء احكام القتال ونهب الاموال عندككك الايمان بعد تمام ذلك الوقت المعهود واما ما يخفق اذا عاش اولئك المعاهدون
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما انقضى تلك المدة المعهدة فادعوا واما اذا لم يبعثوا ووجدت ذريتهم بعد انقضائها فلا يجري احكامها
 عليهم لانهم لم يبعثوا كيف ما عاهدوا اياهم مع النبي يوم في العريضة وماذا علمهم فغلبوا قلنا جبر عندهم الى اذا ثبت عندهم بهذا الوجه
 مع النبي يوم في ذلك الزمان فخر وصل خبر عندهم الى من وجد في زمان انقضاء ذلك الوقت المعهود بالفروقة على خصاله ان يرى
 ان الصيابة الذي ليس لهم طرق الكتاب النظرات من فروعها يترها يعرفون الاخبار الماضية منذ الف سنة والآخر في عهدهم بوصول
 خاتم النبي صلى الله عليه وسلم فيكون في التواتر بحري محسوساتهم ومشاهداتهم واما عدم زيادة شهرتهم فيما بينهم انما هو لما نكدهم بمالقات الناس
 ولا التفاتهم ولا تقاليمهم بما اهتم وخوف السلام من عن احتلالهم بمقامكم وطعنهم الى اموالهم الدار باخذ الجزية عنهم وخوفهم عن عدم الدرو
 بقتالهم ونهب اموالهم نقل من تفسير الفسار وعليه ما ذكره الامام الرازي في تفسير الكبير

الوضعية ر اذاب

كتاب صدر الشريعة مقدم على هذا الكتاب
 وهو في شرح هذا الكتاب وفي نسخة صدر الشريعة
 ولا يصح في الامانة لا صوت في
 فيج صيد اليوم اية
 هذا الكتاب في كتاب الظاهر في
 فيج صيد اليوم اية

كتاب الطهارة
 فصل في البير باب السج على الخفين باب الحيض باب الخامس
 كتاب الصلاة
 باب الاذان باب شروط الصلاة باب صفة الصلاة باب حدث الصلاة
 باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها باب العترة والنوافل فصل عند الكسوف باب الفريضة
 باب قضاء الفرائض باب سجود السهو باب صلاة المريض باب سجود التلاوة
 باب المسافر باب الجمعة باب العيدين باب صلاة الخوف باب الجنائز باب الشهيد
 باب الصلاة في الكعبة كتاب الزكاة
 باب زكاة الاموال باب العاشر باب الزكاة
 باب زكاة الخراج باب المصارف باب صدقة الفطر كتاب الصوم
 باب موجب الافساد باب الاعتكاف باب الحج باب القرآن التمتع باب الجنائز
 باب الحصار كتاب النكاح باب العتق والكف باب المهر باب نكاح الرقيق
 باب القم كتاب الرضاع كتاب الطلاق باب ايقاع الطلاق باب تقضي الطلاق
 باب الحلف بالطلاق باب طلاق المريض باب الرجعة باب الايلاء باب الخلع
 باب الظهار باب اللعان باب العنين باب العدة باب ثبوت النكاح
 باب النفقة كتاب العتاق باب عتق البعض باب الحلف بالعتق باب التدبير والا
 كتاب الايمان باب الحلف بالفعل باب الحلف القول كتاب الحدود باب حد السرقة
 باب شهادة الزور والرجوع باب حد الشرب باب حد القذف فصل في التعزير
 كتاب السرقة فصل يقطع بين السارق باب قطع الطريق كتاب الجهاد باب الغنم

قال النبي عليه السلام
 من فاته صلاة في عمره
 ولم يعلم كم فاتته فانه يصليها
 بعد الموت والعينين بعد فاته
 هو الله احد ثلاث من اراد الله
 له صلواته اربعين سنة يقول من

قال النبي صلى الله عليه وسلم من وضع يده على بطن امراته
 وهي حائض وقال سمع الله الا بعد الصلوة الذي
 لم يلد ولم يولد الا لهم اني سميت ما في هذا
 البطن محمدا واهل بيته غلاما باذنه الله تعالى

كتاب الطهارة
 فصل في البير باب السج على الخفين باب الحيض باب الخامس
 كتاب الصلاة
 باب الاذان باب شروط الصلاة باب صفة الصلاة باب حدث الصلاة
 باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها باب العترة والنوافل فصل عند الكسوف باب الفريضة
 باب قضاء الفرائض باب سجود السهو باب صلاة المريض باب سجود التلاوة
 باب المسافر باب الجمعة باب العيدين باب صلاة الخوف باب الجنائز باب الشهيد
 باب الصلاة في الكعبة كتاب الزكاة
 باب زكاة الاموال باب العاشر باب الزكاة
 باب زكاة الخراج باب المصارف باب صدقة الفطر كتاب الصوم
 باب موجب الافساد باب الاعتكاف باب الحج باب القرآن التمتع باب الجنائز
 باب الحصار كتاب النكاح باب العتق والكف باب المهر باب نكاح الرقيق
 باب القم كتاب الرضاع كتاب الطلاق باب ايقاع الطلاق باب تقضي الطلاق
 باب الحلف بالطلاق باب طلاق المريض باب الرجعة باب الايلاء باب الخلع
 باب الظهار باب اللعان باب العنين باب العدة باب ثبوت النكاح
 باب النفقة كتاب العتاق باب عتق البعض باب الحلف بالعتق باب التدبير والا
 كتاب الايمان باب الحلف بالفعل باب الحلف القول كتاب الحدود باب حد السرقة
 باب شهادة الزور والرجوع باب حد الشرب باب حد القذف فصل في التعزير
 كتاب السرقة فصل يقطع بين السارق باب قطع الطريق كتاب الجهاد باب الغنم

باب استيلاء الكفار باب الاستامن باب الوطايف فصل الجزية فليت
باب المرتد باب البغاة كتاب اللقطة كتاب الآبق كتاب المفقود
كتاب الشركة كتاب الوقف كتاب البيع باب الخيار فصل شرطه
فصل ومشتريه باب البيع الفاسد باب الاقالة باب المراجعة باب الربا
باب الحقوق والاستحقاق باب السلم باب الصرف كتاب الكفالة كتاب الحوالة
كتاب القضاء مسائل من كتاب الشهادة والرجوع عنها باب القبول وعدمه
فصل الرجوع عنها كتاب الوكالة باب الوكالة بالبيع والشرء فصل البيع الكلي
باب الوكالة بالحصونة والقبض باب عزل الوكيل كتاب الدعوى باب الخلف
فصل قال ذواليد باب دعوى الرجلين باب دعوى النسب كتاب الاقرار
باب الاستثناء باب من الاقرار كتاب الصلح كتاب المضاربة كتاب الوديعة
كتاب الغارية كتاب الهبة باب الرجوع عنها فصل وهب امته اجملها
كتاب الاجارة باب الاجارة الفاسدة باب الاجارة الاجير مشترك باب فسخ الاجارة
مسائل من كتاب المكاتب باب تصرف المكاتب باب كتابة العبد المشترك
باب الموت والعجز كتاب الولاء كتاب الكراهة كتاب الحجر فصل بلغ العمان
كتاب المأذون كتاب الغضب فصل غيب ما غيب كتاب الشفعة باب ما في اوله

كتاب القسم كتاب المراجعة كتاب الباقاة كتاب الذبايح
كتاب الاضحية كتاب الكراهية فصل الاكل فصل لا يلبس فصل نظير
كتاب احياء الموات فصل الشرب كتاب الاشرية كتاب الصيد
كتاب الرحمن باب ما يصح رهنه وما لا يصح باب رهن عند عدل باب النصف
فصل عصر قيمته عشرة كتاب المجتنب باب ما يوجب القود وما لا يوجب باب القود فيما دون
باب الشهادة في القتل كتاب اللدنيا باب ما يحدث في الطريق باب حيازة الهبة
باب المجانية من الرقيق فصل دية العبد فصل فان جنى مدبراً باب القسامة
كتاب المعاقلة كتاب الوصايا الوصية بالثلث في المرض باب العتق في المرض
باب الوصية للاقارب وغيرهم باب الوصي كتاب حنثي مسائل من

تمت فهرس الكتاب

١٦٤



Suleymaniyeye kütüphanesi
Kismi: AMCA ZADE
MUSEYIN PASA
Yeni kütüphane
E kütüphane 164

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله الذي جعل العلم ادراج
التاجر والمطاسب واربع المعاني والغالب ونور بانوار انوار المشارق والمغرب ودين العالم بالعلماء زينة السماء
بالكواكب وهدى بهم كل خاطب في مهابي الدواهي والضياع وانقذ كل مسف على شفا خفرة من النار بالمطالب
والصلوة واللام على اولى الوسائل والرتائب محمد مختص بمزايا العطايا والمراتب وعلى اولى الدرجات العلم
والمناقب وصحبه الذي بابه يمد يدي بحفظ المطالب ما جمع المناثم الكتاب بيت على اسرارهم مخفى الخبايا من
احق الذي خلق البراءة فوجد يقول العبد الضعيف محمد بن عبد اللطيف المشهور بابن الملك والمصور
من رب اللطائف سيرة الله امه ختم بالخير عمل كان شحي والذى شارح الجمع نعمة الله بخبرانه يقول جعل حطر
في خلقه انه اشرح كتاب الوفاء بشرحها خفاياها وبخبر عن حباياها بين فوايد قوه وبغيره فلا يدع قوله
بمجهز مواضع اجاله ويرى من مواقع اعماه اذ لم يبق انه لشرح وسطه يكون شرحه على ذلك النظم فشرع فيه والف في اخر
الاول واتمه بعون الله تعالى وانتوان لانه قد انكر من حوادث الدهور وطولها وجمع وفنورها فاقضى
عليه ومات سرق الكتاب منه وفات فاطمته بالوصول اليه مدة مديدة فتلست على قوته وكوته كرية شديدة
لانه سعى الى قد صار في معنى الضياع لغوات انشاد كتابه والعدام والانقاع فالتفوا مني ان انشئ من سقا
دنه الموجودة ولو قد ما صار منها المفقودة فاجبت ملكت انهم متعبا بالله فكتبه موقفا بنصف الاول
سعت فيه بقدر وسعي تصحيحا ووذت على تقرير في نه بعض المقام توضيحا وذكرته وجها ودليلا في بعض
للتائيل ما ذكر فيه شيئا من التوجيه والدلائل ولطقت فيه فوايد كثيرة ما اوردتها الى طلب الاحتصاد
فان الوايد النفع لا يتعلق بذكرها الاطالة الملهة والاستكثار والله ولي العانة ومنهم الصواب والحمد
له على توفيقه لا تمام الكتاب **بسم الله الرحمن الرحيم محمد من جعل**
اي حبر العلم اجل اي اعظم اللواهب جمع الوهبية وهي مقدر والمراد منه الموهوب بالبرية اصل البرية
قلية المهزلة يا قدت يقال لمنوة الطعام مما نواهنا والمراد منها موهوب ليست في عاقبتها النعمة
واستراى انه فخر واعلى المراتب جمع مرتبة وهي المنزلة السنية الى الرفعة واستناها اي علاها احسن
خبر له حمد ما يفتح باللام وانما كان احسن لانه سبب لا تمام ما يبتدأ الماروي انه عزم قال كل امرؤ
بالا يبداء فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية لبسم الله روى ان عايشة رضي الله عنها امرت
خادمته بان ترفع ثوبها وتقطع كن باس فلما رقت قالت هذ قلت عند الابتداء بسم الله قالت لا فامرت
ان تقطع عن ثوبها وتخطي ثانيا بسم الله وانما كان العلم اجد المواهب واعلى المراتب لانه سبب
للسعادة العظمى وهي النجاة من الجهل في الدنيا بسبب لسيادة الغلبا في العقبى وشكر من خص علم
الاحكام والشرائع جمع شريعة وهي ما شرع الله لعباده من الدين وفروعه وهي اعم من الاحكام
بانه اي على الاحكام لخاصة والخبر متعلق بقوله حص اقوى الوسائل جمع وسيلة وهي ما يتقرب

به الى الغير اليه اي الى من خصص وانما صار اقوى لان رعاية جميع ما يتوسل اليه من العبادات موقوفة
قمة على العلم فيكون اقوى جميع ما يتوسل به اليه والذرائع جمع ذريعة وهي الوسيلة ايمن اقدت تفضل من
الين باليضم وهو البركة يقال لمن فلان على قوله اذا صار مباركا عليهم ما يستجى به فعد مجرولا يقال استجيت
حاجة اذا قضيتها تجيز او يقال في امر فلان اي ينشر فعلا هذا يكون معلوما للرام اي المطلوب وانما صار
الشكر ايمن لانه سبب لبركة ما يبتدأ به من المطلوب قال الله تعالى ان شكرتم لازيدنكم نعمه جزا وشرف
مخدوف يعني اذا حمد الله وشكر على ما وصفنا فنحمد حمد الانصرام اي لا نقطاع لعدده ولا انقصام اي لا انكسار
لمدد اي لزيادة فان قلت الطاهر ان انشاء يكون النصف من طاهرين ولا يقدر على انشاء الحمد الغير المقطوع
حمد اخبار يعني بخبر عن نبوت محمد غير منقطع لله نعمة والمخير عن نبوت الحمد يكون حامدا فلا يزول الى جعل
ظن انشاء على ما نعلم واولى امر اعظم من نعمة الظاهرة حسن الصورة وتسوية الاعضاء وقيل هي البعير والسمع
واللذان وسائر الجوارح الظاهرة والباطنة وهي المعروفة وما لا يعلم الا بدليل او ما لا يعلم اصلا وينفع به فكم
في بدن الانسان من نعمة لا يعلم ولا يمدى الى العلم كالتسوية والقلب والعقل والفهم والروح وما اشبه ذلك
وقيل الظاهرة الاعراض الدنيا والباطنة النوكل والثقة بالله نعمة وقيل الظاهرة الاقرار بالان والباطنة
الاعتقاد بالقلب والكرم وايي اي اخبر من قسمه جمع قسمه وهو الضيق الهادية اي الظاهرة وهي الاموال
الظاهرة والكامنة اي الخفية وهي الاموال الباطنة والاعم ان المراد من قومه من نعمة الظاهرة والباطنة
ومن قومه قسمه البادية وللا كامنة واخرتفنن في العبادات وبصرنا اي جعلنا ذوقا بصيرة ومعروفة بالصراط
الستقيم اي بالطريق المستقيم وهو ملة الاسلام ومشرجه اي الطريق الواضح الرشاد وهو خلاف الفوارق
المراد منه ما عليه اهلا السنة والجماعة وبصرنا الانشاء اي الاقداء بكمرام جمع كرم الاسلام جمع سلف وهم
اباؤهم المقفدون والاحقاد في شر الاحكام اي بسطها لجار والمجرور متعلق بالانسان وتبليغ الشرائع
والله ولي ارشاد اي صاحبه وتفضيلا على رسوله ومن موكتاب كوس وعيسى والنبى من نبى ولم يكن
يكن معه كتاب كذا في الكشف وعن هذا قال النبي عزم علماء امية اسرائيل ولم يقل كرسى بن اسرائيل
فيله الرسول هو الذي اوحى اليه بجهرايل والنبى اوحى اليه بملك اخر محمد الهادي الخلق الى سوا السبل
اي عدله وهو الصراط المستقيم المستقيم الموادي اي طائفة علماء امية لابيها اسرائيل وهو اثنان الى الحديث
المذكور وعلى كرام صحابي جمع صحابي وهو من صحب الرسول اضافة الكرام الى اضافة الصفة الى الموصوف
بنوايل وانما يفل وصحابة الكرام رعاية للسمع المستظلين بظلال سحابة ادها الكنف اذ السحابة سبب
الراحة كالكنف يعني المستريحين بظلال كنفهم وجواره او الماتجيز والشريد الى النبي عزم وعلمته او
المواد بالسحابة سحابة سحابة يعني بهم الداخلين في ظلال عطائهم في الدنيا ليس بوجبة بالكرام وبالمستظلين
لاخراج غيرهم بل للذخ وبيان شرفهم صلوة مفعول مطلق لقوم نصيبه بترادف يتابع امده هو

وينضاف ان ادراكها وبعد فان اولاد ادخل الماء على ان يكون اما مقدما في بعد يعني اما بعد حمد الله
والصلوة على رسول الاعن عبدا لله وهو عطف بيان للولد صرف الله اياه فيها بحجة الله
الولد وبرصائه لما فرغ من حيزه والعامل فيها احببت من حفظ الكتب الادبية اي للكتب التي
يعرف منها علم الادب وهو عند السكاك علم اللغة والنسب والنحو والبلاغة والمنطق والفروض وتحقق لما يروى
فمن الفضل تلك جمع تكتة وهي ان يضرب في الارض بقضب ويورث فيها والمراد منها المعاني الدقيقة في العلم العربية
احببت ان يحفظ في اعلم الاحكام اي احكام الشرع كتابا بارعا في محبة ولعيون اي خيار مسائل الفقهاء
اي حافظا مقبول الترتيب وهو وضع كل شيء مراتبه والنظام جمع نطق وهو جمع اللؤلؤ مستمرا عند
لحواض العوام فان قبلت المدح يحصل بالتحسن ان لحواض دو العوام لانهم ليسوا باهل كالا لعام لم
ذكرهم في هذا المقام قلت رعاية للسمع بلفظ النظام واسا الى ان السمع ان السائل بلغ مبلغا يذكر كطو
هل كما يقال في ظهور شيء يراه اللعي مبالغة او يقال المراد من العوام من ادرك حظ من العلم وهم كالعوام
لسمية للحواض وانما ذكرهم للسمع كما قال الله تعالى لا تأخذوا منه ولا نوم وما الفيت اي ما وجدت
في المختصات ما هذا اشارة اي مختص موصوفا بالصفة المذكورة فالتفت اي جمعت في رواية كتاب الهداية
وهو كذا فاخر اي جدد ومجربا في زلزال كتاب جليل الشرح عظيم الشأن زاهر لظن لظن القلة او
المترلة باهر البرهان اي قابلية على غيره قد تمت حسنة اي منافع وعمت برهانة اي شملت
زيادة كل واحد من الناس وبرهنت ايات اي ظهرت مسائل مختصر المفعول القلت جمعا لجميع
اي مسائل الهداية خاليا عن دلالة حاويا اي جامع لما هو اصح الاقوال ولا اختيارات وهذا
او ما قبله بمعنى المفعول وروايد فتاوى والوقفات حاويا فتاوى التي كانت زائدة على
مسائل الهداية وما يعني حاويا لما يحتاج اليه من نظم خلافيات اي من مسائل المنظومة موجزا الفاظ نهاية
الاجاز ظاهر في ضبط معانيه محائل بالوقع فاعل ظاهر اي ظاهر امطان السحر ودلائل الامجاز عطف على قوله
محائل بالوقع فاعلى اي ظاهر في دلائل يستدل به على كون هذا المختصر مجزا كفا قبالا لكنه ضعيف لان الجز
هو كلام الله الخارج عن طوق البشر وكلغين كيف يكون كذلك بيت اكر بررس حلال مردن بنودي
معجزة تبتى شابر كرس يودي بل يقال ودلائل بالجار عطف على السحر على مطلق دلائل الامجاز ولكن يقال
في مثل هذا البيان ان بعض الظن اتم وظفان موسوما يقال وسمه اذا اثير في الزكي يعني ان المختصر مسمى
بوقاية الراوية الوقاية مصدر بمعنى الفاعلا وحافظ الراوية في مسائل الهداية والله تعالى مسؤول
ان ينفع به اي المختصر حافظه مفعول ينفع والراغبين فيه اي في المختصر عامة تميز والولد الاعن عبدا لله
خاصة انه خير مأمول واكرم مؤول **كتاب الطهارة** الكتاب مصدر كالكتابة بمعنى الجمع والمراد بالكتابة
وهو طائفة من السائل الفقه واصافته كاضافة خاتم فصفة يعني كتاب مسائل الطهارة ويجوز ان يكون الاضافة

هذا الام والطهارة بمعنى النظافة مطلقا مصدر من طهر يظم اليها وقسم والمراد بها النظافة من النجاسة
حكيم كانت اوحقيقة بداء بالطهارة في البيان لانها شرط للصلوة من الاركان وهي ثابته الايمان كما قال الله تعالى
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة والشرط مقدم على الشرط فانما اختارها من بين الشرط لانها
اهم وهذا التعليق اولى بما قاله الطهارة شرط لا بسقط بقدر بخلاف سائر الشرط فلهذا اختارها لان شرط
النية شرط للصلوة لا تسقط بعذر وانما افرد بها لانها مصدر والاصل فيه ان لا يثنى ولا يجمع ومن جملة نظر
الى انها انواع مختلفة لان طهارة الوضوء يحصل بامر الماء والاصابة وطهارة الثوب يحصل بالغسل
وازالة النجاسة التي نوع آخر قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم لاني
وانتم محدثون ولما كان الازالة سببا للقيام السبب مقام فاعلموا وجوهكم لاني وهي قوله وايدكم الى
المراد فني وامسحوا برؤوسكم واجهكم الى الكعبين فان قلت المفهوم من الآية ان مطلق القيام سبب الوضوء
فلم يقبه بالحدث قلت لان نفس القيام لو كان سببا لوجود الوضوء لما فرغ الانسان عن الوضوء ابدا ولو
وقع في المرح ولا يثبت ان النبي عم صلا صلوة خمس بوضوء واحد يوم ولو كان القيام سببا لما فعل كذا ولان
التي الذي هو بدل من الوضوء معلق بالحدث كما قال الله تعالى ان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم
من الغائط او لامستم النساء فلم يجدوا ماء فممسحوا بامنيكم ففعلنا الوضوء معلق بالحدث لان النبي يدل
عن الوضوء فيكون ان متحدثين في السبب وما قال بعض الخارجين من ان الحدث مناف للوضوء فلا يصح ان يكون
سببا لمدنوع لان المناقات بينهما لا بين الحدث وجوب الوضوء ونحو قالون بالثاني لا بالاول فان
قلت المفهوم من آية النبي لان مجرد الحدث سبب لوجوب الوضوء فلم يجعل في الوضوء كذلك وقورن القيام
الى الصلوة اليه قلت لان الوضوء ليس عبادة مفصولة ولهذا الوند الوضوء لا يلزمه وانما هو
سببا الى عبادة مفصولة فلا بد من الفصل الى الفصول فقد في آية النبي وجاء احد منكم من الغائط وقام
الى الصلوة وانما قال قدم الوضوء من بين الطهارة لان الله تعالى قد عطف على الغسل من الجنابة والاولا كثير الاستعمال
فانتم الاختيار الى بيان هذه الآية دليل كان من حفر ان يؤخر عن المدلول في الاراد وانما قدما بغير كفا فرض
الوضوء القاء التفسير والفرق بين المفروض وهو ما ثبت بدليل قطعي واصافته للبيان اذا فرض قد يكون من غير
الوضوء غسل الوجه من الشعر او متنتى منبت شعر الرق وهذا باعتبار الغالب لان حد الوجه في الطول من مبتدأ
سطح جبهة الى الذقن كان عليه شعرا ولا الاذن والاذن الذقن وهو من تحت جبهة هذا هو حد الوجه اذا توجهت
به لانه قلنا فان قلت على هذا ينبغي ان يكون الاذن من الوجه قلت الغالب شعرها نحو العمامة والفسون كند
يسر الصورة فقال لا يجب غسل داخل الغم والاذن لعدم الواجبه وفي الشفة فلا في قيل تبع الغ لا يجب
فعلما وقال الفقهاء الوضوء ما كنتم بانضمام الغم ففتح للغم وما ظهر فلا ولها للو وما يجب غسله عند ما العبد
فلا يجب داخلها لعدم الواجبه فلو وقع الضرر قوله الى الاذن لا يفي ان يكون غاية لقوله من الشعر

الفخ

فلا بد ان يقدر الاذن بعد قومه من شعر فيكون في الظلام لما نشر غير مرتب وما بين العذارين والاذن
منه اي من الوجه انما ذكره انما ^{منه} مما قبله اشار الى خلافه بـ يوسف ففرض الوجه عنده من العذر الى العذار وراه
لا يجب غلبه البنية تحت الشعر في العذار اذا لم يجب غلبها فاوراها وهو البياض او لان لا يجب لها انما تحت
الشعر انما تحت غلبه لا استاده بخروج عن كونه وجها ولا استار فيما وراه العذار فيجب غلبه وان كان كوسى يجب
غلبا نقا او البدين والرجلين عطف على الوجه اي فرض الوضوء على البدين والرجلين مع المرفقين واللعين
فقدما لان غلبها فيجب واجب عند فريخ لان المرفق والكعب وقعا وغابتين للفرد فلا يدخل فيه
كما في قوله تعالى انما الصائم الى الليل ولان الغاية قد تدخل في حكم كما اذا دخل في حكم المرفق فغلبه
ينبغي لان لا يتكلم في رجب وقد لا تدخل فاحتملنا في حكم الفدا خياط في اقامة الغرض والمرفق ملتقى عظم العضد
والرأع فلما وجب غلبه جزاء الزراع وجب على جزء العضد لان الفصد بينهما في الغل خرم ومسح ربع راس
هذا معطوف على ما قبل فرض الوضوء مسح ربع الراس فان طرث المغيرة وهو ان النبي كتفى جميع الناصية في وضوء
وهي ربع الراس فان قلت الدمع غير معين والدليل يدل على ربع معين وهو الناصية فلا يتوافقان قلت
طردت ورد بيان المجلد الكتاب والاحمال كان في المقدار دون المجلد لانه معلوم ان الراس فلو كان المراد منه عين
الناصية يلزم نسخ الكتاب بخبر الواحد فان قلت المجلد لا يمكن العلم به الا بتبيان والعمل بهذا
يمكن بحمل على الاقل لتيقنه فلا يكون محملا قلت لا يمكن المسح على شعره الا بزيادة عليه وهي غير معلومة
فيحقق الاحمال وفي المحط لومح راسه ببلالته بعد استعماله في عضو اخر فالصحيح انه القربة يتبادر بالبادون
البلل فحصل المسح ببلل غير مستحله ولو مسح راسه ببلل اخذ من حيث لا يجوز لان ما اخذه من التيمية جزء
من استعماله لان الماء لا يظهر حكم استعماله مادام على العضو واذا زال على المفصول بالخذ ظهر حكم استعماله فان
قلت الغرض ما يكون جاحد هذا المقدار للكفر قلت لما حذر من لا يكون ما ولا موجب الربع والاقل ما اول
والثاويل شبره وهو جميع التكفيرة والحية اي ربع طية لان ما تحت الحية لما سقط عاخذ لتعبره وجب
مسح كل جيرة والموسم لا يجب لتعبره بقدر الربع كسح الراس وسنة اي سنة الوضوء المستفيض على
يديه الى الرسغين بالضم الرا وسكون السين الهامة وبالفتحين المجمع منتهى الكفى عند المفصل ثلاثا قبل
ادخالها الا انما لا تراه انما النظر فيبدا بتغطيته فان قلت هذا يدل على وجوبه لان ما لا يتوسل الى الوجوب
الا به فهو واجب كوجوب قلت طهارة العضو حقيقة وحكما بذلك على عدم الوجوب اما حقيقة فظاهر واتحكما
فلا تراه لو دخل يده في الاثا لا يتحس فثبت مادونه وهو السنة اعلم ان قيدا المستيقظ يحتمل ان يكون اتفاقا
لما ذكره المحط ان غلبها في ابتداء الوضوء سنة على الاطلاق لكن ذكر في الكفاية هذا الفعل المنون بنوب
على الفعل المفروض كالفاتحة فانها واجب في الصلوة طردت يدل على تعبرها وتاييه عن القراءة المفروضة حيث
يجوز الصلوة بها وان لم يقرأ غيرهما ويحتمل ان يكون شرط لان المحتمل تحت البدكان المستيقظ اذ من
عائهم انهم كانوا

يايوتن بلا المتنجي حتى لو نام مستجبا بالماء لا يستن غلما وتسمية الله في ابتداء اي سن في ابتداء الوضوء ذكر لم الله
قال صاحب الهداية وقع في مختصر القدوري تسمية سنة لكن الاصح انها مسحة لان السنة ما واطب عليه رسول الله
ولم يشترط مواظبة على التسمية والسواك اي استعمال وهو لم يشترط الحسنة المرة المتعينة للاستياك واتحس لان عليه السلام
كان يواظب عليه مع تركه احيانا وعند فقه يعالج بالاصبع وفي خلاصة بنال بالاصبع ثواب السواك وفي زاد الفقيه
انه سنة حال المضمة كميله للاتقاء والمضمة هي ماله والامتناع وحيام كرت قوله بتمامه نفي القول الشافعي
لان المضمة وبستنشق بها واحدا ما روى انه عم ففعل كذا ولنا انها عضوان فينفردان بالماء كسابر الاعضاء
ومارواه محمد علي قلة الماء وتحليل الحية الى اي احوال اصابع فيها بعد التثليث لعلها الى فوق لانه عم كان يفعل
كذلك في الكفاية والاصابع اي تحليل بعضها في بعض لقوله عم خللوا اصابعكم هذا اذا وصل الماء في اثابها وان لم يصل
بان كانت منفصلة فالتحليل واجب وفي النوازل يجب ابدال الماء الى ما تحت الاظفار اكان حذريا لان في اظفار
دسومة يمنع وصول الماء اليه في اظفار القراوي طين فلا يمنع وتثليث الغل المواظبة عم كل الراس من لانه
اكمل الغرض والاذنين بما في اي بهاء الراس فبذبة نفي القول الشافعي انه مسحهما معا جديدا ما روى انه عم فعل
كذا ولنا انه عم اغتر وغرغرة من ماء فمسح بهما راسه واذنيه فجد ما روى على انه لم يبق في كفة بل في المستصفي كيفيته
ان يضع من كل من الدين ثلثة اصابع على مقدم راسه ولا يضع الا بهام والسبابة ويجافي بين كفيه ويدهما
الى الفنا ثم يضع كفيه على مؤخر راسه ويدهما اي القدم ثم مسح ظاهر اذنيه با بهامه وباطنه بمسحه وفي النبيين شرم الكثر
الاطرف في كيفية ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويدهما الى ففاه ثم مسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا بهما
القول عم الاذان من الراس لاحكمها حكم الراس وانما يكون ذلك اذ مسحهما معا مسح بهما الراس فان قلت
لم يجعل الحديث بيانا على ان وطبقتهما المسح فلا يدل على انها مسوحتان بهما الراس قلت كان المراد هذا يقال
بمسح الاذان وهو احضر وعبارته عم يشعر معنى طرية ولا يراد منه طرية من حيث طرية لانه عم مسحور لبيان
الاحكام لا لطريق فظاهرا انه لا يراد منه طرية من حيث المحل فالمراد من طرية من حيث الماء والنية اي نية الوضوء
رفع طردت في كون الوضوء متفقا مفتاحا للصلوة سنة وعند ان في شرط حتى لو توضح للتعليم لا يجوز في الصلوة
عنده ويجوز عند ناقدنا قيدا بقولنا في كونه مفتاحا لان النية في كون الوضوء قربة شرط اتفاقا في الكفاية النية
في الوضوء بنبيذ التمر وسور طار شرط كما في التسمية لا فوهم لا عمل الا بالنية ولنا ان الله تعالى امر بفعل هذه الاعضاء
وم يشترط النية فلو شرطنا لها لزدنا على النص بخبر الواحد فجد ما رواه على نفه الفضيلة وفي رواية القدوري هي
محب لان ان نوى في وضوءه يكون قربة والا فلا واثبات الفعل على وجه القربة وترتيب نضر عليها الترتيب على ما
هو مذ كدر في نضر سنة والولة بكر الواو وهو ان يغسل العضو الثاني قبل طفا في هوام معتدل وانما
صار سنين لان عليه السلام واخذ عليه بها ومسحه اي مسح الوضوء التيامن وهو البلية باليمين يغسل
اليدين والرجلين لما روى انه عم يجب التيامن في شأنه كل مسح الرقبة لا نعزم مسح عليها وناقصة ارادة نقص

وسم

الوضوء فامو المطلوب منه وهو استباحة الصلوة ما خرج بخلاف المضاف الى خروج من السبلين اذ ابر
سبل حدث لان العرف الشرعي يستعمل فيه كلمة ما صرحت بتناول المعتاد وغيره فان قلت على هذا
كان ينبغي ان يكون الرجوع من قبل المرأة وذكر الرجل ناقض مع انهم قالوا غير ناقض قلت فيه اختلا
الشايخ ومن قال انها غير ناقضة اراد ما خرج كل نجس خرج فالرجوع من قبل المرأة وذكر غير نجس
لانها لا يبعث عن محل النجاسة الا ان يكون مفضة وهي التي صار سبلاها واحدا فالرجوع من قبلها ان كانت
منسبة تقضي والآفلا والمراد من طرا وج الطهور حتى لا ينقض ينزول البول الى قصبة الذكر فلينزل الى الغلظ
ان ينقض لان في حكم طاهر ولهذا قال بعض مشايخنا يجب اتصال الماء الى داخل ظلمة الصبي وفي الحيض لو كان
مجبوبا فنظر البول من مخزجه فان كان قادرا على اسكبه وارسله من شاء ينقض فضؤه وان كان لا يقدر لا
ينقض ما لم يسيل لانه في مكان او غيره ان كان نجسا بغيره فليس غيب النجاسة وسال الى ما يظهر على صفة
المجبرون بنشدن الرأى الى موضع لا يجب نظره في الحلة اى في الوضوء والغسل اختزبه عما اذا
قشرت نقطة في العين فالصيد يجب ان يخرج من العين لا ينقض لان نظره العين غير
واجب قوله الى ما يظهر متعلق بقوله سال فيهم منه انه اذا كان له جراد منسبط بحيث يفرقها فان خرج
الدم وسال على الجراح ولم يتجاوز الى موضع يجب عليه لا ينقض الوضوء كذا في المشكلات قال صدر الشر
بعنه قوله الى ما يظهر متعلق بقوله خرج لا يقول وسال لانه اذا قصد وضوء دم كثير وسال بحيث لم يتلطف راسه لم ينقض
عندنا مع انه لم يسيل الى موضع بل في النظر الى هذا كلامه اقول الفرق بينهما اخفى لان طهر الى موضع والسبلان اليه
واحد واثبات احوضادون الآخر تحكم بوجهه ما ذكر في المحيط حد طهر في الانتقال من الباطن الى الظاهر والظاهر وذلك
يعرف بالسبلان فغير طهر من غير سبلين بالسبلان اقيم الطهور بمقام طهر لان راس السبلين ليس مكان النجاسة
فعرف الانتقال بمجرد الطهور على ان قوله الى ما يظهر متعلق بقوله خرج غير مستقيم ان اراد به خرج المذكور وهو ظاهر
وكذا ان اراد به خرج المقدرة في المعطوف لان الصبي المصير عنده او غيره وهو معطوف على ما خرج تقديره وناقض
غير ما خرج فلا يكون لفظ خرج مقدر فيه وانما يستقيم على ما بعض النسخ وهو او من غيره يعني اخرج من غير
السبلين ضمير غيره عائد الى السبلين في السبلين فيكون وسال عطفا على ما قبله من قوله او غير
فيه تسامح لان غير ما خرج من السبلين لا ينقض الوضوء وانما ينقض اذا خرج من البدن انما تسامح نظرا
ان طهر من غير البدن لا ينقض الوضوء البدن فيكون قوله سال معطوف على كان وفي الثانية اذا ثبت
طهر في رجل او امرأة فالفرج الآخر بمنزلة الجرح لا ينقض ما يظهر حتى يسيل والتي اى ناقض التي ولما كان الانواع
فصل بقوله واما رقيقا ان سوي البزاق لانه اجمع لظهور الاباحة فيرجح جان طهر فبقوله رقيقا لانه اذا كان
علقا لا ينقض ما لم يسيل الفم لانه ليس بدم وقيد بالواو لانه ان غلبه البزاق لا ينقض لانه في حكم الراكل
هذا في الدم الصلي من الجوف وان نزل من الراس ينقض وان لم يستأواه البزاق او معة عطوف على قوله
دما وهي ليست

انما ينقض ما لم يسيل

دما وهي سوداء محترقة او طعاما او ماء او علقا اى ما جامدا ان سلا الفم وجد ان ينقض من
الكلام هذا قيد للجمع غير الدم لقوله على رضى حين عدل للاحداث او من سلا الفم اى دفعه من التي لا
يعز لا ينقض قيد بلغا اصلا اى سواد كان نازلا من الراس او صاعدا من الجوف وسواء كان قليلا او كثيرا لانه لم
يقتد لا يداخل النجاسة كالسبل المصنوع ونقض صاعدا من الجوف يملأ الفم عند باب يوسف لانه صار نجسا مجاوزا
بحسب قدي يفرق صاعدا لان النازل من الراس غير ناقض اتفاقا وهو ابو يوسف يعتبر الاتحاد في المجلس يعني اذا قام
في مجلس واحد قليلا قليلا بحيث كان ملكا الفم يكون ناقضا عنه لان اتحاد المجلس جامع للمنفقات كما ان نلا
وة اية سجدة سجدة يتحد باتحاد المجلس ويحمد يعتبر الاتحاد في السبب وهو الفتيان يجمع الى الراجح جمع
ما قاله قليلا قليلا وهو قيد للكلام القولين ذكر في الكافي ولا يصح قوله محمد لان الاصدان يضاف الفعل
الى السبب اعلم ان طلاقا فيما اذا اتحد المجلس والسبب او السبب دو المجلس اما اذا اتحد بجمع اتفاقا وما ليس بحد
بان يكون الذي قليلا او الله الدم ونحو غير سائل ليس يتحد اخذ قحما من داخل جراحه بقطنة فالقاء في الماء
لا يتنجس عند ابو يوسف ويحمد انه نجس لانه نجس لانه سبلان في النجاسة فاذا كان السبلان السائل يكون كذا بعض
المشايخ اخذ قول محمد احتياطا وبغيره اخذوا قوله ابو يوسف وهو مختار المصنف وحقا بالناس خصوصاً حق أصحاب
القرمحي ونوم مقطوع اى واضع جنبه على الارض ومتكى على احد رجليه ومستند الى ما الى شئ لو انزل عند لقط
لان الغالب في هذه الهيئة استرخاء مفصلة وانما لا يقط لاجل السند فصار بمنزلة المضطجع وفي الثانية لو مال
النائم فان انتبه قبل ان يزل من مقعده من الارض لا ينقض وان انتبه بعد ما زال انتفض سقط او لم يسقط لا غير اى لا ينقض
وضوءه يوم غير ما ذكر وهو النوم قائما او قاعدا او راكعا او ساجدا وفي المحيط انما لا ينقض نوم ال احد اذا كان
رافعا بطنه عن فخذه جافيا عضديه عن جنبه وان كان ملصقا فخذه معتدلا على رجليه عليه الوضوء وفي الثانية
ان نام جالسا على اسر الشورة وقد لوى رجليه انتفض وضوءه لانه سبل استرخاء مفصلة والاعمال وهو كون العقل مغلوبا
فيدخل في الكسر وحدان يدخل في مشية وهو الاعم والظنون وهو كون العقل مغلوبا ومن هذا قيل في الاعمال
الانبياء دون الظنون لان الغفلة لحاصلة فيها اكثر مما في النوم فينقضها بالطريق الاولى وقراءة متصل وهو
ما يكون سموعا ويجوز ان يذبحها لان فتحك وهو ما كان سموعا دون جبرانه فيد الصلوة دون الوضوء
تسمه وهو ما لا يكون سموعا لا يفيد شيئا سنها في الصلوة بالغ قيد به لان قراءة الصبي في الصلوة لا
ينقض ولما قرئته النائم في الصلوة فصح ان لا يكون حدثا وكذا العقل برجميع مع وسجد اختزبه عن الظنون
للجانة وكحة التلاوة فان القرئته فيها لا ينقض وانما شرط ذكر لان انتفاض الوضوء بالقراءة ثبت بلحدث هو قوله
الان من حكمه قل بعد الوضوء والصلوة على خلاف القياس والمصلون في ذلك الوقت كانوا متصفين بالصفات
المذكورة فيفتقر على موثقه او يقال انما لا ينقض وضوء الصبي لان فعله لا يوضف بالجنابة فيحمل فيه القياس
ولم ينقض وضوء النائم لان القرئته انما جعلت حدثا لغيرها في موضع المناجاة وسقط ذلك بالنوم وانما وضوء

المغتسل وانما ينقض لا يحصل في الغسل وليس بوضوء قصدي يجوز الاستباحة للصلاة والوضوء فلا
مذكور مطلقا فيصرف الى الكلام وفي الثانية لو قرعته الامام متعمدا ثم قرعته الماء موم لا ينقض وضوء الموموم لان صلوات
الامام قدت بفادها فدت صلوة الماء موم ولو سلم الامام بعد التشهد متعمدا ثم قرعته الماء موم انتقضت طهارته
لان سلام الامام لا يخرج المقتدي عن الصلوة ولو سلم المقتدي قبل سلام الامام بعد التشهد ثم قرعته الماء موم لا ينقض عليه لانه
صحيح وجوه عن الصلوة خروج الامام والامامة الفاشية يعني اذا ما سجد بدنه مرة بمجدين عن القميص وانتشر
الله وتماثل الفرجان ينقض وضوءه الا عند مجدد ان الوضوء اذا خرج بشئ وهذا غير معلوم وله ما ان خرج
عن الفاشية الفاشية بسبب فاقم مقامه احتياطا ودون خرجت او حصة من دبر ينقض لان ما عليه ما من البدن حدث
في السيلين وان كان قريبا فبالدوة لان الذباب اذا طار ودخل في الدبر وخرج من غير بلة لا ينقض وكذا ان ادخل العود
في الدبر وطرفه ببله اذا لم يكون عليه بلة فلا وضوء كذا في الزاوية لانه خرجت من بطنه يعني اخرجت دونه من راسه
لا ينقض ولا لم سقط منه يعني لو سقط من راسه لم يخرج لا ينقض لان الدولة والجم لا قطع طاهران عليه ما من
الخامسة قليلة وهو مغفوك لكونها من غير السيلين ولا من المرأة المصدر مضافا الى فاعلم الى لا ينقض وضوء المرأة سترها
بشره الرجل بشرة او غيرها ويجوز ان يضاف الى معفول الى لا ينقض وضوء الرجل بشرة المرأة والرجل لا ينقض
ستره بباطن الكف اما الاول فلما روت عائشة ان النبي كان يقبل بعض شاة ثم يخرج الى الصلوة واما الثاني فلما روى
انهم قال من سالتوا من من الفرج قال لم لا وقال الثاني في ينقض لان سبب خروج المذي فيراد حكم عليه
ولقوله من من من ذكره فليست وضوءه الماس لان وضوء الموم لا ينقض اتفاقا وقيدنا بالشرة وهي ظاهر
جلد الانسان لان من الشعر والظفر والسن لا ينقض اتفاقا وقيدنا بباطن الكف لان المني يظهر اوبال اصابع
لا ينقض اتفاقا وفرض الغسل المضمضة والاشتراب لفولهم انها فرضان في الجنابة سنان في الوضوء قالوا اشرب الماء
قبل ان يضمض لا يوجب عن المضمضتان كان يضمض مطلقا لان الماء لا يصل الى كل الفم وينوب عنه ان كان يعقب عبا العب
شرب الماء من غير مضمض كشرب والدواب وغسل البدن لقوله نعم وان كنتم جنبا فمطروا ولا طهرار غسل جميع البدن لان التكليف
والمبالغة انما يكون بالان تغسل ايمال الماء اليه كذا اخذ العينين ساقط في الغسل وفي خلاصة لو بقي العين في الظفر فيس
فان غسل لا يجوز ولو بقي الدركون جاز لا ذلك هذا اني لقوله فيكون كره يقول ذلك شرط غسله الوضوء كما كان شرطاني
تطهير الثوب ولنا ان ذلك يتم مستحيا وليس البدن كالثوب لان الخمار تحلت فيه دون البدن وفي الاسرار لذلك
شرط غسله الوضوء ايضا وسنة ان يغسل يديه وفرجه ويغسل بطنه على بطنه بلباسه باصاياه الماء ثم يتوضأ
الاجلية لستنا متصل اي يغسل اعضاء الوضوء الاجلية لان غسلها قبل اضافة الماء على راسه غير مفيد لان الغسل
يحتاج الى غسله غسله ثانيا والشرع لم يامر بما لا يفيد حتى لو كان قابعا على لوح لا يؤخر غسله فمعية لان فيه فائدة العلم
ان تطهير الجنابة مخترعة عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى لو غسلك في الدابة والنداء وعدم تحريمه بالنسبة الى الصلوة وفي هذه الرواية
يغسل رجله ان كان في جمع الغارة لا غسلها مع مفيد لانه يكون طهرا ثم يغسل الماء اي يصيبه على كل بدنه ثلاثا

فما كان

ان
ثم يغسل رجله في مكانه اي مكان مجتمع الماء المستعمل لا غير طاهر وليس على المرأة نقض صغيرتها ولا بلباسها اذا اقبلت اصلها
لقوله لم لا بدسلة كلفك اذا بلغ الماء اصول شعرك قيد بالمرأة لان الرجل يجب عليه نقض صغيرته لان خلق الشعر للمرأة
مثلة دون الرجل قيد صغيرته وفي المفقولة لانها لو كانت منقوصة يجب عليه ابصال الماء الى جميع شعورها فان قلت غل
جميع البدن واجب بالآية والشعر منه فيكون فكيف كان جاز العمل بالخبر الثاني للنقض قلت متناول لما هو من البدن لمن
كل وجه والشعر من البدن نظر الى اصوله ومنفصل عنه نظر الى اطرافه فعملنا باصله في حق من لا يلحقه الخرج وباطن في حق
من يلحقه علما بالشبهين وفي القينة وضع الخشب احدي رجله عليه الاخرى الغسل يظهر الغسل بقاء العمل بالخلاف
الوضوء لان البدن في الجنابة كعضو واحد وموجب اي ما يجب الغسل انما في ذكرك وشهرك وصفين وصفين
فما لقول الثاني لان للنبي كيف مكان يوجب الغسل عند لقوله في النبي الغسل ولنا قوله في اذ لم تكن تحذف
الماء فلا تغسل ولحذف وهو الدفق انما يكون بشرة وفي القينة لو انزل الصبي مع الدفق وكان سبب بلوغه فاظهره
للزينة الغسل عند الانفصال يعني كون المني متصفا بوصف بشرط عند الانفصال عن صلبه قيد بالان التصاف بهما شرط
عند الخرج ايضا عند لم يوف ثمة لخلاف نظره فيمن انفصل المني عن مكانه بشرة واخذ راس العضو حتى سكنت
شهوة فخرج بلا شهوة يجب الغسل عندها لا عنده وفيمن اغسل قبل ان ينال او عشي او بول ثم خرج بقية المني
يجب اغسل ثانيا عندها لا عنده وفي الخيط لوبال وخرج من ذكره مني ان كان منتشرا فعليه الغسل
لان ذلك دلالة خروج عن شهوة وان كان منكسرا فعليه الوضوء ولو في نوم يعني انزال المني موجب ولو في حالة النوم وبقطة
وفي النوراد لو وجد رجل وامراة بلباس في الفراش فلا يعرف من ايهما هو فان كان صفرا او عريضا فعليه الغسل وان كان
طويلا او بيضا فعليه غسل ولو احتمل فتر ولم يطر الماء على راسه الاحليل لا غسل عليه ولو احتمل ولم يخرج الماء لا يظهر
فجرها فعليه الغسل لان فجرها بمنزلة الدم وعليها النظرة فاعطى حكم طرايح وهي خفية اي موجهة لستار خفية وهن
فوق الختان في قبل اي فرج المرأة او دبر من الرجل وامراة على القاع والمغفول به لان نزول المني تخفى فاقم السبب
وهو الايلاج مقام السبب وانما وجب على المغفول به وان لم يكف الايلاج سببا لنزول ما به احتياطا لان بعض الطبيعة
طبيعية يجذب منه دبره لانه كالمراة وانما لم يغسل موجب التقاء الختانين كما قال غير لان لا يتصوف في الدبر وروية المستيقظ المني
وهو ما ايضا غليظة ينكر منه الذكر والمذي وهو ما رقيق يبرز الى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل اهله يعني ان نام
رجل ولا يتيقظ ووجد على فخذ او فخذة بلا او مذبا وان يحتمل اي ان لم يذكر انه احتلم او تذكر فعلية الغسل اما في النبي
فظاهر واما في المذي فلا احتمال انه كان متبافصا رقيقا بحراة البدن قيد بالمني لانه لو روى وذا وهو
سكون الدال المهملة ما غليظة يتبع البول فلا غسل عليه ونفس المياه الثلاثة مروى عن عائشة قيد بالمستيقظ لان
المغشي عليه لو افاقا والسكون لو صحا ثم وجد منيا او مذبا غسل عليه لان النائم يجذب من النوم راحة يبع منها الشهوة و
الافاء والسكر ليس من الاسباب الواحدة كذا في الثانية وقيد بالروية لولم يراها فلا غسل عليه وان تذكر احتلاما وفي
الجنابة انما يغسل الغسل اذا كان ذكر ساكنا حين نام واما اذا كان منتشرا فمأراه بعد الاستاء يكون من ارتد ذكر الانتشار

الاستاء

فلا يلزم الغل الآن يكون أكثر رايه منى فيلزمه الغسل وانقطع الحيز والناس على الغسل واجب عند الانقطاع
اعلم ان في عبارة تسامح لان لا انقطاع لا يجب الغسل لانه طهارة ومن المحال ان يوجب الطهارة الطهارة وانما يوجب خلع
الحيز فاستد الوجوب لا الانقطاع لان فائدة الغسل تظهر فيه كما ان الطهارة لم يجب ما يقطع البول لعدم الفائدة لا
لان البول لا يوجد ما وجوبه في الحيز فلو لم يقطع البول لكان الغسل واجباً بشيئ بد الطهارة يغسل ولو كان غايه
لمنع طلق الوجوب وهو القربان يدل على وجوبه واما وجوبه للنفس فلا جماع لا وطى ثميمة بل انزال لنقصان
في السببية وسن الغسل للجماع اي لصلوة الجمعة عند يومه وجمعة عند الجمعة والاولى اجماع لان الصلوة افضل
من الوقت وثمة الخلاف يظهر فيمن اغسل يوم الجمعة ثم أحدث وتوضأ وصلى الجمعة لا يستغسل بعد ذلك فخلا الحسن
والعبدان والحرام وعرفه اي سن الاغتسال في هذه الاشياء لاغتالهم فيها وفي غداها انما الغسل فيها اذا بلغ الصبى
بالسن او لم يكاف غير سنون بل محتب ويجوز الوضوء وضوءهما السماء والارض والمطر والعين لونه ونشر مرتب وان
تغير بطول المكث او غير احد اوصافه شي طاهر لهم منه انه لو غير اثنين لا يجوز وفي النهاية المنقول عن الاساندة انه
يجوز الوضوء بالمتغير بظاهره وان تغير كل اوصافه ولم يزل كان يتوضؤون من خوض صغير تغير لون ماءه وطعمه وريحه
او لاق الاثجار وقت طريف من غير تكبير بوا فقه ما ذكر في ينابيع لوتيق طاصوا والباقي لا وتغير لونه وطعمه وريحه يجوز
به الوضوء كالتراب والاشنان والصايون والزعفران وبما جاز وهو ما يذهب بهنن والاصح انه ما يعتد الناس
جارية نجس لم ير ان اكل طعم اولونه او ربحه لانه لا يستقر مع جرابه وفي المحيط لو كانت العذرة على التطمع في موضع
لا يجتسرها ما المطر لا جاز ولو كان عند الميزاب يتجسس ولو تجسس حوض فدخل الماء فيه وخرج قبل ان يظهر الماء لم يخرج
مثل حوض في الحوض ثلث مرة فيصير ذلك بمنزلة غلة ثلث مرة والاصح انه يظهر لان الماء الجاري تمام اتصال به صار في حكم
جاري وكذا حوض طام اذا انصب فيه الماء واعترق الناس منه وبما في جانب عذير لا يخرج بركب جانب الارض الذي
تحت ماؤه المراد بالتحريك الذي تحركه بالارتفاع والارتفاع ساعة تحرك الطرف الآخر لا تحرك بالتموج لان ذلك يكون
وان كثر الماء وفيه انشاة الى علة عدم نجس لان اثر التحريك بالدمع قوته اذا لم يصل الى الطرف الآخر فسرارة النجاسة
مع ضعفها كيف يصل اليه ولما انشاة ايضا الى انه لا يجوز التوضؤ من الطرف الذي وقع فيه نجاسة مرتبة كانت او غيرها
وقيل يجوز ان كانت غير مرتبة فعلى هذا اذا غسل وجهه في حوض كبير فقط ما وجهه في الماء فرفع الماء من موضع الوقوع
قبل التحريك يجوز وما جاز بخار اختاروا هذا كذا المحيط وبما اي يجوز الوضوء بما مات فيه حيوان ما في المولود وهو ما يكون
نوله ومثوان في الماء كاستطاع والصفحة بكس الذا في المولود لانه لو كان مولود في غير الماء وهو يعيش
في الماء كالبط فانه يفد الماء بموته اعلم قبيد في الكثرى لان حكمه فيما مات في الخارج فالتالي في الماء كذلك في الصبي لان
النبيذ وهو الدم معدوم او ما معطوف على قوله حيوان يعني يجوز الوضوء بما مات فيه ما ليس له دم سائل كالنبيذ
جمع البقرة وهي البعوضة كذا في الصحاح والذباب لقوله هم موت ما ليس له دم سائل في الماء لا يفد وفي الحائض كذا
الصفحة البرية لا يفد ولو كانت عظيمة لا يفد له ادم سائل يفد لا بما الراوية فيه بقصر ما اي لا يجوز

اي لا يوجب طهارة

الوضوء بما اعتصر من شجره لانه ليس بما مطلق فبد بالعصر لان الماء الذي قطر من الكرم يجوز التوضؤ
به كذا الماء الذي خرج من الفواكه بلا عصر او طبع ولا بما اي لا يجوز الوضوء بما زال طبعه وهو كونه سبباً لا مبتدئاً
مروياً بقلبه غيره اجزاء ان وافق المخلوط الماء في الاوصاف الثلاثة كالماء المالح خوفي بالتقطير من لسان الثور وان
وافقه في وصفين كما البطم فانه يوافق في اللون والريح وفي وصف كالبابن فانه يوافق في الريح يعتبر في الوصف
المحلى لا في فعله عليه ما ذكر في المتن او غير احد اوصافه شي طاهر هذا اذا كان المخلوط ما يباعا وان كان جامداً يعتبر فيه
الشيخ والرقبة بل ما ذكر في الفتوى الظاهر من ان الماء اذا استود بالزجاج يجوز الوضوء ان جرى على اعطافه او بالبطيخ
بعد مغلطه غير لان الصفة الاطلاق انما تنزل عن الماء بكثرة اجزاء المتزج او كمال الاستزاج وهو بالبطيخ وهذا
اذا لم يقصد به زيادة النظير وان قصد كالمدر والاشنان يجوز بعد الطبع ايضا الا اذا غلب على الماء فصار
كالسويق كذا في الحائض كذا في الحائض والحل وما بالاقلا وفي صحاح جوهري اذا شتدت الالام فصرت واذا خففت
مددت والمرق وان كان المراد من الاشارة الاشارة الى من الشجر كثر اب الدبياس ومن المثل للخل الحاصل
كانا نظير نظيرين بما اعتصر وكان ماء الباقلا والمرق نظيرين بما زال طبعه وان كان المراد من الاشارة
المخلوط بالحل كالماء ليس المخلوط بالماء بل بالحل للخل المخلوط بالماء كانت الاربعه كلها نظير الماء المثلطه فيكون
الاشربة والمثل نظير المزال بقلبه الاجزاء وما بالاقلا والمرق نظير المزال بالبطيخ والمراد بما بالاقلا وما بالشيخ
بالبطيخ اما اذا فرق يجوز الوضوء به كذا في الحائض ولا بما راكدا اي لا يجوز الوضوء بما ساكن وضع فيه نجس الا اذا
كان عشرة ازرع في عشرة ازرع فيجوز الوضوء لانه كثير اعتبر عدد العذرة دون غير لان العذرة اولى ما يستغنى اليه نوع
عدد اهل ان يلقى في حاد الماء الكثير الذي لا من عدم تحركه تحريك الاخر كان قول المتقدمين وما ذكر هنا قول المتأخرين
حين فلكل صنف اورد كليهما وفي فتاوى الولولطى المغربي في ذراع الكركس وهي سبع مشاتل لبق فوق كل مشاتل
اصبح قائمة لا زراع المساحة وهي سبع مشاتل فوق كل مشاتل اصبح قائمة لان الاول البيوتوسع للناس
وفي المخط الاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان زراعهم وفي الخلاصة ان كان الحوض مدوراً يعتبر ان حول
لانه ثمانية واربعون زراعاً وان كان طولاً كالخندق بحيث لو بسط يكون عشرة ازرع فيجوز التوضؤ من فوق المحيط
هذا هو الاصح لان اعتبار طول الوضوء بنحو واعتبار الطول لا ينجح فلا ينجح بالشرك وان الشعب من الكبير حوض صغير
فوقع فيه نجاسة لا يجوز الوضوء من وانه متصل ماؤه بالحوض الكبير ولا ينجح اي لا يستغنى ارضه بالغرف وهو اخذ الماء باليدار
او بالغرف لا اعتدال لان اختصاص الاغتسال بالخباض وعند محمد ان الغرف المتوضى وهذا هو المحل لانه اوسط ولا بما
اي لا يجوز الوضوء بما استعمل الغربة بان توضع للصلوة او من المصحف ونحوها او توضع على وضوء او رفع حدث
بان توضع الحدث للتبرؤ او للتعليم لان الحدث نجس حكيمة فاذا زالت بالماء يفد والماء مادام على عضو لا يكون
منعلاً وبعد الزوال يصير منعلاً وقال شيخنا النوري لا يصير منعلاً ما لم يسقط في مكان وفي النور لو غسل
يده لخطا للطعام او منه صار ماء منعلاً لانه اقله بقرية وفي القبة لا اخفط او اي في ماء وضوء الصبي فمن جعل صلوة

الوضوء بما اعتصر من شجره لانه ليس بما مطلق فبد بالعصر لان الماء الذي قطر من الكرم يجوز التوضؤ به كذا الماء الذي خرج من الفواكه بلا عصر او طبع ولا بما اي لا يجوز الوضوء بما زال طبعه وهو كونه سبباً لا مبتدئاً مروياً بقلبه غيره اجزاء ان وافق المخلوط الماء في الاوصاف الثلاثة كالماء المالح خوفي بالتقطير من لسان الثور وان وافقه في وصفين كما البطم فانه يوافق في اللون والريح وفي وصف كالبابن فانه يوافق في الريح يعتبر في الوصف المحلى لا في فعله عليه ما ذكر في المتن او غير احد اوصافه شي طاهر هذا اذا كان المخلوط ما يباعا وان كان جامداً يعتبر فيه الشيخ والرقبة بل ما ذكر في الفتوى الظاهر من ان الماء اذا استود بالزجاج يجوز الوضوء ان جرى على اعطافه او بالبطيخ بعد مغلطه غير لان الصفة الاطلاق انما تنزل عن الماء بكثرة اجزاء المتزج او كمال الاستزاج وهو بالبطيخ وهذا اذا لم يقصد به زيادة النظير وان قصد كالمدر والاشنان يجوز بعد الطبع ايضا الا اذا غلب على الماء فصار كالسويق كذا في الحائض كذا في الحائض والحل وما بالاقلا وفي صحاح جوهري اذا شتدت الالام فصرت واذا خففت مددت والمرق وان كان المراد من الاشارة الاشارة الى من الشجر كثر اب الدبياس ومن المثل للخل الحاصل كانا نظير نظيرين بما اعتصر وكان ماء الباقلا والمرق نظيرين بما زال طبعه وان كان المراد من الاشارة المخلوط بالحل كالماء ليس المخلوط بالماء بل بالحل للخل المخلوط بالماء كانت الاربعه كلها نظير الماء المثلطه فيكون الاشربة والمثل نظير المزال بقلبه الاجزاء وما بالاقلا والمرق نظير المزال بالبطيخ والمراد بما بالاقلا وما بالشيخ بالبطيخ اما اذا فرق يجوز الوضوء به كذا في الحائض ولا بما راكدا اي لا يجوز الوضوء بما ساكن وضع فيه نجس الا اذا كان عشرة ازرع في عشرة ازرع فيجوز الوضوء لانه كثير اعتبر عدد العذرة دون غير لان العذرة اولى ما يستغنى اليه نوع عدد اهل ان يلقى في حاد الماء الكثير الذي لا من عدم تحركه تحريك الاخر كان قول المتقدمين وما ذكر هنا قول المتأخرين حين فلكل صنف اورد كليهما وفي فتاوى الولولطى المغربي في ذراع الكركس وهي سبع مشاتل لبق فوق كل مشاتل اصبح قائمة لا زراع المساحة وهي سبع مشاتل فوق كل مشاتل اصبح قائمة لان الاول البيوتوسع للناس وفي المخط الاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان زراعهم وفي الخلاصة ان كان الحوض مدوراً يعتبر ان حول لانه ثمانية واربعون زراعاً وان كان طولاً كالخندق بحيث لو بسط يكون عشرة ازرع فيجوز التوضؤ من فوق المحيط هذا هو الاصح لان اعتبار طول الوضوء بنحو واعتبار الطول لا ينجح فلا ينجح بالشرك وان الشعب من الكبير حوض صغير فوقع فيه نجاسة لا يجوز الوضوء من وانه متصل ماؤه بالحوض الكبير ولا ينجح اي لا يستغنى ارضه بالغرف وهو اخذ الماء باليدار او بالغرف لا اعتدال لان اختصاص الاغتسال بالخباض وعند محمد ان الغرف المتوضى وهذا هو المحل لانه اوسط ولا بما اي لا يجوز الوضوء بما استعمل الغربة بان توضع للصلوة او من المصحف ونحوها او توضع على وضوء او رفع حدث بان توضع الحدث للتبرؤ او للتعليم لان الحدث نجس حكيمة فاذا زالت بالماء يفد والماء مادام على عضو لا يكون منعلاً وبعد الزوال يصير منعلاً وقال شيخنا النوري لا يصير منعلاً ما لم يسقط في مكان وفي النور لو غسل يده لخطا للطعام او منه صار ماء منعلاً لانه اقله بقرية وفي القبة لا اخفط او اي في ماء وضوء الصبي فمن جعل صلوة

حقيقه جعله مستعلا ومن جعله تخلفا واعتبارا فلا وفي التذليل على مذهب الشافعي انه غير طهر وكل اهاب اي
جلد غير مذبوح دبع طهر لقومهم انما اهاب دبع فقد طهر والدباغة ازالة النجس والرطوبة من الجلد ان كانت
بالقرطاط ونحوه يطهر ولا يعود نجسا باصابة الماء والقرط هو الورق المدور وهو ورق السم بدبعه وقبل هو
فتر البلوط وان كانت بالتراب او الشر يطهر واذا اصابه الماء هل يعود نجسا فعن حنيفة رويان
الا جلد الخنزير والادمي اما الخنزير فليست عينه واما الادمي وكرامته وعن لم يوف به اذا ذبح طهر يطهر
جلد بالدباغة كذا في الخلاصة وما طهر جلد بالدبع طهر بالركوى ان كان الشريعة بان يكون مقرونا بالتسمية
يكون الذابح من اهل الذبح حتى لو كان الذابح مجوسيا لا يطهر وكذا المذبح وان لم يؤكل وفي هذه الرواية ضعف لان
حرمة اكل اللحم فباسوى الادمي دليل النجاسة والصحيح ان اللحم نجس وانما طهر جلد بالركوة لان بين الجلد و
اللحم جلد دقيق يمنع تجس الجلد بالحم كما ذكر في الحاشية من انه اذا اصابه لحم السباع اكثر من قدر درهم وقد ثبت
لا يجوز صلوة كذا ذكر الناطقي والغفيرة ابو جعفر ومالا فلا اي ما لا يطهر جلد بالدبع لا يطهر بالركوة وشعر
الميتة وعظمها وعصها وخافها وقربها وشعر الانسان وعظم طاهر لان الحيوان لا يتحل في هذه الاشياء فلا يحل الموت
فلا يتنجس ويجوز صلوة من اعادته الى ذوان جاور قدر درهم اختلف في سن انه عظم او عصب قالوا العظم لا يحدث
في البدن بعد الولادة وفي العصب رويان وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح ان السن طاهر وقد جاء في رواية شاذة
عن محمد ان السن المنفصل من الحي نجس فان زاد على قدر الدرهم يفسد بقية السن نفسه لانه لو كان سن غير يفسد
اتفاقا لان سن نفسه اذا التحكت في مكانها صارت كأنها لم تنزل **فصل** في نجاستها ومات فيها حيوان
كبير وصغيرا ونفق او نفخ في البئر فيقتل بالانتفاع والنفسح لان جملته من البدن النجس ولم يذاقوا اذا وقع جنب
القلعة فيها ينزع الماء كل واحد اخرجه قبل الانتفاع لا يجب نزع كل الماء لانه لم يبق شيء من اجزائه في البئر وكانت نجاسة
للجائفة وقد ورد فيها انما تجب مقدار الحيوان او مات ادمي او شاة او كلب نزع كل ما يلهي الماروي ان نجما
بعضه في بئر من م فامر ابن عباس رضي الله عنهما بنزع الماء كله فيقتل بالموت لان الادمي لو اخرج حيا ولم يكن من بدنه نجاسة لا
ينزع شيء لانه طاهر وكذا الكلب اذا خرج حيا ولم يكون على بدنه نجاسة ولم يدخل فيه في الماء لا ينزع الماء لانه
ليس نجس العين في الصحيح وفي القصة والذي صح عندي من الرواية انه ليس نجس عنده ونجس العين
عندها وذكر القدوري ان كان الادمي محدثا ينزع اربعون وان كان نجسا كله لان حكمه لا حكم للحدث اذ
وفي محضر قاضي خان لو وقع لما يضر بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة وهي كالرجل الجنب
وان وقعت فيه قبل انقطاع لطيف وليس على اعضائها نجاسة وهي كالرجل الطاهر لاذ انفس للبشر لانه لا يخرج
عن الحيض بهذا الوجه قوع فلا يصير الماء مستعلا ان امكن والله اي لم يمكن نزع كل ما يلهي بان كان البئر معينا فقد
فيما اي ان ينزع قدس ما في البئر من الماء بان يرسل فيها قصبه ويجعل الملع الماء علامة ثم ينزع منها مثلا عشرة دلاء
يعاد القصبه فينقص فينزع لكل قدر منها عشرة دلاء وعن محمد بن زكريا الى ثلثة ما يلهي والصح ان يؤخذ بقول
رجلين

بعبارة في امر الماء فان قالوا نزع ذلك من البئر يؤخذ به والاشهد بالفقه قال الله تعالى فاسلو اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون وفي نحو حمامة او دجاجة ماتت فيها اي في البئر ينزع اربعون الى ثلثة ما يلهي عن لي سعيد خذ في دجاجة
ماتت في البئر ان قال ينزع منها اربعون ولم يتكر عليه احد وفي نحو فاة بالرمز او عصفور عشرة الى ثلثة
حديث اخر روى انه قال في القارة اذا ماتت فاخرجت من سائر ينزع منها عشرة دلاء وان عقد عليها جاع الصبي
طعن بعض الشافعية في هذا وقالوا ما ليس له حنيفة حيث ميز الماء النجس من الطاهر قلنا هذا طعن في السن
من الصحيح والتابعين فنقول لهم ما ليس له في حنيفة حيث ميز النجس من البطل في البئر ان اذا تعاضرت
وفي المحيط من محدثي الفاردين ينزع عشرة وفي الثلث اربعون وان كان الفاردين هيسا كريمة الدجاجة
ينزع اربعون فان قلت مسائل الابار ثمانية بخلاف القياس وانقص ورد في القارة والدجاجة
والادمي وانتم خلطتم البئر ما يشاء كما قلتم بعد ما حكم هذا الاصل صارا كما الذي ثبت على وفق القياس وحق القريب
عن كالا جنة ونحوها من العقل التي لا ياتي القياس جوارها ولو ذهب ماء البئر الذي فيه النجاسة ثم عاد يطهر
لانه صاب من نزع النزع وفي رواية عن محمد لا يطهر كذا في المحيط واعتبر الدلو الوسيط لان المطلق ينصرف الى المعتاد وهو
الوسط وقبل المعتد في كل بئر دلوها لانه اسرع عليهم وما جاوره اى جاور الوسط احتسب اى بالدلو الوسيط مثلا
اذا كان دلو عظيم ربع في عشر من الوسط ينزع من اثنا عشر في القارة ونجس البئر من وقت الوقوع ان علم ذلك والا
اى ان لم يعلم فنذ يوم وليلة ان لم يستفتح بعينه يحكم بنجاستها واعادة صلوة موداه من ما يلهي لان عدم الانتفاع
دليل على قرب زمانه فيقدر يوم وليلة اذا مادون ذلك ساعة ومنذ ثلثة ايام ولياليه ان انتفع عند حنيفة
بانه لان الانتفاع دليل النقا فقدر وقوع ثلثة ايام لانه لا ينتفع الا بالامام واقل ثلثة ايام في الوضوء اما
في حق غيره فيحكم بنجاستها في حال من غير سناد حتى اذا غسلوا الثياب بما يلهي لا يلزم غسلها على الاصح كذا في البينين
وقال منذ وجد يعني بنجر من زمان وجوده ولا بعد من صلوة ما لم ينقض انقضائها وهو فيها لان طهارة
البئر متبقية وقع الشك في نجاستها واليقين لا ينزل بالشك قبل قيد البئر لانه لو راى في ثوبه نجاسة اكثر من قدر
الدرهم ولا يدري مع اصابته لا بعد ثوبا من اتفاق لان كحلته التي رقى الثوب بطبع عليها صاحب او غيره فادرا
لم يتغير به علم انها اصابته للحال ولا كذلك بالبئر لانها مخفية من الماعين لا يدري ما فيها وسور الادمي والفرس
وكل ما كثر طاهر اتفاقا لان لعابهم كلهم طاهر فقلت ينبغي ان لا يتنجس سور جلب لسقوط الفرض به قلنا في اصح الروا
يتين عن حنيفة ان الفرض لا يسقط به وفي رواية يسقط ولكن لا يصير الماء مستعلا للنجس ذكر شيخ الاسلام انه لو شرب
خمرة بنجر سور فان ابتلع ريقه ثلث مرة طهره وروى عن حنيفة سور الفرس مكروه كليم لان كراهته لم يلاحظه
لان الله الجاهل ولا النجاسة والكلب سور الكلب وطهر سور وسباع البهائم نجس ما روى ان النبي عزم سئل عن الماء يكون
بالقلاء ينزع عنه الكلب والسباع فقال عزم اذا بلغ الماء قلتة لم يحمل خبثا ولو لا ان سورها نجس لما كان هذا الجواب
والثبوت اى سور الهرة والدجاجة الحلالة اى غير الهرة وسباع الطير وسواكن البيوت كالقارن ولحقها غير مكمل

أما الهرة فلا تأكل يومين من أن يكون في فراخها فكله الوضوء بالمال الذي أدخل الصبي يده فيه هذا إذا لم يؤ
كالقائه ولو أكلتها بنحو سورها ولو مكث ساعة ثم شرب لا يجزئ لأنها على ما غلبت فربما بلغها ما وعلها
ظاهر عنده يوسف والنبي وإن كانت لا تنزل إلا بالصبي عند كمن حكم بزوالها بدون الصبي للضرورة
وعند محمد بن نجس الماء وإن مكث ساعة لأن النجاسة لا تنزل إلا بالماء عند فان قلت ثبت أن النبي عم توضأ به
الهررة ولو كان مكرها لما فعله قلت محتمل أن يكون فعلة لبيان الجوز قيد بالخلاء إذا لو كانت محبوبة لأبوه وقبل
المراد بكونها محبوبة أن تحبس في موضع لئلا يكون راسها وعلها خارج البيت فلا يمكن أن يحول في عذر
نفسها وقال شيخ الإسلام إذا لم يمكن أن يأكل عذرات غيرها لا يكون لأنها لا يحول إلى عذرات نفسها وأما
سباع الطير فلا تأكل الميتات فلا يؤمن من أن يكون على متقاربها نجاسة ومتقاربها كالحمار فلا يطل
بالسك وأما سواكن البيوت فلا تأكل النجاسة فلا يؤمن من أن يكون على أفواهها نجاسة ولم يعتبر نجاسة
سورها سقط طرها بضرورة الطوف ولما رأى سور طمار والبغل مشكوك في طهارته وقيل طهره وهو
الاصح لأنه لو لم يسجد سور طمار ثم وجد الماء المطلق لا يجب غسل راسه ولو كان الشك في طهارته لوجب
احتياطاً وأما شك في سورة لتعارض الآلة لما روي عن ابن عباس سور طمار طاهر وعن ابن عمر أنه نجس
ولم يخرج دليل النجاسة لثبوت الضرورة إذ طمار تربط في الأفنة شرب من الآية وأما البغل فمن شلل طمار كان
ممنولاً هذا إذا كانت استجاراً ولو كان مكه يكون سورة طهره لا مشكوكاً لأن الولد يتبع الأم كذا في الغاية
وفي الفتوى الصغرى من المشايخ من فرق بين سور طمار المذكور وسور الأناث وقال سور الذكر نجس
لأنه يشبه بول الأناث فينجس فيه بتوضأ به ويتم احتياطاً ليرفع يمينه أن عدم غيره أي غير المشكوك
وفي طائفة لو أكتفى بأحد ما وصح لا يجوز صلوة المراد به الصلوة الواحدة عنهما دون الجمع بينهما في حالة واحدة حتى
لو توضأ بسور حمار فصلا ثم حدث فيتم تلك الصلوة جاز كذا في الكفاية والعرف معتبر بالسوداء عرف
كل شيء يعتبر بسوره في الطهارة والنجاسة والكراهة قلت كان ينبغي أن يقول والسور معتبر بالعد لأن الكلا
في السور لأن العرف قلت لما كانا متولد من أصل واحد لا مفاضلة لاحدهما على الآخر صلح أن يكون كل منهما
مقبياً ومقبياً عليه فان عدم الماء بنسب التمر وهو ماء القى فيه تمر ليصير حلواً قاله حنيفة مع امر بالوضوء
فقط لأنه لم يوضأ بنسب التمر قيد يقو به النسيب التمر لأنه لو كان سور سور طمار يتوضأ بسور طمار ويتم
ولا يلتفت إلى نسيب التمر لأن سور طمار كان طهوراً في الأصل وإنما صار مشكوكاً بسور طمار ونسب التمر ما كان طهوراً
في الأصل ولم يوضأ بالتمر فثبت بالنسب ما مطلقاً وأصح الروايتين عن حنيفة مع كما قال أبو يوسف
مع وهو المختار ومحمد بهما أوامر بل جمع بين الوضوء والتمر احتياطاً قيد بنسب التمر أخفى غيره من نسيب التمر
اتفاقاً لأن نسيب التمر مخصوص من القياس بالاشراق لا قياس عليه غيره وفي طائفة الاعتدال على هذا الخلاف
وخلاف في نسيب التمر المكسر فان كان مسكراً لا يجوز الوضوء اتفاقاً وفي الغير المطبوخ أيضاً إذا كان مطبوخاً

لا يجوز التوضؤ به اتفاقاً وإن لم يشك إذا التار غيرته ولم يبق في معنى المنزل من السماء بآبار التيمم

وهو مبتدئ خبره ضرورة لمحدث وجنب وحائض ونفسه لم يقدر على الماء أي ما يكلفه بطهارته وجملة صنف محدث
ولما بعده بعد مبتلا وهو أربعة آلاف خطوة طار والمجور ما عطف عليه متعلق بقوله لم يقدر وأوعن الكرخي
بنتم إذا فارق بحيث لا يسمع أهل الماء صوت ولا قلهر المختار في تعين المقدار أو لم يوضأ بغيره المريض إذا وجد
الاء وحاف زبابة المرض أن تتعمد جاز لا التيمم أو برد أي أن خاف للجنب أن يغسل أن يغسله البرد أو عجزه
في المصراوح جاز التيمم عند حنيفة وقال لا يقيم في المصراوح أحكام الشرع يمتن على ما علم لا على ما شذ
وتحقق هذه الحالة في المصراوح فلا يغبر ولا ينعز عن استعمال الماء البارد فصار كالمرضى قيدنا بالجنب لأن
المحدث لو خاف الهلاك من البرد ولو توضأ لا يباح لا التيمم وقيد بالبرد لأن التيمم بغيره المصراوح جاز اتفاقاً
أو عذراً أو عطشاً بغيره لو خاف المحدث على نفسه أو ماله من العدو والتسبب أن يصلي إلى الماء جاز لا التيمم وفي
النهاية فعلة التوضأ بعذر والعدرجاء لأن العذر جاز من قبل العباد كالحجور في السنين إذا وجد التراب
الطهرية يتم وصلي فاذا خرج بعيداً أو عدم الماء ولو لم يجز أو خوف فوت صلوة العيد في الابتداء أي
ابتداء الشروع للجار والمجور متعلق بالابتداء يعني التيمم في الابتداء خوفاً فوت صلوة العيد جاز التيمم وبشرع
فيها اتفاقاً أو بعد الشروع متوضأ والمحدث للبناء يعني إذا شرع في صلوة العيد متوضأ ثم سبق المحدث وحافاً لو تو
ضأ والمحدث فوت صلوة العيد جاز له أن يتم للبناء لا حنيفة مع خلافاً لها قيداً بالتوضأ لأنه لو شرع بالتيمم و
سبق المحدث جاز له التيمم اتفاقاً لأن البناء أسهل من الابتداء وكان الشروع في الابتداء بالتيمم جازاً فالبناء
أولى ولها أن المبيح للتيمم خشية فوت العيد وقد أمر بالشروع مع الإمام فإذا سبق المحدث صار لاحقاً واللاحق
يصل بعد فروع الإمام فيمكن أن يتوضأ ويقضي ولا يفوت أو صلوة الجفائة يعني يجوز التيمم في المصطفوف فوت
للمنكته أن توضحا لغير الوطى قيد به لأنه لا يجوز التيمم الوطى لأنه ينتظر فلا فوت في حقه وفي الحجة كذا السلطان
لا يتم لما ذكرنا وهو مختار صاحب النهاية وذكر في الأخيرة يجوز الإمام التيمم لأن انتظار غيرها مكروه وهو مختار
الشمس السنية وفي النهاية لو كان جنباً فيتم وصلاً عليها يجوز لأن صلوة الجفائة دعاء لكن إيجاب التيمم لكونها مستمارة
بأنهم الصلوة لا لغو الجماعة أي لا يجوز التيمم لغو الجماعة لأن الظاهر أصل في يوم الجمعة وهي تامة بقضي والوقفية
لأن الوقفية خلفاً وهو القضاء فلم يحقق فوتها ضرورة لمسح وجهه وضرب يديه مع مرفقيه كيفية أن يضع
بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمد على راس الأصابع حتى يمسح المرفق ثم يديرها إلى بطن الساعد ويمد
هاتين الكفتين يضع كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل كما فعل باليمن وفي الخلاصة لو سلمت كلا يديه مسح وجهه
وزراعيه على الحائط على كل طاهر متعلق بقوله ضرورة من جنس الأرض كالتراب والرمل والحجر والزرنيخ ونحوها
ولو بلا رفع يعني وإن لم يلصق يديه بغيره وعليه مطوف على قوسه على كل طاهر يعني يجوز التيمم بالغبار بأن يفض
نفسه وأمر يديه عليه ولو صاب وجهه وزراعيه غباراً ولم يمد يديه عليه لا يجوز به قيد به مع انفراده قبل ليا القوس

في يد سفلان التيمم بالغبار غير جاز عند لانه تراب من وجهه وجهه وان الغبار تراب رقيق فكما جاز التيمم بالتراب
منه جاز بالتراب في الحيط لا يجوز التيمم بالتراب فان غلب التراب عليه يجوز والا فلا ولا يجوز بالتراب
المتخذ من الرمل وشي آخر لانه ليس من جنس الارض وفي الحيط لو تيمم بطرفه يجوز في ظاهر الرواية لانه طين حاله
وبالذهب للسبب لا يجوز ولو تيمم اثنان من مكان واحد جاز لانه ماض مستملا لان التيمم انما ياتى بما التزف بيده لا
بما فصل ولو تيمم بالطين جاز في الصحيح الا اذا كان مغلوبا بالماء وفي التيمم لا يجوز التيمم بالماء لانه ليس من جنس الارض
وبالماء بطلي لا يجوز في رواية لانه يندوب مع قلدة على الصعيد اي قدرت التيمم على ضربة الصعيد فبذلك لولم يقدر عليه
يجوز بالغبار اتفاقا فبنيته اداء الصلاة لان التراب ملوث وانما يصير مطهر بزيادة العلوة وذلك بالنية بخلاف الوضوء
فان مطهر طبعيا فلم ينجح في نظره الى النية اراد بالصلاة القريبة المقصورة حتى لو تيمم لدخول المسجد وليس للمصلي
لا يجوز ان يقبله لانه ليس بقربة مقصورة ولا من جنس اجزاء الصلاة حتى يكون ذلك نية للصلاة ولو تيمم
لشدة السلاوة او القراءة القرآن جاز ان يصلي بذلك التيمم كذا في الحيط لاجل وجوبه في قوله ضرورة
فلا يجوز هذا لتقريب لقوله نية التيمم كافر لا كلامه وعند ابو يوسف يجوز للسلام راس العبادات ولها ان
المؤتي في التيمم ينبغي ان يكون قربة لا تيمم بدون الطهارة والصلوات صحيحة فبذلك السلام لان الكافر لو تيمم للصلاة
لا يجوز اتفاقا لانه ليس باهل لها وجاز وضوءه بلا نية اي وضوء الكافر بلا نية حتى لو تيمم كافر لم يدر به
سسلام ولم فهو متوضي خلا للشافعي لان النية شرط عنده ان نواه لا يجوز اتصافه لان النية لقوله ويجز
في الوقت وقبله لان النصوص الواردة في التيمم لم يفصل بين وقت ووقت وبعد طلبة من رقيقا ما منع
لجله صفت حتى اذ اصرى بعد المنع ثم اعطاه ينقض تيمم الا ان فلا يعيد ما قد صلي وقبل طلبة جاز عنده لان في
الطلب من الرقيق خلافه بعض خارج خلافا لها يعني قال لا يجوز الا بعد من الرقيق الماء مبذول عادة فلا بد من
الطلب وليس في السؤال ما يحتاج اليه مذلة وقد ثبت ان النبي لم يسل بعض حواشي من غير وفي الكافي ان كان عنده
انه لا يعطيه تيمم وان شئت في الاعطاء وتيمم وصلي فاعطاه يعيد لانه ظهر انه كان قادرا وان منع قبل شروعه واعطاه بعد
فراغ لا يعيد لانه لم يمس لان القدم كانت وسلة ثابتة وما يجد الحاج ماء ومنه جواز التيمم وما ذكر من طلبة التيمم
لرقيقه ثم يستوي اياه فليس بشي لانه قادر على استعماله بالرجوع في الهبة ويصلي اي نية ما شاء من فرض ونفل لانه
فراغ مطلقه فيجوز كما في الوضوء وقال للشافعي تيمم كل فرض لان طهارة ضرورية عنده وينقض التيمم ناقض الوضوء
وقدره على ما كاف لظهوره اي لو وضوء لقوله من التراب طهور ما يجد الماء اي ما يقدر على الماء والقدرة يكون بالاباحة
عنى لو قال مالك الماء للمتممين اجبت لكل منكم قدر ما يكفي لوضوءه فديتم ولو قال اجبت لكم جميعا لا يفد
لانه اي لا ينقض التيمم ردة التيمم هذا في قول زفر بن فانه لا ينقضه عند لا كثر ينافيه فيستوي فيه الابتداء
والبقاء فان قلت بالنية كسب شرط عند فيكون ينافيه الكفر قلت الكلام في المنوى لانه لو كان بمنى لا ينافي
او نقول عدم جواز التيمم عند لا الشرط النية بل لان الشارع جعل التراب طهورا للمسلم لا للكافر وبالارادة

لان نية

تفقت الطهارة وهذه الكلام منه على قول من يرى في وجوب النية كما حكم ابو ج في المراء على قوله جاز لنا الطهارة
حصلت فاعتزلوا الكفر لاني في كمال الوضوء فيقضي تيمم لم اراد العباد بالله ثم اسلم وتندب لراجيه اي لما لم يرحموا
صلوة اذ الوقت يقع الصلوة بالكل الطهارة تيسر قيد بالرجاء لانه لو لم يرحي الماء لا يسحب تاخيرها وان يتقن
وجوه الماء في آخر الوقت فتيتم فطلى في اوله جاز ان كان بينه وبين الماء مقدرا ميل كذا في شرح الدرر ويجب
طلبه اي طلبه الماء على المسافر قدر شدة وجوبه مقدار ثلثي زرع الى اربع مائة لو طهر اي الماء قريبا والا فلا
اي ان لم يغلب على ظنه ان يقرب ما لا يجب عليه طلب الماء لان العدم ثابت حقيقة فلا نزول حكم بالشك ولو نسب
اي الماء مسافر في رحله وضوءه بنفسه اي جوبه بامره وكان مما ينبغي علة فعله تيمم ثم ذكره اي الماء في الوقت او بعد
لم يعد صلوة الا ابو يوسف قيد بالشيان لانه لو ظن ان ما في فتيتم وصلى ثم ظن ان لم يقبل بعد اتفاقا وقيدناه
بوضعه غير باس لانه لو وضع غير وهو لا يعلم ذلك لا يعيد اتفاقا وقيدناه بقوله وان كان مما ينبغي عادة
لانه الماء كان الماء في انا على من نفسه فتيتم يعيد اتفاقا لانه هنا لا ينسى عادة وان كان الماء معلقا على
الكافي فان كان راكبا والماء في مؤخر الرجل او سببا ساقا والماء في مقدم الرجل يجزيه وان كان في موضعه
لا يجزيه اتفاقا كذا في الكفاية لقوله تعالى ولم تجدوا ماء فتمسوا بالآية فانه واجد الماء في نفس الامر ولها ان المراد
بقوله تعالى ولم تجدوا ماء يقدر على الماء والناس غير قادرين عن استعماله بعد السماوى باب
المسح المسح جاز بالنية المشهورة وهي حديث المغيرة من انه مسح على خفيه فقلت نيت غسل
القدمين فقال لم يهر هذا امرنا قال جاز لان الفل افضل وانما قال بالنية لينا والاقوال والفعل والمحدث
مختص بالقول للمحدث دون من عليه الفعل يعني لا يمسح لجنبه على الخفين قال مولانا حميد الدين تصوب غير
محتاج اليه لان الموضوع موضع النفي وفي الكفاية صورة ليس جوب بين مجلدتين ثم اجنب ليس لانه يشدهما ويغسل
سائر جسده مضطج ويمسح عليه ما قال في اللام المسح جائز في الوضوء دون الجنابة لانه يمكن الجمع بين غسل
اعضاء والمسح في الوضوء ولا يمكن الجمع بين غسل الاعضاء والمسح في الوضوء ولا يمكن الجمع بين غسل جميع البدن
والمسح فلا يحقق معنى الرخصة فلا يشرع هذا بهنك على ان التصوير لكان كذا في المستصفي خطوطا نصب
على حال اي مخطوطا باصابع مفرجة لما روى عن علي رضي الله عنه يمسح على ظاهر خفيه خطوطا باصابع
وفيه اشارة الى انه يفرج اصابعه وفي المستصفي قوله خطوطا شرط السنة لا شرط لجواز مسح بظهر الكف جاز وفي
الذخيرة المسح برؤس الاصابع يجوز ان كان الماء متقاطرا ولونى المسح فاصاب المظهر ظاهر خفيه حصل المسح
لان الشرط اصابة الماء دون التماس الاصابع الماء رجلى يبداء اصابع الرجل الى الساق لما روى انه فعل كذا ولو
بداء من الساق ومد الى الاصابع او مسح ظهر القدم عرضا جاز وصار تارك السنة على ظاهر خفيه متعلق بقوله جاز
وفي بعض النسخ وهو على الخفين جائز بالسنة فعلى هذه النسخ يكون على ظاهر خفيه بدلا من قوله على الخفين
قد بالظاهر بقية القول بالذرة فانه يمسح بالخط ايضا لما روى انه مسح على طوقه ونفا قوله على رضى الله

رسول السوم يمسح على ظاهره حفيه دون باطنها وفي طائفة لو قطعت رجل من الكعب لا يمسح بالخل
على القطع ويجب عندنا فيجب عليه بغسل الرجل الأخرى ولا يكون له الا رجل واحد فليس عليه ما خلفه جاز
لان يمسح او جرمه وهو ما يلبس فوق طيف وسواه اقصد من كان من كرايس ونحوه جاز المسح
عليها ان كان بحيث يصل بل المسح الى طيف الدخول وفي الكافي اعلم ان المسح على المرقومين يصح اذا لم يكن
على طهارة كاهله ولم يكون مسحا على ما كان كونهما صالحين كذلك وليس الموقون عليها وقال الشافعي رح لا
يجوز المسح على الموقين انما قيدنا بالقبوه المذكورة خلفا لصلطين المسح بخبرها يجوز على الموقين اتفاق بينهم
فما ذكر في الكافي ان يجوز المسح على طيف الذي ما يلبس من كرايس المجرد على طيف لان طيف الغيرة صالح للمسح
اذا لم يكن فاصلا مانعا فلان لا يكون اكثر من كرايس فاصلا اولى وفي الخلاصة طيف على المرقومين وجوز بين
الفتن وهو ما يستلزم على الساق من غير ربط ولا يرى ما تحت ما روى انهم مسح على جوبيه قديلا لان الجوب
لو كان رقة لا يجوز المسح او متعلين بالطين وسكون النون يقال جوب من فعل اذا وضع الخلد على الخلد
كالنعل او مجلدتين يقال جوب مجلد اذا وضع الخلد على اعلاه ولفظه اعلم ان المذكور في المتن قوله وقال
لا يجوز المسح على الجوبين لان الماء موزع على الرجلين وعدة الى طيفين والجوب ليس في معناه لانه لا يمكن
مواظبة المشي عليها او روى ان له حنيفة رجح الى قولها قبل موته بثلاثة ايام ملبوسين حال عن حفيه وجوبيه
على طهارة تام عند لحدث هو ظرف لقوله تام قديلا اخر من غير تام كوضوء المحدث اذا لم يمسح ثم خرج الوقت لا يجوز
المسح عليه وكما لو وضوء بنيذ التمر فلا يجوز المسح على طيف لبر عليه لنقصان وقيد بقوله عند لحدث لان تمامه مشروط
بان يكون عند البر عند الشافعي رح حتى لو توضا وغسل احد رجليه ولبس طيف ثم غسل الرجل الأخرى ولبس طيف الأخرى
جاز المسح عندنا خلافا لان المسح ثبت محال للمقايسة في اعيان جميع ما رده النص وهو اللبس على طهارة كاملة ولان
طيف مانع حلول لحدث بالقدم في اعيان كمالها وقت المنع لا على عامة اى لا يجوز المسح على عامة وقوله وسورة وبرقع بضم
الباء والقاف وهو الخمار وقفازين بضم القاف وتشديد الفاء تشبيه قفاز وهو ما يلبس النساء في ايديهن حفاظا لان
المسح لدفع الخرج ولا يخرج في نزع هذه الثياب وفرض في المسح قدر ثلث اصابع اليد في كل رجل حتى لو مسح على احدى
رجليه مقدار اصبعين وعلى الأخرى مقدار اصبع لا يجوز ولو مسح باصبع واحد ثلث مرة بماه جاز ولو مسح بالايام
والسبابة ان كان تاما مفتوحا حين جاز لان ما بينهما مقدار اصبع اخر وانما اعتبرت الرجل كما في طروق ومتدنية اى
مدة المسح للمقيم يوم وليلة ولما فرث ثلثة ايام ولما لم يمسح المقيم يوما وليلة والمسا في ثلثة ايام ولما لم يمسح
من حين طهرت يعني بندي مدة المسح من وقت لحدوث بعد اللبس لان طيف يمنع سرية لحدوث الى القدم فيعتبر
مدة من قبل من وقت المسح وقبل من وقت اللبس لان جواز المسح بلبس فتعتبر منه ولكن هذا القول بغير
حكم لانه اذا لم يكن حفيه واحد ولم يمسح يجب ان ينزع طيفه ولا يمسح عليه وقول من قال يعتبر مدته من وقت
المسح يؤدى الى انه اذا لم يكن حفيه واحد لم يمسح عليه ما نفي عليه بسوءا يمسح ولبس كذلك فيما ذكر اولى

فان لم يكن
فان لم يكن

وينقصر بفصل الوضوء لا تبدل من الغسل فينقضنا فصل اصد كالتيم ونزع الطيف لم يقل نزع الطيفين اشارة
الى ان نزع احدهما ناقص لانه للجمع بين المسح والغسل وكذا اذا دخل الماء على احد حفيه وبلغ الماء الى الكعب يجب
غسل الرجل الأخرى وان ما يبلغ لا يجب وضوء الحية وفي طائفة اذا انقضت مدة مسحا في الصلوة ولم يجد ماء
فلا يصح ان يمضي على صلوة لانه لو قطع ما يمسح ولا حظ للرجلين من التيم وبعد احد هذين اى بعد نزع طيف
او مضى اليه يجب على المتوضي غسل رجله فحسب ليس عليه إعادة الوضوء لان الناقص هو الحدث السابق
لامضي المدة ونزع طيف وانما اضيف النقص اليها مجازا لا عمل لحدوث بغير عندها وقد ثبت
الانتقاص في الكل لكنه غسل البعض ولم يغسل الرجلين فيجب غسلهما كما لو توضا واخر غسل رجله فان لا
يجب تجديد الوضوء كذا هنا وخروج الثمن العقب بغير القاف مؤخر القدم الى الساق نزع لان ما فوق الكعب
من طيف لا اعتبار له فاذا خرج العقب او اكثر عن موضع يكون في حكم الظاهر فيسرى لحدوث اليه وفي الكفاية
اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يدخل ويخرج لسعة طيف لا ينقض مسحا وفي المصنف هذا يشير الى ان مدة
التمسح فيما اذا راد نزع طيف قصدا فنزع بعض القدم ثم بدا فتركه او نزع اى المسح خرق بيده او منه يظهر من
ذلك الخرق قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها بالمرتبة من اصابع يعني اذا وقع الخرق غير مقابل للاصابع فانما
يمنع من المسح ان كان بحيث يظهر منه قدر ثلث اصابع صغرها بالمرتبة وانما اذا وقع الخرق في مقابل الاصابع
فالمنع فيه ظهور ثلث اصابع فما وقعت في مقابل الخرق لا ظهور مقدار ثلث اصابع لان كل اصبع اصل
في موضع فلا يقدر بغيرها كذا في الفتوى الطهرية وانما قد يثبت اصابع لان الاصابع اصل في القلم حتى يجب
يقطع اليد والاكتر حكم الكل وفي طائفة هذا اذا كان الخرق في غير موضع العقب وان كان في موضع لا يمنع مالم
يظهر اكثر العقب وطرف فوق الكعب لا يمنع اذا لا عبرة لللبس لو كان كعبا مكشورا مقدار ثلث اصابع لا يمنع لو
بقي من الاقطع من ظهر القدم قدر ثلث اصابع فليس فوق طيف يمسح عليه وان بنى ما يلي العقب قدر ثلث
اصابع لا يمنع لان ذلك ليس بموضع المسح وفي المحيط طروق الكعب اذا كان ما تحتها من ثياب يمنع وان لم يكن بان كان
للفصل لا يمنع وان كان يبدو حال المشير لاجال وضع القدم يمنع لالحق للمشي لا مادون اى لا يمنع المسح
اذا كان طروق لا يبدو منه قدر ثلث اصابع ويخرج خروف خرف يعني اذا كان في خرف واحد خروف بحيث لو جمعت
كانت مقدار ثلث اصابع لا يجوز المسح ثم طروق التي يجمع ما يدخل فيه الملة وما دونها لا يعتبر لما قال بموضع طهر
قطع السفر بالخرق فاعتبر كل خرف على حدة ويتم مدة المسح سافرا قبل تمام يوم وليلة يعني المقيم اذا سا
فر الخروف من خفين لان طروق في احدهما لا يمنع بعد ما حدث قبل لتكامل مدة المقيم يتحول مدة الى مدة السفر
ولو سافر بعد لا يتحول لانه مسافر ويتم مدة المسح سافرا قبل تمام يوم وليلة يعني اذا كان مسافرا
ثم اقام اثم مدة الاقامة وينزع طيفه ان اقام بعدها بعد يوم وليلة لانه صار مقيما فلا يمسح اكثر من يوم وليلة
ويجوز المسح على جبينه وهي العود التي تحببها العظم المكسور محدثا انما يشترط فيها الطهارة لما شرطت في طيف

فان لم يكن
فان لم يكن

لن الجبين تربط حال الضرورة فاشترط الطهارة فيما يقصر الى الخارج وفي الكفاية هذا اذا كان يقصر المسح على جرحه
 وانه فلا يجوز المسح على الجبين وفي المحيط لوضعه المسح على الجبين سقط فرض الطهارة فصار بمنزلة من لبس لالا
 رجل واحدة ويكتفى بالمسح على الكثر الجبيرة في الصحيح ولا يبطل المسح سقوط الجبيرة الا عن
 اي رجل احده لوقف في الصلوة مستقبل لانه قد مر على الاصل فبطل البدل قيد بالبر لا لانه لو سقطت لاعتبر
 لا يبطل المسح لقيام العذر وفيه اشارة الى ان هذا المسح غير موقوف ولو سقطت الجبيرة من غير بر ثم اعادها لا يلزم
 اعادته المسح ولو نزع لافين بعد المسح يلزم غسل الرجلين ففوقنا ان المسح على الغسل لما تحتها **باب طهارة الجبين**
 ينفضه وهي بنت سبع سنين احترازه عن الصغيرة لان الدم الذي تراه ليس بحيض لا فائده
 احترازه عن ما ينفض الرحم بغيره فانه لا يكون حيضا وكان ينبغي ان يقيد بعدم الولادة لان ما رآه بعدها لا يكون
 حيضا بل يكون نفاسا وبعدم سن الالباس وهو سنون سنة عند اكثر المتأخرين وخمسة وخمسون عند مشايخنا
 وخمسون سنة على ما ينفذ في زماننا لان ما رآه بعدها لا يكون حيضا في ظاهر المذهب والخبر ان رأت
 بعده وما فوقها لا سوء والامر الثاني كان حيضا وبطل الاعتداد بالاشهر قبل تمام وبعد لا وان رأت صفوة
 او غيرها فهو حيض خاضع واقله اقل الحيض ثلثة ايام لا بد فيه من اضرار لان الدم ليس ثلثة ايام فالتقدير اقل مدة
 الحيض هذا اذا رفعت ثلثة وان نصبت يكون ظرفا في محل الرفع فلا حاجة الى تقديمه وليا ليرى وفي شرح القدر
 للذهبي يعتبر الايام والليالي باعتبار الساعة حتى لو رأت وطلع نصف قرض الشمس وانقطع في الرابع وقد طلع
 دون نصفه فليس بحيض تنوضا ونفسي الصلوة وان طلع نصفه يغسل ولا تبطل واكثره عشرة ايام لقوله عليه
 اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة ايام والظاهر ان حال بين الدمين وهو مبتدأ خبره حيض في مدة اي مدة الحيض
 سواء كان الظاهر غالبا على الدمين او متعلقا باوسا وبما رأت من لون في فيها اي في المدة من طهر والكبدية و
 غيرها سوى البياض الطاهر حيض اما الاول فلان الظاهر فاسد لكونه اقل من مدة فلا يعتد به فيكون في حكم
 الدم لكونه محفوظا واما الثاني فلما روى عن عائشة انها جعلت ما دون البياض طاهرا وفي المصنف انما تعتبر الصفوة
 حالة الطهر حتى لو رأت بياضا خالصا على طهره فاذا ايسر اصفر لا يعتبر تلك الصفوة فلا يكون حيضا يمنع الصلوة
 والصوم وتقضي هي الصوم فقلت وجوب القضاء يقتضي سبق وجوب الاداء ولو لم يكن واجبا عليها فيكف وجوب
 القضاء قلت ذكر في التقويم ان الدمى خلق وخلق وجب عليه ولكن سقطت لعذر لا هي اي لا تقضي الصلوة لان
 قضاء جرح ودخول المسجد منصوب معطوف عن الصلوة والطواف بالبيت فان قلت اذا كان دخول المسجد حرا
 ما فاطوافا وفي الخارج المذكور قلت ذلك دفعه من يتوهم ان التقوى الوقوف ما عمن يمنع عن طهارة مع انه اقوى
 اركان الج لا يمنع الطواف وليعلم انها اذا احتضت بعد الدخول لا تطوف بقوله عليه السلام الطواف بصلوة واستنماء ما تحت
 الدار وهو ما بين السرة والركبة وانما منع عن الاستنماء منها بالتحذير لا وطهرا حرام والاستنماء بما بين رجليه
 فعد فيوم ولا تقرا هي اي طهارة اية او ما دونها عند الكرخي وهو المختار وعند الطحاوي محل ما دون اية هذا

صاحب

اذا قصدت القراءة فاما اذا علمت الصبيان حرفا او قالت الحمد لله رب العالمين استكرهه فلا
 كان بجنب ونفاس اي كما لا يجوز القراءة له بالقول من القرآن ولا الجنب شيئا من القرآن وفي العيون
 الجنب اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء لا يثبت به هذا الشبهة لان حكمه يتغير بقصده بخلاف المحدث منع قوله
 لقراءة يعني يجوز القراءة لمحدث لان الحديث لا يحل الفمحة لا يجب غلة بخلاف الجنب والمريض فانها بخلاف الفم
 والبدن حتى يغسلها ولا يجزئ هؤلاء اي الحيض والنفساء والجنب والمحدث مصنفها الا بخلاف لان المتصل منجاف صح
 تبع له في اخذ حكمه وقيل يجوز بغلا فمشرنا لان من لبس من القرآن حقيقة وهذا هو القبط والاول اقرب الى
 التقطع وكذا المس بالكم لانه تابع للحامل فلا يكون حايلا الا يرى ان لو بطنك على الخيط وسجد عليه لا يجوز وقبله باليمن
 لان المس هو المباشر بالبدن غير حائل ولم يثبت له حرمته المصاهرة بالمس بحائل والاول هو الصحيح
 واما من كتب الشريعة لاهله فحاز بالكم لان في ضرورة ولا درهم اي ليس هؤلاء درهم فيهم سوى ذلك الحكم لو كان
 فبانه وانما ذكر السورة لان العادة على ان يكتب سور الا خلاص على الدرهم لا بصرة وهي الكلبة وحل وطى من
 قطع دمها لا كثر لطيف **باب النفاس** قبل الغسل وان كان الدم سائلا لا يتكون بمتى حتى ويحجم بانقطاع دم لطيف
 دون من قطع لا قل من يعنى اذا انقطع لاقل من اكثر لطيف والنفاس لا يحل وطرا قبل الغسل وفي المحيط هذا اذا
 انقطع بعدم تمام عادته لانه لو انقطع فليد لا يقرب از وجا حتى يمضي عادته الاحتمال بطلان الانقطاع بمعاونة
 الدم ولكن انقش ويصل احيا طالان الانقطاع طرا لا اذا مضى وقت يسع فيه الغسل والتحرية يعني من انقطاع لا
 قل من عند تمام العدة لا يحل وطرا الا اذا اغتسل او مضى من الوقت قدر ان تقدر فيغسل لا يغسل والحميم
 فاذا مضى هذا القدر تجب عليها الصلوة بلا غسل فيل وطرا وفي المحيط هذا اذا كانت كانت مسكت وان كانت نصراية
 وانقطع لاقل من عشرة واما بيق من الوقت مقدار ما تغسل فقلت يا سيرة زوجها بدون الاغتسل لان الغسل
 غير واجب عليها فخرجت من الحيض بالانقطاع ولكن لا لقراءة القرآن ما تغسل لانه بمنزلة الجنب ولو كانت جنبيا
 فقلت تجب عليها الغسل لان الجنابة بمنزلة نوح بعد الاملام والانقطاع غير من لان تحمى عود الدم فافترقا وفي
 الكفاية قالوا زمان الغسل من الطهر في حق صاحب العشرة ومن لطيف فيما دونها حتى ان خلق من ابواب رسل ابنه
 من يلج الى بقدر التعليم فالتق عليه خمسين الف درهم فلما رجع قال له ما فعلت قال فعلت هذه المسئلة ان زمان
 الغسل من الطهر في حق العشرة ومن لطيف فيما دونها فقال والله ما صنعت سفرك ما قاله في حق القران
 وانقطع الرجعت وجواب التزوج بزوجه آخر لا في جميع الاحكام الا يرى انها اذا طهرت عند غيبوبة الشفق فغسلت
 عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد ذوال الشفق فهو طهر تام بالاجماع وان لم يمت خمسة
 عشر من وقت الاغتسال واول طهر خمسة عشر يوما لما روى عن ابراهيم النخعي هكذا قال ظاهره سمع من صحابي و
 ذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم لان المتوادر لا يعرف وعقلا ولا حد لا كثره اي اكثر الطهر مادامت يرى الطهر نصوم
 فصلا وان اسفروا الا اذا اسفروا ستم بها الدم فاحتج الى نصيب العادة بان بلغت ورات ثلثة دما وسنة

في الصحيحين
 في الصحيحين
 في الصحيحين

اوسين طهره ثم استمر بها الدم قال الامام المرواني طهرها مارات وحضرها ثلثة ايام وقال الامام الملا
طهرها ستة اشهر الا ساعة لان اقل المدة التي ترفع بها الحيض ستة اشهر وهو اقل مدة لحبل فقصنا منه ساعة
وقال الامام طهركم الشيخ طهرها شهران والقوى عليه لانه ايسر وما نقص وهو مبتدأ خبر فهو
استحاضة اي الدم اذا انقص عن اقل طهر او زاد على اكثر وهو عشرة او اكثر النفاس وهو اربعون يوما
او على عرف طهره يعني اذا زاد الدم على عادتها المعروفة في الحيض وجاوز العشرة او نفاس يعني
او زاد على عادة عرفت بنفاس وجاوز الاربعين او على عشرة حيض من بلغت مستحاضة حيض بل لم يعطف
بيان لعشر يعني المبتدأ التي بلغت مستحاضة حيض من كل شهر عشرة ايام والباقي استحاضة فيكون طهرها
عشرين يوما او على اربعين نفاسا بل لم يعطف بيان الاربعين يعني اذا لم يكن للمرأة عادة فنفاسا اربعون
والا يزيد عليها استحاضة او طهر حامل الدم في ايام عادتها ولو في حال ولادتها قبل خروج الولد فزاد استحاضة
لا يمنع صلو وصوم او طهرا طهرا في حكم الطهارة لقوله عليه توشاى وصلى وان قطر الدم على اللحية
فمن لم يحض عليه وقت فرض اي وقت فرض يحض الا ان حدثت اي حدثت الذي ابتلي به من استحاضة
او علق او نحو اي سلس البول وانفلات الرحم توشاى خبر لقوله من لم يحض لوقت كل صلاة مفروضة حتى
لوتوضا للصلاة العبد لا ينقض بزوال وقتها بل لان يصل الظهر كذا في شرح جامع هذا تعديف لصاحب
العذر لكنه بيان لبقاء الابتداء لان المذكور في الغاية شرح الرماني المعذور في الشرح هو الذي يستغرق
عنه من سبلان الدم ونحو وقت صلو في الابتداء ولا يجوز وقت صلو عنه في الباقي قال الامام الزاهد ليس
المراد به دوام وجود وقت صلو كامل بل المراد به ان يوجد في الوقت ساعة خالية عن حدث يمكنه الوضوء
او الغرض وفي جامع الكبير للبيهقي شوط صبره معدور استيعاب السبلان وقت صلو كامل في الابتداء
اعتبار بطرف الثوب بطل السقط فان المستحاضة لا يتم سقوطها حتى ينقطع في الوقت كله ويصير فيه اي بالوضوء
في ذلك الوقت ما شاء من فرض ونفل وينقض اي ينقض وضوء صاحب العذر خروج الوقت اعلم ان الناقض
في الحقيقة هو الحدث السابق واعلم بعين في الوقت اعلم لصورة الحاجة الى الاداء فلما خرج عمل عمل لان الوضوء
كان صحيحا فانتقض لا بدخوله في قوله فانه ينقض عند بدخول الوقت لخروجه لان طهره غير معتبر قبل
العفت لعدم الحاجة الى الاداء فينتقض بدخوله ومعتبر بعد الدخول فالحاجة فلا ينتقض بخروجه فان قلت
اذا لم يكن الطهارة معتبر قبل الوقت عند فكيون يصح بالانتقاض قلت اراد بها غير معتبر للوقفة لالانها
معتبرة اصلا بل هي معتبر في حق النوافل وقضاء الغوايب ولما ان دخول الوقت دليل الحاجة ولا ينقض به
وطرؤ دليل زوال الحاجة فينتقض به وتقديم الطهارة هي الوقت جائز لان الغزمية ان يستعمل المكثف كالوقت
بالاداء وهي انما يحصل بتقديم الطهارة فيصير هذا تفرع على ما قبله يعني اذا كان خروج الوقت ناقضا لا بدخوله يصلح
من توشاى قبل الزوال اخر وقت الطهر لعدم الناقض وهو طرؤ وعند ينقض بدخوله وقت الطهر لا بعد طرؤ

الشمس ان توشاى قبله يعني لا يصلح ليعطى الطهر من توشاى قبله عند خروجه الوقت ويصل عند زواله عند الناقض
وهو الدخول وامامكم ثوب العذر رفعه في التبيين بان لا يجب غسله ما دام العذر قائما وقيل اذا اصاب
خارج الصلوة بغيره لانه قادر على ان يشترع في ثوب طاهر وفي الصلوة لا يمكنه تقطاعها به والنفاس دم يعقب
الولد ولا جد لا قبله اي اقل النفاس فانها كما ولدت اذارت وما ساء ثم انقطع عنها كانت مارات نفاسا فتصلح
لا خلاف في هذا بين اصحابنا وانما الخلاف فيما اذا وجب اعتبار اقل النفاس في القضاء العدة بان قال لها اذا ولدت
فانت طالق فقالت انقضت عدتي اي مقدار يعتبر لا اقل النفاس مع ثلث حيض عنده يعتبر ولا يجب وعشرين يوما
وعند سبع باحدى عشر وعند سبع بساعة كذا في مسوط شيخ الاسلام وفي الحديث لو ولدت ولم ترها فمضى نفاسا عند
بع وطاهر عند سبع ثم ثمة خلافت نظر في وجوب الغسل والذكر اربعون يوما لانه دم وقت للنفاس اربعون
يوما وهو اي النفاس لأم التوأمين وهما ولدت من بطن واحد لا يكون بين ولادتهما ستة اشهر من ولادتهما خلافا
لمخرج فان قال النفاس من ولادتهما لانه النفاس حكم يتعلق بالولادة كانقصاء العدة والولد الاخير يعتبر في
العدة فكذلك في النفاس ولما ان دم طاهر لا يمكنه حيضا لان البت من الرحم لان فمها يستد بالجل وقد انقطع خروج
الولد الاول فيكون نفاسا وانقصاء العدة الاخير لاجل ان انقصاء العدة متعلق بفراغ الرحم ولا فراغ مع بقاء الولد
ولقط يري بعض خلق كالشعر والظفر ولداى في حكم الولد وهو خير لقوله سقط قصير هي اي المرأة بذلك
السقطت والامة ام الولد ويقع المعلق من الطلاق والعق بالولد يعني ان قال ان ولدت فانت طالق تطلق بخرجه
سقط طهره بخرجه وتنقض العدة به اي بذلك القطع بالانحاس اي ببيان انواع الانحاس
وهو جمع نجس بكسر الجيم وهو الذي اصابته نجاسة اعلم ان النجس يطلق على الحقيقة وحدث على حكمي والنجس
عليه يظهر بدن المصلي ونحوه ومكانه عن نجس بغير طهر من يبرز والنجس قليل شرب الغل بعد زوال العين ثلثا
لانها اقرب من الري وقبل من بين لانه النجس نجس غير مري على من وان بلى اثره يشق زواله لقوله لا يبرك بقاء
اثره وتفسير المشقة ان يحتاج الى شئ آخر لقلع الاثر سوى الماء كالحض والصابون وما اشبه ذلك بالاء متعلق بزوال
عنه وبطل ما به طاهر من كل كحل ونحوه وقال مخرج لم يخرج من الماء لانه نجس باول الملاقات والنجس لا يبعد الطهارة لكن ترك
هذا القليل في الماء للضرورة ولما ان هذا طاهر بيزيل عين النجاسة واثرها فوجب ان يبعد الطهارة كالما بل اول
فان طلق اقلع النجاسة من الماء ونما لم يبرع مطلقا على قوله عن نجس مري اي يظهر الاشياء المذكورة عن نجس غير
مري كالبول ولما بغير ثلثا وعصره اي يعصره في كل مرة بحيث لو عصر بعد لم يبل منه ويعبر فيه قوة الفاس ولو
بالبغى عصا صيانة للشوب لا يظهر كذا في طهارة وعن مخرج العصر في المدة الثالثة كاف وفي الكفاية والمحيط عن نجس
لوجري الماء على ثوب نجس ثم غلب على طهارة ان طهره بغير ان امكن عصره والا اي ان لم يمكن عصره كاللؤلؤ
والباطل يغسل ويترك الى عدم القطرات ثم هكذا يعني ثم يغسل ويترك الى عدم القطرات وخلفه معطوف
على قوله بدن المصلي عن دى جرم حق اي عن نجس غير طهره جرم كالزور والدم سواء كان جرم من نجس او من

بعضه لوقته نذوة بحيث يسيل الماء لعصره لا يصلي فيه او وضع رطبا اي يصلي في ثوب وضع حال كونه رطبا
ما طين بشديد الباء على صفة المجرول بطين فيسرقين ويسر الثوب الموضع ضوع عليه ويجوز ان يكون معطوفا
على ما طين واليه الاشارة في لفظ خلاصة ولو طين بالسرقين السقف ويسر فوضع عليه مندبل مبلول لا يجس
وفي الظهيرة السرقين اليابس اذا رلقة الرشح في الثياب الرطب لا يجس اذا لم ير الش والرشح اذا تم بالعدا
واصاب الثوب المبلول فالصحيح ان يجس ولو استجى بالماء ولم يجس بالمندبل حتى فاء وعامة المشايخ على انه
لا يجس ما حول الخرج ولو ابتلى السراويل بالغرق او الماء ثم فاء بجس او تجس اي يصلي على ثوب تجس طر فونه
فترى غسل طرف اخر بلا تجس اي لا يشترط التجس في غسل طرف من الثوب فيصرف الغسل اي الموضع المستحق لحظ
بالعلماء من التجس مبتدأ خرج حار انما ذكر لان بوله بحلة مغلفة تدوسها فغسل او ذهب بعضها
فيظهر ما بقي لمكان الضرورة والاحتياج مع موضع التجس مبتدأ خبر منه من كل حدث خارج غير النوم والرج
واما اشتغالها من فلات لان فيها ملاحظة لموضع من السبلين يخرج من تحت يديه بلا عدد سنة قد بلا عدد
لان عدد الثلاث واجب عند الشافعي لقوله عم وليستجي ثلث اجزاء والامر للوجوب ولنا قوله عم من التجس اي المستجى
فلم يخرج عن فعل فحسن ومن لا فلا يخرج برز بالاول ويقتل بالثاني وهذا بيان كيفية في الصلوة والثناء الادبار
الاذهاب الى جانب الدبر والاقبال صدى ويدبر بالباء الموحدة وفي بعض النسخ بالياء المثناة تحت وهو
سواء فاف بالثالث صيفا اي في الصلوة لان طهية فيه مدلاة فلا يقبل بالاول احتراز عن ثلوثها ثم يقبل ثم يدبر
مبالغة في التنصيف ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني والثالث في ثناء لا تراه في الثناء غير مدلاة فيقبل بالاول لان
الاول بلغ في النقية ثم يدبر مرتين يخرج من المبالغة في الرجل لان المرأة في الصلوة والثناء تدبر ليلتين لا وث فح
وكيفية الاحتياج ان ياخذ الذكر بيده اليمنى على خده او يمس ولا ياخذ باليمين لانه عن نهي عن الاحتياج باليمين
ولا ياخذ باليسرى لانه عن نهي عن مس الزكر باليسرى فيمسك مدرا بين عقبيه ويمر الزكر شمالا وان تعذر ذلك امسك
بيمينه ولا تترك وتعمل موضع الاحتياج بعد تجس اي بعد استماله ادب فيعمل يديه تقبل للغسل يعني اذا اراد ان يستجى
بالماء يقبل يديه قبل الاحتياج ثم يرحي من الارض الخرج بمالفة ليطهر ما يدخل من الخلة الا الاصابع مخافة فاد صومه
بوصول الماء الى باطنه حتى قالوا لا ينفس حال الاحتياج ولا يقوم حتى ينفض بحقه ويعمل اي يخرج يدا يمين اصبع او اصبعين
او ثلث من يدا اليسرى لا يبرؤا اي يغسل برؤا الاصابع كيلا يتلوث بالداخل ثم يغسل يديه ثانيا ليسر والراية
من البدن ويجب الغسل في تجس جاوز الخرج اكثر من قدر الدرهم لان للبدن حرارة جازة اجزاء الخلة فلا يبر
بها المسح وان كان الفجاويز اكثر من قدر الدرهم مع الذم في الخرج لا يجب غسله لان الخرج كالباطن وما عليه ساقط
العبء وفي القنية اذا اصاب الخرج نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم فالصحيح انه لا يطهر الا بالغل ولا ياتي
بعظم وروث ويمن لورود الشرى عن الاحتياج بهذه الاشياء وكذا استقبال القبلة واستنابها في الخلا وهو المندبت
للتقوي القول عم اذا التيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها علم ان استقبالها مكروه في الصلوة

ايضا وانما ذكر الخلا لان في خلاف الكراهية مختص بالصلاة لان في الخلا مضيق الابنية ولن
دم الخرج بذلك وفي النهاية يمكن للمرأة ان تمسك ولدها نحو القبلة ليلول هذا اذا كان ذكرا للقبلة ولو غفل
عنه فاستقبلها ففقد حاجت لا يمكن وفي السند باب القبلة رويان ذكر صدر السلام جواز الاستدبار فيها
اذا كان زيدا ساقتا على الارض وان كان من قومها فمكروه لان عورة نحو القبلة وفي الاجناس المكروه استقبالها
للتقوي ولو كان لازالة طلحت لا يمكن **كتاب الصلاة** للفجر من الصبح
الصادق وهو البياض المعترض اي المنشق في الافق لا طلع طلوع ذكاه اي الشرى يعني آخر وقت قبل طلوع
الشرى ببيان وقت الفجر لان وقت لا خلا في اوله ولا في آخره ولا في اوله ولا في آخره ولا في اوله ولا في آخره
لوقت صلوة الظهر لانه اول صلوة فرضت بعد وقت المدة الغيلة عادة وللظهر اي الوقت الثابت للظهر اي
الوقت الثابت للظهر من زوالها الى بلوغ ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال وفي المبسوط طريق معرفته في الزوال
ان ينصب عمود في ارض مسوية فما دخل العمود في النقصان فهو قبل الزوال واذا وقف فهو في الزوال واذا اخذ
الظل في الزوال وباد علم ان الشرى فذل الذي فعله هذا في بيان ان من ساجد اراد قبل الزوال انما يستجى في الزوال
لانه فليكون مثله في بعض المواضع في الشفاء وقد يكون مثله ولو اعتبر المثل من عند ذي الظل لما وجد عندها ولا عند
هذا في الموضع التي لاسست الشرى وس اهلها لا المواضع التي يقع فيها المسح بقدر المثل من عند ذي الظل هذا
عند حنيفة وعندهما الى بلوغ الظل مثله لقوله عم امتح جبرائيل وصلى العصر في يوم الاول حين حاض كل شئ مثله
ولا يروى انهم صلى العصر حين حاض كل شئ مثله فترها تعارضا اخذنا الثاني احتياطا وعند حنيفة اذا صار
ظل كل شئ مثله خرج وقت الظهر واذا صار مثليه دخل وقت العصر فعلا هذا بينهما وقت هم كالمبين الفجر والظهر
والعصر منه اي الوقت الثابت للعصر من بلوغ الظل مثليه الى غيبتها اي الى زمان قبيل غروب الشرى والغرب اي
الوقت الثابت للغرب من غيب الشرى الى مغيب الشفق لقوله عم اول وقت المغرب حين تغرب الشرى
واخر وقتها حين تغيب الشفق وهو الشفق يخرج عندهما لما روي انهم قال الشفق هو طر وعند حنيفة
رج الشفق هو البياض الذي يعقب طر لقوله عم واخر وقت المغرب اذا اسود الافق وبه اي بقوله ما يقع
لانه اوسع للناس وهو رواية عن حنيفة رج وللعتاء منه اي الوقت الثابت للعتاء من مغيب الشفق
ولكون اي الوقت الثابت للوتر ملبعد العشاء الى الفجر هذا الذي ذكره قولها وقال ابو حنيفة رج اول وقت
الوتر اذا غاب الشفق الا انه ما موبر بتقديم العشاء وهذا خلاف فرج على خلاف في صفتها فالوتر واجب
عند والوتر وقت الجامع بين واجبين فهو وقت لهما وان امر بتقديم احدهما نقل فدخل وقت بالفرغ
عن الفريضة وقايد خلاف يظهر من صلى العشاء على غير وضوء وتوضا واوتر ثم ذكر انه صلى العشاء
على غير وضوء بعد العشاء عند دون الوتر لانه صلاها في وقتها والترتيب يسقط بالناس وعندهما لا
طلعا قبل وقتها فيلزم الاعادة ويستحب للفجر البداية مسفرا لقوله عم مسفرا وبالفجر فانه اعظم الاجز

اذ بعضنا في الله فقال لم قال لا بلغة انك في اذنك وترجع اي يؤذي بالترجيع وهو ان يحض في الـ
تين ثم يرجع صوته وترجع صوته قال الشافعي يرجع لما روى انه لم يرد بالترجيع ولنا ان الروايات
متفقة على ان لا ترجع في اذان بلال وابن ام مكتوم اعني ويجوز وجه في الخيلتين اي في قوله حتى على الصلوة
حتى على الفلاح بمنه وبسببه لان طرفي الاذان مناجاة فليقبل فيها القبلة واسطة مناداة قلبه واجه من يناديهم
وقيل اذ كان وحده لا يحول جانبه لانه لا حاجة اليه والقبض ان يحول لان الخويل حارسه للاذان حتى قالوا في الدنيا
يؤمن المولى ينبغي ان يحول وجهه بمنه وبسببه عندها تين الكلمتين كذا في المحيط ويستدل في صومعة ان لم يمكن الخويل
مع الثبات في مكانه بان كان مضطربا بحيث لو حول وجهه مع ثبات قد سبق مكانه لا يحصل الاعلام فيستدبر فيها فيرجع
راسه من الكوة اليمنى ويقول حتى على الصلوة ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج راسه ويقول حتى على الفلاح ويقول
بعد فلاح الفجر اي بعد قوله حتى على الفلاح في اذانه الصلوة مخبر من النوم مرتين لما روى ان بلالا يؤذن بالصلوة
فوجد النبي عزرا وقد قال الصلوة مخبر من النوم مرتين فقال ع ما احسن هذا اجعل في اذانك والا
قائمة مثله اي مثله الاذان في الكلمات وذكرها منتهى منتهى لكن يحذر فيها اي يذكر كلماتها بترجمتها يقول بعد فلا
حرما اي بعد فلاح الاقامة قد قامت الصلوة مرتين ظرف ليقول ولا يستكمل فيها اي في اثناء الاذان والاقامة
لان كلامهم ما ذكر معظمه فليكن في حكمه الحكم في خلافه قال الامام الترمذي في الاقامة لان الناس ينتظرون
والنفس المتأخرون تنوب الصلوة كلها لزيادة غفلة الناس فلما يقومون عند سماع الاذان والتنويب هو
الاعلام بعد الاعلام وتنويب كل بلد على ما تعارفوا اما بالتخييل او بقوله الصلوة وفي التبيين بقوله المؤذن
والفجر قد مر ما مر من اثني عشر تنويبا ثم يبعد كذا لا ثم يقيم وكره المتقدمون لما روى ان عمر رضي الله عنه يؤذن
مكة يؤذن وتنوب بالصلوة فانهم وقالوا ليس في اذانك ما يكفيننا ويجلس بينهما بين الاذان والاقامة في
الصلوة كلها الا في المغرب هذا الاستثناء انما يصح على قول ابو حنيفة فالفعل عند في المغرب يكون ركعة مقدار
ثلاث خطوات وقالوا بمقدار ان يتمكن من مقعده من الارض بحيث يستقر كل عضو في موضعه لان الركعة
لا يقع بها الفصل لانها موجودة بين كلمات الاذان فيفصل بينهما بجملة وله ان يجلسه وان قلت يؤذي
الناخير المغرب فيكون بادق الفصل وهو الركعة قال الامام طحاوي خلافا في الافضلية حتى لو جلس جان
عند حنيفة ويؤذن للفاية وتقيم لان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى الفجر غداة ليلة التعميم باذان واقامة
وكذا يؤذن لا في الفوايت اي للصلوة الاولى منها ويقيم ولكل من البواقي ياذن بها او يبايع هو خير
في الفوايت الباقية ان شاء اذن لكل منها واقام ليكون القضاء على حسب الاداء وان شاء اقتصر على الاقامة
لما روى انه عم اذن واقامة لكل صلوة وروى انه عم اذن لا الاولى واقام لكل صلوة وفي الكفاية هذا
قضى الفوايت بجماعة في مجلس وان قضاه في مجالس بشرط لكل اذان واقامة وجاز اذان المحدث
لان ذكر الله فيجب فيجب في الصلوة وكره اقامة اي اقامة المحدث لان يصير اعيانها لا لا يجب لنفسه وداخلها

اذا

حتى قد نفعه اناء وروى الناس باله وتفسون انفسكم ولم يعاد اي اذان المحدث واقامة طرفة المحدث و
كذا اذان الجلب واقامة لانه يمنع من دخول المسجد والاذان والاقامة يفعلان في المسجد او فيها وفي حكمه
ولا يعاد هي اي اقامة الجلب بل هو اي بل يعاد اذانه لان تكرار الاذان مشروع في الجملة كما في الجملة واما تكرار
الاقامة فغير مشروع اصلا كاذان المرأة اي كما يعاد اذان المرأة وهو مكروه لامنها ان رفعت في اذان باصوتها
قد باشرت تمكرا وان لم ترفع فقد احتلت الاعلام والمجنون والسكران لعدم الاعتماد على اذانه لانه لا يتيقن
امر دينيهما والاذان امر ديني فليكن مباشرة من لا يقيم دينه وباقيهما المسافر لقوله النبي صلى الله عليه وسلم لا يني الى مكة الا
سافرا فاذا نالها وقا فيها وليومكما اكبر كما ساروكي انه عم من اذن واقام في ارض قفر صلى به الملكة ومن صلى
بغير اذان واقامة صلى مع الامم كان ولو اكتفى بالاقامة جاز والمصلحة اي ياتي المصلحة في المسجد جماعة لانها لا
اقامة الصلوة بجماعة اولى ببيت اي ياتي بها المصلحة في بيت في مصر لان المنفعة مندوب ان يؤدى الصلوة على هيئة الجماعة
ظهر هذا كان للافضل ان يجهر القراءة في الجارية وكره تركها لاوليين اي ترك الاذان والاقامة للمسلم في المصلحة
في المسجد جماعة واما ترك واحد منهما فلم يذكر ترك واحد منهما للمصلحة في المسجد جماعة ولم يكره للمسافر فيجوز
له الاكتفاء بالاقامة لا للتأنيث اي لا يكره تركها للمصلحة في بيت لما روى ان ابن مسعود رضي الله عنه صلى مع جماعة في بيته
فقبله الاذن فقال اذان طمأنينة وان كان في قري ولم يكن فيها مسجد فمن صلى في بيته حركه المسافر ويقوم
الامام والقوم عند حتى على الصلوة ويترفع فدقامت الصلوة اي اول لفظي الاقامة ليكون سارعا للعبادة وتصديقا
للمؤذن في اخبار عن قيام الصلوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه عند الفراغ من الاقامة وهذا اعدل لان معنى فدقامت
الصلوة قرب قيام الصلوة ليلادروا الجماعة فلا يلزم من تاخير الشروع تكذيب المؤذن وفي الثانية من سلم المؤذن
في اذانه او المصلي او القارئ فعند حنيفة بره في قلبه وعند محمد يرت بعد الفراغ عما كان فيه وعند ابن مسعود لا يرد
قبل الفراغ ولا بعد وهو الصحيح **باب شرط الصلوة** هي طهر بدن المصلي من حدث وهو النجاسة
الحكمية وخبث وهو النجاسة الحلقية وتنويب ومكانه يعني يجب على المصلي ان يقدم طهارة هذه الاشياء لان تطهر التنويب لما
وجب بقوله تعالى وثيابك فطهر وجب تطهير بدنه ومكانه بدلالة النص لانها الزم للمصلي اذ لا وجود بدنه فيها
بما لا في التنويب ثم المعتبر في طهارة المكان ما تحت القدم حتى لو افتتحت الصلوة وحدث قديم نجاسة اكثر من قدر الدرهم
لم يجز صلوة وان كان موضع سجدة فيجوز عند حنيفة في روي كذا في الخلاصة وستر عورتها بالرفع مطوفا على
طهر لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد يعني يستر عورتكم عند كل صلوة كذا قال ابن عباس رضي الله عنهما في باب
الطلاق طلال على الحمل لان اخذ غير الزينة غير مرد فليكون محله ما راد او الثاني من اطلاق اسم الحمل على طلال
وفي النبيين الصحيح ان ستر عورتها عن نفسه ليس بشرط حتى لو كان محلول لجلب فيستر عورتها لا يفيده وفي خزانة
الاكمال آه قتيبن (لا يصح بغير طهر لاي لزمه الاخبار بذلك لانه ما سكت عن معصية بل عن خطأ معفو وهذا
اصح لان الامام اذا لم يعلم فاد صلوة لا يفيده صلوة المقدسي واكتفبال القيد لقوله تعالى قولوا هو حكم

شطره اي جهة البيت والنية لقوله مد الله بالنيات والعورة للرجل ما تحت ركبته لقوله
عم عورة الرجل ما دون ركبته حتى ركبته والامة مثله اي سر عورة للامة مثل ما كان عورة الرجل مع ظهرها
وبطنها لان النظر اليه يلبس الفتنة وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة لقوله مد الله بالنيات والعورة للرجل ما تحت ركبته
لا تشبهن بالحرير وكن تحسن الضيغان كاشغيات الرؤس مظهرات الثديين والخصرة اي العورة
لحمية بدنها الا الوجه والكف والقدم لقوله مد الله بالنيات والعورة للرجل ما تحت ركبته
وفي اشارة الى ان ظهر كفه عورة وفي المتن في جميع الشاة عن كفى وجهها لا يبدى الى الفتنة والامة القدم فعورة
وقد روي عن ابي حنيفة في الحديث السابق وفي رواية عنه انه ليس بعورة وهي صحيحة لان المرأة مبتلاة بابداء قدميها في
مشراها وربما لا تجد لظفر وكسور ربع ساقها وهو مبتدأ وخبره يمنع وبطنها وفخذها وهو مع الركبة عضوها
حدودها وشعرها من راسها فبدية احتراز عما قيل المراد من ما لم يشعر ما على الراس فانه عورة كراسها واما
والنار فلين في حكم الراس فلا يكون عورة والحنا وما ذكر في المتن لان العورة من الشعر لو كان ما على الراس
جاز النظر الى مدغ الاجنية واذا ابتها وهو جنح لا يبدى الى الفتنة ويرجع ذكره منفردا فبدية احتراز عما قيل
انه مع لخصتين عضو واحد لان الابلاد تتعلق بهما لكن الاولى ان الزكرك وعضو واحد لا يرى ان لخصتين
تعتبر في الدية عضو واحد على حدة فكذلك في العورة وفي الحديث ذكر الكرحي في السونين يعتبر فدرا درهم وفيها
عدا ذلك الربع كما ان الجملة الغليظة يعتبر الدرهم وفي لطيفة يعتبر الربع لكن الصحيح ما ذكر في المتن لانه اعتبر في
الدبر فدرا درهم والدبر لا يكون اكثر من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواب الصلوة وان كان جميع الدبر مكشوفاً
وهذا ناقض للاتبين يمنع لان الربع حكم الكل وفي التبيين ندى المرأة حالة اليهود تبع لصدورها حتى
كبرت يعتبر عضو واحد وكل من الا التبين عضو على حدة وما بين سررة الرجل وعانة عضو على حدة اعلم ان
اكثر ما دون الربع عفا اذا كان في عضو واحد وان كان في عضوين او اكثر وجع وبلغ اذ في عضو منها يمنع جواز
الصلوة كما لو انكشف شيء من شعرها ونصوغ من فخذها ونصوغ من اذنها لوجع بلغ ربع الاذن يكون مانعاً كذا في
شرح التريادات وعادة من قبل النحر صلى مع اي مع النية ولم يعد اذا وجد ثوباً طاهر الا انه ادى كما وجب عليه فلا
يطلب ما لا عادة صلى فان صلى عارياً وربع ثوبه طاهر لم يجز لان ربع الشيء وقوم مقام كله فيجعل كالمكشوف
في موضع الضرورة وفي اقل من ربعه يعني لو كان الطاهر اقل من ربع الثوب الا فضل صلوة فيه اي في ذلك الثوب
علم من قيدا افضل ان له ان يومي عارياً قايماً او قاعدا والقعود افضل وانما كان الصلوة فيه افضل لانه اقرب
الى السر ولو ان فرض السر عام لا يختص بالصلوة وفي الظاهر يختص بها فان قلت كيف جاز الابعاء وفي الصلوة
الثوب ترك فرض واحد وهو الامة النجس وفي الابعاء ترك الفرض وهو سر العورة والقيام والركوع والنحو
قلنا الابعاء خلقت الاركان والقواميت الى خلف فلا قيود فان قلت القاعد ياتي بالاركان وهو اول من او
ايها بالابعاء قلنا في الابعاء نوع قصور ولكن مع انزال الطهارة وفي طائفة الاخر تبيان بها مع استعمال النجس

وفيه نوع قصور ايضا فيسويان ومن عدم ثوباً فصل قايماً اي ويايا بركع وسجود وقاعداً مومياً تدب
لمرؤى انه اكسرت السفينة لاصحاب رسول الله عم في حفا من النحر اية فصل واقعود ابعاء خلف عن الركع
والسجود في القعود اتيان بالتميز وجه واتيان بالاركان من وجه فيكون اول من القيام الذي فيه ترك السر
من كل وجه وقيلة خائف الاستقبال يعني لطائف عن استقبال القبلة لمكان العدو والمريض وليس يحضرته من يبو
جهه جهة قدرته يعني يصلي الى اي جهة قدر فان جهتها شتبه عليه القبلة وعدم من يسكنه تحرك اي طلب جهة القبلة
بالاستقبال غالب ظن لما روي ان الصبي غرق او ضلوا ولم يتكبر عليهم رسول الله عم قبل قوله تعالى فليما تولوا
فمن وجده الله اي قبله الله نزل في الصلوة حالة الاستبابة فيد بقوله وعدم من يسكنه لانه لو وجد من يسكنه الامر القبلة
لا يجوز التحريك بل يجب الاختيار فلو لم يكن حاضر عند لا يجب عليه ان يطلبه هذا اذا كان المحرم من اهل هذا الموضع
لانه لو كان مسافراً مثله لا يلتفت الى قوله لانه يقول باجتهاد غالباً ولا يلزم عليه ترك اجتهاده باجتهاد غيره وفي
الطائفة اذا لم يسكنه تحرك فان اصاب القبلة جاز لان السؤال كان لا صابة القبلة فاذا اصاب سقط فوضيه
السؤال والا فلا واذا سال ولم يجبه وتحرك وصلى ثم اخبره بان لم يصيب لا إعادة عليه وفي التنف لو كان يعرف
الاستدلال بالنجوم عليه القبلة لا يجوز التحرك لانه فوق قبل بلبثه القبلة لانه لو شتبه عليه الاواني فان كان طاهرها
غالباً تحرك والا لا تحرك هذا في حالة الاختيار واما في حالة الاضطرار فيتحركي مولى لشرب دون الوضوء بل يتيم من
الامانة ولم يعد ان اخطأ بعد ما صلى بالتحرك وان علمه اي بخطاياه هذا شرط جاز او استندار مصلية اي حال
كونه في الصلوة او تحول رايه الى اخرى اي فطره الى جهة اخرى استندار في الصلوة الى جهة القبلة لان اهل قبا لما بلغهم
سمع القبلة من بيت المقدس الى الكعبة استنداروا في الصلوة اليها وشتبه النبي عم فصار كمن نزل بجلا في الاجزاء
ولان العمل واجب بالاجتهاد فيما يستقبل بالنقض المؤدى فبدلان تبدل الاجزاء كنسج النص فينبغي المؤدى
على الصحيح وان شريع في الصلوة بلا تحركي لم يجز وان اصاب لانه كان مأموراً بالتحرك لا باصابة القبلة لانه ليس
في وسعة فلم يات بما امر به وان تحركي كل اي كل واحد منهم جهة بلا علم حال اما مهم يعني لو صلى قوم في ليلة مظلمة
بالباء وتحركوا القبلة ونجد كل واحد منهم الجهة تحركه ولم يعلم احداً الامام الى اي جهة تحركي وهم خلفه
اي وطال ان الجماعة خلف الامام جاز اذا الكل لان القبلة في حقهم جهة التحرك وهذه المخالفة غير مانعة لصحة
الافتاء كما في وجوه الكعبة قال صدر الشريعة في قوله وهم خلفه ساهل لان كلامنا فيما اذا لم يعلم احداً
الامام اي اتي جهة توجهه فكيف يعلم انه خلف الامام واقول معنى قوله وهم خلفه انهم خلفه في نفس الامر لانه
انهم خلفه في علمهم لانه علم حاله يعني لا يجوز صلوة من علم منهم حال امامه لانه اعتقد ان امامه على الخطاء
او تفقد بصيغ الماضى اي تقدم امامه لتركه وفض المقام اقول المثلة معلومة من المثل السابقة فلا يطابق
ما اودعاه من انه في نزال الامام ويصل قصد قبل صلوة بالنصب مفعول مقصد بتميزها الباء فيه متعلق بصلي
لا بد بها لتكبين الافتتاح يعمل بنا فيه اكثر الطلوع ونحوه ولم يكن بنا فيها لا يضرب كالوضوء المشي الى المسجد وفيه

نفي ما قاله الكرخي من انما يجوز بنية متأخرة الى ان يركع كالصوم لان الاول طهر من الصلوة اذا خلا عن
النية فليكون عبثا فكذلك ابوابها بخلاف الصوم لان اول جزاء اليوم غير معلوم فكيف بالنية المتأخرة واما النية
المتقدمة على التكبير فكما القايمه عندها لم يفصل والقصد مع لفظ افضل يعني لا فضل ان يشتغل قلبه بالنية و
لنائه بالذكر ولا يعتبر باللسان بذلك في التحسين من الصلوة اذا لم يقارنه نية وفي القنية لو شرع في الفرض و
وتغل الفكر والنجاة لا يعيد ولم ينقض اجزاه اذا لم يكن كقصير منه ولو ترك النية سهوا فصوله مجزئة لان السهوا
في الصلوة معفو عنه ويكفي لفعل والتراخي وسائر النية مطلق الصلوة وفي النية هذا على ظاهر الرواية والا
حيث ان ينوي متابعة الرسول عم وللغرض شرط تعيينه بان ظهر او عصر الاختلاف والفروض ولو نوى
الظهور ولم يقل ظهر الوقت لا يجوز له لان ربما كان عليه ظهر آخر فلا يتعين ومنهم من يقول مجزئة لان مطلق النية
لا مصروف في ظهر الوقت لانه اصل والغاية عارضي والمطلق ينصرف الى الاصل دون العارضي ولو نوى فرض الوقت
او صلوة الوقت يجوز في الجملة لان العلم باختلافه في فرض في ذلك الوقت لانه عدد ركعات اي لا يشترط نية
عدد ركعات الفرض لانه لما نوى الفرض فقد نوى عدد ركعاته وللمتقدم نية صلوة واقتداء بالامام لانه بني
صلوة على صلوة الامام فلا بد من التزامه حتى لو طقه ضرورة الفاد من جهة امامه كان ضررا ملزما قبل من
انتظر تكبير الامام لو كبر كفاه من نية الاقتداء الا ان الصبي ما ذكرنا لان لا يتطرق فيكون حكمه العالة فان قصد
الاقتداء لا يصير مقتدايا وفي طائفة الاحسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام يصليها ولو نوى الجملة ولم ينوي
الاقتداء جاز بعض المتأخرين لان الجملة لا يكون الامام **باب صفة الصلوة** وفرضها الخمسة
لغرضه وركب فكير المراد تكبيرة الافتتاح بالنفل عن ائمة التفسير تكبير فاما حتى لو ادرك الامام وهو راكع وكبر
وهو راكع او قوب فبدر صلوة لان القيام جاز في حال الافتتاح كما بعده كذا في الفخيس وذكر في المحيط
هذا في الفرض ولو افتتح التطوع قاعدا مع القعدة على القيام جاز لان القيام في التطوع ليس بفرض
ولو ادرك الامام وهو راكع فكلير قائما وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلوة لان نية لغت كما التكبير
حالة القيام اراد من الفرض فاما لا يجوز الصلوة بدون لانه ركن لان التخرجه شرط لاركن وقايدته
يظهر فيمن كبر وعرض في الماء ورفع فصله بالامام بالاجزاء يجوز صلوة وان كان حاله التكبير غير متوضي
ولو كان ركعنا لما جاز ان كذا في الكفاية والقيام لقوله تعالى وهو الله قانتين الى معده مطيعين والمراد به
القيام في الصلوة باجماع المفسرين والقرآن لقوله تعالى فاقرا ما تيسر من القرآن والامر للوجوب فالقراءة خارج
الصلوة غير واجبة بالاجماع فيجب في راكع والركوع والسجود لقوله تعالى واركعوا وسجدوا بالجملة والالف
وبما اخذوا بهذا القول اخذ المتأخرون وافقوا ولم يجيزوا الاقتصار على الالف كما لم يجز على الحذفين
والذفن وروى عن ابو حنيفة ان الاقتصار على الالف وهو ما صلب منه جاز من غير عذر مع الاسئلة
كما جاز الاقتصار على طيبة لان الاقتصار على الالف جاز عند العذر في طيبة اتفاقا فلو لا انه عضو

ينادي به هذا به الركن لا اجزاء عند الحذفين والذفن وروى اسد عن ابو حنيفة انه لا يجوز الاقتصار على عذر
وهو قولهما وعليه الفتوى لان طيبة اصل في السجود وله هذا جاز الاقتصار عليها اجماعا والالف تتبع لها يتعلق
به الكمال والتبع لا يتقدم مقام الاصل الا عند الضرورة بخلاف الحذفين والذفن لانه لا يتعلق بهما اصل السجود ولا
كما لم يثبت في مطلقا والقعدة الاخيرة فقد التزم لبقوله عم لابن عمر اذا رفعت راسك من السجدة الاخيرة وقعدت
فقد التزم فقد صلوتك على تمام الصلوة بها فيكون معروضة فان قلت معروضة لا يلزم من الاتمام فرضيتها
لان الصلوة تكون ناقصة بترك الواجب قلت اراد به الاقتصار تمام من جهة الاركان لا الاتمام من جهة الصفة لان
علق الاتمام بالفعل دون القراءة التشرية وهي واجبة فان قلت كيف ثبت بخبر الواحد الفرضية قلت هذا بيان
بجمل الكتاب والفرضية به لا بالخبر والخبر يصحده اي يفعل المصل وهو فرض عندنا حنيفه خلافا لما لا ان الخروج
من فروع الدين كالج وخروج الحاج فضا بفعله كذلك المصلي وله ان يخرج من الصلوة قد يكون بفعله
هو معصية كالحديث العهد القهريه فيما فلا يجوز وصف بالفرض واجبة قراءة الفاتحة وضم سورة ورعاية الترتيب
فيما كبر في ركعة واحدة حتى لو ترك السجود السجدة الثانية فقام الى الركعة الثانية لا تقصد صلوة في بقوله
تكرير لان ما شرع غير مكرر فيه كما لو كبر فان ترتبه على السجود فرض حتى لو ركع بعد السجود لا يعيد بالاجماع كذا في
الكفاية اعترض عليه بان الترتيب بين الاركان واجب ايضا حتى لو ركع قبل القراءة بسجدة السجود وذكر في الذخيرة
مراعاة الترتيب بين الاركان واجبة عند الائمة الظنفة خلافا لفرقة فافيه عند فلا حاجة لاقوله فيما ذكر ويجوز
ان يراد به التكرير في الصلوة احتراز اعما التكرير في سبيل الفرضية كالتكرير الافتتاح والفعدة الاخيرة فان مراعاة
الترتيب في ذلك فرض والقعدة الاولى والتشهدان في القعدة بين نص على في الخط وذكروا في الهداية ان التشرية
في القعدة الاولى وفي الثانية واجبة لان القعدة الاخيرة لما كانت فرضا كانت قرة التشرية واجبة كالقعدة
الاولى لما كانت واجبة كانت قرة التشرية فيها سنة لان الاقوال الزين الافعال وكانت احطار بنية منها كالمصنف
لم ياذن به لان قوله عم لابن مسعود قل التحات لله بقصد الواجب في كاديهما ولفظ السلام وقنوت الوتر
وتكبيرات العيدين وتعيين الاولين للقعدة وتعديل الاركان وهو الظاهر والركوع والسجود والجملة والاختفاء
فيما يجهر ويخفي لمواظبة النبي عم على هذه الاشياء من غير ترك وسن غيرهما اي غير الواجبات والفرض
كرفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وتكبير الركوع وسجدة وغيرهما او نداء كالتفريق الى موضع
سجوده وكظم فيه عند التشاوب واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع والقيام
على حين قبل ختم الفلاح ان التدب والادب متعاربان مطلقا احدهما مكال اخر فاذا اراد الشروع كبر
حاذيا حال من الضيق في كبر اراد بالحذف ان لا ياتي بالمدة في حزمة الله ولا في باء كبر بعد رفع يديه طرف
لقوله كبر غير مفرج اصابعه ولا ضم ياجز تشديد المقيم عطف على مفرج ولا زيدت للتاكيد وفيه رومن زعم بكل
منهما ما يابا به شيئا فانه لما روى انه عم فعل كذا حين كبر وقال الشافعي يرفع اليدين كبره لما روى انه عم فعل

والله فان كانت مبسطة يجوز لو جعد الاستقرار وكذا يجوز لو سجد للزحام على طهر من يصلي صلوة للصلاة لاس
لا يصليها اي لا يجوز لو سجد على من لا يصلي صلوة وهذا متناول لوجهين اما ان لا يصلي اصلا او يصلي ولكن
لا يصلي صلوة لان الانسان لا يمكن في السجدة الا للصلوة غالبا وفي الكفاية لو سجد على طهر من يصلي للزحام لا يهر
به ان كان ركبتاه على الارض والا فلا يجوز به وفي المحيط لو سجد على ركبة لا يجوز به لانه يكفيه الاياه ولو سجد على العجوة
ان كان على ظهر البقرة لا يجوز لان السجود على السجود على ظهر البقرة والمرأة تنخفض في سجودها وتزق بطنها
فيخذيها اي تلصق وهذه الجملة بيان للجملة الاولى ويرفع راسه من السجود مقدار ما بعد قاعه وان كان الى
الارض اقرب لا يجوز لانه بعد ساجدا وهو محتار صاحب الهداية وقال القدوري مقدار ما سجد رافعا وهو محتار
المحيط وقال الشيخ الاسلام هذا القول اصح لان الواجب هو الرفع فاذا وجد بعض الانحفاء بخرج اكثر فاقرب كان
الى الركوع اقرب ركعا والا فلا اعلم ان رفع الراس من الركوع والسجود فرض في رواية عن ابي حنيفة وموقوف
محمد والصحابة من مذهبه ليس يفرض الا ان الانتقال الى السجدة من السجدة برفع الراس غير ممكن فلو رفع
رأسه لو سجد على لوح ونزع من تحت راسه فجد على الارض برفع راسه يجوز مكبرا ويجلس مطمئنا اي ساكنا بقدر
تيسره وليكن وسجدة مطمئنة وليكن بعد ما طهر ساجدا ويرفع راسه اولاً ثم يديه ثم ركبته لما روى انه كان
يفعل كذا ويقوم منسوباً للاعتماد على الارض ولا يفرج وقال الشافعي يجلس خفيفاً ثم ينهض معتمد الماروي
انه لم يفعل هكذا ولما روى انه لم يفرج راسه من سجدة كان ينهض في الصلوة على صدوره قد مر ما رواه
عمول حاله العذري بسبب الكبر والركعة الثانية كالاولى لكن لا شاة ولا تعوذ ولا رخص يديه وقال الشافعي
ففي برفع يديه عند الركوع وعند رفع الراس لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا ولنا الحديث المشهور وهو
هو قوله لا يرفع الا يدي الا في سبع مواطن عند افتتاح الصلوة وقوت الوتر وكبرات العبدين وعند السلام
لحز عند الصلوة والمروءة وعند الموقفين وعند الخمر اي الاولى والوسطى فاذا اتمها اي الركعة الثانية واقترش
رجله اليسرى وجلس عليها ناصبا يمينه هو جاز اصابه اي اصاب يده نحو القبلة وجلسه واضعاً على فخذيه هو جاز له
اي اصاب يده نحو القبلة مبسوطة احتراز به عن قول الشافعي لان عنده ينقبض لظفر والبصر والوسطى من
بد النبي ويرسل اليه لما روى انه كان يفعل هكذا ولما روى انه عابثاً انه سجد كالقعد العبدتين محتراً
اصابه نحو القبلة وتشهد كابن معمر اي كعبد ابن معمر وهو الخبيات لله والصلوة والطيات السلام
عليك اي النبي الى اخره قبل تشهد ابن معمر لان الشافعي اخذ بتشهد ابن عباس وهو قوله الخبيات
المباركان الصلوة الطيات لله سلام عليك الى اخره هذا من باب الاطلاق اسم البعض على الكل لان التشهد
بعض الخبيات روى عن محمد انه قال اخذ بيدي ابو يوسف وعلمني التشهد وقال اخذ بيدي ابو حنيفة
وعلمني التشهد وقال اخذ بيدي حماد وعلمني التشهد وقال اخذ بيدي ابراهيم التيمي وعلمني التشهد و
وقال اخذ بيدي علقمة وعلمني التشهد وقال اخذ بيدي ابن معمر وعلمني التشهد وقال اخذ بيدي

رسول الله وعلمني التشهد وقال اخذ بيدي جبريل وعلمني التشهد ولا بد عليه اي على التشهد في القعدة
الاولى لانه لا بد من التشهد عليه وبقره فيما بعد الاوليين الفاتحة فقط وهي فصل لانه من قرأ في الاخيرين الفاتحة
وان سجد او سكت جاز لا داود قراءة الفاتحة قبلها على جهة الشاة لافي القراءة وبها أخذ بعض المتأخرين ولو قرأها
على قصد الشاة لا ينوب عن القراءة كذا في القبة والاكترون على انها ينوب عن القراءة لان الفاتحة وجدت في محلهما
فلا يتغير حكم بقصد ولهاذا لم يقرأ في الاوليين وقرأها على قصد الشاة في الاخيرين لا يجوز به وعن ابو يوسف
يسكت وفي المحيط ان كان نكس القراءة والتبجيل في الاخيرين لم يكن عليه خرج عليه خرج ولا سجدة سهواً ان كان ساهياً
ويقعد كالاول والمرأة تجلس على البنية اليسرى نحو رجلها وهي حال من طهر تجلس من الجانب الايمن فيهما اي التيميم
لان لا تسلمها وتبشده ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا بما يشبه القرآن كقول رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات
والمؤمنات من الدعاء اي المنقول بالاشكار روى عن ابي بكر انه قال يا رسول الله علمني دعاء أعزها في صلوتي فقال قل
اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم
لا كلام للناس اي لا يدعوا بما يشبه كلام الناس وهو لا يستحيل سوله منهم نحو اعطني كذا ولو ادعى به فالصحيح
ان تقل صلوة ان لم يقدّر التشهد ولو دعا بعد نحره عن الصلوة ولا تنفذ ثم يسلم من يمينه اي جانب يمينه
بني من ثم يعني بنوي سلام من يمينه من اليسر والمكث ثم عن يمينه كذلك والمؤمن بنوي امام في جانبه يعني ان كان الامام
في جانب اليمن بنوي وكذا ان كان في يسار وانما خص المؤمن بالنية مع دخول في المأثرين لانه احسن اليه بان يلزم صلوة
صحة وفساد وفيهما ان حاذاه يعني بنوي المؤمن في الامام في الجانبين ان قام في مقابلة لانه ذو حظ من الجانبين والامام
بنوي بهما اي بالتيميم الجماعة والمنفرد المكث فقط يعني بنوي المنفرد للفظ لانه ليس معه سواه روى الاخبار ان
المنفرد اذا اتى الركعة على الجماعة ينزلها او لا على الامام ثم الى من يجذب في الصف الاول ثم الى الميامين ثم الى الميامين
الى الصف الثاني فحصل جهر الامام في الجماعة والعبدتين والفرج واولى العاكفين اي المغرب والعشاء اداء
وقضا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم في هذا جهر في هذه الصلوة لا غير المنفرد خير بين الجهر والاختفاء وان ادعى
يعني ان شاع جهر واسمع نفسه فيها جهر فيها وان شاء اسر لانه غير محتاج الى اسماع غيره لان الجهر افضل
لان صلى على هيئة الجماعة قال عمر من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلوة صفوف من الملائكة وخافت ختم ان
قضى لان الجهر مختص بالجماعة او بالوقت ولم يوجد في المنفرد اذا قضى وقبل يجزئ في القضاء ايضاً ان القضاء
يكون وضو الاداء وهو الصلوة والاداء جهر اسماع غيره واداء الخاف اسماع نفسه وهذا عند الرهد وفي
لان المجزأة حركة اللسان لا يسمي قراءة بدون الصلوة هو الصلوة احتراز به عن قول الكرخي وهو اداء الجهر ان
يسمع نفسه واقضاه ان يسمع غير وادى الخاف ان يصح الحروف ان القرعة فعل اللسان وذلك باقامة الحروف
دون السماع لان السماع يحصل بالاذن وهو فعل السامع لا فعل الفاعل وكذا ذلك ما يتعلق بالنطق والطلاق
والعناق والاستثناء وغيرها كالسنة حتى لو طلق امرأته او عتق امته او استثنى بان قال لعلي الف الامانية

فان صح طواف فيه ولم يسمع نفسه لا يبيع ولا يبيع الاستثناء على ما هو الصحيح فان ترك صوت اول العشاء قرأها بعد
قائمه اخرى وجهر بها اي بالسورة والقائمه ان ام وهو الصحيح ليل يفي بالجمع بين الجهر والمخاف في ركعة
واحدة وهو غير مشروع وظهر في القائمه في العشاء مشروعه في الجملة ولا الاخفاء بالسورة في الجماعة في العشاء غير
شروع اصلا وتغير النفل وهو القائمه اول من تغير الواجب وفي رواية عن ابي حنيفة وهو مختار في الاسلام
ان يجهر بالسورة دون القائمه لان القائمه اداء والسورة قضاء والاداء يجب محله والقائمه اداء فيراءع صفتها
والسورة فانت بصف بطر فيقف كذلك والقضاء ملحق بوصفه فلا يجمع الجهر والمخاف في ركعة واحدة قد برأوا من
ابن حنيفة انه يخاف بها لان القائمه بخافت فيها فحافت بالسورة تبعالما اختلف في كيفية القضاء قبل فقدم السورة
على القائمه كما هو الحق بالفراق الاولين فحان تقدم السورة او قيل بوجوه وهو الاشبه وابعده من التغير ولو ترك
فاحتج بها اي اول العشاء قائمه لم يقرأ اي بقرء القائمه في الآخرين لا لوقرأ فيرا يلزم تكرار القائمه في ركعة
واحدة واذ غير مشروع واما السورة فانما شرعت مرتبة على القائمه وقدس على ذلك ان المتراعي مرتبة لا محالة فوض
القرآن ابو الملقني بها اي بالآية القصص بدون قراءة القائمه جازي مسمى لانه ترك الواجب وعندها لا يجوز ما لم يقرأ
ثلاث ايات فصلا واي طويل لا بدون مذكور لا يسي فارباع فاوله قوله نفا فاقراء ما يسر من القرآن الامادون
الآية خارج اجماعا ولهذا لا تحج على الجنب قرآن هذا اذا قرأ آية قصية هي كلمات او كلمتان هو قوله كيف قدس قلب
قراء آية كلمة مذكورها متان او حرف كص اختلف المشايخ فيه ولو قرأ آية طويلة في ركعتين كآية الكرسي الاصح انه يجوز
عنه وفي طائفة لو قرأ المفضوب بالظلم والصد بالسين ولم يقدر على تهييج لفظه صلى بلا قرأة لا جهر وقيل
يجوز صلوة بتلك القرأة لكنه لا يقتدى به غير وسنن في الفرجة منصوب على الطريقة اي وقت العجدة القائمه
واي سورة شاء وامن بالخير كل اي وقت الامن يجوز ان يكون امنه وعجده حالان من فاعلى السجدة منها
في السجود كوز عاجلا او متاخرا نحو البروج وان شئت اي يقرأ والسما ذات البروج واذ السماء انشقت و
في الظفر استحقاق المفضل وهو السبع السبع يعني به كثره فضوله في الفجر والظهر واساطير او سلا
المفضل في العصر والعشاء وقصا في المغرب ومن طوار الى البروج ومنه واساطير الى لم يكن ومنها اي
من سورة لم يكن قصار الى اخر لما روى ان عروص امراها موسى الاشعري هكذا وفي الضرورة يقدر طلال
قال للولوى احمر الله المفضل من سورة طوار الى آخر القرآن وهو السبع الاخير منه وكذا توقيت سورة لقوله
مثل ان يقرأ هل الى على الانسان في الفجر صلوة الفجر يوم الجمعة او تعيينها بحيث لا يقرأ فيها الا تلك السورة سوى
القائمه لما فيها من هجر الباقي وايتها التفضيل قال الطحاوي هذا اذا اعتد عدم لجوز بغيرها وان اعتقد
وقرأها لانه ليس عليه فلا يكره اخذ بقول الشارحون في شرعهم ولم ينعضوا له اقول اعتقاد عدم لجواز ان لم يكن
متيقنا على دليل فغير مشروع لان يكون ناصبا للحكم من عنده فكيف يكون قيدا للكره وان كان متيقنا على دليل
فلا كراهة ايضا لانه يكون باجترار والجرم يكون ما جاز وان كان محظيا فاني فاني حاجة الى هذا القيد في مجرته



تعيين السورة مع القيد على غير ما كراهته لا يلزم لغيره ان من الباقي ولا يقرأ الموتر خلف الامام بل يسمع و
ينصت لقوله واذ قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال المفترسون هذا خطاب للمعتدين ولو قرأ
خلعة قال بعضهم بعد صلوة لقوله من قرأ الامام فلا صلوة له وقال محمد لا يكره وقال الكبري وان كلن
قرأ امامه ان للوصل آية الترتيب او من هيب يعني لا يسال الجنة عند آية الترتيب ولا يتعوذ من النار عند
آية الترتيب او خطب او صلى على النبي عر في خطبة لان الصلوة على النبي عر فرض الاستماع الا ان يقرب
لخطيب يا ايها الذين امنوا صلوا عليه فانه يصلي السامع في قلبه ابتداء للاس ولا يجوز له ان يركب هذا اذا قرب من
الخطيب وان بعد فلا حوط السكوت لانه وان لم يقدر على الاستماع فقد قدر علما على الانصات فيجب عليه
والجماعة سنة مؤكدة اي سنة يشبه الواجب في القوة واكثر المشايخ على انها واجبة ونسبة سنة لانه ثابت بالسنة
لكن فانت جماعة لا يجب عليه الطلب في المسجد اخر وفي البيتين الصحيح ان الجماعة تسقط بالمطر والعين والبرد
الشديد والظلمة الشديدة ترك الجماعة تكرار اللغة يكون عذرا اذا لم يواظب على تركه لقله مبالاة وفي القنية
اذا اشتغل بتكرار اللغة فبقوة الجماعة لا بعد بخلاف تكرار ومطالعة كتبه فانه عذر في ترك الجماعة قال وجوابه
الاول فبين والطلب على ترك الجماعة تكاسلا وقلة مبالاة بل وجوابه الثاني فبين لا يواظب على تركه باشتغاله بالغة
لنفسه وللمسلمين وكلا الجوابين على هذا التفصيل حسن والاولى بالامامة العالم بالسنة ايها حكم الصلوة
صحة وفاداخ اذا عرض له غرض امكنه اصلاح الصلوة حقه ثم الاقراء اي ان ساووا في السنة يومهم اكثرهم
قوة وتحبنا القرامة لان قرائته ركن في صلوة وطاعة اليها من ثم الاورع اي اشدهم احترازا عن الشبهة تعلق
ع من صلى خلف عالم تقي فكانا صلى خلف بني ثم الاك لقوله ع من لا يني اي ملك ليوم كما اكبر كما سنا وان استوفوا
فيه فاحسنهم خلقا اي اللغة بالناس وان استوفوا فيه فاحسنهم وجها اي اكثر صلوة بالليل وان استوفوا فيه
فاشرفهم نيبا وان استوفوا فيه فانظرهم وان استوفوا فيه او الجبار الى القوم كذا في مواج الداراية فان
ام عبدا واعراى من العرب من سكن في البادية او فاسقا واعيا ومبتدع او ولد الزنا كره لان الناس يكرهون
الصلوة خلف هؤلاء وفي تقديمهم تغليب الجماعة هذا اذا كان من البصرين هو افضل منه فاذا لم يكن يوم الاثني
لما روى ان النبي ع استخلف ابن مكتوم بالمدينة حين خرج الى غزوة تكوكل لانه لم يكن احدا افضل منه وفي الحديث صلوة
الجمعة يقتدى بالفاسق واما غيرهما من الكتوبات فلا بأس بان يجوز لاسجد آخر ولا يصل خلفه فلا بأس بذلك
بجماعة النساء وحد من اي بدون الرجال لان جماعتهم لا يخلعوا عن ارتكاب محرم من زيارة الكعبة او ترك
مقام الامام وتقف الامام وسطهم لو فعلن لان ذلك استلزم وفي القنية المرأة تصلح لامامة الرجال في سجد
النفاق دون الجحان ومعنى ما ذكر في المحيط من ان المرأة اذا امت في صلوة لجانة لا بعد لان صلوة الرجال
فاسدة وصلوة النساء صحيحة فيسقط فطية صلوة لجانة تصلونها فلا تعاد لان اعادتها غير مشروع وكذا في
الشابة كل جماعا انما كره لما في حضوره من حق في اللغة والتجوي اي كره حضور العجز والظفر والعصر والباقي

اي لا يكتفى بحضوره في الاوقات الثلاثة والعبدان اما كن حضورا في الوقتين عند احدى حبيفة لان القاف
منتشرون في هذين الوقتين في فوط الشبق قد جعلهم على رغبة العجايز والى الفجر والعشاء فهم تاجمون
وفي المغرب بالطعام مشغولون واما في العبدان فلان المصلى منع فبكنهم الاعتزال من الرجال وقال
جسج العجايز في الصلوة كلما قلعة الرغبة فيهم قيد بالعمور لان الثابت ليس لها الخروج اتفاقا قال
الامام المحيوي هذا الخلاف كان في زمانهم واما في زماننا فبمنعون كل من عن حضور الجماعة ويتفدى
المواضع الذي ليس معه ماء باليتيم لان طهارته طهارة مطلقة لا ضرورة لان الشرب خلف عن الماء انما
قيدنا المتوضي به لانه لو كان معه ماء لا يجوز اقتداء به باليتيم والغاسل اي يفقد الغاسل بالماء لان الحلق
مانع عن سريته لانه لو كان معه ماء لا يجوز اقتداء به باليتيم والغاسل بالماء لان الحلق
بالقاعد طاروي انهم صلا آخر صلوة قاعدا والقوم خلفه قيام وفي الحلقاق هذا في قاعد يركع ويسجد
لانه لو كان يوي والقوم يركعون وسجدون لا يجوز الاقتداء وفي المحيط لا يجوز امامة المصلي المكل بمثل
للسماجزة ان تقديمين ولز قام وسطرت فسدت صلواتهم لوجود المحاذات منهم وفي الدخيرة اما
مة الاحدب جازية ذكر النجاشي ان بلغ حذبه حد الركوع فعندهما جازية كما يجوز امامة القاعد بالقيام
وعددهم لا يجوز والموى لاستوائها في الحال الا ان يوي المواتم قاعدا والامام مضطجعا لا يجوز لان حال
المستلقي في الاما دون حال القاعد الا يرى انه لا يجوز التطوع بالامام مستلقيا اذا كان قادرا على
القوم والمقتضى بالمتضرر لان الحاجة في حق المصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيسحق البناء
فيذبه لان اقتداء المقتضى بالمتضرر غير جائز فان قلت اذا اقتدى من قلدا باخفيف من قلده صاحب في الوتر
يجوز مع انه اقتداء المقتضى بقل الصلوة متحدة ولا يخلف بخلاف الاعتقاد ولان امامة النادر غير جازية
لان المندوب انما يجب بالنزاهة فيظهر الوجوب في حق غير فبكون بمنزلة امامة المتضرر بالمتضرر الا اذا اذ احد
حدهما عين ما نذره الاخر بان يقول مثلا نذرت ان اصلي الركعتين اللتين نذرها فلان فيجوز اقتداءه لالا
مقاد وان امامة المتضرر النادر غير جازية لقوة النذر لا لاجل اي لا يفقد رجل بامرأه وصبي لان تأخر المرأة وا
جب وصلوة الصبي نقل وطاهر بمقدور وفي النبيين كذا لا يجوز اقتداء محذوران ان اختلفت عددهما وان اختلفا
وقار يامي ولباس بجاوع يوم يوم لان صلوة الامام في هذه الصورة تضعيف فلا يصح اتباعه في غير هذه الصور
لا يصح اقتداء مقتضى بمقتضى لا وصف الفرضية موجود في مقتضى دون الامام والوجود لا يبيح الاقتداء وفي النبيين اذا
لم يكن الاقتداء في هذه المسائل هل يصير شارعا في الطوع ام لا فخذها يصير شارعا بنا على ان الفرض اذا بطل ينقلب
قلا وعند محمد لا يصير شارعا لان الفرضية اذا بطلت عند بطل اصل الصلوة والاشية ان يقال اذا فسد بفعل شرط
الصلوة كالظاهر خلف المعذور لا يكون شارعا وان كان الاختلاف بين الصلوتين يكون شارعا ومثلا في الظاهر
في حق مطلق الوضوء بالفرقة ومقتضى اي لا يجوز اقتداء مقتضى فرضا اخر مثل ان يصلي احدهما الظاهر والاخر

العمر واحد في ظهر اللباس والاخر ظهر اليوم لان الاقتداء بان يني تحريمه في تحريم الامام ويجعل صلوة مقتدة
بصلوة الامام وتغابر الوضوء مانع عن ذلك وفي النواذر جلال افتق الصلوة معا ويؤى كما من ان يكون اما
بالصاحبة فصولها ثمانية لان الامم يصح من غيرنية فلفت النية وصار كل واحد منهما شارعا في صلوة نفسه وان
نؤى كل واحد ان ياتي بصلى بصلوتهما فاسد لان كل واحد قصد الاشتراك ولم يصح لاسيما ان يكون كل واحد موعنا
واما ما لا يبطلها اي الصلوة ولا يولي اي لا يبطل قوة الركعة الاولى على الركعة الثانية على الاولى مكو وهو
في النوافل طاعة الثانية على الاولى غير مكر وهما في الصلوة الحسن واما في الجمعة والعبدان فيستوي بينهما والاطا
عادون ثلث ايام غير مكر وهما في الامام مؤتمن توحيد طاعة مؤتمنا اي مفردا عن جميعه ولو كان معه امرأه
او صبي يعقل كان جماعة لانها من اهل الصلوة ويقوم الصبي كالبايع ويتقدم الامام ان راو على الواحد للمرأة او
في حكم الاطفاق لعدم حتى لو كان خلفه رجل واحد وامرأة يقوم الرجل بجذاه الامام وفي قول يقيم اشارة الامام يا
يا الواحد بان يقوم عن يمينه وقوله ويتقدم منبر ان لا يابهم بالتأخير عنه وذلك اسير وان ظهر حدث بعيد القوم
يعزوا قدي بامام ثم علم انه حدث بعد الموقت صلوة لان صلوة الامام متضمنة صلوة المقتدر وفادها يوجب فسادا
وبصف الرجال لقوله لم يلبس منكم اهل الاحلام ثم الصبيان ثم المثنى بالفتح جمع المثنى كالحبال جمع جلي ثم النساء فان حادثة
اي لوصلت امرأة عاقله سواء كانت تحميه لو خيلته مشتركة في طهال والماضي في جنب رجل احاطل بينهما في صلوة مطلقة
اي زانف ركوع وسجود مشتركة تحريمية واداء فسدت صلوة اطلق المحاذات ليناو كل اعضا او بعضا حتى لو كانت
على الدخان وهي قدر قامة الرجل خذبا على الارض فان حاد من عضومنه عضوها بفقد كذا في المصنف قيدنا بمرأة لان
محاذات الاسر المشتراة يفقد في الاتية قيدنا المرأة بالعاقلة لان محاذات الجنون لا تقدر لان صلوة البيت بصلوة كذا
في النهاية وبالمشتركة في طهال وفي الماضي ليدخل فيها العجز لانها كانت مشتركة وتخرج عنها الصبي وقيد بالمتلفة لان محاذات
ذاتها في صلوة طهال في المقتدر وقيد بالاشتركة تحريمية واداء لا تقيد محاذات الشرك في الاداء ان يكون احدهما
اماما لاخر فيهما يؤدبه او يكون له الامام يؤد بانته حتى يشترك بين الشرك بين الامام والمأموم والشرك قد ثبت في
التحرمة دون الاداء كما اذا كان مسجوقين وقاما ايضا ما فاتهما لا تند محاذاتهما والشرك في الاداء وقد يوجد بطلان
الشرك في التحريم كما اذا سبق الامام حدث فاستخلف اخر فاقصدى احد بالخليفة والشرك ثابتة بين المقتدى بالخليفة
وبين الامام الاوحد وكل من اقتدى به فيما يؤدبه ولا يشركه بينهما في التحريم لان المقتدى بالخليفة يني تحريمه على تحريم
الخليفة والامام الاوحد ومن اقتدى به لم ينيوا تحريمهم على تحريمه بالخليفة مع ذلك لو كانت المرأة من احدى الطائفتين
حازت رجلا آخرين الطائفة لاخرى بصلواتهم فعلى هذا كان الشرك في الاداء معينا عن ذكر الشرك في التحريم
وفي المحيط لو حاد في الذهاب للوضوء والرجوع عنه لم يفسد صلوة استحسانا لانهم يحصل اداء شي من الصلوة
بغيره وقيدنا بقولنا للحايل بينهما لانه لو كان بينهما حايل لا يند وحده في الطول ان يكون مقدار زراع وحلقه مثل
غلف الاصبع والفجرة تقوم مقام الحابل وادائها قدر ما يقوم فيه رجل وانما قال فسد صلوة لان صلوة را غير

فاسد لان النبي عم قال آخر وقمن من حيث اخر قمن الله وحيث لليطان ولا مكان تحت ناخيرها الا في الصلوة فيكون
الرجل مامورا بتاخيرها فاذا احاذته ولم يتقدم عليها خطوة وحطونيين يكون زكاه الفرض المقام فتقدم صلوة ولو
لم يكن التقديم فاشارة اليه بالتاخير فلم يتاخر قدمت صلواتها وصلوة لا تركت فرض المقام كذا في اللخبنة وفي الملتقى
البحار شرط ان يؤدي ركنا محاذة وعندائ يوسف وقفت مقدار ركن قدمت وطرها شرط آخر وهو ان يكون
جنبها ما تحته حتى لو اختلفت لا يفد واهما يتصور ذلك في جوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل واحد منهم بالتحرى
الى جهة ان نوى امامها والاى ان لم ينوئها فقدمت صلواتها لان لا شتركة لا يثبت بلائيه صلى الله عليه وسلم
واما استحلاف الآخرين اميا يعني لو سبق الامام حدث بعد ما اقر في الركعتين الاولين فاستحلف اميا فسد
صلوة الظل عند الحنفية وقال في المسئلة الاوطى صحاحه كما اذا ام العارى عراة ولا بين وفي المسئلة الثانية صلوة القدم
صححة لان القراءة في الاخرس غير واجبة فاستحلف في الامم والقارى سواء وفي المسئلة الثالثة الامام والمأموم الاميين
كانا قد رين على تقديم القارى ليكون قراءته قراءته فلهما تقدم ما لزم منه ترك القراءة مع القدرة عليها فنفذ واما
كسوة الامام لا يكون كسوة للمأموم حتى تلزم من تركها الفاد وفي المسئلة الثانية ان القراءة فرض في كل الركعات
الا ان الفراق الاولين تجعل قراءته في كل تقدير والتقدير بما يصح في حق القارى لا العاجز والامم عاجز لعدم
الاهلية فلا يثبت القراءة تقدير فان قلت القارى في بقدره الغير لا يفد فادرا عندنا حنفية وله بالما بموجب
طبعة على الضرب وان وجد قايلا فكيف اعتبره فادرا في مسائل الامم قلت انما يعتبر قدرة الغير اذا علق باختيار
ذلك الغير وهذا الامم قادر على الاقتداء بالقارى غير اختيار القارى فينزل قادر على طم القراءة ويختلف من
يأبى خليفه منفذ فيقدم صلواتهم قدينا يقولنا بعد التلاوة وفي الاوليين بعد ما صلى ركعة لا يجوز الاستحلاف
اتفاقا **باب في الصلوة** على سبعة طلوت توضع واما لو بعد التشهد يعني لو سبعة بعد التشهد توضع
وسلم عند او حنفية لان طلوتين يصنع فرض عنده وقال تمت صلوة والاستسنا فافضل ليكون البعد عن شبهة
الطواف والامم يحذر اخر الامم انه لا يتغير الاستحلاف صلوة ان يخفى الامام واخبا بده على فمؤمها انه عرف هكذا
روى عن النبي ثم ولو احدث في ركوعه او سجود بتوضا عذوبا ولا يرفع راسه ولو ترك ركوعا يثبت اليه موضع
يد على ركبتيه وفي على طميرة وفي القراءة على الفم في طميرة اذا كان خلفه مسبوقا ولم يعرف صلى الامام وكفى
عليه بصلي اربع ركعات وينبغي لكل ركعة وفي طميرة انما يجوز صلوة طميرة اذا نوى الامامة من ساعة ولو نواها
حين قام مقام الاول قبل خروج الامام جاز وان نوى بعد بفسد صلواتهم طلوت كان الامام عن الامام ولو اختلف
بجلا والقوم اخر ونوبا الامام معا فالامامة خليفة الامام وان تقدم الذي وقدمه القوم فاقدا وبه خليفة
الامام فاسد ولو نواها الامام فاسد غير فقبل خروج الامام عن المسجد ظهر انه دم ما فان كان الثاني لم يؤدي
ركنا فالامام الاول ان باخذ الامامة لان المسجد مكان واحد فيجعل كأنه تحول وجهه عن القبلة وفي القنية
يستأنف محمد شافعي صلواتهم وفي الجمعة يجوز وبقدم هو غيره فيصلي بهم ثم يتوضا ويقيم ثم اوتيم صلوة

حيث توضع **باب في مكانة الاول** وانما خبر لان في الاول قلت المشى وفي الثاني اداء الصلوة في مكان واحد
فبديل الى ابراهيم كالمفتوح ان كان المنفرد ان شاء يتم حيث توضع وان شاء عاروان وعامه هذا منقول بقوله
ويمم ثم يعود والضم في امامه راجع الى الامام واما هو الذي اختلف فان طميرة امام الامام الاول والقوم
والاى ان لم يفرغ امامه وهو طميرة عاد الامام الاول وبهم خلف خليفة حتى لو اوتيم صلواتهم في مكان الوضوء لا يخرج
لان لا تفرق في موضع الاقتداء منفذ للصلوة ان يكون موضع وضوء المسجد بحيث لو اقتدى به جاز وكذا
للمفتدى الى الامام حكم المفتدى في انه ان يكون سبعة ففتوضا ان فرغ امامه يتم ثم يعود وان لم يفرغ يعود
ولو جاز او اعني اعلم واحتمل بان نام في صلوة نوما لا ينفذ وضوءه فاحتمل لان وجوده العوارض نادر فلم يكن
في معنى ما ورد به النص وهو قوله من قام او رغب في صلوة فليست بصلوة ويتوضا ولين على صلوة مالم يتكلم هذا اذا
وجد هذه الاشياء قبل ان يقعد قدر التشهد واما اذا وجدت بعد تمت صلوة فان قلت لا يخرج بفعل المتعدي فرض
عندنا حنفية ولم يوجد قلت وجوده اضطرار في الغما وموضع منه وان ما يوجد فقد وجد مكث بعد ذلك وتكون
مؤدبا جزاء من الصلوة مع الحدث والاداء ضع منه كذا بسوطه هو راء وفي المتن في هذا الذي مكث الصلوة وان لم
ينوي لا يفسد صلوة لانه لم يغير مؤدبا جزاء منها او فرغها واحداث عمدا واصابه بول كثيرا وشيئا واصابه بفسخ راسه
فسال منه دم او طلق الامام انه احدث بان ظن الخياط عا فافتح من المسجد وجاوز الصفوف خارجا في حاج
للمسجد لان مكان الصفوف حكم المسجد ثم ظهر اي علم انه احدث بطلت صلوة وتعين الاستسنا ولو لم يخرج من المسجد
اولم يجاوز الصفوف في لانه اعرف على قصد الاصلاح ولو تحقق ما تقدمه بيني كذا هذا وان تقدم قدامه فالحديث
فان جاوزها بطلت وان لم يكن بين يديه شي ففقد الصفوف خلفه حتى لو تقدم قداما لو جاوز الصفوف ففسد
صلواته ولك اقل منه لا يفد وان كان منفردا يعتبر موضع سجود من كل جانب ولو احدث عمدا بعد التشهد او عمدا بانها
الى بنا في الصلوة كالنظم والتميم وغير تمت صلوة لانه لم يبق عليه شي من الاركان وبغيرها بعد اي يفد الصلوة بعد
التشهد قبل السلام عندنا حنفية روية المتيقن الما وهو فاعل يفد وترى الماسح حقه بغير يسير بان كان واسع الساق
لا يحتاج في تركه الى المعالجة فبذلك لانه لو خلفه بغير تمت صلوة وبخشي منه مسجد هذا اذا كان واجدا للماء وان لم يكن
واجدا للماء لا يبطل لان الرجل لا يخطئها من التيمم وقبل يبطل لان حدث لا السابق كرى الى القدم وتعلم الامم
سنة وهو من لا يعرف القراء والكتابة سورة يعني كذلك بعد النسيان وكما عرفت ناقلا لاني به لانه تعلم بان الغير
يتم صلوة لانه وضع منه اعلم ان قوله سورة وقع اتفاقا وهو على قولها واسمعه قال لا يفي ويطلب القارى اي وجدانه
وقدرة الموى على الاركان وتذكر قايته لصاحب الترتيب وكان في الوقت سعة وتقديم اي يختلف الامام القارى
امتا وطلوع وكما في الشمس في البحر ودخل وقت العصر للجمعة فعند ما بعد فقد قدر التشهد اذا صار الظل مثله
يتم صلوة وعند اذا صار الظل مثله يبطل وزوال عدد المعدور بان توضا صاحب خرج مع السيلان وشرع في
الظهر وقعد قدر التشهد فان قطع السيلان ودام الانقطاع الى غروب الشمس بعد ظهر عند وسقوط الظل

بقية

عن

قيد بانها لو سقطت لان عن قوة لا يبطل صلوة ولا تمت صلوة في المحيط كذا الخلاف لو عرض هذه العوارض
في سجدة السهو لان العود الى سجدة السهو يرفع السلام دون التشهد فكانه وجد بعد التشهد قبل السلام
ولو ترك بعد السلام ان عليه سجدة التلاوة او الصلابة فعاد اليها ثم عرض له شيء من هذه العوارض قبل ان يقعد
تدبر التمر فسدت صلوة اتفاقا لان العوارض العود اليها يرفع التشهد وهذا الخلاف متى عليه اصل وهو
ان اول الصلوة ولو لم يمسوا في وجوب المغير عنه كنية الاقامة فارتفع الصلوة سواء وجدت في اولها او اخرها فمن
العوارض كانت يبطلها في اولها فكذا في اخرها وقال ليس اخر الصلوة كاولها فان المغير اذا وجد في اولها فسد جزء
منها فبطل بناء بقية عليه وهذا المغير مفقود في اخرها فيتم صلوة واما نية الاقامة فيغير وصف الصلوة من يصير له
كمال لمن حيز الى ابطال وكذا في سجدة الامام وحده عند المغير اذا اقره سجدة الامام في آخر صلوة عوض السلام واحدث
منه في صلوة المسبوق عند بل حيزه وقال لا يفسد قيدا بالتميز لان التكلم لا يفسد صلوة المسبوق اتفاقا لان
لان السلام محله وليس يفسد في السلام كلام فالحق الكلام به فيكون قاطعا لا يفسد وفيدها بالام لان قهره
المسبوق يفسد صلوة اتفاقا وقيدا بقولنا عوض السلام لانه لو قهره قبل التشهد يفسد صلوة الجميع اتفاقا وقيدا
بالمسبوق بخلاف ذلك السلام محله لان صلوة الامام والمذكر تامة اتفاقا وصحة صلوة الاحق تامة ايضا في رد
يتوقف المحيط الخلاف فيما اذا لم يفسد الركعة بالسجدة لان حكم الانفراد لا يتقرر له وبعد ما قيد صاحبنا بفساد صلوة المسبوق
اتفاقا لتقرر حكم الانفراد له وهذا يبرر ان جواز قيام المسبوق قبل الامام له انما ان القهره لم يفسد صلوة الامام مع
صدوره عنه فبالاوان ان لا يفسد صلوة المسبوق وله ان القهره افسدت الجزاء الذي لا فائدة من صلوة الامام فافسد
من صلوة المسبوق الا انه يحتاج الى البناء لان في اثبات صلوة والبناء على الفاسد فاسد والامام مستغن عن البناء ففقد
صلوة الامام لا تكلمه اي يفسد صلوة المسبوق كلام الامام وخروج من المسجد لان الكلام بعد التشهد وطريق
منه الصلوة لا يفسد لها فلا يفسد صلوة المسبوق امام حضر عن القراءة اي عجز عنها فاستخلف قاريا يصح عنده
حينئذ وقال لا يصح استخلافه في خلاف فيما اذا كان حافظا وعجز لاجل جمل اما اذا نسي القراءة اصلا لا يجوز الا
استخلاف اتفاقا لا يصح امتيا كذا في الكفاية وهذا فيما اذا لم يقرأ مقدار الجوز فان كان قرا لا يستخلف
اتفاقا لان نسيان جميع القرآن نادر ولو استخلف فسد صلوة لانه لا حاجة اليه لهما ان الاستخلاف
شرع في الحديث على خلاف الغيلس وهذا ليس في معناه ولذلك الاستخلاف في الاخذ شرع لاصلاح الصلوة
بواسطة العجز وقد تحقق العجز في القراءة والعجز عن القراءة غير فيكون في معناه كقهره اي كما يصح تقديم
الامام مسبوقا بعد ما احدث قيم صلوة الامام او لا يصح كان ينبغي للمسبوق ان لا يتقدم العجز عن التسليم
ومع ذلك لو تقدم يتبدى من حيث انتهى اليه الامام لقيام مقامه ويقدم مبدك ليس بهم يعني اذا انتهى المسبوق
الى موضع السلام يقدم مبدك ليس بهم وحينئذ انما في المسبوق صلوة الامام بغيره المتأني بغيره بصلوة
المسبوق ان عجز ما ينافيها كالتقهره وغيرها والاول بالنصب عطف على الضمير في بغيره بصلوة

الامام لانه وجد في حلال صلوة لانه عند فراغ بغيره وارج الامام الاول من صلوة مع القوم بان يتوضا وادرك
خليفة بحيث لم يبعث في وانه صلوة خلف خليفة في بغيره المتأني للقول ان لا يضر القوم ما عمل المسبوق من
المتأني لان صلوة لم يفت من رجع او سجد فحدث فرفع راسه بغيره الانصاف مما ينبغي الاداء فله بغيره واديا
جزا من الصلوة مع طهارة ولو اراد به انما السجود او لانية فسد صلوة وذكر سجدة في السجدة المذكورة بغيره
ما احدث فيه وهو الركوع والسجود ان بني على صلوة حتما اي يجب اعادته ما احدث فيه لان الانتقال من ركن الى
ركن مع طهارة شرط ولم يوجد فليزم اتمام الركوع بعد طهارة وذلك يمكن الا بالاعادة وان استأنف صلوة فهو
افضل وما ذكره فيه يد بغيره لذكر وهو ركن او سجدة او سجدة صلوة فالحظ من ركوعه وارتفاع
راسه من سجده فجدد لا يجب عليه اعادة الركوع والسجود الذي يذكر فيه لان شيء من الصلوة بعد ذلك
كركن السجدة جاز فانه لو اخرج تلك السجدة الى اخر الصلوة يجوز صلوة لكن ان اعادته يكون مندوبا لا يقصد
اقام ذلك الركوع والسجود ويستحب الاعادة ان ام واحدا فحدث وخرج من المسجد الى رجل امام بلبا بغيره
الامام يصير اماما وان لم ينزل يكون اما ما ينبغي لان تعين الامام لقطع المزاحم عند كش العوام والامام موم
الواحد متعين فلا حاجة الى الاستخلاف ان كان الامام رجلا والا اي ان لم يكن رجلا بل كان جثيا وامرا
وقيد بفساد صلوة او صلوة الامام لان الصبي او المرأة صار اما لتعينه وكذا شرع مسافر في قضاء الثانية
فاقتدى به بمقيم عليه تلك الثانية ثم احدث الامام فذهب لتوضا بفساد صلوة المقيم لانه لا يصير هو خليفة في
مكان الامام كذا في الثانية الصحيح انها لا تقدر لان المتقدم ان تعين للامامة اذا اصلي لها واذا لم يتعين
لا يصير الامام معتد بها فلا يفسد ويفسد صلوة المتقدم لانه خلا مكان امامه عن الامام وفي البتين هذا
الخلاف فيما اذا لم يستخلف وان استخلفه يبطل صلوة الامام المستخلف اتفاقا **باب ما يفسد الصلوة**
وما يكن فيها بفسادها الكلام ولو كان سرياني او في يوم مطوف على قوله سرياني نقديس ولو في حالة السهو
او حالة النوم ذكر في الاصل ان السلام اذا تكلم النائم لم يفسد صلوة لصدره عن التمييز له والمخار ما ذكر في المتن
لان الكلام قاطع للصلوة مطلق والسلام اي سلام المعلى رجل عدا قيده لان السلام سرياني غير مفسد
لانه من الاذكار والكلام ليس من جنس الاذكار في الصلوة فكان منافيا على كل حال وفي غير العهد يجعل ذكر
اوفي العهد كلاما ما فيه من حرف الخطاب ووجه الى السلام انما يفيد به العذر لانه يفسد ولو ساهبا لان في
السلام ليس من الاذكار بل هو كلاما بيا ببه والاتبين وهو ان يقول له والتاوه وهو ان يقول اوه
بالتد والتدب والتدب وهو ان يقول اوه شدا كان او مختلفا وبكاوه بصوت من وجع او نصيبة
قيد بها لان بكاءه لو كان للجنة او النار لا يفسد او يخرج بلاء عذر بان كان تحسين الصوت لا يفسد لانه
يفعله الى في المحيط ان كان التحسين لتحسين الصوت لا يفسد لانه يفعه لاصلاح القراءة فيصير من القراءة مع
الابري ان التحسين لاصلاح الصلوة لا يقطعها وان لم يكن من الصلوة وتسمية طاعا من يعني اذا عطس

يقول بغيره

رجد في صلوة يحكم الله بفد صلوة لانه كلام الناس وفي المحيط لو قال العاطس في الصلوة
يحكم الله بخاطب نفسه لا يفسد لانه دعا وجواب خبر سواه بالاسترجاع يعني اخبر في الصلوة سوا وقال
انا الله وانا الله اليه راجعون وسار يشدد الراي خبر مخرج بلولة اي بالجلد الله وعجب بالجلد يعني
من اخبر خبر عجب فقال سبحان الله والتميل الى قول لا آله الا الله لان الشاء بالقصد يكون
كلاما يخرج القرآن بقصد لظاظ من ان يكون كلام الله كما قال بابي اركب معنا يكون كلاما مقيدا لا قوة
القرآن قيد بجواب خبر لانه لم يرد به بطول بل اعلامه بانه في الصلوة لا يفسد صلوة في غير اقامه يعني
لو فتح المصلي على غير اقامه القراءة يفسد صلوة لانه تعليم ولو فتح على اقامه لا يفسد صلوة لانه مضطرا الى اصلاح صلوة
ولو كان الامام اشغل الى اية اخرى او قراء مقدار ما يجوز به الصلوة فتح يفسد صلوة الصالح الفاتح وفسد صلوة
الامام لو اخذ بقوله لوجود التلقين والتلقين من غير ضرورة وقراءة من مصحف يفسد ما عند ان حنيف لانه
يلتزم منه فصار كمن يلتزم في صلوة من رجد وقال لا يفسد لان النظر الى النقوش غير فالنظر الى المصنف
او ط الأثر يكره لانه فيه تشبه بوضع اهل الكتاب قيد بالقراءة لان الفهم منه بلا تحريك لسان غير مقيد
اتفاقا وفي البرهانية قواني الاولى قل باتا الكافرون وابندا بالثانية باننا اعطينا الكون ثم ذكر ينقطع و
يبدأ بآدابها وفي الحديث في الكون ولو اصابه وجع السر لا يطيقه الا باسأل الماني فيه وضاق الوقت ولم يجد
المكاييل غير قراءة والاخرس يؤخر بحريك الشفتين واللسان والاي في كالاخرس وسجود على حجر يعني يفسد
صلوة من سجد على حجر والدعاء بما يسأل عن الناس يعني اذا سال الله عن العباد فقد صلوا وكلمه وشبه
عامدا او ناسيا لانه عمل كثير وحالة الصلوة مذكرة واذا كان بين اسنانه مقدار طرفة فابطله لا يفسد صلوة
وقبل ما دون ملاه الفم لا يفسد صلوة ولو اخذ من الخارج فابتلع فسد صلوة في الاصح روى اسد مقدار
طرفة عن ابي حنيفة من خلاصة كل عمل كثير وهو ما يقام باليدين وان كان بقاء بيد واحدة فهو قليل لا يفسد
الصلوة ما يكثر وقيل العمل الكثير ما اشتمل على عدد الثلاث كن قتل قملة او قملتين لا يفسد وان ركب
الدابة يفسد وان نزل لا يفسد من الوقعات وقيل الكثير ما لم يعلم ناظره ان عامه غير مصل ولو اشكل عليه
فهو قليل وقيل هو مفرض الى راي المصلي ان اسكره كان كثيرا وهذا اقرب من مصل ركعة من صلوة ظهر
وقية مثلا في شرع اي نوى صلوة اخرى وجدته القريبة من غير رفع اليدين صلى كما ان شرع في اخرى يعني
صلوة ظهر فضا او العدا والتطوع بتم الصلوة الاخرى ولا يجب منها الركعة الاصلها كن باع بالف
ثم جدد البيع باقل منها او بدينا وانقضى الاول والاى وان لم يشتر في صلوة اخرى وشرع في الصلوة
الاولى اتم الاوى اي الصلوة الاولى كن باع شياء بالف ثم تبايعا على الف لا يفسخ الاول فاني نية لانه نوى
الشروع في عين ما هو فيه الا اذا كثر نوى امامة النساء عا والاقضاء بالامام او كان مقعدا بالانفراد يصير
شراعا في كبره ويظل ما مضى من صلوة للتغابر وفي خلاصة هذا اذا نوى بقلبه وان قال بلسانه

نويت ان اصلي الظهر انتقض ماصلي ولا يجب الركعة الاصلها من قضا ولا يفسد ما كان من ذلك لنية
والنذر لانه بدل عن زيادة حضوره وهو المقصود في الصلوة والعمل القليل وهو ضد الكثير على اختلاف
الاقوال المذكورة في حد الكثير عرفت هاتان المشان ما سبق قيد وجع ومصية من قيد العمل الكثير وروى
احداى لا يفسد هاهنا واحد بين بدل الصلي وباتم ان متى سجداى موضع سجوده لان هذا القدر من
الظن حقه هذا ان كان الرجل في الصلوة وان كان في المسجد فالحمد هو المني والمجد الكبير كالجاء مثلا فا
لصح ان كالصلاة وفي القنية من قام في آخر الصف بينة وبين الصفوف مواضع خالصة فلما اخذ ان يمر
بين يديه لقوله امامة في الصلوة بخط المار على رقبته من لم يبد الفرض جنة على الارض بلا حائل كالاسطوا
نة وغيره ولو كان مع المار دابة فسترها ومن ثايم ولو من رجلا من محاذيان والذي يلي المصلي هو المار
وخاذاى الاعضاء الاعضاء اي حاذاى بعض الاعضاء المار بعض الاعضاء المصلي ان كان على الدكان وانما شرط
بهذا لانه لو صلى على الدكان مثل قامة الرجل فهو ستر للابايم وبغز بكسر الراء المهملة بعد الفعين للجملة او يجعل
في الارض ستره وهي خشبة بقدر راع وعلط واصبع بقوله بطاير والجر وسنعلق بقوله يفرض على حاجبيه وهو
حاله من السرة اي كانية على احد حاجبيه وفي بعض النسخ يقرب من قرب تقريبا اي يقرب السرة الى نفسه
ذكر الضعيف الراجع الى السرة باعتبار المذكور ويوضع ولا يحيط لان المقصود وهو الاعلام لا يحصل
وفي بسوط شيخ الاسلام لو كانت الارض صلبة بحيث لا يمكن الغرز يضع طول الاعراض ولو لم يكن مع خشبة
يخط طولها وقيل يحيط يشبه المحراهم ب ويدرواى يدفع المصلي المار السبع او الاشارة لانهما اي لا بدقع
لما بالتيب والاشارة جميعا ان عدم السرة او مرتبة وبينهما وبين المصلي والستر وكفى ستر الامام
يعني ستر الامام ستره للقوم لانه هم صلى بيطي امكة الى عشرة ولم يكن للقوم ستره وجاز تركه عند عدم المور
والطريق ولكن سدل الثوب وهو ان يضع الفيا على كتفيه ولم يدخل يديه في كميه وكذا وهو رفعه من بين
يديه او من خلفه عند السجود لانه نوع تحجب وعنه به اي ثوبه والعبت ما ليس فيه عرض صحيح وبجسد وعرض
وهو جمع شعره على مائة وشدة يحيط ورفعه اصابعه وهي غمرة اصابع او مدها حتى تصون لقوله عزم
لا يرفع اصابعه وانت نصلي والتقاء لقوله عزم لعلم المصلي من يناجي ما التفت والمراد ليرى خلفه يمينا
وشمالا حتى يخرج وجهه من ان يكون جهة القبلة لا حاجة وانما قيدناه لانه لو التفت حاجة لا يكون لما روى انه
عزم يلفظ في صلوة يمينا وشمالا ولو حول صدره عن بطل صلوة كذا في الغاية وفككت قلب المصلي سجد
لنريم عزم المرأة لان القلب والتوية من غير مكرهه ووحصره وهو وضع اليد على طاصرة وعظية
او عذقه لانه عزم نهي عن في الصلوة واقفاوه وهو ان يضع اليدين على الارض وينصب ركبتيه واقفاوه
ذراعيه وتربعه بلا عذر فبذلك لانه لو ترجع بعذر لا يكون وقام الامام في طاق المسجد اي محرابه من اراهن
العمامة انما كره لانه يخفى على القوم حاله ولم يحقق الايتام به حتى لو كان المحراب مشتبها لا يشبه حاله على القوم

لايك او على مكان معطوف على قوله في طاق المسجد والارض وحده وللقيام خلف صف وجد فيه وجوه
وان يجد يتجبد ان يجرد احد من الصف الى نفسه ويتجبد للمجور ان يساعده لما روى انهم قالوا
صلى منفره خلف الصف هذا لاجد في انفسك واحدا ففصلت مع وفي القنية القيام وحده اولى زمانا
لغلبة الجاهل فان جردته بفد صلوته وفي شرح القدوري للزاهد دخل فوجه الصف احد المصلي فغاب
فوسعه فحدث صلوته لانه امثل لغير الله في الصلوة وصورة امامه اي صورة قدام المصلي او جذا في جنبه
او في السقف او معلقة وان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكره وصلوة حاسرا اي كاشف راسه حال من
ضمير صلوته للنگاسل او البهاون به المراد به قلة رعايته لا الهاته فانه كثر لا للتدلل اي يكره كشف راسه
للموضوع وفي ثياب البندنة معطوف على قوله حاسرا لانه في الحال معية الظرفية ثياب البندنة ما يلبس
في البيت ولا يذهب بها الى الكلب اذ كان له ثوب اخر وان لم يكن فلا يكره ومسح جبهته من التراب فيما اكره
للمصلي ان مسح جبهته من التراب في وسط الصلوة اذ لو مسحها في اخر الصلوة لا يكره والنظر الى السماء لقوله
عم قال اقوم برفعون رؤسهم في الصلوة والسجود على كور عما منه لان فيه ترك سنة السجود وهي ان يجد
على الجبهة من غير حال وعدي لا يبعد الهمة جمع انه اي كره عدا لايات والتمسح فيها باليد عند الحاجة
لان العدليس من اعمال الصلوة وقال لا يكره لان فيه رعاية سنة القراءة والتسبيح فبذلك بالتمسح والا
يات لانه لو عد الناس يكره اتفاقا وقيدنا بقولنا باليد لانه العدا بالقلب لا يكره اتفاقا وقيل والعد باللسان
من اتفاقا وقيل لانه في الفرائض واحاق النوافل فلا يكره اتفاقا وقيل لانه في النوافل والما في
الفرائض فغير جائز اتفاقا والظاهر ان الخلاف فيهما في ظاهر الرواية وليس ثوب ذي صولة لانه
يشبه حال الاصنام والوطي والبول والتحل فوق مسجد لان سطح المسجد ولهذا الوعد اليه المعكف
لا يند اعتكافه وعلق باب له لقوله تعاو من اظلم من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه قالوا هذا
في زمانهم واما في زماننا لا يباس في غير اوقان الصلوة لانه لا يؤمن على مناع المسجد لا نقض اي لا
يكن نقض المسجد بالحق والساج وماه للذهب وقيام فيه اي لا يكره قيام الامام في المسجد ساجدا
في طاق اي حال كون سجود في محراب المسجد وصلوة اي لا يكره اي ظهر قاعد يحدث قيدا بالنظر لان الصلوة
الى وجهه يكون دعاء ساجدا في صور لا يسجد عليها لان فيه استهانة بالصورة صغيرة لا يبدو والنظر الى التمام
لانها لا تعبد مثلها والكرهية باعتبار العادة وتمثال غير حيوان اي لا يكره صورة غير ذي الروح
كالشجر ونحوه لانها لا يعبد وحيوان اي لا يكره صورة حيوان حي راسه اي ذهب لانه لا راس لا يعبد
ونكس حية وعقرب فيها اي في الصلوة لقوله عم اقلوا الاسودين وكونتم في الصلوة اراد بالاسودين الحية
والعقرب والامر للباحة ولحديث يدل على اباحة قتل الحيات كلها لغيره لقوله عم اياكم ولحية البضياء
فانها من لحيات وبرها هذا اذ امكنه قتل حية بغيره فان احسن الى ضربات يستقبل الله لونه والله اعلم



الكل سواء قالوا غايها ج قتلها ما يلزم فيها تحت الحصاد اذا مرت بين يديه وخاف الاداء منها فان لم
يجف بكونه وفي النوادر قال ابو حنيفة لا يقتل القرية الصلوة بل بدنها تحت طهارة لما روى
عن ابن مسعود انه كان يصلي فباخذ قملة فذمها وقال محمد قتلها احب كقتل العقرة والبول
اي لا يكره البول فوق بيت منه مسجد والمراد به ما اعد للصلوة في البيت بان كان له محراب لانه ليس مسجد
حتى جاز بيحه فلم يكن له حصة المساجد **باب الوتر والنفل** الوتر ثلث ركعات وجعل سلام واحد
وعند الشافعي الوتر ركعة في نفل وثلث ركعات وجب بتسليمين ونحو اخر لما روى انه يوم فعل كذا
ولما روى انه يوم نهى عن التبرات وهو ان يوتر بركعة وقول ابن عباس انه يوم او ثلث ركعات بسلام
واحد وفي المخطوطة عن ابن عمر ثلث روايات في رواية ورواية سنة وهو قوله ما هو قول
الشافعي واحد وما لك في رواية واجب وهو اخر اقواله وهو الصحيح لم قوله عم ثلث كعب على راسي كل سنة
الوتر والنفي والاضحى وله قوله عم ان لست زادكم صلوة الا وبي الوتر اغايتصور الرياسة على المقدارات دون
النوافل ولو فاته الوتر بغيره اما عند فلانة واجب واما عندنا فلما قلنا ان الوتر بركعة من نوافل
عن وثران بن عيسى فليسقط اذ اذكره وفي الكافي ما روى عنه انه لا يقضي فمحول على غير ظاهر الرواية وقيل ركوع
اي قبل ركوع الثالثة بركعة رافعا يديه ثم يقف فيه ابرأ بقوله فيم اي في زمان قبل الركوع وقوله في جميع السنة
لما ان الشافعي خالف فيه ما قال يقف بعد الركوع وفي النصف الاخر من رمضان لما روى انه يوم قنت بعد
الركوع في الوتر وان عمر امر اعرابيا بالقنوت في النصف الاخر من رمضان ولما روى عنه الحسين عليه السلام
القنوت اكل جعله وتر من غير فصل والمراد بالقنوت فيما رواه طول القنوت في الوتر دون
اي لا يقف في غير الوتر فبذلك لان الشافعي يقف في الركعة الثانية من الفجر بعد الركوع لما روى انس
ان النبي قنت في الفجر الى ان فارق الدنيا ولنا حديث ابن مسعود انه يوم قنت في صلوة الفجر ثم تركه والترك
دليل النسخ والشريح لفقه الرازي ويقول كل ركعة منه اي من الوتر الفاتحة وسورة لما روى انه يوم او ثلث
ركعات فراء في الاول سجدة اسم ركعتي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالث قل هو الله احد وينبع المقدي
الامام القات بعد ركوع الوتر القات اي لا يبيح لامام القات في الفجر بل يسكت ويقعد تحقيقا للحق في
لما ان القنوت في الفجر مسنون والمنابعة في المسنون باطله والافصح انه يسكت قائما ليتابعه فيما يجب متابعتها
وسن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر ولجمعه وبعد ما رجع بتسليمه اختلفوا
في نية الاربع التي بعد الجمعة قبل ينوي السنة والاحسن والا حوط في موضع الشك في جواز الجمعه بفوتها اي
ان يقول نويت ان اصلي آخر الظهر ادرت وقته ولم يصلي بعد لان الجمعه ان جازت يكون ماصلا لها وقفا
نظري فابت وان لم يجز يكون ظهري ذلك اليوم مؤداة والمختار ان يصلي الظهري بهذه النية اربع بنية
السنة وجبت اي صار مستحبا الاربع قبل العشاء بعده وكره من يد النفل على التسليم منها الا وثان

ركعات بتسليمه ليلا لان السنة وروت في صلوة الليل الى الثمان وفي صلوة النهار الى اربعة ركعات
الى الاربع فيكره الزيادة على ذلك لعدم ورود السنة فان قيل ورد السنة في صلوة الليل بالزيادة على الثمان
وقد روي انه يوم كان يصلي بالليل خمس ركعات سبع ركعات تسع ركعات احد عشر ركعات ثلاث عشرة ركعات
فلما الذي روي خمس ركعات ركعتان صلوة الليل وثلاث وثلاثون روي تسع ركعات ست صلوة
الليل وثلاث وثلاثون روي احد عشر ركعات ثمان صلوة الليل وثلاث وثلاثون روي عشر ركعات ثمان
صلوة الليل وثلاث وثلاثون روي ركعتان سنة فيكون الشفع فالرابعة افضل للملوك اي في
الليل والنهار عند يوم وقال الافضل في النهار الرباعية وفي الليل المثانية لقوله صلوة الليل مثني مثني
وله ما روي انه يوم كان يصلي بعد العشاء اربعا وقضا القراءة في كعتي القراءتين في قراءة
في الاخرين ولكل الوتر والنفل واما النفل فلان كل شفع منه صلوة على حدة واما الوتر فلا احتياط لاحتمال ان
ان يكون سنة وقضا ولزم ان تمام على شفع فيه قصد احدا عن ابطال العمل احتراز بقوله قصد احدا عن الشرع فلما كما
اذا ظن انه يصلي الظهر فخشع فيه فذكر انه قد صلا ما شرع فيه فعلا لا يجب انما هو ولو عند الطلوع يعني
لو شرع في النفل عند الطلوع والعرب والزوال وافسد يجب عليه القضا وعن يمين لا يجب القضا فيكون على الصوم
يوم العيد لو افسد لا يجب عليه القضا وجه الظاهر ان الظاهر الذي شرع فيه الصوم صوم فكان معقبة فامس بالقطع
ولم يتركه بقضا وقضى ركعتين لو نقص في الشفع الاول يعني لو شرع في اربع ركعات من النفل كقطعا فاقبل القعود
ففي ركعتين يعني في الشفع الاول عند يوم وعند يومين يلزمه الثاني ايضا لان الشرع لم يزل في كل ركعة
لو نذر ان يصلي اربعا يلزمه فكذا اذا شرع في الاربع لم يمان النذر ملزم بالذات والشرع ملزم بما شرع
يتوقف صحة ما شرع فيه بالركعة الثانية يعني لو قصد ركعتين وقام الى الثالثة بالشفع الثاني فلا يلزم في الشفع
في الشفع الثاني وافسد بقض الشفع الاخر فقط لان الاول قد تم وهذا بهاء على ان كل شفع صلوة كما اي
كما يقضي ركعتان لو ترك قراءة شفعية اي شفعي النفل او الاول او الثاني اي ترك قراءة الشفع الاول
او الثاني او احدهما او الاول او احدهما الثاني يعني قوله في الاولين واحدهما الاخرين او قوله في الاخرين
واحدهما الاولين او ترك قراءة الشفع الاول واحدهما الشفع الثاني لا غير اي قضا ركعتين ليس في غير هذه الصلوة
الاصل ان ترك القراءة في ركعتين من الشفع الاول يفسد التحريم حتى لا يصح بناء الشفع الثاني على الاول لان التحريم متر
وعنه لان الاداء اتم ركعة واحدة واذا اتم الاداء واستحسنت التحريم حتى يصح بناء الاخرين عليها واذا لم يتم ركعة و
احدهما ففسد التحريم فلم يصح بناء الاخرين وركعة واحدة لا يبطل بل يبطل الاداء فيصح بناء
واربع ايضا اربع ولو ترك في احدهما شفع وفي الثاني اي لو ترك القراءة في الشفع الثاني واحدهما الاول لانه ترك
القراءة في ركعة من الشفع الاول والتحريم لا يبطل به فلا قضا ولا شفع ولا نقص يعني لو ترك اربع ركعات
من النفل وقصد على الركعتين بعد التسليم ثم تقضى لا قضا عليه لان لم يشرع في الشفع الثاني ولم يجب عليه ان يشرع معطوف

الاول
بين

على قوله لو تسلم اول اظهرنا انه عليه ولم يكن عليه شيء فقط لم يجب قضاؤه ههنا المثالي فثبت مما سبق وهو قوله
ولزم ان تمام نقل شرع قصدا فيهما فصرح به الاول بعد معطوف على تسليما يعني اذا قطع بالربع ولم يقعد
في وسطه فلا قضا عليه لانهما غير فليكنه فاسد بناء على ان المقعدة في كل شفع من النوافل ليس يفرض لانه لا يرجع
اذا ادبت بخير واحدة كان صلوة واحدة فيفترض فيها واحدة واذا ادبت بخير عشرين كانتا صلوتين فيفترض
فيها قعدتان ويتفضل قاعدتان قعدت قنانهما ابتداء بلا تكرار في الاصح لما روي انه كان يصلي ركعتين بعد
الوتر قاعدا بلا عذر قيد بالنفل لان القادر على القيام لا يجوز ان يفترض قاعدا وكذا بقاؤه يعني لو شرع
في الصلوة بالقيام ثم قعد من غير عذر جاز مع الكراهة عندنا وقال لا يجوز لان الشرع قايما ملزم للبناء
فلا يجوز يعني وله ان يبدأ بالنفل قاعدا جاز بقاؤه اولى لانه اسهل من الابتداء الا بعد ذلك لانه وراكبا
يتفضل راكبا موميا خارج المصنوع رميل والاصح انه جائز في موضع يجوز المسافر ان يفرضه الى غير القبلة
لانه لم صلى على حمار وهو متوجه الى خير قيد بالنفل لان المفترض لا يجوز له الايام على الدابة الا بعد ركعة
اذا خاف من العدو ولم يجد موضعيا بيا للصلوة او كان دابة جوارح بحيث لو نزل لا يمكن الركوب وظان
اذا صاعدا الدابة بعد ان لم يقدح ايقا فيها يجوز الايام عليها وان كانت تسير وان قدر لا يجوز لاختلاف المكان وقد
يقوله راكبا لا بالنفل لا يجوز للماشي والساير في البحر ولو اقمى اي القطوع لا كما تم نزل على عليه صلوة لانه وجب
عليه الايام وظان نزل يؤديه بالركوب واكمل من الايام وبكسرت فثبت يعني لو اقمى نزل لا ثم ركب لا يمين
لانه احرام النازل ان يقدح موجبا للركوب والسجود فلا يجوز البناء عليه سن التراويح عشرون ركعة لمواظبة
للملأف الراشد بن عليه ما والبنع من بين العذرة ترك المواظبة وهو مخي في ان يكتب عليها بعد العشاء قبل
الوتر وبعد هو الصحيح لانهما سنت بعد العشاء فاشبهت الطلوع المسنون بعده حتى لو صل التراويح قبل
العشاء لم يجز وبعض مشايخ بلخ الدليل كونه وقت لها وعن عامة مشايخ بخارس وقتها بين العشاء والوتر خمس
ترويحات الترويحية اسم لاسراحة القوم بعد كل اربع والمراد بالترويحية قلنا كل اربع ركعات لكل روية
بتسليمان وجلسه بعدها قدر ترويحية لان عادة اهل الحرم كذا السنة فيها اي في التراويح طمعه كذا قاله
عامة المشايخ فاذا قرأ في كل ركعة عشرين ركعة يحصل طمعه وفي طمعه من بين فضيلة ولا يترك طمعه كسب القوم ولا يرو
بجماعة خارج رمضان وفي الكفاية مختار علمائنا ان يوتر في المنزل ولا يوتر جماعة لان الصلوة اتم بحسبها
على الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا على التراويح في القنية لو لم يصلي التراويح مع الامام فله ان يصلي
الوتر معه وعن عيسى لايامه الكريسي اذا لم يصلي الفرض معه لا يتبعه التراويح لانهما يتبع الجماعة ولا يوتر
وكذا اذا لم يتبعه بعض التراويح لا يتابعه في الوتر وعنه ابو حنيفة التراويح اذا صليها مع شيئا من التراويح
يصلي الوتر معه وكذا اذا لم يدرك شيئا معه وكذا اذا صلي التراويح غيره له ان يصلي الوتر معه وهو الصحيح وعنه
الزحرفاني ان ادرك الامام في بعض التراويح يصلي معه الوتر بقية التراويح بعده في الثانية قبل يجوز للقبض ان يوم

يوم

سبعة لا بأس بان يتطوع ثم يشرع العزيمة و قوله لا بأس ان شاء الله تركها جائز وعن هذا ذهب بعض
 الى انها ليست بسنة واستحسن المتأخرون الايمان بها من طائفة ائمتنا بامام رابع من انتهى الى
 الامام وهو ركوع فوق جوف رفع الامام راسه لم يدرك ركعة بعين لا يصير مدركا لتلك الركعة لان ادراك
 الركعة انما يكون بالموافقة حقيقة القيام او فيها هو حكم الركوع فلم يوجد كل منهما فيكون هو مبني
 بها حتى ياتي بها بعد فراغ الامام وقال زفر يصير مدركا لتلك الركعة لانه ادرك الامام فيها حكم القيام او الركوع
 لحكم القيام ولم ياتي بتكبير العيد و الركوع مع انه يوفى بها في القيام المحض قضاء وكذا الركعة
 في حقيقة القيام وهذا فكان لاحقا عن هذه الركعة فبقي بها قبل فراغ الامام فيد بقوله ركع لانه
 لو اقتدى به حال قيامه من الركوع لم يصير مدركا لتلك الركعة انما فارق ركع قبل امامه فالحق امامه فيه اي الركوع
 صحيح الركوع لان المشاركة وجدت جزء منه فيجوز قيدا بالحق لانه لو لم يحكم لم يجز ركعة **باب قضاء الغوايات**
 فرض الترتيب بين الغرضين الخمسة والوتر فايتا كلمتها وبعضها متصور على طائفة من الصلوة في الغرض اذ هي بمعنى
 المفروض في فرض الترتيب المفروضات الخمس كونهما فايتا كلمتها وبعضها لم يروى انه من قام على صلاة
 او سبها فلم يذكرها الا هو مع الامام فليقتل اليه هو فيها ليقتل اليه ذكرها في العبد اليه صلح مع الامام وهذا دليل
 على ان الترتيب الغاية والوقتية فلم يجز من ذكر انه لم يوتر هذا يعني من صلح الفجر وهو ذكر انه لم يوتر فهي فاسدة عندنا صنف
 لانه ذكره كوفرضه فرض خلاف لهما لانه تذكر سنة في فرض يعيد العشاء والسنة لا للوتر من علم انه صلح العشاء بلا وضوء
 والاربعين به اي صلح السنة والوتر بالوضوء يعني صلح العشاء على ان طاعة فيسقط ذلك فتوضوء وصلح السنة والوتر
 بالوضوء علم انه صلى العشاء وهو يعيد العشاء والسنة لان اداء بدون الغرض غير صحيح ولا يعيد الوتر عنده لانه فرض
 مستقل لكنه اذا لم يوتر صلح العشاء بالوضوء فكان ناسية من العشاء واجب عليه في ذمة فقط الترتيب وعندنا يقضي
 الوتر ايضا لانه سنة عندنا انما اذا اثنى الوقت استثنى سقطا متصلا بقوله فرض الترتيب والباقي في الوقت حيث يقع
 في بعض الغوايات مع الوقتية كما ان افات الظلم والعصر لم يبق وقت المغرب الا ربع في سبع ركعات صلح او نسي
 الغاية او فأتت صلاة الترتيب بسقط بكثرة الغوايات وكذا الكثرة ان الغوايات ستاخر وج وقت السادسة
 وانما وجب الترتيب بين الغوايات بقوله صلحوا ما كان رايقوتى اصل حين شغل عشرين صلاة يوم الخندق
 فقضاهن على الترتيب فالتشبيه وقع في اصل الصلاة ووصفها حديثه كانت او قديمة فالكثرة طائفة سقطت
 الترتيب بالاجماع وفي القديمة اختلاف المتأخرين قلت بعد الكثرة او لا فصح وقع من ترك هذا الترتيب
 على قوله قديمة كانت او حديثة صلوة شهر فندم واخذ اي شرع يودى الوقفات ثم ترك فرضا فوايت
 المشرك قديمة سقطت للترتيب فيجوز مع ذكر الغرض المذكور اداء وقته وفق بعده وعليه الفتوى كذا المحيط قال
 بعض المتأخرين لا يجوز لان لا المانع جعل كانه لم يكن ليلا يصير المعصية سببا للتحقيق واليه ما صدر
 الشريفة او قضي معطوف على تركه على قوله قلت بعد الكثرة صلوة شهر الا فرضا او فرضين يعني اذا قضى غوايات

في صلاة الترتيب بين الغرضين

يحيى

شهر وقلت بعد الكثرة يعود الترتيب عند بعض الزوال المانع كما ان يعود طائفة اذ ارتفع الزوجية وهو مختار
 صاحب الهداية وعند اكثر من لا يعود وعليه الفتوى كما قيل بحسن اذ دخل عليه الماء الحار حتى كثروا بال
 لم عاملا القلة لا يعود بخلافها اذا كرر فبينة فسد طمس هو قوا يعني اذا فاته صلوة فادى مع ذكرها حملا
 فسدت هذه الطمس فادى موقفا عند من لا احتمال حصول الكثرة كما يتوقف على المقيم الصلح يوم طمس با احتمال ادراك طمس
 ان ادرك سادس صلح الكل بلوغ الغوايات الكثرة وعلى قايمة مجموع الست لا بالسادة فكانه صلح طمس حال سقوط الترتيب
 فوقعت في محله هذه على الواحدة الصحيحة للمفسر وعندنا ما يفيد طمس اذ انا لانه اداءه حال قيام الترتيب قبل بلوغ
 الغوايات حد الكثرة ففوت فاسدة فلا يترك جائزا او الكثرة طائلة بالسادة انما يوتر فيها بعد الاصل في المحل
 عدم وجوب الاعادة عنده اذا لم يعلم من فاته الصلوة وجوب الترتيب وفادى صلوة بدونه اما اذا علم فعليه اعادة الكل
 انفا لان العبد مكلف بما عنده وان قضى الغاية قبل السادسة بطل فرضه طمس هذا على الواحدة المفسدة لان
 لا اصلها اذا لا يلزم من بطلان وصف الغرضية بطلان اصل الصلوة فيكون نفعلا عندنا خلافا لمحمد وعنده يبطل طمس
 اصل الصلوة لان الترتيب الذي عقدت للغرض قسدا او لاصلها لصلوة ضحا فاذ لا يبطل الغرضية بما بنا قضاها بطل ما فيها
 ضرورة **باب سجدة التوبة** يجب له اي للسهر بعد سلام واحد هذا قول محمد وقال الاسلامين لانه لم يترك السلام
 بعد ثلث بعد سلام والمعارف من يكون من طائفتين واختار قول محمد فخر الاسلام وشيخ الاسلام لان ذلك بمنزلة وقال بعضهم
 المختار للامام قوله محمد انه اذا سلم ثلثين رجلا يستغل بعض طاعة بعلها في الصلوة ولم ينفذ قولها بحد ثلثين وشهد
 وسلام اذ اقدم ظرف لقوله يجب ركنا او اخر او كررة او غير ذلك واجبا او تركه سائما كركوع قبل القراءة مثال لتقديم الركعتين وتأخير
 القيام الى الثالثة الجار والمجور متعلق بالقيام بزيادة على التثنية الاول وان زاد خروفا مثال لتأخير ركعتين ولو عصى مثال لتكرار الركعتين
 والجهر فالحائفات مقدار ما يجزئ به الصلوة مثال تغيير الواجب سواء كان من الفاحشة او غيرها لان الاقل من المقدار يسير لا يمكن
 الاحتراز منه والمنفرد لا سهو عليه بالجهر والاخفاء لانهما من خصائص الجماعة وترك العقود الاول مثال لترك الواجب قبل الاول
 لان ترك الثاني يبطل صلواته وقيل كل هذه بطلان لما ترك الواجب لان الصلوة المذكورة اخذ في حال صاحب المحيط هذا جامع ما قيل
 فيه وطلبا في مشايخنا قالوا لا يسجد للسهر في العبد من وطء كذا لا يقع الفحشة في الناس ولا يجب سجدة السهو على الامام
 بسره والمؤمن لانه لو وجب سجدة المؤمن فان سجدة الامام معه يكون المبتوع تابع وان سجدة كان في الصلاة ما هو واما فان
 للاقتداء بل بسره واما ان سجدة لانه تابع له ولهذا يصير مقيما بنية امامه الاقامة والمسبوق يسجد مع امامه ثم يقضي ما سبق وفي
 حكمة الفقهاء لو كان المؤمن مسبقا لا يسلم مع الامام بل ينظر فان سجدة معه ثم يقول م الى قضائه مكسب وان لم يسجد
 الامام يجب عليه قضاء سجدة السهر او اخر صلواته المتأخرات وان في النوازل لو سلم المسبوق ان كان عاملا في صلوة وان
 كان ساهيا ان سلم مع الامام يلزمه السجود لانه مقتدر وان سلم بعده يلزمه لانه منفرد فلو قام المسبوق الى قضاء في
 تذكر الامام مسره فسيجد فعليه ان يعود ان لم يقيد الركعة بالسجدة ولو قيد بها بسجدة لا يعود لانه انفر عن امامه و
 وقعت الركعة معتدلة منه صلوة ولو عاد فوجد فسدت صلوة لانه اقتدى به بعد ما انفرد به ركعة والاقتداء فعل

30

منه موضع الاثر لا يفسد الصلوة وان ذكر الامام سجدة تكاوة فعاد بعدد وان لم يعد لم يجز صلوة لان
عود الامام الى التلاوة يرفع الشرائع حتى يلحق السجدة محلها لان محلها قبل الشرائع سري عن القعدة
الاولى ثم تذكر وهو اليها اي وطال ان القعدة اقرب بان يرفع اليتم من الارض وركبته عليها
عاد ولا سري اي لا يجب عليه سجدة السهو لانه مادام الى القعدة اقرب صار حكمه حكم القاعد والا لم يكن
الى القعدة اقرب قام وسجد للسهو لانه ترك واجبا وان سري عن القعدة الاخرة وقام الى الخامسة عاد الى
القعدة لان مادون الركعة غير مفيدة والقعدة الاخرة فرض وركعة الكوع اصلاح ما لم يفيد بالسجد وسجد
للسهو لانه اقرب وان قيد الخامسة بالسجدة تحوّل وقصد بقوله لان الحكم شرعية النقل قبل اتمام الفرض
فلا يسجد للسهو الا في ركعة واحدة لان الركعة الواحدة لا يستقل بها ولو لم يفيد لا يلزمه شيء لانه مطعون
فلا يلزمه بقطعه شيء وان تعدد عدة الاخرة ثم قام سري او يظهرها فعدة الاولى عاد الى القعدة ليس لان التسليم
القيام غير مشروع ما لم يسجد للحامسة ويسلم وان سجد لها اي للحامسة ويسلم ثم فرضه لان القابت عنه اصابة
لفظة السلامة والاخرة وهو ليس في سجدة السهو ولكن نقصان فيه بناخير السلام وركعة سادسة ليصير شفعاً
فان قلت فيدفع السادسة بالمشقة في المشقة السابعة ولم يفيد هناك ان الركعتين نقل في صورتين
قلت لان ضمن السادسة هذه المشقة كذا من المشقة لان فرضية فدية في هذه المشقة لكن بناخير السلام
وجب سجدة السهو ما بين الركعتين لتدارك نقصان الفرض ولو جلس في القيام وسجد للسهو لم يكن سجدة
خارجة المستون فلا بد ان يفهم سادسة بخلاف تلك المشقة فان الفرضية قد بطلت فما ذكرنا من تدارك نقصان الفرض
غير موجود ولنا والركعتان نقل قالوا اذا جاز الفرض بعد القعدة الاخرة ركعة سابعة لا يفيد اليها اخرى كركعة
النقل بعد الاصح انه يفيد اليها لان المنتهى هو النقل المقصود وهذا لم يشرع بالقصد ولا اقتناء لقطع لانه مطعون
الوجود ولا تنويان عن سنة الظهور وقيل تنويان والاولى اصح لانه لا سنة بدون المواظبة فالمواظبة عليها كانت
صحيحة بخبر مقصودة ومن اقتدى به اي بمن قام من القعدة الثانية الى الخامسة فيها صليها لانه اقتدى به
النقل بعد جزمه عن الفرض فلا يلزمه غير هذا الشفع ولو اتمه المقدم مكرّر في قضاءهما وعند سجدة
يصلح سناً لانه لم يشرع في تحريمه ما دلت الامام بهذا التحريم وقد ادعى الامام ست ركعات
فيلزمه ذلك ولو اقصى المفتك لا يفيد عند سجدة لان تلك الصلوة لم يكن مضمونة على الامام فلا يكون مضمونة
على المفتك اذا التبع لاي لفا الاصل وعندهما يفيد ركعتين لان السقوط عن الامام كان بجازئ وهو فداها
رابعة واجبة وذلك الظن مفقود في حق المفتك اعلم ان هذا الفاء وشرأ قوله بطائفة متعلين بقوله سلاما قوله
يقضي متعلين بقوله فضاءها ولو قال يصلي سناً ولا يصلي يقضي لكان احسن واخصر تنقل ركعتين اي صليهما بطائفة
وسلو سري يسجد لا يبيح عليهما اذ يبيح لئلا يبطل سجدة السهو لانه يكون واقعة وسط الصلوة وانما شرعت
في اخرها فان لم يسجد لا يبيح عليهما واعاد سجدة السهو سلام من عليهما سري سجدة السهو بخبر غير عنها اي عن الصلوة جزمها

موقوف فان سجدة السهو سلام من عليهما ان سجدة السهو سجدة عاد الى الصلوة فطريق حكم الداخل فيها قبل السجدة لفرضه
ان تقع جازئاً جزئاً منها وان لم يسجد من السلام المحلل عمل في وقت وقعه يصح الاقتداء به جملة مستتافه جواب عن يقول
ما يبدى هذا الكلام فاجاب بانها نظيرة ما وضع احدها اذا اقتدى به غيره بعد السلام قبل السجدة يصح الاقتداء به ان عاد الى السجدة
والا فلا ويحل وضوؤه بالتميز هذه والموضع الثاني اذا اقتدى به من عليه السجدة السهو هذه طائفة يبطل وضوؤه ان سجد بعد
التميز وان سجد لا يبطل ويصير لصدور بعينية الاقامة هذا هو الموضع الثالث يعني ان الذي الاقامة هذه طائفة يبطل وضوؤه
ان عاد الى السجدة والاولى ان سجد بعد اي بعد السلام وهذا متعلق بجميع هذه المسائل والافلاي ان لم يسجد فلا يجوز سري وان لم
يسجد القطع يعني اذا سلم يريد به قطع الصلوة وعليه سري بطل يمينه اي يمينه القطع فعلم ان سجدة لان هذا السلام غير قاطع وبنية تغيير للشرع
وليس للبعد ذلك ولو سلم وهو كالمكان عليه سجدة صلوة بفساد صلوة والفرض ان يسجد السهو في بطل حصة الصلوة وهي باقية و
الصلوة ببقائها في حقيقتها وقد بطلت بالسلام العمد كذا في التبيين شكل اول مرة انه كصل استأنف لقوله ثم اذا شك احدكم في صلوة
انه كصل فليست قبل الصلوة وفيه الطاف معنى قوله اول مرة ان السهو ليس بحد لانه لم يسنه غيره قط وان كثر عرض الشكل اخذ ما علب
على طه لقوله ثم من شك في صلوة فليست بفساد الصلوة وهذا محمول على من كثر سريه في فباين هذا الحديث وبين المتقدم وان لم
يغلب الاول لمقود من شك في صلوة فليست بفساد الصلوة وقعدة في موضع طه اي شك في انه اتم صلوة ليس الظن في معناه لان الفرض
انه لم يغلب احد الطرفين لانه لا أثر في شك ان كصل ثلثا واربعاً ولا يغلب على طه احداهما فخذ بالاقول وهو الثالث ويتقدم بغير ركعة
اخرى وانما يقع لانه يمكن ان يكون اتم صلوة والقعدة الاخرة فرض وفي طه اربعة اشكال في الاربع منها الاول ام الثانية ولم
يقع تحت به عاشر يجعلها الاولى يتقدم في ركعة اخرى ويتقدم في ركعة اخرى ويتقدم في ركعة اخرى
باب صلوة طه ان تعدد القيام لم يرض حدث قبل الصلوة او غيرها اي والصلوة مع قاعدتين وسجد وان قدر على بعض القيام
دون اتمامه قال الفقهاء ابو جعفر يقوم مقدار ما يقدر فاذ لم يقدر حتى لو قيل ان يكبر قائماً او يكبر قائماً او يكبر قائماً
يقعد وان لم يقدر غير ان لا يجوز صلوة كذا في طائفة وان تعدد اي الركوع والسجدة او سري براسه فاعاد وجعل سجدة اخفض من
ركوعه لان الایما وقاعاً مقامهما فيما ذكرهما ولا يرفع اليه شيء للسجدة فان وجد فيه ايما يجوز الالف لقوله ثم ان
قدرت ان يسجد على الارض فاسجد والا فامرك برأسك وركعتا الوتر لا يكبر في الایما اصل الاعتناء بل يحفض بقدر المقدور
تعد القعدة او سري مستقلاً وركعتا الى القعدة لقوله ثم لم يرض فان لم تستطع فعل ففك برأسك او سري ايما او مضطجها او وجهها
اي الى القعدة وبه قال الشافعي لقوله ثم وان لم تستطع فعل ففك برأسك او سري ايما والاولى لان فيها قلنا يقع الایما الى القعدة
الكعب وفيما قال الى جانب قد مره فقلنا يكون اولى وان تعدد الایما وان لم تستطع اشرت الصلوة وفيه إشارة الى انها
لم تستطع حتى لو صح يجب ففكاه وقيل الاصح ان يجزئه ان زاد على يوم وليلة لا يلزمه القعدة وان كان اقل يلزمه كما في صلاة الاصل
في الاعتناء ولا يرضى بعينه وواجب وقيل لان الفرض بالایما بالرأس فلا يجوز نصب البدل بالرأس فتعد الركوع والسجدة
لا القيام قعدا وحي واولى الایما فاعاد ففك من الایما قائماً ليكون رأسه اقرب الى الارض وهو صريح في الصلوة
وقد عا الركوع والسجدة مستأنف صلوة لان حالة القعدة اقوى وفي جوامع الفقهاء لو افتتح بالایما ثم سجد قبل ان يركع

وسجد بالاعمال جاز لان بنها خلاف ما بعد الركوع والسجود وقاعد كركع وسجد صح فيها وقد رعا القيام بنى قايما لان
اقتداء القيام بالاعمال جاز في البناء على الفرض قاعدا فكذا ركع بلا عذر صح عنده مع الاساءة لان الغالب وان
الركن في السفينة والضرورة باعتبار الغالب كالحقيقة وقال لا يجوز لان القيام ركن فلا يسقط الا بعد تحقيقه اراد
بالصلوة قاعدا ان يكون بالركوع والسجود لان الافاء بالاعمال جاز اتفاقا فرضا كان او نظرا قيدنا بالفرض لان
اداء النفل قاعدا يجوز اتفاقا وقيد بالفكر لان اداء الفرض على الدابة لا يجوز اتفاقا قيد بقوله جاز لانه الفكر لو كان
موقوفا لا يجوز اتفاقا ولا يوجب لا يجوز الصلوة في الفكر المربوط قاعدا لا بعد ركع لو كان محال يدور ولا
يجوز اتفاقا حتى او اعني عليه يوما وليلة قضى ما فات وان زاد ساعة لا اى لا يقضى ما روى ان ابن عمر رضي الله عنهما
من يوم وليلة ولم يقض والمقادير ما يعرف سماعا قاعدا بالاعمال لانه لو نام اكثر من يوم وليلة يلزمه القضاء لانه مما لا يمتد
يوما وليلة غالبا فلا يخرج في قضاء وقيد بقوله ساعة لانه عند محمد لا يسقط الصلوة القضاء ما لم يستوعب ست صلوات غمرة
ظلمة وفيما اعني عليه قبل الزوال فافاق من العذر بعد الزوال فعذرهما لا يجب فعنده يجب اذا افاق قبل خروج الوقت
لان التكرار عنده بالمعاصرت اوقات هذا اذا اتم الاعمال عليه واما اذا كان يفيق وان كان لا فاقته وقت معلوم
مثل وقت الصبح مثلا يبطل ما قبلها من حكم الاعمال اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لا فاقته وقت معلوم
لكن يفيق بنقته اعني عليه فلا عجرة به من الافاقه ولو زال عقله بالخرم يلزمه وان طال لانه حصل بما هو معتقده
فلا يوجب التحفيف **باب سجود التلاوة** وهو سجدة بين تكبيرتين يشرط الصلوة من الطهارة وسر العورة
وغیره بما لا يرفع اليد ويشترط سلام احترار هذه النية قول الشافعي لانه سجدة التلاوة تكبير تكبيرة الا
فتتاح فيرفع راسه فيقعده ويشترط وسلم تسليمين لانها عبادة فيعتبر فيها ما يعتبر في الصلوة من التسمية والتسليم
ولنا ان الامور به هو السجود فلا يزداد عليها بالركوع وفيها سجدة السجود يعني سجدة التلاوة كما في سجدة الصلوة
ويجب سجدة التلاوة على من تلاى من ثمانية من اربع عشرة النقرة اخر الاعراف والركعة والنخل وبني اسرائيل وميم واولي الج والقرآن
والنخل والام سجدة وحس سجدة والنج والنج والنج لقوله عز والسجدة علام من سمعها وعلى من تكلمها وحكم على
على اللوجب قيد بالاعمال لان عند الشافعي في سورة الحج سجدة لان ما روى انه عم قال فضلت سورة الحج بسجدة
ولنا ما روى انه عم عند سجدة الفراء وعند طي واحدة ومع ما رواه ان في سجدة التلاوة والثانية سجدة
الصلوة بدلالة اعتنائها بالركوع او سمعها معطوف على قوله تلا وان لم يقصده الى السماع ذكره لدفع من يؤوله ان
العقد شرط لما ورد في بعض اثار السجدة علام من جلس يعني قاصدا بطلوس التلاوة او السماع فثبت انهما سواء
تلا الامام اية سجدة وسجد ما سجد المؤمن معه لانه التزم التلاوة متابعته وان لم يسمع الى المؤمن الآية ان ذلك
للولل ولو تلا المؤمن لم يسجد اصله اى لا الامام ولا المؤمن لا في الصلوة ولا بعد ذلك لان المؤمن محذور عن القراءة
وتصرف المحذور له فان قلت جلب وطايب محذوران عن القراءة مع ان السجدة واجبة على من سمعها
منها قلت هذا محذوران عن قراءة اية والمقصد في سجدة زعماء وند ما فوضه الفرق اما السجدة عليه ما ذكر في الكافي لا يجب

لانها هي

بتلاوة تركها لا يجب بسم الله الرحمن الرحيم بامل الصلوة والسجدة ملحقه بها من اجتنابها نظر الى ذاتها بخلاف
لجنب فان الصلوة يلزمه لوجود البيت وهو الوقت فكلما السجدة لوجود سبها وهو التلاوة ولو سمعها من محذور تأم
او طوطى لا يجب وسجد السامع طارح يسمع لوسمع الآية من المقصد ولو سمعها رجل لم يسمعها في الصلوة يجب
لان علة الحجر عن السجدة الاقتداء او ملو وجد فيما بينهم لا بعد طائفة سمع المصلي عن ليس يسمع لوسمع رجل في
السجود من رجل لم يسمع الصلوة سجدة بعد ما علم منه انه لم يسجد فان الصلوة لانها ليست بصلواتية لان تلك التلاوة
ليست من افعال الصلوة حتى يكون السجدة صلواتية والسجدة تضاف الى التلاوة فان قلت السبب في حكم السماع
وانه وجد في الصلوة قلت السماع ليس من اركان الصلوة فلا يكون من افعالها بخلاف ما لو تلاها فيها لان القراءة
ركنها ولو سجد فيها اى في الصلوة اى اذ كان ما وجب خارج الصلوة فهو من افعالها اذ ما وجب كما ملأ
لا يورد في نافية لا للصلوة اى لا يعيد الصلوة لان السجدة في نفسها من افعال اذ ما وجب كما ملأ لا للصلوة
سمعها من امام من ليس مع في الصلوة ولم يدخل معها ودخل في ركعة اخرى يسجد جواب المسئلة الاولى لا فيها اى لا يسجد
في الصلوة عند جواب المسئلة الثانية يعني يسجد بعد الفراغ من الصلوة لانه يصير مدركا للركعة التي قرأ فيها فلم يصير
مدركا للقراءة فان دخل في تلك الركعة ان كان اى الدخول قبل سجود امامه سجدة مع لانه ان لم يسمعها منه سجدة
تحقيقا للمتابعة منه وان سمعها منه فاولى ان يسجد ما فقلت السجدة الواجبة كان غير صلواتية وكان ينبغي ان لا
يجوز فيها قلت تلك السجدة صارت صلواتية بالاقتداء لان الاقتداء تأثيره في غير الواجبة اجبا والى ان لم يكن
دخوله في تلك الركعة قبل سجود الامام بل كان دخوله فيها بعد سجود الامام لا يسجد في الصلوة لتلك السجدة بخلاف
الامام ولا بعد ما لانه اذا درك اخر تلك الركعة يكون مدركا من اولها فيكون مدركا للقراءة والسجدة كما لو ادرك
الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الوتر يصير مدركا للثبوت فان قلت الثانية تجري في الاحوال كالقبول دون الا
فعال والسجدة منها قلت نعم اذا كان الفعل مقصودا واما اذا كان في ضمن القراءة فلا والسجدة الصلواتية وهي
السجدة التي وجبت بتلاوة فيعلق بها جوار الصلوة لا يقضي خارجها اى في خارج الصلوة لان الصلواتية اقوى
لانها حرمين حرمة التلاوة وحرمة الصلوة ولها في الوترية في الصلواتية ينقض طهارته ولو قرأه في غير الصلاة
لا تلاه في قراءة اية السجدة خارج الصلوة ثم شرع في الصلوة واعاد ما في تلك الآية فيها كقصة سجدة عن تلاوته
لتدخل الخارجية في الصلوة وسجد ثم شرع فيها اى في الصلوة واعاد اى تلا تلك الآية فيها سجد اخرى
يعني لا يجب تلك السجدة عن التلاوة بل وجبت سجدة اخرى لانها لو كالتلاوة بالتلاوة اخل في تلاها في الاول
الى الثاني ادى الى سبق الحكم على العلة وان ضمننا الثانية الى الاولى اوى الى ابتاع القوى الضعيف ومضى تقدير
التلاوة اخل وجب الافراد بالحكم كركع هذه مجلس كقصة سجدة واحدة للتلاوة السبب بان يجعل كل تلاوة سجدا
لسجدة فتدخلت السجدة فاكففت بواحدة كما تداخلت الحدود اذا كرر الزنا والفرق بينهما ان السبب
الواحد للتلاوة ينوب عما قبله وبعده حتى لو تلا في مجلس فوجد ثم تلا اخرى يكفي تلك السجدة عنهما ولا ينوب

للمقيم وقاية لا يجوز ان فرض المسافر لا يتغير بعد الوقت فيكون اقتداء المفروض بالمتنفل في حق القعدة لان القعدة
 الاولى نفل في حق المقيم وفرض في حق المسافر وعكسه اي في امامه المسافر المقيم قصر المسافر واثم المقيم صلوة اذا
 سلم المسافر لانه التزم المواظبة الركعتين فيفرضه الباء الا انه لا يقرأ فيه الاصح كما يقرأ المسبوق لانه فاقا
 الامام في التسمية وفرض القراءة فكذا دعي معه فيترك القراءة في الباء اختيارا وانما يقيد منه المسئلة بقوله
 في الوقت كما يقيد في المسئلة السابقة لان اقتداء المقيم في فائبة بالمسافر صحيح اذا اتخذ الفرضان لان قعدة المسافر
 فرض في حقه نفل في حق المقيم واتباع الضعيف على القوي جائز ومن ام قوما وسلم على الركعتين فذهب والقوم لا بد
 روي انه مسافر او مقيم فان كان في بلد يحمل على انه كان مقيما فيفسد صلواتهم وان كان في خارجها فالظاهر لظاهر
 انه كان مسافرا فيصير صلواتهم من الغنية ويقول ندبا اي سجي ان يقول اعتوا صلواتكم فان مسافرا وانما صار سجي
 لانه اقتدى بالنيو وفي هذا القول ولانه يحمل الامام على انه مسافر جملة الامر على الصلوة فيكون هذا القول زيادة
 اعلام ويصل الوطن الاصل وهو مولد الرجل او البلد ناهل فيه مثله الا يروي ان مكة كان وطنا لرسول الله صلى الله
 وسلم ثم لما هاجر الى المدينة وقوطى ثمة انتقصى وطنه بمكة حتى قال علم حجة الوداع اعتواكم يا اهل مكة فانما قوم
 ولو كان له اهل ببلده لم يترك في بلد اخر اهلا اخر ولم ينتقل اليها باهله كان كل واحد منهما وطنا اصليا لما روي
 انه عمر لعثمان اهل مكة ولعل بمدينة وكان يتم الصلوة بهما جميعا ولا يبطل وطن الاول لا السفر الى لا يبطل وطن
 في وطن الإقامة مثله أرض وبتح وطن الإقامة وهو البلد الذي ينوي المسافر الإقامة فيه خمسة عشر يوما واكثر لانه دون وطن الإقامة
 مثله والسفر اي يبطله انشاء السفر لانه ضد الاصل اي يبطله الوطن الاصل لانه فوقه اعلم ان عامة المشايخ كانوا
 يقولون الاوطان ثلثة ويضمون اليها وطن السكنى الوطن الاصلي والسكنى الذي ينوي ان يقيم فيه اقل من خمسة عشر
 ومن حكمه ان ينتقض بكل من الاوطان لكن المصطر وطن السكنى لان حكم السفر فيه باق فلم يضر وطنا يتكف
 عليه البطالات وهذا هو الصحيح ويمكن ان يقال في وطن السكنى فائدة في رجل خرج من القرية لا للسفر ثم بدل له ان يسافر
 قبل ان يدخل مصر وقبل ان يقيم في موضع اخر فانه يضر ولو ترك القريته ودخلها ثم لم يوجد ما
 ما يبطل مما هو فوقه او مثله كذا في التبيين والسفر ضد لا يتغير ان الفائبة يعني من فائبة صلوة في السفر قضا
 مما في الظاهر ركعتين وعلى المقيم اربعاً وبالفوائت نقر على ذلك بخلاف المرفوض المصلي بالامام الامام مثلاً اذا فائت
 اذا فائت صلوات يقضيها في الصحيح الصلوة قائماً بالامام لان المعقب في وقت الشروع اذ لو كان المعقب حال
 القوات لزوم جواز قضاء الصحيح بالامام مع قدرته على القيام وهذا امر شنيع باب الجمعة شرط وجوبها
 لا لادائها الاقامة بمصر والصحة والحرية والذكورة والبلوغ وسلامة العيين والرجل اي بالعينين والو
 جبين فيقع تفريع لقوله لاله دابرهما فرضاً ان صلواتها فاقدا وان لم يجز عليه يعني ان صلواته عادم شرط
 الوجوب جاز من فرض الوقت لان السقوط عنه التحقير فصار كالمسافر اذا صلح وشرط لادائها المصطفى كجز
 في القرى وقتاً ومالاً لا يبيع اكبر مساجده اهل مصر بعض اذا اجتمع من يجب الجمعة اكبر مساجدهم لا يسعهم

في مصر الى قرية ويقصد السفر نحو الذي يقيم فيها اقل من خمسة عشر يوما
 لانه يوم فيها لا يبيع اكبر مساجدهم لا يسعهم

اخيار المصنف هذا القول لظهور التواتر في احكام الشرع لا سيما اقامة الحدود في الامصار وعند بعضهم هو مو
 له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقوم بحرفه من سنة الى سنة من غير ان يشغل بحرفة اخرى وما انفصل به اي بالمصر
 بعد المصالح من ركض الخيل والخروج للترقي وصلوة الجنازة ونحوه فناءه وفي الثانية لا بد ان يكون متصلاً
 بالمصر حتى لو كان بنياً وبين المصر فريحة من المزارع والمراعي لا يكون فناءه وفي المحطة القريه اذا دخل المصر
 ونوى ان يمكث يوم الجمعة يلزمه الجواز لانه صار كواحد من اهل المصر وان نوى ان يخرج في يومه ذكر قبل
 دخول وقت الصلوة او بعده لا يلزمه وجازت الجمعة بمنى في الموسم وهو مجمع العرب وهو مجمع طاج
 الخليفة او لا ميدي طاج وهو امر مكنه لان منى بمكة ايام الموسم وبقا ومصر ليس شرط لان الدنيا على
 شرف الزوال وانما يحل بجز صلوة العيد فيه لا اشتغال طاج بالمنازل لا امير الموسم الى لا يجوز لاهير
 طاج اقامتها لان المفتون اليه دعيهم وباسرهم وان كان اجري الموسم مستغلاً على مكة او كان من اهله
 يقيم وقيل جازت الجمعة بمنى لانه من افناء مكة وهذا لا يستقيم الا على قول من قدر الفناء بفرسخين لان
 بين مكة ومنافرسخين ولا يعرفات لاهي لا يجوز الجمعة بعرفات لانها مفارقة والسلطان معطوف على قوله
 المصر وانما به وصول الامير والقاضي وقت الظهور لقوله ثم لم يصعب اذا ماتت الشمس صل بالناس الجمعة
 نحو بيعة قبلها في وقتها اي قبل صلوة الجمعة وقت صلوة الظهر منذ اعدت في وعندها لا بد من ذلك
 بل سعى خطبة عرفه فاله ماروي انه عثمان رضي الله عنه فصدع المنبر قال الجمعة الحمد لله فحضر فنزل وقيل
 ولم يكن عليه احد من الصحابة ولم يماري ان البزور صل الجمعة عقيب الخطبة الطويلة ثم قال صلوا كما رايتوه
 وفي النهاية للخطبة فيما اذا ذكر الله بقصد الخطبة ولو عطر وقال الحمد لله لا يجز به عن الخطبة اتفاقاً
 وفي المنتقى لو خطب جنب فذهب فاعتلى يجوز لان هذا من عمل الصلوة ولو تغدى استقبل الخطبة لان
 هذا ليس من عمل الصلوة فيكون فاصلاً للجماعة وهو ثلثة ايام رجال سواء كانوا عبيداً او مسافرين او
 او اميين لان الجماعة ينقضهم ولهم هذا صلوا للامامة فان الامي يصلح ان يؤم في الجمعة قوما مثله
 بعد ما خطب غيره ويعتبر ببقا الشا لان ما دون الركعة ليس العيان لان الجمعة لا ينقضهم سوى
 الامام فان نفروا قبل سجود بقاء بالظن عند حنفية لان ما دون الركعة ليس صلوة فلا بد من وجود
 الجماعة الى تمام الركعة وعند جما ان نفروا بعد شروع الامام في الجمعة لان حاجة الامام الى الجماعة
 كحاجة الجماعة الى الامام فان الامام كان كافياً في حركه والشروع في حق الجماعة حتى لو اقتدى به رجل في الجمعة
 ثم سبقه ففوضا وخرج الامام منها ياتى المقندى الجمعة اتفاقاً وكذا الجمعة الجماعة يكون كافية في
 حركه الشروع في حق الامام والذبي ثلثة بعد نفوت الناس او نفروا بعد سجوده اعترافاً اي اتم الخطبة اتفاقاً
 ولا لادن العام للصلوة فيه شرط وهو ان يفتح ابواب الجامع حتى لو اغلقت الامام باب قصره وصل الجمعة
 مع الجماعة لم يجز لانه من شعائر الاسلام فيجب اقامتها على سبيل الاشتهاد ومن صلح اماماً في غير ما اي غير الجمعة

ضي

صلى امامها فيها وفيه الصلوات صلح مثل دخل يدخل فيجوز للمريض والمريض ان يؤم الجماعة وذكره في العذر
او سجدة بجائز في مصر يومها يوم الجمعة سواء كان قبل فراغ الامام او بعده لان الجمعة جامعة للجماعة وظهر الى
كرة ظهر من العذر فيه قبلها اي في مصر قبل صلاة الجمعة منزلة ثم سعيه وهو مبتدأ جرحه يبطل وظهر الى الامام
اي سعي من صلا الظهر للجمعة بخطوتين او بانفصاله عند داره الا في مصر وكان او غير والامام فيها يبطل لانها اول
وقالوا ذلك الامام يبطل المراد بالادراك ان يدخل مع الامام وقيل المراد به ان يتم الجمعة مع الامام حتى لو تكلم بعد
ما شرع في الجمعة مع الامام ولم يتمها مع لا يبطل الظهر عنده مما قيد بالسعي لانه اذا لم يسع بان يصلي الظهر في جماعة
ولم يرغب في الجمعة لا يبطل اتفاقا وقيد بقوله الامام فيها اي في الصلوة لانه لو خرج اليها لانه لو خرج لا يراد بالجمعة
لا يبطل ظهره اتفاقا بعد فراغ الامام لا يبطل ظهره اتفاقا فان قلت كيف قال والامام فيها والسعي يبطل عنده
ولم يكن فيها بان كان منتظرا قلت المنتظر لخط الصلوة لمن فيها في الثواب وفي المنتقى رجل يصلي يقوم الظهر في
الجمعة فضلا لا لظهوره تطوع وللقوم يجزي عن الفرض لان ظهره انقلب تطوعا بعد ما وقع لهم فضاهاها ان الظهر
ثم بالاول فلا يفتقن بما هو دون منه وهو السعي وانما يفتقن بما هو قوفه وموادراك الجمعة وله ان يفتقن مراده
بالسعي اليها وهو سبب لاداء غيرها اي الجمعة لقوله من اراد ان الامام في التشهد يوم الجمعة فقد ادرك والاذان
الاول اي المؤذن اذان الاول وهو النداء على الصلوة تركوا البيع وسعوا لقوله في اذان اذ كان في الصلوة يوم
الجمعة فاسعوا ذكر الله وذر البيع قال الطحاوي والاذان الذي يجب فيه السعي وترك البيع في الاذان عند المنبر
ظاهر عن ائمة اهل السنة زاد النداء على الصلوة وهو الذي يبداء به زما لنا ولم يترك احد من المسلمين السنة
فمن بدعه احدتها الحاج بن يوسف وعن يرحم ان المعتز في وجوب السعي الاذان على المناداة بعد الزوال لانه
لو انتظر الى الاذان عند المنبر فبوت اداء السنة بل الجمعة لاذ كان من منزله بعيدا من الجماعة واذا خرج الامام حرم
الصلوة والكلام حتى يتم خطبة عند لي صنفه وقال لا يحرم عبارة طرود واردة على عادة العرب من انهم
يتخذون للامام مكانا خاليا تعظيما لثانيه فيخرج منه حين اراد الصعود والفاطع في يارنا يكون قيام الامام
للمصعود المراد بالنافلة لان قضاء الفايضة حار اتفاقا والمراد بالكلام كلام الناس دون التبسيع وخو كذا في
مبسط في الكلام في الثانية هذا اذا كان لا يسمع صوت الخطبة فاما من كان قريبا من فاعليه الانصات قالوا
هذا في الشئ والوعظ للناس فاما اذا اخذ من مدح الظالم فلا بأس بالكلام لئلا يسمع مدحهم وفي الصوت
المراد به اجابة المؤذن واما غيره من الكلام ففيه جاز اتفاقا وفي الكفاية الاول في القينة الكلام في خطبة البصير
غير مكروه اتفاقا في الثانية لو نذر كراهه لم يصح الفجر والامام في خطبة يصح الفجر ولا يسمع خطبة ولو ذكر هذه الصلوة
الجمعة فهو بحيث لو قضاها يخرج الوقت فتبطل الجمعة لا يقطع الجمعة ويقضى الثانية وان كان لا يفتونه الجمعة
يقطع الجمعة ويقضى الثانية وان علم انه لو قضاها يفتونه الجمعة ولكن اذا ظهر يقطع الجمعة ويقضى الثانية ويصلي
الظهر في اخر الوقت واذا جلس على المنبر اذن في نيات بين يديه وبذلك جرى التوارث واستقبله اي الخطبة مستعين

بالصلوة

ويخطب خطبتين بينهما مقعدة للجمعة صفة خطبتين قارعا طاهر حال من ضمير خطب واذا تمت الخطبة اقيم وصلى الامام
ركعتين في المحيط لخطب الامام فقدم غيره فان شرب القادح خطبة جاز وان لم يشرب القادح خطبة يصلي الظهر
لان حصول شرب خطبة شرط لاقتراح الجمعة ولو قدم القادح رجلا ممن يشرب خطبة لا يجوز له لان الامام
تملك اقامتها بنفسه لا تملك تفويضها لغيره والامام اعلم **باب في وجوب السعي في خطبة يوم الفطر** ان ياتي قبل
صلوة ويهاهناك ويقتل ويقتل وليس احسن ثبانه لانه قد فعل كذا ويؤدى فطرة لبعض الفقهاء في الصلوة
ويخرج الى المصلى غير مكبر جهرا في طريقه عند لي صنفه وقال لا يحرم في الفطر كما في الاصح ولما اشتهر في الاصل فيه الا
خفا وخبره ورواه الاصح لكونه يوم تكبير ولا يفتل قبل صلوة العيد فاروى انه من قال لا صلوة في العيد بن
قبل الامام فقد بقوله قبل لان التفتل بعد غير مكروه في مكروه في المكروه والاصح انه مكروه في غير ذلك
في الثانية وشرطها اي لصلوة العيد ما شرط للجمعة وجوبها او ادراك هذه العبارة فيعيد ان صلوة العيد
واجبة وهو رواية عن لي صنفه وهو الاصح لو اقامة المنيعة على ذلك من غير ترك وزاد دليل الوجوب وقيل انها
سنة عند علماء ينافيان محمد فان قال عبد الله ان اجتماع يوم واحد قاله ولا سنة والثالثة فيمنه فاجبت بان
عند اسمائها سنة لان وجوبها ثبت بالسنة لا الخطبة فانما ليست في خطبة صلوة العيد ولو خطب قبل الصلوة جاز
ويكبر في الثانية السنة اي ولا يعاد بعد الصلوة ووقفها من ارتفاع ذكاء اي الشمي الى زوالها والمراد بالارتفاع ان
تبتض ويصلي بهم الامام ركعتين تكبير للاحرام اي للركعة الثانية ويشتي اي يقرأ بحالتك الى اخره في يكبر تلقا اي يكبر
ثلاث تكبيرات ويقرأ بالفاتحة وسورة ثم يكبر مكبرا وفي الركعة الثانية يبداء بالقرأة ثم يكبر تلقا واخرى اي يكبر تكبير
اخرى للركعة ويؤخر يدبره الزوائد لا تكبير الركوع لقوله لا يرفع الايدى لا يرفع الايدى لا يرفع الايدى لا يرفع الايدى
ويخطب بعدها خطبتين يعلم فيها احكام الفطرة ومضى نصف صاع من بزاو صاع من شعير ومضى من شعير وشروط الوجوب
ما اذا والسبب ما اذا من فاته مع الامام كمن مع متعلق بالقبير المستتر فاته الرابع الى الطلوة وغير متعلق بفاته
يعاد اصلا الامام صلوة العيد بحجته وفاته من شخص لم يقض تلك الصلوة بهذه الصفة لم يضر في قربته الا بشرط ان
يتم بالمفرد ويصلي عند العذب كما اذا سمى الملال وشهد عند الامام بالملال بعد الزوال صلح العيد من الغد لانه تاجر بعد
لا بعد يعني ان حدث عند يجمع من الصلوة في اليوم الثاني لم يصليها بعده لانه صل فيها ان يقضى بالجمعة لا بالركعة في حديث
وصو ما روى انهم اضرها الى الغد ولم يروا اضرها الى ما بعد فيبقى على الاصل والاصح في كل فطر حكما ما وصي وذكرنا
في اول الباب الى هناك في هذا في الاصح نذب الاساك الى ان يصلي ما روى انه لم كان لا يطع حتى يرجع من الصلوة
فيما كل من الاصح ولا يكبر الاكل قبلها اي قبل الصلوة هو المختار وفي رواية يكبر ويكبر في الطريق جهرا يحطوف على قوله
نذب الاساك ويعلم في الخطبة تكبير التثنية والاصح في بعضها اي لكن هنا يصلي بعد ويقتل يصلي ما روى انها اي في ايام
الاصح لا بعد هالان صلواتها موقفة بوقت الاصح والاجتماع يوم عرفة بتغيرها بالواقفين ليس شيء في السجدة
الثواب لان الوقف عبارة عن حق فلا يكون عبادة دونها ويجب تكبير التثنية هذه الاضافة انما يستقيم



عن قولهم لان بعض التكبيرات يبقى في ايام التشريق لا على قولهم ولو كان المراد من التشريق صلوة العيد
كما وردت في الحديث لا بعد ولا تشريق الله المصراحي كانت الاضافة مستقيمة على قولهم قوله الله اكبر الله اكبر الله
الا الله والله اكبر الله اكبر والله اكبر من غير عرفه عقيب كل فرض ادى بحجة مرة واحدة وهو المأثور
عن طائفة وعند الشافعي ثلث مرات على المقيم متعلق بحجج بالمصر وهذه القبود يخرج المتفرد والمفرد وجماعة
واهل القرى عند ليل وقال لا يجب التكبير على كل من يصلي المكتوبة لانها شرعت تبعاً للمكتوبة فيقولون ان طاهر
بالتكبيرات ثبت على خلاف القياس والنقض الذي ورد به كان جامعاً لهذه الشرايط فيبقى ان يراد بها جميعاً ومن شرط
ان تكون الصلوة صلوة ايام التشريق بان ادائها وقتها او فائتة صلوة ايام التشريق فضاهاة ايا التشريق
من تلك السنة حتى لو قضي فائتة قبل هذه الايام فيها لا يكسر لان القضاء على فوات الاداء ولو فائتة صلوة ايام التشريق
فقتضاها فيها من قابل لا يكسر لانها ما جازت عن وقتها فلا يقصر كرمي الجار كذلك التبيين ومقتضى معطوف
على المقيم بوجوب مسافر مقتضى جميعاً كما من شئ لا يثبت شرعاً ويثبت بتعالى العصر العيد متعلق بحجج
ح وقالوا ان عصر ايام التشريق وممثل كلا القولين رواية فعل البنية من لكن ابا حنيفة واختار رواية الاقل لكون
الاصل في الاذكار الاخفاء وفي التكبير الى عصر العيد تنكيل ما هو خلاف الاصل فيكون اولى به العمل اي بقوله لان
احوطه القبادات ولا يدعي المؤتم اي لا يترك التكبير المقتضى ولو ترك ما فيه لو هذه للوصول لان لا يؤدي في حصة
الصلوة فيمكن للقوم الايمان به بخلاف ما اذا شرع الامام سجود السجود سجد القوم لان لا يؤدي في حصة الصلوة ولو
كبر المسبوق مع الامام لا يفيد لانه تناء ولو لم يفيد لانه جواب طائفة سبق وهو دعواه ابراهيم ثم كذا
في المحيط ولو شرع الامام التكبير ثم ذكر قبل ان يخرج من المسجد يكبر ولو تكلم فاحيا او عا مدام سقط عنه التكبير
ولو احدث بعد السلام قبل التكبير الاصح انه يكبر والمسبوق لا يتابعه ويتابعه في سجود السجودين طائفة
باب صلوة الخوف اذا انت خوف عدو وجعل الامام اي امام الناس امة اي طائفة يخفي العدو
وصيا باخرى اي طائفة اخرى ركعة ان كان الامام مسافراً وركعتين اي يصلي ركعتين ان كان مقيماً ومضت هذه اليه
اي الى العورة حين رفع الامام راسه من السجدة الثانية وجاءت تلك الطائفة الامة التي قامت باراء العدو
وصيا بهم باقى وصورة ركعة او ركعتان وسلم الامام وحده وذهب اليه اي ذهب هذه الطائفة الى العدو وجاءت
الاولى الى الامة الى ولي واعتمد صلواتهم بالقرارة لانهم لاحقون في الاخرى اي اعتمد الامة الاخرى صلواتهم
بقراءة لانهم مسبوق الاول وفي المغرب يصلي بالاول ركعتين وبالاخرى ركعة لان تنضيف الركعة الواحدة غير
ممكن فجعلها في الاولى اولى بحكم السبق ولصلى بالطائفة الاولى ركعة من المغرب فانصرفت وبالثانية ركعتين
فانصرفت فندت صلواتهم لان او ان انصرف الاولى بعد ركعتين والثانية لما دخلوا في الركعة الثانية صاروا من
الطائفة الاولى فيبقى ان ينصرفوا بعد صلوات ركعتين كفة فلما البشوا وصلوا الثانية وانصرفوا انصرفوا
في غير اوانه فينبطل صلواتهم ولو جعلهم في الرابعة اربع طوائف يصلي بكل طائفة ركعة فندت صلوة الاولى
والثالثة وصلوة الثانية

والرابعة صحيح مقتضى الثانية ولغات ركعتين بقراءة وشهد ركعة بقراءة وتشهد لانهم مسبوقون فيها والاول
يقضون ثلث ركعات بقراءة كذا في المحيط وان زاد الخوف المراد بالزيادة لان لا بدعهم العدو بان يصلوا
زمن بل يجمعونهم بالحجارة صلوات ركعات اداوى بايما الى اي حجة ما شاؤا ان يخرجوا عن النوجة الى القبلة
وان صاروا ركبت طائفة لا يخبره لعدم صرورة خوف وان كان مطلوباً فلا بأس به لان السير فعل الدابة حقيقة
وانما اضيف اليه معنى لئلا يسهل فاذا جاء العدو وانقطعت الاضافة ولو صلى ما شئنا لا يجوز لان المشرك فعله
صقيقة وهو منافق للصلوة وفيه سبها القتال وفي التبيين الرميح الواحدة يفيد ما لا نعلم كثير من المشركها
ربما في العدو قيدنا المشرك لان المشرك حين يقف باراء العدو لا يفيد ما كلفه النهاية والركعة لا تكسر لان المشرك
باب طائفة من المشركين من حضرته ملائكة الموت ويقال فلان محضراى قريب من الموت وهو المراد هنا
ان يوجه الى القبلة على جميعه واختير الاستلقاء لانه اسرع الى خروج الروح والاول هو السنة ويقضى الشهادة
اي يقال عني استشهدان لا اله الا الله لان الاحتضار وقت يتعرض فيه الشيطان لافساد اعتقاده فيحتاج الى مدد
قالوا في القنوا موتكم بشهادة ان لا اله الا الله ان يدعيه من قريب من الموت اطلاقاً للشئ باسم ما يؤول اليه وقبل مجرى
على حقيقة وهو قول الشافعي قلنا لا فائدة في التلقين بعد الموت لانه ان مات مؤمناً فلا حاجة اليه وان مات
كافراً فلا يفيد التلقين فان مات بسد حيا وبغض عيناه لئلا يفتح صورته ويخرج عنه اي يراد سريره بالبحر
ارادة غلبه اخفاء للراية وكفنه قبل ان يدبر فيه ونراى مرة او ثلثا او اجمالاً ولا يزداد عليه ما يوضع على التخت
وتجث الميت عن ثيابه ويستمر عورته اي عورة الغليظة ويترك فخذه مكشوفين كيلا يشق الغسل كذا في الهداية
لكن الصحيح ما ذكرنا النوادر يوضع على عورته خرق من السترة الركبة لان البنية ثم قال على رضى لا تنظر الى فخذي
وميت كذا قاله الكرخي وظاهر الرواية ما ذكره الهداية ويتوضأ الميت البايع والبصير العاقل واما البصير الغير
العاقل فيغسل ولا يتوضأ وكذا في النهاية بلا مضمضة وللمستشق وقال الشافعي يغمض ويشتق لان تمام
الغسل للميت كان بهما ولنا ادخال الماء فيه وانفخه خرج فيمنع عنه ويفاض اي يصب عليه ما هو مقتضى سبوا وحض
وهو الاستئذان والا فالفراخ اي ان لم يوجد سدر فاما طاهر حصول المقصود وهو الشظافة وان ازاله الى
ولواجبها يبداء بالماء القراح ثم بالماء السدر فيغسل راسه وحيت بالخطم الغراف لانه مثل الصابون ثم
يفتح على يمينه ليكون البداية في الغسل لجا لب اليمين ويفعل حتى يصل الماء الى التخت ثم على يمينه كذلك
اي يفتح على شقه اليمين فيغسل حتى يرى ان الماء قد وصل الى التخت ثم يجلس القاسل الميت مستنداً الى
لا نفسه ويمسح بطنه برفق حتى لو بقي شئ يسيل منه فلا يتلوث كفانه وما خرج اي محل ما خرج فيغسل ويعد
غسله لان الغسل عرف مرة بالنسب وقد حصل في المنقى وجد ميت في الماء فلا يد من غسله لان الخطاب
توجه الى آدم ولم يوجد منه فعل ثم ينشف بنوب ثوب ولا يقضى ظفيرة لان السنة دفن على ما مات وفي المحيط ان كان
ظفيرة مكسوراً فلا بأس بان يأخذ ولا يشترج شعره وقال الشافعي بقصر ويسرع لقوله ثم اغسوا موتاكم

اي ثابته ما
غرفته

كما تصنعوا بغيره وسكن ولنا ان هذه الاشياء للزينة من غير المصالح فاعملوا على الظهور وجعل الخشونة
وهو يصنعون كتب من اشياء طيبة على راسه وطيبته والكافور على مساجده على اجسامهم واذنه ولبه وركبته ووجه
التيمن بكبره قراءة القرآن عنده حتى يغسل وسنة الكفن له اي للرجل الزار ولغافة ويقص في لبدان يكون على
من الازار والكفافه يشمل الميت من القرن لا قدمه ويستحسن المتأخر من العامة حديث ابن عمر رضي الله عنهما
يقوم الميت وقد ذكرها بعض لانه لو فعل لما كان الكفن شغافا ولها اي للمرأة درع وخمار وازار ولغافة وخزفة
وهي ثوب من بين هكذا ركبته الى صدرها فوق الاكفان حتى لا يتحرك في قبرها يد يها لانه النبي عزم
كفن رقبته هكذا وكفاية له اي كفن الكفاية للرجل الزار ولغافة ولها ثوبان اي الزار ولغافة وخمار لما روى
ابن عمر ابو هكلا وفي طائفة لو كفن غير النباله في حد الشهادة ثوب واحد جاز والمراهق كما لم يبلغ في الكفن
في شرح السرخسي لومات الصغيرة يغسلها الرجل لانه ليس لها تشتم حكم العورة حال حيوتها يجب عليها
ستره وبياح النظر اليها قلنا بعد الموت ويصنع بستر اللغافة من الازار عليها ثم يقص على الازار بلباس
الزاهي ثم يثمة ليكون اليمنى لشرها فوق اليسار ثم اللغافة وهي اي المرأة تلبس الذرع او كما يجعل شعرها صغير
تتم على صدرها فوق اي فوق الذرع ثم الخمار فوق اي فوق الشعر وفي النهاية المرأة تكفن في خمرية والمرغفر
ويكون للرجل ذكر اعتبار الكفن بالناس في حال الحياة تحت الكفاية اي تحت الازار واللغافة ولو لم يكن
للميت شيء فكله على ورثته ولو كفن احدهم بغير اذن القاضي لا يوضع عليهم ويعقد الكفن ان خيف انتشاره اي
انتشار الكفن وصلوته فرض كفاية لانهما يقام حقا للميت فاذا اقام البعض سقط حق الباقي وهي اي المصلوة
ان يكبر رافعا يديه ثم لا يرفع بعدها اي بعد التكبير وقال الشافعي رفع في كل تكبيرة ما روى ابن عمر رضي الله عنهما
يدفع يديه في كل تكبيرة ولما روى ابن عمر لا يرفع يديه في صلوته لخيانة سوى تكبيرة الافتتاح ويشي
يقول سبحانه الله وحده لا شريك له اخره ثم يكبر ويصلي على النبي عزم ثم يكبر ويدعو النفس للميت وللمسلمين ثم يكبر
ولا قراءة وفي اي صلوته لخيانة وقال الشافعي بقراءة فاتحة الكتاب لانه لا صلوته الا بها ولا تشهد لان محلة القنود
ولا تعود فيها ويقول في الصلوة بعد الثالثة اللهم اجعل لنا فرطا اي خير يتقدمنا اللهم اجعل لنا ذخرا اي خيرا باقيا
اللهم اجعل لنا شافعا مقبولا اي مقبولا الشفاعة ويقوم المصلح جذا صدر الميت لانه موضع القلب في الايمان
اي قال ائمة النبي روى قدم صلوته العيد على صلوته لخيانة ويقدم صلوته لخيانة على خطبة العيد وكان القليل
ان يقدم صلوته لخيانة على صلوته العيد لكن يتيقن في الشؤيش كثيرا يظهر اخبار ان الصغوف انما صلوته العيد
وقال الكرام ان افضل الصغوف في صلوته لخيانة اخرتها واولها اظهار النواصع ليكون شفاعته ادعى في القبول
والا حقا بالامامة السلطان ان حضرا في توقيف القاض لانه صاحب لاية ثم اقامة ما لم يلق اي جماعة ان يحضر القاض
لان رض بامته في جبهة تكون مختارا له للصلاة عليه وفي جوامع الفقه امام المسجد كما جامع من امام حتى اولى
والوصي بان يصلي عليهم فالوصية جازية وفي المنقح انما باطله ثم الوكيل على ترتيب العبد يعين بعد الابن ثم الاب

شعامة

في الخ ثم العم في الوجين ان تساوا في الفركهم سنا لاسي ان يقدم غيره الا باذن الاخر ولا قرب ان يقدم من شاء
وساير القربات او من الزوج وموت الموالاة لحق بالاجنب والموت احق بالصلوة على العبد من اب العبد وابنه الميراث
وكذلك المكاتب موت من غير وفاء ولو كان لامرأة زوج وابن منه فالاولاوية لابنها ويقدم اباه تعظيما له وفي
المحيط لوعاب الاقرب عن المصنف لا بعدا وى وان قدم الغائب غيره بكتاب كان لا بعد ان يمنع لان الولاية كانت
الي والمريض والموت يقدم من شاء لان الولاية لم يتحول عنه ولا ما شى باذنه اي باذن الولاية في غيره في الامام
لان التقدم حقه فيمكن ابطال بتقديم غيره وفيه اشارة الى ان الولى لا ياذن فان صل غيرهم اي غير المذكورين
الولى ان شاء وفي الفتاوى والولى على هذا اذا لم يرض وان تابعه وصلى معهم لا يعيد وفي الفتاوى لو اعادته الولى ليس
لمن صل عليها ان يصلي مع الولى مرة اخرى ولا يصلي غيره بعده يعني لو صل الولى لم يجز لاحد ان يصلي بعده وفي النهاية
تخصيص الولى ليس يعيد لانه لو صل السلطان وغيره ممن صلوا منه الولى ليس لاحد ان يصلي بعده ايضا قال الا
مام الزاهد في افعال الولى مع حضور السلطان يعيد السلطان وعن الامام البيهقي اذا كان الولى افضل من امام
لم يسلط اعتبار امام حتى ومن لم يصلي عليه فدون بعد الغسل حتى على قبره ما لم يظن انه يفسخ لانه عزم صل على قبره من
الانصار قد روي بعضهم ثلثة ايام والاول اية لا اختلاف الزمان حرا وبردا والمكان راحة وملاذ ومجال الميت سعة
وهذا لا روى المحيط لا يخرج الميت من القبر للصلوة لانه قد سلم الى القبر وخرج من ايدي الناس هذا اذا وضع اللين
على الخد واهيل التراب عليه فاذا لم يوجد كلهما جاز ويصلي عليه لان التسليم لم يتم ولو تذكر رابعد الصلوة عليه لم يفسخ
فان اهل لوال التراب عليه لم يخرج ويصلي عليه ثانيا استحسانا لان تلك الصلوة لم يعقد بها التمسك بالطهارة الاصل مكان
وسقط فرضية الغسل فيصلي على قبره ولم يجز صلوة لخيانة ركب التحب لانه لا صلوة من وجه لوجود التيمم و
وستقبال القبلة فلا يجوز ترك القيام من غير عذر وفي القياس يجوز لانها دماء وكراهة في مسجد جماعة ان
كانت الميت فيه ولو كان خارجة اي الميت خارج المسجد اختلف المشايخ لم يكن هو بعض لان الكراهة كانت لغوهم
تلوث المسجد ولم يوجد في الخارج وكراهة بعض لان المسجد لم يمت الا للصلوات لم يمت من ولد تام طمطم فها
سقط غسل وصلى عليه ان استعمل اي رفع صوته باليه عند الولادة وقول من قال دعوان يقع المولود حيا انه يعلم
حياة لان يشهد له الله كذا في النهاية وذكره الايضاح المستعمل ان يكون منه ما يدل على حيوته وفي من كان وحده
عضوا او فمينا منها وفي الوجين ان يخرج اكثر الولد يتحرك ثم مات يصلي عليه والى اي يستعمل ادرج في خرفة تكبر كما سبقت
ليبر ادم ولم يصلي عليه وغسل وهو المختار لانه من وجه وانما السقط الذي لم يتم احط عفتا وه فالختار انه يغسل ايضا ينبغي
ابويه يكون مسلما تبعا للدار فيصلي عليه او مع احد مما اي ان سبى مع احدهم لا يكون مسلما للدار فاسلم عاقلا حال من هو
الم او حدهما الى سلم احدهما يكون للصبي مسلما تبعا له عليه والاولا اي ان سبى مع احدا بغيره ولم يسلم احدا بغيره او سلم
الصبي غير عاقل يغسل عليه كما في مات يغسل ولية المسلم بغير قربة سواء كان من ذوى الارحام او غيرهم غسل النبي بالاربعاء
وضوء غيره ويغفر خرفة ويجز حفرة من غير طه ونسعة ويغفر غيرها اي في تلك طفراتها لم يمارى ان رجل اثنان ابن

طهارة

ان احتملت نصرانية فقال ايتع جنازة او اعلمها ولا تضع عليها وذكر الامام الترمذي لو كان هناك من يقوم بذلك اقراره بالكفار لا ولا المسلم ان يدع ذلك لهم كذا في النهاية وستة حمل الجنازة اربعة لان المشهور المتواتر هذا الحمل وقال الشافعي يحملها اربعة او ثلثة او خمسة لانه روى هكذا في حمل جنازة سعد بن معاذ وان تضع مقبرها ثم موخرها على عيشة ثم مقبرها ثم موخرها يسار ل وهذا اللفظ في طامع الصغير يلفظ طامع خاطبه ابا حنيفة ابا يوسف وقال يعقوب راسيت ايا حنيفة يضع هكذا وهذا دليل على انواضع ابا حنيفة وقد حمل بينا في جنازة سعد بن معاذ وسير عندها بها لا حيا وموخر من العدة وكره الجلوس قبل وضعها لا احتمال الاحتياط انهم كان يفعل كذا ولان فيه تعظيم الميت وقيل بكونه رفع الصوت بالذكر وقراءة الفراء في تشيعها لان فيه موافقة اهل الكتاب وفي النسخة لمن صاع على الجنازة ان يرجع الآباء من اهل الجنازة في خلفه اجبت وقال الشافعي المنع ما امرها افضل لانهم شفعا والشفيع يتقدم في العادة ولنا قوله في الجنازة متبوعة ولانه بلغ في الاتيان بها والشفيع انما يتقدم اذا خاف من بطلان الشفاعة اي يحل العقوبة وهذا لا يتحقق ذلك ويجوز القبر ويحذر اي يحل يجعل شق في جانب القبة فيوضع لقوله من المحدثين ان الشفيع الغير نا وهو ان يجعل خفيرة في وسط القبر فيوضع فيه الميت وفي التبيين اذا كانت الارض رصوة فلا تأسى الشق واتخاذ الثابت لكن يفرش فيه التراب قبل جوف القبر وقد رصف القامة وقيل له الصدر وان راذا فحسب في اي في الحد ما يلي القبة ما روى ان النبي روى اذ دخل ابادجانه في قبره من قبل القبلة فيدبره لان الشافعي قال سئل الميت صورة السهل ان يوضع في مقبر القبر حتى يكون رجلاه بارزا في موضع راسه من القبر فيأخذ رجل الميت لانه في حياته اخذ في بيته بدار جليله والقبر يتبعه بعد الموت فيدخل كذا في قوله واقنع بسم الله وعلى رسول الله وآله في القبة ويجعل العدة التي كانت للكلان وقد خففه الانشاء ويسوي اللتين او القصب ويسوي قبرها بشق حتى يجعل اللتين على الحد لا قبره لا يسوي قبر الرجل لان مبنى حال الرجل على الانكشاف وقال الشافعي في قبره لانه يسوي قبر سعد بن معاذ قلنا تاو اليه ان الكفن كان لا يقيم بديره في قبره لئلا يطعنوا عليه ويكره الاجر المختب لانه لا يحاطم البناء والقبر يتبع البلي والفا هذا اذا كان حول الميت وان في فوقه لا يكره لانه يكون عصمة من التبع قلنا ان كانت الارض رصوة فلا بأس بالاجر والمختب وبها حال القبر اي يصب الا ان الوجه يحفظ من التراب بلباسين او ثلث ويكره ان يزداد على التراب الذي اخبر منه وان اصبحت الى الكفن في يد على الحائط الموصوف عليه بالخلاعة ان فلا بأس بكثرة المحيط ويسمى القبر والمراد منه ان يرفع القبر من الارض مقدار يشر ولا يرفع الاكثر من هذا او اكثر صلا في ما روى ان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا القدر ولا يسطح اي لا يرفع مع لان الكفار فصفوها في قبورهم في المحيط اذا دعت ضرورة الى وضع نفوس في قبر واحد يقدم الرجل مما يلي القبة ثم الغلام خلفه ثم خلفه ثم المرأة خلفه ويجعل بين كل ميتين حاجرا من التراب ليصير حكم قبريت هكذا امر النبي صلى الله عليه وسلم في قتلى احد ومات في السفينة بفيل ويكنى ويضع عليه ثم ربي في البحر

باب الشرايع

هو كل طاهر احترز به عن الجلب وطايف بالغ احترز به عن الصبر قتل جديدة احترز عن القتل بالمثل ظلم احترز به عن القتل جدا او قصاصا وموجب به مال احترز به عن قتل طامع وقيل بقوله اي بنفس القتل ليدخل فيه قتل الاب لابنه جديدة ظلم فالابن يكون شريدا لان نفس القتل موجب للقصاص والمال واجب بحرية الابوة او جديته جبر كذا في المعركة ومضى موضع الحرب لان الظاهر ان اهل طوب قتلوه وانما شرط طاعة فيمن وجب في المعركة ليدل على انه قتل لا ميت ولو خرج الدم من انفه وذكره او دبره او خرج من جوفه جامدا لا يكون شريدا لان الجامد لا يكون سحاسا وسوط حترقة والانسان يعرف وطبايان يقول دما وما صاحب الباسوق يخرج من دبره دم اعلم ان تعريف المصغر مثل كما اذا قتل الماشركون او اهل البقي او قطاع الطريق غير الحديد في قتلهم شريدا بالان قتلوه والتعريف طمس ما قتلوه وهما مو مسلم طامع بالغ قتل طامع ولم يجب به مال ولم يوثق من غير ذكر الحديد والوجدان في المعركة فيخرج عنه عني شريدا بالهتف كالغزو والقتل والقتل والقتل ويزاد ان ناقصا من العدد المسنون وينقص اذا زاد عليه ليتم كفه ولان بفيل ويصل عليه اي على الشفيع وقال الشافعي لا يقع عليه لانه حي قال الله ولا تحبث الذين قتلوا في سبيل اموات بل احياهم ولنا قوله من صلوا على من قال لا اله الا الله ويدفن جده لقوله من رملوا قدامهم يدما لهم ولا تقبلوا وعمل فيمن وجب ونفك اذا اشتبهوا وعندنا لان الفصل كان واجبا عليهم ولا يرفع الشهادة ما وجب عليهم وقال لا اتفك كون لان عليهم سقط بالموت وعمل المسلم يجب بالشهادة ومن وجد معطوف على ميتة فينبغي ان يعلم قاتله قيد به لانه ان علم القاتل فان علم انه قتل جديدة لم يفصل وان قتل بالمعصاة الكبيرة ينبغي ان يفصل عنه في حلاله لانه وان علم انه قتل بالمعصاة الصغيرة يفصل اتفاقا واما ان يعلم عيبه ان لا يفصل لانه لم يعلم موجب نفس هذا القتل ما هو في غير الواجب هو الدية فلا يكون شريدا او قتل جدا او قصاصا او جرحا وارث بان نام واكل او شرب او عوى او اواه خيمة اي ضربت عليهم لانه ناله بعض مرافق طمعه فحشا اثر الظلم فلم يكن في غير شريدا احد قتل من المعركة حيا لانه اذا قتل جريح اذ اراد الله وهذه الزيادة ليست بظلم فاحتمل ان يكون مومة مصفا لهذه الزيادة فتكملت الشهادة في الشهادة وفي هذه اذا حصل للتدوى ولو حل كيدا تطوا الطبول فمات لا يفصل لانه لم يحصل الاتصال بالراحة اليه او بقي عاقلا وقت حلو لان تذكر الصلوة بهير دينة وهو من احكام الاحياء او وصي اي غسل من ارث بان اوصي بشي لا يشترط في ارتفاق ووصي امور الاحياء وفي التبيين هذا كله اذا وجد بعد القضا الحرب واقابل القضا بها فلا يكون مرتشا بشي مما ذكرنا وفي طائفة الوصية بطائفتين لا يبطل الشهادة وحقا عليهم معطوف على قوله غسل صبيح ان قتل بشي او قطع طريق غسل ولا يصح عليه في النوازل هذا اذا قتل في حال المحاربة واما اذا قتل بعد شرب يد الامام عليهم يفصلان ويصنع عليها لان القتل يكون لحدا السياسة ومن قتل نفسه عمدا جديدة يفصل ويصنع عليه لانه فاسق وسند ابوس لا يصح عليه زجره كالباني وفي الوصية اربعة لا يقبلون ولا يصح عليهم البغاة وقطاع الطرق

الامام

باب الصلوة الكعبة

والطائف والمطاف ومنه المصير سلاح ومحتاج جعلوا حكم المقتول ليت بالعصبة اهل البقي **باب الصلوة الكعبة**
صح فيها الفرض والقيل لما روي انهم صلب فيها ولو كان ظهره الى ظهر الامام لو هذا للوصل للمنى الى لا يصح الصلوة
لانه يكون متقدما على الامام وكبره فوقها او على سطح الكعبة وعند الشافعي لم يجز لان القبل هو البناء ولم يوجد
البناء ولان البناء المسمى بالاسنان السماوية فليجوز ويكبره لاسات الادب اعتدوا بما هم مختلفين حوزها الى
حول الكعبة وبعضهم اقرب من امامه فيجوز اليها جائز لمن ليس في جانبها لان التقدم والتأخر انما ينظر عند الجوارب
كتاب الزكاة من الجوز لا انضاب حول لقوله لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول فافضل عن حاجة الاصليين وصي
النفقة والشيء دور السك والرواب وعبيد الخدمه وسلاح الاستعارة والالتفات فيمن وكبت العلم لاهلها لانها
مشفوع بحاجته الاصلية فصارت كالعدم مملوك مملوكا تاما وهو مملوك ما يكون ملكا يدور فيه على حر فلا يجب
على العبد لانه غير مملوك مسلم اي بالغ مامل مسلم فلا يجب عليه جنة ومجنون لانها غير مملوطين بالعبادة ولا على
المأفر لان الزكاة عبادة وهي لا يتحقق من الكافر فلا يجب عليه على قلة ملكا تاما على مكاتب فيما في يده من النصاب لانه
غير مملوك رقيق وان على المولى في عبده المملوك للتجارة اذا انفق لانه غير مملوك له ولا مديون اي لا يجب عليه مديون مطالب
من العبد سواء كان الدين له بدين الزكاة فان مطابقة الامام في السوايم وان يدير في اموال التجارة لان ارباب
الملوك لا يوافق فان الامام كان يأخذ الزكاة لا ازمى عنهما وهو موقوف على اربابها مع الاموال الباطنة لطعم الظلم فكان
ذلك نوكا كيدا لاربابها او للمغيات فدين النذر لا يكون منعك لان الامام لا يطالبه ولا يعبس في الكافر لافرق بين
المؤخر والمطل وقيدان في الدين من الامور الجل لا يصح لانه غير مطالب به عادة وقال القدوري دين النفقة مام يقق بها
القاضي لا يصح الزكاة لانه ليس في حكم الدين بقدر دينه قيد به لانه لو بقي بعد الدين قدر نصاب يجب الزكاة في القاضل
ولا مال اي لا يجب في مال مفقود وسقطا ساقطة غير مقصوب لا يبيح عليه اي عا غصبه ومفوق في بيرة نسي مكانه
قيد به لان المدفون في الدار يغاب للانه يمكن حفرة جمع الدار والوصول اليه وفي حق له او كرم له اختلفت المسالك
المشايخ ودين جده المديون سنين لم اقر تعدها عند قدم وما اخذ مصادرة اي ظلم او وصل اليه بعد سنين خلاف دين على
تمهيد على اي غنى ومهر فيجب الزكاة فيه المكان الوصول المتكافؤ في ضرورة المقر الملى او بواسطة تحصيل المعسر المال او
مفلس يتشدد الامام وهو الذي حكم القاضي باطلا لانه ان التفليس كعدم كسب مخالف اصله جعل الدين على
المفلس بمنزلة المال هنا المحسنا رعاية بجائز الفقراء او جاحد عليه بدينه لو كان دين على جاحد وعليه بنية
يجب على الدين زكاة كملكه من اخذه باقاة الدين ومن لم لا يجب الزكاة لان البنية قد لا يقبل والقاضي قد لا
يعمل وقد لا ينظر بالخصوصه لما منع فيكون في حكم الهالك ذكره التحفة هذا هو الصحيح او علم برقاهن لان القاضي
يقض علم فيمكن من الاخذ ولا يبقى للبيارة ما اشترى لها ففوجئ منه بغيره اذا اشترى عبد للتجارة فنواه الخدمه بطلت
الزكاة ثم لا يصير المشتري الذي نواه خدمته للتجارة وان نوى لها مالم يبيع ان هذا للوصل لان التجارة مباد
بالمال بل يبيع اقتران البنية به وان نوى ايضا خدمته حتى قاما على المشتري لانه بنوى التوك وهو ليس بهن وان نوى التجارة

من ترك الصلوة فزك الكعبة

من بعد البيع لان البنية لم يصادق المفوق وهذا كالمأخر اذا نوى الايمان لم يصير مؤمنا لان الايمان تصديق **باب**
واقرار باللسان ولو نوى مسلم ان يكون يكفر يكفر في الحال لانصال البنية بالنوى وهو ترك اعتقاد حقيقة الله بنوى
منه ما اشترى للتجارة كان لها ما ذكرنا من اتصال البنية بالعمل هذا فيما يبيع فيه التجارة واذا لم يبيع كما اذا اشترى
ارض عشرية او ربحية بنية التجارة لا يكون للتجارة لانها لو كانت يلزم فيها اجتماع طفتين كذا في النية لو
عبد للتجارة يساوي ما اشترى منهم ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال عليه الحول فمات العبد عند البائع يجب الزكاة
على البائع وكذلك على المشتري واماع البائع والمشتري احد عوض العبد مائه درهم لا ما ورثه ونوى لها يعني
يصير للتجارة ما ورثه ونوى للتجارة لان البنية لم يتصل بالعمل لان المورث يصير ملكا للمورث بلا صنع ومطابقة
لويله عرفنا ان للثمن بغيره كان الباقى للتجارة وان لم يتوى لان للبدل حكم الاصل وكذا لو كان عبد للتجارة
قتله عذرا خطا فدفع به يكون المدفوع للتجارة ولو كان القتل عمدا ففصل عن القصاص لم يكن القاتل للتجارة
لان بدل عن القصاص لاني المقتول مملكته مائة او وصية او نكاح او صلح عن فرد ونوى لها اي للتجارة
في ان لها خبر لها بالي يورث لافق مبتدئ انها بالعمل وهو القبول فهو كسب يبيع فان البنية في الشراء لا عزم اي لا يكون
لان للتجارة عنده لان البنية لم يتصل بعمل التجارة وقيل لظلال على الكعبة يعني عزم بغير للتجارة وعندنا لا اول اداء
لا يجد ادا الزكاة الابنية قرنت به بالاداء لانها عبادة او بعزل ما وجب من الاصل لان الاصل اقتران البنية بالاداء
الا ان الدفع متفرق ظاهر فاكتفى بوجود البنية العزل يتسرا وتصدق بكل مال اي كل الصفا النصاب بلانية
سقط للزكاة وببعضه لا اي صدقه ببعضه ماله لا يسقط الزكاة عند له يورث لان الواجب غير متعق في
لبعض الباقى يصلح ان يكون محلا له وقاله يسقط عنه زكاة ما يصدق اعتبارا للجزء بالكل قيد بالتصدق
لانه لو دفع كل النصب بنوى به عن النذر او واجب آخر يقع عما نوى ولا يسقط الزكاة بلانية لفظ التصديق
مشعر بنية اصل العبادة وتلك هي فية لان الواجب متعق في هذا النصاب فام يجب لتعيينه فصار كما اذا نوى الصوم
مطلقا رمضان **باب زكاة الاموال** نصاب الابل خمس والبقر ثلثون والغنم اربعون سائمة وفي كل خمس
بل تحت باطرصفة خمس جمع النخلة وهو الذي تولد من العرب والفالج وهو لجل الفخذ وسنامي منسوبة
لا تحت نمر او غراب جمع عراي شاة ثمانية وخمسة عشر بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية ثم ماتت
وثلاثين بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة ثم في كل ست واربعين حقة وهي التي اطعنت في الرابعة
ثم في احدى وستين حقتان الى مائة وعشرين وهذه المقادير اشترت كتب صدقات الله وفي التحفة لا يجوز
الزكاة في الابل الا في القيمة ثم كل خمسة مائة وخمسة اربعين بنت مخاض وحقتان يعني اذا امتازت
على مائة وعشرين فستاف الزبضة فيكون في كل خمس شاة مع الحقتين في مائة وثلاثين
حقتان وشاتان وفي مائة وخمسة وثلاثين حقتان وثلاثة شياه وفي مائة واربعين حقتان
واربع شياه وفي مائة وخمسة اربعين حقتان وبنت مخاض ثمانية وخمسة وثلاث

باب زكاة الاموال

حقاق ثم تسع الفريضة في كل خمسة شاة ثم في خمس شاة بنت مخاض ثم في سنتين بنت لبون
 ثم في كل مائة وتسعين اربع حقاق المائتين يعني في مائة وخمسة وخمسين ثلث حقاق وشاة
 وفي مائة وستين ثلث حقاق وشاة وفي مائة وخمسة وستين ثلث حقاق وثلاث شياه وفي مائة وستين
 ثلث حقاق وشاة وفي مائة وسبعين حقاق واربع شياه وفي مائة وخمسة وسبعين ثلث حقاق
 بنت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلث حقاق وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقاق
 وبنت لبون في مائتين ثم تسع الفريضة ابدا كما في الخمسين التي بعد المائة في هذا احتراز على
 الاول الذي بعد المائة والعشرين لان في ذلك الاحتراز ايجاب بنت لبون ولا اربع حقاق لانعدام
 نصا بها لانه لما زاد خمس وعشرين على المائة والعشرين فصار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب
 بنت المخاض مع اللعنتين فلما زاد عليه مائة مائة وخمسة فوجب ثلث حقاق وفي ثلثين بقر او اجابوا اشبع
 او تبعة وهي التي طعنت في الثانية ثم اربعين مسق او مسنة وهي التي طعنت في الثالثة وفيما زاد على اربعين
 بحسب الشاة في كل واحد الزوايد اربع عشر مسنة وفي ثلثين نصف عشر مسنة فعلى هذا وفيها ضعف ما في ثلثين
 تبعة وفي كل اربعين مسنة يعني ثلثين تبعة وفي سبعين مسنة وفي ثمانين مسنة ثم في تسعين ثلث تبعة
 ثم في مائة تبعة ومائة ثم مائة وعشرين تبعة ومائة وعشرين تبعة وفي كل عشرة من تبعة الى مائة ومن مائة
 الى تسعين لقوله في كل ثلثين تبعة وفي كل اربعين مسنة وفي اربعين مسنة او مائة او مائة وعشرين او مائة وعشرين
 شاة ثم في مائتين وواحدة ثلث شياه ثم في اربع مائة اربع شياه ثم في كل مائة شاة هكذا ورد في كتاب رسول الله
 ع وم لا شيء في بقر وحمار ليسا للتجارة لقوله ع ليس في الكسرة صدقة الكسرة لغيره وعوامل اي لا شيء في عوامل
 وهي المعدة للاعمال وحوامل وهي المعدة لحل الاثقال لقوله ع ليس في العوامل صدقة وعملوه وهي بالفتح
 التي يعطي العلف وهي صدق التسمية وبالضم جمع علف ولا ع حل بفتح الهم وهو ولد الغنم وفصيل وهو ولد الناقة
 وحمل وهو ولد البقر مثلا اذا كان لرجل خمس من ناقة وثلثون بقرة واربعون غنما فولدت اول دابة تمام طول
 فملكها الامهات ووقع الاولاد او المستفاد صغارا فملكها المسان فتم طول عليها فلا تكون فيها لانه لو اخذ من الصغير
 ما يؤخذ من الكفاية لكان اضرا او لو اخذ واحد منها لادى الى تقدير المقادير الشرعية بالروى وذا منوع لانه لا يؤخذ
 لحمل في الزكاة الا تبعا للكبير بقدر الصغير من الكبار لتكميل النصاب ذوقا تادية الزكاة حيث لو كانت الاربعين
 حولا او احدى مسنة يجب شاة وسط ولا زكور لحمل منفردا وكذا في انا شاة ذواته وهي الاشعة لعدم التمثيل
 وفي رواية عن علي بن حنيفة يجب في الاناث المنفردة زكاة لانها تناسل باستعادة الحمل بخلاف ذكور الابل
 والبقر والغنم المنفردة حيث يجب فيها الزكاة لان لحمها فاكول وهو يربد او باليمن لحم لحمل ليس كذلك
 وفي كل فرس من المخلط به الزكور سائمة للتناسل دينار وربع عشر قيمة نصابا بعينه صاحبه بالخيار
 ان شاقومتها واعطى من كل مائة درهم خمسة دراهم وهذا في الافراس العرب ليقاربها في القيمة وامان في افراسنا

والمطهرين

ثم في كل مائة

بلا خيار هذا عند لم يرد وقال لا زكوة في لحمل قيد بالسائمة لانها ان كانت للتجارة يجب فيها الزكاة اتفاقا وان كانت
 غير سائمة لا يجب اتفاقا وقيد بالتناسل لان اصنامهم كانت كركوب ولهم ما لا يجب الزكاة اتفاقا لهما قوله
 ليس على المسلم صدقة في عبده وله في فرسه وله ما روى ان عمر بن الخطاب عبيد بن عبد الله بن مسعود صدقة على خيراتها فان شاقوا اذوا
 من كل فرس دينارا والافاق سها وفي طائفة الفتوى على قولها واجمعوا على ان الامام لا يأخذ منه صدقة جبرا
 وجاز دفع القيمة في الزكاة والكفارة والعشر والنذر الى المشرع او جبر في خمسة من الابل شاة فيجوز دفعه في غير البقر دفع
 القيمة ولا يأخذ المصطفى ومما الذي نصبه الامام لاخذ الصدقات الى الوسط لان في اخذها رعاية للحياتين
 وان لم يجد السن اى ذات السن سن الواجب ياخذ الاذى مع الفضل مثلا اذا وجب له طرفة ولم يوجد طرفة
 ياخذ بنت لبون وياخذ ما يجره طرفة من الدار والاعلى ويد الفحل مثلا اذا وجب له بنت لبون ولم يوجد بنت لبون
 ويد الفحل اعلم ان طحا طاهر المتن يدل على ان خيار المصدق والصواب ان لم يرب المال لانه شرع في فاعليه والرقق
 يتحقق بتخييره ويجبر الساعي على القبول الا اذا دفع المالك اعلى من الواجب شره بالزيادة قول اجبار في المصدق
 ان يطلب الواجب او قيمته اعلى ان قيد عدم الواجب ان اتفاقا لانه لو دفع القيمة او الاذى مع وجود الواجب جاز
 كذلك التبيين وفيه المسقاد وسطا حول يعني من كان له نصاب من الورق فاستفاد في اثنا طول مالا سوا
 كان نصابا او غيره وهو متولد من الاصل كالاولاد او غير كالمورث والموصوب والمشتري في حكمه اي
 في حكم المستفاد وهو وجوب الزكاة بغيره يعني بغيره في المستفاد طول الذي يرب على الاصل ويمكن ان يرجع
 ضمن حكمه الى طول الى نصاب من جنسه بالوسط لان المستفاد بعد طول لا يقيم وقيد بقوله من جنسه لان المستفاد
 من غيره لا يقيم كما اذا كان له ابل فاستفاد بقر الزكاة في النصاب لا العفو عنه ع وان يوسف روى فيهما عدم
 مثلا اذا كان لرجل ثمانون شاة فنصفه نصاب وصدقه نصفه بقر فاذا هلك منها اربعون فعليه شاة عند ما و
 نصف شاة عنده لانه الزكاة وجبت شكر النعمة والمال والكل نعمة ولهما قوله ع في خمس من الابل سائمة شاة وليس
 في الزيادة شاة حتى يبلغ عشرين وهذا في النصاب بعد طول بقط الواجب قيد به لانه لان الزكاة لا يقط بها
 في ملك النصاب وفي طحايق كذا العشر وطرا واما الجوز وصدقة الفطر فلا يقط به لانه المال وفي الفتوى لرافض
 النصاب بعد طول فتوى يكون هلالا كما يخرج من مال الزكاة ولو اشترى عبد للخدمة او جعله ميرا يكون
 لهما طحا وفي النهاية لو طلب الشاة زكاة السائمة فامتنع عن الاداء عليه حتى هلك المال فتدبير فاما لان الشاة
 متقين للاخذ بها بالان متناع مفتونا ومتاخنا فالواضح ان لا يبيع منها مالا لم يجز في اخذها على الاداء
 ان شاء ادعى من السائمة واشتد من غيرها فامتناع يكون للملك وهذا في البعض يسقط حصته ويجوز في العفو
 او كتم لا يضيء بغيره ثم ان يفتى بشيء يعني اذا زاد الهلاك على العفو يفرق الهلاك الى النصاب الاخير الذي
 ياتي العفو ثم الى النصاب الذي يليه الذي يليه الى ان ينتهي الى ان يصل هو النصاب الاول وما زاد عليه تابع
 وعند يوسف يفرق الهلاك الى العفو ثم الى كل النصاب شاة مثلا اذا كان لرجل اربعون من الابل فملك

في كل مائة

منها عشرون في الباقي اربع شياء عندنا لان صرف الهلاك الى النصب الذي في العفو فبقى النصب الاول
وقال له يوحيب عشرون جزءا من سبعة وثلاثين جزءا من ابنه لبون لان الاربع عفو وبقى الواجب ستة
وثلاثين فبقى لها الواجب بقدر الباقي الواجب فبقى ثمانية هذا تقريع على قوله ويصرف الهلاك الى العفو او لا
لو هلك بعد طول عشرون من سبعة ثمانية يعني اذا هلك عشرون من اثنين ثمانية فبقى اربعون ثمانية فبقى
ببقاها ثمانية كما قبل الهلاك عندنا في قوله وعندنا ببقاها ثمانية او واحدة يعني لو هلك واحد من
ست من الابل فبقاها خمس منها ثمانية عندنا وعندنا ببقاها خمسة اساسي الثمانية ويقع فيها
سدسها ويجب ثبت محض هذا تقريع على قوله ثم الى النصب يليه لو هلك خمسة عشر من اربعين بغير اربع خمسة
وعشرون فيجب ثبت محض عندنا ويجب فيها خمسة وعشرون جزءا من ابنه لبون عندنا يوسف ولو هلك
خمس اخرى من الباقي فيجب اربع شياء عندنا وعشرون جزءا من سبعة وثلاثين من ابنه لبون عندنا يوسف
فعلى هذا القياس الى ان ينتهي واجد من الابل والسائمة هي المكتفية بالرعي بالكسر الكلام في اكثر طول لانه عسى
ان يعلف وان البرد والثلج فلو اعتبر لاشتد باب زكوة السوائم قيد بالاكثر لانه لو علف نصف طول لا يكون
سائمة اخذ بقية زكوة السوائم والعشر والمخرج يعني ان يعيد واخفية صفة مصدر محذوف اي اخفاء سائر
يعني يؤدونها الى مسد مستحقها فيما بينهم وثبت بالدلالة هو الاحوط او فيه خروج عن الزكوة بيقين
ويجوز ان يكون نصبا على المال اي يعيد والمخفين افادتهم او نصبا على التميز ان لم يعرف الماخوذة فحق
اغتفال يعني احتران عن قول المشايخ انه لا اعادة عليهم لانهم لما سلطوا على المسلمين حكمهم حكم الامام ففروا
ولهذا يفتي منهم تقويض القضاء واقامة الجميع وان عيادة ولجواب عنهم ان ما يثبت بالضرورة ينقد بتدبرها
نصب القضاء واقامة الجميع من شعائر الاسلام وفي اثباتها ضرورة بخلاف الزكوة فان الاصل فيها الاداء خفية
وقال بعض المشايخ اذا ادعى بالدفع اليهم التصديق عليهم سقط لانهم بما عليهم من التبعات فقروا وكذا الدفع الى كل جابر
المطاع الى لا يفتوا ان يعيد لمخرج لانهم مصارف طراح اذا اهل البقي بقاها كل طراح وطراح حق القالة والاعانة
من مال الصبي التغلب بغير اللام لبوقيلة والنسبة اليهم تغلب بفتح اللام احرا انما من نوال الكسرات بنوعها
قوم من مركز الحرب طابا لهم عمره طارح فابوا به وقالوا نحن قوم ذا وقت اي شوكة نستكشف ان ياخذ من جيرانه
في ثوبا ضعف ما ياخذ من المسلمين وان طارح باعدايل بارض الروم فضايج عمرو في الصدقة المصانعة فقال
هذه جيرة سموها شيعة ولم يكره عليه اكل محل الاجماع فلا ياخذ الزكوة من صبيانهم وعلى السراة ما على الرجل
منهم من المسلمين والماخوذة منهم زكوة في حقهم يعني مشروط بشرائها وخراج في حقنا لانه حق متعلق بالمال فيصرف
بصرف طراح وجاز تقديرها لحول ان تقديم الزكوة لاجل حول ولا تخير منه للاصل في هذا المال النال بسبب لوجوب
الزكوة وطول شرطه لوجب فاذا وجد السبب يصح الاداء قبل الطول واذا كان له نصيب واحد كما بين درهم مثلا فيقول لاكثر
من نصيب واحد حتى اذا اكثر الاكثر بعد الاداء اجري الاداء من قبل ان هم يملك نصيبا باسلام يصح الاداء اي من طول

يقول:
 يعني اذا عمل الزكوة بعد ملكها انصافا قبل تمام الحول جاز وجوبه ان يكون الامانة الحول فغير جائز ان يعاد انصافها
 اي فعلها فيه لما فيه لو كان له نصاب فضة وذهب فجعلت زكوة احدهما قبل الحول ثم نضاع المال الذي على عنه الزكوة وحال
 الحول على الآخر صار الحول زكوة عن الآخر بالقيمة ولو لم يملك احدهما حتى حال الحول لم يملك المال الذي على عنه كان الحول
 عن المالكين على ان مالو كان النصاب بان ضعفين فجعل زكوة احدهما وحال الحول على الصنف الآخر ان يكون للحول زكوة
 عن البقية لان الدولار والدينارين بكل نصاب احدهما بالآخر فكان حسا واحدا بخلاف السواك وينصب اي جاز تقديم زكوة
 نصاب الذي نصاب لان النصاب الاول يكون اصله السببية والمستفاد تبعية فيترك الحول الاول يقدمه لانه لو لم يملك نصابا لا
 يجوز هو اي النصاب للذهب عشر من مثقالا والفضة مائتا درهم كل عشرة منها اي مائة درهم بوزن سبعة مثاقيل اعلم
 ان المثقال هو الدينارين وعشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا فيبلغ مثاقيل يكون مائة واربعين قيراطا عشرة دراهم
 يكون كذلك وكل قيراط خمس شعيرات فالمثقال مائة يكون كل سبعة منها عشرة دراهم فتعلق به الاحكام كالزكوة والخراج ونصاب
 السقفة والديات والمهور وما معمول اي واهل كل واحد منها النية ونسبه وهو ما يكون غير موزون من الذهب والفضة
 وعرضي جاز جمع بينهما وقيل سكن الراد اراد به الاموال غير الدراهم والدينارين قيمتها نصاب من احدهما مقوما للآخر
 يعني ان تقوم العروض بالدراهم بكمال النصاب قومت بهما بالدينارين قومت بهما بربع عشر وهو مبتدأ
 واهل محله خمس مثاقيل ثم على كل خمس ذراع على النصاب بحسابها خمس نصاب الفضة اربعون فاذا زاد على النصاب اربعون
 يجب هم درهم وخمس نصاب الذهب اربعة مثاقيل فيجب فيها قيراطان ولا شيء الا لا يبلغ النصاب حتى تبلغ خمس النصاب عند
 في حصر ما روي انهم قال لا شيء فيما زاد على المائتين حتى يبلغ اربعين وقاله الزايد زكوة بحسابه مثلا اذا زاد على المائتين
 درهم يجب فيها خمس دراهم وجزء من اربعين جزء من درهم واذا زاد درهمان ففيها جزان منها لقوله عز اذا بلغت مائة درهم
 ففيها حتى دراهم واذا زاد عليها ففيها جزءا وتاويل هذا ان يقال اراد من الزيادة مقدار الخس في قيمتين لخديشين وورق
 بكسر الواو اي طرافضة غلبت فضته الصالحا فضة فاذا غلبت خسه تقوم لانه مع العروض ولا بد من نية النجاسة في غالب
 الغش كما في سائر العروض ونقصان النصاب في الحول هو ربع لو كان النصاب كاملا على طرفي الحول فنقصان فيما ذكر لا يسقط
 الزكوة لان السبب هو النصاب فشرطه ابتداء الحول ليعقد السبب وشرطه آخره لانه زمان الوجوب فيد بالنقصان
 لانه لو هلك في الثانية سقط الزكوة ووجود اصل النصاب شرط وانه لو كان غير النجاسة فيتم قبل الحول ثم صار خلاسا سوى نصابا
 فيتم الحول لا زكوة لانه في حكم الرمالا ولو كان نصابا في النجاسة فانت قبل الحول فلهما وبيع حليها فبلغ نصابا فتم الحول
 عليه يجب الزكوة لان الصوف الذي بقي من الشاة منقوع في الحول يباع ويقيم الذهب الى الفضة لتكامل النصاب لمن له مائة درهم
 وعشرة مثاقيل ذهبا يقيم احدهما الاخر لانها متحدا في الثمن والمعدان للنجاسة خلقه قد بالذهب والفضة لان اموال النجاسة
 لا يقيم اموال السواك اذ لا التي دينهما والعروض اليهما اصل الذهب والفضة يقيم بالقيمة لان الوجوب في الكل باعتبار النجاسة
 واقترقت جهة الاعداد فالتميز معدان للنجاسة خلقه والعروض جعلها اعلم ان العروض يقيم الى الثمنين بالقيمة اتفاقا واما من احد
 الثمنين الى الآخر فبالقيمة على حصة وغد على الاجزاء اي بالقدبان يكون الرجل ثلث نصاب فضة وثلثا نصاب ذهب او يكون
 من احد مائة ربع واخر ثلثة ارباع وعلى سائر الاجزاء لان القدر معتبره وجوب الزكوة لا القيمة ولهذا يجب الزكوة في الرتبة
 اذ يبلغ القدر نصابا حال الانفراد فلا يعتبر القيمة حال الضم لا حادها في الثمن وهي اعتبار القيمة فيضم احد الثمنين الى الآخر بالقيمة
 وعبرة بخلاف يظهر فاذا كان للواحد مائة وخمسون درهما والاخر خمسة دينارين وقيمة الدينارين لا يساوي خمسين درهما يعلم قبلهما
 الزكوة في كل النصابين بقدره وعلى قوله لا يجب نصاب الفضة واما نصاب الذهب فواجبة عنده ايضا لان قيمة دينارين او مائة يساوي
 خمسين درهما قيمة مائة وخمسين درهما يساوي قيمة خمسة عشر دينارين وريادة **باب العاشر** وهو من نصيب الامام على الطريق
 لثاني خدش النجاسة الصدقات تسبب حامية الاهم من اللصوص سمي عاشر الاخذة العشر من الخزانة وهو نصيب الامام على الطريق

لاخذ صدقة التجار في صدق مع اليدين من انكر منهم اي من التي رقام الحول او الزوال من الدين بان يقول دين مطالب من جهة
العماد او ادعى اداؤه بان قال ادبت ان الى فقير ما كان معوضا الدين الاموال الباطنة وقد ادعى وضع الاموال
في موضعها فيصدق مع اليدين لان منكر لظن عليه وان كان مدعيها صوته وقد بالمع لانه لو ادعى اداؤه بعد الخروج من المهر الى السور
لا يصدق بل ياخذها العاشر وعاشرا ووجدت السنة وان لم يكن في تلك السنة عاشر آخر لا يصدق لانه ظهر كذب بيقين بلا خلاف
المرأة وهو شرط في صدقة المرأة وان كان يصدق لكونه علامة على صدق دعواه واذا اتى المرأة ولم يصدق فصدقه عنده و
قال لا يصدق بشهادة الظاهرة له لان ادعى اي لا يصدق لان ادعى اداؤه السوام وان خلف لان حق الاخذ للسلطان
فلا عليك ابطاء فيؤخذ ثانيا فيسأل الاول زكوة والثاني نسياسة والصحبة ان الثاني زكوة والاقل نفق وما صدق فيه المسلم
صدق الذي يعني كل صورة يصدق فيها المسلم بصدق الذي لان ما يوجب منه ضعف ما يوجب من المسلم وانما تحقق التضعيف
اذا اخذ لشرائط الواجب والا يكون تبديلا لا تضيقا اعلم ان قوله فيصدق الذي ليس جرى عيا عمومه لان الذي لو قال
ادتها الى الفقير المهر لا يصدق كما يصدق المسلم لان ما يوجب منه جزئه ومعه ما صام المسلم ليس ولا بد الشرقي الى
الى الفقير لا يخرج اي لا يصدق في طريقه من ذلك اما قوله ابا مديون فلان لا عبرة بديون اهل الجلب حتى لا يسع
قاضيها خصوص منهم المدانيات واما قوله لم يدين الحول فلان لا يمكن حولا فيبطل اعتبار طول زكوة واما قوله ادبت
الى الجحيم عاشر فلان ما اخذ كان اخذه لنفسه امام وقد حصل فيعطى عاشر الجحيم اعلم ان الجحيم قوله لا يصدق
الحول على عمومه مشكل لان لو قال ادبت الى عاشر آخر ينبغي ان يصدق فيه لانه لو لم يصدق يودي الى الاستيصال وهذا
يكون كما ينبغي المتقن الا انه في قوله لا مئة على ام ولدي فيصدق فيه لان النسب كما بقيت في دارنا بقيت في دارهم فان قدم
الماله فيها باقاره وانما استثنانا ام ولده لانه لو قال لعبد هو مدني يمتي برى لا يصدق لان التدبير لا يصلح في دار الجلب
كذلك البتة وذكره المتقن لو حال لعبد هو لاهله وبنوه ومثلهم لا يولدون بعفون وبغيره من الازواج بالعتق
فلا يصدق في حق غيره ولو كان مثلهم مولدون لا بعفون وبغيره من الازواج بالعتق
ضعف اي نصف العشر ومن الحول العشر لان هذا الاخذ لم يجر الا امام والذي اخرج الى الجحيم والحول اكثر احتيا حاش
الذي ان يبلغ ماله اي مال كل منهم فصا امام الذي فلان ما يوجب منه ضعف الزكوة فصار شرط كشرط الزكوة فلما
في حق الحول فلان القليل لا يحتاج الى الجحيم الوعيات فيه والظانية بالجحيم ولم يعلم الواو الى حال قدر ما اخذ منا اي اخذ الحول
اذا امرنا عليهم وان علم اخذ مثله اي ان علم قدر ما اخذ فكلنا بالباخذ من الحول مثل ذلك ان كان بعضنا مثل
ربع عشر ونصف عشر لا طائل ان خذنا بعضنا كالفنا ياخذون كل اموالنا فاعاشرنا لا ياخذ كل اموال الحول الماله لانه عذر
هو مني عنه وقال بعض المشايخ فيؤخذ جميع امواله لا قدر ما يبلغه الى ماله لا بما مورون بتبليغه الى ماله وقال
بعضهم فيؤخذ الكل مجازاة بفعل صنيعهم حتى ينزجر او لا يمسو بسج الاسلام ولا من قليل اي لا ياخذ من قليل الضمان
كناية درهم مثلا سواء كان المان مسلما او ذميا احربا وعابلا ان يقول لا حاجة الى قوله ولا من قليل لان هذا الحكم
عرف من قوله ان يبلغ ماله فضا باوان اقر بيا في الضمان يبيح ان للوصل اي اخبر ان له مائة اخرى قد حال عليها الحول
لان حق الاخذ انما يثبت باعتبار الضرر والحاجة الى حمايته وما في بيته لم يدخل في حمايته ولا شيئا منه اي لا ياخذ شيئا
من الحول ان لم ياخذ شيئا منا من جوارنا ما زاد في صنيعهم في الكرم ولو عثر اي لو عثر الحول على عاشر وعشره ثم
اخرى قبل حوله ان جاء من داره وعثر ثانيا لان النفع حاصل له بالعود اليها والا فلا له الجحيم من داره لا بعشر
حتى يحول الحول لان الاحد كل مرة استيصال وحق الاخذ لم يفظه فيعود على موضع النقص في الحول اذ امر المسلم
على العاشر ولم يعلم به في الحول الثاني ياخذ لان الوجوب يثبت ولم يوجد فقط وعشره في اي قيمته لا يحول
لاختره مرة او اياها جدي لان الحول يبرهن ذوات النعم فاخذ القيمة يكون كاخذ العين فان قلت هذا منقوض

على رضى انه قال امر رسول الله ان غلبه لان الجار مما يقع به القرب فيجب ان يكون طامرا او غاريا بلحظه
الشغار تحقيرا للشيطان كذا في الحيط وقطع تلبية باولها اي مع اول حصاة من حصيات حجرة العقبة **اعلم** ان في
يوم النحر ميما واحدا وهو حجرة العقبة ووقت الرمي فيه ثلاث ركعات وهو ما بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس لقوله
لا ترموا حجرة العقبة حتى تطلع الشمس ومستون وهو ما بعد الزوال الى غروب الشمس ومباح وهو الليل لما روى
ان النبي عود رخص للرجال رمي الليل واطلاق لفظ الرخصة يدل على ان الليل وقت مكروه بغير عذر ومحرضا
بعذر الرمي وغيره ولو لم يرمي حجرة العقبة في يوم النحر حتى يصيب من العذر ماها وعليه دم عندئذ حقه بئذ على ان
لنا جبر التمسك من قبة يجب دم عنده خلا فالحالها من الحيط في ذلك ان شاء الله لا يسافر وليس عليه ضحية في قصر وخلفه افضل
لقوله دم رحم الله الخلقين فقيل يا رسول الله وانفق من قال دم رحم الله الخلقين حتى قال في الرابعة والمفكرين وذكره
دم الدعاء للخلقين يدل على ان الخلق افضل وحل كل شئ من الخطورات احرامه الا النساء فان وطئته ودوا عليه لم يحل
له لقوله دم اذا ميمت وخلفه فقد حل لكم كل شئ الا النساء فاذا افطمت حلماتكم في الحائض الصبيح ان الطبيب لا يحل له لانه
دواعي الجماع طاف للزيارة يومئذ من ايام النحر يتقدم من منى الى مكة من يومئذ ذلك او من الغداة وبعد الغد فيطوف
للزيارة سبعة اشواط بلا رمل وسعي ان كان سعي ورمل قبل اي طواف القدوم لانها لا تكرر ان والا فمعهما اي ان لم
يكن رمل طواف القدوم ولم يسع بعده بين الصفا والمروة ومن طواف الزيارة وسعي في الغاية ان كان قارئا لم يرم
في طواف القدوم ان كان رمل طواف العمرة واول وقت اي وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه
اي طواف الزيارة في يوم النحر افضل وخل له النساء باطراف السابق لا بطواف الزيارة لان الخلل هو الخلل لكن عمله
في حلقه حتى النساء كان متاخرا الى الطواف واذا طاف على عمله كالطواف الرمي آخر عمله الى انقضاء العدة واخره عنها اي
طواف الزيارة عن ايام النحر ووجب دم لانه وقت فلا يخرج عنها في اي منى اي في طواف الزيارة الى منى لانه
بقي عليه شكل وطواف الرمي ويوضع من بعد زوال النحر اي بعد زوال الشمس في اليوم الثاني من ايام النحر في الجمار الثلاث
الى طلوع الشمس الا ان ما بعد الزوال الى غروب الشمس مستون وما بعد الغد الغروب الى طلوع الفجر مكروه وهو الجحيم والشغار
وفي الحيط ينبغي ان يكون الجحيم طامرا لانه مما يقع به القربة ولقول ابن عباس رضى الله عنهما في الجحيم لا يجوز ان لا ياخذ
الحصى مما رمت لانها من قبل جحيم لانه جارية لطيف من قبل جحيم رفق حصاة ولورق لطيف المرتى جاز وقد اساءوا واما اربابها
مواضعها التي يرمى بها بدليل قوله في نبيدها بمايلي المسجد اي مسجد الخيف وهو الموضع للحصاة وهو مسجد ذيل جبل منى
فيليه من يرمى حجرة الوسطى ثم بالعقبة اي في يومئذ حجرة العقبة سبعا سبعا يعني يكون كل من الجحيم سبع حصاة وكبر يطلي
اي يرمى كل حصاة ووقف بعد رمي بعده رمي فقط يعني لا يقف بعد آخر الجحيم وهي حجرة العقبة ودعاء الله الرمي لانه وسط
عبادات الجحيم الدعاء الله انما اسأل الله ان يبعث في يومئذ حجة العقبة في اليوم الثالث من ايام النحر وهو الثاني من
الرمي في حلقه كذلك يعني يرمى الجحيم الثالث في اليوم الثالث من ايام النحر وهو الثاني من ايام النحر وهو الثاني من
مسح وفيه اشارة الى انه ان نفر قبل طلوع فجر اليوم الرابع وهو الثالث من ايام الرمي ان ملك منى وهو واجب اي ملكته
في القول الى مكة في اليوم الثاني والثالث بعد الرمي وان قدم الرمي في اي في اليوم الرابع على الزوال حال عنده حصة
وقالا لا يجوز الا بعد الزوال كما لا يجوز في اليوم الثالث بعد الزوال **وله** ان الرمي اذا جاز تركه في اليوم الرابع تحقيقا
اي لا يجوز ان ينفر الى مكة بعد طلوع فجر اليوم الرابع لدخول وقت الرمي وجاز الرمي ركبا في الاولين اي في رمي بعده
رمي الرمي مثليا افضل فدوى عن ابن جابر انه قال دخلت على ابي يوسف وقد اعطى عليه فافاق فلما رآى قال ما تقول
في الجحيم يومئذ الجحيم ركبا ام مثليا فقلت مثليا فقال اخطأت فقلت ركبا فقال اخطأت قلت فافاق قال لا امام قال كل

ان

الآ

رعى بعده رضى يومها صلياً وكل رضى ليس بعده رضى يومها ركباً فخرجت من عنده فسمعت بكاء الكثير في داره فقيل له
قضى يوسف لالهة لالهة لما روى انهم رضى العفة فخرجوا ركباً ولو قدم نكاحاً بغير مناع المساء وخدمة الى مكة
واقام بمكة لثلاثة اشهر لانه لم يكن مشغولاً بمشقة فليكن ركباً في العبادات واذا نزل الى مكة فليكن ركباً في العبادات
المهملة اسم موضع ذات حياء بن مكة ومن سقى كان الكفار اجتمعوا فيه وخلقوا على اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل فيه
ارادة لطف صنع الله تعالى طواف للصدر سبعة اشواط بل اقول وسجدة تلك الاشواط وهو اى طواف الصدر واجب لقوله
عمر بن الخطاب فليكن آخر عملة بالبيت الطواف وعن لي حصة اذا طاف ثم قام الى العشاء يطوف طوافاً آخر ليكون توديع
البيت آخر عملة ولو طاف بعد طواف الزيارة بنوى به التطوع وقع عن الصدر لانه مستحق عليه كذا المحيط الاصل اهل
مكة لانهم غير مغارقي عن البيت فلا يحتاج الى التوديع اقول ذكر في سابق طواف الصدر واجب للافاق وذكر
ههنا لا يناسب لما ذكر في الدنيا جنة من ان موجز نهاية الايجاز شرب من ماء بئر زمزم لانه يوم فعل كذا وقبل العبة
اي باب الكعبة ووضع صدره ووجهه على الملتزم وهو ما بين الحصى والاسود والبلد تشبث بالاسواقى تعلق بالمسار الكعبة
ساعة ودعا بمكة ويكلى ويرجع ثم يهرق اى يهرق وهو يمشي ولا يهرق الى البيت متبكياً مستحسناً على طواف البيت
حتى يخرج من المسجد ويسقط طواف العود ومن وقف بعرفة قبل دخوله مكة ولا شيء عليه بركه اعني طواف
القدوم لانه سنة ومن وقف جواب هذا الشرط قوله صح بعرفة ساعة من زوال يومها اى يوم عرفة الى طلوع يوم
التي اوجاز معنى فاني انا او معنى عليه واهل اى احرام عنده رفيقه يعني لا اعمى صاع عليه قبل الاحرام فليكن عند ذنبه
للا اوجز منه بعد احرام لقمه اصالة جاز عند لي حصة خلا فاهل ما قبل بالاهل لانه اعمى عليه بعد الاحرام فطوافه
او وضعوا الجوارح على رءوسهم بها كبره اتفاقاً لانه اعانة قبلنا بقولنا بل ابر من لانه لو امر انساناً بان يحرم عنه اذا احرام
او اعمى عليه جاز اتفاقاً لانه ان الاحرام عنه ايجاب الافعال عليه فليس لغيره ولاية الا لزام عليه **وله** ان اذ احرام
عنه ثابت لرفقائه دلالة لان عقداً لم ينفك بعد كل معاونة كل منهم في حق المعصية عند العجز والذات دلالة كان ثابت
صريحاً فيدبر فيقوله لانه لو احرم عنه من ليس رفيقه لا يجزى به وقيل يجزى به لانه وجد الاذن دلالة لان المنقضي فعلاً هذا قبل
ان يكون لكل واحد بالاحرام من شئ من شاة لا لا محبة فذبحها غيره جاز لوجوه الاذن دلالة لان المنقضي فعلاً هذا قبل
الرفق باعبار الغالب او جهل انما عرفت بعد اجاز سيقظا ولم يعلم انها عرفت صحح لانه يوم جعل الوقوف حلقاً
ولم يشترط النية والعلم والوقوف لان اصل الاحرام كافي لكل ركن من العبادات كتحريم كنية الصلوة فان الركوع والسجود
يتاديان بلانية خلافاً للطواف فانه لا يتأدى حتى لو طاف هاربا من العدو ولا يعتبر لان الطواف يؤيده خارج الاحرام لكنه
وجب بالاحرام حينئذ لان الطواف في هذا الوقت من غير هذه الجهة غير مشروع فمن حيث انه وجب بالاحرام حينئذ
محتاج الى التيقين ومن حيث انه يؤيده خارج الاحرام يحتاج الى اصل النية كناية المنقضي ومن لم يقف فيها اى في الساعة المذكورة
فات حج وسعى وطواف وحلل وقضى من قابل اى انه يخرج حاصل من عام مستقبل لقوله ومن من فاته عرفة فقد فات الحج فليحتمل
بالعمى عليه حج من قابل والمرأة كالرجل في جميع الاحكام المذكورة لكنها لا تكلف رأسها لانه عورة بل تكلف وجهها
لقوله احرام المرأة في وجهها بالكشف ولو سدت شيئاً عليه اى ارسلت شيئاً على وجهها وجافته عنه اى باعدت ذلك الشيء
عن وجهها في ولا تلبس المرأة جوارحاً لانه صونها عورة ولا تسجي ولا تلبس بين الملبسين الا حصر من لان كلامها محل ستر العود
ولا يحلف لانه عورة عن الخلق بل تقضى شعرها وكل تلبس المحيط والتقرب الى الاسود في الزحام الى الاذحام والغلبة
وحصرها لا يمنع نسكاً الا الطواف لما روى انه يوم قال لا شئ عيسى حين ولدت لتعسا لتعسلي وحرى بالبحر ويصنع
لحاج غير انها لا تطوف بالبيت وهو اى لطيف بعد كنيته وهي الوقوف وطواف الزيار يسقط الصدق لانه يوم رضى
لنساء مثل طواف الصدق ولما يامره بشئ قلد بذنه فلي اوتدوا وجراد صيد رخصه بان قتل الحرم صيداً ووجبت عليه قيمته

الصدقة ولم يزل يحل للعامل اليها شئ اخذها ولم يقدّر اجرة فيعطيه الامام ما تكفّر به عيالاً ولعلواه ونه النبيين
ومستغفرت كفاية الزكاة لا يزاو على انفسها لان التصديق عين الانصاف والمكاتب قيعان في كل رقبته و
والمراد من قوله في الرقاب اعانة المكاتبين على اداء بدل الكفارة ومدبونه وهو المراد بقوله في الرقاب اعانة
لا يملك نصيباً فاضلاً من دينه فبدله لانه فضل عن دينه نصيب ما يكون يعرفه بسبيل الله وهو منقطع
الغزاة وهو الفقير الذين القهواء عبادة الله من غنا اوجه وكذا الوصف بغير الفقير المطلق عند يوسف
لقوله يوم احببني خالد درعه في سبيل الله ولا شك ان الدرع الحبيب لا يبيع ومنقطع طاج عند محمد لما روى ان رجلاً جعل
بغيره سبيل الله فامره النبي يوم ان يبيع عليه طاج وابن السبيل وهو طامن له ماله ووطنه لا معه وهو غني ملكاً حتى نجح
الزكاة في ماله اذا وصل اليه يده وهو فقير يدك يعرف الصدقة اليه بقدر حاجته وللمن في مرضها الى بعضهم لقوله ابن
ابن عيسى بن سنان عن علي بن ابي الاسود قال الشافعي لا يجوز دفع الزكاة الا اذا غاب عنها انصاف
من كل نصف ثلثة انفس الا العامل وكذا جميع الصدقة فان كصدقة الفطر وغيرها لان الله تعالى انصاف جميع الصدقات
اليهم بل الام القليل فدل ان ذلك مملوك لهم ذكر بل يظن الجمع واقلم ثلثة كما لو اوفوا الى الانصاف السبعة لا يجوز الصرف
الى نصف منه ولطوب ان الام هذا الاختصاص وجعلها للتكليف غير ممكن لانهم غير متعدين ولا يعرف ملك غير معين
في الشرع والفرق بين الزكاة والوقف ان الزكاة لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها لان حكم الفقير عند حكمه في امواله
العائد يراعى اليهم لانه يحتمل ان يقصد اذ الحكم قد يخلو عن حكمه لا اى لا يعرف ركونه الى بناء مسجد وكفنه ميت لا يعلم
التكليف وقضا دينه لى لا يعرف الزكاة الى فقراء دين الميت لان فقراء دين الغير لا يقتضي التكليف وانما هو تبرع ووقف
دين حتى ان كان بامره جاز كان نقد على الغريم فيكون القابل بعض كالموكل وان كان بغير امره يكون منبراً ولا يجوز
من زكاة ماله ومن ما يفتق اى لا يستمرى بركونه عند العتق والحيلة في هذه الاشياء يتصدق بها على الفقير بامره
ان يفعل هذه الاشياء فحصل له ثواب الصدقة للفقير هذه ثواب هذه الغريب من النبيين والى من بينهما ولادة
اى لا يجوز الزكاة الى اصول المرئى وان علا وورثه وان سفل لان المملوك متصل بغيره فانه اذ رزقته
اى لا يعرف الزكاة الى من بينهما زوجة لغيره لا يعرفها الى زوجة ولا الزوج الى زوجها عند حنيف لما ذكرنا وقال
يدفع لقوله يوم لك احزان احرام الصدقة واجرا الصلوة الصلة قاله لامرأة ابن مسعود دعو قد سالت عن الصدقة
عليه ومملوكه الى لا يجوز صرفها الى مملوك المرئى وهو عبده ومكاتبه ومتره وام ولده وعبداً غنق على بناء الجرمول
بعنه مثلاً عبد يبي اثنين اعتق احدهما انبييه وهو مسر فلود في الشريك الساكت الزكاة اليه لا يجوز عند ابي حنيفة
مكاتبه اذا استسبح العساكت وعند ابي حنيفة لانه حر مدبون ولو اختار العساكت التضييق تجوز دفع زكاة اليه لانه
مكاتب الغير وعنى اى لا يجوز صرفها الى غيره وهو من مملوك نصيباً فاضلاً عن حاجته الاصلية بلا شرط مما ومملوكه اى
لا يجوز صرفها الى مملوك غنى لان المملوك يقع بولاه ولو كان شاذو نامديو نا محيط الدين برفقته وكسبه يجوز الصرف
اليه عنه خلافاً لما بنا على ان المولا يملك اكسابه عندها وعنده لا يملك وطفله اى ولده الصغير لانه بعد غنياً
بغنا اليه لان صرفها الى زوجة جائز والى ولده الكبير الفقير ايضاً سواء كان عيالاً او لا وبنيها يتم اى لا يجوز
صرفها اليهم الى عيال عيسى وجعفر وعقيل بالغني والحارث بن عبد المطلب ومواليهم اى معتقهم لقوله يوم
امولى القوم منهم اعلم ان عيسى وحارثاً علياً النبي يوم وجعفر وعقيل اخوان لعلي رضي الله عنهم اى طالب كلهم بنسبوت
الى هاشم لان الرسول محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ختمهم بالذكر لان بعض بني هاشم
وهم بنو ابي لهب يجوز دفع الزكاة عليهم لان حرمة الصدقة للكرامة لهم وانما انقصها بنصرهم النبي يوم في الجاهلية
هنية في العلم ثم شري ذلك اولادهم وابولهب كان يوزى النبي يوم فكيف يحلف الكرامة لا فرق في كل بين الصدقة والو

الى
اج

والنافعة وكذا الوقف لا يحل لهم ذكره الباطن ان سمي الوقف بغيره هلك بكون الوقف عليهم كما لو سمي الوقف
الوقف الاغنياء وان لم يستعمل لا يجوز وقيل يجوز النقل لان الوسع لا يزول ولا يجوز بالعرض وفيه شرح الآثار
من حصة ان الصدقة كلها جائز لغيرها من غير ان يكون له حصة من الوقف بل هو من حصة الوقف فلا سقط
فكل بوجه حلت لهم الصدقة قال الطحاوي والمواز فاخذوا الى ذي لغيرهم لمعاد خذوها من اغنيائهم وردوها
لفقرائهم وصنف فقرائهم الى المساكين والفقير نظر الكلام وجاز غيرهما الى جاز دفع غير الزكاة الى فقير كالفقير
وصدقة الفطر والنذر لقوله عز تصدقوا على اهل الايمان دفعه الى من ظنه معروفا بان اظهر الله عليه او مكاتبه بعد
ان الزكاة لعدم التملك وان باغنياء اي غني اعرف او كفرة او انا بوجه او ابنه اوهاشمي لم يعد خلافا لابي يوسف اي
قال يعيدها لان اخطاه بيقين فصار كما اذا اخطاه بما وصي به علم ان كان نجبا يعيد صلوة وله هاتان اذا هابا اجتماعا
فيصير وان اخطاه كالصلوة عند اشتباه العبد بقيد بالظن لانه لو دفعه بدون ظن فظهر خلافا لغيره اتفاقا وقيد بالعرف
لانه لو دفع ظنه على ان ليس بعمر ففدفع لا يجزيه عنده الا اذا ظهر انه معروف وحيث دفع ما يقينه عن السؤال اي روال
قوت سبوح لقوله عز اعظمهم عن المسئلة في هذا اليوم وقيد لان الاغنياء مطلقا محرمه وكرهه دفع ما في درهم
الى فقير غير مدين لان الانتفاع به صادق حال الفنا او صادق حال الفقر كان الحل وقال زفر فولا يجوز لان الفنا
فاد الاداء الحكم الاداء ولكل مقارى العلة ولا ينزاحي عنها لما في فصل الاداء الى الفقة ولذا ان حكم الشيء لا يصح ما في الاداء
لذا مانع ما سبقه لا ما يلحقه ولو كان مانعا لما في انتفاء الثلث لانها بالانتفاء صارت اجنبية فقيدها لو كان مديونا
او اذا عيال لا يكره لانه لا يكون له غنيا ونقلها اي كرهه نقل الزكاة الى بلد آخر الا الى قريته او الى اخوة من اهل بلده
فحينئذ لا يكره لان صلة الرحم او دفع زيادة الحاجة اعلم ان عدم كراهة النقل غير مخصرة في هاتين الصورتين اذ لو
نقلها لكون غفرا بلدا آخر او رجع او انفع للمسلمين بتعليم يجوز بل كراهة عار وى ان معاد ركه كان نقلها من اليمن
الى المدينة هذه المعية كذا في النهاية والمعتبر فيه فقره مكان المال لانه هو محل الزكاة ولهذا يسقط به المال بخلاف صدقة
الفطر فان فيها يعتبر مكان من يجب عليه لانها واجبة لنفسه لوجود مونة ولانه عاقله ثم لمحق المالك بله
لهذه من المعنيين فيعتبر موضعه ولهذا لا يسقط الفطرة لهلاك المالك **باب صدقة الفطر** اي من يداود فيقه
او سوية او زبيب نصف صاع عند ليحسب لاروى في الخبر ونصف صاع من زبيب وقال لا زبيب كالتين لانها يتقاربان
من حيث المقصود وهو النقلة ومن ثم اوشعر صاع مما يصح فيه غائبة اذ طال ما وى عن انس الزعم كان يقبل غائبة
اذ طال من حج وهو الماشي او عدى واعا قلد بهما لقلة التفاوت بين جاتهما عظما وصغرا وحملها والكتنا اختلاف
غيرهما من الجبوب فان التفاوت فيها كثير او متفان من برحطوف على قوله نصف صاع جاز يعني يجوز اعطاء نصف
وزنا لان الصاع اربعة امنا قيد بالبر لان منون من خبر لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الراجح لانه موزون فلم يكن
بمعنى المنصوص عليه اذ النقص ورد بكلمة الكيل خلافا لغيره يعني قال محمد لا يجوز لان البر قد يكون ثقيل او خفيفا والاثار
جاءت هي التقدير بالصاع وهو اسم للكيل واذا البر من صاع يتري به اي بالبر الاشياء احب لانه بعد عن
خلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي وهو لا يجوز هي وعند ليحسب الدارح احب من الدقيق والدقيق احب
من الخنطة لانه اجل بالحاجة وادفع لها واجب حرم لم نصاب الزكاة بشرط الحرية بتحقيق التملك والاسلام بيقع قربة و
ملك النصاب لقوله عز لا صدقة الا على طهر غنى والعقل والبلوغ ليسنا بشرط حتى يجب على البنية والجنون ان كان لهما
مال ويودى من مالهما وقال محمد لا يجب عليهما لانها لا يودى بالنعمة وكلاهما ليس باهل لها ولهما ان فيها معنى المونة فيكون
اجبا بهما ماله كسائر الديون ولكونها قربة او جينا اذا هاهنا على الولي بوفاء على المعنيين خطها بقدر على الامكان وان لم يملك
ان للمولى يعني لا يشترط فضايله المتولون ماله من ثياب البدلة ما يواى نصابا فاضلا عنه حاجته

منه مكنة وانما ثياب وزر وسلاحه وعبيده الخدعة يجب عليه ولو كان له داران سكنى احداهما دون الآخر يعتبر قبة
الثانية سواء اجرها اولاد يتعلق به اي بذلك حرمه الصدقة اي اخذها والا تخينه ونفقة القريب اي وجوبها بقيد لقوله
لان نصاب حرمه السؤال ان يكون له وقت يومه وما يستر عورته ولو كان مكنتها فبها لا يحل السؤال ايضا لنفسه متعلق
بقوله يجب وطفله فقير فقيده لانه لو كان غنيا يجب له مال وخادمه ملكا اي مملوكا ولو مديرا او ام ولد او كافرا لقيام
الولاية والمونة لاني وحنة اي لا يجب اى الفطرة لزوجته وولده الكبير لانعدام الولاية عليها وطفله الغني بل يجب من ماله
كما يجب نفقة من ماله اذ كان له مال ومكاتبه اي لا يجب لمكاتبه لانه لا ولاية عليه ولا وعبد له الحاجة لان الزكاة واجبة فيه
ولو وجبت الفطرة لادى الى الشاؤ وقد قال لا ثناء في الصدقة وعبد البق اي لا يجب لعبد الاب لا ولاية له لا ولاية له حال اباقة
الابعد عوده فيجب اذا عاد من اباقة لعود الولاية والمونة ولا لعبد يعني اذا كان عبد بين اثنين لا فطرة على واحد منهما لانه
لا يملك ما يسمى عبده او عبدا بين عليا احدهما مثلا لو كان للشركيين اربعة لا فطرة على واحد منهما عند ابي حنيفة وقال لا يجب
على كل واحد لاثنين ولو كان ثلاثة يجب على اثنين دون الثالث هذا بناء على ان ابا حنيفة الرقيق خبر للتفاوت الفاضل
فلم يملك كل واحد منهما ما يسمى عبدا وهما يربانها فلكل كل واحد منهما البعض ولو بيع نجارا احدهما ففصل من يبيع له
يعني اذا بيع العبد خيار الشرط للمبايع او للمشتري فتر يوم الفطرة مدة الخيار ففطرة عندنا على البايع ان فسخ البيع وعلى المشتري
ان لم يفسخ فقيدها بخيار لان البيع لو كان بائنا والبيع مقبوض يوم العيد ففطرة على المشتري لان الملك قد تقرر بالقبض وان لم
يقبضه حتى هلك لم يجب على واحد منهما اما على المشتري فقامر واما على البايع فلا عاد اليه البيع غير منتفع به فكان بخلافه بعد
الابق واداد بخيار خيار الشرط لان المبيع لو رد بخيار عيب او روية بقضاء او غيره قبل القبض ففطرة على البايع لانه
ملكه عاد اليه منتفعا به بحقوقه واداد بعد القبض ففي المشتري لان مال ملكه عنه بعد تمام فلا يسقط عنه الصدقة لولا
انه لم يطلو في الفطر منعقت بقوله يجب يعني صدقة الفطر عند صبي يوم الفطر وفي النسخة لوقال لعبد اذا اجاب يوم الفطر
فانت حر فاجاب يوم الفطر عنت عليه وعليه صدقة الفطر لانها وجبت عليه قبل العتق اذ حكم الشيخ بغيره فيجب لمن لم يولد
قبله اي ولد قبل الفجر لوجود شرطه وهو الفطر للمن مات في ليلة الفطر او لم يولد بعد اي
اي بعد الفجر وحال الشافعي متعلق وجوبها بليلة الفطر لان الصوم انتهى فيما يجب صدقة الفطر في ذلك الوقت ولذا ان
اضاف الصدقة الى الفطر بدل على اختصاصها بالفطر المضاف للصوم يوم الفطر ولو قدمت الصدقة على يوم الفطر جاز
لوجود سببه وهو راسي لمونة بل افضل بين مدة ومدة اخر ذمعي قال يجوز تعجيلها بعد رمضان لا قبله وقال يجوز تعجيلها
في النصف الاخر من رمضان وتنب تعجيلها اي تعجيل الفطر قبل الخروج الى المصلي لان المستحب ان ياكل قبل الصلوة فتعجيلها
لياكل الفقير منها ومنفق للصلوة ولو اخرت لا يسقط وان كانت للرد فينتج الاداء بعد التاخير **كتاب الصوم**
هو ترك الاكل والشرب والوطي من الصبح الى المغرب مع النية من اكله زدها هذا القيد ليحسب به الحيف والنفاء والكاف
وصوم رمضان فرض على كل مسلم مكلف اداء لقوله تعالى عليكم الصيام وقوله في سورة فعدة من ايام اخر وصوم التذكار
والكفارة ككفارة القتل واليمين والظهار وجزاو الصيد واجب لقوله تعالى وليوفوا نذرهم فانه عام خصص من البعض
هو التذكار بالمعصية والظهار وعيادة المريض وصدقة الجنان وقيل ان يقول المنذر واداك من العباد المقصود
كالصلوة والصوم وطوبى فلز ومه ثابت بالاجماع فيكون قطع الثبوت وان كان سندا الاجماع طينا فلو قال وصوم رمضان
والنذر وصوم الكفارة واجب لكلا اولى وغيرهما نقل ويصح صوم رمضان والتذكار بالمعصية بنية من الليل الى الصلوة الكبرى
وهي منتصف اليوم لا عند هلالا وقت اداء الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصف وقت الضحى فيشترط
النية قبلها ليتحقق النية في اكثر اليوم واما ما ذكره الحاشي مع الصغير قبل نصف النهار فهو متين اول لان الزوال نصف
النهار وهو ما يبي طلوع الشمس الى غروبها فلو نوى قبل الزوال لا يجوز لانه خلا اكثر اليوم عن النية فاما في النهار والنهار

يكون

تَرْتِيبُ

والحلق أو التقصير عند الخروج من الاحرام وغيرها سنن واداب وشعر اي الشعر المأثور ودوا القعدة وعشرون
لحجة وكل احرام له قبلها اي احرام الحج قبل اشهر الحج والعمرة سنة مؤكدة وهو في طواف وسعي وهذه الكفاية في الطواف
والاحرام والسعي والطلق الا ان الاحرام شرط والطواف ركن والسعي والطلق واجبان ولا فوات لهما اي للعمرة وجازت
في كل السنة وكروها يوم عرفة واربعه ايام بعدها اي بعد عرفة لقوله عابنه ربه كرهت العمرة في هذه الايام لثمة
وميقات الملق اي مكان احرام اهل المدينة ذوالخليفة والعراقي اي ميقات العراقي ذات عرق والتميمي الشامي
جحفة والفجدي قرن سكوت الزهري واليماني بليل لما روي انه صلحهم عتيق المواقيت هكذا وقال هت له من ولدت تربى من
غير اهلن وجرم تاجر الاحرام عنها ان هذه المواقيت لم تصدح حول مكة لان وجوب الاحرام لا يظهر شرف
هذه البقعة فيستوي فيه من يريد الزيادة ومن لا يريد بها لا التقدم يعني جاز فقدم الاحرام على هذه المواقيت وحل
لاهل داخلها اي داخل الميقات دخول مكة غير محرم لانه يكثر دخولها فيها لاجل حاجته وانه اجاب الاحرام كل مرة
خروج وميقاته لكل معنى من كان داخل الميقات خارج مكة فمقاته للحل وهو من دورته اهلا الى الحرم للحج والعمرة
ولمن بقله يعني من هو ساكن بمكة ميقاته للحج والحرم والعمرة للحل لان اداء الحج عرفه وفي الحل فيكون الاحرام
من الحرم ليتحقق نوع سفر واداء العمرة في الحرم فكذلك الاحرام لها من الحل لهذا ومن شاء احرامه توفوا وغسلوا
كثرت النظافة فيه اكثر وليس اذا رزقوا واداء طاهرين وتطيب وصلى شفعوا اي ركعتين لانه عرفه فقل كذا وقال
المفرد في الحرم اني اريد الحج ففسره لي وقبلة من ثم ينوي به الحج وهي اي التلبية لبثك اللهم البتلك لبثك لا شريك
لك لبثك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك اجبت لطاعتك اجابة بعد اجابة ان الحمد روي بكسر الهاء وفيها
والكسرة اولى لانه يكون ابتداء مدح ويفتحا يكون بناء على ما تقدم يكون على ولا ينقص منها لانه منقول هكذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان زحاجا لانا المقصود هو الثناء روي ان ابن عمر زاد عليها وقال لبثك وسعدك وطير
كله في يدك فاذا بقي ناولا فقل احرام اي صارحى ما ولو اقرض على الدابة لسان ذكره مقام التلبية صارحى
وعن ابن يوسف انه لا يصير محرم ما بدون التلبية الا اذا كان لا يجزئها فالهجوم انه يصير محرم ما اتفاق لان باب
الحج اوسع من الصلوة فالنبي جاز به امور خلاف الصلوة ولهذا يقوم تقليد البدن مقام التلبية والنية
كانت كما فيه الا ان الاثر ورد بالترك باللسان او بالفعل صار سنة فيقول لبيك اللهم الحرام والحج والفوق
وهي المعاصي فانها اشدر حرمة من الاحرام والحلال وهو الحرام والاسباب ومن المحيط اذا رقت يفسد حجة واذ افسد
او جادل لالان الحرام من محظورة الاحرام وقتل صيدا لبيد فليتيق صيده لقوله لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
واحل لكم صيد البر والاشارة اليه اي لبيك الاشارة الى الصيد للحج فريده او غيرها والدلالة عليه اي لبيك الله
لا اله الا انت صيد الغايب بقوله هو في مكان كذا والتطيب وقلم الظفر وسر الوجوه والراس وغسله راسه بحلته
بالخطم لانه له راحة طيبة عند راسه ولانه يقتل الهمم عندها فمرة الخلاف يظهره وجوب الدم فعند
يجب لانه طيب وعند من عليه صدقة وقصها اي لبيك قصق الحية وحلق راسه وشعر يدينه لقوله تع ولا
يخلفوا راسكم والقص في معنى الحلق فيمنع عند بدالة النقص وليس قصص وسراويل وقباء وعامة وخفين وثوبا
اي لبيك ثوبا صبيغ به طيب الابد والاطيب لقوله صلحهم لا يلبس المحرم القميص ولا العمام ولا البرنس والسراويل
ولا ثياب سهو رسي ولا زعفران ولا خفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما اسفل من الكعبين لا الاستحرام اي لا
ينقص منه ولا يستظلل بيت ومحل لان عمر رضى الله عنه غسل واستظل وهو محرم ولودخل استدار التلبية حتى غطاها ان
كان لا يصيب راسه ووجهه فلا بأس لانه استظلال وليس بتغطية وشدها ههنا لا يتيق منه وهو يلبسها
ما يوضع فيه الدارهم وشدها في راسه لانه ليس بلبس محظور وكذا لا يتيق شدة النقطة والسيف والخشب في ثوبه

بتي

واكثر المحرم التلبية من على شرف اي مكانا مرتفع او محيط وادبا اولى ركبا جمع ركبتك او اسحاي دخله وقت
السحر لان اصحاب البيت يوم كانوا يلقون هذه الاوقات واذا دخل مكة بدلا بالسجد للحرام لان المقصود
وهو الاست في فندخل ههنا من باب بنى شيبه لانه مقابل بالبيت وحين راي البيت كبر وهلل ثم يستقبل
الحج الاسود وكبر وهلل يرفع يديه هذا ملكية كالصلوة اي كما يرفع فيها ولكن يكون بطون تقيه الى الحج
واسفله اي يتناول الحج باليد او بالقبلة ان قدر على الاستلام غير مؤذ من غير ان يودى مسلما ولا لاى ان
لم يقدر ثمة شيئا به ثم قبله يعني ان امكنه ان يمس الحج شيئا يديه كالعرجون وغيره ثم قبل ذلك وان لم يمسها
اي عن الاستلام والا مساسه استقبله وكبر وهلل وحمد الله وصلى على النبي ثم طواف القدوم وسن
للمطافى هذا الطواف واخذ عن عيسى اي شرع الطائف في الطواف عن عيسى نفسه عما يلي الباب جامع لاداءه
حت ابطه البعثن يعني ملحقا برفعة على كفة اليسرى وراى الخطم وهو على ما شاهدناه محوطا مدور على صورة
نصف دائرة خارج عن مدار البيت من جهة الشام تحت الميزان قيد بورا الخطم لقوله ابن عباس من طاف بالبيت
فليطف من وراء الخطم سبعة اشواط رمل الى سرج المنى مع تركي اللقبين في الثلاثة الاولى وكان سبعة اظفار الجمل
او اقل تلك السبعة فقط يعني في الباقي على هنته لما روي انه صلحهم رمل في الثلاثة الاولى وكان سبعة اظفار الجمل
على المشرئين لظفرهم المسلمين بالضعف من حرم يتربى في الحكم وان تقدم السبب من الحج الى الحج وكلما قل ما ذكر
يعني يستلم الحرام ان استطاعه والا استقبل وكبر ويستلم الركن البهاى وهو حرم اي استلم الركن مستحب وحرم
الطواف بالاستلام للحج لانه يوم فعل كذا لم يصح شفعوا اي ركعتين يجب ذلك الشفع بعد كل سبع عند المقام اي مقام
ابراهيم وهو الحج الذي طوافوا فيه او غيره اي غير المقام حيث يشتر من المسجد عاد وكلم الحج وحرم من المسجد
المسجد فقصده الصفا فدرما عين البيت واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي ثم ورنه يديه وثوبا مشاء
انما يذكر الدلالة عند استلام الحج لانه كان ابتداء العبادة والدعاء في حالة اختتامها اليقيم من حوائج المروة ساعيا بين الجبلين
وهما شيان مخوفان من نفس جدار المسجد من ارام علا منان موضع السعي الاحقرين وهذا التوضيف على طريق التعليل لان احد
الجبلين احضر والاحرام وصعد عليها اي على المروة وفعل على الصفا من الصعود واستقبال القبلة والتكبير وغيرها ههنا
من الصفا الى المروة شرط وكذا راجع من المروة الى الصفا سوط ففعل هكذا سبعا اي سبعة اشواط بدلا بالصفا ونظم بالمروة
يعني يبدأ الشوط الاول من الصفا ونظم الشوط السابع بالمروة ثم تسكن بمكة محرم بالحج فطاف بالبيت فغلا ما شاء اي كلما
قصد الطواف لانه تطوع وخطب الامام سابع ذي الحج وعلم فيها المناسك من الخروج الى مكة والصلوة والوقوف بعرفة
وغيرها من التاسع يعني فأت بعرفة يوم عرفة يعلم فيها ما يجب من الوقوف بمزدلفة ورمى الجمار والحج وطواف
الزواجر ولوعلم المناسك في خطبة قلى عكدهم صبطها ففرق ليكون اثبت في القلوب ثم حاوى عشر مناجاة الله على ما مضى
منها مناسك لا يتخذ الناس عن الخطايا ويجزئهم على الطاعات يفصل بين كل خطبة بيوم احتزبه عن قوله زفر وهو
انه خطبة الثامن والتاسع والعاشرة من الليالي لانهما من ايام الموسم واجتماع الناس ولنا ان الخطبة ينبغي ان
يكون قبل يوم لاداء ليكون الناس على شعور والخطبة الثالثة ولما شكر بعد اداء المناسك اوفق واليق ثم خرج غداة
يوم التروية الى ابي جبر وهو اليوم الثامن وكلها الى منى وملك بها اي عني الى بني عرفة ثم منها اي ثم يتوجه من منى بعد صلوة
العجى يوم عرفة الى عرفات وكلها موقف الابط عن لوقوله يوم عرفات كلها موقف او لوقوله عن بطن عرفة وهو واد
خلاء عرفات راي النبي ثم فيه المشيطان واشارت القس منه اي من يوم عرفة خطب الامام الاعظم وهو الخطبة ولنا
او نايه خطبتين كاجتمع يعني يفصل بين الخطبتين جلسة وعلم فيها اي في خطبة المناسك وصلى بهم الظهر والعصر وقت
الظلمة واذا نوا قامة من طاروا ثم صلحها باذان وقامة من شرط الجمعة بين الصلوتين الامام والاحرام فيها يعني الامام والا حرام

مرابط

شرطه الصلوة بين يديها عند الحصة فلا يجوز العصر للمفردة احد من هذه الا ان كان في وقتها الظاهر والعصر لوصف
وحده صلوة العصر وقتها ولو صلح جماعة بدون الامام لم يجز لجمع لكل من وقف سواء مع الامام او
وحده لان العصر الغرض من الجمع ان يتد الوقت في وقتك التفتت والبقاء وهذا حاصل **للصلاة** ان يجمع بينهما وقع
على خلاف القليل فلا يترك ما هو مودع ولا يفتن في الظاهر وهو حلال بجماعة مع الامام في احرار الارض وقتها استثناء من
قوله فلا يجزى العصر لم يجز لجمع في رواية لا بد من الامام في وقت الظاهر وفي آخره يكفي التقديم على الصلوة لان
المقصود هو الصلوة في التبيين من شرط الجمع ايضا ان يكون صلوة صحيحة حتى لو تبين فساده بعد ما صلحها اعاد
الظاهر والعصر جميعا في الحديث لو تفرق الناس عن الامام بعد الشروع او قبله فصلا وحده الصلوة بين جماعة لان الجماعة
ليست بشرطه حتى الامام لانه لا يمكن ان يحل نفسه اماما لغيره واما الامام فشرطه حق غيره لان كل واحد
يمكن ان يجعل نفسه مقعدا بالغير **في ذهب الامام بعد صلوة العصر الى الموقف وهو الوقوف الاعظم بفعل سن**
للصلاة صفة الغسل ووقف الامام على ناقة يقرب جبل الرحمة عند الصراف السواك الذي هو الجبل الذي توطئ
مستقبلا الى القبلة ودعا بحمد ومبالغة في علم المناكس وهو الوقوف بجزء لفة ورمى الجار والنجى طواف الزيادة
ووقف الناس خلفه في خلف الامام يقرب مستقبلين الى القبلة فاسمعين مقوله فاذا غربت الشمس لا تروا لفة
لقولته فاذا افترقت من عرفات فاذا ذكر الله عند الشعر الحرام ولما راد به المزدلفة ومن رفع من عرفه قبل الغروب
فغلبه لان امتداد الوقوف الى الغروب واجب سمي من مزدلفة لاجتماع الناس فيه قال الله تعالى وان لغنائم الاخرين
الى جمعهم وكلها موقف الا وادى محشر لقوله يوم المزدلفة كلها موقفا وتفجروا عن وادى محشر ونزل عند جبل
نقح لان بنيان يوم وقف عنده وهو يوم القاف وفيه الزمان المعجزة وبالجملة المهمة الجبل الذي عليه المقيدة وهي كائنا ما كان
وصلا العشائين الى المغرب والعشاء في وقت باذان واقامة اعالم بشيئا بوجوه حصة وهذا الجمع في شرطها في جمع عرفه مع
ان كلا منها ورد بالجماعة لان المغرب فيه مؤخره عن وقتها والصلوة بعد وقتها معقولة لاجتماع الجمع بعرفات فان فيه تقديم
الصلوة على وقتها وهو مخالف للقليل من كل وجه فروع في جميع ما هو مودع ولم يراع جمع مزدلفة واعاد مغربا اذا
الجملة صفة مغربا في الطهيق بعد دخول الوقت لانه صلاها قبل وقتها لما روى ان اسامة كان رديف رسول الله
من عرفات الى مزدلفة فقال الصلوة بارسول الله فقال عز الصلوة اما مكل اودبه وقتها واجاز مكانها ففعل انها
مختصة بذلك المكان او عرفات ما لم يطالع الفجر لا بعده اي لا يجزى بعد طلوعه لان هذا من اخبار الاحاد فيوجب العمل
العمل فامرنا به بالعادة ما بقي الوقف خلافا واذا سئل لا يجرى بالبقاء لما روى فيه من حكمه بفساد صلوة وقد اثنى باب
العلم والحق لوصلا بعد ما حوز المزدلفة جاز وصلا الامام الفجر يغلب وهو ظاهرا للبل لان النبي عز صلاها فيه
في وقف الامام بعد طلوع الفجر الى ان يسفر جازا لانه يوم وقف في هذا الوقت وتوقيت العبادة لا يعرف الا سيما عاودا
وهو الى الوقف في مزدلفة واجب حتى لو ترك بغير عذر يلزم دم لا ركن وقال الشافعي ان ركن لقوله يوم من وقف
معناه هذا الوقف وقد افاض من عرفات فقد تم حجة سئل به تمام الجواب وهو ان الركبة **ولنا** ان سورة لها ذنبت
النبي عز ان يفيض بليل فاذن لها ولو كان كذا ما حاز تركه واذا اسفر الصبح اتي الامام من ركن جرة العقبة من بطن الوادي
سبحا منصوب بترع طاف في سبع حصص خذها بالحق والذل المعجزة ينصب على المصدر وهو نوع من الرقي اي رميا
بالاصابع وهو ان يضع الحصى على ظهره باليمين ويسمى عليها باليسرى ويبعد عنها مقدار خمسة اذرع ولورى سبع
حصية جملة لا يجزى لان المنصوص عليه تفريق فعل الرمي ولو طرأ حاز لانه ردى الى قدميه ولو وضعها لم يجز لانه ليس بركي
ولو رمها او رمعت بعدة من موضع لم يجز لانه لا يكتفى بركي في الاغصان كخصوه ولو وقت فركي يجوز لان هذا العذر
ما لا يمكن الاحتراز عنه ويكفي منها ان يركب عند ردى كل من الحصيات ويقول بسم الله والله أكبر في السبطين ويزيل حصي الجار لما روى عن ابن

كما يغفل الغضب والاتلاف فان المسلم اذا ائلف خنزير الذي يقتله فلو كان بها حكم العين لما ضمه اليها لا يفتن عيني
الخنزير قلت لها حكم العين باب الاخذ كتاب ولم يعط له حق الاخذ لانه موضع رزاقه ويبيد الجار كما ان الانتفاع
بالسرقين بالمال ملك كذا في العوائد الظاهرة ولا يصح اخذ اي العيش بضاعة وهي طائفة من مال بيعت للتجارة فيكون
الرجل لو مال المال لا يخرجه من دون ما ذكره من مضاربة اي لا يعثر مال يؤخذ مضاربة لان المضارب غير مالك ولا نائب
عن المالك في اداء الزكاة ولو كان المال في بيعه ببيع نفسه يضربا يؤخذ منه للمالك وكسب ما دون اي لا يعثر مال مكتسب
ما دون له بالتجارة لانه ليس بمالك ولا نائب عنه غير مدبون الا مع مولاة يعني ان لم يكن الما دون مدبونا فليس بمالك للمولاة
وان كان المولى معه يؤخذ منه الزكاة والا فلا وان كان مملوكا دينيا يحيط كسبه لا يعثر سواء كان معه مولاة او لم يكن
باب الركن وهو المال المكون في الارض محلا فان كان او موضوعا او معدن ما كان محلا او موضوعا
معدن ذهب او حصة كالفضة والفضة والرماس وجذره ارض حراج او عثر خمر اي يؤخذ منه لمن للغايب بقوله
عم وركن الركن في وصف الارض بهما احتراز عن دار فان المعدن الموجود فيها لا يخفى وباقي للعاجد لانه مال مباح انت
اليد عليه كالصيد ان لم يملك ارضه والا اي وجدته ارض مملوكة فلما كلفها بغير اربعة اجزاء تكون ملك الارض ولا شيء
فيه ان وجدته وان عندك حصة او لا تخفى باطلاق قوله في الركن الركن في المعدن من ارض الارض والموت
في سائر اجزائها وكذا في هذا الخبر وفي رواية ركن ركن في الارض وفي رواية اخرى ركن في الارض لانه لا يملك الارض
في مؤنة ولا في لؤلؤ وغيره وهو نبات له رايحة في البحر وقيل ركن في البحر وقيل خشي دانيه له رايحة كما يمكن لان
البحر لا يد عليه فيكون غنيمة فلا يخفى جميع ما خرج منه حتى الزهوب وفي رواية وجدته جبل لانه في ركنه في قيد
لانه وجدته خزان الكفار فاصيب فيه لمن لانه مال الغنيمة وكثير في سائر الاماكن على علامته كالمكتوب فيه كلمة الشها
كالقصة اي باخذ حكمها وما فيه سمة الكفر حتى وباقي للعاجد لانه ملك ارضه ولا اي ان كانت مملوكة فلا يملكها اي المالك
اول الفتح لانه قال مباح سبقت اليه بالخط الى صا فيغير ملكا لانه المعدن انتقل بالبيع الى المشتري لانه من اجزاء
المبيع والكنز لا ينتقل لانه ليس من اجزاء المبيع ولو اشتبهت جعل جاهليا في ظاهر المذهب لانه لا يصل وقيل لانه ما يتقادم العهد
وركن حجر دار الحرب يغزو دخل رجل دار الحرب فوجدته ارض غير مملوكة ركن كلمة مستأمن وجده لان الغنيمة ما يؤخذ
فقطا فحرر وهذا غير متعلق وان وجدته دار منها اي من دار الحرب رده على مالكها لانه التزم بالامان ان لا يعثر ركنهم
ويخرج من ماء ايديهم عذر وان وجد ركن متاعهم ارض منها لم يمس من در الحرب اعلم ان قوله منها لا يطالب تحت لان حكمه
دار الاب والام كذلك ان حكم المزدلفة انما يستقيم اذا وجد رجل من الدار خليف مع الامام اما من دخل دار الحرب بامان
فقد حرر ان يكون تقدير الكلام اعتبار ولم يكن ملكا لاحد من المسلمين من ذلك الزمان لم يملك صفة ارض خشي باقية له اي
للعاجد لانه ليس له يد اذ على الخصوص بل هو مال ضائع فلا يعد العثر له **باب ركن الحراج** في غسل الجار والنجى ور
جنر لقوله عشر ارض عشرة او جبل وثمره اي ثمر جبل ولو قال وثمرها وطرح قوله او جبل كلف لان الجبل عشرى داخل
فيما قبله قيد بالعرية لان النخل لو كان ارض الحراج او النخيل فيها فلا عشر ونحو الجاهل الصغير للثمر تاشي ما يوجد الجبال
والنوات من العسل والنواكه فان كان لا يجزى الامام فهو كالصيد وان كان ثمة ففيه العشر لانه مال مقصود وفيه اردنا
في الحق يسقطه ارض ان في العشر وفيه نظر لانه انما كان في ابعده الارض وما خرج اي فيما خرج من الارض فقدم الادب
لا عشر فيما خرج من الخشب كالصمغ والقطران لانه لا يقصد بهما الاستفدال ولا عشر ايضا في ما هو تابع للارض كالنخل والاشجار
لانه غير جزء الارض ولهذا يتبعها في البيع وان لم يبيع ثمة او سق الوسق سقون صا عا والصا اربعة امنا و
المن رطلان والرطل مائة وتكون درهما لم يبق سنة سق او سق عشرة وقال لا عشر الا مال ثمة باقية سنة من غير
معالجة كالعنب والتين فانه يبيع بالتخمين لانه فاذا بلغ الرطب منها مقدار ما يكون ثمة او سق بالتحفة يجب فيه

ما لا يمكن الاحتراز عنه ويكفي منها ان يركب عند ردى كل من الحصيات ويقول بسم الله والله أكبر في السبطين ويزيل حصي الجار لما روى عن ابن

العشر والخمسة والكثير لا يبقى سنة غالباً فلا يجب فيه العشر لقوله من الحفريات صدقة المراد منها العشر ولا عشر انما
الايمان بالغنى أو سق لقوله يوم ليس فيقادون حصة أو سق صدقة أراد منها العشر وقوله يوم ما خرجت الارض
فيه العشر وان اورد الحديثان على شيء فإن يعرف تاريخها فلا اخذ بالعام اولى احتياطاً لا لا طوطب استثناء من قوله
وما خرج من الارض يعضد الحطب والحطب لا يبيد الارض النامية بالخارج والارض لا يستفي بالحطب والحطب عادة
وه الاقدام فصب وصب العشر لان الارض يستفي بها وفيما سقى يغرب وهو الدلو العظيم من مثل الشور
او دابة وهي الذي يدنو المنحون نصف عشر لا دفع موزع الزرع الحار والمزور متعلق بقوله عشر ونصف يعني لا بد
فوق نفقة البقر واجر العمال وكوى الانهار وغير ذلك في العشر ونصف وحسب تغلي لارض عشرية يعني اذا كان تغلي
او من عشرية يؤخذ منه ضعف العشر لا بالصلي بيننا وبينهم على ان يؤخذ من ضعف ما يؤخذ من المسلمين ورجله
اي رجل التغلي وطفله وانتاه سواء لان الصلي بيننا وبينهم على ان ما يؤخذ من المسلمين يؤخذ منهم ضعفه
وامعشر مع كل من نساها وهما نساها لانه مونة الارض وان لم اكل هذه الوصل اي تغلي وان لم اكل او شراها من تغلي
ذمى او مسلم لان التضخيف صار وظيفة فينتقل بما فيها كالحراج واخر الحراج من ذمى اشترى عشرية مسلم
اي اذا اشترى ذمى ارضاً عشرية من مسلم فعليه الحراج لان العشرية بمعنى العبادات والكفر بينا فيها ورة المتفق لو وجب
مسلم لزمى ارض عشر يكون خراجية وان رجح المسلم منها لا يعود عشرية عند حصة ويعود عشرية عند يوسف
وعشر مسلم اخذها منه شفعة اذا اخذ مسلم الارض العشرية التي اشترى بها الذي من مسلم بالشفعة او ردت عليه لفساد
البيع اي رد الذي على البايع المسلم لفساد البيع او الفسخ بخلاف الشرط والعيب بقضاء لان الفسخ القاض ولاية الفسخ
هناك عشرية كما كانت وجعل البيع كان لم يكن وان الرد بغير قضاء فهي خراجية لانه اقاله وهي بيع حق غيرها
فصار شراء الذي فينتقل اليه بما فيها من الوظيفة ورة دار جعلت بستان وهو عبارة عن كل ارض يحولها حائط
فيها خيل متفرقة او شجار قيدب لانه اذا لم يجعل دار بستان ولكن فيها خيل فهو حرم الدار لا عشر فيه ولا خراج كذا
النهاية خراج ان كانت لذمى سواء كان محسباً او نصرانياً او يهودياً وان سقاها بما العشر لانه العشر مع العبادات
والكفر بينا فيها فتعني الحراج او مسلم اي ان كانت الدار اسم سقاها بما لاي عاها الحراج ففيه الحراج وان سقاها بما العشر
عشر وماء السماء والبير والعين عشر اي ان كان كل منهما ارض عشرية وان كان ارض خراجية فخرارية وما انما حفرها
بيع كغير الملك وهو نهري زرد جرد خراج لان اصل تلك الانهار بما الحراج وكذا السجون وهو نهري كوفة عند السجون
تخمد ويحسون وهو نهري ثم يمد بكسر التاء والدال المعجمة ودجلة وهي نهري بغداد وفرات وهو نهري كوفة عند السجون
لانها كانت منسوبة الى الكفار وكنت على المسلمين وتمكن اثبات اليد عليها ما اتخاذا السفن وعشرى عند محمد لان
لان هذه الانهار ما كانت في اليد التي كانت في اليد عليها انما يكون بامكان اتخاذا القطر وهذا فيها نادراً فتمت
وما الحار ولا شجرة غير قير ونقطة ارض عشرية ارض خراج لانها ليست من انزال الارض وانما هي عيني خوار
كعيني الماء حريمها خراج يعني حريمها الصالح للزراعة خراج لانها لا يجب بالتمكن الذي ثبت به النماء وقد وجد قير
بقولنا الصالح لانه لو لم يصلح للزراعة لاشته فيها اي لا خراج في عين قير ونقطة ارض خراجية بعض الفسخ لا يذكر قوله لانها
وهو الانسب اذا لا حاجة اليها لان حكم عرف من قوله ولا شجرة عيني قير **باب المصارف** منهم اي من المصارف
الفقر وهو من لا ادنى شيء والمسلم من لا شيء له وطبقه بالعكس والاول اية كقولته او مسكيناً ذامته اي لا يفتقر بالثوب
من الخلق والعري واما فقده واما السفينة وكانت لسكنى فالمراد منها كانت عارية عندهم وفائدة الخلاف يظهره الوصايا
ويعمل الصلوة وهو الذي نصه الامام لا يستيف الزكوات والعشر ويعطى بقدر عمله وفيه اشارة الى ان ما يؤخذ من
اجرة على علم لا يسحقها ببلونه ولله الواعطي المالك لنفسه زكوة الى الامام لا يستحق العامل شيئاً لكن فيما اخذه شربة

للمسلم

فانزى بكل القبة بدنة سنة اخرى وقدرها الى مكة كذا في جامع الصغير للعتاة وحقق ان يرا ديه جزاء صيد لطم بان قتل
للحال نعمة له لحد وجبت عليه قيمتها فاشترى بها بدنة فقلدها حالة الاحرام وتوجه معها الى مكة يريد الحج وصفه الفقهاء
يربط الى علق بدنة قطع نعل او حفاوة مربعة مزينة او حفاوة شجرة لا يكون علامتها انما هي اربعة كبدنة القوم
وه الظاهر ان اراد به ما وجب جبر القايض للحج اذا طاف طواف والزبارة جنباً لكن هذا انما يظهر ان في حق السنة القابلة
يريد للقلد بالحج او بعث بها لمتعة ويوجه الى مكة بنية الاحرام فقد احرم اي صار محرم من غير تبليغ لقلده بالحج فقد احرم
ولو اشترى اي ساق صنامها ليعلم انها هدي او جعلها اي التي لجل عليها او لكرشاة لاي لا يكون محرم بالذبح التحليل قد
يكون الذبح للحج او البرد او الذباب فلم يكن من خصايص الحج وتقليد الشاة ليست سنة وكذا لو بعث بدنة وتوجه جبر يلحقها
بعده الا يصير محرم ان قلده بدنة غير المتعة من النفل والندى وجزء الصدقة بعث بها ولم يتوجه به ثم توجه بعده حتى يلحقها فاذا طافها
صار محرم حاله اذا لم يكن بين يديه هدي يسوقه عند التوجه لم يؤخره من الايجرة النية ويجوز البدنة لا يصير محرم فاذا
ادركها فقد اقرنت نية بعمل هو من خصايص الحج فيصير محرم بقيد البدنة يكونها غير المتعة اذا بعثها ولو في الاحرام يصير
محرم بدون ان يلحقها بالذبح لهدى المتعة نوع اختصاص ببقاء الاحرام لان المتعة اذا ساق الهدى ليس ان يتحلل فكذا ان اشترى
الشروع يختص بان يصير محرم بان يتوجه في النهاية هذا اذا حصل التقيد لهدى المتعة والتوجه اشهر بالحج والحج اذا حصل قبلها
ولا يكون محرم حتى يلحقها لان المتعة قبل اشهر بالحج غير معتد بها والبدن من الابل والبقر ما روى عن علي رضي الله عنه قال والبدنة
من الابل والبقر وقال ملك البدنة من الابل لان الصحابة فيها الكفر يقال بدن اذا ضحك وعند العجم عنها تقوم البقرة مقامها
باب الفرائض والتمتع القرآن افضل مطلقاً الى من التمتع والافراد والكفاية او افراداً او كل واحد من الحج والعمرة يسقى
على حد المام صحيح وهو ان القرآن ان كان يهل بالحج وعمة من ميعات محرم ولو احرم بالعمرة ولم يطف او طاف اقل من
اربعة اشواط لم احرم بالحج او احرم بالحج ولم يطف او طاف اقل من اربعة اشواط حتى اهل بالعمرة كان قارناً ويقول بعد الصلوة صلواتها
مرتباً الا حرم المرام في اريد بالحج والعمرة فيسرها الى وتقبلها منى وطاف القاب للعمرة جميع حلق مكة سبعة اشواط ومن
للثلاثة الاول ويسعى بلا حلق بين العمرة والحج لان ذلك جنباً على احرام الحج وانما حلق يوم النحر ثم يحرم بغيره بيده بافعال
الحج فيطوف طواف القدوم وسائر افعاله كما يتبين في المرفقات في بطون فيمن وعين لها كره اعاد طواف القاب اربعة عشر شوطاً
على الاول ويسعى للعمرة وسبعة لوطاف القدوم ثم سعى اربعة عشر شوطاً الى الولاء وسبعة له حاز انما بما هو المستحق ولكنه اساء بتأخير
سعى العمرة ولا يلزم شيء وزعم القرآن شاة بعد سعى طرفة يوم النحر وجب تكرار المال نعم الله عليه وقف الاداء التمسك وان يحس
اي ان لم يجد ما يذبح صام ثلاثة ايام اخرها عرفة وسبعة بعد الحج ابن شاة يعني بعد ما مضى ايام التشريق لقوله في من لم يجد فصيام ثلاثة
ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة وفي بعض النسخ ان شاة وهذا هو من الكاتب فان كانت الثلاثة اي صوم الثلاثة فان كانت
عنه حتى في يوم النحر يقيم الايام لان صوم ثلاثة ايام واجب عليه كاملة فلا يجوز ان يؤخره به صوم ايام التشريق لانه منهى عنه وكذا
لا يجوز ان يؤخره بصوم ما بعدها لانها ليست من وقت الحج فان وقف قبل العمرة اي اذا لم يدخل القاب بمكة وتوجه الى مرفقات ووقف
بها بطلت عمره اي تقديماً على افعال الحج وقضيت العمرة للزوجه عليها الشروع وجب دم الرفق لانه ترك العمرة وحلق من احرام
بغير طواف فصار كالحرم وسقط دم القرآن لانه لما ارتقضت العمرة لم يوقف لاداء التمسك والتمتع افضل من الافراد وهو اي التمتع
اي يحرم للعمرة من البيقات اشهر بالحج ويطوف ويسعى وحلق او يقص والطواف والسعي ركن للعمرة والاحرام وحلق شرطان لادائها
ولحلق وجزها ويقطع التلبية في اول طوافه فيعزم مع التمسك بالحج ما روى انه يوم فعل في عمرة هكذا احرم بالحج يوم التروية من طواف لانه
الكنى وميعات اهل مكة في الحج وقبله افضل لانه سابقة الى الخيرات ووجه كالحق وذبح لقوله في من تيمم بالقرن الى الحج في التيمم الهدى
وهذا الدم واجب شكر النعمة لمعوج وانتب الاضحية عنه اي عن دم التمتع وان عجز صام كالقارن لقارن يعني صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجع الى اهله وجاز صوم التمتع بعد احرامها الى حاز صوم ثلاثة ايام بعد ما احرم بالعمرة لا قبله اي لا يجوز قبل الاحرام او تأخيرها

50

بالا

ط

اجرة

المحظورات يجب دم واحد كذا ذكره شيخ الإسلام في الحروف الوقت غير محرم يعني لو تجاوز الميقات غير محرم
ونفى القرآن فغلب دم واحد لان الواجب عليه فصد احرام واحد تعظيم البقعة ولهذا لو احرم من الميقات بالعمرة
واحرم بالعمرة داخل الميقات يجب عليه دم وهو قارن فبترك الواجب الواحد لا يجب عليه دمان ويتى جزاء
صيد قتل حيوان يعني اذا اشترك الحيوان في قتل صيد فغلب كل منهما خرا كمال لان فعل كل منهما كامل فيجب عليه ما جاز
واخذ لو قتل صيد حرام حلالا لان يعزى لو اشترك حلالا لان قتل صيد حرام لا يتعد الحلال وهو القوة لان المحرم في
الحرم من الاحرام وهو متعلق فيتعذر والموجب في حلالا من الحرم وهو واحد فيتعذر الواجب باع المحرم صيدا او
بطل لان بيعه حيوانا للصيد وبيع بعد قتله بيع ميتة ثم اذا قبض المشتري المحرم وعطى عليه فعليه وعلى البايع الحزاء
لانها قد جنبنا عليه البايع بالتسليم واشترى بالثبات اليد عليه ويضمن المشتري ايضا للبايع قيمة لفساد البيع ولو
رده على البايع يجب على المشتري الحزاء لا يتعدى بالتسليم اليه وجعله عن ضمة للمالك وبئرا من الضمان للبايع ولو ذبح المحرم
صيدا حراما ولو اكل منه اي المحرم الذي من مذبحه بعد طهره من قيمته ما اكل عند حيفه وقال الاضمان قيدا بقوله
لانه لا يملك من قبل اذ اكل الحزاء لا يضمن اتفاقا لدخول ما اكله في ضمان ما قبله المحرم لان الحلال
نودي صيدا فحرم قاض حرامه ثم اكل منه لا شئ عليه اتفاقا وقا قد بقوله منه لان ما كوله المحرم لو كان بيض صيد
بعد ما كره وادى جزاءه لا شئ عليه اتفاقا لان وجوب الحزاء قيدا باعتبار انه اصل الصيد وبعد الكسر يعلم هذا
المعنى ولان ما كوله لو كان حراما جزاءه يضمن قيمته ما اكله اتفاقا لا محرم لم ينجح ليعني لا يضمن لو اكل منه محرم آخر اتفاقا
ان حرمته لكونه ميتة فيلحقه الاستغفار كما لو اكل محرم آخر ولم يتناول من المحظورات احرامه لان علة كون
الصيد المنذرج ميتة احرامه بخلاف محرم آخر لان حرمته تناوله لكونه ميتة لا لاحرامه ولهذا لم يحل اكله للحلال ولذا
فلبية اخرت من الحرم وما تأخرها مما يعني من اخرج عليه الحرم فعلمت وما تضمن الام والولد لانه كان واجبا
عليه ان يرد به الى مأمته وهذه الصفة سرت الى الولد فان قلت يشكل على هذا ولذا انقصوا حيث لا يضمن ولم يبر
هذه الصفة الى الولد قلت الفرق ان سبب الضمان في صيد الحرم ان لا الامن وقد وجد الولد في الغنص وبسبب
الضمان ان لا يد المالك ولم يوجد في الحيط لوانه حلال صيدا مملوكا في الحرم معلما كالباب ذي فعليه قيمته بحكم المالك
وقيمة غير معلومة لله تعالى لانه جنة على حقيق لكن لا حق الله يضمن من حيث انه صيد للحرم حيث انه محرم ولو قتل محرم
صيد الحرم يلزمه جزاء واحد كالحصان لان حرم الاحرام اقرب لانه محرم في الامكان كلها بخلاف الحرم فيضاف الحرم الى الاقوى
فان اذ اى جزاءها الى جزاء الام بعد ما اخرجت وماتت ولدت لم يجز اى الولد يعني ليس جزاء الولد لانه انعدم اثر
فعليه بالتكفير فصار صيد حلالا في يديه لانه لم يذبحها منها لا شئ عليه ليجازية وجاز وقته
اي الميقات ثم احرم لزمه دم فان قلت ما فائدة قوله ثم احرم ولعلم بحرم لزمه دم ايضا قلت ذكره يعلم ان الدم لا يسقط
بهذا الحرم بخلاف ما لو عاد الى الميقات فاحرم فانه يسقط الدم حينئذ فان عاد الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم
بالحرم عند الميقات او محرم الى الميقات محرم ما لم يشرع في نكس يعني قبل الشروع في افعال المحرم وتلى عند الميقات سقط
الواجب عليه للمحرم لان تذكرك ما فات من تعظيم بيت الله بالعودة الى الميقات والافلا الى عاد بعد الشروع فيها فلا يسقط
الدم مطلقا بصد والتشبيه في لزومه الدم يعني الكلى اذا خرج من الحرم الى الحلال بريد المحرم او متمتع اى متمتع من عمرته وحج
اي الكلى المتمتع من الحرم واحراما بالعمرة وقفا بعونه فعليه دم لان ميقات الكلى حرام وقد جاز به غير احرام والمتمتع ما دخل
ملكه وانى بافعال العمرة صار غير الكلى يلزمه دم بما خسر عنه فان رجع الى الحرم فاهل عنه قبل ان يقف فلا شئ عليه فان
دخل كونه البستان وهو بستان بنى عامر فله دخول مكة غير محرم ووقته البستان اي جميع الحلال الذي بينه وبين
الحرم ومتعلقه ولا فرق بين ان يتولى الاقامة في البستان او لم كالبستان فان البستان غير واجب التعظيم فلا يلزمه الاحرام

يقصده فاذا دخل المحرم باهله ولا شئ عليها اي على البستان وعلى دخله ان احرام من الحلال ووقفا بعونه لانها احرام من
ميقاتها بينهما اما البستان فحرام وكذا الداخل فيه لان من وصل الى موضع خالصة الاحرام كحال اهل ذلك الموضع ومن دخل
مكة لحاجة بلا احرام لزمه حج او عمره وجه منه اي مما لزمه بدخول مكة من جهة اوخرة وسقط عنه الدم لوجه ما عليه عاهة ذلك يعني
لوعاد الى الميقات سواء كان الميقات الذي جاز به او ميقاتا اخر فاحرم بحج او عمره كانت واجبة قبل تلك السنة وكذلك الاحرام
لان الواجب عليه تعظيم تلك البقعة بالاحرام وقد فعل فينادى ما وجب عليه بالدخول بادا الفرض من كان الصوم الاعتكاف
المنذور من شهر رمضان ينادى بصوم رمضان لا بدله يعني لو وجب بعد ذلك العام لا يثا دى ما لزمه من الحج او العمرة لانه بالتقويت
صار دينية ذمته فلا يثا دى الاحرام مقصود كتحميم المسجد يسقط بادا الوقفية قبل الحج من المسجد فاذا اخرج من عاد
فادركه الوقفية لا يسقط عنه حجة المسجد بقيدنا بالعفو لانه لو احرم بالفرض من عامه ولم يعد الى الميقات لا يسقط عنه الدم اتفاقا
جاء وقت فاحرم بعمرة وافسدها بالبيع قبل الطواف لهما منتهى فعل العمرة وقضه والدم عليه لترك الوقت قيدا لانه لا
يسقط دم الافساد بالقضاء مكي طواف لعمرة شوطا فاحرم بلارفضه اي فعليه رخص المحرم عليه دم وحج وعمره سقا عند حيفه
وقال لا يرفض العمرة ويقضيها وعليه دم لرفضها فبذلك لان الاقوى اذا اهل بالعمرة وطاف بها شوطا لم اهل بالمكان اتفاقا
وقيد بالعمرة لان الكلى اذا احرم بالعمرة وطاف شوطا احرم بالعمرة فانه يرفض العمرة اتفاقا وقيد بالشوط لانه لو لم يطف شيئا
برفض العمرة ولو طاف لهما اذ اهل الشوط لا يرفض العمرة اتفاقا لهما ان الجميع بينهما غير مشروط حق الكلى فلا بد من
رفض احدهما والعمرة اولى بالرفض لانه ايسر قضاء لكونها غير موفقة **وله** ان الاحرام العمرة فاكدهما الله من الطواف واولم
الحج لم يثا كد بشئ من احواله وعنه المالك اولى بالرفض ولو اتمها به لانه اذا اهل احكام التزمها غير انهم من غير الطواف عسى الشريعة
ودفع الى عليه دم جميع بينهما وهو دم حرم حتى لا يجوز الاكل منه لادم حكمة ومن احرم بالحج وفتح عنده يوم النحر اى في ايام
يوم النحر لزمه الثلاثة فان حلق في الاول اى ان كان حلقه في الاول قبل ان يحرم بالثاني لزمه الاخر بالاجم والا فمع دم اى ان
كان لم يحلق بينهما فعليه دم قرض ولا ينعى حلق بعد احرام الحج الاخر لم يحلق عند الحج ليع حيفه وقال ان قرض فعليه دم ان
لا يقر فلا شئ عليه واصل هذا ان الجميع بين احرام الحج واحرام العمرة بدعة فان حلق في الاحرام الاول فقد انتهى الاول
فلم يبرجا معا بين قتلا الاحرامين فلا يجب عليه دم وان لم يحلق في الاول صار جامعا بين احرام الحج فبعد هذا ان حلق
تخلل من الاول وجب على الثلاثة لانه غير وارثه فله دم اتفاقا وان لم يحلق حتى في العام القابل فعليه دم
عند حيفه لثاخير الخلق عن ايام النحر وهو يوجب الدم عنده وعند حلق او قرض فقد جنى على الثاخر فعليه
دم وان لم يقر او لم يحلق فلا شئ عليه لان ثاخير الخلق عنده لا يجب شئ ومن اتم العمرة اى بافعالها لا بالخلق فاحرم
باخرى اى بعمرة اخرى ذبح اى فعليه دم جميع بين احرامى العمرة وهو بدعة فافهم في احرام اى بالحج ثم بها اى اتم احرام عمرة
لزمها فيكون قارنان ايات بشئ من افعال الحج لكنه يكون مسيئا حيث ادخل العمرة على الحج وهو غير مسنون ويثبطل
هي بالوقوف قبل افعالها لا بالانقياس الى عرفات يعني ان يوجه اليها لم يكن رافضا حتى يقف لانه لو بدله فجمع من الطريق
الى مكة طواف لعمرة وسعى ثم وقف يكون قارنا فان طوافه اى الحج الاقوى طواف القدوم ثم احرم بها فمضى عليها يعني
قد جرم افعال العمرة على افعال الحج كما هو المسنون ذبح اى عليه دم جميع بينهما وندب رفضها اى يجب ان يرفض
عمرته لان احرام الحج قد ثا كد بشئ من افعالها فان رفضه فرض عمرته قرض وادراك يعني يقضى المحرم العمرة لصحة الشروع فيها
وعليه دم لرفضها حج فاهل بعمرة يوم النحر لانه تلبسه يعني في ايام التشريق لزمه العمرة لصحة الشروع فيها ورفضه
اى يلزمه الرخص لانه ادى اركان الحج فيكون بائنا افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه فكان خطأ وقضيت مع دم
يعني يجب دم لرفضها وعمره مكانها لان معنى حج ان مضى على العمرة جاز لان الكراهة العمرة وهذه الايام لم ينعى غيرها
وهو يكون الوقت حال الصلح ويجب دم بالفضة عليها لانه جمع بينهما فان قيل كيف يكون جامعا وهو لم يحرم بالعمرة الا بعد

تمام التحلل من احرام بالخلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهم رمي الجمار في ايام التشريق
فبعد جامع بينهما فاعلا وان لم يكن جامع بينهما احراما فانت على اهل به او بها يعني من فاته الحج احرما او غيرهم رفض
الحج او العرة لان الجميع بين احرام الحج والعمرة غير مشروط فاذا احرما يصير جامع بينهما التحلل احراما وهو بدعة
في رفضه وان احرما بعمرة يصير جامع بينهما افعال وهو بدعة في رفضها وقدر **باب الاحصار** ان احضر
الحج اى منع عن الطواف بعد رمي الجمرات بعد ما بعث عليه شاة للتحلل والقارعة ومن دم حمله ودم
لغيره لم ير المراد ببعث الدم ان يبعث عين الشاة ولو بعث قيمتها فاشترى بها شاة فذبحت عنه جانبا
وعين الحمر يوم ما يذبح فيه ولو قبل يوم النحر لو هذه الوصل اى لا يتوقى دم المحصر يوم النحر وجاز
قبل بل في اى وقت شاء من بعد حصره وقال لا يتوقى بالزمان وهو ايام النحر وهذا الخلاف في المحصر بالعمرة فلا يتوقى
بالزمان اتفاقا **قوله** ان افعال الحج مختصة بيوم النحر **قوله** فانه فان احصر ثم في الاستبصار من الهدى ذكره
مطلقا والتقييد بالزمان نسخ له وانه حل لا بعينه لو ذبح دم الاحصار في غير يوم النحر لا يكون لقوله تعالى ولا تحلقوا
رؤسكم حتى يبلغ الهدى حلقه وهو اسم المكان فذبحه بحلق قبل حلق او تقصير اى يذبح دم الاحصار المحصر بحلق
ولا يجب عليه حلق او التقير وعليه ان حل من حصر حج وعمرة اى المحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعرة كذا روى عن
ابن عباس رضي ومن عمرة عمرة اى للمعتمر اذا حصر وتحلل فعليه قضاء عمرة لا غير لان النبي صلى الله عليه وآله كانوا معتمرين
بالحديبية فقصوا حجة فقط ومن قرأ اى على المحصر القارعة حجة وقرآن اذا تحلل اما حجة فلا بد من شراعه فيها فلم يؤدها
وعلى ان احصرها لا التزام العمرة بالشروع والتمس الثانية بسبب فوات الحج للتحلل عند كفاية المفرد واذا ازال الاحصار
وامكن ادراك الهدى والحج توجه لاداء الحج وليس عليه ان يتحلل بالهدى لان ذلك كان للحج عن ادراك الاصل فاذا
قد رعى الاصل سقط حكم البدل ومع احصرها فقط اى ادرك الحج دون الهدى او الهدى دون الحج لم ان يحل وهذا
التقسيم انها يستقيم على قول من حصره لانه يجزى ذبح الاحصار قبل يوم النحر **واما** على قولهما فلا يستقيم لانه
موقت بيوم النحر وكل من ادرك الحج ادرك الهدى واما العرة فيستقيم التقسيم اتفاقا لانه غير موقت بيوم
النحر واما المحيط لو بعث هذا جزاء صبيد ثم احصر فنوى ان يكون الهدى للاحصار جاز ومنعه اى كونه ممنوعا
عن ركعتي الحج بمكة احصار لانه يقدّر عليه الا تمام فصار كالحصر في حلق وعن احصره لا يعجز المحصر المنوع عن احد
الركعتين لمن تحف اما اذا قدر على الوقوف فوفى فلانه ابرأ من الفوات لقوله عدم من وقف بعرفة فقد تم حجه واما
اذا قدر على الطواف فلان فابت بالحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة الى الهدى ومن عجز عن الحج فابى على
بناء المحصر اى بعث رجلا ليحج عنه فيحج ويقع عنه اى الحج عن المجموع نظام المذهب وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج و
المحصر عنه ثواب النفقة ان دله على كماله والعمرة وان لم يدرك كالمفروض والحج فان سلم الى الموت بحرية **والا فلا**
ان العبادة ان كانت بدنية كالصلوة لا يحزى فيها النيابة وان كانت ماله كالزكاة يحزى فيها النيابة وان كانت مركبة
منها كالحج يحزى فيها النيابة عند النحر ولا يحزى حاله الاختيار ونفى الحج عنه اى عن المجموع عنه لانه عبادة ولا بد
فيها من النية ان شاء قال النبي صلى الله عليه وآله وان شاء الله بالنية ومن حج عن امرئ بعينه لغيره جاز لان الحج عن
كل منهما فاهل حجه عنهما وقع عنه اى الحج عن نفسه المأمور لان كل واحد منهما امره ان يخلص نفسه فاذا لم يفعل صار
مخالفا لهما وصلى ما لهما فلا يجعله عن احدهما لانه قد وقع الحج عن نفسه فلا يقدّر ان يجعل لغيره وليس لغيره اولى من
الآخر فيد بقبوله عن امرئ لانه لو اهل عن احدهما ثم عجز قبل اداء الحج يقع عن غيره ولو سكت عن ذلك المحجور معينا
او مبرها فلا نقض فيه فينبغي ان يصح التبعين ههنا ههنا وله ذلك **قوله** عن ابويه يعني من حج عن ابويه متطوعا فله ان
يجعله عن ايتما شاء لانه انفع له الحج عن نفسه ولم يختار هبة ثواب ودم الاحصار على الامر لانه هو الذي ادخله هذه

٩٢

العمرة فيجب عليه تحليصه فانه ماله ميتا ان احصر ما مور به الحج عن ميت فالدّم من مال الميت وعند من حصره يوسف من
مال المأمور ودم القران والجنابة على طاهر اما دم القران فلا بد وجب شكر الحج بين التمسكين والمأمور
هو الحق بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه واما دم الجنابة فلا بد له وهو طاهر فيجب عليه كماله ربه وضمن النفقة
ان جامع المأمور قبل وفرة بوفرة لا بعينه لا بعينه نفقة ان جامع بعد الوقوف بعرفة لانه لا يفسد حجه وحصل
مقصود الامر وعلى المأمور الدم وان مات في الطريق بعينه اذا وصى شخص بان يحج عنه فاحجوا عنه رجلا في ذمت
وسرقت نفقة في الطريق يحج عن منزل امره لان الحج لما اتصل بذلك لم يخرج من ان يكون وسيلة وان كان حكم
الثواب قابلا بعد الله الا ترى انه اذا خرج بنية الحج اقامه بعض البلاد حتى تحولت السنة فاولى الحج بالجمع عنه من بغيره
بلله بثلاث ما بقي عنده له حصص لان القسم لا يقع قبل تنفيذ الوصية لانه لا خصم ههنا ليفيض قيمته القسم وكان عا
بالقرن الى جهة الوصية فلما تم نص الوصية منفذة موداة تم الوصية فصار كأنه هلك المال قبل القسم فينفذ الوصية
من ثلث ما بقي كما لو هلك زيد الوصى لامن حيث مات وقالا لا من حيث مات لان خروج بنية الحج معتد به من الحج واما
سقط اعتباره بالموت قال الله تعالى ومن خرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية او سرقت نفقة لكن عند الحج عنه
عنا بقى من المال المدفوع اليه ان بقي شيء والابطلت لان الوصى قائم مقام الوصى في اخراج المال ولو دفع الموصى الف
الى رجل حج عنه بها بعد موته فهلكت بطلت الوصية فكذلك هذا وعند من يوسف حج عنه ما بقي من الثلث الاول لان محل الوصية
الثلث فما بقي شيء منه وجب تنفيذ الوصية فيه بيان مثلا اذا مات رجل وترك اربعة آلاف درهم ووصى بان يحج عنه وكان
مقدار الحج الف درهم فاخذ الوصى ودفعها الى الذمير عن سفره في الطريق يؤخذ عند لا حصص ثلث ما بقي التركة وهو
الف درهم فان سرقت ثانيا يؤخذ ثلث ما بقي مرة اخرى وهكذا وعند يوسف ما بقي من ثلث جمع المال وكذا كل ثلث ثلث
وثلاثة وثلاثون درهما وثلث درهم وذلك لان ثلث اربعة آلاف درهم الف وثلث الف درهم وثلث درهم فله
دفع الوصى من هذا المجموع الى الذي حج عنه الف درهم بقي هذا المقدار فيحج عنه فان سرق ثانيا لا يؤخذ مرة اخرى وفي
قول محمد اذا سرقت الف درهم دفعها بطلت الوصية ولا يؤخذ منه مرة اخرى سواء بقي من الثلث شيء او لم يبق وهذا
الاختلاف بينهم اذا هلك المال او سرقت به الذمير حجه لو هلك المال به الوصى يدفع الى الذمير بعد ما قام الوصية
ثلث ما بقي اتفاقا ومن اى ان يبقى حجه من المال الهدى من الابل والبقر والغنم ولا يجب نفيه اى الذهاب بالهدى الى
حرفات ولم يجز فيه اى الهدى الا جائز التضيعة فلا يجوز به الهدى العوراء والعرجاء كما لم يجز في التضعة وجرار
الغنم في كل شيء الاطواف فرض جنبا ووطئه بعد الوقوف فانه هذين الموضعين الابدية ولم يجز انشاء
واكل الهدى وغيره من الاغنياء من هدى تطوع المراد به ما يبلغ الحرام واذا لم يبلغ لا يجوز لصاحبه ان يأكله
ولا لغیره من الاغنياء لان الفرقه فيه بالاراقة انما يكون في الحرم وانه غير بالتصدق ومنع وحرمان فحسب
يعني لا يأكل من دماء الكفارات والنذر وهدى الاحصار لان الواجب فيها التصديق وتعيين يوم النحر الذي الاخيرين
وهما هوى المتعة والقران لانه دم تسبيل فيخص بيوم النحر كالاضحية وغيرها متى شاء بعينه غير دم المتعة والقران
يذبح في اى وقت شاء لانه دم جبر وكان التخييل افضل ودم المتعة والقران تسبيل فتعين بيوم النحر كما تعين لحرم
للحج بعينه كما تعين لحرم لكل الهدى لان الهدى اسم لما يهدى الى مكان لا يخبر
لدى لا يتعين فقير لحرم لصدقة لصدقة الهدى وتصدق بحله وهو ما يلبس
وهو جبل يجعل في عتق البعير ولم يوطأ ارجل من لعله من ثقله في جلالها وخظامها ولا تعطى
اجلها ومنها ولا يركب الاضربة نصيب على الطرف اى لا يركب الهدى من الاحوال الا في حالة الضرورة

على الدابة وخظام

غيره كمن لا يظن بها ان له على المويبة يعني لافاق الحامدة النكاح لا يقبل شهائ ابنته منها لانها شهوات
لايها اولاتها ولا يظن بها النكاح ولو كانا ابنتين من غيرهما لاعت يقبل لانها شهوات على ايها وان كان
الاب يبيع والامراة يحكم لا يقبل لانها شهوات ولايها وان كانا ابنتين من غيرهما لاعت يقبل ان محمد بن
يقبل كاصح نكاح مسلم فبينة عند فميتين ولم يظن بها ان يشهاد بها النكاح لو محمد ان انكر المسلم نكاح الاخر
لان شهوات الكافر على المسلم لا يقبل وان له على المسلم النكاح يقبل له امر كقران نكح صغيرة اي امر طبايان
ينزع ابنته الصغيرة فتك عند فرفه ان رجل واحد ان مضربو باص لا الاب يجعل مباشر للعقد لا في الجليل
ويكون الوكيل سفير او شامدا ولا فلا ان لم يكن الا برضا الاخر لا لم يكن لمن جعل مباشر الا فلا
المجلس كاي نكح بالغة لغيره لافاق الاب بنته البالغة بايها عند فرفه ان مضربو لا يها جعلت عاقدا ولا اب
وفكر الفريشامد ان ولا فلا ان لم يكن ثابتا بالزوج لما قلنا ففرم على المرأ اصله ان نكاح اصلا وطوارة
وجزائه من قبل ابية او امة لقوله نه حرمت عليكم ايتها نكح وفرعه وطوارة وبنت ابنة وبنت بنته وان
لقوله نه وبنا نكح ولعنه ان حرمت اخوة لقوله نه وبنا نكح وبنت اخوة لقوله نه وبنا نكح وبنت بنت
لقوله نه وبنا نكح وبنت اخوة لقوله نه وبنا نكح وبنت اخوة لقوله نه وبنا نكح وبنت بنت
يكن مدخولا بها لا تحرم الابنت وام زوجة وان لم توطأ ان للموهل لقوله نه من تزوج امرأة حرمت عليه
اتها وذلها او لم يدخل وقرنت عليه منها ان دخل بها فزوجه اصلا ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم وقدمه الى
زوجته ابنة وبني اولاد وذلها او لم يدخل وكل من دخل الى حرم من المذكورات رضعا لقوله نه محرم
من الرضاع ما محرم من النسب وفرع فريته الى حرم ابنته امرأة زنتها ومحرم منة الى حرم بنت امرأة
حسبها شهوة وماسة ان حرمت بنت امرأة شهوة لا محرم عليها ايتها ونهنا ونظروا الى زوجه الراجل وهو
حايون منها عند استلحاقها فبدا لا زافلا لا لوطا لا فزوها من فاعة لا بشت اخوة وكذا لولاها وفي الحسب و
الحائز لوفيلها وقال لم يكن فرك على شهوة ان كن بها الزوج لا يفرق شهوة متعلقا بالكل ومع في الرجل ان شهوة
النه ويذره لا انتشارا وفي الشخ والنساء ان شته يقبله وتلك وفي البشير ووجه الشهوة فزوها يكني ولو
رأه فزوها من ودا الرضا بن بنت الحمة ولورأه في المرأة لا يثبت ولو معها كابلان وصل حاران البلد
لا يثبت الحمة والا فلا واصل من الى اصل المرثه والموت وغيرها وقال ان في الزنا لا يجب حمة المصاهرة
لانها نعمة فلا ينال بالحفظ وكذا النسب والنظر الى البغ فبشهوة لا محرم لهما ليسا في موع لوطي فلا يتعلقها
ما يتعلق بالوطي قلنا لوطي احرام موثره افان حمة المصاهرة كالبوطي اكلا كان سببا للزينة بواسطة
الولد واحرام ينار كزفة فيشارا كزفة في الحمة والنسب والنظر الى البغ فبشهوة واعيان الى لوطي فيقتضون

مقامه حق طهر احتياطاً ولو سئى فان لا لوجبه الحمة في العقاب لانه يتبين بالانزال انه داخ الى الوطى وما دونه منى فممنه
وبه يفتى اجماعاً ذلك لانه بعض العلماء قالوا بنت خمس سنين غير مشتملة وما بين الخمس والتمتع ان كان بدنها ضمة كانت مشتملة
وبالتمتع عشرين سنة لا يقع بهك سبباً للولد فلا يوجب حرمة المصاهرة بخلاف العجوز فان وطئها ثبتت المصاهرة لانها تحمى العلو
كزوجة ذكرها والجمع اى حرم الجمع بين اثنين نكاحاً لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين والمراد بالنكاح ما يكون محجماً واما الفاسد فلا
فلا عبرة به الا اذا دخل بهما فحينئذ حرم الموطوء لوجوده فيهما حقيقة لا يوجب به العقد العلة وثبت النسب وعلة كماله وطى
امراة طلاقاً بائناً او رجماً لم يزوج اخوها حتى تتحقق عدتها ولو سئى ما بين لوهذه المصداق وطئاً اى حرم الجمع بين اثنين من
جسمه الوطى على عيني فله نكاحاً وطئاً منصوباً على التمييز وجوبه ان يكونا منصفين على النظرية لقوله بهم ملك كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فلا يجوع ما اذ في حرم اخيه وبين امرأتين اى حرم الجمع بين امرأتين ايتهما فرضت ذكرهما لم يحل له اى
لذكر الآخر كالمجمع بين امرأتين وطئاً وخالها وجمع بين العيتين والخاليتين لان الجمع بينهما يفضى الى القطيعة وهو صلة لخاليتين
ان يزوج كل منهما بنت الآخر فولدت كل منهما بنتاً يكون كل واحد منهما حالة الاخرى قوله ايتهما فرضت يعني الى ان
الشرط ان لا يتصور جواز تزويج احداهما بالآخر على كل التقادير حتى لو جاز بينهما على تقدير مثل المرأة وثبت زوجهما جاز الجمع
بينهما خلافاً لقوله لما ثبت الاستمتاع فلا حوط الحمة ولما انه لا قرابة بينهما فلم يكن فيه قطعية الرحم فحق لقوله لا تلج المرأة
على غيرها ولا على خالتها ولا على بنت اخيها ولا على بنت اخيها وفي الفتية تزوج امه ثم سدت بها لم يجز لان الامه لو فرضت ذكرها لم يجز
نكاحاً بغيرها وكذا العكس وذكره في جامع والزيادات انه يجوز لان المراد من حرمة الجمع ان يكونا منصفين وهذه الحمة موقوفة بزوال
ملك البعيتين فان تزوج اخ امه وطئاً في النكاح ولكن لم يملك واحدة لا الامه ولا النكاح حتى يحرم احدهما عليه بسبب من الاكابر
كالبعض وتزوج الامه او طلاق النكاح لان العقد حكم الوطى حتى لو تزوج شرقية مغربة فولدت اولاداً ثبت نسبهم منه بثبوت
الوطى حكماً فان قيل اذا كان العقد حكم الوطى ينبغي ان لا يقع نكاح اخ امه الموطوءة قلنا نفس العقد ليس بوطى حقيقة
واما جعله وطئاً عند ثبوت حكمه وهو حل الوطى وان تزوجها اى الاختين بعقدتين ونسب الاولى اى لم يبدأ بها اقول
عقداً ولم يدخل بواحدة منهما وبرهنت كل منهما على ما سبق نكاحاً فوق بينه وبينها ولها نصف مهر لان كل واحد منهما
انكحاً بنت سابقة فلها نصف المهر وان كانت لاحقة فلا شيء لها فينصف النصف بينهما وقد يقول بعض الذين لا يزوجها بعقد
واحد يطل نكاحها فلا مهر لها وقد يقول ونسب الاولى لان الزوج لو عتي احدهما قضى بنكاحها لتصادقهما وفوق بينه
وبين الآخر وقد ناقولنا ولم يدخل بواحدة لانه لو دخل بها فلكل منهما مهرها كاملاً لانه لا ينقض بالادخل فلا يسقط
منه شيء ويقولنا وبرهنت كل منهما على ما سبق نكاحاً لانها لو لم يدعيها السقط وقالت لا ندرى اى النكاحين اول لا
يقض لها بشئ ما لم يصطلى على اخذ نصف المهر لان النصف لم يجهول وجعلها المقتض له منع صحة القضاء لكن قال للرجلين لاخذ
كل على الف لا يقض لواحد منهما ما لم يصطلى وز التبيين هذا اذا كان معهما مهرها متساويين وهو مستمى في العقد
وان كان مختلفين يقض لكل واحد منهما ربع مهرها وان لم يكن المهر مستمى في العقد محجب منع واحدة لهما بدل
نصف مهرها لا بسبب اى لا يجمع الجمع بين طهر امرأه وبنت زوجها لانها اى لا يكون البنت من المرأة لان امرأه الاب
لو فرضت ذكرها جاز له نكاح تلك البنت فيد بقوله لانها اذا لو كانت منها جرم الجمع بينهما وصح نكاح الكتابية لقوله تعالى
والحسانات من الدين اوتوا الكتاب والصوابيات المؤمنة بنيت المقرة بكتاب ضمة كاشفة للمصايب كذا فسر ابو جعفر
فعلم هذا يصح نكاح الصابينة اتفاقاً لانها من اهل الكتاب لا عابدة اى لا يقع نكاحها غايه كوكب لا كتاب لها فسر
صاحبنا فعلم هذا لا يقع نكاحها اتفاقاً لانها مشركة ونكاح اى صح نكاح الحرم والحرة والامة المسلمة والكتابية وعند الشافعي
لا يجوز نكاح الامة الكتابية ونكاح الحرم والحرة لقوله لا يبلغ الحرم وطئاً ولما انهم تزوج بموتة وهو محرم ولو سئى طول الحرة
للولولى اى مع كونه قادراً على طهر الحرة بان يملك مهرها ونفقها وقال الشافعي طول الحرة مانع نكاح الامة لقوله تعالى ولا ينقطع شرطه

ان تلك الحفقات المفومات من مملكت ايما لكم من فتيانكم المفومات **ولما** علم قوله فانكم اما طاب لكم من النساء فذكر
الوصف فليكون للترغيب فلا يستدل بعد على عدم حكمه والحجة اي يصح تكاح الحرة على الامة لقوله ثم تنكح الحرة على الامة
فليس مرداع اي يصح تكاح اربع من حرائر واماء غيب اي لا يصح انتم هذا القول في فانيكم اما طاب لكم من النساء فمنه
وثلاث وزباع والعبد اي يصح للعبد فضعفها وهو اشهر من الحرائر والا ملا لان الرق منصف النعمة وجعل اي
يصح تكاح جليل من زنا ولاوطاحه تضع حملها لكن لا يكون لها النفقة على الزوج قبل وضع الحمل لقوله و احل لكم ما ورائكم
واما حرم وطنها الا تسق زرع الغير حرام قيد بالزنا لان الجبا من تكاح يحرم تزوجها وموطعة سيدها اي يصح تكاح امة
وطوطنها سيدها لانها ليست في بواش مولها حتى لو اتت بعد لا يثبت النسب بلا دعوة فللزواج ان يطها قبل
ان يستبرأها او زان اي يصح تكاح موطعة زان اذا زان اي امانة تزني فترجها حل لان يطها قبل ان يستبرأها
اما قوله الزانية لا تنكح الا اذن فالمراد بالتكاح فيه الوطى يعني الزانية لا يطها الا ان في حالة الزنا ومن فمض اي صح
تكاح من مض الى حرم كما اذا تزوج امرأتين بعقد واحد واحدها لا يحل له تكاحها بان كانت امة او ابنته او ذات زوج
او معتقة الغير صح تكاح الزنى حل تكاحها وبطل تكاح الاخرى ثم جميع المسمى للتي حل تكاحها عندك حصة وقال لا يحرم
على امرئ مثلها مما اصاب من صفة تكاحها الزمة وما اصاب الاخرى لا يلزمه لان المسمى مقابل بهما فيكون منقضا عليها **وله**
ان الزنى لا يحل تكاحها لا يصح ان يكون مزاجه للتي يحل تكاحها فيكون كله لها بما لو تزوجها وحماها ولو دخل بالتي
لا يحل فلها من المثل لا تنكح امة اي لا يصح للمولى ان يتزوج امة لان مملكت المتعة ثابت للمولى قبل النكاح فيفدى الى التتبع
الثابت وسيدته اي لا يصح للعبد ان يتزوج سيدته لان يفضى الى بيع بين المتنافين لانها مملوكة وبعد النكاح تكون مملوكة
للمجوسية والوثنية اي لا يصح تكاحهما لان من يعتقدان الفناء والوثنى انه تكون شركا كما قال الله تعالى ولا تنكح المشركات
حتى يؤمن وخامسة عدة زانية يعني اذا طلق احدى نسائك لا يبيع طلاقا بالانكاح ان يتزوج خامسة حتى تنقضي عدتها
واما اي لا تنكح تكاح امة على حرة **وله** ثم لا تنكح الامة على الحرة وز الفقية طلق زوجته الامة رجعا ثم تزوج حرة فله ان
يرجع الامة او عدتها يعني من ابان زوجته الحرة لا يحل له ان يعز مجتهدا عن عدتها امة عندك حصة وقال لا يجوز بعد جلاء الحرة
لان عدة الامة لا يمنع تزوج الحرة اتفاقا وقيدنا بالباين لان العدة من طلق رجعي فتنع تكاح الامة اتفاقا **وله** ان التزويج
عدتها ليس تزوجنا عليها **وله** ان النكاح باقية العدة من وجه لبقاء بعض احكام من النفقة وغيرها فلم يجز تكاح
الامة فيها احتياطا لحكم الجوز تكاح اجتهاد عدتها وحامل من سيرة ابي يعز اذا ثبت الحريمية الحامل فاراد السائ ان يتزوجها
لا يجوز ما لم تضع حملها لان هذا حل ثابت الغيب من زوجها لان النسب يثبت في دارهم كما يثبت في دارنا وكذا المما حرة
اي دارنا حاملا وحامل اي لا يصح تكاح حامل ثبت نسب حملها ولو مضى الى الحامل ام ولد حملت من سيدتها الحليم صفة لامة
وللانها وراش مولها فلو مضى النكاح يحصل للجمع بين الفرائض وانه لا يجوز لانه يؤدي الى التباين والانسب ونكاح الى لا ينفق
نكاح المتعة وهو ان يقول العجل لامة خذي هذه العشرة اعقب بك وبين متعة فتقبل ولا بد فيه من لفظ المتعة وهو جائز
في الابتداء ثم تسع بقوله ثم كنت اذنت لكم في الامتناع من النساء وقد حرم الله ذلك الى يوم القيمة والموقت وهو النكاح الى
معلومة لان الموقت نكاح متعة بمعنى صورتها ان يتزوج امرأة بشهاد شاهدين الى عشرة ايام وقال زنى المتعة قيت باطل والله
النكاح جائز بشرط التوقيت باطل **وله** الموقت متعة معنى وان اى بلطف النكاح اذ المتعة عقد عملي البضع من متعة مقدرة
وقد وجعل البعنة في العقود للمعاني لا للالفاظ لانها يحتمل الجوز دون العدة وعن جده اذ ذكر عدة لا يعشش مثلها
اي في النكاح لان في الموقت لكن الظاهر ان لا فرق بين طول الامة وقصرها لما ذكرناها **باب الولي في الكفو** **فقد**
تكاح حرة بمكحل مكحلة ولو من غير كفو بل لولي لول للوصل وقال الشافعي لا ينفق بغيرها ما رقت عايشه رضى ابنه
ثم قال انما امرأة تنكح نفسها بغير اذن ولها فمكاحها باطل **وله** قوله ثم الام احق بنفسها من وليها وما رقه سقيم لان

ما يشترطه زوجت بنت اخيه بعد الرجم وهو غائب للطلاق انشاء ولها النكاح واما اقرارها فبفتح النكاح بلا ولا على غير وجهه جعلت
موتها على اقراره وله الاعتراف وهو غائب للطلاق انشاء للموتى حق الفسخ اذا تزوجت غير كفو ونكاح هذا اذا لم تلد وان
ولدت منه ليس للام والياء حق الفسخ كلبلا بفتح اللوا في المحيط لوز وجربا للموتى غير كفو ثم لم يفرق بينهما زوجت نفسها بالافلو
ان يفرق بينهما لان حق الفسخ بمجرد النكاح وري الحسن عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد
قاصه حان لان كل ولي ليس له حق الفسخ ولا كل قاض بعدل فسد هذا الباب السنة الحقايق المطلقة فلا اذا زوجت
نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج لم يظلمها بالحل على الزوج الا على ما هو المختار وهذا مما يجب حفظه ولا يجوز في بالغة ولو بكر
للولصول وقال الشافعي للاب والجد ولاية الاجار لانها جاهلة بامر النكاح فثبتت الصغيرة **ولما** قوله عم البكر ليستأذنها زوجها
ومنها وشكرها وبكاؤها بلا صوت اذن لقوله يستأمر بنفسها فان سكنت فقد رضيت وقيل كما تستمر به بما سمعت لا يكون رضى
وكلا لوز وجربا من غير كفو فسكنت لا يكون رضى وقيل ان كان معها حاراً فهو رد وان كان بارداً فهو رضى وفي التبيين اذا
سمى المهر اقل من مهر مثله لا يكون سكوتها رضى ومعه اى مع صوتها رد حتى لا يتأذنها او بعد بلوغ الخبر بفتح صمتها وشكرها و
بكائها مع صوت رد حتى لا يتأذنها ولها ابلغها الخبر بشرط الحار والمرد متعلق بقوله اذن يستمر الزوج حتى لو قال اني اشته
اتزوجك من رجل فسكنت لا يكون رضى لعدم العلم تسمية المهر فيها اى لا يتأذنها وبلوغ الخبر هو اى كون تسمية الزوج شرطاً
وعلم كون تسمية المهر شرطاً للصحة وقيل لا بد من تسمية المهر ايضا لان رغبها يختلف باختلافها والصحيح ان المزوج ان
ان كان اباً وجداً فله كسر الزوج كفى وان كان غيرها فلا بد من تسمية المهر كذلك الكفاية ولو لم تأذن عن اى غير الولي الا قرب
اولي الله الا بعد بان المتأذنان الاتماع وجود الاب من رضاها بالقول كالنكاح اى بما ان رضاها بالقول دون السكوت
لقوله عم الثيب تناور وزايل بكارتها بونته اوحيش اوجرا جة ونفسي وهو طول الكثرة منزل اهلها بعد بلوغها او
زناً بكر جكاً اى لها حكم البكر ان سكوتها رضى عند جعفر وقال لا يستطغ الزانية اذا وطئت بشبهة **وله** ان الفسخ حقيقة
البيان فيمنع فادبى حكم منظرها واستطفاها اظهرها رفا حشمتها بخلاف مالو وطئت بشبهة لان الشاع اظهرها بالجاب العدة عليها
وقوله لم يردت حين لم يتأذنان او بلوغ الخبر الاول من قوله سكنت يعني اذا قال الزوج بلفظ النكاح فسكنت قالت بل ردت فالقول قولها
لان يدعى عليها الزوج والعقد وبكسك البضع والارادة تلكت فكان القول قول المنكر بلا يمين عندها وقيلنا بقولنا حين لا يتأذنان او
بلوغ الخبر لان الزوج لو ادعى ان زوجها اذنت له بالبلوغ فسكنت حين بلغت وادعت رد النكاح فيه فالقول قول الزوج انفاً
لان ملكه كان ثابتاً عليها والزوج يكرز والملك عنها ونقل بيته على سكوتها فان قلت البيعة على السكوت كيف صحته والشهادة
على الفسخ غير صحيحة قلنا اذا تضمن النفي امر وجوداً **يا** جوار البيعة عليها ولا تخلف هو ان لم يقع الزوج البيعة عند جعفر **وعنه**
ذكر الامام القاسمي فان اقام البيعة فيتم اولى وللولى وهو العصبة بترتيب الالات النكاح الصغيرة ولو تعيها للولصول
ثم ان زوجها الاب والجد لزم اى لا خيار لهما بعد بلوغها اى الشفعة فيلزم العقد بما شرتهما بها كما اذا باشرها بوضاها
بعد البلوغ ونفسها اى غير الاب والجد فسخ الصغير والصغيرة غلب الذكر على الانثى حين بلغا وعلماً بالنكاح بعد اى بعد
البلوغ قوله الاب والجد يتناول الام والقاضى عن جعفر لا يثبت لهما الخيار حين نكحها القاضى او الام لان ولاية القاضى
تامة نعم المال والنفس شفعة الام فوق شفعة الاب فكانا كالاب والصحة هو المذكورة المتى لان ولايتهما متأخرة عن ولاية
الام والقاضى فاذا ثبت الخيار فلها جعفر الجواب اولى وسكوت البكر رضى هذا اى حين البلوغ مع العلم بالنكاح اوحى علم
النكاح بعد البلوغ يعني اذا بلغت الصغيرة وقامت بالنكاح فسكنت فهو رضى وكذا اذا لم يعلم النكاح فسكنت حين تعلم
ولا يتأذنها اى خيار بلوغ الانثى الى الخلو بسطاً بالسكوت وينبغي ان يختار نفسها مع ودية الدم وان زانية بالليل
ختار بلباسها فقوله فسخ نكاحي وتشهد اذا أصبحت ونقول لايت الدم الا ان ولوسالت لهم الزوج اوى المهر وبسالتن
الشهود بطل خيارها واذا اجمع خيار البلوغ والشفقة تقول اطلب الحقايق ثم تبطل خيار البلوغ وان جهرت بان للولصول اى ان

[illegible]

291

والقادر عليها الكفو الذات اموان عظم عندك حلف يوسف لان مصالح الشكك يتقاسم بها وما عدلها الكوفة زيدا اعلم قدس
الحاجة وعندما يكون الكفو لان الناس يفتقون بالفنا ويتغيرون بالفقر هو الصالح اما قال ابو يوسف لان المال
غادر ولا راج فلا يعتبر بعد مدة وفي الاخرة اذا كان تقصها ولا يجد نقعة نفسه فهو كفو فلو كانت الزوجة صغيرة لا
تطبق الجماع فهو كفو وان بقدر على النقعة لانها لا تنفق لهما وحرة اي يعتب الكفاية الحرة لان النفاخر يقع في بابل
او حاتم او كنان او دباغ ليس بكفو لوطار او بنان او صراف وبه يفتق احترامه عار وى عليه حلف لا يعتبر الكفاية الحرة
حتى يكون البطار كفو للعقار وان يكون باقل من مهرها اي مهر مثلها بمقدار ما لا يتعاقب فيه فملو في الاعتراض على
عندك حلف حتى يتم لها مهر مثلها او يعرف فيها لان تمام مهر المثل حق الولى لا يعتب بنقصانه فله الاعتراض دفعا للعقار
وقال ليس له ذلك لان المهر حقها لاحق الالفاء ومن اسقط حلف لا يعتبر يعتض عليه ورفقاي جعله موقوف كالحلف فنفق
كما اذا زوج امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها وقضولين بان يكون من جانب الزوج ففوتى ومن جانب المرأة
ففوتى على الاجازة ويتولى طرة الشك واخذ ليس بفضلي من جانب سواء كان وليا من الجانبين من زوج ابن ابنه
بنت ابنه او غيرها من الجانبين وهو ظاهر اوليا وكيلا وكلمة رجل بان يتزوج بنته الصغيرة ولو كيدا واصيلا
بان يوكمه امرأة ابن زوجها من نفسه او وليا واصيلا من يزوجه ابنه الصغيرة من نفسه وفي هذه الصفة يتولى واحد
الايجاب والقول من غير ان يتكلم بها مثلا اذا كان كيدا وكلمة رجل بان يتزوج بنته الصغيرة ولو كيدا واصيلا
طرف البيع واحد وقد يقول ليس بفضلي لان لو كان اصيلا وقضولا او وليا من جانب او كيدا من جانب وقضولا من
جانب او فضولا من الجانبين لا يجوز وفي النهاية هذا اذا تكلم الفضولي بطلام واحد وان تكلم بكلامين بان قال زوجت
فلانة من فلان وقيل من يجوز ويتوقف على الاجازة وصحة تكلم امه زوجها من اي شكل امرأة لامرأة بعذر اذا امر رجلا ان
يزوجه امرأة من ذمة امه لغيره جاز عندك حلف وعندما لا يجوز ولو زوجة امه بنفسه لا ينفذ عليه اتفاقا لان منهم فيه
وعلى هذا الخلاف اذا زوج حرة غيا او مقطوعة اليدين او مغلوحة او محنونة يجوز عند خلافهما ولو زوجة صغيرة لا
يجامع مثلها جاز اتفاقا لان لهم المرأة ميتا ولها **لها** ان المطلق ينصرف الى المتعارف والا حلف لان العرف مشترك
فان الانسان يزوجه الكفو وغيره طلبا لتخفيف المونة فلا يجوز الفاء اطلاقا وكل رجل بان يزوجه امرأة وزوجه ابنته
الصغيرة وهو لهما لا يجوز ولو وكلت تزوجهما من رجل وزوجهما من ينفق لم يجز لانها امرأت لم تزوجهما من رجل نكرة وهو
معرفة بالخطاب والعرف لا تدخل تحت النكرة وتكلم الاب والجد اي في تكلم الاب والجد الصغير والصغيرة بغيره فاحش وهو
ما لا يتعاقب فيه اذا زوج ابنته بائة درهم ومهر مثلها الف درهم او مخر كفو حتى عندك حلف ولا لا يصح والخلاف فيما
اذا كان الاب صاحبيا ولو كان سكرانا لا يبيع اتفاقا وفي الحيط الوكيل بالشك اذا زاد ونقص فعلى هذا الخلاف قيد بالنكاح
لان بيع الاب مال وله بالعين الفاضل لا يجوز اتفاقا والوكيل بالشراء اذا غشبه لم يملكه يكون له المهر على اتفاقا
والعرف لا ينفذ ان الوكيل بالشراء يضيف العقد الى نفسه فيحمل انه اذا غشبه يحل الى ماله فيتم فيه والوكيل بالنكاح
يضيف الى ماله فلا نعمة فيه وقيد بالفاضل لان السبيل لا يبيع منع الجواز اتفاقا **لها** ان هذا النكاح نفقته الا فراد
بهما فلا يجوز **وله** ان الاب وافي الشفعة لعل هذا الاضرار كالحلب من ارض اخرى من حش حلف الزوج ووسعة الشفعة
والعرف لا يعتبرها يبيع لا يجوز النكاح بغيره فاحش لغير الاب والجد اتفاقا ولا نكاح اي لا يبيع نكاح واجبة من اثنين
زوجها المورث واجبة للزوجة اذا امر بان يزوجه امرأته فزوج امرأتين بغير واحد لا يبيع لان خلاف
امر ولا وجه الى التقييد احدهما يبي عن الجهرالة ولو زوج بعد نفي فالأول صحيح دون الثاني **بار المهر**
اقل عشرة دراهم لغيره ولا امرأته من عشرة دراهم ويجب هي عشرة دراهم
العشرة وان سعى غيرهن العشرة وهذا ما العشرة او فوقها ما لم يسمي اي سعى المستحق عند الوطى او موته احداهما

وَعَبَّوْ

المقبول لا يرجع عند حصره وقال لا يرجع بنصف ما قبضت وهو ربع الصداق لان هبة النصف الباقي حلت ما بقي فليقتل
باصطحاب العقد كما في البيع ومصارح العقد ورد على خسرانها فينصف بالطلاق قبل الوطء **ولم** ان الخطأ النكاح لا يلحق
زيادة ولهذا لا ينصف اما الطلاق قبل الدخول فاذا لم يلحق فحقه وهو نصف جميع المهر وصل اليه فلا يرجع بخلاف البيع لان
لان الاقالة تملك فيه فكان العقد الاول فسخ وجبده العقد الثاني واما النكاح فلا يملك العزم بالاقالة فلا يلحق فيه ما حصل
العقد او هبة الزوج المهر الى لو كان المهر من صا او ثابته الذمة فوهبة قبل قبضه اي قبض المهر الزوج او بعده لا اى
لا يرجع لان حق الزوج في الطلاق قبل الدخول ان يحصل له نصف المهر من جهتها بلا عوج وقد وجد فلا يباين باختلاف
النسب عند حصول المقصود كما اذا باع بيضا فاسدا وقبض المشتري المبيع لم وهبه للبائع لان المقصود لم يحصل
فان قلت اختلاف النسب بمنزلة اختلاف العين ولهذا قالوا لو ارجل وهبت في حارس يترك فقال للرجل زوجتك لا يحل له
وطئها وان اتفقا على حله وكما في القيس ان يرجع عليها بنصف الاكف قلت انما يحل لانه لا يثبت ما ادعاه واحد منهما الا
نكاح الآخر وعلام للجنة وان كان باف على ان لا يرجع عنها او بالدية او لا يرجع عنها او بالدية ان اقام بها وبالفين ان خرجها فان
في فمالي على ان لا يرجع عنها او لا يرجع عنها او بالدية ان اقام بها وبالفين ان خرجها فان
انما يف ولم يقم مهر مثلها لكن في الثانية اي في المسئلة الثانية لا يزاد على العين لانهما رضيت ولا ينقص عن الف
لان الزوج دفعني عند حصره وقال الشيطان جاز لانها عقد ان يدين من معلومين فوجب تسليمها على وجه التخيير
كما اذا تزوجها على الف ان كانت قبضة هو العين ان كانت جملة **ولم** ان النكاح الاول صحيح لعدم المزاحم وفي الفاسد
فاسدة لان الشرط الاول من اجماع عند وجود الثابت لعدم صحة التهمة فيه وان كان يملكها او يبرأ اي يبرأ العبد او يبرأ العبد
واحد من اقل قيمة الاخر فلما امر مثلها ان كان بينهما الى امر المثل بين الاثني والاخرى والاخرى لودونه اي لهما الاقل
قيمة لو كان دون الاكس او مثله الا ان يرضى الزوج بتسليم الارفع والاخر لو فقه اي لهما الارفع قيمة لو كان مهر المثل
فوق الارفع او مثله الا ان يرضى المرأة بالاكس عند حصره وقال لهما الاكس على كل حال لان الاقل متيقن **ولم** اولاخذ
الشعير فلم يكن ايجابها ولا ايجاب احد من غير عيني لان تسليمه غير ممكن ولا ايجاب احد من غير عيني لان تسليمه غير ممكن
فقبض التسمية وجب مهر المثل ولو طلق قبل وطئ فنصف الاخرى اي لهما نصف الاقل قيمة اجماعا وفي الثانية الا ان يكون
نصف الاكس اقل من النصف فيكون لها النصف وان كان يملكها او يبرأ اي يبرأ العبد او يبرأ العبد عشرة دراهم
والا فله عام العشرة لان الاشارة معتبرة عنده فمما قال تزوجتك على هذا المهر وعلم هذا العبد والابصار اي مهر المثل
لانه لا يجمع مع التسمية وقال ابو يوسف لهما العبد وقيمة المهر لو كان عتقا لانه اطعمه كالمهر العبد في وجب من تسليم احد من
وقبضه وقال محمد وهو رواية عن حصة لهما العبد البارة وعام مهر مثلها ان كان اكثر من العبد لانهما حرين من غير عيني عام
مهر مثلها عنده فاذا كان احد من العبد عتقا وعام مهر مثلها ان كان اكثر من العبد لانهما حرين من غير عيني عام
تزوجها على انها لو دخل بها فوجدها غير بكر لزمه النكاح اي كل المهر وكذا ان شرط انها شابة فوجدها عجوزا وفتح امها فليس
ونوب هي وفي ثابتة النصف الذمة بالنعى وصفه او لا بان يبيت طهره وعرضه فبذل النوب بالمهر وفي لانها لو تزوجها على
مطلقا مطلقا فلما امر المثل لانه المسمى بمهر المثل وفيدنا يكونه ثابتة الذمة لانه لو تزوجها على نوب بعينه ثم اتى القيمة
لا يجبر لانه على اخذها وفي هذا اذا ذكر النوب الموصوف مطلقا فانه لا يملكه الا الى نفسه بان قال تزوجتك على
لغة كذا المسمى لانه يعطى القيمة لان الاضافة كالاشارة ومكمل وهو زوج بين جنس بان قال عشرة اقعة من حنطة او
شعير ولم يزد على الاضافة بلزم وسط او قيمة وايضا احقر خبير على القبول لان الوسط لا يفي الا بالقيمة فصارت اصلا ايقافا
والعين اصلا تسمية فيمحل ايها شاه وان بين جنس المكمل والمزوجين وصفه فذلك لازم ولا يجبر على قبض القيمة
اذا تى بها ولا يجب شئ بلا طهره وان حلا ان لو حصل عقد فاسد بان كان غير شربودا ودية علة الغير لانه يجب

فان

بمحرر والعقد فاسد وانما يجب تسليمه منافع البضع وكذا لا يجب بلحاظه لان الوطء في النكاح الفاسد كخوفه الخاص وهذا
مع قولهم المخلوقة الصبيحة في النكاح الفاسد كخوفه الفاسد في النكاح الصحيح وان وطئ في العقد الفاسد لم يملك الايراد
على ما سمي له من التسمية واذا وطئها بينه من ارضا فاعلمه مهر واحد وكذا لو وطئ مكاينة او جارية ابنه مراا ولو وطئ الابن
جارية ابنة بشرته يجب لكل وطئ مهر لان بشرته الملك في عينه ثابته فصادف كل وطئ مكل الغير ولو وطئ احد الشريكتين جارية
المشتركة فاعلمه لكل وطئ نصف مهر لان ليس بشرته للملك في النصف الذي لشريكه وثبت النسب والعدة في النكاح الفاسد لان
النسب بخاطرة اثباته احياء للولد فيترتب على الثابت من جهة ومدة اي مدة النسب من وقت دخول عند العقد
وبه يفي وعند معا معتبرة من وقت النكاح وهو بعيد لان النكاح الفاسد ليس بذاجم الى الوطء لحرمة وللهذا لا يثبت
حرمة المصاهرة بعد العقد بدون الوطء ومهر مثلها امر مثلها من قوم ايها خوغايتها وبنات عمرها قبل ايها ثمين المماثلة
بقوله سنا وجمالا ومالا وعقدا ودينيا وبلدا وعقرا وبكارة وثباته شرط اسفاه المراتين في هذه الاوضاع فخاله الزوج
وز العلى والادب وكان للخلق وان لا يكون ولد لان المهر يختلف باختلاف الاوصاف المذكورة باختلاف الرغبت فان لم يوجد
جد منهم اي ان لم يوجد من قبيلة من هي مثل حالها في الاجانب اي يعتبر مهر مثلها من قبيلة هي مثل قبيلة ايها الامهات
وخالها لقوله ابن مسعود رضي الله عنهما مهر مثل نسائها وهي اقارب الاب الا ان كانت من قوم ايها بان كانت بنت عم ايها
وفي ضمان ولها مهرها ولو صغيرة لو لم يوصل بعد اذان في ابنته الصغيرة او الكبيرة لم يضمن مهرها في ضمانه لانه
سفير وليس بعباسر ونطالب المتكوجة ايا شئت اي ان شئت طالبت زوجها بمك النكاح وان شئت وليها بمك الضمان
وان احك الوطء المهر رجوع على الزوج ان طئ باس ولا فلا اي ان لم يكن ضامنا باس فلا يرجع بخلاف ما اذا باع عالا ولده وفي
الثمن عن المشتري حيث لا يجوز لانه اصيل فيه ويرجع العدة والمهر والنفقة والنفقة المهر من المشتري ويضمنه الولد لانه
بالاير ولها منع من الوطء والسفر بها اي لهما ان يمنع نفسها اذا اراد الزوج ان يسافر بها وبطاه ااحتج ياخذ مهرها المعجل
والنفقة لو منعت نفسها عن زوجها لاجل مهرها المعجل لان المنع بحق فلا تكون اشارة ظالمه فيجب النفقة عندئذ ولو بعد
وطئ او خلعة يوضاها لو لم يوصل متصل بقوله ولها منع من الوطء بقوله والنفقة لو منع هذا احتراز عن قولها فانه ان
وطئها او خلاها بامره يوضاها لانه لا يملكها حق المنع فبقوله يوضاها لانه لو كانت مكرهة او صبيحة او مجنونة فلها الامتناع
اتفاقا **لها** ان المهر مقرر عليه صار مستلما اليه بالوطء او طلق وللهذا يثبت كجميع المهر فلم يتولها حق الجس كالبايع اذا سلم
المبيع **ولم** ان كل وطئ معقود عليها فيسلم البعض لا يوجب تسليم البارة فما اذا سلم البايع بعض المبيع لا يسقط حقه في جس
البارة اخذ ما بين تعجيل طرف لقوله ولها منع كل او بعض اي سواء كان المهر وبعضه وهو الذي يقال بالفارسية وسيمان
فقد بالتعجيل لانه لو كان كله موجلا سواء كان موجلا العقد واجلته بعده ليس لها الامتناع لان التعجيل اقوى من الدلالة
في الحائنه ليس لها الامتناع بعد خلعة الاجل ايضا لان العقد ما اوجب لها حق الامتناع فلا يثبت بعده او قد ما تعجل
معطوف على قوله ما بين تعجيله لئلا يباين مهر مثلها عرفا انما اعتبر العرف لان الثابت عرفا كالثابت شرطا غير مقدرا بالواقع او
ان لم يبين يمينه ان لم يبينوا قدر المعجل ينظر الى المرأة والى المهر لانه في العقد انما يكون المهر المعجل لئلا يملك هذه المرأة من
مثل هذا المهر فيجعل ذلك معجلا ولا يقدر بالبيع ولا بالجس والسفر اي ولها السفر والمهر في الحائنه وزيادة اهلها بالافضل قبل
قبضه اي قبض المعجل لا بعده لانه من الدلالة ان الاشارة بعد قبض المعجل ولها المنع لقبض الكل في الحائنه ان لم يبين
المعجل والواجب لا يكون لها ولا يمنع النفي لاخذ كل المهر فمهر الحكم كان مفروما من قيد قوله اخذ ما بين تعجيله لكنه اذا دان بين
انه مختلف فيه وطئها هذا لانه معطوف وقيل لها ولاية المنع لان المهر عود من البضع فاما يقبض كل العود لا يجب عليها
يسلم البضع ولها الواجب كل اى لو كان كل المهر موجلا ليس لها ان يمنع نفسها بالاسقاط حقا بالتأجيل كما في البيع
ولم يفسد وقال ابنه ان لم يكن دخل بها وجب تسليم المهر بغيره وجب تسليم المهر بغيره وجب تسليم المهر بغيره وجب تسليم المهر بغيره

60

المس

كما ان التعديل بالبيع والهدية والوصية والقبول بالبيع الفاسد اذا باع عاهل
جاء والفرق ان المبيع الفاسد حقيقة لا ينفذ حكمه وهو المثل والنكاح الفاسد ليس بنكاح لان لا ينفذ طلاقا
لان فيه طلاقا فلا يصح الوكيل به بالنكاح فان زوجة عبد لم يكون له حق لانه مالك رقيقه فيجب تزويجه بحرية وسأوت
المراة عن مائة مقدار مهر مقلها هذا اذا كان بهر المثل او اقل ولو زوجها على اكثر منه يطالب الزايد بعد استيفاء المهر
كدين الصحة مع دين المهر ومن زوج امته تحريمه اي الامة المولى لان حق المولى اقوى من حقه لانه يملك ذاتها و
الزوجه منافعها ومطالعها والزوجه ان طهر ولا يجب التبعة وهو من يحل بينها وبينه اي بين الامة وان تزوج من منزله
ولا يستحقها المولى لكن لان نفقة على المثل الزوج ولا تستلزم الا بها اي بالتبعية لان النفقة تقابل الاحتباس ولو استحقها
المولى نهيا واغادها الى بيت الزوج لئلا فلهما النفقة كالمهر اذا مرت من بيت زوجها ثم عادت اليه فان يؤها بغيرها
فترجع فيه الرجوع لانه اعار منافع اعضائها من زوجها ولا عار من لا زمة وان شرط ان لا يستحقها وسقطت
النفقة من الزوج بوجوب المولى من التبعية ولو خدته اي الامة مولاها بملك المهر لاسقط النفقة لان المولى ما
ان كان احتباسها ولم انكح عليه وامته كرهها عنه الكراهة ينفذ نكاح المولى عليها من غير رضاها لا الاجبار على النكاح
بالسيف بخلاف المكاتب والمكاتب لانها الحق بالاجبار اي لا بعد الكتاب وللهذا استحق الارش على المولى بلطانية حكمها
وتسحق المكاتب بالمهر اذا وطئها المولى بغير ان على النكاح وان كانا صغيرين وهذه اثار السائل حيث اعتبر فيها راي
الصغير والصغير من تزويجها حتى قالوا لو تزوجها المولى بغير ان فيهما يوقف على اجازتها فان اذيا المال وعقودا
لا يعتبر رايها بل ينفذ راي المولى كذا في التبيين وطرح قلت نفسها قبل الوطئ المهر لان المهر بعد موته انتقل الى ورثتها
فلا يسقط للمولى امة قتلها فيلزم يعني اذا زوج امته قتلها قبل ان يدخل زوجها لا يثبت المهر عند حصة وقال عليه
المهر لو طلق لها قيد بقتل الميتر لان الامة لو قتل نفسها اجنبية لا يسقط المهر اتفاقا وقد بالامة لان المولى لو
قتل زوج امته لاصح ليقط المهر اتفاقا وقد يقول قبله لان القتل اذا حصل بعده لا يسقط المهر اتفاقا كذا في المصنف **اما** ان
الموكلت مؤكدة للمهر **ولم** ان من له البدل من حق المهر عليه من العاقد قبل التسليم فيجازى بجمع البدل وزوج الامة يغفر
باذن سيدها عند حصره وقال الاذن اليها النكاح شرع حيا نه لهما عن السخا وذا يكون اذا كان كل واحد منهما زنيا
بشهوة والعزل يحكم **ولم** ان العزل محلي بالقبول وهو الولد وهو حق المولى لاحق الامة وخيرت امة ومكاتبه عتقت
تحت طر او غير بعض اذا تزوجت باذن مولاها سواء كان النكاح برضاها او بغيره ثم اعتقت ببيت لها حارا الحق سواء
كان زوجها حرا او غيبا فان اختارت نفسها فلا مهر لاحد لان الفرقه من قبلها وان اختارت زوجها فالمهر لسيدها وقال
الشافعي ليس لها الخبز اذا كان حرا لانها عتقتا صارت كفوا لزوجها فلا يتقرب به وام نكاحها بخلاف ما اذا كان زوجها عبدا
لانها يتقرب به لعدم الكفائة **ولم** قوله في البرية حتى عتقت ملكك بضعة فاخترت عتقتك فاعلم انك البتة زوج فملك البضع فيقتضيه
التسوية بين كون زوجها حرا او عبدا لان الاشتراك في العلم يوجب الاشتراك في العلل امة تملك بلا اذن فعتقت نفذ
ولم تخير اما لفقود النكاح فلا تها من اهل العبد وامتناعه كان حق المولى وقد زال واما عدم الجواز فلان النفوذ بعد العتق
فلا يتصور اذ ذاك الملك عليها وثبت الجواز كان باعتبار ما سمي في العقد حتى تزوجت الامة بغير اذن المولى للمسيك **ولم**
زاد على مهر مثلها ان الموصل لو طقت فعتقت لكان له الدخول قبل العتق لانه استنفذ منافع مملوكه فيكون المهر للمولى واما
عتقت او لا فلها بغير ان لم يدخل بها حتى عتقت فالمهر لها لانه استنفذ منفعته مملوكه لها فوجب البدل لها ومن وطئ امته ابنه
وكا الالب مملوكا عا قلا فعدلت فادعاه سواء ادعى بشهوته ام لا صدقه الابن ام لا يثبت نسبته فيدنا الاب بالادعاء
المطلوب لانه لو كان عبدا او كافرا او مجنونا لا يصح دعواه اذ ليس لهم ولاية التملك وهي ام ولله وجوب قيمتها على الاب
واما يثبت النسب اذا كانت ملكه الابن من وقت العلوق الى حين الفاقة لان ذلك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق

لان

فستدق قيام ولاية التملك من حين العلوق الى حين الدعوى لامرهما ولا يقيده ولدها وقال الشافعي عليه مهرها
وقيمة ولدها لان الوطئ وجده غير مملوك كما لو وطئ احد الشريكين حادية مشتركة حتى اوت بولاد فادعاه يجب عليه العقب **ولم**
ان الوطئ وقع في ملكه فلا يجب العقب وهذا لان الفرض منه ان لا يصير زانيا ولا يفتيه مائة ومن فزوت ووقع فعله
في غير ملكه ضياع مائة لانه لو صار زانيا ابتداء الايلا جازت كان مائة هدر او قد قاله من ومالك لا يملك وما في حرمه
فيملك مال الابن عند طاعة صيانة خبره كما يملك لسانه نفسه بخلاف طارية المشتركة لان فكل نصيب الشريك يثبت حكم الفقة
الاستيلاء وحكم الشئ يعقبه فيبقى الوطئ نصيب الشريك في غير كل واحد وهذا التملك شرط لصحة الاستيلاء وشرط الشئ يسبقه وكان
الوطئ حاصله التملك فلا يضمن فقه الولد لانه انقل حرا ولجلد كلاب بعد مودة فيموت اي موت الاب في حكم المذكور وكذا الرقيق
والكفر لان ولاية الاب تنقطع بهذه المعاملة واما انقطعت الاب ولاية الاب ظهر ولاية الجدة فصحت دعواه لا قبل اي
لا يثبت النسب قبل موت الاب وان كثرها الى الاب امة الابن فيموت لم يقرأ ولله يجب مهرها الاتمام بالنكاح لا بغيره
لا قيمتها وولدها حرة بقرابة اي قرابة الابن لانه ملك اخاه فعتق عليه وفقد نكاح حرة قالت لسيدها زوجها يعني اذا كانت
تحت عتق فالت لولا ان عتقت عن غيب ففعل عتق العبد بالبيع الثابت اقتضا وفقد النكاح وسقط المهر لئلا يزوج
على عبد ولو طئ لالهيا وتوقع عن كفارتها لو نوت به اي بهيمة الاعتاق عن الكفائة وان قالت ذلك بلابدل اي ان قال
اعتقت عن ولم يبع مالا لم ينفذ النكاح لانها بغير مسقة بية ولم يوجد منها العقب فلا عتق فان قلت العقب ركن البيع
فلا يسقط الشرط ببيع فسقط الشرط كان اولى قلت الركن البيع كان محمولا وان سلم المهر وجان بلا شهوة او عتق كافر
معتق من ذلك اي معتق من ان ذلك جائز في دينهم او غلبه اي على ذلك النكاح عند بيعه حصة وقال لا يجوز النكاح في المسئلة
الثانية لانه نكاح معتق الغير حرام اتفاقا **ولم** ان الفقة لا يثبت ثباتها حقا للشرع كقوله من غير محاطين ولا حق للزوج
لانه يعقد فلم يتحقق ما يمنع فلا يفرق بينهما وفي النهاية الخلاف فيما اذا كانت المرافقة النية او الاسلام قبل انقضاء العدة
واما اذا كانت المرافقة او الاسلام بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما اتفاقا فان سلم الزوجان الى مان يعني اذا تزوجا في الجوز
هامة او بينة في السلم ففرق بينهما لعدم الحلية فيستقوى فيه الابتداء والابقاء بهما النكاح في حكم الفقة عند حتم ترتيب
بطلانها عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصاء بالاحول بها وقاله فاسد لان الخطاب الحرم بهذه الالتمة
منه ودار الاسلام فجعل كالمواصل الى الكفائة ولهذا قالوا لا يتوارثون **ولم** ان امرأ بتركرم وما يدبون فجعل
الخطاب كذا ولم يزل في حقه واغلا لا يتوارثون لان الارث يثبت بالنسب فيما اذا كان النكاح صحيحا مطلقا فيقتصر
عليه والطفل مسلم اذا كان احدا بغير مسلم فان قلت كيف يوجد هذا المصمم التعميم ولا وجود لنكاح مسلمة مع كافر قلت
هذا محمول على حالة البقاء بان اسلمت المراة ولم يعرف الاسلام على الزوج او سلم احداهما ولم ولا صغير صار ولده مسلم بالامه
لانه جعله يتبعه نظرا وكذا في ان كان بين مجوسية وكثانية هذا اذا لم يختلف الاذان واما اذا كان الولد دار الحرب والوالد
في دار الاسلام فلم لا يتبعه ولله ولا يكون مسلما لان يجعل الوالد من اهل الحرب ولو كان الولد في دار الحرب فلم يتبعه ولله لانه
من اهل دار الاسلام حكما وفي اسلام زوج المجوسية وامراة الكافر يعرف من الاسلام على الآخر فان سلم من له والاخر في دار
ان عمن ربه فرق بين نفاق ومسلمة بابا من الاسلام هذا الكلام باطلا فيستقيم المجوسية لان بسلام احدهما انهما كان يفرق
بينهما بعد الاباء واما اذا كانتا يمين فان التمس في ذلك فان سلم الزوج لم يفرق بينهما وان كان الزوج النفاق في صبيته لان ردة
معتقة قلنا اباؤه وان كاد غير معتبر ينتظر عقله فان لم هو فلا يتعرض لها لوان تزوجها المسلم ابتداء فلا حاجة الى العرض
وهي اي التفريق طلاقا لانه لان الواجب عليه الامساك بالعرف او التسريح بالنفاق وبالاباء امتنع عن تسريحها فتاب
القاضي من ابل الوالت لانها ليست اهلا للطلاق حتى ينوب القاضي منها بها ولا مهر هنا اي في اباها المراة لا للموطنة
لانها تاكل بالوطئ ولو كان ذلك في دارهم اي ان سلمت المراة في دار الحرب وزوجها كافرا او كاهل المجوسية وتحت مجوسية يثبت اي

أبقيت الفرقة عليها حتى خلق ثلاثا أي ثلاث حضى قبل الإسلام الآخر أو عطف ثلاثة أشهر إن لم تحض سواء دخل بها أو لم
يدخل فان لم يلبس منها المدة أو ما على النكاح ولا فقد وقعت الفرقة عند مظهر المدة وإنما جعلنا البيوتنة بالانقضاء
لأن نفس الإسلام لا يصح بيوتة الفرقة ولا نقطة لنا على حضى الإسلام فاقترنا شرط البيوتة في النكاح والطلاق الرجعي وهو
ثلاث حضى مقام فخر بقى القاضى لسبب الحاجة إلى تخليص المسلم عن مثله الكافر وهذا المصنف لا يكون على ولو سلم زوج الكتابية
فهي له أي لها على النكاح من المدة النكاح بينهما يفرق ابتداء فيقع بقاء وتبين بلباسين الدارين لا باليسير وعند الشافعي البتة سبب
الفرقة دون التباين لأن البتة يقتضيه صفاء الملك للسان وهو يستلزم انقضاء ملك النكاح ولو بقي النكاح بينهما لا يمنع صفاء
ولما أن مصالح النكاح مع تباين الدارين لا ينظم فتشابه الحيوة ولو خرج أحدهما اليأس أو أخرج مسبيبا بابت في المسئلة
الثانية عندنا بالتباين وعند السبكي في المسئلة الأولى بابت عندنا بالتباين الدارين ولم يبق عنده لعدم البتة وإن سمي
مقالا لا يثبت عندنا خلافا له وإن خرجا بلا سبب لا يقع يقع ومنها جرت الدينا بابت بلا علة عندنا حجة وقالوا على
العدة لأن الفرقة وقعت بلا دخول في دار الإسلام فليس لها حكم الإسلام **وله** أن العدة على مئة ملك النكاح وتبين بين الدارين
لم سبق النكاح فلا يجب العدة لأنها من أثره ثم طلاق نظره أن الحرة إذا دخلت دار الإسلام لم يلزم مسلمة لم يلزم طرية
ولها عده لعدم العدة ألا أن يأتى بها لأقل من مئة أشهر ومنه هي يلزمه إلى سنتين لقيام العدة إلا لما مل بعض أن كانت
المهاجرة حاملا فكلها العدة فلا يجوز تزوجها بغيره لأن ولدها ثابت النسب من كل وجه وذو أربع جواز النكاح و
أوتدرك كل منها فيجب عاجل لأن ردة منافية للنكاح كغيرها منافية المعصية والنكاح الطلاق فيه يستدعي قيام النكاح
فقد جعله طلاقا فله عاجل احتراز عن قول الشافعي لأن الردة عندنا إن كانت بعد الدخول لا تبيح حتى يمضي ثلاثة
قروء وإن كانت قبل الدخول تبيح في الحال وفي خلاصة مشايخنا قالوا لا يؤثر ردة نهله فساد النكاح فلا يؤثر تجديد
النكاح عليها عليهن حسب هذا الباب ومثالي بخلاف الواردها تفقد النكاح لكنها تجبر على النكاح بزوجه الأولى
ثم للمدة كل مهرها وغيرها نصفه لو ارتد الزوج ولا شيء لو ارتدت لأن الفرقة من قبلها ورث النكاح أن ارتد معها
والمرأى لأن بينه وبينه ارتد ولم يمسها ولو لم يمسها لم يمسها لا يمسها وقد النكاح أن لم يمسها قبل الارتداد
الأخر على الردة بعد الإسلام هذا وأما كاشف **كتاب الفهم** وهو في حق الطلاق قسمه الزوج بيوته بين النساء
لا في مئة لأنها تنزع على النساء يجب العدل فيه أي علة الزوج في الفهم وإن كان مجبوا أو صغيرا أو كسرا أو ثيبا ولديه
والفقير والمسلم والكتانية سولو في القسم وكذا العاقلة والمعتقة وقال الشافعي في حق الزوج عند الكسر المديونة سبعا
والثيب ثلاثا ثم يتناصف لقوله خرج من تزوج بكرا على امرأة عنده يقيم معها سبعة أيام وإن تزوج ثيبا يقيم عندها
ثلاثة أيام **وله** ما روى أبو هريرة أن رجلا قال من كانت له امرأة ثيبا فماتت في اليوم القيمه و
وشفة ما يلى أي مفلوج ومعه ما رواه الأوزاعي السبع والثلاث في القسم بالنسوة بينهن جمعاً بين الخديتين **وله**
والامة والمكاتبه يوم الولد والمديونة نصف لمة يعني من كان له مملوك حنان امة وحره قيمته ثلاث ليل بينهن فالحرة الثلثان
والامة الثلث لورود الاثر بذلك في المكاتبه والمديونة واما الولد كامة لقيام الرق فيهن ولا قسمه التفريق فيهن
مفترقة والفرقة أولى يعني تحت أن يفرق بينهن ليسا فرجحت وعندها تطبقا لقولهن في الزنا به لو اقام عندهما
أحدهما وغير التفريق خاصيته الأخرى يوم بان يعدل بينهما في المستقبل وما سطر فهو عدل لكنه آثم فيه ولو عاد إلى
الجور بعد ما نهاه القاضى عنه وإن تركت قسمها لقولها حجة ما روى أن سودة زوجة النبي وم وهبت يوم نوبتها لعا
يشة ومنه وإن رجعت بعد ترك قسمها لها جاز لأنها استقطت حقها ويجب والاستقاط أنما يحققه القاضى فيكون
الرجوع أمثلا امتناعا بمنزلة العارية حيث يرجع المبرم **كتاب الرضاع** بفتح الراء وكسرها مص الرضعة
من تدى الادمى مدة الرضاع يثبت بمصه في حولين ونصف فيد بالحق لأن الشافعي يثبت الرضاع بخمس رضعات متبعت
فولدها

علق الحق بفعل الرضاع من غير قيد العدد قوله في حولين ونصف قوله أي نصفه وقالا عدة سنتان قوله ثم والموا
يوضعا ولا حن حولين كاملين لمن اراد أن يرضع الرضاعة والمولى بالخير لا بالضرر وقوله ثم والموا
شهر اخفا من يقتضيه أن يكون المدة كور من كل واحد كما لا خلاف الأصل الرضعة اثنتان على فلا يثبت سنة يكون السنة
منه لكل من الرضعتين إلا أن قول عائشة لا يثبت الولد البطل أكثر من سنتين ولو بقدر ظل معز لا يثبت مدة
أكثر الحمل أنها سنتان في حق المدة للرضاع ولما قد علم لا رضاع بعد حولين فيقول على الرضاع المتخفى في لا يثبت
بوالد لعدة نفقة لا رضاع بعد الحولين وذكر الخصا في نفاة فطم قبل مضي المدة أو تنفع بالطعام ثم رضع
رضاعا ومرواية عن عائشة عن النبي لا يثبت الرضاع بعد من المدة فلا يثبت
الخوم ائمة الموضوعة فاعل يثبت للرضع والزوج زوج مضع لبنها منه له الحمل الاسمي مضع مضعه و
يكون الرضعة أن اؤنن لاب وام ولومات زوجها فتزوجت لفرقة لثبته فارتفعت صيتها كغيرها
أؤنن لام ولو كان له قبل الرضعة ولدان منه لم يرضع كل منهما صغيرا صار الرضعة أن اؤنن لاب فزوج
منه أن الرضاع ما يحرم من النسب الآم أنه يعني إذا كان له قبل الرضعة ولدان منه لم يرضع كل منهما صغيرا صار الرضعة أن اؤنن لاب فزوج
أن يزوج أم أمته أو قال له كان له اخت من النسب لما أمه من الرضعة كوزان يزوجها ولا يجوز
ذكره من النسب وأخته يعني إذا كان له قبل الرضعة ولدان منه لم يرضع كل منهما صغيرا صار الرضعة أن اؤنن لاب فزوج
بجوزان يزوجها ولم يكن جاز من النسب وأخته يعني إذا كان له قبل الرضعة ولدان منه لم يرضع كل منهما صغيرا صار الرضعة أن اؤنن لاب فزوج
له ابن من النسب له اخت من الرضعة كوزان يزوجها وقصة ابنه يعني إذا كان له ابن من الرضعة ولدان منه لم يرضع كل منهما صغيرا صار الرضعة أن اؤنن لاب فزوج
من النسب وابن من النسب له اخت من الرضعة كوزان يزوجها وأم عمه وعمته يعني إذا كان له عم وعمته
من الرضعة ولها أم من النسب وكان له عم وعمته من النسب لما أمه من الرضعة كوزان يزوجها وأم عمه وعمته
وقالته يعني إذا كان له خال وقالة من الرضعة ولها أم من النسب وكان له خال وقالة من النسب لما أمه من الرضعة كوزان يزوجها وأم عمه وعمته
الرضاعة أو ابن من الرضعة وله اخت من النسب كوزان يزوجها رضاعا يميز من المجموع وكل اختا فيه
رضاعا ككل سباع كغيره من الابل له اخت حرة ككل لاجنة فراجه ورضعانه يعني إذا ارتفعت صيته
نكاحا حرة حرم تزوجه لهما الآخر كاخ وأخت والنسب لا يشار به لبن شاة أي لا حرم لأن حرمه الرضاع
مختصة بلبن أنسان بطريق الكرامة وحكم خلط لبنها بما أو ووا ولبن امرأة لقول أو شاة بالقلبية
يعني إذا غلب على لبن زينب مثلا الماء والرداء أو لبن شاة أو لبن امرأة أو لبن فترية البهي لا حرم
الزبيب للرضع لأن الحلق في مقابلة النكاح كالحرم ولم يذكر الحكم في المتساويين فينبغي لشرط الحرة
أصنافا ولا لأنه غير مغلوب فلم يكن مستهلكا من التبيين أو بطعام إلى حكم خلط لبنها بطعام غلب عليه اللبن

بغيره لا كان لا مائة ابن من النسب
بغيره لا كان لا مائة ابن من النسب

عليه
اد

الحال ولا يثبت حرمة الرضاع عندنا جنة وقال يثبت قيدا بغلبة اللبن لانه لو لم يكن غالبا لا يثبت حرمة الرضاعة
اتفاقا وقيدا بالطعام لانه لو غلب اللبن اذ ارضع امة او بيا واللبس غالب يثبت اتفاقا لانه المخلوق كالحيوان
ولما قالوا الوتر الحار المخلوق بالما لا يوجب الحد وهو ان المانع له اخلط بغيره يكون تابعا له لا غير المانع بشدتها
فكون المفضل له تغذيه بالطعام باللبس وان كان اللبن يتغاطر عند عمل اللبن من المانع كذا في كافي في باب
ان كان الحكم في لبن رجل يرضع لغيره لغيره فافرض صبي لم يتغذى به لغيره لانه ليس بغيره حقيقة لانه انما يتغذى به
بتصوره الولادة فلا يثبت به اثبات اللحم وانتشار العظم واصنافه صبي بلهنا يرضع لغيره لا يرضع لغيره بلهنا
اذا لم يتغذى به لغيره لان الموجب لحرمة لبن غير الرضعة الى الجوف في حصوله من الغدة التي يثبت به شبهة البعضية
وهي انما تحصل من الالام الى الالام لانها لا يوصلها مع لبن لبن المانع لان لبنها يغدو التخصيب فيثبت به شبهة
الجزئية والمجتمعة يرضع لغيره صبي لبن رضعة بعد موتها يثبت به حرمة لانه سببا لحرمة شبهة الجزئية باعتبار الثبات
باللبن وهذا الموضع قائم بعد موتها وانما لم يثبت حرمة المصاهرة بوطء الميتة لانه انما يحرم باعتبار الجزئية الحاصلة بالولد
والميتة لم يتحقق حمل الحمل فلم يعتبر صوت الوطء بدونه ولا كذلك اللبن وان لم يرضع من ثديها رضعة الى حال كونه
الرضعة رضعة حرمة على الزوج لانه الصغيرة تعتبر نسبا للكبيرة رضاعا حرم الجمع بينهما ولا امر للكبيرة ان لم توطئ
لانه الفرق جاز من جهتها وللرضعة نصته لان الفرق حصلت قبل الدخول من جهتها ولرضاعها لم يعتبر وان كان
فعلها لانه ليست من اصل المجازات ورضع به الى رجع الزوج بنصف المهر على الرضعة لغير قصد الفاسد وهو انما
يكون له لرضعها بلا حاجة وتعلم انها مكنته وان الارضاع منفرد فانها في شئ لا يكون متممة فالقول
في ذلك قولها فانما لا يملك حكم الشرع لا يعتبر في دار الاسلام فكيف اعتبرها قلت الجمل بغيره لرفع الحكم
وانما اعتبرنا لرفع قصد الفاسد الذي به يصير الفعل بعدا لانه لا يجب عليها الفهم ان لا يقصد الفاسد و
قصد الفاسد لا يتصور مع الحمل بالفاسد ولو كانت الكثرة مخوفة لا يرضع عليها نصف المهر ولا سقط مهره
ولو كانت اكثيرة بائنة ولقد نصت الصغيرة ثديها لا يرضع على ولد وكل منهما نصف المهر والافلا الى انزل
تقصيد الفاسد لا يرضع ونجته ان ثبت ثبوت الرضاع رجلا ان لورجل واحد ان لان في اثباته زواله
ممكن النكاح فلا يقبل لا ببينة **كتاب الطلاق**
مهر في الشرع رقع قيدا لنكاح احسن طلاق فقط لانه بعد من النكاح واقل خبر بالمرأة في طهر لا ووطئ فيه
في تمضي عدتها في الوقوع في آخر الطهر كليا يتغير بطول العدت وقيل لظهور عقيب الطهر كليا
يبتلى بالانقاع عقيب الوقوع وهذا اخره فثبت ان الطلاق وموت السن طلاق لغيره الموطوءة لان تفرق
الثلث في ثلث اطهار غير متصرفة عنها ولو في حيض ولو وصل لان المرشد يبدل الجمل الى امرأة لم يملكها

فتكون مرغوبة في جميع الاذمنة فيكون طلاقها واقعا فبها حاجة فلا يكره وللموطوءة تفرق في الثلاث في اطهار
در لى فيها لان الاصل في الطلاق الحظر وانما ايج الحاجة وهي مخفية لا بد لها من امانة فاقيم الطهر الحالى على
الجاء مقام الحاجة لانه زمان يوجب فيه العمل اليها فكما تجد الحاجة فيكون سنيا من حيث الوقت ومن
العواید القاجية هذا اذا لم يجامعها في الحيضة التي سبقت هذا الطهر ولم يطلوها فيها ايضا فان كلا منهما يخرج
الطهر الذي عقيب ان يكون عملا للطلاق النسخ فيمن يحض **اعلم** ان المصنف فرق بين المدخول بها وغيره
المدخول بها في الطلاق النسخ من حيث العدد وهو مخالف لما ذكر صاحب الهداية وغيره والسنة في الطلاق
في من وجرت سنة في الوقت وسنة في العدد يستوى في المدخول بها وغير المدخول بها في الوقوف لغير المدخول
بها انت طلاق ثلاثا السنة يقع في الحال واحدة سواء كانت حائضا او طاهرة ويتعلق الثانية بالتزوج
ثانيا والثالثة بالتزوج ثالثا كذا في الكاوي والسنة في الوقت يثبت في المدخول بها خاصة واشهر عطف
على الطهارة الآية والصغيرة والحامل وحل طلاقهن اي الآية والصغيرة والحامل عقيب الوطئ
لان الطلاق بعد الوطئ فيمن يحض انما كره لتوقه الجمل واستبراء وجه العدة لانه لا تدرك انها حملت
بتلك الوطئ فتعقد بوضع الحمل او لم تحبل فتعقد بالاقراد وفيمن لا تحض لا يتوقه الجمل فلا يكره في
الندخول خيرة اذا كانت الصغيرة او الآية يوجه من هذا الحيل والفضل ان يفصل بين
وطئها وطلاقها بزمان وبدعيه اي بدعي الطلاق ثلاث او ثقتان مرة او مرتين الى بكلمة او كلمتين
متفرقتين طهر لادعة فيه وهذا بدعي من حيث العدد يقع فيه الطلاق فيكون عاجضا واحدة
اي طلاقه طهر ووطئت فيه او حيض موطوءة اي في حالة الحيض وجب رجوعها اذا طهر طهرها في الحيض
في الاخر وقال بعض المشايخ وهو مخارقات قد روي انها مستحبة لان النكاح مندوب ولا يكون الرجعة
واجبة ومختار الهداية انها واجبة لقولهم لم يرضع من ائيل فليس اجعها على حقيقة الا فاذا طهرت
طهرها ان شاء وان قال لموطوءة انت طالق ثلاثا السنة بلانية يقع عند كل طهر طلاقه لان اللام
في قوله السنة للوقت ووقت الطلاق النسخ طهر حال عن الجماع فيقيم ثلاث تطليقات على
ثلاث اطهار اطهار فلهذا لوقال في السنة او مع السنة او على السنة لا يقيم قيد بالموطوءة لانه
لو قال لغير المدخول بها انت طالق السنة لا يقيم الثلاث على الاطهار اذ لا عدة لها وانما
يقيم على التزوجات وان نوى الكلى الساعة يعني ان نوى وقوع الثلاث والحال في قوله انت
طالق السنة محتمل نيته لان وقوع الثلاث جملة شئ على معنى ان نوى بالسنة فاذا نوى اه تعبر
لانه محتمل ان لفظه وقال زفر لا يقع نيته لان نوى عند السنة والتخ لا يحتمل خله **ولان** ان المطلق
يفرق الى الكامل وهو السني وقوعا وايقاعا وينظم عند نيته كما اذا قال كل مملوك حرة لا
يتناول المكاتب لتقصير فيه ولو نواه يرضع فان قلت اذا كان لنيا من حيث الوقوع يكون نيا
من حيث الايقاع فلا يكون بدعة لان الوقوع بدوفا الا يقامع متمتع قلت الوقوع لا يوصف
بالحرمة لانه ليس بفعل المكلف فلا يخرج من ان يكون سنيا بخلاف الايقاع ولو ذكرنا وقعات السنة في
لا يحتمل بنية الثلاث جملة السنة ويقع طلاق كل دفع على قبل باله لقوله يوم كل طلاق جائز الاطلاقات
القبلى والمخون حرة او غير لقوله لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق صلا او سكران كان

ينبغي ان لا يقع طلاق كما يقع طلاق التام لئلا يزول العقد الا ان زوال العقد السكران لما كان بسبب
المعصية انعتبر رجلا ووقع طلاقه ولو اريد حال السكر لا يفسد كقولك بتبدل الاعتقاد
والسكر لا يدل عليه حتى لو شرب مضربا فزال عقله فبطل العقد لا يقع طلاقه لان العقل
معصية طابع او مكره ومن المنقضى لو اكره على الشرب فذهب عقله فطلق قبل ان يقع طلاقه لان ليس بعقوبة
فقدار كماله وقيل يقع لان الخلف وان زال بالسكران لكن ذهب عقله فبطل العقد فلا يقع طلاقه
وهذا القول اصح فعلا هذا يقع طلاق السكران من البني وسائر الاشياء المتخذة من الخبث وعنه لا يحسن
انه ان كان يعلم ان يسكر من الابلية يقع والا فلا كذا البيهقي واخرى باسارته المعروفة في
طلاقه لانها كالعقوبة المحسنة اذا اولد احسن او طر عليه ودام وان لم يدم لا يقع طلاقه ومن المنقضى
المريض الذي يعقل لسانه لا يكون كالآخر لان فذلك نادى غير الآخر انما لم تعتبر ايقاع الطلاق
واما ما عدجه فمعتى حتى لو قال انت طالق هكذا فاشترط باصبعين ثنتان لا طلاق صبي ومجنون ونايم
ومعنى عليه لان الاهلية بالعقل المتميز والعقد الصحيح ولا عقل للمجنون والصبي ليد له فقد معتبر شرعا
خصوصا فيما فيه عقله والنايم لا اختيار له والمعنى عليه كالصبي وسيد اليه لا يقع طلاقه وسيد عاين وجهه
عنده لانها ليست بملكوته وطلاق الحرة والامة واثنان ولو زوجهما خلاهما يعني طلاق الحرة ثلاث حرا
كان فزوجها او عبدا وطلاق الامة ثنتان حرا كان زوجها او عبدا وقال الشافعي عدد الطلاق معتبر
بالرجاء حتى عليك ثلاثا وان كانت امرأته امة وعملك العبد ثنتين وان كانت زوجة حرة لعقله وحده
الطلاق بالرجاء والعهدة بالنساء **ولنا قوله** وطلاق الامة ثنتان وعندهما حيفستان وماد طالع
محمول ان الايقاع بالرجال **باب ايقاع الطلاق** فربما ما يستعمل فيه شرعا دون غيره كما تنفع عن النية
حتى لو قال اودت بالطلاق عن وثاق لا يصدق فصفا ولو قال انت طالق من هذا العقد يصدق
ديانة ولو نوى بقوله انت طالق الطلاق من العمل يصدق ديانة وقضا لعدم الاستعمال فيه ولو
قال انت طالق من هذا العمل يصدق ديانة لا قضا لعدم استعمال فيه انت طالق ومطلقة في مثل
وطلقك ويقع بها واحدة رجعية وان نوى غيرها وهو ان يكون واحدة بانية لانه فقد بينهما بخير
ما علقه

لا يحل

تخيير ما علقه الشارع فيلغو قصده كما ان ستم يذيق قطع الصلوة وعليه سبوا ولم يوشيا لان الطلاق القرع موضوع
للطلاق فكان حقيقة فيه وفي انت الطلاق اي انت ذات الطلاق وانت طالق الطلاق لو انت طالق طلاقا
يقع واحدة رجعية ان لم يوشيا او نوى واحدة او ثنتين يعني نية الثنتين لا يقع في هذه الالفاظ
لان الطلاق اسم جنس ومعنى الواحدة مرعى فيه فاذا لم يوشيا على الواحدة حقيقة واذا نوى الثنتين يقع
لان حصر واحد كما وان نوى ثنتين يلغوا لانه عند ولو كانت زوجة امة فقال لها انت الطلاق صح
نية الثنتين لانها جنس الطلاق في الامة وان نوى ثنتين فقلت لان المصدر يحمل الغوم والكثرة
وباضافة الطلاق هذا متعلق بقوله يقع الى كلها او الى ما يعتبر به عن الكل كانت طالق او اسكن او غنك
او رقتك او زوجك او يدك او جسدك او فوك او وجهك وما لا لفظ يعتبر به عن الكل يقال انت
امرؤ حسن ما دام اسكن اي دمت باقيا قال الله تعالى فقلت اغنائهم لها خاطعين اي ذواتهم
وقال الله ففجر نوري اي ذات رفته فقال لكل روح فلان او جسده اي نفسه وقال عليه السلام من
الفرج على السروج اركبها النساء وقال الله تعالى ويصغي وجهه ربك اي ذات وجهه وكل الى جزء
شايع كمنفصل وتلك تقع لان اجزاء الشايع محل لساير الصفات كالكس وغيره فكذا يكون محل الطلاق
الا انه لا يجزئ في حق الطلاق فيثبت في الكل الطلاق ضرورة والى يد ما اورجلها لا اي لوقا
يدك طلاق او رجلك طالق لا يقع لانها غير محل للطلاق فان قلت اليد تعتبرها عن الجميع كما قال الله
تعالى ثبت يدي ابي لهب ودهه وانه وقال عليه السلام على اليد اذا اخذت قلت استماله غير متعارف وانما جاء
على الذرة حتى لو كان عند قوم يعتبرون به عن اجمله وقع الطلاق اي عضو كان وكذا النظر والبطن
يعني لو قال ظهرك وبطنك طالق لا يقع وهذا لا ظهر يعني البدن بعدد الوقوع الظاهر من القول لا الوقوع لانه لا
يها عن جميع البدن ونصف طلاقه يعني لفا قال انت طالق نصف طلاقه او ثلثها او ربعها تقع واحدة لان الطلاق
لا يجزئ وفي الخط ما اذا لم يجاوز من مجموع اجزاء تطلقه وان جاوز كما لو قال نصف تطلقه وثلثها او
فالمخاراة تقع ثنتان لانه زله على اجزاء تطلقه فلا بد ان يكون الزيادة من تطلقه اخرى فينكأ على الزيادة
هذا اذا اضاف الاجزاء الى تطلقه واحدة ولو قال انت طالق نصف تطلقه وثلث تطلقه وسدس تطلقه
يقع ثلثا لانه اجزاء كل جزء الى تطلقه متكررة فاقضى كل جزء الى تطلقه واحد ومن واحدة اي انت طالق
من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين ولهذا هذا مبتدأ ونصف طلاقه خبره يقدم عليه وفي من
واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث يقع ثلثا وفيه عند ابن حنبل وقال في الاولي مثل هذا الكلام بل هو
الكل عرفا كما لو قال خذ من مالي من درهم الى عشرة فان له الغد العشرة فلا الاحتياط بالعفو ايضا لانه من مثل هذا الكلام

الاقول من اكثر من الاقل كما يقال ستنين الى سبعين ويرد له ما بينهما هكذا اذا وقع اكثر من
واحدة واقول من ثلث خلاف ما استشهد به لانه اظهر اوجه يدل على اربعة القل وثلث النصف تطلق
ثلاث لان نصف تطلقان تطلقه فكون جميع ثلثا او ثلث النصف طلقة ثلثان وقيل ثلث اي يقع
ثلاث تطلقات لان كل نصف تنكاحا ملء ونفسها فيكون ثلثا والصحة انه يقع طلقتان لانها طلقة
ونصف في تنكاحا ملء النصف وفي انت طالق واحدة في ثنتين واحدة نوى الضرب ولا وقال الشافعي
يقع ثلثان وان نوى الضرب للواحدة اذا ضربت في ثنتين كانت ثنتين وثلثا ان الضرب في
كثرة نوى لا في زيادة المضروب لانه لو كان يزداد في نفسه لم سق احد في الدنيا فغيره او كثره اجزاء
طلقة لا يوجب تعدد فان اقبل طلاق له الفجر كالتقاء طلاق له فزان ان نوى بقوله في
ثنتين النظر لثمة واحدة اتفاقا وان نوى واحدة وثنتين فثلاث في غير الموطوءة واحدة في
اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في ثنتين ونوى واحدة وثنتين يقع واحدة مثل ولله
وثنتين يعني كما يقع واحدة اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة وثنتين وان نوى مع
ثنتين فثلاث دخل بها او لا لان في معنى مع قال الله تعالى فادخلني عبادي اي مع عبادي
وفي ثنتين يعني لو قال انت طالق من ثنتين في ثنتين ونوى الضرب يقع ثلثان لان الاعتبار للذكر
او لا وعند زوجه الثلث لان اصله ان يكون اربعا كما هو في الحساب الا ان الطلاق لا يزيد
على الثلث ومن هنا الى السام واحدة رجعة وقال زفر بنه لانه وصف الطلاق بالطول قلت انه وصفه
ما لقصر لانه متى وقع في الاكمن كلها ونفس الطلاق لا يحتمل الغم لانه ليس حكمه حكمه يكون رجعا
وبخر الطلاق في حكمه يعني لو قال انت طالق في مكان او في مكان او في مكان او في مكان لان ذكر المكال
لفعله عدم لعصا من الطلاق وعلق الطلاق اذا دخلت مكة او في دخولك له اذا ما مع ذكر اذن
فظاهره وانما مع ذكر في مكان في الطرف والفعل لا يصح ان يكون طرفا شاغلا له محل على الشرط مجازا
مناسبة ان كلاما من الطرف والشرط يكون سابقا على المظروف والمشرط وقع الطلاق عند التجري
انت طالق غدا او في غدا لان كونها مطلقة في جميع الغد يستلزم وقوع الطلاق في اول اجزائه
ويصح فيه العسر في اتي اي قوله انت طالق في غدا فقط اي دون الاول ويصدق قضاء عدا
حينئذ وقال لا يصدق قضاء كما لا يصدق لقا قال انت طالق غدا لانه وصفها بالطلاق في كل
الغد فاذا نوى لغيره فقد نوى تخصيص بعضه ونية التخصص يصح ما بينه وبين الله تعالى وله ان
في المظروف والنظر في قد يكون مستوجبا لمظروفه وقد لا يكون فاذا نوى آخر جزء من الغد فقد

في الموطوءة مع

فقد نوى في كل لفظ فصدق خلافا لقوله غدا لان الفعل فصل به بغير واسطة فافتضى السبق به
لان يكون موصوفا بالطلاق في جميع الغد وهذا انما يكون بوقوع الطلاق في اول النهار وعند
اولها في اليوم غدا او غدا اليوم يعني لو قال انت طالق اليوم غدا او قال انت طالق اليوم
بمع الطلاق عند اول الوقتين فيقع في الغد وصار اليوم لغدا لان الاتباع في الغد لا يتصور
ان يكون اتفقا في اليوم ولما ثبت طالق قبل ان يركب او ان طالق امس من نكاح اليوم
لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن مأكلا فيه ومع الان فمن نكح قبل امس اي ان قلنا
ان طالق امس لم يركب امس لم يكن طالق لانه لا يقع في الحال الا في وقت لا يقع في الغد في المطلق
لما مضى خلاف ما لو قال بعد ذلك حرقتك ان لم يركب امس ولا استمر امس وقدا فتر به
اليوم حيث يقع للقرار له بالحرقة قبل امس لا ان نوى ان من قال العبد الفير بغير مولا
ثم استراه يعني عليه في الثمن اذا قال لا امس احدكم طالق فترت يقع واحدة لا مكان خفيه
اخره فيما عدى الاول ولو نوى قوله انت طالق في المعينة بغير الطلاق لكان قوله انت طالق غدا
في الاكمن في المعينة لعل حاجته في المعينة لم يدرج بالاولى لكونها شديدة فلا يعمل عن الغالب
والفكرة لم يوجد فيها دليل الكسار فلم يقع وفي انت كذا لم يطلق له حتى اطلق اول من مالم اطلق
وسكت يقع حالا لان الطلاق مضاعف للشرط في حاله عن التطبيق وقد وجد في سكت ولو قال
كلما لم اطلقك فانت طالق وسكت يقع الطلاق متتابعا ولا يقع جملة لانها بمعنى عموم
لا عموم الاجزاء حتى لو كانت في غير محل بها وقعت واحدة وفي ان لم اطلقك يقع الطلاق
في لغيره قبل موته بعبارة لا تخفى عن عن اتفاق الطلاق عليها وان لم يدخل بها فلا اثر
لها لان امرأة النكاح انما تزني اذا كانت في العدة وان دخل بها قبلها لم يفسد الطلاق
وقع عليها قبل موته باختياره وان ماتت المرأة وقع الطلاق عليها قبل موتها بعبارة
الطهارة لا يستغنى عنه طهارة الطهارة وفي اتفقا ولا يقع بغيرها فالصحة ان موتها يكونه ولا يبرأ
للمزوج منها واذا او اذا اياها بلاية قبل ان يمتد الى حنفية حتى اذا قال انت طالق اذا لم اطلقك تطلق
في لغيره حيوة وعند ما كفي فطابق من سكت لان اذا الوقت في الاصل كما قال الله
يع والليل اذا يغتنى فله ان اذا استعمل للشرط ايضا فاذا اوله به الوقت يقع الطلاق
وان اريد به الشرط لا يقع فلا يقع بالسكت في قبل اذا تردوا الاخر كان له قضاء في الوقوع بغيرها
بجانب الحرمة فلا يخرج حان اجل الاضالة لانها كانت في عهده يفتن فلا يطلق بالاحتمال ومع نية

الوقت او الشرط فكيف يقع اذا نوى في معنى الشرط يقع في آخره وان نوى في الوقت يقع في الحال
لم اطلقك انت طالق يعني اذا قال انت طالق مالم اطلقك انت طالق تطلق بالاجرة ومعنى قولك انت طالق
حتى لو قال انت طالق لم اطلقك انت طالق يقع واحدة لان زمان البر غير داخل في الممن
ومعنى المقتضوف به فلا يمكن تحققة الا باخراج مثل القول اي قابل للوقت كالسكنى والقبض للمعنة
بهنا نحو المظروف لا ما اضيف اليه اليوم والوقت المطلق مع فعل لا يمتد الى لا يقبل التوقيت كالطلاق
والاعتاق هذا اجل ضابط به مقدار ان اليوم النهار او يطلق الوقت في اليوم في اللغة
كلها فمقتضى الشرط اي عند وجود الشرط لا يتخير المرأة في امر كيدك يوم مقدم زيد يعني لو
قوله الرجاء للمرأة انك يديك يوم مقدم فلا ان مقدم لك لا خيار لها لان امر باليد ما يمتد
فجل على تباين النهار ويطلق في يوم اتزوجك وانت طالق يعني اذا قال للمرأة يوم اتزوجك
انت طالق فمروها ليلا تطلق لان انعاق الطلاق مما لا يمتد ولو قال نويت به النهار
خاصة صدق صا لان نوى تحققة كلامه وراجع في انت طالق يعني اذا قال لزوجته لا امرت
طالق شتين مع عتق جسدك كل لواعق مملك وجعلها لانه علق المطلقين والاعتاق والمعلو
يوجد بعد الشرط فطلق ومعنى حرة فلما حرم عليه حرة غلبت لانها اكلمه مع نيا فيه لانها قد
بجى لمع بعد كقولك وان منع العتق سرا فان قل على ما ذكرت لمعني ان يصح قوله لا جنية انت
طالق مع نكاحك ولكم انه لا يصح ولا يقع الطلاق اذا تزوجها فلما لم تكن احققة فممن
فقد باعتبار ان الزوج مالم للطلاق بخيرا وتعلقا فصح تصرفه بتعلقه والاجنبي ليس كذلك
وانما يصح تصرفه بمملك الممين بان قال ان تزوجك فانت طالق وان يصح الشرط ونظره ما لو قال
للمرأة انت طالق في ذكرك الدار تعلق بالادخل ولو قال لا جنية انت طالق في نكاحك لم يقع مع
ان الطلاق والعتاق لا يتنافيان والطلاق مع النكاح يتنافيان وعند مجي اغد بعد علق
عتقها وتطبيقها لجنية لا اي لا يرجع خلافا لمعنى لوقال للمرأة انت طالق شتين اذا جاء
غدا وقال لها مولا اذا جاء غدا فانت حرة بمملك الرجعة عند محمد وقال ليس الرجعة له ان المعلوم
بالشرط كالمسئل عند الشرط فيضاد كان الاعتاق والتطبيق وجد في ذلك الوقت فيقع
النصق ولما لان الاعتاق مندوب والتطبيق محظور ولها ان الاعتاق علم العتق وكذا
التطبيق علم للطلاق فلما اقترن العلنان في الزمان اقترن معلوليها وكل من العتق
والطلاق صادفهما وهي الس لا بمملك الرجعة وتعتد كالحرج يعني تعتد بثلث جيز انعاقا

لما نهاها حطا في نياها صيانة عن الماشتباه ويقع بانا اي لوقال للمرأة انت طالق
ولم ان نوى به الطلاق يقع لان الامة اذا لم وصله النكاح والحرام ازاله اهل ومما مشعر كان
بها ولو لم يقل نكاحا عليك لم تطلق لوقال انت بان او حرام ولم يزد عليه تطلق لان البيونة اذا
ضيقت لها تتعين لازالة وحله النكاح واذا اضيف اليه لا يتعين جواز ان يكون امرأة
خري لا بانا اي لا يقع بقوله للمرأة انت طالق وان نوى ان للموصل لان الطلاق ازالة
بيد المملك الثابت بالنكاح ولا يملك لها فيها وانت طالق معطوف على قوله انت طالق يعني لمع
ذا قال للمرأة انت طالق واجد اول لان الطلاق اذا اقترن بالعد يكون له حكم
احدة ولهذا لوقال للمرأة المدخول بانك طالق لثا وقعن ولو وقع الطلاق بخروج الوصف
ما وقع لكونها اجنبية فكون الشكر في الطلاق وعند محمد اذ دخل الشكر في الواحدة فسقط
انت طالق شتا لما عن الشكر ففقع او مع معني اي لوقال انت طالق مع موتى او مع موتك
ما يقع لانه اضافة الطلاق الى حالة منافاة لان موته ينافي الامة وموتها ينافي الحلية
لا بد منها ولا طلاق بعد ما ملكها مما صا جدا وشقصه يعني لو ملك امراته او جرادتها
ملكك زوجها حرة منه بطل النكاح اما ملكها اياه فلا اجتماع بين المالك والمملوكة واما
كل اياها فلان مملك النكاح ضروري فقد استغنى عنه بالاقوال لبوت اهل ولا يقال
لعل لا يثبت بالاشتقاق لانا نقول مملك الممين دليل اهل مقام مقام الكل تسوية في ذلك
اشترى المكاتب زوجة لا يبطل النكاح وما ذكرت موجود فيه قلت لان لم ملك بل له حتى
لك ومولا يمنع بقاء النكاح وبانت طالق هكذا يشير بالاصبع يقع بعده اي خارا باصبع
فت واضع وان اشار باصبعين طلعت شتين وتعتبر المشورة اي المصنوعة من الاصابع
ون المصنوعة للعرف والسنة كما قال عليه السلام هكذا وهكذا اوجب اياه في الثالثة ولو نوى الاشاق
فمخمين صدق ديانة لا قضاء ولو اشار بظهور ثا فالمصنوعة من الاصابع معتبرة اعتبارا
شباب في عرفهم وقيل ان كان بطن كعبه الى السماء فالجعة للنشر وان كان الى الارض
جعة للضم ولو قال انت طالق واشار باصبعه ولم يقل هكذا فهو واحدة لان الاشارة للعدد
بهم ولم يوجد طلعت وانت طالق اي يقع واحدة ابينه لانه وصف الطلاق بما يحتمل وهو البيونة
عالم ان تكون قبل الادخل وانقضت العدة وانت طالق شتا الطلاق او اخذه او اخذه او اسوه
وصيف الطلاق بهذه الاوصاف انما يكون باعتبار اثره وهو البيونة في الحال فان قيل كان ينبغي

ان يكون اشد الطلاق لنا قلنا النفصل عن المطلق الانبات وطلاق الشيطان او البدعة
اذ كل من الوصفين بين عن البيوت لان السني هو الرقي او كاجل او كالف او ملاء البلب
ونظيمة شديدا او طوله او عريضه بلاية ثلث بدايشتمل ما اذا لم ينو عدد او نوى واحد
او ثنتين بدايشتمل ما اذا لم ينو عدد او نوى واحد او ثنتين بدايشتمل ما اذا لم ينو عدد او نوى واحد
ثلاث لان البيوت متنوعة خفيفة وغليظة فايها نوى صحت نيته ومن طلقها لثلاث قبل الموطى
لان المزون بالعدد لا يقع قبل ذكره فيقعن جملة وان فرق الطلاق ان يقول انت طالق
انت طالق انت طالق او انت طالق طالق طالق بانه بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة لانها
وسى مبانه وفي انت طالق واحدة وواحدة لغير الموطوءة تقع واحدة وتقع بعد قرن بالطلا
يعني الطلاق اذا قرن بالعدد يكون الوقوع بالعدد لا انفصل الطلاق فيلغو قوله انت طالق لو
مات قبل ذكر العدد لانه بالموت بطل الحمل فموتها لانه لو مات الرجل بعد قوله طالق قبل قوله ثلثا
يقع واحدة لان لفظ الطلاق ولم يتصل بذكر العدد فيقضى قوله انت طالق وهو عايل بنفسه فيقع الاربي
ان من قال لامرأة انت طالق وهو يريد ان يقول ثلثا فامسك رجل فاه يقع واحدة رجعية لان الوقوع
بلفظ لا بعصم وبانت طالق واحدة قبل واحدة او بعدا واحدة تقع واحدة وبانت طالق واحدة قبلها
واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة يقع ثنتان لان قبل وبعد لم يذكر بالضمير كونه
لما قبله وان ذكر بالضمير يكون صفه لا بعد فقول قبل واحدة صفه لما قبله سبق الواحدة الاولى
في الوقوع ثنات لا الى مرة وقوله قبلها واحدة صفه الثانية فاقضى ان يكون الثانية اقلا والمكن ان يقع الثانية
مقدمة على الاولى فوقعتا معا وفي قوله بعدا واحدة البعد صفه الثانية فيقع الاولى فلم يقع الاخرى وفي
قوله بعد واحدة فالبعد صفه الاولى فيقعن في الاولى وهو غير ممكن بعدا او جها فثبت ما هو ممكن وهو
ان يقع الثانية بها فيقعان واما كيد مع فلا فرق ان قوت بالضمير او لا فاقضى وقوعهما معا وفي الموطوءة ثلثان
في كلهما اي في كل الوقوع ذكرت بالضمير او لا لقيام المحلة بعد وقوع الاولى وبانت طالق واحدة وواحدة
ان دخلت الدار تقع ثنتان لو دخلت فواحدة ان قدم الشرط اي ان قال ان دخلت فانت طالق واحدة
وواحدة فدخلت تقع عليها واحدة عند اي خفيف وقالا تقع ثنتان لانه جمع بينهما بحرف الجمع فصار كقوله
انت طالق ثنتان وله ان المعلق كالمذكور عند الشرط ولو قال لها منجزا انت طالق واحدة ولو قل
يقع واحدة خلاف ذلك الشرط لان صدر الكلام توقف على اخرو لو وجد المغير به ثبت ان الجمع
بحرف الجمع بلغة في حق اصل المعلق لا في حق كعينة وكنايه مالم يوضع له اي للطلاق واحتمله

بالشرط

وغيره فلا تطلق بالنية او بدلالة الحال ومنها اي من الكنايات اعتدى واستبرى رحمك وانت واحدة
وبها يقع واحدة رجعة اما ان هذه الالفاظ كناية فلان قوله اعتدى كتمل نعم الله وعقد له قراء
سبق الطلاق وكذا ابرأة زوجها لو كان يكون لتطلقها او بعد ما طلقها والواحدة كتمل
ان يكون صفه طلقه وان يكون صفه امرأة اي انت منفردة في الحال قبل ان يقب واحدة يكون صفه
طلقه وان رفعها يكون صفه امرأة والقبح ان لا فرق بينهما لانه من الاعراب واما ان
الطلاق بها رجعي فلانه قال عدم لسودة اعتدى ثم راجعها واما عند الاقرار وموارة الدم
فاذا نوى ان يكون لكونها مطلقة ثبت اصل الطلاق بلا احتياج الى ثبات وصف زايد
وهو البيوت وبها يقب اي باقي الالفاظ الكناية كانت باين فانها كتمل البيوت من النكاح
او الخيوات بنة بتلك كلاما معني القطع اي منقطعة من النكاح او من الاقارب حر لم
يتمل حرمة الصفة لسودة طلقها جبيل على غاربك وهو مني على الخلية لان النافذة اذا ارلت
يلقى جبيلها على غاربها وهو ما بين العنق والتسنام يعني ان حرمة عن جبيل النكاح او من حسن
الخلق ومبطل لا يملك حمل ان يكون معناه عفوت عن ذنبك لاجل امك سرحتك فارتكبت حمل
التسريح والمفارقة بالطلاق او من غيره امرك بذلك في الطلاق او في غيره انت حرة عن حقه
النكاح او ورق النكاح تقضي بحري استري لانيك باين اولها ينظر اليك اجني اغزى بالغبين
المعجمة والراء المهملة اي ابعدي عني لان طلقك اول باراة امك وكتمل ان يكون بالزوا المعجمة
وبالعن المهملة من الغزوة اخرجي اذ سبي قومي استغى لارواج كتمل الارواج من الرجال
لانها مطلقة والارواج من النساء يقع واحدة باينه ان نواها او الثنتين وملك ان نواها
وفي اعتدى ثلث مرات يعني لو قال لامرأة اعتدى اعتدى اعتدى لو نوى بالاولى طلاقا
ولغيرها ايضا صدق يعني لو قال نويت بالاولى طلاقا وبالباقيتين حضنا صدق قضاء
لانه نوى حقيقة كلامه اذ المرأه يامر بعد الطلاق بالاعتداد وان لم ينو بغير شيئا فثبت
معنى لو قال نويت بالاولى طلاقا ولم انو بالباقيتين شيئا فهو ثلث لانه لما نوى بالاول
الطلاق صار الحال حال مذكورة الطلاق صفتين البقيتان للطلاق بدلالة الحال فلا يصدور
في اليه قضاء ما المفوض قبل قبل لها طلق نفسك او امرك بيدك
او اختاردي نوى الطلاق قديها لانه من الكناية كتمل انها خرم ما في الكسوة او خرم ما في نفسها
فلا يتعين الا بالنية تطلقها وهو مبتدأ وقوله لمن خرم مقدم عليه في كس علمت به اي خمار

77

عني ان تطلقها ما دمت مجلسها وان طالع مكنان هذه الموصل ما لم تفر او لم تعمل ما يقطع اي لم تعمل الا
تقطع خياره لا بعده اي لا تطلق نفسها بعد القيام او بعد العمل وطوس القاينة اي اذا كانت قاينة جلست
وتكاد القاعة وقعود المكنة ودعاء الباب المشورة وشهود باجر عطف على الباب يشهد علم
ووقف دابة في ركبته لا يقطع لان هذه الافعال لا يدل على الاقرار بالجلوس القاينة
لانه سبب حضار زياره الراي واما انكاد القاعة وقعود المكنة فلانه انتقال من جلسته الى
جلسته فلا يكون اعراضا وفي رواية اذا كانت قاعة فانكادت بطل خياره لانها اظهر
للمتاوان بما خيرا وكان اعراضا والاول اصح ولو كانت قاعة فاضطجعت بطل خياره
عند زفر ومور وانه عن ابني يوسف وعنه انه لا يبطل خياره واما دعاء الباب المشورة وعاء
الشهود للامانة لان لا تشارة لتحري الصواب والسداد والامانة للشهاد للتحرز عن المحرم
والعناد فكان ادلس الا قال له لا عراض واقف دابة في ركبته لان الوعود دليل
التاقل وفلكها كبيتها يعني السفيه التي في ركبته بمنزلة بيتها لان جيران السفينة لا يضاف
الي ركبها ولهذا لا تقدر على اتقانها متى شاء وسير دابته كسيرة وفي اختاري لا يصح نيته الثلث
كما يصح في ساير الكنايات لان الاختارة لا يتنوع الى غليظة وخفيفة كما يتنوع به بانه يبين ان
قالت اخرت نفسي او اخار نفسي وشرط ذكر النفس من احدهما حتى لو قال اختاري فقالت اخرت بطل
عرف في كل باجماع الصحابة وفي اختاري اختارة لو قالت اخرت تبين وفي المحيط لا بد من ذكر النفس
او التولية او الاختارة ولو كثر اختاري فلانا فقالت اخرت اختارة هي ثلث في قولهم جميعا اخرت
الاولى اي لو قالت اخرت الاولى والوسطى والاخرة تقع ثلث طلاقات بلانية عند ابني خيفة وقاله واصف
ولا حاجة هنا الى انه الزوج والى ذكر النفس اتفاقا بل لانه التكرار لان اختار الطلاق هو ان يكره
الزوج لا يكره هذا هو المذكور في الهداية لكن المذكور في المدايع والمحيط والريادة ان الية شرط فيها والى اثنين
سني ان يكون خوف الية فيها الشهرة لانها ليست بشرط قد يقول اخرت الاولى لو قالت اخرت التولية
الاولى يقع واحدة اتفاقا ولو قالت اخرت نفسي مرة يقع اتفاقا كذا في الكافي لانه ان الزوج قوض اليها
ثلث تطلق في ضمن الاختارات فاذا قال لا يكون معناه اخرت بوجهها ومضى طلقه واحدة ولا ان الكلام
اذا التزم اصل الحق لغني عن التبع وكلاهما هذا عند الترتيب اصالة والافراد تبعوا واذا بطل في حق الاصل في
لا ترتيب بين الطلاقات بطل في قوله فبقي مجرجه قولها اخرت ففعل الثلث ولو قالت طلق نفسي جواب
قوله اختاري واخرت نفسي تطلق بانت واحدة في الاصح لم يقدح لان فيه روايتين احدهما ان تقع واحدة

لان فردوا بين احدهما ان تقع واحدة رجعية لان لفظها صريح والاخرى انها بانه ملائمة الاصح
لانها انما تصرف كما للتفويض والزوج كسما الاختارة ومومن الكنايات فكون تفويض في المان
وملك الابانة لا غير ولو قال امرك يدك في تطلقه او اختاري تطلقه فاختارت نفسها اي قالت
اخرت نفسي يقع رجعية لانه لما قرنه بالصرح علم انه اراد به الرجعي كما لو قرن الصريح بالباين ولو قال
انت طالق باين تبين انه اراد به البايين ولو قال امرك يدك ونوى الثلث فقالت اخرت نفسي بواحد
او مرة واحدة يقع لان الاختار يصلح جوابا بالامر باليد كونه عليك كالخبر والواحدة صفة للاختارة
فصار كانه قالت اخرت نفسي مرة واحدة وانما تصير مختارة مرة واحدة اذا وقع الثلث ولو قالت
في جواب قوله امرك يدك طلقت نفسي واحدة واخرت نفسي بطلاق فواحدة رجعية لان الواحدة صفة لمصدر
محذوف اي طلقت نفسي طلقه واحدة وفي المحيط انما كان باينا لان المعنى تفويض الزوج لا ايقاعها
فكون الصفة المذكورة في التفويض ومضى البينونة مذكورة في الجواب ضرورة موافقة الجواب ولو قال
امرك يدك اليوم وبعد غد لا يدخل التلقيب لان كل واحد من اليومين ذكر منفردا واليوم المنفرد لا يتناول
الليل وبطل امر اليوم ان يمتد بوقت له وبعد الغد لانه ذكر وقتين بينهما وقت لم يمتد به مرفقا
امر من فردا احدهما لا يتعدى الى الاخر وفي قوله امرك يدك اليوم وغدا دخل الليل لانه هذا امر واحد
لانه لو لم يتحمل بين الوقتين وقت واحد لم يتناول الامر بالبدفصار كما اذا قال امرك يدك اليومين
فلا يبقى به مرفق عدان ردته في يومها ولو قال لامرته طلقت نفسك لم تنال الزوج شيئا ونوى واحدة
وطلقت نفسها يقع رجعية لان المفوض اليها صريح الطلاق وان طلقت ثلثا ونفاه اي الزوج
الثلث صح ويقع عليها لان قوله طلقتي معناه افعلي فعل التطلق وموجب فردا يحتمل الفرد
حقيقة ومما لو احد عند عدم الية والفرد اعتبارا وهو الثلث وحمل عليه الية ونية الثلث
يعني لو نوى الثلثين لا يصح لانه عدد وليس بفرد الا اذا كانت الامة فتقع نيتين لانه جلس في حقها
ويقع بانت نفسي رجعية بعد اذا قال لامرته طلقتي نفسك فقالت انت نفسي طلقت طلاقا رجعيا واخرت
يعني لو قال في جواب طلقه اخرت نفسي لا يقع والفرق ان الابانة من الفاظ الطلاق حتى لو قال لها
انتك ونوى الطلاق بانت وكانت الابانة موافقة لتفويض الطلاق في الاصل لانه فوض اليها
طلاقا تبين منه بعد العدة وزادت وصفا وهو تحتمل الابانة فلم يقع الموافقة في الاصل واما
الاختار فليس من الفاظ الطلاق حتى لو قال لها اخترك ونوى الطلاق لا تطلق ولا يرجع عن طلقتي
نفسك عنه ويقيد بالمجلس حتى لو قامت من مجلسها ثم طلقت نفسها لم تطلق وفي قوله طلقه ضربا وطلقه

امراتي خلافا لما يعني بجمع الرجوع ولا يتقدم بالجلس لانه توكل وانابة فان قلت لم كان تملكها ولمين لفا
امر بتطبيق نفسها وتوكلا اذا امر بتطبيق غير ما يصح الرجوع في الثاني دون الاول قلت المالك الذي
تصرف لنفسه والوكيل لغيره فاذا فوض طلاقا لنفسها تكون مالكة لكونها تصرف لنفسها وفي معنى التعلق
وكان مينا ومي لا يقتل الرجوع ولا خيار في التملك واذا فوض اليها طلاقا غير ما يكون وكيلها لكونها
تعمل لغيره والتوكيل لا يقتصر على المجلس لان غرضه الاعانة وقد لا يحصل في المجلس ومالك الرجوع
كيلا يمتنع الضرر فان قيل ينتقض هذا بما اذا امر الاين المديون ببراءة ذمته عن الدين فانه يكون وكلا
فيه حتى لا يقتصر في المجلس ويكون للداين الرجوع عنده مع انه عامل لنفسه ومي سيلة لجامع قلنا انه وكل
عامل لغيره وانما يعمل لنفسه في ضمن ذلك ولا يباي باله لانه من ضرر وانه او نقول الرجوع في التملك
جايز كما في الهبة والبيع قبل القبول وانما لا يكون الرجوع من مبالغ التعلق لانه تملك وفي قوله
طلقت نفسك متى شئت لا يقتضيه بالجلس فلها ان يطلق نفسها في المجلس وبعده لان كلمة متى عامة
في الاوقات ومي طلقها ان شئت بتقدم المجلس لا يرجع لان الاجبني بالامر به صار رسولا لكونه
سفيرا ومعبرا فاذا قال ان شئت فخذ جمل متصرفا مالكا لارسولا مبالغا لان المالك من يتصرف
براي نفسه سواء تصرف لنفسه ولغيره خلاف قوله طلق نفسك لانها لا تقبل ان يكون رسولا الى نفسها
مالكة كيف كان والتملك يقتصر على المجلس فلا يكون له الرجوع لما فيه من معنى التعلق ولو قال طلق
نفسك ثلاثا وطلقت واحدة فواحدة اي في واحدة لانها ملك انقاع الثلث فيملك انقاع الواحد
ضرورة ولا يقع شيء في عكس معنى لو قال لها طلق نفسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء وعند اي
خيفة وقال لا تقع واحدة لانها بات بملكك وزيادة وتقع ما يملكه ويلغوا الزيادة ولا انها اتبعها
فوض اليها لانها فوض اليها المفرد ومي اتت بالمر ككف كانت مخالفة ولو امرها بالان والرجوع فعكست
سنة اذا امرها بالباين وطلعت نفسها رجعية او امرها بالرجوع فطلعت باينة وقع ما امر به الزوج لانه لما عتق صفة
المفوض اليها فحاجتها بعد ذلك الى انقاع الاصل دون تعيين الوصف فيقع بالصفة التي عينها الرجوع
باينا او رجعية ولا يقع في طلق نفسك ثلثا ان شئت لو طلق واحدة لان معناه ان شئت الثلث
ومع بائع الواحدة ما اشارت به الثلث فلم يوجد الشرط فلا يقع شيء لان لجزاء الشرط لا يتوزع على لجزاء
الشرط وعكس اي لا يقع في عكس معناه لو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت نفسها ثلاثا فلا يقع
شيء عند اي حصة وعند ما يقع واحدة وهذا بناء على ان انقاع الثلث انقاع الواحدة وعند ما يقع بائع
الواحدة فكذا مثله الثلث مثله الواحدة عند ما وليس مثله لها عترة ولا في ات اي لا يقع مما انت طالق

70
ان شئت فقلت شئت ان شئت لانه علق الطلاق بالجنحة ومي اتت بالمعلقة فكانت مخالفة
لاشتغالها بما لا يغنيها من خروج الامر من يد مالك لو علق مثله رجلا فقال شئت وان نوى الطلاق
ان للوصل اي ان نوى الزوج بقوله شئت الطلاق لانه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج
شائيا طلاقا والنية لا يعمل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذ نوى لانه انقاع مبتدأ
لان المشية شئ عن الوجود فكانه قال وجدت طلاقا واجاد الطلاق بايقاعه الا انه لا بد
فيه من نية لانه قد يقصد وجوده وقوعا وقد يقصد وجوده ملكا فلا يقع الطلاق بالشك خلاف قوله
اردت طلاقك لان الارادة لغة عبارة عن الطلب قال عليه السلام احب راي الموت اي طالبه
وليس من ضرورة الطلب الوجود ولا يلزم ان الارادة والمشيئة ان عند المتكلمين من اهل السنن
لان ملك من صفات الباري تعالى وكلنا في ارفع العباد وجزا ان يكون تفرقة بالنظر اليها
وتسوية بالنظر الى الله تعالى لان ما اراده يكون لا محالة وفي المنتقى لو قال رصيت طلاقك
يقع اذ نوى جعله منزلة المشية وكذا كل تعلق بعدم يعني اذا قال لها انت طالق ان شئت ان كان
الامر لم يجر بعد لم تطلق وفي المبسوط لو قال اذا طلقت امراتي فهي طالق لما قبله لا تطلق لفا
انت طالق لان الجزاء واقع عند تحقق الشرط واذا تحقق الجزاء وقع الثلث لا يتحقق الشرط
فلا يقع الطلاق ويسمى هذا طلاقا دوريا لان تحقق الثلث موقوف على تحقق الطلاق الواحد
وتحقق الواحد موقوف على عدم وقوع الثلث لانه كما قلنا ينبغي ان يقع الطلاق لان الزوج
لا يقدر الا بايقاع فيما مضى كما قلنا لانه لا يمسح قالوا يطلو في الحال فاذا اطلق واحد مع شئتين
بعده فمطلقا لما وقع لو علق موجود حتى لو قال شئت ان كان ردي في الدار والحال انه في الدار يقع
فيه انه متى علق مشيتها او ارادتها او حتمها يكون تملكها كما في معنى التعلق فيقتصر في المجلس فصار
كالامر باليد ولو علقه بافعالها كالكلها وشربها ونحوها لا يقتصر على المجلس لانه تعلق محض وفي
انت اذا شئت واذا ما شئت ومتى شئت ومتى شئت لا يرتد الامر به لان متى وميها تقع
الا وقت فكانه قال في اي وقت شئت فلا يقتصر على المجلس ولوردها الامر لا يكون ردا
لانه لم يملكها الطلاق الا في الوقت الذي اشارت فلم يكن ملكا قبل المشية حتى يريد بالرد وكذا
اذا واذا ما عند ما وعند اي حصة وان كان يستعمل للشرط والوقت لكنه جعلها من الثلث
لان الامر صار بيده فلا يخرج من يده وتطلق متى شئت واحدة لا غير وفي كلامي شئت لها انقاع
واحدة ثم ثم اي ثم واحدة ثم واحدة لا التلث مع لها ان يوقع ثلاثا تطلقا متفرقة وليس ان

يوقع الشك في جملة لان كلما تم الافعال والازمان عموم الافراد لا عموم الاجتماع ولو طوقت نفسها ثلثا
جملة لا يقع عندنا في حنفية وعند مالمع واحدة بناء على ان ايقاع الثالث القاع الواحدة ام لا وقد رينا
ولا يرتد بالرد لانه لم ينفصل اليها الطلاق الا في الوقت الذي يتشأ فيه فلا يعتبره ما قبله ولا ^{المطلوق}
بالرفع معطوف على الايقاع المضاف الى الثالث بقدره ليس لها ايقاع الثالث ولا التعلق بعد
زوج آخر لان تعلق الطلاق انما يصح في هذا المكل لا في ملك تحدث وفي حيث شئت اي
اذا قال لها انت طالق حيث شئت وابن شئت يتعد بالمجلس لان حيث وابن اسماء
المكان فيكون هذا ايقاعا في مكان مشيتها والطلاق لا يعلق له بالمكان فيسقط ذكر مطلق
المشية فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان لان له تعلقا به حتى يقع في زمان دون زمان قال
لما لقي ذكر المكان في قوله انت طالق حيث شئت فيسقط ان يقع في حال كما لو قال لها انت طالق قلت
قلت بحال الطرف على الشرط المناسب بينهما من حيث ان الطرف كجامع المظروف كما ان الشرط
كجامع المشرط وفي كيف شئت اي لو قال لها انت طالق كيف شئت يقع رجعية وان لم
يشأ ان للوصول وان شاءت كالزوج بآية او ثلثا وقع يعني ان قال شئت واحدة
او ثلثا وقال الزوج نويت فكل فهو كما قال لثبوت المطابقة بين مشيتها وارادته وان نوت
ثلثا والزوج واحدة بآية او بالعتق اي ان نوت واحدة والزوج ثلثا فوجه اي وقعت
واحدة رجعية لان مشيتها ومشيته تعارضتا تساقطتا خضع الاصل وهو الواحدة الرجعية
وان لم يوشى فما شاءت اي ان لم يحضره اليه يعتبر مشيتها جوا على موجب التحية لانه اقامها
مقام نفسه وموان يقدر ان يحل بآية او ثلثا بعد ما وقع رجعيًا عندنا في حنفية فكذلك في مقامه
وعندما لا يقع ما لم يقع المرأة لان وصف الطلاق مفوض اليها ولو وقع في حال رجعيًا
يلزم وقوع الوصف بلا مشيتها وهو لا كوز فيتعلق اصل الطلاق مشيتها كوصفه وله ان
يوصف بغيره يستدعي وجود الاصل لان الموصوف لا توصف كما قال القائل بقوله طلق كيف
صبر بعدنا فقلت فله حصة فتسأل عن كيف ولم شئت اي لو قال انت طالق كم شئت وما شئت
طلقت ما شاءت واحدة او شنتين او ثلثا لان كل اسم للمعد وما عام فيتناول الكل فان قلت
ليس للزوج ان يطلقها اكثر من واحدة فكيف يكون لها ذلك وهي قائمة مقام قلت لانك الزيادة
في حقها لانه لو فرت يطل خيارها فلا يمكن من ايقاع الثالث الاجل فيباح لها لعدم قدرتها
بخلاف الزوج لانه قادر على الفرت في مجلسه لو قامت بطل خيارها لانه امر واحد

السقوط

مسل في حال وليس في ذكر الوقت فاقضي جوابا في تحمل كسائر التملكات فان ردت ارتدت في
طلق بنفسك من ثلث ما شئت لها ان تطلق ما دونها يعني واحدة او شنتين لانها اي ليس لها ان تطلق نفسها
لاننا عندنا في حنفية وقالها ان تطلق نفسها ثلثا ايضا لان هذا الكلام يجعل للمساكين كما يقال خذ من
طعامي ما شئت وله ان مرجعت لليمين كون ما عاتته في كل الدار وان جعلت للتبعيض كون غايته في بعضها
لا يقع الثلث بالشك حمل الطعام لان لالة احوال يقتضي وجود وقوع الثالثة كحر زعة
كلمة الطلاق شرط صحة اي صحة اكله في الملك والاضافة اليه اي تعلق الطلاق بالملك فلا تطلق خذها
من كملك فان قلت كذا فكلها وكلها لانها ليست في ملكه عند اكله لا يقال بفعل المكل منها فكون القدر
ان ملكك وكلمتك فانت كذا لانا نقول اليمين مدوم لقوله تعالى لا تطع كل خلاف فلا تحال الصيغة
وتطلق بعد الشيطان قال له وجه ان كلمتك فانت طالق ثم كلمها او قال لا جيبه ان كلمتك فانت
كذا فكلها لوجود الاضافة الى الملك ولو قال المرأة التي تزوجها طالق تكون تعليقا بالملك اذا كانت
غير مقيمة وان كان معن شرا ان يقول هذا المرأة التي تزوجها طالق لا يكون تعليقا حتى لو تزوجها بالبيع
الطلاق لانه عرفها بالاشارة ولا يدعي فيه الصفة وهو الزوج والفاظ الشرط ان واذا او فاما او
وكلاما ومثما وفيها اي بهذه الالفاظ نحل اليمين اي سطر اذا وجد الشرط مرة لان هذه الالفاظ
بمقتضى العموم والكرار فيوجد الفعل مرة يتم الشرط الا في كماله فانه نحل اليمين في كل كلمة
تقع وقوع طلاق الثلث لانها يقتضي عموم الافعال ومن ضرورة عدم الشرط كذا ما علق من
فلا يقع ان نكح بعد زوج آخر كقوله كلما دخل الدار فانت طالق لان كسفا الطلاق الثلث
المملوك في هذا النكاح لم يبق الخراء وتعاد اليمين به بالشرط فيفوت بقوا احدهما الا اذا حلت
على الزوج ككلامه تزوجك فانت كذا الخ بمرارة ولو بعد زوج آخر لان انعقادها باعسار مكل
عليها من الطلاق بالزوج وفي ذلك غير محصور وزوال الملك لا يبطل اليمين ونحل بعد الشرط مطلقا
اي سواء وجد الشرط في الملك او في غيره وشرط للطلاق والملك يعني ان وجد الشرط في الملك
طلعت واخلفت اليمين لانه وجد والمحل قابل للخراء ونزل ولم يبق اليمين لان بقاء ما بقا الشرط
واجزاء ولم تنق واحد منها وان لم يوجد الشرط في الملك لا يقع الطلاق ونحل اليمين لوجود الشرط حقيقة
ولا يقع شيء لعدم المحلية وان اختلف في وجود الشرط فالقول له اي الزوج لانها تدعي الطلاق عليه
وممكنك الامع حجة يعني ان اقامت بغيره بقولها لانها بورت دعواها بالحي وفي شرط الاعمال لانها
صدق في حقها حاجة فني ان حضرت فانت طالق فلانه وان كنت تحبش عذاب الله فانت كذا او غيره

ولو قال حصة واجد اي عذاب الله طلق من قال ان تقبلا بكذبها حين قال اجب عذاب الله علم
طلقت قلت لان الانسان قد سلب بصوف الصدر ورجه يؤثر عذاب الله صحة علم ان العلق بالمجه
كما يتعلق بالحيض لان المتعلق بالمجه يقتصر على المجلس لكونه محسرا ولا يقتصر المتعلق بالحيض فوطئ
لا تطلق فلانه ولا يعتق العبد لانها مسمى حتى غير ما وانما يقبل قولها اذا اجرت واجبض فام قاذ
الوطئ لا يقبل قولها لانه ضروري فلما افشتر طفيه قام الشرط هذا اذا كذبها الزوج في قولها عصب وان حذفتها
تقع تصديقها ولو قال لامر اتيه اذا حضتها فانما طالعان فقالنا حضتا لم تطلق واحدة منهما الا ان تصدقها
وان حذفت واحدة وكذا لاخر طلق المكذوبة لان حضتها جميعا شرط لوقوع الطلاق عليها والمكذوبة لا يقبل
قوله في حق غيره فلم يتم الشرط في حق غيره فاقبل ما في حق نفسها فطلق مبي وفي ان حضت محكم بالحق العبد
الدم لثمة ايام من اوله اي من اول الدم يعني اذا قال لامر اتيه ان حضت فانت طالق فذات الدم لم ينع حتى تتم
ثلاثة ايام لان ما ينقطع دونها لكونه حيضا فاذا انقضت ايام حكن بالطلاق من حين حاضت ولو لم تكن مذكولا
فدوجب بزوج اخر بعد الوكيل قبل التام في فتاوى بها الدم كان الكحل صحيحا وفي ان حضت حصة لا يقع
حتى تظهر من حيضها لان الحيضة هي الكاملة منها وكما لها بانها تها وكذا بالطلوع لا يكون الطلاق عينا لا يقع بعد ما
ظهرت بخلاف قوله ان حضت وفي ان حضت فان طالق يطلق حين غرت من يوم صامت لان اليوم ليس
النهار اذ الصوم فعل متدوم وغروب الشمس كماله وان حضت فانه يقع على صوم ساعته ولو علق طلقه بولادة
ذكر وطلعتن بانتي بان قال ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق فانت طالق فلو لم
اي العلام واجارية ولم يدر الاول طلق واحدة قضاء سنتين تنزها لان العلام ان كان اولاً وهو واحدة
وان كان اخر فثنتان والواحدة مستحق فله قضاء سنتين تنزها اي تنزها على ما يوفى مطان احكام الاحمال
وقوعها بتعديم اجارية حتى لو كان طلقها قبل ذلك فالاحوط ان لا تنزها لاجل عموم اجارية ولادة
والعقب عدتها لانها حنثان فابها ولدت ولا حنث ويقع حنثا ويكون معتدة وانقضت او ما توفى لها في طلقها
فاذا انقضت العدة اخل اليمن الاخرى لوجود الشرط ولم يقع به شيء لان الطلاق المتأخر لا يقع العدة
لا يقع وان ولدت غلاما وجارية بين ولم يدر الاول منهم متع ثلثان في القضاء وفي التهمة ثلاث لان العلام
ان كان اولاً او وسطا يطلق ثلاثا واحدة بالعلام وثلاثان بالاجارية الاولى ولا يقع بالتبانية شيء لان اليمن
بها قد اخلت بالاولى ولا يقع بولادة العلام ايضا شي لان حال انفصال العدة فتردد بين ثلاث وسنتين
محكم الا قبل قضاء وبالاكثر تنزها وان ولدت غلامين وجارية لزومه واحدة في القضاء وفي التهمة ثلاث
لانه ان كان العلام ان ولدت الاولى منها واحدة ولا يقع الثاني لان اليمن به قد اخلت ولا يقع بولادة

وان كان العلام اجارية
الاجارية الاولى

الاجارية ايضا شي لان حال انفصال العدة وان كانت اجارية اولاً او وسطا تنزها واحدة بولادة اول الفلانة
وثلاث بولادة اجارية فتردد بين واحدة وثلاث فلزمه الا قول فضاء والاكثر تنزها ولو علق الثلاث سنتين
ان قال ان كملت ابائهم وابا يوسف فانت طالق ثلاثا تنزها ان وجبت للملك والاول في غيره والى
فنه حتى لو طلقها بعد ما علق فملا فشرطين والعقب عدتها ثم وحدا الشرطين وهي سبانه ثم تزوجها
فوجد الشرط الآخر وقع عليها الطلاق لان حال الشرط الاول حال البقاء ولا بشرطه الملك وانما بشرط
ذلك وقت المتعلق لكونه اجاريا لوجود ما سمي اجاريا وبشرط وجود الملك عند وجود الشرط لينزل
اجزاء فيما من ذلك حالة البقاء فلا يشترط الملك ولا يقع ان وجد الام في الملك اول فيه والسا في غيره والتجبر
اي تجبر الثلث وهو الناقص في حال سطل المتعلق فلو علق الثلث شرط كما اذا قال لامر اتيه ان دخلت الدار
فانت طالق واحدة او سنتين او ثلاث ثم تجزأ اي قال انت طالق ثلاثا ثم عادت اليه بعد التحليل لم يحد
الشرط لا يقع شيء لانه بوقوع الثلاث عليها خرجت من ان يكون محلا للطلاق وفوت محل الاجراء يبطل اليمين
لغوت محل الشرط فان قال لها ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم جعلت الدار بيتا لا يبيع اليمين لان
المقصود من اليمن اكل والمنع وهذا انما يحصل في ملك موجود لا في ملك سيوحد ومن علق الثلث بوطئ
زوجته اي قال ان جاسعتك فانت طالق ثلاثا فاولح اي ادخل خشفعة ولنت فلا عفر عليه اي لم يحب
مهر امثل وقيل مقدار اجرة الوطئ لو كان الزنا حلالا وكذا الوطئ عتق امته بوطئها اي قال ان جاسعتك
فانت حرة فاولح ولبث ولم يفرم اجابته اي باللبث في الرجعي عند تعدد لان الدوام ليس يتعصر للمعص
وقال ابو يوسف يصير اجاريا لوجود المساس بسهوة فلو تزوج ثم اوج لب العفر وكان رجعه لوجود اجتماع
ولو قال انت طالق ان شاء الله متصلا او متفصلا ان شاء الله لم يقع لغوات الحلل ولو لم الزوج قبل
قوله ان شاء الله يقع لانه لم تنصل به استثناء وفي ان طالق ثلاثا الا سنتين يقع واحدة وفي الاول
يعني اذا قال انت طالق ثلاثا الا واحدة تقع ثلثان لان الاستثناء تكلم ما حصل بعد الثنا وشرط صحة
ان يبقى وراء المستثنى شيء ليصير مكملا بمعنى الفضل الاول المستثنى منه واحدة فيقع نفى التثنية معقنان
ولو لم يبقى بعد الاستثناء شيء مان قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا لا يبيع استثناءه **باب**
طلاق المريض المريض الذي يصير فارا بالطلاق فلا يبيع بمرعه الامن الثلث من غالب حاله للملك بمريض او غيره
والا بانه في هذه الاحالة ابطال لحقها فلا يبيع بمرته فمن اضناه مريض اي تغلب من مبتدأ خبره قوله مريض
وعجز عن اقامة مصالحه عند اليمن وهذا محار صاجر الكافي وقيل ان لا يقد ر على الحنثي لان ستهادي
من اثنين وقيل ان لا يقد ر ان يصير قايما والمرأة اذا كانت لا يمكنها القيام للصعود على السطح
كانت مريضة ومن بارز رجلا او قدم لبطلت قصاص ورجم مريض فلو بان تزوجه بلا سعة لها وما وكذا

خارج الزوجة
اي قد ر على فاد جوا
البيت كالمخاض الى الخلاء
والسنة من نفسه فهو مريض
عند البخاري والمالك

اي هو مريض او مجاز او مقدم ليقول مات ذلك السبب او سبب آخر فترث يدموت الروح لانها لو ماتت
لا ارث الزوج منها وقيدنا بقولنا بلا سواء لانها لو طلقها بسواها لا ارث وفي النهاية اذا قالت طلقني
وطلقها لانا ورثت استحسانا لان قولها طلقني ينصرف الى الواحد الرجعي فلم يكن بسواها راضية بطلاق
حقها وكذا طالبتة رجعية طلق لانا يعني اذا قالت لزوجه في مرضه طلقني رجعية فطلقها لانا ورثته وفي
النهاية الغار كذا ثبت من جانب الزوج ثبت من جانب الزوجة كما اذا ادعت وهي مريضة فماتت ترثها
زوجها ومما يعطوف على قوله طالبتة قبلت ان زوجها يعني اذا ابانها في مرض الموت ثم طاعت ابن زوجها
في الحاح او في القيد ورثت لانها بالمطوعة ما ابطال ما ارث لان المحرمية لا ينافي الارث قيد بالمجانة لان الغرة
لو وقعت بالمطوعة ولا ترث لان الغرة من جهتها فلم يكن فارا وكذا اذا طلقها رجعيًا ثم طاعت لا ترث
لان الرجعي لا يزيل النكاح فكون الحرة مضافة الى المطوعة ومما يختار ما وص لا عنها في مرضه اي قد فيها
من مرضه فلا غنا فوقعت الغرة باللعان ترث لان الغرة حادثة بسبب قدف وجد منه فكان فارا ولا فوق
من ان يكون القذف في المرض وفي صحة او في مرضها كذا في مرض الموت يعني طلق في مرض موته لانها
اربعة اشهر فلم يتر بها حتى مضى المدة وقهر البيضة ثم مات ترث فيد بقوله راضيا لانا والى وهو صحيح وبانت لمضي
المدة وهو مريض فلما ارث لانا لان المدة لا يغيره تعلق الطلاق فكانه قال اذا مضى اربعة اشهر فانت باين فان قيل
في الايلة في الصحة ينبغي ان يكون فارا لانه يمكن من ابطاله بالني فاذا لم ينف حتى بانت كان قاصدا ابطال حقها
فقد عليه قصده كما اذا وكل وكلا في الصحة فطلقها في مرض الموت فبانت ترث قلنا لا يمكن من النفي الا بضرر وموجب
الكفارة بخلاف سبيل الوكيل لانه يمكن من غله حتى لم يقدر على غله ثم ابانها لم ترث كذا في المستقي ومن اقاصها اي مصلها
خارج البيت مشكيا اي مريضا او حيا صار محجورا ومن هو محجور اي مسجون وفي صف العقال اوجب لقصاص ورجم
فصح اي فهو في حكم الصحيح في التصرف ان طلق وموكل كذا في طلق زوجته وموكل به كذا في طلقها التي كانت عليها لانا
لان المحصور والذي في صف القار الغالب فيه السلطنة لان المحصر لرفع بائن الحد وكذا المطلقة فلا يثبت حكم الزنا
وكذا المختلعة اي التي طلقها زوجها ومخيرة اختار نفسها وهي التي قال لها زوجها اختاري فاختارت نفسها طلق
فلنا بامر ثم مات ومضى في العدة اولى بامرنا نعو لطلقها لانا بغير امرنا وهو مريض ثم صح ثم مات لم ترث ولو تصاد
الزوجان على ثلاث في الصحة ومضى العدة بغير اقراره مرض موته قد كنت طلقها لانا في صحة فصلت ثم اقرها بدين
او اوصى لها بوصية فلها الاقل منه اي ما اقره او اوصى من لارث عندا في حنفية وقال الص اقرارها والوصية قيد بتقدير
المراة لانها لو كذبت لا يصح اقراره لها اتفاقا وقيد مرض الموت لانه لو لم يكن كذلك يصح اقراره ووصيته لها لهما انما تصح
في الطلاق ومضى المدة فصارت اجنبية ولا كذا فيهم في الاحمال ان جعل اقراره وسيله ايصال النفع اكثر من ميراثها لاشدة
ميله اليها فلا يعتبر قول المتهم فصح عليها العدة من وقت اقراره وعليه الفتوى وفي النهاية ما تاخذ لك المرأة بطريق الميراث

لا الد حتى لو نوى بعض الميراث كنيوى عليه كسائر الورثة ولو كان بطريق الدين لما كان عليه كسائر الورثة لانها لو كانت
من غير التركة اذا لم يعطها الورثة لان في زعمنا ان ما تاخذ بطريق الدين من طلق لانا بامرنا في مرضه ثم اقره او اوصى فيها
الاقل من ذلك ومن الارث اتفاقا ولو علق الثلاث اي المرض ثلاث طلقا بشرط وجود الشرط في مرضه ان علقه
بحي وقت كما اذا قال اذا جاء جئت طلق او فعل اجني كما اذا قال ان دخل فلان الدار فانت طالق ترث لان
القصد الى الغار قد حقق بمباشرة التعلق في حال تعلق حقها بالمال اذا علق في صحة يعني في اطلاقها في صحة فوجد
الشرط في مرضه فانها لا ترث منه لانه حين علق الطلاق لم يكن حقها متعلقا بالمال او في المرض لم يوجد من الزوج فعل
فلا يكون فارا قيد بوجود الشرط في مرضه لان الشرط اذا وجد في صحة لا يكون فارا وان علق طلاقها بفعل
يرث سواء كان التعلق في مرضه او التعلق في صحة والفعل هو الذي اقره اي كالكلام مع اجنبى ولا بد
لكامل الطعام وصلاحه وكلام الابوين اما اذا كان التعلق في الصحة والشرط في المرض فلا يصح قاصدا
ابطال حقها بمباشرة الشرط وان لم يكن قاصدا بالتعلق واما اذا لم يكن فيه بد فلان الاضرار اجابته حيث لو علق
طلاقها بالبدنة فسقط اعتباره وان علق بفعلها فان كان التعلق في مرضه والفعل لها منه بد لا ترث
لانها بمباشرة الشرط صارت راضية اذ الوجود مضاف الى الشرط باعتبار ان يكون عنده والرضا بالشرط رضاء
بالمشروط وان لم يكن فيه بد ترث لان قصد ابطال حقها بالتعلق السابق وبقي خيرة الى اتخاذ هذه الشرط لوقوع
الحل في الدنيا او العذاب في الآخرة فلما تصير بالاقدم راضية بسقوط حقها وان كان التعلق في صحة لا ترث
الا فيما لا بد لها منه عندا في حنفية واي يوسف لانها اضطرار ما صارت مكرمة فنسحل فعلها الى الزوج فصار التعلق
لفعل نفسه فترث بخلاف لمجد وزفولان فعله لسلطوق لم يوجد في حال علق حقها بالمال فلا يكون فارا فلا ترث وفي الرجعي
اي في الطلاق يمكن فيه الرجعة ترث في الاحوال جميع اي في جميع الاحوال سواء كان الطلاق لسواها او بغيره وسواء
كان التعلق بفعل او بفعلها لان المطلق لا يزيل النكاح حتى يحل الوطى فكان السبب قاما وقصر ارضا بموته
في عدتها فاذا مات بعد انقضاء عدتها فلما امرت لانا **الرجعي** في العدة لا بعد
من طلق دون الثلاث في الحرة وان بانت ان اللوص لقوله يع ويعولت من احق برة من اي زواج من اولى به
وفي لاية اشارة الى ضرورة العدة في الرجعة اذ بعد انقضاءها لا يبقى البعيلة ولو قال للمجانة ان راجعك كذا
في المحط نحو راجعك وبوطها وقال الشافعي لا يصح الرجعة الا بقول غيرة عليه بان لا يكون معتقل للمسا في هذا
بناء على ان الطلاق الرجعي يحرم الوطى عنده فكون الرجعة مثبتة للحق والاحكام عندنا فكون استداهم للحل وسبابه براءة
ونظرة الى فرجها بسهوة وفي الكفاية اراد به الفرج الداخل والوطى في الدبر قيل ليس رجعة واليه اشار القوي والفتوى
على انها رجعة فقد بسهوة لان النظر والمسهة ومنها لا يكون رجعة لانا قد يحل بالانكاح كالطهر ولو نظرت الى فرجها

فعد اليه يوسف لانها انما يكون من جانب الزوج وعندما يكون رجعة لان فعل الزوج انما يكون رجعة
حلالا لعدله على اهل بيتي فعد الرجل والمرأة اعلم ان قبلتها بسبوة انما يكون رجعة اذا صدقها في كونها بسبوة وان كذبها
لا يكون رجعة وان تزوجها في العدة لا يكون رجعة عندنا في حنفية لان انشاء النكاح في ملكوتها باطل فلا يثبت
ما في ضمنه وعند محمد يكون رجعة وبديهي وبذلك شهادة على الرجعة احراز اهل البيت يدعون الوقوف في موضع التهمة لان
الناس عرفوا مطلقه وقالوا كل والشاقي لا يصح الرجعة بدون الاشهاد اعتبارا بايذاء النكاح والعجب منهم انهم يشترطون
الاشهاد ولا يشترطون رضانا ولا تجديد المهر ولا الولي واجب منه ان ما لا يشترط فيها الاشهاد ولا يشترط
في ابتداء النكاح كذا في التبيين واعلامها بها اي ان يعلم الزوج زوجة برحمة كذا تنع بالمعصية لانها اذا لم يعلم
ربما تزوج بعد العدة على رغم انه لم يراجعها وفيه اشكال لان المعصية لا تكون بدون العلم كذا في الغاية والتبيين
وان لا يدخل عليها حتى يودنها ان لم يقصد رجعتها لانها بما يكون مستغنية فتعظم نظره الى فرجها فيصير رجحا ثم
ثم بطلتها فتقول عدتها واذا اضرارها ولو ادعى بعد العدة الرجعة فيها اي في العدة فصدقة فهو رجعة وان كذبت
فلا اي لا يكون رجعة لبسوت التهمة ولا ترفع تلك الابينة ولا عين عليها عندنا في حنفية وعندنا عندنا من سبغ الحرف
عنها وان قال راجعتك صلتا بكلامه مضى عدلي مدة تعضي في مثلها العدة فلا رجعة عندنا في حنفية
كما في زوجاته اجماع العدة بالرجعة فيها كيدنا اي كبريت ما بالرجعة فيها وكذبته الامة فالقول قولها عندنا في حنفية
وقال لا تحت رجعة قيدا بالانصال بكلامه لانها لو سكنت ثم اجابت ببيع الرجعة اتفاقا وقدر بالرجعة لانها لو قالت
طلقتك وقالت انقضت عدتي بغير اتفاقا على الاصح وقيد بتصدق المولى وبكذبها لانه لو كذب المولى فصدقة
فالقول للمولى اتفاقا لانه تكذيبه صار منقضيه العدة في الحال ونظر تلك المتعة فلم يقبل قولها في ابطال ما في المسئلة
المولى ان عدتها باقية الى ان تجزى بانقضائها ورجعت بقت اخبارها فيصير فلا يقبل اخبارها لانه متهمة
وفي المسئلة الثانية ان المولى ما لك منفعة بضع امته فيقبل اقراره فيه كما لو اقر بربكها وله في المسئلة ان
راجعتك ان شاء الله وقولها انقضت عدتي اخبارها فمقتضى سق الخبر عنده فيقبل قولها لانها ايمته في اخبار
رجعها او قال زوج الامة راجعتك فقالت مضى عدتي وانكر اى الزوج ومولى الامة فالقول قولها
لانها ايمته في ذلك لانه في العالمه بالقبضان وان انقطع دم لغير العدة اي الدم من الحيض الثالثة
لعشرة ايام تمت العدة وانقطع الرجعة وان لم تغتسل اعلم ان قيد الانقطاع باعتبار الغالب
لان طهارتها لاجل ان العشرة تمت لا لانقطاع الدم لانه لا يشترط فيه الانقطاع لان ما زل عليها
استحاضه فوجوه الانقطاع بعد تمام العشرة كعبه الا انه ان انقطع لعشرة منقطع الرجعة
في الحال وان لم ينقطع وكان لها عادة تزد الى عادتها فبين ان الرجعة قد انقضت

الوقت لا قبل منها الا ان ينقطع لاقبل من عشرة ايام لا يتم العدة ولم ينقطع الرجعة حتى تغتسل ويغضي عليها وقت
عرض اي يغضي عليها اذ في وقت صلوة عدتها على الاغتسال والخزعة وما دون ذلك لم يحد اجماعا حلالا وكذا
حيث ينقطع الرجعة عنها لمجرد انقطاع الدم وان كان لاقبل من عشرة وتخل قربانها ولو اغتسل لسوا حمار
مع وجود الماء المطلق انقطع الرجعة لكنها لا تغتسل حتى تغتسل في آخر ايامها لاجل الحائض وكذا المار احياها او نتم
بغيره اذا لم تغتسل على الماء بعدما انقطع لاقبل منها بتمتع حتى يكون او تطوعا فقد انقطع الرجعة وان تمت
ولم تغتسل على الرجعة قبل ينقطع الرجوع بسبب شروع في الصلوة وقيل بعد الفراغ بالصحة لان الحال بعد شهر وعما
في الصلوة كالتي قبله الا يبريها بطل برؤية المار خلاف ما بعد الفراغ منها ولو وارت التران بعد التيمم قال الكرخي
ينقطع الرجعة لان صحة التران من احكام الطاهرات وقال ابو بكر الرازي لا ينقطع انما للصلاة فلا طه
كلما ولو نسي غسل عصورا جاز لان العضو الكامل لا يفعل عنه عادة ولا ينسارع الخفاف غالباً وعمداً ولا يعنى
ان يستقل من عضو لا يراجع لانه ينسارع اليه احكام لغتة فعلى ينقطع الرجعة احتياطاً ولا حلها بالفرج
تزوج آخر حتى اغتسل ذلك الموضع احتياطاً لان الماء لم يصل اليه طاهرة ولو اغتسل وتوكت المضمضة والاشطاق
لا ينقطع عنها الرجعة عندنا في يوسف لبقاء عضو كامل وعدها ينقطع وبه قال محمد احتياطاً سببه الاختلاف في
كونها واجبان وما استثنى عند بعض وكان الاحتياط في الانقطاع ولو طلق حاملاً او من ولدت مكرراً طار
من الضمير في طلق وطهرها يعني من طلق اراته ومضى حاملاً او ولدت منه قبل الطلاق وقال لم اجماعاً فله الرجعة
لان الحمل متى ظهر في مدة تصور ان يكون منه جعله لقوله عليه السلام الولد للفرأش وكل ذليل الوطى وكذا اذا
ثبت نسب الولد منه جعله طاهر فله الرجعة بغير الشرع الا يبري يثبت بهذا الوطى الاحسان وانا فينا بقولنا
قبل الطلاق لانه اذا ولدت بعده ينقض العدة بالولادة اعلم ان في قوله فله الرجعة تسامح لان وجود الحمل وقت الطلاق
انما يعرف اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الطلاق واذا ولدت انقضت العدة فلا يمكن الرجعة فيكون
المدا ان راجع قبل وضع الحمل فولدت لاقبل من ستة اشهر حكم بوجه الرجعة السابقة فالصواب ان يقال ومن
طلق حاملاً مكرراً او طهرها فراجعها فحارت بولده لاقبل من ستة اشهر صحة الرجعة فان قيل قوله لم اجماعاً صريح
في عدم اجماع وثبوت النسب دليل على اجماع والصريح فوقها فلما دلالة من الشارع اقوى من الصريح الصادر
من العبد لا احتمال الكذب منه دون الشارع وان خلاها بخلوة صحيحة وكذا اي قال لم اجماعاً ثم طلقها فلا اي
لا يمكن الرجعة لان الرجعة ثبتت في الملك المالك بالوطى وقد انكره فصدق في حق نفسه اذا لم يكن مكرراً بشارع
ولا يلزم من وجوب المهر والعدة ان يكون مكرراً بالشرع لان تاكدا المهر يبنى على تسليم البذل ولا يشترط صحة القبض

بغيرها فم كمن انقصا بها فصار بالدخول وان طلقها بعد ما خلاها فاجابها فارت بولد من سنتين حتى الرجعة مدة
لم تقرب انقصا العدة فثبت نسب الولد منه فظهر انه كان واطيا قبل الدخول ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت
ثم اخراى ولدت ولدا آخر بطينين يعني من بطن اخر وهو ان يكون بعد سنة اشهر فهو اى الولد الثاني رجعة لا وقع
الطلاق عليها بالولد الاول وجبت العدة فكون الولد الثاني من علوق حادث منه في العدة لانه لم تقرب انقصا
العدة فيحمل على انه لان الظاهر استفاء الزمان منها فيصير زواجا واما اذا كان الولد ثان من بطن واحد لا يثبت
لان علوق الولد الثاني كان قبل الولادة وفي كل ما ولدت اى اذا قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة اولاد
ببطون مختلفة يقع ثلاث طلقات فالولد الثاني رجعة كالثالث لانها اذا اجازت بالولد الاول وقع الطلاق
صحت عدة وبالولد الثاني صار زواجا في الطلاق الاول لان العلوق بحمل بوطى حادث في العدة ويقع الطلاق
الثاني بولادة الولد الثاني لان اليمين معقودة بكلمة كلما وجبت العدة وبالولد الثالث صار زواجا فاقيل القول بالرجعة
في المثلث يودي الى احكام فاما اذا ولدت تسعين من وقت الولادة فانه يودي الى وطئها في النفاس وهو حرام
قلنا دم النفاس قد لا يوجد فمن وطئها والدم ينقطع وعليها العدة بالحيض لانها حامل في ذوات الحيض من وقع الطلاق
ومطلقة الرجعي تنزى نكاحا لان الزوجية قائمة بينهما ولا يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وله وطئها ونكاح اى المزوج نكاح
مسانة بلا ثلاث في عدتها وبعد ما لان حل الجلية باق ولا يحل حرة بعد ثلاث طلقات والامة بعد سنتين حتى يطأها غيرها كصح
ويمضي النصب معطوف على بطئها عدة طلاقها اى طلاق الغير وموتة لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والمرا به
الطقة الثالثة والدخول شرط عند الجمهور لقوله عليه السلام اذا طلق الرجل ثلثا فماتت فماتت بولدها فماتت بولدها فماتت بولدها
من غسلته ويدوق من غسلتها وهذا حديث مشهور قد روي برويات آخر خوربه الزمادة على الكتاب والمرا على محل
يصير الصبي المرامى التحليل كالبالغ لا يستدعي اى اذا وطئ المولى لاختها للزوج الاول لان الغاية في الابتناء نكاح الزوج الثاني
وكونه النكاح بشرط التحليل اذ انه طبا القول ولا عبرة للنية وحل الاول ولو خافت ان يطلقها التحليل يقول زوجت نفسي
على ان امرى بيدي اطلق نفسي متى اريد فقبل الرجل جاز النكاح وصار الامر به ما وفي النفاذ لو ادعت دخول المحلل
صدق وان انكره موكله اعلى العكس في الغاية ان تزوجت محبوب ينزل فخلت محل الاول وان لم ينزل لا تحل ولو كان
المرأة مفضاة لا تحل الاول الا اذا اجلت من الثاني لوجود الوقاع من قبلها ولو وطئها في احضرت الاول ولو لم
قضيه بخرقه فاما معنى الشفع وصول حوازة فوجها الى ذكر كلهما الاول وفي فتاوى البوري الشيخ الكبير الذي لا يورد
على اجماع ولو اوج بمساعدة يده لا تحلها والزوج الثاني يهدم ما دون الثلث اى الطلوع والطلقين عند اى يوسف فمن
طلقت دونها يعني من طلق امرأته واحدة او سنتين وعادت اليه بعد آخر رجعت فاعتدت وتزوجت باخر ودخل بها

ن

ثم طلقها ونكح عدتها فتزوج الاول عادت ثلاث يعني ثلث طلقات مستقلة خلافا لما في نسخة
بما بقي من الطلقات والمباعدة بالثلاث لوقالت حلت يعني لوقالت نفقت عدتي وتزوجت باخر ودخل بها
انقضت عدتي في مدة كحتمه وادنا ما غدا في حينه شهران لانه جعل طلقها في اول الطهر تحوز عن الطلاق في
الطهر بعد اجماع وثلثة اطهار يكون خمسة واربعين وجعل حيضها كانه خمسة لانه بين اقله واكثره فاعبره الوسط وذلك خمسة
حيض يكون خمسة عشر وعندها تسعة وثلاثون يوما جعلها كانه طلقها في اخر الطهر اخر از عن تطويل العدة فاعبر في
اول عدته وغلب على ثلثة صدقها حل الاول لان النكاح معاملة او امر ديني يتعلق بحل فيفعل قول الواحد فيها
الايلاء هو حلف منع وطئ الزوج مدة اى الالبلاء فلا يلاء لو حلف على
اقل منها يعني لو حلف على انه لا يغيرها اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى ومضى الى مدة الالبلاء لثلاثة اشهر وللاية شهران
وحكمه طلاقه باينة ان مضى الى حكم الالبلاء وطلقه باينة ان حلف وان لم يطلعه في المدة وقال الشافعي رحمه الله لا يبين مضي المدة بل
القاضي والكفارة واخذاء ان حلف في اليمين وان وجد الفطر في العلوق ولو قال والله لا اقربك بعد اوقال لا اقربك
ولم يقبل ايدا او قال لا اقربك اربعة اشهر وان قربتك فعلى حمة او صوم او فانت طالق او عيده فرفعت الى اى صار
مولى ان قربها في المدة حلت وبجاء الكفارة في الحلف بالله وفي غيره الجوار ويسقط الالبلاء على معنى انه لو مضت المدة
لا يقع الطلاق لان اليمين ترفع بالحلف والاى وان لم يغيرها بابت بواحدة اى سطلقة واحدة ويسقط الحلف
الموقت يعني اذا حلف على اربعة اشهر ولم يغيرها بابت بواحدة ويسقط اليمين لان اليمين موقت فخل مضي ذلك الوقت
لا المؤبد يعني اذا قال لا اقربك ابد او قال والله لا اقربك ولم يقبل ابد احسن اخرى ان مضت مدة اخرى يعني اربعة اشهر
بعد نكاح ثان بلا في اى بلا قربان يعني لا ينكح الطلاق قبل التزوج لانه لم يوجد حتى المنع بعد البيونة واذا تزوجها
ثنت تحتها في اجماع فيستحق النظم فمقتضى المدة وذكر في البدائع والمخط لانها مضي اربعة اشهر بالالبلاء ثم ان مضت
اربعة اخرى ومضى العدة وقعت اخرى وان مضت اربعة اشهر اخرى ومضى في العدة وقعت اخرى والاى
لما ذكرنا من ان وقوع الطلاق جاز النظم وليس للمباعدة حتى فلا يكون ظلم للمخالف ما لو ابانها للشيخ الطلاق ثم مضت
مدة الالبلاء ومضى العدة حلت اخرى بالالبلاء لان الالبلاء منزلة التعليق لمضى المدة والمعلق لا يبطل
تخييرا ما دون الثلث وبه تبطل ويعتبر ابتداء هذا الالبلاء من وقت التزوج ذكر في الغاية والنهاية ان تزوجها
في العدة يعتبر ابتداء المدة من وقت وقوع الطلاق الاول ولو تزوجها بعد ثمانية المدة من وقت التزوج
لكن هذا لا يستقيم الا على قول من قال الطلاق مكر قبل التزوج وقد بينا ضعفه ثم اخرى كذلك اى ان يبين
اخرى ان مضت مدة اخرى بعد ثالث اى نكاح ثالث بلا في فمضى حلف بعد ثلاث طلقات لان اليمين متى كانت
معلقة لا ينحل الما بالحلف ولم يوجد تفصل ان كان حلف بغير طلاقها سمي حلفا وان كان بطلاقها لا يسمي لان التخيير

ببطلان العقد لا بالبراءة ولو قبلها لم يرد وجود الختم ولا يتبين بالبراءة حتى لا يجرى بها بعد وجع آخر لم يح ذلك
لغيره الا بالبراءة بطلاق هذا الملك قوله لا اقربك شهرين وشهرين بعد من الشهرين بلاء لان الجمع خوف الجمع
الجمع قوله بعد من الشهرين وقع اتفاقا لانه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك الاصل في جنس هذه
انه متى عطف من غير اعادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله يكون مبينا واحدا حتى لو عاد حرف النفي وقال لا اقربك
شهرين ولا شهرين وقال والله لا اقربك شهرين والله لا اقربك شهرين لا يكون مولى لانها لمنان فبذلك اخل مذهبنا
لو قربها قبل مضي الشهرين بحسب علمه كفارتان ولو قربها بعد مضيها لا يجب عليه شيء لا قضاء مذهبها كذا في التبيين حكاه
قوله بعد يوم نفي لو قال والله لا اقربك شهرين ومثل يوم او ساعه ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد شهرين لا يلزم
لم يكن مولى لان الثاني اجاب مبتدأ باعادة ذكر الله فكان الشهران المذكوران اجزاء الشهرين الاولين وقد
صار مفعولا بعد الممن الاول شهرين شهر بعد الشهر الثاني اربعة اشهر الا يوما مكث فيه فصدا كانه قال والله لا اقربك
اربعة اشهر الا يوما فلا يكون مولى في حق وقوع الطلاق ولكن لو قربها في هذه المدة لزمته الكفارة والله اي خلاف
قوله والله لا اقربك سنة الا يوما لم يكن مولى لان المولى من لا يمكنه الفران في المدة الا بشئ يلزمه ومنها يمكنه غير
شي لان المستثنى يوم منكرو فله ان يجعله اي يوم شاء فان قلت لو قال والله لا اكلم سنة الا يوما قالوا انصرف الى احواله
مع كونه مستثنى منكرو اكله اكل على الممن المغايرة ومما قلته في الحال فنصرف المستثنى الى اخر السنة كذا قاله صاحب
النهاية ولما قيل ان يقول اكله اكل على الممن في الايام ايضا غلط فاقم في الحال فبطل النفي ولو قربها في يوم صار مولى
بعد مضي ذلك اليوم ان بقي الحاضر السنة اربعة اشهر لزايه يوم الاستثناء وقوله اي ومخلاف قوله بالبصرة
والله لا ادخل كوفه وامرأة بها اي في الكوفه لم يكن مولى لانه على القربان من غير لزوم شيء بان يحجزها عن الكوفه
ويغريها ولو كان المسافة من الموضعين اربعة اشهر مولى او رد على هذا في النهاية بما لو قال للتسوية الاربعة
والله لا اقربك يكون من جميعهن في الحال وان امكن قربان كل واحدة منهن من غير لزوم شيء الا انه لا يثبت
الا قربان جميعهن واجاب بان اختلفت متعنه في كل واحد منهن منع عنها وكان عقد الممن عليها وحدها
الا ان الكفارة لا يجب قربان بعضهم لانها موجب الحنث ولم يثبت كما لو حلف لا اكلم فلانا وقلانا حيث
لا يثبت الا اذا اكلمهم كلهم وقوع الطلاق بخلافه في المدة وقد وجد في حق كل واحدة منهن فطلق
ولا ايلاء من مائة واجنيه نكحها بعد ذلك اي بعد الايلاء اذا قال الاجنبية ومائة والله لا اقربك ثم تزوجها
لم يكن مولى فان قربها كثر فاما مطلقة الرجعي فكان لزوجه نفي في المدة المطلقة الرجعية يكون مولى لان الزوج
قائمة بخلاف البتة ولو انقضت العدة قبل انقضاء المدة سقط الايلاء لغوات الحلية ولو جرد عن النفي بالوطي
باحدهما او صغرا او رتقا او لمسية او بعة اشهر منها لا تقدر ان يصير اليها في مدة الايلاء ففقه الايلاء فثبت اليها

راست

٧٥

فلا تطلق بعده اي بعد النفي باللسان لو مضت مدة اي مدة الايلاء وهو عاجز عن الجمع فان مضى قبل مضي ففقه
موطئة لانه قد روي الاصل قبل حصول المقصود بخلاف وانت اي قال للمرأة انت على حرام ان نوى بالطلاق
قبائنه وان نوى به الطهار او التلث اي ان قال ردت به الطهار فهو طهار لان الطهار رفته حرة فاذا نواه صح لاه
يحتل والكذب اي ان قال ردت به الكذب فكما نوى اي كما هو قال وان نوى التحريم او لم ينوشيا فايلا اي
يبيح مولى لان حرم اكله لمن وقيل مولاى قوله انت حرم وكل حبل على حرام وصح به دست كيدم بدوي حرام
طلاق بلاءيه احقا بالصرح حتى لو نوى غيره لا يصدق قضاء للعنف به يعني وفي النوازل حلال الله على حرام ان افعل
كذا ففصل بطلاق امراته ينصرف الى النساء عرفا فان لم يكن امرأة ثم تزوجها لم يرد الكفارة اذا فعل لانه بعد صرفة
الى المرأة فجعل مينا قلنا ان حريم اكله لمن ماد **الحكم بالاباس** اي بالخلع عند
احاجة بما صح مبرا وما صح ان يكون مبرا صح ان يكون بدلا للخلع وما لا يصح ان يكون مبرا يصح ان يكون بدلا للخلع
ما دون العشرة وهو طلاق بدين لقوله عم اخلع طلقة بانه ويلزم بدله اي بدل الخلع عليها لا لثنا بها وكذا خرف
اي اخذ البدل ان نسنة لانه وحشها بالعراق ولا يزيد على احكامها ما اخذ المال واخذ الفضل اي الزايد على ما دفع
اليها من المهر ان نشرت هذا على رواية الاصل وفي رواية اجماع الصغير لا كرهه لا طلاقه قوله مع فلا جناح عليها
فما اقدت به وجهه الاول قوله عم في امرأة ثابت بن قيس بن ثمالا الزنا دة فلا وقد كان النشوز منها ولو
اخذ الزيادة جاز قضا وكذا اذا اخذه والنشوز منه ولو طلقها بال او على مال وقع بابين لان الزوج ملك العوض
فوجب ان يملك ما يعوض تحققا للمساوات وذلك بالباقي ان قبلت ولزمتها المال لانه لم يرض بحرج البعض
عن ملكه لانه وحجز الا عتياض عنه وان لم يكن له الاخي القصاص ولو طلق مسلم امراته بخر او خرب لم يجب
لان ملك البعض غير متقوم في الخروج ولو كانت عبدة على غير حرة فبقيت العبد لان ملك المولى متقوم ووقع بابين في الخلع
اي في قوله خالعتك على غير كذا ورجعي في الطلاق اي في قوله طلعتك على غير لان القيمة لما فسدت وقع الطلاق بفعل
لفظ الكناية في الاول ولفظ الطلاق في الثاني وان قالت خالعتك على يدي او على يدي من مال او من درهم فعمل
ولا شيء في يدي لم يجب شيء في الاول اي في قوله خالعتك ما في يدي ولو رقت ما قصفت في الثانية اي في قوله
على ما في يدي من مال لانها لما سمت ما لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه الا بعوض وذلك لا يصح ان يكون
عوضا لان البضع غير متقوم عند الخروج فتضمن احاطة دفع الضرر والغرور ولله درهم في الثانية
وهو قوله على ما في يدي من درهم لانها سمت اجمع واقبلته ومن البليان لان قوله خالعتك ما في يدي كلام تام الا ان
نوع ايها مفعلي مثل هذا المقام محل البليان لا للتعريض كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان قلت
سوى العذري بين قوله من درهم ومن درهم واجمع المحلى بلام المحسن وكان ينبغي ان يصرح الى الواحد قلت

بالامه بان

اجاب جيد الدين بانه انما يكون اللام للمجلس اذا امسك كل المجلس فعمل على المادى مع احتمال الكل ومنها ان
كون كل واحد من العالم في يد ما فلا يكون المجلس فلا يبطل منه جمعة ولو كان يكون اللام لتحسين الكلام لا لتعريف
لقولنا تعالى كمثل الجوارح على سفار فاذا خلعت على عبد لها ابن صفة عبد على براتها من ضمانه اى على ان العبد
ان لم يوجد فلا شئ عليها السبلة اى المرأة العبد وهو جواب ان قدرت وقيمة اى يسلم قيمة ان عزت
لان اطلع عودها وضد واشترط البراءة عن العوض شرط فاسد لكونه مخالف لموجب العقد ولا يبطل اطلع
بالشرط الفاسدة وان طلعت ثلاثا اى ثلاث طلقات بالف او على الف وطلقتها واحدة يقع في الاول اى
في قوله بالف بثلاث الالف لان الباء تصحب الاعراض والعوض ينقسم على المعوض فلما طلعت ثلاثا الف
صار ثلثة طلقات ثلث الالف في الثانية اى في قوله على الف بجمية بلا شئ عند ابى حنيفة وقال
تبين منه ثلث الالف لان على تصحب الاعراض كالباء يقال يعتك هذا على الف تنقسم الالف على الالف
وضعا فان تعذر جعل اللام ويقال عليه دين وان عذر رجل على شرط مناسبتة ان لم يعلق بالشرط وجود
شئ وباللزام وجوب شئ بخلاف البيع لانه غير قابل للتعلق بجعل على فقه مجاز اعن الباء الاتصال بينهما
وان قال طلعتي نفسك ثلاثا بالف او على الف وطلقت واحدة لم يقع شئ لان الزوج ماضى بالبيونة
الا لتسليم الالف كلها ولو وقعت ثلث الالف تنفرد الزوج بخلاف قوله طلعتي ثلاثا بالف لانهما
رضيت بالبيونة بالف كانت بعضها ارضى وان قالت انت طالق عليك الف او قال لامنة انت حرة
عليك الف فقبلها او لم تقبل طلقت وعققت بلا شئ عند ابى حنيفة وقالان قبلنا منع ولزمتها المال والا فلا
لان على للمعاوضة والعطف غير مانع عنه كما اذا قال بيع هذا وكل الف وان الوال للعطف والاصل على
الاستقلال فضع بالجمله الاولى طلاق ولم يلزم مال وبالثانية بخلاف البيع لانه لا ينفك عن المال واتحاح معاوضته في
حقها لان اطلع من جانبها عليك مال بعوض صحيح رجوعها قبل قبول الزوج بشرط اتمامها بان قال جاعل
على انك لا تخيرك ابدا فقبلت فان ردت الطلاق بطل وان خارت وقع وبخلاف الزوج عند ابى حنيفة وعندهما
الطلاق واقع والمال لازم واتحاح بالطلوع من جانب من اطلع على الطلاق بقبول المال وهو مخرجه للمجلس
الصحيح وكذا شرطها وهو القبول من زوجها وتنعقد على المجلس اذا كان لا يجاب من قبلها فلا بد من قبول الزوج
في المجلس ومن في جهة ان عكس الاحكام يعني لو كان الاجاب من جهة لا يقع رجوعه قبل قبول رجوعه قبل قبول
المدة فيصير قبولها بعده بشرط اتمامها ايضا ولا تنعقد على المجلس لو قال طلعتك امس على الف فلم تقبل وقالت قبلت
فالقول اى للزوج ولو قال لا يبيع كذا اى قال يعتك هذا العبد بالف فلم تقبل فقال المشتري قبلت فالقول
للمشتري والفرق ان الطلاق بالمال يمين من جانب الزوج فيتم المجلس بالقبول ولا يكون الاقرار باليمين اقرا ابو جود

الشرع لقول الزوج لانه منك والبيع اجاب وقولنا لا اقرار بالقبول فاذا انكره فخرج مما اقر فلا يقع ولا يقطع
القطع والمباراة بالهبة وتركها خطأ ومولان يقول لامرته برات من كذا حاكم كذا او تقبل منى كل حق لكل منهما
اى لا يبقى لاحد منهما ذى في المهر مقبوضا كان وغيره قبل الدخول او بعده فان سمي المهر ففى في المدخول بها ان قال مقبوضا
رجع عليها وان لم يكن مقبوضا يسقط وكذا في غير المدخول يرجع عليها نصفه بالشرط ونصفه بالطلاق قبل الدخول
وان سمي مالا اخر والمهر مقبوض فله المهر لا غير وان لم يكن مقبوضا فله المهر ويسقط عنه المهر كالمهر ما يتعلق
بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية اما نفقة العدة فلا يسقط الا بالذكر واما نفقة الولد ومضى نفقة الرضاع فلا يسقط
ان لم يشترط ذلك في اطلع وان شرطت ان لذلك فمما سنده ونحوها جاز وان لم يوقت لم يكون له منع البراءة عنها قد
ما يتعلق لان ما لا يتعلق به كالفرض وثمن ثمن اشترت منه لا يسقط وان طلع حبسه بالمال لم يجب عليها شئ
وبقي مهرها وتطلق في الاصح لانه علق الطلاق بقبول الاب ووجد الشرط ووقع الطلاق ولكن لا يجب
البدل لان بدل اطلع بربع ومال الصبي لا يقبل بربع وفي رواية لا يقع الطلاق لان الاب لم يصف بدل اطلع
كان هذا اطلع مع البنت فلما يقع بدون قولها والا لاصح لانه علق بقبول الاب فوجد الشرط ولا
يترجم من عدم وجوب المال عدم وقوع الطلاق كما اذا قال علق على فم يقع الطلاق وكذا شئ فان قلنا
اى الاب الصغيرة على الف على ان يضمن اى الاب المال صحيح وعليه المال لان الاب لا يكون ادنى حال لا من
الا جنتي واشترط بدل اطلع على الاب جنتي صحيح فحل الاب لولى وان شرط المال عليها اطلق بلا شئ ان
قلت اى ان كانت من اهل القبول بان كانت تعقل العقد ولا يجب المال عليها لانها ليست من اهل المهر
ولا السقط مهرها لانه لم يدخل تحت ولاية الاب بل سقى الكل ان دخل بها والنصف ان لم يدخل بها والله اعلم
الظاهر هو تشييد وجهه او ما يجزى عن بدنها او جزء شائع منها بغير كرم نظره
اليه من اعطاء محارمه كاحه واخنة وبنته ونحوها راد في النهاية قيدا اخر وهو لفظ اتفاقا ليخرج ام المرنى بها عنها
لان شبهة بها لا يكون نظاما او في شرح المحارم يكون نظاما عند ابى يوسف خلافا للمجدد اعلى ان العاصي
اذا قضى كحواز كاحه ينفذ عنه خلافا لابي يوسف وفي المحيط لو قبل امرأة او لمسه بالبشوة لم شبه
امراته بنتها لا يكون نظاما عند ابى حنيفة ولا شبهة هذا وطئها لان حرمة منصوص عليها وحرمة الدواعي
غير منصوص عليها نسب او رضا كانت على كطهر امي او اسكن كطهر امي ونحوه مثل ان يقول فوكل كطهر امي
او كطهر امي مثل ان يقول لامرته انت على كطهر امي او فخذها او كطهر امي او كطهر امي او كطهر امي او كطهر امي
جهة النسب او الرضا يصير نظاما او كرم وطئها ودواعيها حتى لا يرفع هذه الحرمة الا
بالكفارة حتى لو اردت زوجه ولحق بدار احوب لم يثبت واشترط ان تزوجها او طلقها ثلاثا ثم

تزوجها بعد التحلل لا محل وطئها بلا كفارة فان وطئها قبله اي قبل التكفير استغفره وكفر للظهار
عليه للوطئ احوام غير الكفارة الاولى ولا يعود اي لا يطئها ثانيا حتى يكفر لقوله عم الذي واقع امراته في طهاره
قبل ان يكفر لم تستغفر الله ولا يعيد حتى يكفر والعود الموجب للكفارة المذكورة لقوله تعالى الذين يطامون
من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير ربة من قبل ان يتامسا الاله موعظه على وطئها لان موجب الطهاره
هو الامتناع عن الوطئ ونقضه هو العزم عليه معنى قوله ثم يعودون لما قالوا يعودون اي يرجعون الى الوطئ
وليس على اي ما ذكر من قوله انت على كظري اي الى كفارة الطهاره سواء نوى او لم ينو ولا يكون طلاقا او ايلالا لانه صريح في
الظهار وفيه انت على مثل اي او كما هي انوى الكفارة اي ان قال اردت انما كرمه عندي كما هي صفة او الطهاره صحت
بنته لانه لو شبهها بظهار الام كان ظهارا اذا شبهها بكنها كان اولي وان نوى المطلق بانتهى لانه شبهتها بالام
في احوام فصار كانه قال انت على حرام ونوى الطلاق وان لم ينو شيئا لانه لا يحتمل وجوبا فلا مرجح لبعضها وانت
على حرام كما هي نوى من طلاق وطئها لانه كمال الطهاره المشبه بالطلاق للمكان التحريم والتشبيه تأكيد وانت
على حرام كظري اي ظهار لا غير عتلاي خفيف وان نوى طلاقا او ايلالا ان يذهب للموصل وقال لا يعبر ما نواه قيد بقوله وان
نوى لانه لو نوى الطهاره ولم ينو شيئا فهو ظهار انما قالها انت على حرام كمال الطلاق والظهار وقوله ظهري اي
تاكيد لكل احوام ولا يتغير بكلامه فيعبر ما نواه ولا ان قوله كظري اي يحكم في الظهار لانه صريح في جعل المحتمل على الحكم فلا
غيره وخض الطهاره بوجه فلم يصح من حيث فان قلنا لا على الظهار بان طام من امراته ومعناه لغيره ثم انشبهها ببعض
حكم الظهار الاول حتى لا يجوز لها وطئها قبل ان يكون قلت ذلك في حالة البقاء وكلامنا في الابتداء فان من شئ ثبت ولا يثبت
ابتداء كاحتمال الظلمه لا يثبت في الامه ابتداء وبقي بعد ما ثبت حتى لا يجل له وطئها بكل العين ولا التزوج بها
بعدها اعتقها ما لم يتزوج بزوج آخر ولا اي ولا يقع الظهار عن كمالها امراته ثم طام منها ثم اجازت النكاح
لانه صادق في التشبيه في ذلك الوقت فلا يجب عليه جزاء الزور بخلاف اعتاق المشتري من الغصن في حيث يتوقف
ويغفر باجادة البيع لانه من حقوق المالك ولهذا اجاز له اعتاقه بل عند رب اله حيث يتوقف حقوق الظهار بخلافه فلا حتى
ملك النكاح وبانت على كظري اي النسائه يجب لكل كفارة ويكون مظاهرا من جميعه لوجود ركنه في كل واحد
منهن وهو التشبيه ومعنى اي الكفارة عتق ربة اي عتاق ربة لقوله تعالى فتحرير ربة من قبل ان يتامسا
وجاز فيها المسلم والكافر والذكو والانثى والصغير والكبير والاصم والمهابة الذي يسمع اذا صم عليه واما الارس
فلا يجوز لغوات جنس المنفعة والاحوز ومقطوع احدى يديه واحدى رجله من طلاق لان اسم الرقة يطلق على كل
والمكاتب لم يؤد شيئا لان الرقة فيه كامل وشرا اي يجوز شرا فربيه نكاحا لانه كفارة لان شراؤه اعتاق واعتاق اي
كفر نصف عبده عن كفارة ثم باقية اي ثم اعتاق باقية لانه اعتاق بكامله النقصان مكن على مكره المانع الكفارة

وشرا من كمن اشبع شاة الاضحية فاصاب عينها لا ينع جواز الاضحية الى العيب حصل للمنفعة لا قايت
اي لا يجوز من كفارة الظهار جنس المنفعة كالاعمى والمجنون لا يعقل قبله بل لا يجوز من ثم افاق يجوز والمقطوع يراه
وابهامه او رجلاه او يده ولا فانت يده او رجل من جانب لغوات جنس المنفعة عن مكاتبه اي بعض يده
اي بدل الكتابة لانه يجوز بعض الكفارة عادة فلا بد ان يكون خالصا لله ومتى كان بعض لا يكون حالها
للمنع لانه يكون تجارة واعتاق اي لا يجوز اعتاق موصوفه عند منتهى كنهه وبين اخر الكفارة ثم باقية بعد ما
يعتق لو اعتاق المولى النصف الباقي من الكفارة بوضان قيمة النصف لما ذكره لا يجوز عند اي خضه وقا لا يجوز قبلها
بقوله موصوفه لانه لو كان محسرا لا يجوز انفاقها ان المانع لا يتجزى ما عتاق الموصوفه عن كماله فلو لم يضمن فخره
وكان يعتق كل العبد عن الكفارة بلا عوض بخلاف لو كان محسرا الاخر السعاية يكون واجبه على العتق نصيبه
وكان اعتاق بعضه وان كان عتاق يتجزى فمكتن نصان في النصف الاخر وبالضمان مكتن باقضا فلا خذ عن الكفارة
ونصف اي لا يجوز اعتاق نصف عبده عن كنهه ثم باقية اي ثم اعتاق باقية عن الكفارة بعد وطئ من طام منها قبله لا الاعيان
متجزى عند اي خضه فلو وقع فيها وقاع لم يحل العتق قبل المسيس فلا يجوز ولم تحلل من الاعتاقين وقاع فحوز باعقائه
واجاز له حللها وقاع او ايلالا لان الاعتاق غير معتق ما عتاق النصف اعتاق للكل فكان اعتاق الرقة قبل المسيس وان
عجز عن العتق وعجز ربة صام شهرين ولا اي متابعين لغيره ما شهر رمضان ولا خمسة وسبعين يوما بعد يوم الشرف
وفي المحيط ان صام شهرين بالامه جاز وان كان كل شهر سبعة وعشرين يوما وان صام بغير الامه ثم افطر لتمام سبعة وعشرين
يوما فعليا الاستقبال وان افطر فذكر كوضا وسفرا وغيره ان يذهب شرطين وجوابا اسانف لغوات التمتع او
وطئها اي اذا جامع التي طهر منها في شهرين ليلاما بعد او يوما صوم اسانف الصوم لان اعتاقها على الوطئ شرط
بالنصف فلا بد من اخلاها بقا قبل الليل بالعدو والظهار بالبيان لانه لو طئ ليلاما سياتى لا يثبت ولو وطئ يوما
عاما اسانف لا الاطعام اي لا اسانف الاطعام وان وطئ في خلاه اي خلال الاطعام لانه الاطعام
ما شرط الاطعام ان يكون قبل المسيس وان عجز عن الصوم اطعم مائة يابسة ستمين مسكينا كل اي كل مسكين
قدر الفطرة او قيمة عطف على قوله قدر الفطرة وان غداهم وعشائهم اي اطعم في الفطرة مرة والعش
مرة واشبعهم فيها وان قل ما اكلوا اي سوا كان ما اكلوا اكلوا او اكثر بعد ما شبعوا والمعتق
اشبع لا المقدار حتى لو لم يسلع ما شبعهم قدر طعام صدقة الفطرة جاز انما جمع من الغدة والتغذية
لانه لو غدا ستمين وعشائهم غيرهم لم يخر الا ان يجد على ستمين منهم غدا او عشاء ولو غداهم يوما
وعشائهم يوما جاز لوجود الاكلتين شبعتم ولو كان فيمن عشائهم صبي فطعم لم يخر لانه لم يسلع
كاملا ولو غدا ستمين غداين او عشائهم عشائين جاز لان المعتق دفع حاجة الفقير مرتين والابدين

ولا المديبر اي لا يجوز
تحرير المديبر وام
الولد لانها حرام
من وجه فلا يكون
تحريرها محررا من
كل وجه صح

في خبر الشبهة يمكن من الشك في صحة الاباحة والضايفه ان شرع لفظ الاطعام يجوز فيه ما شرع لفظ
اشترط فيه التملك واعطى من تروى من رواه او شيعر او واحد اي ان غدا وعشاء واحد اشهر من جاز لان المسكن الواه
في اليوم الثاني صار مسكنا آخر ليجدد حاجته وفي يوم واحد قدر الشهر من لا ينفق لواباح كل الطعام مسكنا واحدا في يوم
يدفعه او يدفعات لا يجوز الا عن يومه لان اطعام مسكين لم يوجب فيه حصة ولا حكمة وان اطعم مسكنا كل اصاعا من
بر عن طهارين في امرأة او امرأتين لم يصح لانه زاد في قدر الوظيفة ونقص عن الجمل فلا يجوز الا بقدر الجمل كما لو اعطى
لمسكنا كسرة الكفارة واحدة كل مسكنا صاعا من تروى عن اطعامه وظهر صريح كقولهم اربعة اشهر او اطعام ما به وعشرين
مسكنا او اعاق عبيدين عن طهارين وان لم يعين ان الموصل واحد من العبدن لو اهدى من الطهارين لا يجنس
متحد فلا حاجة الى نه النعنين وفي اعاق عبيدنا اي عن طهارين او صوم شهر من له ان يعين اي شاء اي له
ان يحل ذلك عن اتمامه لا التبعين لغوي متحد اجنس فتعني مطلق اليه فاحل من صام يوما منى عن يومين
من فصار رمضان حوز عن يوم واحد فصارت نية عن يومين له نية عا عليه وان نوى طهرين من يومين لا يجوز
عن واحدما الفرق بينهما مع ان اجنس متحد فيها **باب** الطهر عن اليوم الثاني غير الاول لان الظاهر معلق بدلوك
الشهر والدلوك في اليوم الثاني غير دلوك في اليوم الاول وفي رمضان علق بالشهر فهو واحد فلا جرم كبحاح
الى العنين وان علق بوقت من قبل وطهار ولم يحرر عن واحد لان اجنس مختلف فلا بد منه من التعيين ان كانت كافرة
جاز عن الظهار استحسانا لان الكافر لا يصلح الكفارة القتل فتعني للظهار وكفر بعد ظهار بالصوم فقط لانه لا ملك له
علم من اهل الكفر بالمال لا سيده بالمال عنه اي لا كف سيده بالمال عن عبده لانه ليس من اهل الملك فلا يصير الكافر ملكا
باب اللعان مصدر من لا عن اصل اللعان الطرد ونشر طرد الزوجية وسبب وجوبه قدف
الزوج زوجة وركنه شهادات مؤكدة بما يمين اللعان حكمة الوطى بعد القلاء عن اهل اهل اداء الشهادات
من بالزنا زوجة العفيفة عن الزنا لغير المتهم به كمن يكون معه ولد لا يكون له تعرف فيقيد به لانه اذا لم يكن عفيفة
ليس لها ان يطالب باللعان وكل صبي شاهد الغنى كل واحد من الزوجين يكون صالحا للشهادة بان يكون حرا مطلقا سائما مكفلا
غير محدود في قدف وانما لم نقل والمرأة عن حد قاذفها كما قال صاحب الهداية لان قول العفيفة منى عن هذا او نفي ولذا
وطالسه اي بوجوب القدف لا عن وان اي امتنع الزوج عن اللعان حبس حتى يلاع او يكذب نفسه فحد فان لا عن
لاعت ولا اجست حتى يلاع او تصدقه فاذا صدقه فلا حاجة الى اللعان لارتفاع سببه فلا يجب عليها
حد الزنا لان من شرطه الاقارب الا لمرأة وان كان موعدا او كافرا ان سببت امرأة فقد فاضل ان يعرض عليه
الاسلام او محدود في قدف فقد قدف امرأة حد لان القدف الزنا لا يسكن عن وجوبه وقد خرج عن كون موجبا
لللعان لمعني في العاذف وكان موجبا للحد وان صلح موشا مدا وصيانة او كافرة او محدودة في قدف او جسية

قدف

او جتوزا وزيانية فلما حد عليه ولا لعان وان **باب** ينبغي ان حد القدف عليه لان اللعان خلف عنه واذا
امتنع اللعان لعدم اتيه الشهادة فصار الى الموضع الماصل قلنا امتناع اللعان لمع من جنتها واعيله اللعان
موجوده في حقه اذ هو حكمه من شرع اللعان في حقه فلا يحل عليه الحد والاصل فيه لقوله عم اربعة لعان منهم ومن
از واجهم اليهودية والنصرانية تحت والملوك تحت الحجر والحرة تحت الملوك ولو كان محدودين في قدف فعليه الحد
وصورته ان يعول بواحد من اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما رويتها به من الزنا وانما حسمه الله عليه ان كان كافرا
فما رما به من الزنا مشيرا اليها في جميعه ثم يقول اربع مرات اشهد بالله اني كاذب فيما رما به من الزنا وفي
الحكمة غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رما به من الزنا وانما ذكر الغضب في جانبها لانها لا تسكن اللعان
كنهه كما قال عم بكنشون وكنشون العشيبة ثم يفرق القاضي بينهما وهذا يشير الى ان التفرق انما يقع من احكام
الا بالغراغ من اللعان حتى اذا مات بعد الغراغ قبل التفرق توارثا لما روي انه عم لا عن من طلال وامرأة
فلما فرغوا في قدف ففرق بينهما يدل على قيام النكاح بعد فدا عينا وان قدف نفي الولد وبها الزنا ذكر احده
ما قدف فيه صورة هذه اللعان ان يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتك به من نفي الولد وكذا
في جانبها اشهد بالله اني لمن الكاذبين فيما رما به من نفي الولد ولو قدفها بالزنا ونفي الولد يقول الزوج
اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها به من الزنا ونفي الولد ونقول المرادة اشهد بالله اني لمن الكاذبين
فما رما به من الزنا ونفي الولد ثم يفرق القاضي ونفي سبه ويحتمل لانه المقصود بهذا اللعان نفي الولد
موقوف عليه المقصود وسن بطله لان فعل القاضي مسبب الى الزوج فان الكذب نفسه حد لا قرار به وجوب
الحد على نفسه وحل له نكاحها لانه لما حد لم يبق لها للشهادة فلم يبق لها اللعان فلم يسق حكمه وهو التحريم وكذلك
ان قدف غيره ما حد او زنت فحدت ولا لعان تعدف الاخرس لانه قائم مقام الحد في حقه وقدف لا يعرى
عن شبهة واحكامها كذا اما قام مقامه ونفي الجمل وان ولدت لاقول من ستة اشهر ان الموصل وهذا
عند ابي حنيفة وقال لا عن به لسبب بوجوب الحمل وهذا ونفيه بعد الولادة وآله ان قدف معلق بالشروط
فانه قال ان كان في بطنك ولد فهو من الزنا والمعلق بالشروط لا يكون قاذفا فلا يمكن القدف عند الشرط
لعدم كلامه حقيقة عنده قال **باب** هذه ليس معلق بل موقوف حتى يتبين في الثاني انه موجود فليست كل
فيه شبهة المعلق ولا يعرف حكمه الا باقائه وشبهه المعلق كعقته في الحد ووجوب زنت به اذا قال زنت وهذا
الحكم منه اي من الزنا تلامعا لوجود القدف حيث ذكر الزنا صرحا ولم سفي القاضي الجمل بل شبهه لان الاحكام تترتب
عليه قبل الولادة للاحتمال ومن نفي الولد زنا التنبيه ونسب الزنا لا الولادة صح لان ما تنكح الحائض كالحمل والولادة
عرفا وفي نهايتها اذا نفي بولده مكروه مسكنا يكون قبوله ان عني بولادة الامة لا يكون قبوله لان سبب ولدا انها ليست

اللعن

حقيقة موافقها زوجها فوجت اعتبارها وللرجعي بالموت يعني طلاق الغاير ان كان رجعا فلها عدة الوفاة
لان الزوجية قائمة ولمنععت في عدة الرجعي عدة حرة نفع اذا اعتقت الامة في عدتها من طلاق رجعي
انقضت عدتها الى عدة الحرة ليعتد بالنكاح من كل وجه وفي عدة بابت او موت كامة يعني اذا اعتقت
وموت مبيوت او متوفي عنها زوجها لم ينقض عدتها لوال النكاح بالبدون او الموت واليسوع ومن في الالباس
وموت حية وموت سنه رات الدم بعد عدة الاشهر يعني بعد النكاح منها وطهرها زوجها تعتد بثلاثة
اشهر فقبل انقضائها رات الدم تساقط الحيض لانها روت الدم عزمت انها لم تكن ايسة اذا شرط الحلف
استدامة الالباس الى الموت كالغدي في حق الشح الغاني وعند بعض اذا بلغت سن الالباس فاذا ارادت
الدم بعد ذلك لا يكون حيا ولا يبطل به الا عدله بالاشهر والصحيح هو الاول كما ساقف بالشهور ومن
حاضت حصة كى حصص ثم ايسر الى القطع منها ومضى في سن الالباس تساقط بالشهور وعلى معدة
وطهرت بشبه عدة اخرى وتداخلا وحوض تراه منها حوض مبتدأ تراه صفة منها نفع ما تراه المرأة من الحوض
يكون محسوبا فيها حتى لو كان الوطى شبهة بعد حوض حاض حاضتين بعدا وحوضه اخرى لكون
ثالثة للعدة ولو كانت معدة الوفاة فوطهرت بشبه لانه لو وطهرها تعتد الاشهر وحسب ما رآه من
احض فيها من العدة الثانية تحققتا للتداخل بعد الامكان قد يقول شبهة لانه لو وطهرها بثلاثة مكسا
اذا تزوجها لم يعلم انها منكوبة الغير لا يجب عليه عدة اخرى ولا حرم على الزوج وطهرها وبقي كذا في الخمرة
واذا تمت الاولى دون الثانية جفت تمامها الى تمام الثانية وسقطت عدة الطلاق والموت وان حملت
بها الى الطلاق والموت ان هذه للوصل ومبدأ اي مبداء العدة عقيبها اي عقيب الطلاق والموت
وان اقراها طلقها من وقت كذا وكذا او قالت لا ادرى وجبت العدة من وقت الاقرار وان صدق
من وقت الطلاق واختار بعض المشايخ انها تجب من وقت الاقرار تحرا عن المواضعة وزجره ولا يك
لها نفع العدة لانها اقرت بسقوط حقها وفي نكاح الى العدة في النكاح فاسد عقيب تزويجه او عزيمته
على ترك الوطى بان اخبره اني تركت وطهرها لان في الغاير شبهة النكاح ولهذا لا يحل بالوطى فيه وانما
يرتفع هذه شبهة بالتفريق او التبرك فلا يعتد قبلها في نكاح الصحيح ولو قالت المعتدة انقضت
عدتي وكذبها الزوج حلفت وصدق لانها امينة فيما خبر والقول قول الامين مع اليمين وان
يكلم معتدة من بابت في عدتها وطلق قبل وطهرها تمام وعنده معتد لانها معوضة في يده بالوطى الاول
بقاؤه اثره وهو العدة واذا تزوجها ومضى بقبوضه في العقب الاول عن العقب المحض بالكتا في من العدة
دون الرجعة لانه لا يملك عليها الرجعة ولا عدة على ذميتها طهرها متى اذا كانت لا يجب معتد

من حصة وقال عليها العدة لانها حق الزوج وان كان حق الشرع ولهذا يجب في المعتدة والكافرة
لانها مخاطبان حقوق العباد ولان العدة لا يجب طلق الشرع لانها مخاطبة طلق الشرع ولا حق الزوج لانه لا يعقد
ولا حرة بل لا يعلق على حرة خفت الياسمة او ذميتها عندا حنيفه وقال عليها العدة لان هذه فدية فوجت
بعد الدخول في الاسلام بسبب التباين كما لو وقت عليها بسبب الموت وآله ان لكرمي باليهام ولا حرمة
ولهذا لا يجب على المبيدة اذا وقتت الفرقة بينهما بتباين الدارين وتحدثا لخذت المرأة اذا استغفرت من الرنة
واختصا بمعدة البابت والموت كبري بالغة مسلمة حرة او لا معطوفة على حرة اي حرة كانت او امة فان قلت
فان قلت لو جبت الاخذ لو على الامة لو جبت عليها بعد شراؤها منكم حرة لوزال النكاح قلت يجب عليك ايضا
ان عدتها لا يظهر في حق المولى لشوت حل وطهرها بالشراؤ بتوكلي تحت المعتدة بتوكلي الزينة وليس المرع والمعضر
والحرم واكبر واحشاء والطيب والدمن والكحل لما صح ان النبي ص ما ذن في المعتدة في الاكحال والدمن
الا بعد راي الا ان يكون في ذلك ضرورة كان لم يكن لها ثوب غير المعصفر او كان غيبلا لا ينقض او كان خلقا
لا يقع به الزينة جاز لها لبسه ولا يمشط بالاسنان الضعة لانها حرة الشعر لا معدة اي لا تحت المعتدة بعد
كام الولد ونكاح فاسد لان احدهما لاظهار التاسف على فوت نعمة النكاح ولا نكاح لها ولا تحت المعتدة
في حال من الاحوال اي لا يقول الزوج لها اني اريد انكحك الا نرى فيها اي حالة التعريض مثل ان اكرامه
صالحه ومن غرض ان تزوج عسى الله ان تيسر الى امرأة صالحة قال الله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به
من خطبة النساء ولا تخرج معتدة الرجعي والبابت من بيتها اصلا لقولها لا تخرجون من بيوتهن ولا تخرجن
الا ان ياتن بفاحشه قيل الفاحشه الزانية فخرجن لاقامة احد عليهن وتخرج معتدة الموت اذا لافقة
لها صماح الى الخروج بخلاف المطلقة لان نفقها وان عليه فلا حاجة الى الخروج حتى لو اختلعت على نفقها
يباح لها الخروج لضرورة المعاش وقيل لا يباح ولو صحيح لانها اطلقت حقها فلا يبطل حق واجب عليها
في الملون اي في الليل والنهار وسيت في منزلها ولها ان يبت قبل من نصف الليل لان البيت هو الكون
في مكان الكثرة للليل ويعد في منزلها اي في منزل المضاف اليها وقت الفرقة والموت الا ان يخرج على خلاء
المحمول اخرجها الورثة من نفسيهم من دار او خافت تلف مالها او لا يهدام اي انه دام البيت الذي كانت
تكنه او لم يجرأ البيت ولا بد من سيرة منها اي من الزوجين في البابت اذا لم يكن للزوج والامت
واحد وان ضاقت المنزل عليها فالاولى حرة لان سكناها في منزل الزوج واجب ومكنته في ليس واجب
فان انتقاله اولى وكذا مع فقها لانه يخاف عليها منه وحسن جعل منها امرأة ثقة قادة على احوالها حتى
لا يقع الخلو بالاجنبية ولو ابانها او مات عنها في سفر وليس منها ومن مصرها مسيرة سفر رجعت اي مصرها

وان كانت تلك السيرة السفر من كل جانب حرت معها الى اولاى محرم او لم يكن قديمه سيرة سفر من كل جانب لانه
لو كان احد معادة السفر والاخر ونها كرجح الى الذي ونها وقد يقولوا بانها لانه لو طلقها رجعا في العاقر زوجها
والعود الى منزلها اهل لتعتد في منزلها وان كانت في مصر منها وبين كل من مقصود ما مسيرة سفر تعتد له اي ذلك
المصر والقرنة التي تعد على المعام بها كالمصر في الحكم ثم خرج محرم لخرج في العدة محرم ولا يغيره حتى يفرغ من العدة
مخرج عنه محرم عند ابي حنيفة وقال لا يجوز ان يخرج منه في العدة ولعدة محرم قد بالمحرم لانه لو انعدم لا يخرج النكاح وقد
يقول في مصر لانها لو كانت في غارة فلها اختيارا سواء كان معها محرم او لا خوف الهلاك لهما ان المحرم عليها ان
السفر في العدة وهذا ليس بالنساء لان الطلاق وقع عليها ومضى مسافرا فهو زوج محرم وله ان ياتر العدة في
المنع من الخروج اقوى من تأثير عدم المحرم الا يري ان العدة لمنع مطلق الخروج وعدم المحرم لمنع من السفر فقط وعدم
المحرم اذا كان مانعا من السفر فالعدة **ثبوت النسب** **والمحضاه من قال**
ان نكحتها طالق فنكحها فولدت لنفسه سنة من نكحها لزمه نسب لانها اذا اولدت سنة اشهر من وقت
الزوج فقد ولدت لاقل منها من وقت الطلاق وكالعلوق قبله في حال النكاح فان قلت هذا غير مقصود
حققة لان الوطى في هذا العقد غير ممكن لوقوع الطلاق قبله من عمر مهلة فوجب ان لا يثبت نسبها كما
لا يثبت من البصية لعدم الماء قلت هذا مواعيل وموقوف في الاستحسان يثبت وهو قول محمد بن
لان النسب محال لا يثبت وقد امكن ذلك بان يجعل كانه تزوجها وهو مخالف لها موافق الانزال النكاح
ثم وجد الطلاق بعد ذلك وحكم الشيء بعقبه ومهمها لانه لما ثبت النسب منه بحق الوطى حكما فكذا المهر وثبت
نسب ولد معتدة الرجعي وان جاءت به اكثر من سنتين مالم تقرب بالنكاح العدة لان يذو للوصل لاحمال العلوق
في العدة ولعلها طالت بطول اطوارها وبانت بالاقول اي اذا انت الولد لاقل من سنتين ثبت نسب لوجود
العلوق في النكاح او في العدة وبانت من زوجها لا بعصا عدها بوضع الحمل ولما احتمل كون العلوق قبل الطلاق
وبعد لم يصح مراجعها فان قلت لم يجعل مراجعها لوطى على وجوده بعد الطلاق لان الاحداث على اقرب اوقاتها
قلت لان الرجعة بالفعل خلاف السنة ولا يظن المسلم العاقل الاقدام على خلاف السنة فلا حمل عليه مع امكان غيره
وراجع في الاكثر اي بصير مراجعها من جاءت بالولد اكثر من سنتين لان الزنا منتف عن المسلم طاهر فيحمل على ان
العلوق وقع بعد الطلاق فان قلت استعار الزنا ممكن لغيره بانه يحمله بان يتزوج بعد انقضاء فيكون الولد منه
قد لا يعارضه من الابتداء قيد لعدم اقوارها لانها لو اقرت بالنكاح العدة فهي كما قالت اذا كانت في عدة
تصلح في كونه مبيوتا بالمرء معطوف على معتدة الرجعي ولدت اي وثبت نسب ولد المعتدة من طلاق باين لاقول
منها اي من سنتين لاسناد العلوق الى ما قبل الطلاق حملا لا نكاحا على الصلاح وان ولدت لهما ما اى تمام

لا اى يثبت نسب لعلوق بعد الطلاق فلا يكون منه كونه وطئها في العدة الا بدعوة اى بان
يدعى زوجها نسب الولد وحمل على وطئها بنبه في العدة وفي البين بما ذكره وفقد نظر لان المبتوتة
بالنكاح اذا وطئها الزوج بشبهة كان شبهة الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعى كاشياتي في كتاب
الحدود ما يثبت بصدق المرأة اذا ادعى الزوج فيه روايتان ومراجعة ومضى التي تجمع مثلها ولم
فيها علامة البلوغ اقل تسع سنين اي يثبت ولما راجعت انت به لاقول من سنة اشهر منذ طلقها ولم تقرب
العدة فان اقرت بمضى العدة بعد ثلاثة اشهر ثم جاءت بولد لاقول من سنة اشهر ثبت نسب لانها اخطأت
ولسنة لا اى لا يثبت والباين والرجعي فيه سواء لان صغيرا ثابت ييقن وهو مناف فلا يزول بالاحمال
ما هو ثابت ييقن وحكم بفضي عدتها لثبوت اشهر وحمل الحمل على انها حدث بعد مضيتها فلا يثبت النسب معتدة
اي يثبت ولا معتدة اقرت بمضى العدة بعد ثلاثة اشهر وولدت لاقول من نصف سنة من وقت الاول
ولا اقل من سنة اشهر بعد الطلاق لانها طهرت بها سنين فبطل الاقوار ولنصفها لا حتى وقت الاقوار ولما
من سنة اشهر اي ان جاءت بولد سنة اشهر من وقت اقوارها لا يثبت النسب لان اجتهاد وهو الاصل
بالاشهر وقد يعصب بدون الاقوار بخلاف المأذ اذا اقرت بالنكاح عدها معسر بالاشهر ثم جاءت بولد
لا اقل من سنتين حيث يثبت نسب لان الايسة بالولادتين انها لم تكن آيسة بل كانت من دوا
اقوار ومعدة اي يثبت نسب ولا معتدة طهرت بها اي ادعت ولادتين وانكرت الزوج فقد
كان قبل الولادة حبلا طاهر او نحو الزوج به اي يحبل ويثبت ولادتها بحجتها ومضى جلان او حمل
وامرأتان قد باقما لانهما لا يثبت بشهادة قابله عادله عند ابي حنيفة وعند ما يثبت بشهادة
امراة واحدة لان الفرائض ملزم النسب بشهادة القابلة كالفه لعصم الولد وله ان الاوام على
لا يثبت الا لثبوتها واما عند ظهور الحمل واقوار الزوج فلم يحج الى الشهادة لان النسب ثبت
قبل الولادة والعدة مضت باقوارها بوضع الحمل فلم يسق فرائض وولدت بعد يثبت نسب ولده
عن وفاة اذا ولدت لاقول من سنتين من وقت الموت واقوار الورثة بها اي بالولادة والمعهوم
لفظ الوقاية ان احرازهم جميع مع ما قبله والمعهوم من الهداية ان احدهما كاف في ثبوت النسب
وموكون المدة اقل من سنتين واقوار الورثة بالولادة اذا لم يعلم المدة من الوفاة والولادة
وهذه احق الارث طاهر لانه خالص عنهم مستقبل تصديقهم وفي حق النسب ايضا ان كانوا
رجلين او رجلا وامرأتين ومنكوحة انت به يعني اذا تزوج رجلا رجلا مرة في ذات بولده
اشهر من وقت النكاح ثبت نسب منه اقرب الزوج او سكت لان ثبوت نسب ولد المنكوحة

لا يحتاج الى الاقرار فان هذا الزوج ولادتها حال قيام النكاح ثبتت بشهادة امرأة واحدة في حين
ان نفاها اي ان نفي الزوج بالولد لانه قد فسخه بالزنا ولا قل منها معطوف على قوله ستة اشهر اي
ان انت المسكوة بالولد لا قل من ستة اشهر فلا سبب اي لم يثبت سببه لان العلوق سابق
على النكاح فان ولدت قادت نكاحا من ستة اشهر والزوج لا قل صدقت بلا عمن
عند ابني حنيفه وعند من استخلف لان الاستخلاف واقع في النكاح والنسب ولوعلق طلافا
بولادتها فشهدت امرأة بها لم تقع الطلاق عند ابني حنيفه وقال لا تطلق لان الولادة مما لا اطلاع
عليها الرجال فشهادة المرأة مقبولة فيها فكذا فيما سئل من قبولها فيها قولها فيه كما اذا اشترى
الابنة تامة والطلاق منك عن الولادة ذاتا فلا يلزم من قبولها فيها قولها فيه كما اذا اشترى
مسلم لها فشهدت مسلم بانه ذبيحة جوسي قلت شهادة في حومة اكله ولا يقبل في الكروج على الباع
فان اقربا يجبل ثم علق طلافا بولادتها وكذبها الزوج يقع الطلاق بلا شهادة القابلة عند ابني
حنيفة لان اقراره بالجبل اقرار بما يقضي اليه وهو الولادة وقال لا تطلق الا بشهادة القابلة
لانه مدعيه للحث فلا بد لها من حجة اكثر مدة الحمل ستان لقول عائشة لا يبقى الولد في بطن امه
اكثر من سنتين ولو قدر رد ومغزل ومغزل لا يعرف الاسماء عام صاحب الوحى لانه من مقادير
فلا يعرف الا وجها فصار المروي عنها كما منقول عنه واقلها ستة اشهر لقوله تعالى وعصاة العثون
شهران قال وفصله في عامين فحق الحمل ستة اشهر ومن تكلم امه فطلقها فشرها فان ولدت لا قل
من ستة اشهر من ثمانية اي من يوم اشتراها لانه اي ثبتت له بيقدم العلوق على الشراء والافلا
اي ان ولدت لاكثر لا يثبت نسب لانه ولد المملوك تناخه العلوق عن الشراء فلا يلزم الابا لدعوة
بذا اذا طلعت بعد الدخول باينا او رجعا اذ لو كان قبل الدخول بها لزمه الولد الا ان تلد لا قل
من ستة اشهر ومن قال امه ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأة فهي ام ولد
لان السبب يثبت بدعوتها والولادة يثبت بشهادة القابلة بهذا اذا ولدت لا قل من ستة اشهر من
وقت الاقرار ليتقنا بوجوده في ذلك الوقت وان ولدت الاكثر منه لانه لا احتمال للعلوق و
الطفل اي من قال للعلام هو ابني فقالت ام الطفل مو ابنة وانما وجهه يدان فكان العباس
ان لا يكون بها الميراث لان النسب كما يثبت بالنكاح الصحيح بالفساد والوطي على شبه فلم يكن
قوله اقرارا بالنكاح وجه الاستحسان ان المسألة مسورة فمما اذا كانت المرأة معروفة بانها ام العلام
وبانها حرة واذا كانت كذلك فمن اقربان هذا العلام انه قد اقر انه امه المرأة معروفة بانها ام العلام

وبانها حرة واذا كانت كذلك منها وابنة منها لا يكون الا بالنكاح الصحيح لان النكاح ثبت
بعضي ثبوت النسب فسقط بقدر النكاح وصح الكسب دون الارث لا نافعول
النكاح غير مسوع الى كاح موجب الارث والى غير موجب لها فاذا اتعن النكاح الصحيح
لزمه بلوازمه وان قال وارده انت ام ولده اي ام ولد ابني فليست بمسكوة وجلت حرها الارث
ام الطفل وورث الطفل لان احرة الثابتة نظام الحال يصلح لدفع الرق ولا يصلح للاستحقاق الارث
قالوا لها مهر المثل لان الوارث اقرب بالدخول عليها ولم يثبت كونها ام ولد واخصانه ومصدر
حضنة المرأة صبيها اي قامت عليه في تربيته وهو مبتداه اللام خبره لما روى ان امرأة
جاءت الى رسول الله عم فقالت ان ولدي هذا كان بطني له وعاء وندي له سقاء وان
هذا يريد ان يترعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انت احق ما لم تره توجي بلا جبر ما طلعت
اولا ثم احباي الام وان علت ثم ام ابنتي ثم اختي اي اخت الصغرى لاب وام ثم لام ثم لاب
ثم خالة كذلك اي تقدم اخالة لاب وام على اخالة لام ثم عمة كما ذكر في اخالة بشرط حريتهن
اي اخصانه ثابته من بشرط حريتهن في لاحق لامة وام ولديه اي في الولد بعجزا عن اخصانه
خدمة المولى واذا فارقتها زوجها فالولد المولى لامة ومو اولى به من الاب لا الولد بغير اللام
وكذا ان كان الزوج حرا والمولى احق بالولد كونه مملوكا له والذمية كاملة في حق اخصانه
حتى يعقل دينها فاذا عقل نزع منها فواعن ان يالف الكفر ونكاح غير محرم منه اي من الولد سقط
حقها لان زوج الام ينظر اليه شررا فلا ينظر في الدفع اليه ولحم لا اي لا يسقط حقها نكاح محرم من
الولد كام كحمة وجمدة نكحت جمدة لا سفار الضرب بقار القابة القرية ويعود الحق بزوال نكاح
سقط به الجملة صفة نكاح لان المانع قد زال ثم العصبية على ترتيبهم يعني اذا لم يكن للصبي امرأة
من اهله فاختصم فيه الرجال يدفع الى الاب ثم اب الاب وان علام الاخ لاب وام
ثم ابن الاخ لاب وكذا من سفل منهم ثم العم لاب وام ثم الاب واما لا ولاد الاعام فانه
يدفع اليهم العلام فيدار بين العم لاب وام ثم بابين العم لاب واذا لم يكن للصغير عصبية يدفع
الى الاخ لام ثم الى ولد ثم الى العم لام ثم الى اخال لاب وام ثم لاب ثم لام لان له ولادته
عند ابني حنيفه في النكاح لكن لا يدفع صبيته غير محرم كولي العتاقة وابن العم كوزا عن الغشنة
ويدفع الصغرى الى اقرب العصبية سوار كان محرما او غير محرم ولا فاسق اي لا يدفع الى الفاسق
ما جن اي لما يبالي ما صنع لانه يؤمن عليه واذا اجتمع مستحقوا اخصانه في درجة واحدة

قدم اورعهم ثم الكرم ولا يتخير الطفل لانه صغر غير رشيد ولا عارف لمصلحة والام واجبة حتى بالابن
حتى ياكل ويشرب ويستفي وحده فان قدر على هذه الاوصاف استغنى واحتاج الى التاء وب
ما داب الرجل كان الدفع اليهم انظر وقل حذرك استغناء ان يبلغ سبع سنين وعلمه الفتوى والسنن
بغنى الام واجبة احق بالسنن حتى يحض لانها بعد الاستغناء يحتاج الى معرفه اداب النساء من
الغرل والطبخ وغيرها والمداة على ذلك اقدر وبعد المبلغ صلاح الى الحفظ والادب والاب فيه
اقوى وعن محمد حتى تنبت متى اذا بلغت حدة الشهوة تحقق الحاجة الى الصيانة صدق الى العصبية
وموا لمحمد لفساد الزمان وغيرهما اي غير الام واجبة والاخوات والحالات احق بالسنن
حتى تنبت وفي الجامع الصغير حتى تنبت لان التعليم انما يصلح بالا استخدام ولا ياكل لغمر الام واجبة
الاستخدام ولا تنافس مطلقه بولاء في وطنها الذي تكلم فيها متى اذا ارادت المطلقة بعد مضي
العدة ان تسافر فان كان النكاح في مصر متى فليس لها ان تخرج بولائها الى مصر لغمرها فيه من
الاضرار والزواج يعطى ولده عنه الا ان يكون من مصر متى قرب بحيث يفتضح الزوج فطالع الولد
امكنه ان يموت في بلد وان لم يكن فيها الانتقال من مصر وقع النكاح فيه لانها استغنت لما قامت في ذلك المصر مع اولادها
عادة وان مقصدها مصر ولكن لم تقع فيه النكاح فليس لها ذلك لان الزوج لم يلزم حكم العقد الامساك في هذه الموضع العادة
بطلت بالنكاح في مصر او وان اراد الانتقال الى مصر فيه اصل النكاح وليس لهم ما قلنا لان العقد يوجب احكامه في مكانه
كما لو حلت البيع لتسليم المسع في مكانه وامساك الاولاد من ثمرات النكاح وان اراد وهذا اي السفر المذكور للام فقط وليس
والاخر وغيرهما الانتقال باب النفقة بحث في الكسوة والسكنى على الزوج ولو صغير الوفاة
للوصل لا يقدر على الوصل للبرس بالكسوة امرأة الرجل ماله او كافرة غنية او فقيرة موطوءة او غير موطوءة بكثرة او صغيرة توطأ
قد بقوله توطأ لانها لو كانت لا توطأ فلا نفقة لها عندنا حتى يصلح للجماع لان المعية في كسب النفقة احتباس بنفقة الزوج
والصغيرة التي لا توطأ لا تصلح للدواعي ايضا وكان يمنع من جناس فاية لمعني فيها فاضارت كالناشرة بقدر حالها في اليسار
والعسار الحار والحر ويقوله حب الموسر بنفقة العسار وفي العسار بنفقة الموسر والموسر المعسرة وعكسه بين الحالين
اي يكون نفقة في الاول دون نفقة الموسرات فوق نفقة المعسرات في عكسه بنفقة ما تفرض لو كانت معسرة دون ما تفرض
للموسرات كما اذا كان الزوج مغرط اليسار نحو ان ياكل لحم المشوي ونحوه وكانت المرأة فقيرة تاكل في بيتها خبز الشعير لا يحب
ان يطعمها ما ياكل شعير ولا ما ياكل في بيتها بل يطعمها خبز التمر مع لدهام ولو لم يوطئها لوطئها لوطئها لوطئها لوطئها لوطئها
في بيت اسهل لان النفقة وان كانت جزاء الاجتناس لكن لا يشترط فيها خضوعه لاجتناس بل اجتناس المقدور كاف لوجوبها او
في بيت الزوج لم توطئها لان الاجتناس المفضى الى بعض الحاجة قائم وهو استئناسه واخفاؤه من اهل البيت

عارض وبه يحضّر لناشرة بالحوالي الحب النفقة لناشرة خرجت من متبغيره لان فوت الاجتناس منها قيد بلانه لو كان
خروجها من بان يكون بمهر متحل فلها النفقة ولو نشأت عن الكفر في وقت زوجها لا تسقط نفقة لانه قد «على وطئها كرها»
ومجموعه يدين اي الحب النفقة لان الماشع جاء من قبلها وذكر الكفر في انها اذا حبست قبل النفقة فان كانت
تقدر ان تحل منها وبه في حبس فلها النفقة وان كانت لا تقدر فلا نفقة لها ولو حبست بعد النفقة لم تسقط النفقة
لان المانع لعارض وهو غير مضاف اليها فلا سقط صحتها وذكر العذري ما ذكر الكفر في محول اذا كانت لا تقدر
على قضاءها وان كانت تقدر فلم تقض حتى حبست فلا نفقة لها والمذكور في الحامع انها لا تسقط النفقة مطلقا من غير فصل
وعليه الاعتماد او مريضه اي الحب النفقة لم يرض لم تزف اي لا تبعت الى بيت زوجها ومعصية كرايعني اذا غضبها رجل كرا
فذهب بها فلا نفقة لها لان فوت الاجتناس من قبلها لا يقدر او جازة لانه اي الحب النفقة التي تجل المانع الزوج
ولو كانت معه فلها نفقة احضر لا السفر اي عشرة فتمت الطعام في احضر لاما كانت قتمه في السفر لان هذه الزمادة لحقتها ازا
منفعة حصل لها فلا يكون ذلك على الزوج ولا الكفر يعني اذا اخرجت مع الحب عليه لانها هي المستحقة عليه وعليه على الروح متوا
نفقة خادم واحد لها فقط اذ لا بد لها من خادم يقوم بخدمتها اذا كانت حرة فان كان له لا تسقط نفقة الخادم وعن
مفرض عليه نفقة الخادم احدهما داخل البيت ويقوم بالآخرة بخارجته وفي الخاينة ان قال الزوج انا اخذتك واتخذت كل جارية
من حوايري الصصح الروح لا الملك اخرج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم اذ في الكفاية لا تسقط نفقة المرأة وفي الفصاوي لو كانت
شرفه هام خدم فعليه نفقة خادمين وعن ابي يوسف ان عليه جميع نفقة خادما وان لم يكن لها خادم لا نفرض نفقة الخادم
عليه في طاهر الرواية لا معسر يعني اذا كان معسرا لم يفرض عليه نفقة خادمه اذا كان مملوكا وان لم يكن احلف فيه
في الاصح اخره عن قول محمد فان عنده حب على المعسرة الخادم كما في الموسر وجه النظام انها تكفي بخدمة نفسها واستعمال
الخادم لزيادة التمتع فتعتبر في اليسار دون الاعسار لان المعسر ملزم ما في الكفايات ولا يفرق بينهما بحجة عنها اي عن
النفقة ولو حرر بالاستدانة عليه اي بان قال لها استدينني على الزوج اي اشترى الطعام على ان يؤدي الزوج ثمنه لان
الفرق ابطا لا الحي الزوج بالكيفية وفي الاستدانة لعانة للحيثين فصار اليه وفائدة الامر بالاستدانة ان يمكن حالة الغريم
عليه وان لم يرض بان استدانته بغرام الكفاية فامطالبة عليها دون الزوج قال صدر الشيعة دفع الحاجة الزمالة لا يتنفس
والنظام انها لا تجوز من مفرضا وعنى الزوج متوهم واستحسن انما انصب القاضى بياشامي المذهب بفرق بينهما
وفي الذخيرة الصحيح انه لا يصلح هذا الفرق لان العجز لا يعرف حال الغيبة فان رفع هذا الحكم الى قاض آخر فاجاز قضاءه
فالصحيح انه لا يجوز وصاؤه لان هذا القضاء ليس بمحمد لان العجز لم يثبت كذا في النهاية ومن فرضت لعساره يعني اذا
قضى القاض نفقة الاعسار فاليسر الزوج ثم نفقة يساره ان طلبت لان القضاء عليه نفقة الاعسار لغرض الاعسار
فاذا زال العذر بطل ذلك لانها حبث ما فيها فيعسر حاله في كل وقت والغرض السابق للمنع وجوب الاتمام لانه

الأصل

६७८

لانه فرض قبل الوجوب فلا يتغير حكمه ولا سقط نفقة مدة نفقة ولم ينق عليها الزوج وان غاب زوجها او كان
حاضرا وامتنع عن الاتفاق الا اذا سبق فرض فاضل ورهيبا ينش لان هذه صلبة بقدر الكفاية عند الاحتباس كزوة
القاضي بيت المال الصلة انما يمكن التليم وتأكيد البصا والرضا وفي الزوجان لم تطلب المرأة النفقة في العدة انقضت
عدتها او ماتت سقطت ولا يستحق حله من نفقة لا يؤخذ اذا عمل الزوج نفقة مدة مات احد ما قبلها اي قبل المدة اكمل
صفحة لا نهضت الاصل بالنفقة من قبل القبط حتى الاسترداد في الصلاة سقطت بالموت وهذا اعدا في خيفة والى يوسف
وقال محمد بن كسب طه النفقة ما مضى وما بقى فلمزوج وهو قول الشافعي وعلى هذا خلاف الكسوة وفي الوضوء وفي نفقة
الحارم لا يستبرأ بالاجماع ولو ضاعت الكسوة او سرق قبل المدة ليس لها اخرى بخلاف نفقة الحارم فانه يفرض
باجزى من نفقة عرس القن على القن ببيع فيها مرة بعد اخرى لان النفقة تجدد وجودها فتكون في حكم من حاد
فلومات سقطت لغوات عمل الاستفاد وفي دين غير ثاوي غير النفقة كدين الجناية ببيع مرة ونفقة الامة المملوكة
على الزوج عند البتة ومن ان خلى بينه وبينها من لا يستحقها لانه حق الاحتباس وان لم يوافقها فلا نفقة
لها لعدم الاحتباس ولو استجد بها بعد البتة سقطت النفقة لانه فاق الاحتباس ولو خدعت الجارية احيانا من
غير استجد بها لا سقطت النفقة والمدة وام الولد في هذا كالا لانه وفي الوجوه المكاتبه المملوكة النفقة بدون البتة
ولو زوج امته من عرس فنفقة على المولى ومحب كسنا اي يجب على الزوج ان يسكنها في العرس فانه احسن
املا ولو ولد ثامن غير ثاوي غير كل الزوجة الا برضا لان المنع طهنا وقد رضيت بانقضاء نفقتها ومن زاد له
خلق كفايا لحصول المقصود وهو الاصح المعاشرة فلا اي الزوج منع والديها وولدها من عمره من الدخول عليها
لان المنع كونه فلا نفقة من دخول مكة لا من المظاهرة وكما ما متى شها والمافيه من قطع الرحم وانما يمنع من
اللبث عندنا وتطيل الكلام وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالد من لا من دخولها عليها كالحكم في عرس من اعلم بالمنع
الحارم غير الوالد من الدخول كل سنة وهو الصحيح احقر زبه عما قيل للمنع الحارم من الزيادة في كل شهر ونفقة
نفقة عرس الغائب وطهر وابويه في مال من حسن حقهم كالدارهم والذانية والطعام والكسوة التي يلبسها حتر زبه عن العروص
فانها ليست من حسن حقهم للاحتياج اليها ليعرف له النفقة ولا يبيع مال الغائب اتفاقا عند مودع او مضارب ومديون
اقره اي بالدين وان كان قديرا لا عرف بها لانه لو اكر احد من النفقة لا يفرض القاضي ولا تفصل بينه المرأة فيه لان المودع لا يكون
خصما على الغائب او اقره في البتة من نفقة القضاء عليهم ثم يبرى لا الغائب وعلم القاضي في كل اى المال والنكاح
ويجوز مولا اي المودع وغيره لان علم القاضي يجوز بها القضاء في محل ولاية وانما يجب العرس والطفل والابوين لان نفقتهم
واجبة قبل القضاء وكان لهم ان ياخذوا ونفقة غيرهم لا يجب الا بالقضاء لانه يجتهد فيه فان عند الشافعي لا يجب النفقة لغير الو
والمولودين ومخاضها الى القاضي الزوجه انه لم يعط النفقة وكذا في مالها خاضا كذا في مالها خاضا كذا في مالها خاضا

او طلعت ونفقت عدتها لا اي لا يفرض القاضي النفقة ولا نفقة بالنكاح باقامة بنية على النكاح ولان لم يخلط بالافاق من بنية
لنقض عليه القاضي النفقة واما ما عطف على البتة بالاستدانة عليه ولا نفقة به اي بالنكاح لانه قضاء على الغائب وقال زفر
بعض النفقة بالنكاح وان لم يكن يامر بالاستدانة الاخر فغيره على الغائب لانه اذا اخر فان صدقها او اقامت بنية او نكل
عن البتة نفقا خذت حقها وان خلف بعض هي او كملها وعلى القضاء اليوم على اي قول في الحاجة الى الاحتياج الكس
اليد واستحسنة اكثر المشايخ فيفتي به ومطلوب الرجعي البايق المرفوعة بالمعصية كالحاق العنق والبلوغ والغرير لعدم الكفاية
والسكنى لانها جاست نفسها في فصار كمالا وجب الاستيفاء للمرأة لا اي النفقة ولا السكنى لعدة الموت والمفوضة
كالردة وتبيل ابن الزوج هذا مخالف لما ذكر في المحيط من ان السكنى واجبة لها باي قوة كانت لانه في الشرع لا يرى
انه لو خالها على ان سكنى ولا نفقة سقطت النفقة ولا سكنى لو كانت لبعض عيص من قبل الزوج فلها النفقة ان كان
مدخولا بها ورودة معدة الثلث سقطت النفقة لغيره وتبايل لانها تجلس حتى يتوب فلا يكون في بيت زوجها حتى اذا
اذا ارتدت لم يحسن بعيل هي ببيت زوجها فلها النفقة وكذا اذا تاب ورجع اليه بخلاف ما اذا افرق بزوجها فلا نفقة
وان تابت لان اصل الفرقة كان من جهتها ولا تاتيه للردة في الفرقة لانها ردت بالطلاق الثلث للمكنتها لانه يعني لو
مكنت ابن زوجها بعد الطلاق فلها النفقة لوقوع الفرقة قبله ولو كانت عتقة عن رجعي فارتدت ومكنت ابن زوجها
فلا نفقة لها لان النكاح باق والفرقة فصلت حقها ونفقة الطفل فقرار على يده قيده لانه لو كان غيبا فهي ماله لا يسكنه
احد كنفقة ابويه وعرسه اي كما لا يسكنه الولد في نفقة ابويه وزوجه احد لقوله تعالى وعلى المولود من زوجه وكسوته
والمولود له مولا اب دون الام ونفقة المصحات على الاب لا يشاكر فيها احد وكذا المولود ونفقة الابويه على
الدخول والاناث على التسوية في طاهر الرواية لان الولد سقوى بالدين وغيره فلا يرضع الولد وقيل حر الام عليه
ان لم تكن بغيره الا اذا بعنت بان لا توجد من ترضعها ولا يشرب لبن غير ثاوي غير الام عليه صيانة على الولد في الضح
ويرتاجر الاب من ترضعها اذا لم تمنع الام ان اردت ذلك لان اختصاصها لها فلا يمكن الاب بطلان وان استاجر
مملوكة حال من الغير المنصوب له ومعدة من طلاق رجعي لترصه لم يحل لان رضاعا واجب عليها دانه لقوله تعالى والوالدات
اولاد من غيرهن على الامر الا انها عذرت لاحتمال عر ما اذا اقدم عليه بالآخر طهر قدرها فاذا استاجر ما على فعل واجب عليها
لم يجوز في البتة روايتان في رواية لا يجوز استيجار ما لان العدة من احكام النكاح فلا يصح استيجار ما كافي حال قيام النكاح
وفي رواية لا يجوز لانه لا يجنب الزوال النكاح ولا رضاعا اي استاجر ما لا رضاع ولان بعد العدة او لانه من غير ما صح ما
اذا استاجر ما بعد العدة فلهذا النكاح من كل وجه فانما لا يصح واما اذا استاجر ما لا رضاعا لانه من غير ما فلان ذلك
لم يجب عليها ومعنى حق من الاجد لانهما اشق ولينها ارفق فكان لا يرفع اليها حق الا اذا طلعت زيادة اجر فلا يجوز الزوج عليها
دفعها لغيره قال الله لا تضار ولدك ولا مولودك بوجع قالوا مضارة الاب بالزام الزيادة عليه اذا وجد من ترضعه

دون

لا تسكنها في العرس ومحب كسنا اي يجب على الزوج ان يسكنها في العرس فانه احسن
املا ولو ولد ثامن غير ثاوي غير كل الزوجة الا برضا لان المنع طهنا وقد رضيت بانقضاء نفقتها ومن زاد له
خلق كفايا لحصول المقصود وهو الاصح المعاشرة فلا اي الزوج منع والديها وولدها من عمره من الدخول عليها
لان المنع كونه فلا نفقة من دخول مكة لا من المظاهرة وكما ما متى شها والمافيه من قطع الرحم وانما يمنع من
اللبث عندنا وتطيل الكلام وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالد من لا من دخولها عليها كالحكم في عرس من اعلم بالمنع
الحارم غير الوالد من الدخول كل سنة وهو الصحيح احقر زبه عما قيل للمنع الحارم من الزيادة في كل شهر ونفقة
نفقة عرس الغائب وطهر وابويه في مال من حسن حقهم كالدارهم والذانية والطعام والكسوة التي يلبسها حتر زبه عن العروص
فانها ليست من حسن حقهم للاحتياج اليها ليعرف له النفقة ولا يبيع مال الغائب اتفاقا عند مودع او مضارب ومديون
اقره اي بالدين وان كان قديرا لا عرف بها لانه لو اكر احد من النفقة لا يفرض القاضي ولا تفصل بينه المرأة فيه لان المودع لا يكون
خصما على الغائب او اقره في البتة من نفقة القضاء عليهم ثم يبرى لا الغائب وعلم القاضي في كل اى المال والنكاح
ويجوز مولا اي المودع وغيره لان علم القاضي يجوز بها القضاء في محل ولاية وانما يجب العرس والطفل والابوين لان نفقتهم
واجبة قبل القضاء وكان لهم ان ياخذوا ونفقة غيرهم لا يجب الا بالقضاء لانه يجتهد فيه فان عند الشافعي لا يجب النفقة لغير الو
والمولودين ومخاضها الى القاضي الزوجه انه لم يعط النفقة وكذا في مالها خاضا كذا في مالها خاضا كذا في مالها خاضا

ما قل من ذلك ونفقة البن بالغة والابن من اهل البيت فلو طالب العلم اذ لم يقدر على الكسب لا يسقط عنه كذا من
بديهي اخر ز به عاوي احسن انها يجب على ابويه اثنا عشر على الاب والجد والعم والخال والابن
يسار الغيرة منصوب من اخافض ايسار موجب صدقة الغيرة لا المعنفه اصول الفقهاء كالابوين والجداد والجدات
بالسوية من الاب والجدات في طلبة الرواية والصحاح لان المعنفه وبها يتبين ان كل من ينفق في نفقة قارة الولادة
العرف والحوث لا الارث فمن كان له ابن وبنت فنفقة عليها نصفان وعن ابن جنيته النفقة من الذكور والاناث للذكر مثل
خط الانثيين كالارث وفي من لم يمت وان ابنه وبناته على الميراث وفي ولدته وخطها فنفقة على ولدتها والارث كل الارث
ونفقة كل ذي رحم صغرا وانثى بالغه فقيرة او ذكرا من او اعني على قدر الارث فبما علم لان نفقة غير الرحم لا يجب وفي توصف
هذه الاوصاف اثنا عشر الى انما سمي النفقة اذا كان عاجزا عن الكسب لانه لو كان قادرا عليه لكان نفقة انفاقا والابواب
اذا كان فقيرا من قاهره على الكسب بحسب الابن على انفاقها بوجها لها على سائر الخدم كذا في الدخيرة وجمعه على اي على الاتفاق على ما
ويغير فيها اي نفقة على هؤلاء اهل الارث لا حقيقة لان حصة الارث لا يعلم الا بعد الموت ثم كان له خال وابن يمكن ان
الابن ويكون الارث للحال فنفقة من كان له اخوات متفرقات موسرات عليهن خاتما كما انه يعني لانه اخا للمخارث اخوت
لا بام وام والحسن لاخت لام والحسن لاخت لاب فكذا النفقة على هذا التفصيل وان كان له اخوة متفرقة فون على الاخ لام
السند والباقي على الاخ لاب وام ونفقة من له خال وابن عم على حال لانه عزم وعزمه ان ابن عم ولو كان له عم وخالة
او عم وعمه ونفقة على العم لاستواهما في الحرمة ويرجع العم لكونه وارثا في الحال ولو كان العم معسرا فالنفقة على عمه وكذا
الامان للامان للعمة فذلك للخالة على قدر ميراثها وحمل العم كالميت ولا نفقة مع الاختلاف فينا لان الاستحقاق انما يثبت
باسم الوارث واختلف الدين مع التوارث لا للزوجة والاصول والفروع فان نفقة من واجبه مع اختلاف الدين اما
الزوجة فلانها واجبة لها العقد لا جنتها طلق لم يقصد وهذا الاستحقاق اتحاد المروءات الاصول يعني الابوان فلقوله
وصاحبهما في الدنيا موعودا فافترس النبي صلى الله عليه وسلم المصاحبة بان يطعها اذا اجاعا وكسوها اذا عريا والامه نزلت في ابوين
كافرين والابجد واجبات كالاباء والامهات واما فروع فلان اخوته ثابته وفروع المروءة في معنى نفقة كما لا يمتنع نفقة
نفسه بكفره لا يمتنع نفقة جروه بكفره فليس على النضر ان نفقة اخيه المسلم ولا في عكسها ولا على المسلم نفقة اخيه النضر اني
لست بدان اهل الارث باحلاف الدين وناع الاب عرض به الكبير موعايب العرض هو المانع الذي لا يدخل فيه كل ولا
وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح والمراد به من جميع المنفقات لا عتقاره لثمنه عند اخيه حرمه
وقالا لا يجوز قديا بالاب لان بيع غيره لا يجوز انفاقا وقد بالبيع لان مستفاد نفقة من ماله جائز انفاقا وقد ناقشنا
معتونا وموعايب لان ابنه لو كان حاضرا لا يجوز بيع عرضة نفاقا وقيدناه بالكبر لان بيع عرضة ولد الصغير جائز
لما ان ولاية الاب انقطعت عنه ولده بالبلوغ وله ان الولاية وان زالت بقي اثرها ولهذا صح له الاستيلاء على جابر

ولده الكبر ولا لغيره سواها اي لما بيع الاب بالابن بدله على الابن سوى النفقة ولا الام اي لا يمتنع الام ماله
لنفقة ما ذكره في بعض الاقضية من ان مع الابوين جازين في ان يباع ماله الذي يبيع لكن لثمنها الصافي المبيع
وضمن موهب الابن لو انفقها اي الوديعة على ابويه بلا امر فاض لا تصرف في ماله الغير موهبة ولاية لانه نائب في حفظ
لا غير خلاف ما اذا امر القاضي لان امره ملزم لعدم الولاية واذا ضمن لا يرجع على القاضي لانه ملكه بالضمين وكان
مبتعيا بالانفس فلا يرجع الا الاوان اي لا يضم الا ابوان لو انفق ماله عند ما اي ما حصل لابن القايض عند الابوان
من المال لانها استوفيا حقهما لان نفقة ما واجبه قبل النكاح واذا حصي نفقة غير العرس من الولد والوالدين ودوى
الارحام ومصرفه سقطت لان نفقة مولا يجب بطريق الكفاية للحاجة وقد حصل الكفاية في المدة ففسخ النفقة قبل
هذا اذا كانت المدة طويلة اما اذا كانت قصيرة فلا سقط والغسل الشهر خلاف نفقة الزوج اذا وقع بها العاقد
لانها يجب خرا الاجتناس لا بطريق الكفاية ولهذا يجب مع اليسار لان ما دون العاقد يمتنع بالاستدانة فلا سقط
لان اذن القاضي كاذن الغايض فيصير دينا في ماله وما ذكر في كالح الحاصل الكبر ما بالاستدانة لا يصير دينا فحول
على ما اذا طالت المدة واما اذا قصرت فتصير دينا ونفقة المملوك على سيده لقوله عم في المالك انهم احوالكم جعلهم الله
حت ايدكم اطعموهم مما تاكلون والبسوهم مما تلبسون ولا تعذبوا عدا الله فان ابى اي امتنع عن الاتفاق كسب
المملوك وانفق ما اكتسبه على نفسه لان نفقة المملوك لولي باعاه ملكه ومالك العبد من مكنته من استغناء نفسه
وفي الوجوه ان نفقة المولى عن الكسب انما يملك من مال مولاه وان عجز عن الكسب كان العبد من ماله لا توجر
امير ببيعة اي اجبر المولى على بيعه لغيره المملوك لخلق وانفا المملوك في النفقة بخلاف الدواب حيث لا يجبر المالك
على بيعها ان ابى عن الاتفاق بل لو لم يملكه من يد من الله تعالى لانه من عن تعذيب الحيوان وعن يوسف في بحر في الهام
ايضا وهو قول الشافعي **كتاب العتق** وهو قولة حكمية يصير بها املا للثقة في النفقة
ويصير من حر مكلف بصره لفظ وهو ما كان مستعملا فيه وضعا وشرا بلائيه كانت حرة او مقيوقا او عتيقا او عتيقا
او حرا او حرا لان هذه الالفاظ هي بغيرها لانها مستعملة في شرا وعفا او باموال اي او باموال اي اما الاول فلان المولى
ينظم الناطق وابى العم والولادة في الدين والاعلى والاسفل لكن الاول ليس له لال المالك لا يستغنى عن ماله عادة
وكذا الثاني لان سب العبد موهوب في الناس نوع مجاز الطام طمعه والاضاف الى العدا في كونه معتقا فتعين المولى العمل
فالعتق بالصرح ولو قال عتيت به المولى في الدين او الكذب صدق في ماله ومن الله لا احتمال ولا الصدق قضاء لانه
خلاف الطام واما الثاني فلانه ما تعين الاسفل ماله المولى بالصرح ولو نادى بلفظ العتق ان قال يا حرا عتق بصدق فكذا اذا
نادى بهذا اللفظ ورأسك حر ونحوها عتق عن يده كونه حرا وبتك حرا او قال لامة فوجع حرا وبكنايته ان نوى
مكلى عليك ولا يسيل فان عدم مكلى المولى ونفقه السبا عتق من ان يكون بالاعتداد او بالبيع والاراق على عكس وخرجت

من ملكي وقلت يسكن فان يده الاشياء يحتمل ان يكون بالبيع والكفاه كما يحتمل ان يعتق المحمل لا يعتق الابا والابا
ولا يطلق لانه من احواله دخلت بسببكم وهذا ابني انا جاء بالباء العلم انه عطف على قوله وبكنايته ولو لم يذكر بالباء لا
ويم انه عطف على كناية وليس منها لان البعد عن هذا اللفظ بلاية للاصغر اي لمن يولد مثله والابا اي لمن
لا يولد مثله فالاول لا يخ امان كون مجهول النسب او معروف النسب فان كان مجهول النسب ثبتت نسبته لان
المالك بكل دعوة النسب مملوكه فيمتد الى وقت الطوق فتبين انه مملوك ولده ممتق عليه وان كان معروف النسب
ثبتت نسبته منه المتعذر وعنى اعمال اللفظ في مجازة عند تعذر احتماله حقيقة واما الثاني فيعتق قول ابي حنيفة وقال
لا يعتق وهو قول الشافعي لان كلامه محال فيلغو ولا انه اقرب منه بعبده طابعا فيعتق عليه كما اذا كان يولد مثله
وهو معروف النسب وهذا لان اخر من لوازم النسب الملك والاقارب بالشيء اقاربه ويلوازمه فكانه قال مولوني
وجر لا يبايني اي لا يعتق بقوله بعبده يا ابني ويا اخي لانه وصف عبده بوصف المملوك اشارة الى محال فعمل ان مملوكه فمجرد
الاعلام ومحل توصيفه على الاكرام بخلاف قوله يا حر لانه قادر على اثبات الحرية فيه فعمل ان مراد استحضاره بتوصيف
الحرية فيه ولا سلطان له عليك اي لا يعتق بهذا اللفظ فوي به العتق او لم يولد لان السلطان عبادة على اليد
اي لا يسلط على المملوك كما في المكانة لفظ الطلاق وكنايته يعني اذا قال المامنة انت طالق وانت باين مع نية العتق
لا يعتق لان الطلاق لا يملك المتعذر وزواله لا يكون سببا لزاله ملك الرقبة واما جواز زواله الطلاق من العتاق
فلان العتاق موضوع لزاله ملك الرقبة وزواله لا يكون سببا لزاله ملك المتعذر فبالبينة لان عند علم البينة لا يعتق وانت مثل
حر اي لا يعتق بهذا اللفظ لان المامنة لا تستدعي الشكر من جميع الوجوه بخلاف انت الما حر فانه يعتق بهذا القول لانه اثبت
الحرية على طريق اخر ومن ملكه ادرم حر جواب هذا الشرط قوله عتق لقوله من ملك ادرم حر هو حر قد بالرحم لان الحر
بلازم كاي من الرضاع لا يعتق عليه قد حرم لان في ادرم بدونه كاي من العتق واعتق لوجه اي قال انت حر لوجه الله
او للسلطان او للصنم عتق لصدور كمن التمتع من الامانة المحل ووصف الغرة زيادة في الاول في العتاق لتتفق
عنه كما في العتق على ان فلا محتمل العتق في الاخرين او مملوكا اي يعتق مملوكا او كبر ان عتق لان العتاق اسقاط
وهو لا يتوقف على الرضا لقوله من ملك جبر من جبره من جبر النكاح والطلاق والعتاق او اضاف محققا على ملك
نان قال ملكك فانت حر عتق ملكك كما يصح الاضافة الى المملوك والطلاق وفيه خلاف الشافعي او شرط اي اضاف الى شرط
بان قال بعبده ان دخلت الوارقات حر ووصى بالشرط عتق لان اسقاطا في حق هذا العتق بخلاف الملك
فان تعلقتا الى الاحضار يعتق الى التماز كعبداي كما يعتق على الحر في ادرم مسلم لقوله من في عبدا الطائف حر هو
البه مسلم من عتق الله واجل يعنى عتق الله اذا ولدت بعد عتقها لاقول من استشهدها لانها جزء من العتق
لعم لو اعتق اباها خاصة لا يعتق امها لانه لا وجه الى ابني اباها وقد لا يعتق النصف منها والاعتق لما ذكره صاحب المنة

بعبا البعده وموقوف الموضوع ولو باع المملوك او وحبب لايبيع لان المسلم شرط في البعده والقدرة على التيمم في البيع فلم يوجد الولد
يبقى الله في الملك والرق والعتق لان ما لا يمتنع في موضوعه والاب غير معلوم فخرج حصارا واما قال في الرق عتق قوله
في الملك لان المملوك عام في بني آدم وغيرهم والموقوف خاص فثبت ان الولد يمتنع الام في العام الخاص وقوله عتق قوله
العتق ومعنى التبدير واميد الولد والكتابة وولد الامنة من زوجها مملوك سيد ما يرجح جانب الام باعتبار اخصاها ولا سيما لاسهل
ما به بانها وولد ما من مولانا حر لان مخلوق من مائة فيعتق مائة عتق البعض وان عتق بعض
غير صحيح وزال ملكه عن ذلك البعض وسعي فيما بقي اي عليه ان يسعى في عتقه فانه اذا أدى بدل السعاية عتق كله دفعه
ومعنى عتق البعض كما مكاتب في جميع الاحوال الى ان يؤدي السعاية فلما انقل شهادة ولادته ولا يرث ولا يورث
ولا يزوج ولا يرث الى الرق لم يجز عتقها بغير عتق البعض عن السعاية فلا يرث الى الرق بخلاف المكاتب عند
ابي حنيفة وقال عتق كلما اذا عتق عبده وهذا بناء على ان الاعاق ممتنع مما لهما ان الاعاق اثبات العتق
وهو قوة حكمه والقوة لا يتحرى الامتناع ان ثبت للعقب شخص قوة حكمه ولبعده ضعف حكمه وان الاعاق عبادة عن
ازالة الملك قصد لان الملك هو القوة على تصرف المحل بالاختصاص حق المولى ولولا ان ازاله حق لولاية حتى الشرع
وهو الرق لانه شرع فخر على الكفر والمكاتب من ثواب الكثرة نصف مملوك وروا الكسب نصف مملوك ولو اعتق من ثواب
اي نصيبه اعتق الشرع كما لا خلاف ان شاء الله لان الاعاق ممتنع عنه او استعصا اي طلب سعاية العبد له وفيه نصيبه
لان ما ليد نصيب الشرع الاخر احتسب عند او ضمن العتق موسرا حال عن الممتنع فانه خط اي نصيب الاخر لا يحرم
لان نصيبه فسد باعاق شره لانه امتنع عليه ملكه من غيره فصار خائنا على نصيبه والولا لهما ان عتق او استعصى العتق
ان ضمنه ان مصدرية ضمنه تخفف الميم ورجع به اي ما ضمنه على العبد لانه مملوك باء الضمان فصار كان الكل كانه لا يضمن
بعضه فيثبت له ولاية الاستعصا فكون الولد كله للمعتق عند ابي حنيفة وقالوا فانه غنيا اي للشرع لا لغيره
بضمن المعتق طال كونه غنيا والسعاية فقرة افق اي ليس له ان يعتق نصيبه لان الاعاق غير ممتنع مما ولا ان
بضمن المعتق لانه من قال من عتق شقصا من عبدين ومن شره مضمين ان كان موسرا او لم يمسح للعبدان كان
معسر اقسام النبي وم وعمل الضمان للموسر والسعاية للمعسر كذا في القصة اعلم ان اليسار والاعسار معتبر
يوم الاعاق حتى لو اعتق وهو موسر فاعسرا لا يطل النصيب وان كان معسرا فاليسر ثبت له حق النصيب والولا
للمعتق وان شهد كل شره عتق الاخر اي باعاق الشره لا لغير نصيبه فكل شره على صاحبه فلفظ سعي لهما في خطها
اي سعي العبد في نصيب كل منهما سعيها سواء كان موسرا او معسرا او اطمعها موسرا والاخر معسرا
عند ابي حنيفة لان كلا منهما يرضى ان صاحبه يعتق نصيبه وكان كالمكاتب وحره عليه استرقاقه مصدق كل منهما في
حق نفسه من السعاية لهما واما ان يرضى مع اليسار لانكاره الاعاق والولا لهما عند ابي حنيفة لان كلا

٨٦

محول عن نصيب شريك في عاقبة وولاء له وفق نصيب السعابة وولاء له فكون الامر في جميعها على ما قال
سعي للمعسر لان كلاهما يدعي السعابة على الآخر فصدق في حق نفسه للمعسر ان لا يسعي للمعسر لان السعابة
يمنع السعابة عندهما ولا ضمان على شريكه لانه يدرى سببه ولا يدرى له ولو كانا يسارا اي اذ كانا احدهما موسرا والآخر
معسرا اسعي للموسر لا للمعسر لان الموسر يدعي عليه السعابة والمعسر يدعي عليه الضمان لان المعسر لا يقدر على
اثبات الضمان الا بغيره فثبت السعابة لانهما متعينة ووقف في الاحوال اي في سائرهما واعسارهما ويسارهما
واعسارهما اخر الى ان يصدق احدهما الآخر لان كلاهما في الولاة عن غيره ولا يدرى الاخر لانه هو المعسر فستوقف على
ان يفتقرا على اعاقا احدهما ولو علوا احدهما ففعل غير اكان قال ان دخل فلان الدار فانت حر والآخر بعد ما قال
الاخر ان لم يدخل الدار فانت حر فمضى وجه شرط طعن نصفه اي نصف الجسد بما قال لان الواقع لا يخرج عن هذا الشرطين وسعي
في نصفه لهما عند ابي حنيفة سواء كانا موسرين او معسرين او احدهما موسرا والآخر معسرا وعند محمد بن اعين في كل ما سعي العبد
في جميع قيمته للشركس ان كانا معسرين لان المقضي عليه نصف السعابة وهو الذي حقق بشرط مجهول فلا يملك القضاء
في المجهول ليس لهما واما محمد بالسعابة للموسر في نصف العبد لا في تفسيره اعني السعابة والموسر يدعي ما علم ان في قول محمد
تفصيلا ولم يبينه المصنف وكان عليه ان يبينه واما قول محمد بالكريد على ان بايوسف مع الى حصة مطلقا واما وافقه
اذا كانا معسرين وان كان احدهما موسرا يامر الى يوسف بالسعابة للموسر في ربع قيمته لان المعسر يدعي الضمان على شريكه
ويبينه من سعيه العبد فليست حصة عنه والموسر يدعي السعابة على العبد سعيه في حصته ولا يعنى في عهده ان معنى اذا حلفا
على عيدين ان قال احدهما ان جاء فلان فعبدي حر وقال الاخر ان لم ياتي فعبدي حر لم ياتي فعبدي حر فاحدهما اجمالا لان اجمالا
في المقضي له والمقضي عليه جميع القضاء لتفاحش اجماله ومن ملك به مع اخر شرا يعني اذا اشترى الرجل ابن احدهما فحق
نصيبه لاسلان ملك القريب على العتق فلا ضمان علم الاخر ان شريكه لم يعلم وشريكه ان يعنى نصيبه استسعى عند ابي
حنيفة وقال لا يفضل لاب نصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا اسعي لابن في نصف قيمته لشريكه ابيه او جده او وصية تعني
على هذا الخلاف اذا ملكا به او وصية او صدقة او شرا تعني على هذا الخلاف في الشراء لاب نصف قيمته من سعيه الذي
ملك كله وعلق عتقه بشرا نصفه ثم اشتراه مع آخر تعني على هذا الخلاف في الشراء الرجلان غلاما او قال ان اشترت نصفه
فهو حر عتق حصته ولم يضمن علم الشريك الاخر حاله او لا كما لو رآه يعني هذا الخلاف من المشتري في غرة الارث واما اذا اختلف
الاب اتفاقا لانه دخل في ملكه ففعله ولم يوجد من تلافى اعنته الآخر اولى سعيه يعني لم يكن للشريك ولالة القسمين يتق
احد الامر من اما الا اتفاقا والمساواة وقال لا في غرة الارث ضمن نصف قيمته غنيا وسعي فقيرا لان شرا القريب
اعاقا ولهذا ينادي به الكفارة فصار بالبشر مبطلا نصيب شريكه فضمن سواء علمه او لا ولا ان الرضا بالبشر الذي
هو علة العتق يكون رضاه كرضاء كان لشريكه الآخر اذن ان بان يعنى نصيبه من ابيه الا اجمالا نصيبه من الاب

غنيا ضمن الاب نصف قيمته لانه ما يرضى بافساد نصيبه وسعي الابن في نصف قيمته لا جبا من ابه عنده ونداء عند ابي حنيفة
وخالف فيها ابي السعابة يعني قال لا يسعي الابن بل يفضل الاب نصف قيمته على ان سائر المعنق المنع السعابة عنه وعندهما
ولو دبره احد الشركاء واعتقه اخر ومما موسر ان فعل الشاك مذبورا لمعنه والمدير نصف حصة لانه اى ثلث قيمة مذبورا لا ما حصة
اي لا لقيمة الثلث الذي ضمنه الشاك هذا قول ابي حنيفة والولاة يكون بين المدير والمعتق اثنان لانهما للمدير وللثالث للمعتق
لان العبد يعنى على ملكهما وقال ابن عمر بن الخطاب في نصفه موسرا او معسرا او يكون العبد واصل هذا ان التدبير يتق عند خلافا
لها لان موجب حرة يكون معتق الحققة بجرته ولما كان التدبير يتق باعنه اقتصر على نصيب المدير وقد افسد دبره الاخر
حسب خرج عن عليه البيع والهبة فكل واحد منهما ان يدبر نصيبه ويعتق او يكاتب ضمن المدير نصفه نصيبه في الموسر العبد
في نصيبه او ترك على حاله لان الملك للمدبر باق في نصيبه يمكن للشريك من استعادته الملك في نصيبه ايضا واذا لم يكن يتق باعنه
صار كل مذبورا للمدير وصار متملكا نصيبه بركه بالقيمة ضرورة كميل التدبير والايضا اعتاق الاخر لمصادقة مملوك الغير ولا يختلف
هذا الضمان بالسار والاعسار كما في النصف قيمته المدير لثلاث قيمته فان كان منفعة الوطى والسعابة باقية ومنفعة البيع زائلة وعند
بعضهم نصف قيمته القن لانه قبل التدبير كان له نوعا من منفعة البيع وما شاكره ومنفعة الاجارة وما شاكرها وقد زال
احدهما وهو البيع وتبقى الاخر والغنى على الاول والولاة كل المدير لان العبد يعنى كله على ملكه وقال ابن عمر بن الخطاب
الشريك ذلك كخدمته اي كاداره للمكروما وتوقف يوما عند ابي حنيفة واما عند محمد فلو كان يشتري غلاما في نصف قيمته
ثم يكون حرة وفي احيانها اسسعايا المتكدر اذ قضى القاضي بالسعابة او رخصت هي بذلك لهما ان المهر لا لم
يصدق انقلب قراره عليه كما اذا اقرا المشتري على المبيع انه اعنى المبيع لجل كانه اعنى فصار كانه استولى ولا ك
ضمن المهر لان ما اقرا على نفسه بالاستيلاء وجب السعابة للمكتر لا جبا من ابه نصيبه عنه وله انها تضادقا على
خدمته يوما للمكتر ويوقع كخدمته عنها يوما لان كلاهما معا بان لا حق له في استخدامها في ذلك اليوم ونصف
كسبها للمكتر ونصفه موقوف ونفعها من كسبها وان لم يكن كسب فنفعها على المتكدر من احماتى ولا قيمة لا ولم
عند ابي حنيفة فلا ضمن غنى عتقها مشتركة يعني اذا كانت ام ولا مشتركة من شريكين فاعتق احدهما وهو موسر
لا ضمن عنده ولا سعي اذا مات احد موليه ويضمن عندهما وسعي اذا مات احدهما وقيمته اثلث قيمته باقية لغوت
منفعة التملك ومنفعة قضاء دين لا اسسعايا ونفع منفعة الاستخدام وكذا الخلاف في المكاتب ولو قال العبد
عتق نفسه لانه اي من عبدة ثلثة مملوك احدهما حر فخرج واحد ودخل الاخر فاعاد اي قال احدهما حر ومات المولى بلا بيان
عتق من ثبت اي من العبد الثابت لانه اربعة لان نصيبه عتق بالا كالب الاول وان كان له مولى بالاجاب الثاني انما
عتق منه النصف الباقي وان كان له اهل لا يعنى منه شئ فان نصف الباقي لا يعنى في حال ولم يعنى في اخرى نصف
تحصل للثابت منه ربع عتق لانه اربعة ومن كل غيرة نصفه وعند محمد بن اعين ربع من دخل ومن غيره كما قال ابي حنيفة

٨٧

غير الداخل وهو الخارج نصفه كما قال صاحب الجاه لان الاكابر الاول كان شاعيا من الخارج والثاني فيسحق من الجاه نصفه
وجه قول محمد في الداخل ان المراد بالاكابر ان كان الخارج ربع الاكابر الثاني لكونه دايرا بين العبد وان كان الثابت
للبص الاكابر الثاني لكونه دايرا بين العبد وعبد فاذا تورد من القصة والنفاء في نصفه رتبة بينهما فاصاب الداخل
النصف النصف وهو الربع فان قيل ينبغي ان يحق كل واحد ولا يسحق في شيء لان الاتفاق لا يجري عندنا قلنا انه لا يجري
اذا صاحق محلا معلوما اما اذا ثبت بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فلا مانع من ضرورة الثابت بها يتقدر بقدرها
وجه قولها ان الاكابر الثاني واقع من العبد لان العتق لم ينزل في الثابت على التعيين فيجوز رتبة كاملة من الداخل
والثاني فيصير الداخل النصف وكان ليعتق بالاكابر الثاني في نصف الباقي لانه عتق به الربع لا النصف
بالاكابر الاول فمالا في احواله ثمة لا في الرق صح فينصفه في النصف وهذا يعني بالاكابر الثاني من الثابت الربع
وان قال ايضا اي قال احدكم في حالة المرض مات قبل البيان ولم يوارث جمل كل عبد سبعة كسهم عتق عندهما
يعني القسم الثلث على قدر نصيبهم من سهام العتق لان العتق في المرض وصيه لولا ان له على قدر الثلث
فيقسم بينهم واقل جزء من سهامهم هو الربع فجعل كل ربع سهما وعتق عن ثلثه منهم ومن كل من غره سهران
يعني عتق من الداخل والخارج اربعة اسهم فجعل كل سبعة فصار الجمل احد او عشر من وعند جمل كل سنة اي كل عبد جعل
سنة كسهم عتق عنده لان سهام الوصايا سنة عنده لان حق الداخل ربع وعتق بمن فرج سهران ومن ثلثه ومن دخل
سهم وليس على عبد باقية على القولين اما عندهما فيعتق من الخارج سهران ويسمى خمسة وكذلك الداخل ربع وعتق
من الثابت ثلثه وسمي في اربعة فسهام السعاية بلغت اربعة عشر فضع الثلث والثلثان واما عند محمد فسهام الوصايا سنة
لان حق الداخل ربع فصار سهام السعاية اثني عشر فاستقام الثلث والثلثان ولو طلق كذا قبل وطى اي لو كان له
ثلث نسوة ولم يدخل واحدة فدخل عليه احران قال احدكم طلق في وقت احد ما فدخل الاخرى فقال احدكم طالق
فمات قبل البيان توزع حكم الطلاق عليهم باعتبار الاحوال ومنها احكام من لم يفرج ولم يملك ولم يملك والعدة واما حكم المهر
فقال سقط ربع من خربت ثلثه اثنان من ثلثه من خربت لانه بالاكابر الاول سقط للزوج نصف ما بين الجاه والثانية
وسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالاكابر الثاني سقط الربع من نصف ما بين الثانية والداخل فاصاب كل واحدة النصف فسقط
ثلثه اثنان مهر الثابت بالاكابر وسقط مهر الداخل والوطى والموت بيان في طلاق بهم كما اذا قال له زوجة احدى كذا طالق
فوطى احد ما او مات فذلك بيان ان المطلقة هي الاخرى كسبع وموت وتبذير اي اذا قال احدكم طالق ففزع احد ما او مات
او بد احد ما فذلك بيان ان المراد من الاخر والسيلا اي اذا قال لامتنه احدى كذا حرة فاستوكدا احدى ما او صدقة
مستثنى يعني اذا وهبت احد ما او صدق به وسلمها يكون بيانا في عتق مبهمة لان هذه التصرفات سبيلهم قيام
ملك الميراث فصار كذا نصح بانها مملوكة وفي المحيط لا يوضح ان ذكر التبرير في الهبة والصدقة وقع اتفاقا دون وطى الهبة

فانه لا يكون الوطى بيانا في العتق المبهمة اي اذا قال لامتنه احدى كذا حرة ثم جامع احدى ما لم يعتق الاخرى عند اي ح
وقال لا يعتق هذا اذا وطى احدى ما ولم يعلق منه بولدا ما اذا علقته كان بيانا اتفاقا لانها صارت ام ولده واستحقت
العتق مع جملها صح كونها ام ولد لانه انتفى العتق المنجز عنها ضرورة لها ان الوطى لا يقر بمختصا بالملك فاقدم عليه يكون
بيانا دلالة كما لو وطى احدى ذواته في الطلاق المبهمة وله ان وطى الامة استخدام لان المقصود منه قصا والشهوة
دون الولد فوطئها لا يدل على استيفاء الملك فيها خلاف وطى المكوبة لان المقصود منه الولد وهو انما يحصل بمخالطة
فوطئها يدل على استيفاء صيانة الولد عن الضياع وبطلان ولد متعلق بقوله عتق قدم عليه ولدنا بنا فالت حرة ان ولدته
ابنا وبنتا يعني اذا قال لامتنه ان كان اول ولدته ابنا فماتت حرة فولدت غلاما وجارية ولم يدرك الاول عتق نصف
الام وبنت لان كل واحدة منهما يعتق في حال ان ولدت الغلام او لا الام بالشرط والبنت لان كل واحدة منهما لو كانت
تبعها لاذ الام حرة حين ولدتا وورق في حال ان ولدت البنت او لا لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحدة وسمي
في نصف قيمتها والابن عبد بكل حال تعذمت ولادة او ماتت لان ولادته شرط العتق واكمل يعق الشرط ومهنا
وجه آخر وهي ان يدعى الام اولية الغلام والبنت صغيرة وانكر المولى القول له مع مينة فان نكل عتق الام والبنت
لان دعوى الام حرية الصغيرة معتبرة ولها عليها ولاية والوجه الثالث ان تدعى الام اولية الابن والبنت كبيرة
فان نكل المولى عن اكلف عتقت الام دون البنت والربع ان يدعى البنت الكبيرة اولية الغلام دون الام فعق
البنت دون الام ولو شهدا بعتق احد عبدا بطلت شهادتهما عند ابي حنيفة لافي وصيته استحسانا بان شهدا
انه عتق احد عبده في عرض حوته او شهد على تبذيره في صحة جازت شهادتهما لان العتق المهم شيع فيها بالموت
حتى يعتق من كل منهما نصفه ويكون كل واحد خفيا وقبلت في طلاق احدى نسايه يعني اذا شهدا ان طلق احدى نسايه
حازت الشهادة وبجر على البيان اتفاقا لشرطية الدعوى في عتق العبد عند ابي حنيفة فالدعوى من المولى لا يتصور
الدعوى ليست بشرط فقبل شهادتهما لا الطلاق اي لا يشترط الدعوى في الطلاق وعتق الامة ان حرم الفرج فعتقت
الشهادة في عتق احدى امته لعدم التيمم يعني لم يقبل ابو حنيفة الشهادة على عتق احدى امته وان كانت الدعوى
لمست بشرط في عتق الامة الواحدة لان عدم اشتراطه كان التضمن عتقها بحرم الفرج وهو حق الله تعالى فالشهاد
فيه مقبولة من غير دعوى كما في حد الزنا والعتق المبهمة لا يوجب حرم الفرج عنده حتى جمل وطئها لانه غير نازل قبل السك
فصارت كالشهادة على عتق احد عبده فاذا
لكل عبد لي يومين حرس له وهو فاعل لعتق اي من له مملوك حين دخل ملكه بعد حلفه بان ليس له مملوك فاشترى
مملوكا ثم دخل الدار او قبله بان كان له مملوك فاشترى على ملكه حتى دخل الدار باليوم مطلق الوقت لان العتق
ولا يومين يعني اذا قال كل عبد لي حرس له ولم يقبل يومين عتق من له وقت حلفه فقط ولا يعتق الذي ملكه بعد يومين

ليس يقطعي فلم ينعقد السبب في الحال واما الموت المطلق فكان ينقطع اي تحقق الموت في سره الذي
علق العلق به او الى سنة كعلق المدعي بغيره من الثلث كما يعلق المدعي بغيره من الثلث من سببنا او من زوج فللمالك زوج
امه فولدت له ثم ملكها بغيره او غيره ام ولد وحليها كالحرة في البيع ويستخدم وتوطى الا انها الى ام الولد يعلق بغيره
من كل حال ولم ينعقد له لاروى ان دعوى ان يعلق امهات الاولاد من غير الثلث وان لا يبيع في دين ولا يثبت سبب لولا
الضمير راجع الى امه في قوله وانه لا الى ام الولد الا ان يقر به اي بالولد فان اقر بان ولادة امه منه فولدت آخر ثبتت
بلا دعوى لانه لما ادعى الولد الاول بعين الولد مقصودا منها فصارته فرائدا وفي المحط امة بين من كسرت جارت بولد
فاذعن ثبتت النسب منها فولدت آخر لم يثبتها الا بالدعوة لانها لم تقهر فرائدا لاحد ما وان صارت ام ولد ساهلا لاكل
لكل واحد منها وطبها فلا يملك استغفارها كما لو حرمت على المولى بالمصاهرة فخارت بولد لا يثبت سبب على المولى بالدعوة
لرؤا فراسة فانتفى بغيره اي سعى المولى بالنسب بل العان لان فرائدا ضعيفا لم ولادة النصراني اذا اسلمت سعى قيمتها
اي فعلها السعاية وعلق اجدا اي بعد السعاية ان عرض عليها الاسلام فامتنعت كالحلي اي يكون ام ولدها كما كانت
ان عرض على النصراني الاسلام فاسلم وقال زفر يعلق في الحال والسعاية دين عليها لان زاله الذل عنها بعد ما اكلت
واجبه وذلك بالبيع او بالاعاق وقد تعذر البيع بالاستيلاء فمعين لا عاق ولان انه تعذر ابقاؤها في ملك المولى وبيده
اسلامها وامره على الكفر وتعذر زاله ملك الذي يجازا لان ملكه محترم فتخرج الى الحره بالسعاية كما في معتق البعض نظر الفاسر
فان ادعى ولادة مشتركة ثبتت منه اي من المدعي ومي ام ولده اما عند ما فلان الاستيلاء لا يتجوز واما عند فلان
المستولد صار ام ولده او لا ثم صار نصيبا صاهبه ام ولده بوجدها ملك بالضممان وحصل نصف قيمتها لشره كرم العلق بوسر
كان او معسر لان امه الولد ثبت لها من وقت العلق وبذا ضمان التملك فلا يتغير اليسار والاعسار ونصف عمره لان الوطى
وقع في نصيب شره في غير الملك لاقمة ولذا اي لا تضمن قيمته لان الضمان وجب من العلق والسبب ثبت من علق سعى منه
على ملك الشره ان ادعى له معا اي ادعى النكاح ولد بجارية المشتركة جعلت ملكها فموتها اي ثبت النسب منها ومي ام
ولدها قدنا بقولنا جلد لانه لو كان اكل في ملك احد ما نكاحا ثم اشترها به او فقه في ام ولده لان نصيب منها صار ام ولده
والاستيلاء لا يتجوز في نصيب شره هذا اذا لم يكن احد ما اب الاخر او احد ما ساهلا والاخر ذميا اذ لو كان كذلك
يدرج ملائمة من حق الحكم ويخرج الملم نظر الولد وكذا اذا اشترها ما جعلت في النسب منها ولا يجب على كل واحد منها العقد
لعدم الوطى في ملكه ويعلق عليه نصف قيمة الولد ويثبت لكل منهما الولاء لانه حر وكذا في البنين وعلى كل واحد منها نصف العقر
لان الوطى في الحلق المعصوم بسبب لضمان اجاب او احد الزاجر وتعذر اجاب احد للثمة فيجب العقر وفي مبسوط شرح كلام
العقر قد رتبنا هذه المرأة لو كان كاستيحاء لانه لا يوافقا لعدم الفايده في الاستيحاء لو كان احد ما شره في
يبنى حق الاخر فيتوجه المطالبة وان كان نصيب احد ما اكثر من نصيب الآخر فاخذ الزايد على مقدار التفاضي والمهر على كل منهما

بغيره من كل منهما لان كل واحد منهما اقر على نفسه مائة على الكمال فنقل قول في حقه فله من ميراث ابن كامل وودعه
ابلا استوياها في السبب وسواله في الجارية فان ادعى ولادة مشتركة لزم عقره لانه نصف في ملك غيره ونسب الولد قيمته لانه في معنى المقود
جنت اعتدلا واما انما كسب بغيره من ارضيا يكون ولده رقاقا كان حرا والقيمة وجبت دفعا للفرع عنه ومن المكاتب لا الائمة الى الصبر
الا انه ام ولد للمولى المكاتب ان صدقه مكاتبه اي ما يثبت النسب الصدق للمكاتب والا اي ان لم يصدق لا يثبت سبب الا اذا ملكه يوكا
يعني لو ملك المولى يوما الولد الذي ادعى وكان لم يثبت سبب عند الدعوة بسبب ثبوت المكاتب ثبتت له من تمام المهر وولد له
بالاستيلاء ووزوال حق المكاتب وولد المنع كما
ما صرح كما حال من الضمير في قوله فلو علم ان المولى لم يملكه في الماضي مثل قوله والله لقد فعلت كذا و
يعلم ان لم يفعل او والله فعل كذا ومويعلم لا فعله يثبت له بقوله من حلف كذا با او خط الله النار سعى غوسا لا يغفر صاحب في النار
لنحق وموضعه لغوي جرحه ان لا يوافق الله باصحابه لقوله لا يوافقكم الله بالغوفي يانكم وعلى اي حلفه على فعل
آت او تركت متعقد وكفره فقط اي في المتعقد دون الغوس ان جنت ولو سبوا او كذا طفلا وفت لولو وصل اي
وان كان كلف واخذ بطريق السبوا والاكره لقوله عم ثلث جد من جد ومول من جد النكاح والطلاق والعين
والقسم بالله اي هذا الاسم او باسم باسمايه كالحرم والرجيم وحقق فالام مناعه عن لفظه دال على الذات وجمع ساسي
في ذلك سوا تعارف الناس كلف يولم يتعارفوا معا والظاهر من مذهب اصحابنا والمصحح لان العين باسم الله ثبت بقوله عم
من كان حالفه فحلف بالله او ليدركه وحلف سائر اسمايه حلف بالله وما ثبت بالنقل وبذلك لا يراى فيه الفرق وقال بعض
كل اسم يسمى غير الله كالحيك والعليم والتادان اراد به معنا فهو سوا لافلا ونصفه حلف به من صفاته كقوله الله وجل لا
وكبرياؤه وعظمت وقدرته لان الحلف بملئقار فالاي لا يقسم بغير الله كالنبي والقران والكعبة لانه غير معارف ولا نصف
لا حلف به من صفاته عرفا كرحمة وعلمه ورصانه وعصية وسخط وعذابه المرامل الصفه منافع المصدر لا ما اصطلاح
اعمال النجاة لا يقال الله العزة الله الرحمة وقوله العزة اي قايه وهو مبتدأ خبره قوله قسم وايم الله عناء الله
ومع جميع من حلف النون لكثرة استعماله عند اهل الكوفة ومومن صلوات القسمة والله عند اهل البصرة والهم
بمعنى اللفظين متعارف وعمد الله وميناة المشاق في حق العهد والعهد من قال الله تعالى او فوا بعهد الله واقسم
واحلف واسهد وان لم يقل بالله لان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف وعلى نذر او يمين او عهد وان لم ينفذ
الى الله لان معناه على موجب اليمين وكذا لو قال انا ارى من القرآن او النبي فهو يمين لان البهارة منها كفر
وعقوب الكفر بالشرط من ولو قال انا نبوي من المصحف لا يكون يميننا ولو قال انا ارى ما في المصحف يكون يميننا
لان ما في المصحف فان كان قال انا نبوي من القرآن وفي النهاية لو قال سرتوان اعتقده حلف وان
البهارة واجب كغيره وان فعل كذا فهو كافر وان لم يبلغ علمه ما في آيات وقيل كفر لان التعلق كاي بن تخير

مكون اقرا ابا يهودى وفي الهداية انه لا يكفر في الماضي كما لا يكفر في المستقبل ان كان يعلم انه من لانه تسب هذا المنز
تزوج الكفر لا تحقق الكفر وان كان انه يكفر به يكفر فيها لانه رضى الكفر وفي المحيط لوقال يعلم الله انه فعل كذا ولم يفعل كذا
لانه وصف الله بالعلم لوجود شيء قبل وجوده فصار كما لو وصف الجبل والاصح انه لا كفر لانه قد صدق هذا الكلام اثبات صدقة
في خبره لا وصف الله كذا وسو كذا في خورم كذا اقليم لانه المحال لوقال سو كذا خورم قيل لا يكون لدينا لانه وعد وحقا
اي اذا قال حق لا يكون لدينا لان المنكر يراى به تحقيق الموعد معناه افعلى هذا الاحوال لا يكون لدينا وحق الله وحقه لا يكون
لينا على قول الى حينه ومجروا به عن اني يوسف وعنه انه يكون لدينا لان الحق من صفات الله فكانه قال والله الحق
لما ان الحق اذا اضيف الى الله يعبر به الطاعات والكلف به لا يكون لدينا خلاف قوله والحق لان الحق من اسماء الله
تعالى قال الله تعالى ان الله موافق وسو كذا خورم كذا ايا لطلاق وان فعله فعلية غلبة وسخطة ولعنه الله لا يكون لدينا
لانه دعا على نفسه لا يتعلق ذلك بالشروط الا في وجوده كلف به ولا ان وجود الشرط عند عدم المعصية
او ان اراد ان اوساروا وشارب شر او كل رب لا اى لا يكون لدينا لانه لا انزل للتعليق به وجود هذه الاشياء ووجود
العتيم لواء والبار والتاكفوله والله وبالله وتا الله لان كل ذلك معبود في الايمان ونعم كما الله افعلى لان حذف
الحرف من عادة العرب طلبا للاختصار عند ما يل البصرة يكون منصوبا شرعا كما فخر وعندها مل الكوفة تكون محرورا
ليكون المحض لاله على الحذف وكذا اذا قال الله لان البناء بدل ما وكذا به علق رقبه او اطعم عشرة مساكين
كما هو في نظار راي كالتحرير والاطعام في كفارة الظهار حيث جازفة الرقبة المسيلة والكافرة والاهم مقطوع
اصدى يديه وغير ما مائة ذكره واطعام كل مسكين في الغفلة او قيمة مائة لستر عانة بدنه على قول الى حصة والى
وعن محكي كذا منهم ثوبا خورفة الصلوة لانه يكون به مكشبا شرعا والاصح قولها كذا في الكافي فلم يخر السراويل العصر
ولا قدر ما يستر العورة على قولها لان لا بستر به اقل البدن سمى عاريا عرفا فلا يكون مكتسبا والاصل قوله تعالى
ولكن يؤاخذكم باعتدتم الايمان فكفارة اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تقطعون اهليكم او كسوتم او حررتم
فالواجب هذه الاشياء والعبد خيره وان خرج عنها اي عن هذه الاشياء وقت الاداء صام ثلثة ايام ولا
اي متتابع لواء ابن سفيان فضيام ثلثة ايام متتابعات ومضى كذا لغير المشهور وقال الشافعي انحر لا طلاق
النص ولم يجر التكفير لاجنب لان الكفارة لستر اجنبية وقيل اجنبية لاجنبية فلا يصح استحالة لستر عن اجنبية
قبل اجنبية ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابيه حنث وكفر قوله عم من حلف على غير راي غير ما خيرا منها
طلب بالذي هو خيره ثم يكفر عن عهده ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلمان هذه الموصل لقوله تعالى فقاتلوا
اي الكفر انهم لا ايمان لهم ومن حرم ملكه ان قال حنث على ثوبى لا حرم وان استباحه باقداه على حرم عليه كذا لان
حرم احكام لمن وكل على حرام وهو واقع على الطعام والنشر ابا لا ان ينوي غيره ذلك وقالوا يطلق عرسه بلانية

الغلبة ان سأل اى ارادة الطلاق وان قال لم انوا الطلاق لا يصدر عن عفا وبه يغني كمال بروي حرام ومعه
بدست كبرم بروي حرام للعرف ومعه مشاع مرقه لان مراد العامة من هذا اللفظ ايراد ما يتناول بالبد
ومو الماكول والمشروب والصحيح ان يقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا تاما من غير نية قال حنيفة طان
المرء فيه ولا خلاف المتقدمين ومن نذر مطلقا اي مخر او معلق بشرط يرد به كان قدم غايبي فعلى صوم فوطه
الشرط وفي اي صام شرعا كذا عن معنى العبد وهو المنع وبما لم يرد به كان زينة فعلى صوم شهر وفي او كفر
لما قدم من مع اليمين وهو المنع وهو الصحيح اي التفصيل المذكور قد بدلان الى حصة رواية اخرى ومضى المعلق
والمنجز سواء في وجوب الوفاء لا طلاق الحديث ومن نذر او سمع فعليه الوفاء باسح ومن حصل ان نذر
ككفر بطل لقوله عم من حلف على لمن وقال ان شاء الله فقد استثنى ومن استثنى فلا حنث عليه قد باصول
لان الاستثناء بعد الانفصال رجوع ولا يصح الرجوع في الايمان ماد
الحلف بفعل من طلق لا يدخل تحت بحث بدخول صفة لانها بيني للبيوت فها في بعض الاوقات كما في عرف اهل
كوفه فان صفا فهم على منية البيوت لا الكعبة اي لا حنث بدخول الكعبة اذا دخلت لا يدخل بيتا او مسجدا
لا حنث ايضا بدخول المسجد وبيعة ومضى الغضاري او كسبه ومضى اليهود لان البيت ما اعد للبيوتة وهذه
البقاع ما بنيت لها او دافير لانه لم يبن للبيوتة فيه قال شيئا هذا اذا كان الدهليز كاللوا على الباب
يبقى خارج البيت ولو كان سقي داخل البيت وهو مستغف حنث لانه يصلح للبيوتة او طاب باب دار ومضى
على باب الدار يعني لا حنث بدخولها لانها لا يبات فيها كذا في كذا لا حنث في لا يدخل دارا افضل دارا اخرى
وفي هذه الدار حنث ان دخلها مهندمة صحوا والفرق ان الدار اسم للوصفة والبناء ضما من التوابع والاول
يو الوصف في الغايب معبرة في حال الحاضر فوكانه قال لا يدخل هذه العروضة او بعد ما بنيت اخرى يعني لا يدخل
هذه الدار فخرت ثم بنيت دارا اخرى فلا حنث لان اسم ما قبله لا يندم او وقع على سطحها يعني لا حنث لا يدخل
هذه الدار فوقف على سطحها حنث لان سطح الدار من البناء ولهذا الوصف المعلق سطح المعنى لا البناء
وقيل في عرفنا لا حنث لان الصعود على السطح لا يصح دخولا كما لو جعلت اي لو طفت لا يدخل هذه الدار جعلت
مسجدا او جامعا او بيتا فلا حنث لا حنث لبندل اصلها تبدل اسمها او دخلها بعد عدم اتمام لا حنث ايضا لعدم
عود اسم الدار اى تلك العروضة لانها لم يسمع جامعا خرابا لا دارا اخرى ولهذا البيت اي لو طفت لا يدخل هذا
البيت ودخل مهندما صحوا لم حنث لان اسم البيت زال عنه قد بقوله صحوا لان احطان لو بنيت
وسقط السقف حنث لانه يبات فيه او بعد ما بنى بيتا آخر لان البناء غير الاول وهذه الدار فوقف
في طاق باب لواعلق كان خارجا لان الباب لا حرام الدار وما فيها فلم يكن خارجا من الدار ولا يسكنها

91

اي حلف لا سكن هذه الدار ومساكنها ولا يلبس ومولا لا يركب ومور الكه فاحدى سبعة
 فتنه الموت ونزل من الغرس لا يكتف لم حث وان مكث حث لان هذه الاحوال مما عتدفا على ابقائها حكم الاستد
 او لا يدخل اي حلف لا يدخل هذه الدار فقط فيها لم حث لان الدار اصل الانفصال من خارج الى داخل وهذا العمل
 مما عتدفا على حاله لو كانا يكونا هذه الدار لا يلبس ومولا لا يركب ومور الكه فاحدى سبعة
 فتنه الموت ونزل من الغرس لا يكتف لم حث وان مكث حث لان هذه الاحوال مما عتدفا على ابقائها حكم الاستد
 وقال ابو يوسف ان نقل الاكثر لا حث لان نقل الكل قد يتخذ فيعتبر الاكثر وعليه الفتوى بخلاف المصنف والقرية
 يعني لو حلف لا سكن هذه الدار ومساكنها ولا يلبس ومولا لا يركب ومور الكه فاحدى سبعة
 فتنه الموت ونزل من الغرس لا يكتف لم حث وان مكث حث لان هذه الاحوال مما عتدفا على ابقائها حكم الاستد
 لو حلف لا يخرج من البيت لو حلف لا يخرج من البيت لو حلف لا يخرج من البيت
 لم حث لان لم يوجد فعل ولو حلف لا يخرج من البيت لو حلف لا يخرج من البيت
 لا يدخل اقسامها وكلها ومولا لا يلبس ومولا لا يركب ومور الكه فاحدى سبعة
 فتنه الموت ونزل من الغرس لا يكتف لم حث وان مكث حث لان هذه الاحوال مما عتدفا على ابقائها حكم الاستد
 اخر اخرج الى حاجته اخرى لا حث لان الموجود يخرج مستثنى والايان الى حاجته غير الخروج لان الخروج هو الانفصال
 من الساطن الى الطام ومولا لا يلبس ومولا لا يركب ومور الكه فاحدى سبعة
 فتنه الموت ونزل من الغرس لا يكتف لم حث وان مكث حث لان هذه الاحوال مما عتدفا على ابقائها حكم الاستد
 فيه ان يتجاوز عن مصره حتى لو رجع قبل ان يتجاوز عن مصره لا حث لان لا يلبس ومولا لا يركب ومور الكه فاحدى سبعة
 فتنه الموت ونزل من الغرس لا يكتف لم حث وان مكث حث لان هذه الاحوال مما عتدفا على ابقائها حكم الاستد
 ملكه لا حث حتى يدخلها لان الايمان عبارة عن الوصول قصد او لم يقصد وفي الخروج القصد شرط وذو ما به
 كرجوعه يعني لو حلف ان يذهب الى مكة لم يذهب الى مكة في الاصح لقوله تعالى الى اذن الله الى ربي اى توجه
 اليه واما الوصول فيلحق في وسوء اذا لم ينو بالانطلاق شيئا وان نوى الايمان او الخروج صح حث
 نية لان محتمل لفظه في الايمان حكمه ولم يات الا في الحيوة لان ترك الايمان انما يتحقق في الايمان قبل الموت
 وحث لباينة عند ان استطاع ان لم يات بها مانع كمن وسقطان او عارضه لان الاستطاعة في
 العرف سلامة لا سباب وارتفاع الموانع ودين بنية الحقيقة مع لو نوى العدة الحقيقة التي كثرها الله تعالى
 حاله الفعل متارنا عند اعل السن صدق ديانة لانه لو نوى حقيقة كلامه وشرط للبر في الخروج الابادة لكل خروج
 اذن لا حث لان لا حث لو حلف ان لا يخرج امراته الا ان ماذن لها فاذن ما حث ثم غرت بعد ذلك بغير اذنه لا حث
 والعرق بين المثلثين ان الباء لا التصاق وهو يقتضي ملصقا به بعده ان حث الاخر واما ملصقا باذنه
 هلكون ما واد الخروج المقرون بالاذن باقيا تحت العمن وفي المسألة الثانية استثناء الاذن من الخروج
 باطل لانه ليس من جنسه ولم يكن فيه ما يقتضي الصاقه بالخروج مع من الجواز ومولا لا يلبس ومولا لا يركب ومور الكه فاحدى سبعة
 فتنه الموت ونزل من الغرس لا يكتف لم حث وان مكث حث لان هذه الاحوال مما عتدفا على ابقائها حكم الاستد

الذي
 في
 حث

ان بينهما ومولا كل واحدة من بعد العاء والاستثناء يكون مخالفا لما قبله فان لم يشك هذا
 بقوله لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يادعون لكم فان الاذن لا بد منه في كل مرة من الدخول قلت اشترط الاذن
 ما ثبت بهذا النص بل اصله ومولا الدخول في كل مرة غير اذنه حرام فان قال في هذه المسألة ردت بعقل
 الاباد في الاذن ان كل صدق ديانة لا يقتضيه وان قال في هذه المسألة ردت بعقل الا ان اذن
 كالماباد في صدق قضاء لان قد تشدد برأيه عليه والحث في ان حث وان حث من حرج او ضرب عبد
 فعلها فورا يعني اذا اردت المرأة الخروج فقال لها زوجها ان خرجت فانت طالق او ارادت ضرب عبد فقال
 ضربت فعبدي حث فحلف على كونه والفرقة حتى لو مكث ساعة ثم خرجت او ضربت لا حث يقال هذه المسألة
 وفي ان اخذت اى شرط للحث في قوله ان اخذت فعبدي حث فحلف على كونه والفرقة حتى لو مكث ساعة ثم خرجت او ضربت لا حث يقال هذه المسألة
 معه حتى لو دسب الى منزله وقعد لم حث لانه عتدفا على غدا بعينه ومولا الغداء المدعوا اليه فلا حث بغيره
 آخر كما لو رض عليه فقال والله لا تغد على هذا الغداء وتغيب على الغد ان ضم اليوم يعني لو قال ان اخذت اليوم
 حث فحلف على الغد لانه عتدفا على غدا بعينه ومولا الغداء المدعوا اليه فلا حث بغيره
 الماذون ليس له ولا حث في حث من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد ما دون له وعليه من يتفرق
 لم حث نوى او لم نولان الحول لا يملك كسب عبده المذيون عند اى حصة اذ لم يكن له دين مستغرق ونواه
 يعني ان لم يكن عليه دين او كان ولم يكن مستغرقا لم حث حتى ينويه لان الملك للمولى لكنه يضاف الى العرف
 وشرع عا حث لا حث في حث من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد ما دون له وعليه من يتفرق
 ينو ويقتد الاكل من هذه المسألة فحلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد ما دون له وعليه من يتفرق
 ولو اكل بسبب الحث لا حث في حث من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد ما دون له وعليه من يتفرق
 هذا البئر لا حث في حث من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد ما دون له وعليه من يتفرق
 كما حث باكل حث لان اكل البئر حث من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد ما دون له وعليه من يتفرق
 الحقيقة فصارت كما ان حث لا حث في حث من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد ما دون له وعليه من يتفرق
 متعلم فالعمل على من الجواز المتعارف في تخالف هذا اذ لم نؤشرا وان نوى ان لا ياكل حثا حثا
 لا حث باكل حث في حث من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بعد ما دون له وعليه من يتفرق
 لو استغنى كما هو اى وضوء على كفه واكله من غير موضع السمن المجاز مرارا والشواء اى يتعد الشواء بالجم
 لانه يراذبه اللحم المشوى عند الاطلاق لا الباد كان والجواز المشعين الا ان نوى ذلك كان الحقيقة
 والطبخ يتعد ما طبخ من اللحم اى يقع على اللحم المطبوخ بالمالا بغيره كالمعروف واما القليله ليا بسنة فلا يسبح

والراس تعد براس كسرة السين في راس الف في زمن ابي حنيفة في راس البقر والغنم وفي زمن
ابي يوسف ومحمد في راس الغنم وفي زماننا في راس البقر والغنم في راس البقر والغنم في راس البقر والغنم
بكل شحم الطير لانه يذاب كشم البطن وكونه شحما استثنى من النجوم في قوله تعالى ومن البقر والغنم حراما عليهم
شحمهما الا ما حملت ظهورهما وله ان يذبح حقه بانشاء من الدم وله قوة اللحم وسعمل في القلبي استعمال
اللحم لا الشحم هذا كله فيما اذا حلف على الشحم لفظا عربيا ما اذا قال بالعربية به لا يحث بكل اللحم
الذي على الظهر اتفاقا وحث بكل الشحم الذي المتصل بالظهر اتفاقا واجتزعت بقدر البر والشيع لا يجزئ الارز
بالعراق لانه خرم من حنائه عندهم حتى لو كان بطبرستان حث لان طعامهم خبز الارز والفاكهة بتقدير التفلح
والشمش والبطيخ يعني لو حلف لا ياكل الفاكهة حث باكلها لا الغنم والرحمان والوطي والعشاء واخياد عند
ابي حنيفة وقال لا يحث فيها ايضا وفي النهاية العشاء خياد واخياد ما ذررك من هذا الاختلاف عصر وزمان
فالناس في زمن ابي حنيفة لا ينفكوا هذا الاشياء وسفكون في زمنيها فاقى كل حسب زمانه وفي المحظ
الجرة للعرف ما ياكل على سبيل النفقة عادة فهو فاكهة والا فلا والشرب من نهر بتقدير الكوع يعني لا يحث
عند ابي حنيفة اذا تناول الماء بغيره من ذلك النهر فلا يحث منه لو شرب بآنا فلا يحث لو شرب بآنا
وقال لا يحث بالشرب من حائه باغراف او انا لانه هو المتعارف وله ان يحققه الشرب من نهر ان يكون
مختصا به قيد البحر لانه لو قال لا اشرب من هذه البر نصرف طينه الى الاعراف اتفاقا لعذر الكوع
فيها ولو حلف وشرب بالكوع لا يحث لان الحققة والمجاز لا يجتمعان خلاف اكل فمائه يعني لو حلف
لا اشرب من ماء نهر فشرب منه بآنا لا يحث اتفاقا وحليف الوالي رجل لا يعلمه بكل اعراس ففسد الى البلد
يتقيد كمال ولا يئد لان غرضه دفع شره بزرع فلا يتعد على تاديه بعد زوال ولائته ولو علم الجالف دخول
الواعي البلد ولم يعلم يحث ترك الاعلام مادام واليا فاذاما المستخلف او غل يحث في كمال ولا ينفع
اعلام الوالي الذي بعده لان عينه انعقد على اعلام الوالي والضرب والكسوة والكلام والدخول
عليه يعني لو قال ان ضربتك وكسوتك وكلت عليك معدي حث بتقدير بالجموع حتى لو فعل
هذه الاشياء بعد الموت لا يحث اما بالضرب فلانه اسم لفعل مو لم والميت لا يتايم واما الكسوة
فلانه تملك بها كسوتك معناه ملكتك التملك من الميت لا تحقق الا ان نوى الستر في يصدق
لانه فيه تشبها عليه واما الكلام فلان المقصود من الكلام هو ذاك لا تحقق بعد الموت واما الدخول عليه
طبعه او امانته وكل ذلك لا يتحقق بعد الموت وانما نذر قبره لا الميت لا الغنم اي قال ان غنمك
فعدى حرم فلا يتقيد باجماع لان الفعل المظهر هو ذاك يتحقق من الميت والتقريب بتقدير بادون الشهر

في بعضه وشدة الى قريب والشبه بعيد عرفا وما استطاع به على ما بالمعقول فادام على لوطف لانا دم
ولان يد له فكل شئ اصطفيه به الخ ومما دام كالحل والرئ والصل والري بعد الى حسه للكن الا دام ما يוכל تعا
والبتعة في الاضلا طلكون قايما فيه وقال لا يוכל الخ غائبا فهو ادم لان الا دام من المواقعة ومعنى المواقعة
وكل ما يוכל معه مواقعة كالحل والبيض والاخت في الاוכל من هذا البتر فاكل من رطبه او من هذا الرطب او اللين
فاكل قدام او شرذا او مع اللين المستوح ما وه حتى صار كالفالوج لان صفه السودة والرطوبة وادعى الى
اليمنين وكذا كونه لينا فينتقد به او بستره انق طفلا لا ياكل نفسه افاكل رطبا لاخت لانه ليس به او لهما اى حلف
لا ياكل لهما فاكل سمكا لاخت والعاس ان خث لان عالي قال تا اكلون لحا طريا والدرج به لحم السمك الطام
وجه الاستحسان ان السمعة مجاز به لان اللحم المشاة الدم ولادم فيه لسكونه في الماء، ولو كان رادم لما ابح
بل لا يذوق او لهما او شما فاكل الية لاخت لانه نوع ثمانث لانه لا يستعمل استعمال اللحم والشحم ولا اى لاخت
لا اخترى رطبا فاخترى كباسة بسرفها رطب لان المخلوب تابع للكباسة وحش لوطف لا اكل
رطبا او برة او ولا برة اى حلف لا ياكل رطبا ولا برة افاكل مذنبا عند اى حسه وقال لاخت
في الرطب البسر المذنب ومما البسر الذي في دسه قليل و رطب ولا في اسره بالرطب المذنب ومما الرطب
الذي في ذنبه قليل بسرافضاد كما اذا كان اليمنى على الشدة، وله ان اكل الرطب البسر جميعا فاكل
معصودا لا اكل خلاف الشدة، مضادة فكله صبيح فله العليل والكثرة ولا ياكل لحا فاكل كذا او كرشا
او لحم خنزير او انسان اما حش في الكبد والكروش فلانه لحم حقيقة فانه لحم من الدم وتستعمل استعمال
اللحم فكل لحمه فكل لاخت لانه لا يوجد لحا والصحيح انه لاخت بل لحم خنزير او الانسان لان اكله
يسرى ليعارف ومبنى الايمان على العرف وذكر الزيادة العتالي لاخت وعلة الفتوى والعداء الاكل من
طلوع الفجر الى الظهر والعشاء منه الى نصف الليل والشهر منه اى من نصف الليل الى العج ثم مقدار الغداء
والعشاء ان ياكل اكثر من نصف شبع وشروطه ان يكون الماكول من حسا يוכל على بلده عادة حتى
لو شرب اللبن وشبع في الغداء ان كان جعرا لاخت وان كان بدويا خث وفي ان لبست او اكلت
او شربت ونوى عينا لا يصدق اصلا اى لا قضاء ولا ديانة لان مفصول كل فعل منها غير ملفوظ واليه
انما يعمل في الملفوظ التعيين المحل والطعام انما يثبت بطريق الاقضاء والمقتضى لا يحوم له فلا يجوز تخصيصه
فان قلت لشكل على هذا اما اذا قال ان ساسك فلانا هو المساكنة حيث واحد يصدق دلالة صريح ان
الممكن غير مذكور فله نسبة المساكنة متنوعة يكون في دار وفي بيت وانما ان يكون في بيت وفي النوع
في الفعل صحيح ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا دين لان المفصول ملفوظ منكروك في محل الشرط فيكون

عاماً ونحو تخصصه الا انه لما كان خلاف نظام الصدق في القضاة ونحو البرية طلقوا كلمة المطلق من
الوقت خلافاً لابي يوسف كما اذا قل لا نشر من الماء الذي في الكوز ولما فيه انعقاد اليمين عند ابي يوسف وحديث
في الحال وقال لا تحت وان كان الكوز ماء فارفق بعد اليمين تحت اتفاقاً من حلف لا ينشر من ماء الكوز اليه
ولما فيه او كان نصبت في يومه لا تحت لم يحصل ابو يوسف تصور البرية طلقوا كلمة المطلق من
في اخر اليوم وعند ما لا سقي لينة ولا تحت ابداً وحاصل اختلاف ان محل اليمين عنده خمر المستقل سواء كان حاله
قادراً عليه ولا حتى المطلق تحت بعد الفراغ من الحسن الموقفة في فراخه ذلك الوقت وعند ما محله خمره رجا في
الصدق في المطلق او لم يكن الكوز ماء لا يقع لا انعدام رجاء الصدق وفي طوقه انعقاد اليمين لكنها لم
يبق اذا اريق الماء وان اطلق الى ان لم يذكر في حمله اليوم فلهذا في الاول الى لا تحت فيما اذا لم يكن في الكوز ماء
عندهما وعند ابي يوسف تحت في الحال دون الثاني وهو ان يكون في الكوز ماء فارفق تحت في قولهم فرق
ابي يوسف من المطلق الموقفة بان الوقت للتوسعة فلا تحت الفعل الا في آخر الوقت فلا تحت قبله
فرقا ايضا بين المطلق والموقفة في المطلق لم يقع اليمين لغوات اليمين وفي الموقفة حب البرية في اخر الامر
الوقت وعند ذلك لم يقع حمله البرية لعدم بطل اليمين كما اذا انعقد ابتداء في هذه الحالة وفي لصعد السماء
او ليقلن هذا البحر ذهبنا اوليقلن لما عالما بلقوة انعقاد تصور البرية وحلف اما في الصعود فممكن لان عيسى
صعد السماء وتحويل الجذب مما يمكن تحويل الله تعالى وقيل فلان الهيبة يمكن باعادة الله تعالى الحق انعقاد اليمين
في هذه الصور وحديث للبحر الثابت عادة خلاف الوطء ان يشرب ماء الكوز الذي لا ماء فيه حيث لم يقع طلق
غاية الامران الله حدث في الكوز ماء لكنه لا يكون الماء المحلوف على شربه وان لم يعلم بكونه فلا اي لا يقع طلق لانها
كون على غوت حيوة الموجودة وهي مقدمة حال اليمين فصار نظراً محلياً وبعد شربه او فمقتها وعصها كفرها
او اطفأ لا ضرب اراته فمشرطاً او عصها تحت لان الضرب عبارة وهو حصل بهذه الافعال قالوا هذا
اذا كانت الافعال حال الغضب وان كان حال الملاعبة لا تحت لانها محاربة لا ضرب وقطن مبتدأ خبره هي
ملك بعد قوله امراته ان لبست من غزلك فمدي جزاء لقوله ان لبست فخرته ونسجته وليس هي عند ابي حنيفة
وقال ليس عليه ان يمدى حتى تغزل عن قطن ملكه يوم حلف ومعنى المدي التصديق بملكها ان المدي
اليد لا يصح الا في الملك مضافاً الى سببه وغزال المرأة ليس من سبب الملك لان غزلها قد يكون من قطنها
وليس من غزلها بسبب وقوع الملك لانها تغزل من قطن زوجها عادة مطلق الذر ينصرف الى المعاني
وكان الذر مضافاً الى سبب الملك فيصح وان قال ان لبست من قطن فهو مدي اتفاقاً وان قال ان
لبست من غزلك من غزلك لم يكن مدياً اتفاقاً وخاتم ذهب حتى يسكون الميم جمع حتى كثر وندي يعني

إذا حلف أن لا يلبس ثوبا فليس حاتم ذهب بحث لأنه لا يستعمل إلا للزينة لا حاتم فتنه يعني لا حاتم لو
لبس ثوبا كمال كما يستعمل للزينة لا حاتم الذهب وعند ما عقدوا لو لم يرفع حاتم عند أي حنك للسكنى
لأنه لا يتجلى به عرفا إلا خصعا بذهب وأما قوله واسترحون طيبة تلبسونها وأما يخرج منه غير مرفوع
وقيل هذا اختلاف عصر وزمان فالتناس في عصره لا يحلوا بالبال في غير مرفوعة فافتي بأعين في زمانه وفي
عصره بما يتحلون غير مرفوعة فافتي بما عينا وبغيرتي أي بقولها لأن التحلي به على الأعراد معناه وفي ديارنا
ومن حلف لا ينام على فراش فنام على فراش فوقه حنث لأن القرام وهو ستر كبراس تعالواش وعندها ما عليه
لا من أي لا حنث من جعل فوقه فراشا آخر لأن مثل الشيء لا يكون تعالى أو حلف لا يجلس على الأرض فجلس على
بساط أو حصير لا حنث لأنه لا يسجد جالس على الأرض ولو حال منه وبينها بالاسه حنث لأنه يتبع فلا يبعد كالحال
كمن حلف لا يجلس على السير فجلس على سباط فوقه حنث لأنه يعد السبا على السير وعرفا لخلاف جلوسه على هريرة
فوقه حنث لأنه مثل الأول مقطع السب من الأول ولا يفعل أي أن حلف لا يفعل كذا منع على الأبد لأنه في
الفعل مطلقا فنقصي علم الفعل مع العزم وعمله على مرة أي حلف لا يفعل كذا يرى في غير فعله مرة لأنه في
موضع الأثبات وعلى المشي إلى الله أو إلى الكعبة حرج أو عدة مشيا أي ما شيا ودم أن ركب مع
أن شاركب عليه دم ولا شيء على الخروج والذباب إلى الله لأن الترام الحرج أو العدة بهذا اللفظ غير متعارف
أو المشي إلى الحرم أو إلى المسجد أو إلى الصفا والمروة لأن الترام الأحرام من العادة غير متعارف ولا يمكن
إكراهه باعتبار حقيقة اللفظ فمتنع أصلا ولا يحق عقوبته لأنه يعني إذا قال رجل لعبد أن لم يحج العام فانت
توقد أي أنه حرج وادعى العبد أنه لم يحج العام فشهد بأنه كفوفه يعني قام العبد منه على أنه حجي العام كقوله لأن
التضحية ما لا يدخل تحت الحكم إذا لا يطالب بما المقصود من الشهادة عليها ففي الحرج فلا يقبل وأما إذا قال
الشاهد أن على رجل أنه قال المسيح إن الله ولم تقمعه قالت النصارى هل تبين أمارة لأن الطلحة
بما يدخل تحت الحكم **في حنث بضم سبعة منه في لا يصوم لوجود الشرط وهو الاستسكان في وقت مع البنية**
لا لو ضم لوما أو صوما حتى لو أي حلف لا يصوم لوما أو صوما فاجتمع صياغته فافتر لا حنث لأنه ذكر الصوم
مطلقا فصرف إلى الكمال وبركته في لا يصلي إلا بآدونه فافتر لو حلف لا يصلي فصلي ركعة حنث لأن الصلاة
عبادة على العظام والقرأة والركوع والسجود ولو لم يتم الركعة لا حنث ولو ضم صلاة فليشع لا باقل
مع لو قال لا أصلي صلاة لا حنث إلا بركعتين لأن الصلوة المطلقة تنصرف إلى الكماله وإذا ما ركعتان
لنهي النبي عليه السلام عن البتراء وفي ولد ميت في أن ولدت فانت كذا أي أن قال لامرأة أن ولدت فانت
طالق فولدت ميتا طلق لأن الميت ولد حقيقة وعقوبته أي أن ولدت فهو حر أن ولدت ميتا حيا

يعني اذا قال المنة ان ولدت ولدا فهو حر قولت مبتا ثم جاعلت ابي وصدا عند ابي جنة لان من سبب الولد
تغيب بوصف ابي ووقال لا يعتق واحد منهما لان الشرط قد تحقق ولادة الميت وفي اي قصص دينه اليوم قضاء
زويقا او غيره او سبب او باع شيئا وقصد ابي باع للدينون كالحالف شيئا من الدين دينه وقصد الدين في ذلك
الشيء يعني لان هذه الاوصاف لا تسلب اسم الدارم لانها يجب وسواء لا يعدم احسن لو كان ما قضاه سنة
او رصاصا او وجبه له اي سبب رتب الدين دينه كالحالف لا اي لا يكون قضاء واما السوقة والرصاص فانها
للس من الدارم واما الووجه فلان القضاء فعل المدين والمنة استقاط من الدين فاني يكون قضاء وفي لا يقصر
دنه مما دون درهم حيث بعضه كمنه قال ان شرط الحنث بعض العوض الكل بوصف المتوفى لا يقتضيه دون
باقية صوته رجل له على ثمنه درهم فاطله فقال الدين ان اخذت مثل اليوم درهم دون درهم فبدي
فاخذ منه خمسة دراهم في اليوم ولم يوحدا الساقية غات الشمس لم حنث لان شرط الحنث لم يوجد قوله
دون درهم عبارة عن اخذ متفرقا او كله بالجمع موقوف على بعضه بوزن ثمن لم يحلها الا عمل الوزن
يعني ان قبض دينه في وزنين ولم يتشغل منهما الا بعمل الوزن لم حنث وليس كذلك بغيره لانه قد
يتخذ قبض الكل دفعة واحدة فيصير هذا القدر مستثنى منه ولا في ان كان في الامانة فكذا لم يحكم
الاحسن يعني لو قال ان كان في الامانة درهم فاني طالق فلم يحكم الاحسن لم حنث لان غرضه
بمع ما ورا الامانة فالامانة جمع اخرها مستثنى ولا في اي لا حنث في طلعه لا يشترط ان يتم ورده او يات
لان الدخان اسم له رايه طيبة ولا ساق له لغة وعرفا والباسمين والورد له ساق فلا يتنا واما
والبنفسج والورد على الورد يعني لو حلف لا يشترط بنفسج او لا شترى ورده انفع على الورد
في عرفنا دون الامن ما حلف القول وحسن في طلعه لا يحكم
ان كلمة نايما بشرط ايقاضه ولو ناداه حنث لا حنث في الصحيح وعليه مشايخنا لانه اذا لم يتبينه كان كما
اذا ناداه من بعيد وهو لا سمع صوته وفي الابادة يعني حنث اذا حلف لا يحكم الابادة ان اذن ولم يعلم
به فكلم لان الاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتم للاباسما
وفي لا يحكم اي حنث في قوله لا يحكم صاحب هذه الطيلسان فاعلم ان الطيلسان لا يجر لانه فكون
الايقاض المتعرف وفي لا يحكم اي حنث اذا حلف لا يحكم فكلمه شح لان الحكم يتعلق بالمشاء اليه اذا الصفة هي الحاض
لغو وفي اي حنث في قوله هذا لانه او يشترط ان عقده بالحياد لوجود الشرط وهو البيع او الشراء وفي اي حنث
في قوله ان لم يبيعه فكذا افا عتق او بولان الشرط وهو عدم البيع فليحقق وقوعه بالسكن التجرد والتبذير
وبفعل اي حنث بفعل وكلمه في حلف النكاح والطلاق والعتق والكتابة والصلح عن دم العمد المحبوبة

والصدقة والقرض والاستعارة والايدي والاستيداع والاعارة والاستعارة والذبح وضرب العبد وقضاء الدين وقبضه
والبناء والحط والكسوة والتمليك لو حلف ان لا يفعل هذه الافعال فوكلها بغرة ففعل حنث لان الفعل ينسب الى المدة
واذا قال كالحالف التزوج والطلاق ونحوها نوتان لا يفعل بنفسه صدق بانه لا قضاء وفي ضرب العبد وذبح الشاة
لو نوى ان لا يبيع ذلك بنفسه صدق بانه لا قضاء ولا في حلف البيع والشراء والاجارة والتجارة والصلح عن مال الخصم
والقسمة وضرب الولد يعني لو حلف ان لا يفعل هذه الافعال فوكل من فعل ذلك لم حنث لان العقد وجب في المعاقبة حقيقة وحكما
ولهذا رجعت الحقوق اليه لو كان المعاقبة عا لفا حنث في نفسه والفرق من ضرب العبد وضرب الولد ان ضرب فعل حلي
التوكيل وصحته في الاموال صحيح في العبد دون الولد وفي لا يحكم اي لا حنث اذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن او سجد او مثل
او كبر في صلوة او خارجها في سوا وجد نذر في فعل خارج الصلوة او فيها لانها ليس كمالا موقفا وقال بعض ان حنث
في خارجها حنث ويوم اكلمه يعني لو قال لعبد يوم اكلم فلانا فانت حر على المولى في وقوعه على الليل والنهار لان الكلام
فعل لا يمتد وقد مر في كتاب الطلاق ان اليوم منتهى الضيف الى فعل لا يمتد به مطلق الوقت وصحة النهار اي لو نوى
من اليوم النهار صدق في القضاء لانه مستعمل فيه ايضا وعن ابى يوسف انه لا يصدق في القضاء لانه خلاف المتعارف او ليله اكلمه على
الليل خاصة لانه حقيقة في سوا الليل كالنهار للبيان خاصة ولا ان للغة تحكي في كلمة يعني ان قال ان كلت فلانا فانت طالق
الا ان يقدم زيدا او حتى يقدم زيدت ان كلمة فعل قدومه لوجود الشرط واليمين باقية لا اي لا حنث ان كلمة يوم اي بعد القدوم لان
الشرط وجد واليمين منهية بوجوبها وفي لا يحكم عبده او امراته او صديقته ولا يدخل داره ان رالت اضافة وكلم لا حنث
في العبد اشار اليه هذا الاول يعني ان كان اضافة ملك نحو العبد والنوب لو قال ان كلت عبدا فلان او عبده هذا فكلم به البيع
لا حنث وفي غيره ان اشار بهذا حنث والا فلا يعني ان كانت اضافة كالمائة والصدق فان قال ان كلت امراته
بذره او صديقته هذا فكلمه او كلمة بعد زوال الزوجية والصدقة حنث اتفاقا ولو قال امراته ولم يشترط اليها لا حنث عند ابى حنيفة
طالقا لمجد ومن زمان يعني لو حلف لا اكلم فلانا حينما او نائبا بانه على شيء من الوقت فهو مجول على نصف سنة لقوله بولي
اكلها كل حين قال ابن عباس رضي الله عنه من سنة اشهر نكرا وعرف ومعها اي مع نية الوقت ما نوى والدم لم يدركه
يعني لو حلف لا اكلمه دهر اقال ابو حنيفة لانه في مائة سنة وقال ابو كالحسن لانه منعت استعمال حين يقال ما رايته منذ
دهر يعني منذ حين وانه ان دهر لم ينقل على احد من ارباب اللغة قد مره وجب التوقف والمغات لا يدري بالقياس ولا بالبداهة
يعني لو قال لا اكلمه الدهر فهو على البعد فا واما مكررة يعني لو قال لا اكلم اياك ما في لغة ليقعها واما كثيرة والايام والشهور
عشرة اي عشرة ايام وعشرة اشهر عند ابى حنيفة وسبعة ايام وستة في الشهر عند معا لان اللام تنصرف العهد والسبوع معهود
في الايام والسنة في عدد الشهور وانه ان اللام للعهد الا ان العشرة معهود في الجمع المعروف لانها اقصر ما يدرك لمقطع الجمع
فانه قال لثلاثة ايام الى عشرة ثم قال اربعة عشر يوما فكان تعريفا لهذا المعهود وفي اول عبدا شترت بدينه حر ان شترت عبدا عتق وان

90

وعنا أي الشبهة والعلاية حكم به أي موجب الزنا وبإقراره أي ثبت الزنا عند الامام بأربع
مرات وهو ظرف لقوله أقول في أربع مجالس لا بد من عدم إقراره على ما عدا إلى أن تم إقراره أربع مرات
في أربعة مجالس رده القاضي كل مرة وفيه تسامح لأنه يدل على أن الامام يوده أربع مرات وليس كذلك بل يوده
ثلاث مرات فلا يرد في إقراره في الرابعة بل يقبل ثم سأل كما حرم من الزنا وكيفيته وزمانه فان بين المقر ما سأل
القاضي حيث بلغه رجوعه أي لقين الامام رجوع المقر عن إقراره ببلعك طست أو قبلت أو وطيت بشبهة
لقوله لم المقر لعلك طستها أو قبلتها فان رجوع قبل حرم أو في وسط خلى لان رجوعه خبر محتمل للصدق
والكذب فيندري أحد هذين الشبهة والآي ان لم يرجع حلا وهو أي أحد وهو مبتدأ وخبره بجمه للمحصن
أي بحر مكلف لقوله لا تحصن الأمه ولا العبد المحرم وطى بنكاح صحيح ومما يصح الاحتصان الجملة الاسمية
حال يعني ما على صفة الاحتصان حال الدخول وإنما شرط ذلك لان هذه النعمة تكامل به إذا الطبع سقر عن صحة
الجنون والصغرة والملوك والكافة رجمه وهو الرمي بالحجارة في قضاء حتى الموت بدلا به أي لوجه تنوذه
فان أبوا أو غابوا أو ماتوا سقطت الحجة لان إبانهم عن الرجم دليل الرجوع وكذا لو غاب واحد منهم أو إلى
لغوات الشرط وهو حضورهم وفي إذا كان الشهود مقطوع اليدين في الأصل لا تمتنع الإقامة بخلاف ما لفا
قطعت أيدهم بعد الشهادة ثم الامام ثم الناس في بدء الامام ثم الناس مكذا روى عن علي رضي الله عنه
وعلى وكفن وصلى عليه لقوله لما عزا صنعوا كما يصنعون بوثانكم وغير المحصن معطوف على قوله للمحصن
ما جلد وسطه أي اضربا وسطا وهو المولم الغير الجراح بسوط لأنه لا يلاغصن ولا عقده شرا بيا به
الا الأزار و يفرق على يده لان الضرب على موضع يؤدي إلى التلف الرأس وجهه وفدجه لان ضرب
الوجه يزيل الحسن وضرب الرأس من الفرج يتلف قايما حال من الضحية في يده لقول علي رضي الله عنه ضرب
الرجل في كعبه قايما والنساء قعود أي حرك كل بلا مدعى للمدا السوط بعد ضربه لان فيه زيادة البلاء وللعبدة
أي الحد للعبدة نصفها لقوله تعالى في حال الأمان أن بيننا حشيتة مبينة معلنين على المحصنة ولا يخلص أي لا يقيم
الحد على العبد سيده بلا إذن الامام لقوله عدم أربع إلى الولاء الكدوة والصدقات والنفى وإجهاد ولا نزع
نيابها الألف وواحشوه وهو التوب الخيط لانها مانعان عن دخول الام الراجر وتجد جالسة وجار الحفر
لها لاله كما روى انه عم امران حفر للعامة إلى صدورها وما تاحصان مثل الحفرة لا يجمع بين جلد ورجم
لان الجلد يعزى عن المقصود ومع الرجم ولا جلد ونفى على ان النفي حد أيضا لكن الزانية والذانية فاجلدوا
جعل الجلد كل موجب لانه قوة بالغاء ولو كان النفي حد أيضا لكان الجلد بعض موجب السياسة ان
راى الامام فيه مصلحة لما فيه روى ان عمر رضي الله عنهما غلاما صحبا لعين به الرجال والنساء فقال الغلام

لقوله

ما ذنبى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وإنما الذنب لي حيث أظهرت ذنبا لغيري عنك ولوحم مرضي محصن
زنى لان الاتفاق متحقق فلم يكن المرض مانعا عنه ولا جلد حتى يراه من مرضه لان جلده يفضي إلى الهلاك
ولهذا لا يقطع يد السارق في غاية الحر والبرد وحامل زنت يوجع حن وضعت لان الولد ليس كان
فلا يجوز اطلاقه ويجلد الحامل بعد النفاس لان ذلك نوع عوض فتؤدي الى زمان البراءة على حسنة الحمل
يؤخر الى النفاس ولذا إذا لم يوجد من جريه لما روى انه عدم قال للعامة بعد ما وضعت ارجعي حتى تستغنى
ولذلك **باب** وطى بوجع الحدا ولا الشبهة ومضى به الشبهة
وليس ثبات دارية أي اذاعة للحد لقوله دم ادروا الكود بالثبوت ومضى في الفعل بسط لظن غير الدليل أي
دليل اكل دليل ومضى تخمق حق من يشبه فلا بد من الظن ليعتق الاشتباه كقوله سقوا فمرا حرم من علم منه
انه حرم لمن لم يعلم فلا يحكم بان ظن انها جلد لم وطى متعلق بقوله فلم بجادة ابوية أي بيه لقوله عدم في حق جارية
الابنات وماكل لا يكل فظن ان مال الاب كالابن وان جارية الاب محل لم كما جارية الابن وعرضه
لانه ينتفع بما لها بلا استئذان فظن ان جاريته كذلك الاستمتاع والمهر من المرونة في الاصح لانه مملوك له يدا
وما ليتها مشغول بدنه ورجته فهو ان يغلف فيظنها حلا فيستعذر في حق احد والمحدث بثلاث وبطلاق على حال
لانها مملوكة من وجه من حيث وجوب النفقة والسكنى وحرمة نكاح الاخرى وأربع سواها فاقاس عليها حل الوطى
وباعا قايما ولده ينع المولى اذا وطى ام ولده في عدة العلق لا جلد ما ذكرنا من قيام بعض الأثام في عدة ووطن
انها حلال وان قال علف انها حرام كذا في هذه الصور الثمانية وعليه المهر ولا يثبت النسب وان ادعى وفي المحل أي
الشبهة في المحل ثبت بتمام دليل بان الحرمة ما ذابا فلم يكونا أو خرجتها عليه ان الموصل في وطى أمه ابنان له حقا
في مال الولد لان قوله عدم انت وماكل لا يكل يقتضي ثبوت حقيقة المحل وان لم يثبت فلا بد من ان ثبت له الشبهة
والشبهة في المحل منع بكل حال ثم ان ولدت بنت النسب من الاب الحجب العقر فحكمك اياها بالقيمة ساقا على الوطى
وان لم يحل فعل الاب العقر لان ثبوت المحل لهيئة ذهاب الاب عن الضمان فوق الوطى في غير المحل وسقط الحد للشبهة
والجلا كالاب عند عدم الاب معقدة الكنايات والدليل فيها أن الكنايات رواقع عند الصجرات منهم عمر والناعم
أي وطى الناعم بالبيعة والزواج المهور قبل تسليمها والدليل فيها انها في يدهما ويعود الى ملكها بالملك وكذا وطى
البيعة بالبيع القاسد قبل التسليم أو بعده أو بشرط الخيار لان فيها حق المحل وكذا وطى جارية مكاتبه وعدة المأذون
المتفرق بالسن لان له حقا في كسبه والمشتهرة أي اذا وطى بجارية المشتهرة لان ملكه في البعض ثابت بجمعة وكذا وطى
المهرن في رواية لان سبب الملك انقضاء ولهذا يكون عند الهلاك مستوفيا لانه فضايرت كالمشتراة بشرط الخيار للبيع
فان ادعى النسب ثبت في هذه أي الشبهة في المحل لا في الأولى لا يثبت في شبهة الفعل لكن عند البيع عرى

وفي نقل الفروع وان شهد الاصول ايضا بعدم ان للوصل الى ان جاء الاصول وشهدوا على ذلك لانا بعينه لم يحدوا
انضال ان الفروع قاموا مقام الاصول في رد شبهة الاصول من وجه وان شهدوا على رجل بالزنا حال كونهم
عبيدا او محذورا من بقدر او ملكة او احد من عبيد او محذورا او وجدك او بعد احد اي اذا شهدوا وحدهم لشهادتهم ثم وجد
احد من عبيد او محذورا في قذف حدوا لعدم اعلمة الشهادة او لعدم النصاب ولا حد المتهود عليه وادرس جرح
جلده بدرجة رجه في ست المال يعني اذا شهدوا اربعة على رجل بمصالحنا بخلع العصى خرج اجملا فادسه ما بينهما
من العاقبة لهما ان فصل الجلاء ينقل الى العصى في ضمان عليه لانه لا ضمان على القاضي لانه عامل للملكين مع
مالهم وموستان المال كما لو رجم فوق الخطاء في قضاءه ولا ان للمحقق بشهادتهم النصب المولم لا الجرح والجرم انما
لزم من ضعف المحل ولو وجب الضمان عليه به لا يمنع الناس من اقامة الحد بحجة الغرامة وفي المبسوط شمس السلام
لو قال قائل ان الضمان على الجلاء فله وجه لانه كان ما موردا لفرس لم لا جرح فوق وقع فعله تعديا وان رجع من بلاد
بعدهم حدوهم رجم دية لانه الف ربع النفس حكما وقدر اي لو رجع واحد منهم قبل القضاء حدوا بلفظ وقال
حد الرابع خاصة لان رجوعه صح في حقه لاني حيا محيا ولنا ان كلامهم قذف الاصل وانما يعتبر شهادة
باصال القضاء فاذا لم القضاء به بقي قد فافجدون وكذا لو رجع واحد منهم بعد القضاء قبل الامضاء ولاست
على خامس رجع يعني لو شهد خمسة فوج واحد منهم لا شئ عليه ان شهدا اربعة فاقه فان رجع فان رجع اخر جدا
لا يفسخ القضاء بالرجوع في حقه ما رجع دية لان المعترضة من بقي فاذا رجع اثنان بعد احد الخمسة بقي بقا الباقي
لانه اربع احق بلفظ الرجوع بها في غير ما تضمنه من قبل المأمور برجمه اي امر بالرجوع فقبله بطريق العز او ركن معطوف على
قوله قل شهودنا فوج فظهر وعبيدا او كفارا فنهيا اي المستلزم من قبل ومثله التركة وببيت المال معطوف على
على قوله من قبل اي ضمن بيت المال ان لم يترك فوجهم هذه ثلث مسائل المسئلة الاولى اذا شهدوا على رجل بالزنا فافجر
برجمه فصرر رجل عنقه ثم وجد الشهود عبيدا او محذورا في قذف فعلى القاتل الدية ولو كان رجم فظهر وعبيدا
فالدية في ست المال والثانية اذا شهدوا بالزنا فزكوا فزجهم فاذا الشهود عبيد فالدية على المكن عند ائني حنفه
وقال على بيت المال هذا اذا قالوا لقد نأنا بالتركه مع علمنا بهم واذا قال المكون منهم عدول فظهر وعبيدا او محذورا
انفاق لانهم صادقوا في ذلك اذ الرق لانا في العداة والثالثة اذا شهدوا بالزنا فزجهم قبل التركة فظهر وعبيدا
حالة في ست المال لان محل الجلاء استعمل في قاض وهو عامل للعامة فحجب الغرامة مما لهم فان شهدوا بالزنا
واقروا بظنهم فشهدوا ثم لانه يباح النظر لهم لاجل الشهادة فاشبه الطبيب وزان سبدا اخره رجم انك
وطي عن عيني اذا شهدوا على رجل بالزنا وانك لا احصان يعني انك لا تدخل بعد وجود سائر شرائط الاحصان
وقد ولدت منه امرأة او شهد باحصانه رجل وامرأتان رجم لان لا احصان ليس بعقوبة ولا بسبب عقوبة فثبت

النساء مع الرجال كسائر الحقوق **باب** حد الشرب موكدا القذف ثمانون
سوطا للرجل اجماع الصحابة ونصفها للعبد لان الرق منصف لشرب الخمر ولو قطة لقوله عدم حرمت الخمر واخذ بعينها
لونه للوصل فمن اخذ برجمها من متداه خمره يحد وان زالت لبعيد الطريق يعني من شرب الخمر واخذ برجمها موجودا
الى الامام فانقطع الرجح قبل ان يتهوا اليه حد لان لا حذر عن مثل هذا غير ممكن فلا يعتبر ما نفاقته اجملا بعد المصادفة
في حد الزنا او سكران حال من الضمير في حد الغنى من اخذ في حال السكران بل العقل حيث لا يدرك لرجل على المرأة فغير
للسكران عند ائني حنفه وقال لا تختلط كلامه وبهذه وعلى الفتوى بنصفه بعلق بسكران او اقربه اي بشرب الخمر او بالسكر
بالنيبيرة او شهيد به رجلان وفيه اشارة الى ان شهادة النساء غير مقبولة وعلم بغيره طوعا قهرا لان شرب الخمر
لا يوجب الحد بحد صحت يعني في حال غير السكران لا يقيم به في حال السكران اقربه اي بشرب الخمر بغير
رجمها او شهد عليه بعد زوال النزع او بعد ما او وجد رجمها منه او رجع عن اقرار بشرب الخمر او السكر بغير اقرار
بالسكر لا يحد بحد ما لم يبين ان سكره من الاشارة المحرمة او اقربا سكرانا بالزنا وبغيره لا اي لا يحد لوان كذب
في الاقرار بسبب السكر ولو اوردوا في السكران لا حرم عرسه اي لم يبين امراته لان الكفر يتعلق بالاعتقاد
فلا يحد مع السكر ونزع ثوبه في المشهور من رداءه وعن محمد انه لا يحد اذا نارا للتحذير لانه لم يه نص
وهو المشهور انما الظاهر التحفيف مرة بالتفصيل عن حد الزنا فلا يعتبر ثانيا وقرق جلده على يد نكاحي الزنا
اي في حد الزنا **باب** حد الزنا من قذف محصنا اي حراما مكلفا سيما عفيفا عن
الزنا بغيره اي بصرح الزنا متعلق قذف محيد به لان القذف بالبرص لا يوجب الحد او بزيارات في الجبل
وقال عني به الصعود حد لان ظاهرا هذا اللفظ الفاحش لا للصعود ولو قال زنا على الجبل
او قال زنا على الجبل وقال عني به الصعود لا حد او لست لا يحد اذا كانت امة حرة مسلمة لانه في
الحقيقة قذف لانه لان النسب انما يقع عن الزنا لا عن غيره فله لانه لو قال لست لاحل لا حد لانه صدق اذا نسب
الى الاباء والامهات او لست بان فلان بانه بدل من فلان عصب قهرا لانه لو قال لست لغيره لانه الغضب
لا حد لان عند الغضب يواد به حقيقة سبنا لم وفي غيره يراه به المعانة بمعنى شتمه اياه في سباب المروق
او بيان الزانية ممن اتمه ميتة محصنة حد هذا خبره لقوله من قذف ان طلب موالي لابن حد القذف
لانه قذف محصنة فانه انما به حقيقة او شبه اليه اي جرح او الى خاله او عمه او ربه بنشد يد الماء اي زوج
امه لان كل واحد منهم سبنا با وقوله اي لا حد بقوله يا ابن ماء السماء وبان يبطي لعرو لانه يواد في الاول
في التشبيه في الجود وكان لعقوب عامر بن حارث ماء السماء لانه في القحط كان يقيم بالمقام القحط وفي الثاني
يراد به التشبيه لاختلاف السلامه وعدم الغصاحه النبط قبيل نسوا والعراق والطلب قذف الميت

99

للوالد واجد وان علاوان سفل ولو عروم مع المارث بان كوا كفاً او عبيد الان ولادة المطالبة لا بطل المارث بل بحق العار ولا يطالب احد سبيح واباه بقذف امره اذا كانت محضه بقوله لا نقاد الوالد بولد والسيد بعبد ولو كان لها ابن من غيره له ان لطالب لعدم المنع وهو كونه اباً له وليس فيه ارث يعني من قذف غيره فمات المذوف لا يطالب له لان الارث حرة في حقوق العباد لا في حقوق الشرع وعقوبات الشرع لا في حقوق الشرع ولو عني لم يكن الامام ان حد لغوات الطلب لا بصحة العفو الا يرى انه لو عاد وطلب لكان ذلك العفو كان لغوا واعتراض اي اخذ العوض عن حد القذف قال زاذني فؤد بلا بل انت حد لان معناه بل انت فان فكون كل واحد منهما قاذفا لصاحبه فيحدان ولو قال لوسه اي قال لامرأة يا زانية فردت به اي قالت لا بل انت حدت ولا لعان لان قذف الزوجة زوجها يوجب الحد وقذف الزوج زوجته يوجب اللعان فاذا اجتماعا قدم حد المرأة ليبتل اللعان لانه لا حركي من المحرم في قذف وبزنيته بك اي لو قال لامرأة فقلت زنيته بك يدر فلا حد ولا لعان لانها قد بها بالزنا ومعنى صدقة من وجهه لان قولها زنيته بك يحتمل انها ارادت قبل النكاح فيكون صدقاً فهي احدى عليهما ويبطل اللعان ويحتمل حال اتمام النكاح اي زناؤه وهو الذي كان معك بعد النكاح وهو ليس زنا ولا عني ان اقرب ولد فنفى يعني اذا ولدت امرأة فاقرا انه ابنه ثم قال ليس باني بل عني لان النسب لزمه باقراؤه وانفني بعد صراحة قاذفاً فلا عني وصدان يكس يعني لو نفاه او لا ثم اقرب حد لانه لا كذب نفسه بطل اللعان فصح الحد والولدان له يعني ثبت النسب في الوجهين لا قراره به سابقاً او لاحقاً واللعان يصح بدون قطع السبب كما يصح بدون الولد ولا شيء ليس باني ولا بانك يعني لا حد ولا لعان لانه انك لا ولادة انك لا زنا فم يصح قاذفاً لها ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له اي لا يوفى له اب او اعنت بولد اي لا حد بقذف امراته لا عنت لسبب نفى الولد لتمام اماره الزنا منها وهي ولادة الولد الذي لا اب له ففات العفة احترز هذا القيد عن قذف امراته لا عنت بغير ولد فعليها حد لان اتمام اماره الزنا ولا بقذف اي لا حد بقذف من وطئ امرأه لغيره لو طئ في غير مكن من كل وجه او من وجه كامة مشتملة او وطئ مملوكه حرمت ابد كامة التي هي لغته رضاعاً لان العفة عن الزنا شرط لاحصان المذوف وقذات فمن وطئ المحرم بعينه ولا تقذف من زنت في كفرها لان الزنا لا يتحقق من الكافر وان لم يقع عليه حد ومكاتب اي لا حد بقذف مكاتبات عن وفاء اي ترك مالاً يعني بدل الكتابة لان الحد انما يجب بقذف الحر في حرية هذا المكاتب اختلاف الصحابة وحد بقذف من وطئ حراماً لغره كوطئ عرسه وايضا او وطئ مملوكاً حرين موقتة كامة مجوسية او مكاتبه كجوسية اي كما حد بقذف مجوسي كجوسية كامة عني جنيته خلافها لما بناه على ان نكاح المجوسية بالمحارم له حكم الصوفية عند طلاقها وما سائر عطف على الصغير في حد قذف مسلمنا اي وادار الاسلام لان فيه حق العبد وقد اترم حقوق العبد وكفي حد

قذات حبسها كما اذا زنت مرات فحد يكون الحد وان اختلفت لاما اذا قذف غيره وزنا وشرب لا يكتفي حد واحد ولا يتداخل **فصل** في التفرير وهو التاديب القوي كثر تسعة وثلاثون سوطاً واوله ثلثة لان بادونها لا يحصل الزجر وذكروا مشايخنا هذا منقوض لما راي الامام لاحلاف احوال الناس وصح حبسه مع ضربه ادا راي الامام مصلحته فيه وضربه اي ضرب القوي برأيه لانه جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلا تخفف من حيث الوصف لئلا يخلو عن الزجر ثم الزنا يعني يكون حد الزنا اشد من حد الشرب لان جناسه اعظم فلهذا شرع فيه الزجر ثم الشرب يعني يكون حد الشرب اشد من حد القذف لان جناسه مقطع بها ولا كذلك جناسه القذف ثم القذف وعزير عقوب مملوك وكافد بئزنا لان القذف فيها وقع لغير محصن فوجب التعزير للثأب ومسلم اي وعزير مسلم بقذف مسلم يافاسق ياكافر ياجنيت باسارق يافاجر يامخت ياخين يالوطي يازنديق يالهن ياجيوش ياقوطان وموولد يوش من يرى امراته رجلاً فيدعه خالياً ياشارب الخمر بالكل الوبا يالان العجوة ومو من القباب ومو السعل فكانت الزانية في العرب اذا حرمها رجل سعلت لمقصي منه وطع يابن الفاجر انك ما وى للصوص انت ما وى الدواني بامن يلعب بالصبيان يا حرام زاده لان معناه الممولد من الوطئ احرام ومواعم من الزنا كالوطئ حال الحيض لا اي لا يغزى بها حراماً يكتسب بقذفها جاماً يابن احكام وابوه ليس كذا اي ليس بحرام بمولود ومو من يولج امله للزنا يابغا ياكسب ياصحك ومو من يضحك عليه الناس ومو من يمزح من يصحك على الناس وكذا السخرة يا سخرة يسكون العين فيها ومن حد اي حقه الامام وعزير فمات يدر دملان الامام ما موب بالحد والتعزير وفعل المأمور لا يتعد بشرط السلامة كالبنواغ والفضاء ولو عزير زوج عرسه للزوج من كنت اولئكها الاجابة حين دعائها او الزينة والفعل والصلوة اي لا يهدر دمها لان المباحات مقدس بشرط **كتاب السرقة** السرقة ركنها الاخذ خفية ومكلمها مال محرز مملوك ومو شرط لكونه حار جاعاً عن السرقة ومحتاجاً الى دفعها قدر عشرة دراهم مضروبة فهم من هذا القيدان قيمة المسروق ولو كان اقل من عشرة دراهم مضروباً لا يكون سرقة في حق القطع وجعل سرقة شرعاً حتى يد العبد على ايعة وحكمها القطع اي قطع البدن في المرة الثانية يقطع الرجل اليسرى وفي الثالثة التحلية السجى حتى يتوب فان سرق مكلف اي عاقل بالغ حر او بعد قور النصاب محرزاً بلا شبهة اخرز به عما يكون في محرز شبهة كما اذا سرق من بيت ذي رحم محرم مكان متعلق بقوله محرز كبيت او صندوق او حافظ اي محراز حافظ كالسحر طريق او سحر حرم مال لماروي انه عدم قطع سارق رداء صفوان من تحت راسه ومو يام في المسجد وفي طرزالملك لا يقطع مالم يخرج من ذلك المكان وفي طرزالحفاظ الاحراج للسسر بشرط واقربها اي بالسرقة مرة او شهيد رجلان

وسألهما الامام كفى عي لان السرقة حلف بخلاف الامم حتى ادخل يد في النقت واخذ شيئا من السك قطع ولو
لان السرقة يطلق على تخفيف الصلوة كما قال ع م ان لمعوا الناس لا ومتى هي لاصح ان يكون في حال الصبا
وفي المحيط السؤال عن زمانها فيما اذ اثبت باليد وما اذ اثبت بالاقوار فلا يحتاج الى السؤال عنه لان
التقادم غطى عن جهة الاقوار واين هي لاحتمال ان يكون في دار الحرب ومن است اذن له في الدحل
وكم هي الصيغة عايد الى السرقة بمعنى السرقة بمعنى شال عن قدره لاسرقة النصاب ومن سرق بعضا منها
عن السرقة منه لان السرقة من ذي رحم لا يوجب القطع وشنا قطع فان شارك جمع فيها واصلا
كلا قدر نصاب وطعوا وان اخذ بعضهم اى صدر الاخذ من بعضهم ان الموصل لان كل واحد انما يقطع
بخباية واجباته الموجه سرقة النصاب فيعتبر كمال النصاب في حقه ويقطع بالساج وهو بشر لا يثبت
الابلا والهند يملك منها كل ساجم نخوة احوال الاربع والقناة بالقصر جمع قناة وهي شجرة يتخذ منه الخ
والابنوس الصندل لانها عذرة غذ الناس ولا يوجد بمكة الاصل بصورتها في دار الاسلام والغصون
الحمر قد الحمر الغافق والياقوت والزبد لانهما من اعز الاموال ولا يوجد بمكة الاصل في دار الاسلام
وصارت كالذهب والفضة والانا والباب محدث من خشب لانها بالصنعة التي بالاموال النفقة
والابواب المعمول انما يقطع بها اذا كانت في حوزا ما اذا كان باب الدار لا يقطع لانه غير عزز والباب يصير حوزا
في البيت لانه لا يتافه اى لا يقطع بشي حقر يوجد في دارنا مباحا كخشب وحشيش وقصب وسمل وصيد ووزنج
ومغرة وهي الطير الاحمر والنوق والاصل فيه حيث عايشه رضى قالت كانت الدلا يقطع على عهد رسول الله
علم في الشاة والاما يفسد سمعها كلبين وخم وفالكة رطبة وثمرة على شجر ويطبخ ووزنج علم يحصل لعدم الخرز ولا
في شاة اى لا يقطع في سرقة مطر والآلات هو كالطنبور والممار وغيرهما وصليب من ذهب وفضة او من الخ
ونزد وباب سجد ومصحف المكتبة السرقة عية كالغير المحلث والفقير كالمصحف وصبي ولو كلبين لو الموصل اى
وان كان المصحف والصبي في احدى يدي يقطع في سرقة عبد كبير لانه غضب في قرة والماله في قرة مضى حسابها
لان ما فيه لا يقصد الاصل الصغير الا اذا كان اعبر عن غيره وذرة الحساب يعني يقطع فيه ان ما فيه مقصود
بالاخذ مكان كماله ولا يملك اى لا يقطع في سرقة كلب مهمل لانها يوجد ان مباح الاصل وخضاه وحشيش
لقوله عم لا يقطع في خلتس لا منتهب ولا خاين وبشر لقوله عم لا يقطع على المحتفي وهو البناء شاة المحدث
وما لعمامة اى لا يقطع في السرقة من بيت المال لانه للعامة ومو منهم وما لعمامة لان السرقة لا يثبت بالشيء
والملك من اقوى الشبهة ومثل حقه حاله اى من له على غيره من فسرقة منه مثل حقه والدين حاله لا يقطع لان الدين
الدين ان ياخذ جنس حقه اذا ظف به او مؤجلا لان كون الماخوذ من جنس حقه اذا ظف به او مؤجلا لان كون

لا يؤخذ من سرقة واحدة بل من سرقة واحدة وان سرق من سرقة واحدة لا يقطع الا بقطع اذ سرق زيادة
 على حصة لانه بعدد حصة تكون سرقة واحدة وان سرق من خلاف حصة يقطع لان فعله ليس سببا وما وقع فيه
 وهو كماله يعني اذا سرق عينا فقطع فيها فودنا ثم عاد فسرقة ما معنى كماله لا يقطع لان هذه الجناية تارة
 فيعبر الى الاقامة على المقصود وهو تغيب الجناية لانها قليلة وصار كالموقوف المحذور في قدف مقدرة ثانيا
 فان تغيب فسرقة قطع ثانيا لكون قطع فيه فسرقة يعني اذا سرق من غير الا قطع فودنا ثانيا فقطع لتبديل العين ولهذا ينقطع
 حق المقصود منه ولا يقطع ان سرق من ذي حرم منه لان الدخول عليه عادة للزيارة فاختل الحزب خلافه
 من بيت غيره لقطع تحقق الحزب وما لم يرضعته يعني يقطع فيه لعدم البسطة عادة ولا من روج وعوضه يعني اذا سرق
 احد الزوجين مال الآخر لا يقطع لان البسطة لكل منهما في مال الزوج ولو من حزر خاصل ولا من سيد او عرسه
 اي اذا سرق العبد من سيده او زوجة سيده او زوج سيده لا يقطع لثبوت الماذن بالدخول عادة فاختل
 الحزب ولا من مكاتبته لان المالك حتى في مكاتبته ولهذا لا يقطع له تزوج امة مكاتبته فالحق كالحقيقة وموقع القطع
 احصا للدور ومضيعة اي لا قطع على الضيف اذا سرق مما ضافة لان البيت لم يسرق حزر او في حقه لكونه مأدونا في دخوله
 ومغتم اي لا قطع على السارق من المغتم لما روي ان عليا رضي الله عنه لم يقطع السارق منه وقال ان له فيه نصيبا
 وحام وبيت لفن في دخوله كالحانات وعوانت التجار سواء ثم حافظوا ولا فلو سرق منها او من احمال لم يقطع لان
 الاذن مختص بالنهار وما جرت العادة بدخوله في بعض الليل ملحق بالنهار لوصول الماذن او سرق اي لا قطع على من سرق
 شيئا ولم يخرج من الدار لان تمام السرقة باخراج المال من الدار كمالها حزر واحد حتى اذا اذن له في دخول الدار فسرقة
 من البيت هذا اذا كانت الدار صغيرة وان كانت كبيرة يقطع كما سيأتي في المتن قريبا او دخل بيتا وناول من متواج
 اي لا قطع على الصنف البيت فدخل واخذ المال وناول كسر خارجا البيت لانه لم يوجد منه الاخراج ولا قطع على من متواج
 ايضا لانه لم يوجد منه مكل الحزب او نقب بيتا اي لا قطع على من نقب بيتا فادخل فيه واحدا شيئا لان السرقة هتكل الحزب على الكمال
 وسواء بوجدا او دخل البيت بخلاف ولخراج شيء من الصندوق او كتم لان الممكن ثمة وحال ليد او الاخراج منه دون الدخول
 او طرأ لا يقطع على من طرأ من خارجة من كتمه لان بالطريق الدار من خارجة من كتم فلم يوجد لخراج المال من الحزب او سرق
 اي لا قطع على من سرق حمالا من قطار او حملا سواء كان معه سائق او قايلا ولا لان المقصود منها القود والسوق دون
 لحفظ وانما حث القطع لانه المسروق محفوظا مقصودا او قطع ان حفظه او قام عليه وشق اي شق ان شق الحمل
 واخذ منه شيئا لان الجوال حزر فخذ اخذ من الحزب واخذ من غيره او كتمه لاخذ لا حمل الرباط او حبيب او لخراج
 من مقصود دار فيها مقاصير الى حجبها او سرق من مقصود من لغى منها اي من مقصورة اخرى من الدار لان كل
 مقصورة حزر على حدة او هذه او التي تليها من حزر الى الطريق ثم اخذ من الدار بين السارق لسرقة اخرى وجعلها على حدة

فصاوة واخرجه لان سر الدابة تضاعف الى ساقها قد بالسوق لانه لم يسبقها فخرجت بنفسها لا تقطع ولو القاه في نهر
فاخرجه الماء الاصح انه تقطع كذا في النهاية **فصل** يقطع من السارق من ذنبه وحشم من جسمه الى السقط
ومد لقوله نعم فاصطوبه واصموه ثم رجله اليسرى ان عاد فان عاد ثانيا لا الى لا يقطع وسحق حتى يتوب اي يظفر فيه ماء
البايسين فان كان يده اليسرى اي يدها او اصبعها او يده او رجله اليسرى مقطوعة او شلاء فلا قطع اما اذا كان يده
اليسرى مقطوعة او شلاء لما في قطع اليمنى نفوت حسن بغيره البطش واما اذا كانت يده اليسرى مقطوعة لان قوة الاصحاح
بالا يدها وكان ذنابه كذا تاب كل اليد واما اذا كانت اصبعها مقطوعتين من اليسرى لان قوتها كقوة الابهام في
نقصان البطش وان كان اصبع واحد مقطوع سوى الابهام او شلاء يقطع اليمنى لان قوة الواحدة لا يوجب خلافا في
البطش ظاهر واما اذا كانت رجله اليمنى مقطوعة او شلاء لان قطعها نفوت حسن بغيره او رده الى ملكه من الخصومة او ملكه
اي السارق المسروق منه او بيع لغيره من القطع ومخوضه فامتنع الاضمار كما امتنع القضاء او نقصت قيمة من النقصان
قبل القطع بعد القضاء او سرق فادعى ملكه او احد السارقين ادعى انه ملكه وان لم يبرهن من اي ان لم يبرهن بنبه لان الشبهة تثبت
بحر الدعوى للاحتمال ولم يطالب بها وان لم يبرهن اي السارق بالسرقة ان هذه للوصل ولا تثبت السرقة بالشهادة
والاقرار عند عدم الخصم فان سرقا وغابا جدهما فشهدا على سرقتهما قطع الاخر لان السرقة على كاهر ثبتت فاقطع فاذا جاء
الغائب بعد عليه تلك البينة فقطع خصومه ذي يد حافظه كودع وغاصب وصاحب ربا وان باع عشرة ادم بعشر من امها
وفصل العنبرين بجوارق فسر في العنبرين وسنجر وسنجر ومضارب وسنجر وفصل على سوم الشري وحرمن ومولى
الوقف والاب والوصي خصوصه المالك من سرق منهم فاعل قطع لان لم يرد حافظه فصالح كل منهم ان يكون ضمما الا ان الراهن
انما يقطع خصوصه بخلاف قيام الرقمن بعد قضاء الدين لا لاحق له في المطالبة العنبرين برونه لا من سرق من سارق
قطع اجملة صنوسارق لانه لا ولاية ولا مال له ان يقطع السارق لانه لا معتبر بغيره السارق الاول بعد ما قطعت
لانها ليست بيد امانه وضمانه وكل وان لم يقطع الاول يقطع الثاني خصوصه الاول لانه كالعالم بقطع عبد اقر
بسرقة ووردت اي السرقة الى مالكها ان كانت قائمة فان كانت مأكلة لا ضمان عليه لان المعطى والضمان للكمع
ومذا اذا كان ما دونها وان كان المتحررا او المالك يقطع ولم يضمن كذا مولا او صدقة وان كان ما
و صدقة مولا يقطع عندهم ويرد المال الى المصدق منه وان كذبه وقال المالك معي مال الوصية يقطع يده والمال
للمصدق منه وقال ابو يوسف والناسخ يقطع يده والمال للمولى وقال محمد لا يقطع والمال للمولى وقال زفران
كان مجورا لا يصح اقراره بالخلاف ما اذا كان ما دونها ولا يصح في حق المعطى مطلقا وما قطع به المال
الذي يقطع يد السارق لنسبته ان بقي رده لقام ملكه والا لا يضمن وان اتلفان للوصل لان القطع والضمان
لا يمتنعان ولا يضمن من سرق ثيابا فقطع ثيابها او بعضها شيئا منها لغيره اذا سرق ثيابا فقطع ثيابها او بعضها

وقع القطع انما فسقط ضمان الكل وان خاصه واحد منهم دون الباقي وقطع به لا يضمن شيئا عند ان يضمنه لان
شرط ظهور السرقة وهو اخصومة وجد عند القاطع وموجبها وهو القطع فاذا استوفى كان واقعا على الكل لغو ومنفعة
لهم فان رفع الضمان كما لو خسر واجمعوا وقالوا الضمن بباقي لان مسقط الضمان هو القطع فاصح حصول اخصومة كذا في
مقطع له خاصة ولم يكن مونا يبايعهم فقطت اموالهم معصومة فضايلهم ولا قاطع اي لا يضمن قاطع سارق من امر
اي امر القاطع يقطع عليه سرقة ولو عدل الوصل اي عدل كان وفاء عند ان يضمنه لان سارق كان مستحقه
الا تلافى يقطع السرقة سلمت له اليمنى لان مقطوع اليد لا يقطع فلم يكن متلفا مع كمن شدد على غيره مع حاله مثل فقطت ثم رجع
وقال لا يضمن في العمد لانه خالف امر القاضى وقطع يده معصومة عدل كان يضمن ان يضمنه لان مقتضى القضاة لا يضمنه
فقدم ارضه قيدنا بامر القاضي لانه لو قطعها بلا امر جازي القضاة في العمد والارض الخطا انما قاطع ان يكون اليسار
مما لم يورثه ليس بعد لوضع الخلاف لان اجنبيا عن المأمور لو قطع اليسار بعد امر الحاكم بالقطع لا يضمن عنده
الصحيح وقد يقطع منه لانه لو قاتل القاضي قطع يده لا ضمان اتفاق لان اليد يطلق عليها ولو اخرج اليسار
يساره فقال يده اليمنى لا يضمن اتفاقا لانه قطع باخره وقطع من سرق في الارض اخرج يده اليسرى في ثوبا
فشقه في الدار يضمن ثم اخرج يده اليسرى في ثوبه قطع يده اليسرى في ثوبه قطع يده اليسرى في ثوبه قطع يده اليسرى في ثوبه
فان اخذ يضمن القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع فان قاطع فادعوا بجمع القطع الضمان فليس القطع يجب
بالسرقة وضمان النقصان بالحق ليس من السرقة في شيء لا من سرق اي لا يقطع من سرق شاة فخرج
لان السرقة تثبت ومي لم يقطع فم ومن جعل سارق ادم او ذنابه فقطع ووردت الدراهم والذنان على المشرق
عند ان يضمنه وقال لا يرد مبيني الخلاف ان هذه صنعة مقومة عند ما خلا فاما حرة اي ان سرق ثوبا فبعضه
اخر فقطع فلا رد ولا ضمان اي لم يؤخذ منه الثوب ولا يضمن قيمة الثوب لان صنع السارق في الثوب قيم صوره
ومعنى حتى اذا اخذ صاحب ضمن له ما زاد فيه ورس حتى الثوب باق صورة لا معنى حتى اذا ملك لو استملك عنده لا يضمن
فصار قيمة السارق حتى بالترجح فان سرق اي صبغة اسود رده عند ان يضمنه لان السوطة نقصان عنده والمسرور
اذا انتقص عند السارق لا يقطع حتى المسروق منه فله ان يأخذ الثوب ولا يعطى شيئا وقال السواد زيادة
كمن مجرا يقول يقطع حتى المالك مثل هذه الزيادة كما في الحرة فيأخذها ويعطيه ما زاد الصنع فيه والى يوسف
يقول يقطع حتى المالك به ولا يسبيل له عليه كما في الحرة
قطع الطريق من قصد معصوما الى حال كون العاصد سار او ذميا على معصوم فيد به لانهم لو قطعوا المتأثر
لم يجدوا فاخذ العاصد قبل اخذ شيئا وقتل جيس حتى يتوب اي يظفر فيه سماء الصاخن وان اخذ مالا ونصيب
كل من ضارب قطع يده ورجله من خلاف معنى يده اليمنى ورجله اليسرى ليلا نفوت حسن المنفعة وان قتل بلا اخذ قبل جدا

ولا يصفوه ولي لان العفو انما ينفذ في حق العافي وهذا حق السبع وان قتل واخذ مالا قطع ثم قتل او ابى سوا الامام
بالجنازة عند ان شارب من القطع والقتل والصلب وقيل عطف على قطع لعني ان شارب قتل او صلب جيت من غرق قطع
كما قال صاحباه لان الحود والاصتيد اخل فدخل ما دون حد النفس في حد النفس كما لو دني شخص وسرق ورجع بدل
حد السرقة في الرجم ولا ان هذه الجنازة متحدة مع متعددة صورة ومما اخذ المال وقتل النفس غير حق فالامام
يكون مخيرا ان شاء مال الجبهة الاتحاد مكفي القتل وان شاء مال الى جهة التقدير فيجمع من القطع والقتل وسبع مائة
اي يشق برح حتى لو توترت ثلثة ايام ولا تترك بعد ثلثة ايام ولا تترك بعد ثلثة ايام وما اخذ مالا يضمن
يعني اذا قتل قاطع الطريق لم يضمن مالا اخذ اعتبارا بالمرء الصغير وعمل ادمهم حدوا يعني اذا باشر ادمهم القتل لغير
اخذ عليهم باجهم لانه حكم معلق بالحجارة مسوى فيه الرد، والباشر كاستحقاق المسمم بالغنم وجرعه المسمم كسيف
يعني اذا قتلوا بغير السيف يكون كالقتل به لان قطع الطريق يحصل بالقتل وان اختلفت الالة فان جرح القاطع
واخذ مالا قطع يده ورجله من خلاف وجرده اي بطل ارجاحات لانه لما اقم الحود تطلعت عصمة النفس فالحال بعد
وان جرح فقط اي لم يخذ مالا او قتل عدا فتاب قبل ان ياخذوا كان منهم غير مكلف اي من القطع صبي او مجنون
او ذوق حرم من المارة لا الحرب احدا عتار نصيب ذي رحم حرم ويصير شتمه في نصيب الباقي او قطع بعض المارة اي
القائلة على البعض لا حد لان الرز واحد وصي القائلة فصار كدار واحدة او قطع الطريق ليلا او نهارا اجمرا وبين
مصرين فلا حد لان المحاربة لله انما يتحقق في المعارة لان المسافر لا يلحقه الغوث فيها فيسير في خط الله به مقتدا
عليه واما في الممر او المير من لجة الغوث من الناس عادة فتكمل النقصان في فعل من تعرض له من حيث محاربه الله
فلا حد والولى قوده ان كان القتل عدا او ارشاد كان غير عدا وعفوه وفي الحق دية يعني اذا خشي رجل قتل
فالدية على عاقلة عند ابي حنيفة ومي سلة القتل المنقول وسباني في كتاب الديات ومن اعتاده اي جنى في المحرم مرة
فصل في سياسة لانه ساع الارض بالفساد

وهو كغاية بدار اي ابتداء ان اقام بعض سقط على الباقيين لخصول المقصود ومما اعلا كلمة الله وان تركوا الجنا
اي لم يمتد احد المتوا الي ثم جميع الناس ته كذا لان الجواب على الكل لا ياتي في صبي وعبد وامرأة وانما
ويقتلوا وطع وفرض عن ان يجوز اي غلب الاعداء على بلد وصار الضرر عاما ولا يتسار دفعهم لا يقتلهم جميعا
فخرج المارة والعبد لا ادن لان حق المولى والزواج لا يظهري ففرض لا عان كالصلوة وكراهة الجمل الى حد المال
من الكس صعطى المرأة لدفع العدا مع في اي مادام مال في بيت المال لانه معد لتوليب المسلمين وهذا من حكمة النواة
وبدونه اي اذا لم يكن في بيت المال في لا يكون لان هذا اجل المال ومن الناس من يغرر بالمال دون النفس فحرم الغني
الغنى القادر فان حرموا الكفار المسلمون دعوا الى الاسلام فان ابوا قالوا الجرية دعوا فان قبلوا

فان قبلوا الجرية فلمهم مالا ولا عليهم مالا بل يقولون انما لو الجرية فيكون وما هم كد ما بنا واما الامام
كما موثقا ولا نقا كل من لم ينفقه تبغله الدعوة الا سلام لقوله تع وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
ونذبت لمن بلغت الدعوة اي يستحب للامام ان يدعوهم الى الاسلام للمبالغة في الانذار فان ابوا
عن الجرية حاربوا بالتحقيق والتحقيق وتفرق ورعى ولو معهم مسلم لوللوصول او تدر سوا به اي المسلم
بينهم متعلق بقوله ورعى لا يثبت اى لارضى بنية المسلم وقطع شجر وافساد زرع بلا عذر اي جناية
متعلق بقوله حاربوا وغلول ومثله بعد الظفر بهم واما قبله فلا بأس وقتل غير مكلف وشيخ
فان واعى ومقتل وامرأة لما روى انه روى اي امرأة مقتولة فقال لم قبلت وما كانت مقاتلة فعلم ان
ان الموجب بليقل وهو الحراب وهو لا لا يقاتلون الامثلة استثنائها لانه سبب الفتنة والارها
او مقاتلة منهم اي من المذكورين او قاتل بحيث به او داري في الحرب وارب بلا قتل اب كافر بدار
اي جاء ابتداء احترامه بما اذا اقدم الاب بحيث لا يمكنه الا يقتله جان ان يقتله الابن فيقتله با
لنفس اي لان يقتله عينا بغيره فالضارع المنصوب بعد الفاء يكون ما قبلها سببا لما بعده عدم
وهنا عدم قبل الابن اياه لقتل غير الابن اياه واحراج اي بلا اخراج مصحف وامرأة للمارة جيش
يومن عليهم بان كان عسكريا عظيما غالبا عليه السلامة ووصلوا اي صالح الامام اهل الحرب ان خيرا
ان كان الصلح خيرا ولو منهم مال لوللوصول يعني ان راي الامام ان يصالح ان ياخذوا منهم مالا يجوز
ان لانه خا حاد اي ان كان للمسلمين حاجة الى المال وان استغفوا عن المال في الجز ونهذ اي توقيض
الصلح ان هو اي ان كان النقص انفع فقولوا بعد ان يذللهم الامام عهدهم ولا بد منه حذر راعن
العذر وقيل يذللوا خوفا بدار يعني ان يدبر الخيانة قاتلهم الامام ولم يثله اليهم عهدهم ووصلوا المرد
بلا مال يعني يجوز لنا ان نصالح المرد ولا نفعل في قتله لان الاسلام مستحج ولا ياخذ منه شيئا لانه يكون
جزية ولا جزية على المرد ولا رد ان ناخذنا يعني ان اخذنا منه مالا لا بد اليهم لانه مال معصوم ولا
يباع سلاح وجبل وحديد منهم اي من اهل الحرب ولو بعد صلح لوللوصول لانه على شرف الزكوال فيكون
تقوية لهم وصح امان حر وحره كافر او ارجى عدا او اهل حصر ولم يحز لاحد من المسلمين قتالهم فان
كان امانه شرابا اي يذللهم الامام وادب اي ادب الامام ولغا امان ذمتي واسير مسلم في دار الكفار
وباجر معهم ومن اسلم عدا اي لغا امان من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر الى دار الاسلام وصبي وعبد المسلم
ما ذنبت لانه لما كانا محجربين لا يحل لنا فونهما فلا يصح منهما الا امان الذي هو امانة الخوف
بخلاف الماذن في القتال لانهم يحاربونها فاضا دف الامان محله ينجح ومحبون الى لغا امان محنون
اذا كان عاقلا واما الصبي والمجنون اذا لم يعقل الا يصح امانه والله اعلم **باب المغنم وقسمه** قسم الامام
في الجيش ما فتح عنقه اي قتل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في اهل عطف على قسم عليه بجزية وخراج
الروضة على روضهم بخزية وعلى ارضهم طاعة كما فعل عمر رضي الله عنه في سواد العراق حين افتتحها وكان
ذلك موافقة من الصحابة وقتل الاساير او اسير قريش او تركهم احدا راذمة لنا اي ليكنوا
اهل ذمة لنا ونفي منهم اي لم يجز للامام ان يترك الاساير الكافرين عني ان ياخذ منهم شيئا وفداهم اي لا لالا
مام ان يبعث الكفار اسراهم ورقتهم اساير المسلمين عند له حقه وقال جاز لان فيه
تقوية للمسلمين في الكوفة و...

الى دارم وعقر اي نفق عقر ادي يستحق نفلها لانها لم تقم منهم عن قد حلت وحقت لئلا يتفجعوا اليها
وقسمه اي نفق قسمه من ثمنه دار الحرب الا ابداء اليه هذا اي دار الاسلام فيقسم والرد الى
المعين ومدد طفرهم ثم اى مدد طفر المسلمين دار الحرب كقاتل فيه اى شارك المقاتل المغم فيه لان
السبب في مجاوزة الدور العقد القاتل وقد وجد منهم لاسوقى الى لا يكون قاتل مقاتل مسوي
لم يقاتل لان قصدهم بالمجاوزة التجارة لا اعزاز الدين ولا من مات مته بغيره لا يغيب عن المقاتل
مات من الفانيين دار الحرب ويورث قسط من مات هذا اي دار الاسلام لان الارث باعتبار
الملك والملك لا ينبت بعد الاحراز بدارنا وحل لنا ثمة طعام وعلف وحطب ودهن وسلاح و
حاجة الخجلة صفة سلاح اي اذا احتججه بان لم يجدوا سلاحا حجة لوقالتوا بسلاح الغنيمة نصيبنا
سلاحهم فلا يجوز بل قسمه بين الفانيين لا بعد الخروج منها يعني لاجل الطعام والعلف بعد الاحراز
الى دارنا ولا يبيعها اي لاجل بيع ما اخذ من الغنيمة وعقد لها لانعدام ملكهم قبل الاحراز وقد
الفضل اي ما فضل من الطعام والعلف الى المغم ومن اسلمته دار الحرب عمن يقيم وطفله لانه
مسلم يتعالم وما لا معه او اودعه معصوما الى اودعه عند مسلم او ذمي قيل بقوله مته لانه
لو هاجر الى دار الاسلام لاجوز ما له وولده فيها وقتل ببد العصومة لان ودعته في يد
مقاتل في عند حصة لاولد كبريا اي لا يعصم ولده الكبير ويؤسى لانها حريم غير تابعة
في الاسلام وحملها لانه جزاؤها وعقارها لانه ليس في يد حقيقة لان الدار في السلطان واهل
الدار والعقار تبع له وبعد استسلام الفانيين على الدار انطلقوا اي اهلها فكان يدهم
افق من يده فيصير غنيمة وعبداء مقاتلا لانه يقتال عار من دارا مسلحا باهل الدار
وما له مع حربي بغضب اذ ودعته في عندنا حصة وقال لا يكون طافيا لهما في الغضب
ان نفقه ما عصمت بالاسلام يعصم ماله يتعالم وله ان المال اى يعصم اذا كان في يد
المالك وهنا لم يوجد فصادق استيلاؤه مالا مباحا لهما في الودعة ان يدع المودع
كيد المودع ولو كانت في يد حقيقة لم يكن طافيا فكذلك اذا كانت في يد

حكما ولان يد الحرب ليست معصومة لانها لا يرفع استغناء المسلم على ما افلح اعز منه الودية وتعتبر وقتها ووجه
عن الدور وهو العاصل بين دور الاسلام ودار الحرب فمن دخل دارهم فارتكبوا فسقا فانفق في سبيله اى هلك فله سهمان
سهمان سهم فارس عندنا في حصة وقال الله اسهم لما روى عن عبد الله بن العري ان النبي عم اسهم للفارس بلثه اسهم سهم و
ماروى عبد الله العري ان النبي عم قسم للفارس سهمين وعبد الله اوفى من اخيه ومن استولى على ثمنه فله ثمنه
برواة ابن عباس ان النبي عليه السلام قسم للفارس سهمين وللراجل سحاما ومن دخل دارهم فارتكبوا فسقا فله سهمان
لغير واحد ان كان له فارسان لما روى ابن البراء ان اوسى قاذر قسم فلم يسهم النبي عم الا الواحد ولا العبد ولا اسهم
وصبي وامرأة وذمي ورضع لهم اى لكل اعطى اقل من سهم الغنيمة من غير الخنزير اقل العبد والصبي والمراة تدوى الى حى
والذمي على الطريق او مقابل لما روى ابن عباس رضي الله عنهما في هذا او اقل من السهم والمسلم وان السبيل وتقدم فقراء
ذوى القربى عليهم يعني يقدم ذوى القربى ومسكنهم وانباء السبيل على غيرهم من الانعام وغيرهم فلا تثنى لغنيمة اى لغني
ذوى القربى لما روى ان النبي عليه السلام قال سهم ذوى القربى لهم في كل حوتى وليس لهم بعد ما تثنى وكان استحقاقهم
حصة النبي عم لنفقتهم وبعدهم عم استحقاقهم الفقراء وذكر الله في الآية ومضى قوله تعالى واعلموا اننا غنمتم من شئ فان الله
بخسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمسكس وابن السبيل للثمن سهم النبي عليه السلام سقط مودة كالمصنف اى كالمصنف
الصنف وهو شئ لنفسه كان عليه السلام يصطفيه لنفسه من الغنيمة كغير واحد ونحوهما روى عليه اصطفي صفته من غنيم
خبر ومن دخل دارهم فارتكبوا فسقا فله سهمان ولا اذن فلم يحس ما اغاروا واحد او اثنان لان الغنيمة ما اخذت بالقرعة ولو اغار
واحد او اثنان باذن الامام يحس لان الامام باذن لها التهم نفقها وكان لما خذت نفقة الامام وللامام ان يفعل وقت
القتال حنا فتقول من قتل مقاتلا سلبا ولسه تبجلت لكم الربع بعد اخراى بعد ما دفعه بخش جعلت ربع الباقي لكم لان الترض
منذوب اليه قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم من الثروة لعلكم تفلحوا لعلكم تفلحوا لعلكم تفلحوا
بدار الاسلام لانه ابطال حتى الفالحن بعد تاكل حقه بالاجاز الا من اخلص لانه لاحق للفالحن فيه وسلبه اى سلب القتل ما معه
من سلاح وثيابه وغيره ما حتى حركه وما عليه من الفنى او على وسطه ولا يكون عبده وما معه ودايته وما عليها وما في يده

سلبا وهو لكل ان لم يغفل اى لم يغفل الامام السلب كغير غنيمة لكل الفالحن
استيلاء الكفار اذ اسبى بعضهم بعضا واخذوا ماله او غير انه اليهم ملكوه لتحقيق الاستيلاء اذ لا يلبى كالعبد وعلوا على الناس
واخزوه بدارهم ملكوه لان الكفار غير طيب البشر اى فلا يصير لاهوال معصومة والاستيلاء على مال غير معصوم موجب للملك
لاخرناى لا ملكوا اخرنا ومدبرنا واهلنا ومكاتبنا بشوت الحرة لهم من وجه وعبداء باقى اليهم وان اخذوه ان الوصول
عندنا في حصة وقال لا يملكونه اطلاقا فيما اذا اخذوه قهرا او قدوه والا فلا يملكونه اتفاقا وكذا الخلاف في الامة قيد
بالباقي لانه اذا كان مترددا في دار الاسلام فاحذوه فاحزوا بدار الحرب ملكوه بالاخذ اتفاقا خلافا عند علم

١٤

وفي الذي له قولان وفي المرتبة يكون اتفاق من اتفاق لهما ان عصمة كانت لكونه في المالك وقد زالت ولهذا الواخذ
من دار الاسلام ملكوه ولو ان الاتفاق لما انفصل عن دارنا التي يد المالك فظهر بديه على نفسه فصار معصوما فلم يسق محلا
للكسب بخلاف المتروك لانه مادام في دارنا يد المولى باقية وفيه زيادة اختلاف يظهر فيما اذا اخرج بشرا او عبدا ياخذ المالك
بغير شيء ويعصمه عندنا وملكنا بالعبودية من غير شيء الكفر من وماموكمهم لان الاستسلام بسبب الملك ومن وجدنا ماله في العلف
بعد ما غلبنا عليهم اخذه بلا شيء ان لم يعم من الغنائم وبالعقمة ان قسم لماروي ابن عباس ان المشركين علموا على عمر بن
ثم ظهر المسلمون عليه من النبي يوم عن ذلك فقال ان وجدته قبل العتمة فهو لك بغير شيء وان وجدته بعد العتمة فهو لك
بالعتمة وبالفن ان شراه منهم تاجر في دار الحرب سعد واخرج الى دار الاسلام وان كان اشتراه بعرض اخذه
بعتمة ذلك العرض وان اخذ ادرش عينه ففقوه ان الوصول يعني ان فقيقت عن ذلك العبد فاخذ ادرشها فان
المولى ياخذ بالثمن الذي احب من العتق ولا ياخذ الارش لانه لو اخذه لافترس بثلثه لصحة ملكه فلا يعقدان
اسر عداي اسر المشركون عند زيد مثلا وبيع فاشتراه عمرو بانه ثم كذا ثم اسره ثانيا وادخلوه دار الحرب
فاشتراه بكر بياية واخرجه الى دارنا فله المشرك الاول اخذه من الكتاب ثم اى لعمرو ان ياخذ من بكر بياية لان الاسر
ورد على ملكه ثم لبيد اخذه من المالك القديم وموزيد ان ياخذ من عمرو بالثمن اى بما يترا لانه قام عليه ثمر
وحمل اخذ الاول لا اى لو لم ياخذ من بكر لفسد لزيد ان ياخذ من بكر لان حق الاخذ انما يثبت للمالك القديم في صفة
عود ملك المشتري الاول فاذا لم يثبت في الثمن ولو ابقى بعد مائة اليهم فاخذه المشركون فثمنهم اى
شركى العبد والمناجى كل رجل واخرجه الى دارنا فالمولى اخذ العبد جانا وغيره اى الملتصق بالثمن عند اى حصة وقال
ياخذ العبد وما معه بالثمن ان شاء اعتارا حاله الاجتماع كالة الافراد وعقود عتق مسلم شراه مسافر هنا اى اذا
دخل الحربى دارنا بايمان واشترى عبدا مسلما وادخل دارهم عتق عبدا الى حصة ظاهرا لهما لان اسماها والارادة
كان بطريق البيع وقد انتهى ذلك الرجوع الى دارهم لعمد الامام على الالزام فنقي بديه عبدا وانه ان المالك المتأخر
حرمه كمال الذمى فوجبت ازالة عن ملكه بعض فلما انتهى امانه سقطت عصمة ماله فعن كماله بقاء المسلم
ذل الكافر وقد عجز القاضي عن اقامة فاقم احواله بدار الحرب بمقام القضا بالعقود لعبد لم اسلم ثم اى في دار الحرب
فما اذا اظهرنا عليهم فهو تاجر ما روى ان رسول الله عم من حاصر الطائفة خرج جماعة من عتقهم اليه ثم جاور اليهم
وطلبوا من النبي يوم ان يردهم اليه فقال عليه السلام ممن عتقوا الله **باب**
لا تعرض باجر نائمه لدمهم وماله الا اذا اهد ملككم ماله او حبسه او غيره اى عمر الملك يعلم في حوز التعرض لهم لانهم
مدوا نقض العهد وما اخرج من ماله بطريق التعرض ملكه لورود الاستسلام على مال مباح حراما اى ملكا خبيثا
لحصوله بسبب الغدر فاوردت خنثا فيه فتصدق به وهذا لان الخطر لغره لا يمنع انعقاد السبب كالاصطيد

بقوس الجفر فان اذانه حرى اى باع الحربى التاجر بالدين او اذانه جوبيا او عصبا حدهما من الاخر وجاء منها
اى دار الاسلام لم يقض لاحد شئ اما الادانة فلان القضاء بعقد الولاية ولا ولاية للعصى وقت الادانة
ولا وقت القضاء على المتنا من لان من الاستيمان التزم احكامنا في معاملات سائرها واما العقب فلانه صار ملكا
للقاصب لمصادره مالا لا عصمة فيه وكذا الوصل فكذلك الادانة والعقب جريان وجاء متامنين لم يقض
لواحد منهما على صاحبه فان جاء مسلمين بعضهما بالدين لان الاسلام التزم احكام المسلمين والمداينة كانت صحيحة
لشوتها بالتراضى الا اننا لم تعرض لهما لانتفاء ولايتنا فاذا اخرجنا مسلمين وجب القضاء لقام الولاية حال القضاء
لا بالعقب لى لا يقضى برد المقتضوب لما بينا انه ملكه واخرنا صانعا لمعانة نقض العهد فان قبل مسلم متامنا
مثله اى دخل مسلمان دار الحرب بايمان فقتل احدهما صاحبه عتق او خطا وودى من ماله اى على القاتل الدية
وكفر للخطا انما يجب الدية على العاقل على الخطا لانهم لا يقدر ان الصيانة مع تباين الدارين وفيه لا يبرهن
معنى اذا كانا اسيرين فقتل احدهما صاحبه كقوله في الخطا اى لاشئ على القاتل لا الكفارة عند اى حصة وقال
عليه الدية في حاله في العتق والخطا والكفارة في الخطا قياسا على المسامحة وان الاسر اتبع لهم في دارهم
بصيرة ورثتهم مقهورين في ايديهم فسقط عنهم العصمة وبدون العصمة الحرب الدية وانما وجبت الدية على المتامنين
لانها في دار الاسلام حكمها وان كان دار الحرب حقيقة ولا يمكن جري من سنة وقيل ان ائمتنا سنة
او شهر او وضع عليك الجوزة فان رجع قبل ذلك الى الحربى قبل الاجل المذكور فيها جزا الشرط بخلاف موقوفه
فنها والاى ان لم يرجع فهو دى لان كل من يرجع الى دار الحرب يسلكوا اشترى مسامحة في دارنا ارضا وضع
عليه خراجها يصير ذميا لانه بالترامه اخرج صار ملتزما للمعام في دارنا ولا يصير ذميا لمجرد الشراء لانه ربما
يشترىها للتجارة وعليه جرة سنة من وقت وضع الخراج لصيرورته ذميا بلزوم اخراج فيعتبر المدة من
وقت وجوبه او كسحت جريه دخله دارنا بايمان ذميا مناصرات ذميه لانها تابعة لقتلها فاضيم بالمقام
في دارنا وفي عكسه لا اى كسحت جريه ذميه لا يصير الزوج ذميا اذ لكان ان يطلق فيرجع فان رجع المتامن الى داره
وترك وديعة عند مسلم او ذمى وديننا في ذمة حل دمه لانه ابطال امانه بالعود وما في دار الاسلام من له على خط فان
اسره او ظهر عليهم فقتل سقط دينه كانه له على معصوم لانه لما صار ملكا زال ما كنس فكون الدين ملكا لمن عليه لان مدة
اسبق اليه من بدغيره ومن عليه الدين اذا ملك الدين سقط عن ذمته والى وديعة اى صارت وديعة فينا لانها
في يده فقدر اذ يد العود يكسب وما في يد من المال صار فينا للغنائم بتعا النفس فكذا ما في يد مودعه وعن اى
يوسف ان الوديعة تصير ملكا للمودع من يرجع بها اسبق عتق اى عبد معصوم في دارنا وان مات او قتل

بما عليه عليهم فيما اى الدين والودعة لورثة لان حكم الامان باق في مال فوجبه في ورثة بعد وفاته كما يريد عليه
في حيوة حزني ههنا عرس ثمة واولاد ووديعه مع معصوم وغيره فاسلم ثم ظهر عليهم فكل في معنى حزني دخل في دارنا
بامان وله امرأة في دار الحرب واولاد ومال عند معصوم اى سلم او ذى وغير معصوم فاسلم ههنا فعلنا عليهم فكل
كل في اولاده الصغار فانما لم يصير سلطان الدين واما الوديع فلا يملكها ليست بخزينة بدارنا ووديعه انفق
عنها فان اسلم ثمة اى حزني دار الحرب فجاءنا فظهر فظهر فظهر فاسلم باسلام ابيه بقاء لانه تحت ولايته وقت اسلامه
ووديعه مع معصوم لوديعه مستحق معصوم صغره لانه في بدلها حرمه فكان في يد من وغيره اى غير المالك
من اولاده الكبار والمراة ووديعه حزني في وانا لم يصير المال الذي في يد المالك معصوم لان يده ليست
لمحرمه ومن اسلم ثمة وله ورثة ههنا اى دار الاسلام فقله مسلم خطا ولاولى له فلا شئ عليه الا الكفارة
في الخطا والدية على عاقلة واحدا لالامام دة مسلم لاولى له وستا من باجر معطوف على مسلم معنى اذا قتل
حزينا دخل دارنا بامان اسلم بئنا اى في دار الاسلام واحدا لالامام الدية من عاقلة قائلة لانه لاولى له وعليه الكفارة
وقبل واخذ الدية في يد من معنى اذا كان القتل عدا لالامام باختيار امان سوي القود او احد الدية ولا يصح
لان القصاص للامة وليس العضو عند نظرهم **باب الوطائف في مخرج العشر**
ارض العرب ومصر ومن جازع الى موسى الى قصي اليمن طولها وماسر من اليمن الى منقطع ارض الحجاز وبها مائة
واليمن ومكة والطائف والبرية اى البادية عرضا وما اسلم اهلها اوقع عنوة وقسم بين جيشنا والبرية
عشرة لان النبي عليه والخلفاء الراشدون لم ياحذوا من ارض العرب المخرج والسواد اى ارض السواد
والعراق ومنى من العذيب الى عقبة حلوان ومن العقبة الى عبادان وما فتح عنوة واقرا على عليه وصاله
خراجية للحاجة اى ابتداء الوطيف على الكافر والمخرج اليق ففقه معنى العقوبة وموات احتي يحترق ان كان
بعنة ارض عشرة في عشرة وان كان خراجية خراجية لان ما يقرب الى الشئ يعطى له حكمه وكان العقباس
في البصرة ان يكون خراجية من خراجية الا ان الصحابة وضعوا عليها العشر وخراج وضعه عمر على السواد
اى سواد العراق لكل حريب وموتون ذراعا في ستين بذر الكدبايس وهو سبع قبضات يبلغه صاع
او شعر درهم وجرير الرطبة خمسة درهم وجرير الكرم او النخل متفلا اى متفلا بعضها بعض على وجه يكون كل الارض
مشغولة بها ضعفيها اى عشرة درهم ولما سواه اى المخرج الموضوع لما سوى ما ذكره عفران وبتان وهو كل
ارض حولها حاريط وفيها نخيل متفرقة واشجار وامكن زراعتها بينهما ما يطبق لانه ليس فيه توظيف عمره وقد اعتبر
الطاقة في ذلك فيعثر فيما لا ينفذ فيه ونصف المخرج غاية الطاقة يعني ان نهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف

المخرج لا يزداد عليه لان التمسك من الانصاف ونقص الامام عما توظف عن رضه ان لم تطلق وتطعمها
بنقصان الحاصل من الارض ولا يزداد ان اطاعت يعني اذا زلزال الامام توظف المخرج على ارض ايد
على وتطعم عن رضه عند ابي يوسف لان عمر رضه بعث جليلين من ارض العراق فبلغ سنة وثلاثين الف الف
جيرة فوضعوا عليها المخرج كما ذكره وقالوا لا يزداد الا طاعت فلم يزد عمر رضه فلما يزد ايضا وجاز عند محمد
لان النقص عن التوظيف كان جائزا عند نقصان الطاعة فكوز الزيادة عند زيادتها قدنا بارادة
التوظيف لان الزيادة في الاراضى التي صدر التوظيف من عمر لم يزد الا في الكافي ولا خارج الموضع
الماء عن ارضه او غلب عليها او اصاب لزراع آفة لغوات اسماء القديري المعبر في المخرج وهو العنكب من
الزراعة وتحت المخرج ان عطلها ما كلفها وكان ما كلفها من الزكاة لوجود التقصير منه وان عجز المالك عن اداء
عدم قدرته واباه فلللامام ان يذفعها من اربعة وواحد المخرج من اربعة وعشرون الف الف وان شاء زرعها
ينفعه من بيت المال فان لم يجد من يقبلها باعها واخذ المخرج من ثمنها وفي الكافي ان كان ارض زعفران
تركها وزرع الحبوب فطعمه خراج الزعفران ولو كان له كرم فقلع وزرع الحبوب فطعمه خراج الكرم لانه
مضيق للزيادة وهذا شئ يعرف ولا يقع به كسلا يطعم الطمعة ويسعى المخرج ان اسلم المالك من اهل المخرج
او شره اسلم لان المخرج صار وظيفه للارض ولا عشر في خارج ارضه اى ارض المخرج لقوله عليه السلام
لا تحتمل عشر وخراج في ارض مسلم فتكر العشر وتكر المخرج ولا يتكر المخرج لان عمر رضه لم يوظف مكررا
وهذا في الوطيفة المعينة واما خراج المعاشمة وهو كرم المخرج وخمسة ونحوها فهو مكر كالعشر **باب**
الحرية ما وضعت لصاحب لا يغير كاصح النبي يوم نزل على الف مائة حلة وحن غلبوا وغلبوا واقروا على اهلهم بوضع
كتابي وجوسي وثني وموما بعد الوثني يعني لانه عم اخذ الحنة من جوسي ثم وعبد الاوثان من الجحيم فغناه
بالحنة صغلا قبل ان يكون صاحب مال كثره بحيث لا يحتاج الى العمل لكل سنة ثمانية واربعون درهما وعلى الموط
وموالذي له مال لا يسكن باليمن العمل بضعها ومواربعة وعشرون درهما وعلى فقير مكنته من الكفر من
حاجة ولا مال له ربعها ومواثني عشر درهما لا على وثني على القول تعالى يعالونهم او لمون او الى ان
سلمون والامة نزلت في عدة الاوثان فان ظهر عليه اى على الوثني العربي وخمسة وطفله في لانه
علمه السلام بعث منهم وظهر المجرة لديهم فكلهم مكنون الخش فزيد العقوبة عليهم ولا حنة اى لا موضع
الحنة على المدة لانه بعد ما نال شرف الاسلام ووقف على محاسنه يكون كثره اربع ولا تنقل منها الا الاسلام
او السيف زادة في العقوبة في حقها ولا يوضع الجزية على راسه لا كالحطه الناس وصبي وامراة
ومملوك واعى وزمن لان الحنة خلف عن القتال ومم ليسوا من اهلهم ولا يكتسب لان عثمان رضي

١٠٧

لم يوظفها على غير معتق لمخمس الصحة وتقطب أخته بالموت والاسلام لانها عقوبة وحت
على الكفر فلا استوى بعد الاسلام والموت ويندأ بالكره يعني اذا حرت على ذي سنون تداخلت ولم تجب الا
جزء واحدة لما قلنا انها عقوبة فلهذا يؤخذ بالتحريم والعقوبة اذا اجتمعت تداخلت ولا تحدث بيعة
ولا كسبة منها اي دار الاسلام لقوله عدم لا كسبة في الاسلام اي احداثها ولم اعاد المهدم لان
المستقل من لان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بوناهذا ان البيع والكنائس ترك فهذا يدل على جواز
الاعادة الا اذا ارادوا ان يبنوا وسع من الاول في منع عن الزيادة وعمر الذي عن المسلمين في زينة
ومركه وسرجه وسلاحه فلا يترك خيلا ولا يعمل سلاح ونظر الكسبة وهو خيط علفه نقد الا صبح المصو
يشبه الذي على وسطه ولا يكون من البرسيم ويترك على مرج كاف من نسا ومن نسا في الطريق
ان لمشي نسا ومن في ناحية الطريق لا في وسطه واحكام بان يكون من نسا ومن نسا في الطريق
كسب المستغفر كسب المستغفر عليها سائل فدهوهم بالمعزة وبعض عبده ان غلب على موضع طر ساي لان خار بونا
او حتى يدارم لان عقد الدخلة حلالا عن فائدة ومضى في شر الحراب عنا فصار كمرته في الحكم موته لمحاكمة لكن اذا امر
او ذم الذي يقض العمد على دار الحرب يسترق المزدني يقتل ان احضر على ارتداده لا ان امتنع لا ينقص عدم
بالامتناع على الجيرة او في مسلمة او قتلها او سب النبي عدم لان سبه كفر والكفر من المقارن لم يمنع عند الدخلة
فالطاري كلف يدفعه ويؤخذ من حال النفي تغلبه وتغلبه ضعفت كونه من مولا ما اجرة واخراج لمولى القرضي
لان مولى التغلبي التغلبي كمولي القرضي والقرشي اذا اعتنق عبدا كافرا يؤخذ منه الجيرة ولا يعتبر حاله حال مولا
فلذا يذاوم في الجيرة مبتدئا وخبة مصالحا واخراج ومال التغلبي ويديهم الى مدها على اوجب الامام متعلق بقوله
ومديهم وما اخذ منهم فلا حرج في مصالحتهم كسب النذور وبناء اقنطرة ومضى بالارفع وجوه وموميا برفع وكفاية العلم العشاء
والعمال ورزق المقابلة وذر ابرهم لان مال بيت المال وصل الى المسلمين بغير قتال وهو معتد لمصالح المسلمين ومولا
علمهم ونفقة في دارى المقابلة على الاباء فلو لم يعطوا لكانت لهم الا اخرجوا الى الاكساب وذات خلم من القتال
ومن ما شتم في نصف السنة حرم من العطا لانه نوع حله وليس بدین ولذا يسمى عطاء فلا ملك قبل القبض
المرتد من ارتد والعيان بالله عرض عليه الاسلام لرجاء العود اليه وكشف شبهة
فان استعمل جسد لثلاثة ايام فبذلك ان لم يطلب التائب قبل من ساعته في طاهر الرواية وفي النواذ عن الى حصة والى
يوسف المستجير للامام ان يؤجل طلب ذلك ولم يطلب وقال الشافعي رحمه الله يجب على الامام ان يؤجل لثلاثة ايام للحل ان
يقتل قبل ذلك لان ارتداد المسلم يكون عن شبهة طاهر فلا بد من مهلة مدة يقدر على ازالتهما بالتامل فقد زنا بالثلث
ولنا قوله ومن من بدل دينه فاقلوه ولان كافرا جزى بلغة الدعوة فيقتل في الحال بلا امهال كالكافر الاصل ولا يجوز تأخر

ما وجب الحال لار موموم في الاستقبال وان تاب فيها ومضى الى التوبة حاصل بالشرع عن كل دين سوى دين الاسلام
او عا اسفل اليه لان المقصود لمحصل به وقتله قبل العرض ترك ندب بلاضمان اي لاشي على القاتل لان الكفر منبع
ويؤخذ من ملكه عن مال الموقوف الى ان يتبين حاله فان اسلم عاد الى ملكه وان مات او قتل او حتى يدارمهم وحكم به
اي حكم القاضي لما عتق مدبره وام ولد وحل دينه عليه لان المؤجل لصير حال الموت للمدبرين وكسب سلامه لوارثه
للمسلم وكسب دينه في عند الى حشفه وقال كلاما لورثة المسلمين لان ملكه باق في كسب الردة ولهذا انفذ تصرفه في المورث
مستندا الى ما قبل ردته لانه سبب الموت فيكون تورث مسلم عن مسلم ولان تصرفاته تورثه اموت فلهذا حاله فلا يكون
الملك الثابت باصحابها فيكون فينا واستناد التورث اي قبل الردة انما يمكن في كسب الاسلام لان في كسب الردة
ومضى دين كل حال من كسب تلك المعنى بالزمن الاسلام يقضي مما كتب فيه وما لم يرد في ردته تقضي مما كتب فيها فلهذا
الى حشفه وعند ان دينه يقضي من كسب الاسلام لانه مورث وكسب الردة في والدين يتعلق بالمال المورث الا اذا اعذر
قضاءه منه يقضي من كسب الردة كذمى مات ولا وارث له يكون حاله للمسلمين ولو كان عليه دين يقض منه وفي رواية عنه
يقضي من كسب الردة فان لم يبق فمن كسب الاسلام لان كسب الردة خالص حقه وكسب الاسلام حق الورثة لروا
ملكه بنفس الردة فقضاء الدين من حقه اولى من حق الورثة وقال لا يقض من كسب في الاسلام وكسبه في الردة لنفس
ملكه فيها وبطل نكاحه وذكوره لانها يعتمدان على قيام المله والمرد لا مله له وصح طلاقه واستيلاده لان الطلاق
لا يتوقف على تمام الولاية فان للعبد ان يطلق امراته وصورته فيما اذا ارتد امها والاستيلاد لا يتوقف على حقيقة
الملك الا يرى ان اللاب استيلاد جارية ابنه ويتوقف معا وضد وسيرة وشراؤه ومبته واجارته وتديره وكذا
ووصيته ان اسلم بعد وان مات او قتل او حتى وحكم به بطل عند الى حشفه واجازا ما سوا اسلم او لم اسلم لان
ظنة التفرق يعتمد على قيام الولاية ومضى موجودا كونه مكلفا والملك ومو قاي لانه لورثة المورث ولم نزل
اتفاقا ولان المرتد جزى في يدينه ولهذا العقل وكونه حربيا بسبب لطلان تصرفاته وروا ملكته الا ان الاسلام
موجود منه فعلمنا توقف تصرفه لتوقف حاله من القتل والاسلام فاذا جاء من دار الحرب مسلما قبل حكم اي حكم القاضي
بلياقة فحاله لم يرد وان جاء بعده اي بعد احكامه وماله مع ورثته اخذته الى خنما وجرد من ماله في يد وراثته وان
ازال الوارث عن ملكه لا يضمنه لانه صادر بقضاء القس وكذا امهات اولاده ومدبره ولا يعود الى ملكه
لانهم عتقوا القضاء القاضي والعقل لا يفسخ بعد وجوده ولا يعقل مرتده وكسب حتى تسلم لقوله عدم لا يعقل المرتد
وتصريحه فلهذا وكسب لورثته لان ملكه باق عليه ولا يقتل وان ولدت امته نفي المرتد اذا وطئ جارية في حال الاسلام
فاذعاه فهو ابنه حرا بر في المملوك لاي سواء كان الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر برة الا اذا اجازت به
لا كسبه من نصفه لول مند ارتد في البرث في النصارى لان الولد يتبع الاب منها لان الاب متجبر على الاسلام

فكون اقرب الى الاسلام من النصرانية فصار في حكم المرتد والمرتب لا يردت المرتد وان لم يردت حتى يملكه اي المرتد حتى يملكه بدار الحرب
وظهر عليه اي علم ذلك المال هو لورثته بلا شيء قبل القسمة بل الغنائم لان صار ملكا للورثة بالحق بدار الحرب فيصير المرتد
اخذا مال الورثة وبالقسمه بطريق القسمة وان نصيبه من ثمنه وهو مضاف اليه بعد حتى يدار الحرب وهو صنفه من ثلثه متعلق
يقض فكله فجاء المرتد مسلما صاعدا والاولا للاب لان العاضل ما قضى العبد لانه بطريق الارث فلما عاد مسلما بثمنه حكم الاضياء
وجعلت كان الابن كاتمه عند نيابة ومن قبله مرتد خطا، وطى بدار الحرب وقيل على الورثة فدية في كسب الاسلام
خاصة عند ابي حنيفة وعند ما اذنت في كسب الردة والاسلام لان العواقل والعقل عن المرتد اذا العاقله باعتبار الغفلة
والكا فلا ينضم المسلم فدية في ماله ومن قطع يده عمدا فارتد العباد بالله ومات منه اي من كل القطع مرتدا او حتى يدار
الحرب قضى للحاقه بدار الحرب فمات منه اي من قطع اليد ضمن الفاعل نصف الدية في ماله لوارثه اي لوارثه المقتطوع
يده لان قطع اليد حصل حال يقوم اليد لكن من ارتد اجماعة جازت محلا غير معصوم فصار مذكرا هضم دية اليد دون
النفس واما في المسئلة الثانية فلان القضاة يمتنعون من رد يده والموت يقطع السراية واسلامه صوة حاله تقديرا فلم
حكم اجماعة الاول وان اسلم بها ومات اي ان لم يرجع اسلم ثم مات من ذلك القطع او حتى ولم يقض للحاقه ثم عاد مسلما
ومات ضمن كلها اي كل الدية لان اجماعه وقتت على محل معصوم وماتت في محل معصوم فوجب كل الدية كما لو لم يخل
الردة مكاتبه بدار الحرب واكتسب مالا فادخله بالدين وان اسلم فعقله بدار الحرب وما بقى لوارثه اما عند ما
فلان كسب الردة يكون ملكا اذا كان حرا وكسب الاسلام فكذا اذا كان مكاتبه واما عند ابي حنيفة فلان المكاتب انما ملك
اكتسابه بالكتابة ومضى لا يبطل بالموت حقيقة وحكم بعقبة في اقراره احيوة فكذا انما لموت حكم فصار مكاتبه ككسب الاسلام
زوجان ارتد افلحقا فخلعت المرأة في دار الحرب فولدت مولى ولا اثم الولد يعني ولا لولاه ولا وطره عليهم فالولدان في
لان المرتد يسترق فيقتبعا ولولاه والاول بجر على الاسلام ولا ولده اي لا يجر ولا الولد على الاسلام لان الاولاد يسترقون
الا باخي الدين لا الاجداد لانهم يتبعوا الاحداد لما جاز ضرب الجزنة على كافلهم اولاد آدم وحواء وضع ارتداد
صبي يعقل اي يعرف ان الاسلام سبب النجاة واسلامه حتى لا يردت ابويه ان كان كافرا فيجوز عليه اي على الاسلام
ان ارتد لان فدية نفعه ولا يعقل ان من من الاسلام بعد العرض عليه لان العقل عقوبة ومولى من ماله ولا يعقل
من المصيان لا يصح ارتداده لان اقاربه لا يدل على غير الاعتقاد وكذا الجنون والسكون الذي لا يعقل
البقرة فروعها عن طاعة عاميها العود وكشف شبهتهم فان جرحوا مجتمعين حل
لنا قائلهم بدار لان امرنا بقائلهم فقتلهم وان لم يبدوا دفعا لشرهم ذكرا العذر ولا يبداهم الامام بالقتال حتى يدوا
فان يداهم فقتلهم لانهم مسلمون ولا محل قتلهم الا دفعا وجرحهم على حكمهم اي سرع على قتلهم وتنوع موليهم فدية اي جماعة ويحسون
انها لعلها للمولى والرجح بالغلبة ومن لا فاعل اي ومن لا فاعل لا يجر عليه جرحا ولا يتبع حال كونه مولى لانا فقتلناهم

[illegible]

عليه اي اذا وجد مال مشدود صرف اليه بامر القاضي لانه مال ناسح لا يعرف له مالك وللقاضي ولاية العامة وقيل بدون
اي تصرف في اللقيط بدون ام القاضي لانه مال اللقيط نظام يديه والمليق اي يجوز للملحق قرضه لانه نافع له
وسليم في حقه لا انكاحه الى حوز انكاحه لانه يعتمد الولايه بالبراءة او الملك ولم يوجد واحد منهما وبصرف في ماله
بالباع والشري لا يجوز قياسا على الام اذا لا ولاية التصرف في التبرع للمال والى الرأى وهو خور الشفعة والموجود
في كل منهما احدهما واجازة اي لا يجوز ان لو حقه في الاصح قد بدلان العقد ورئى قال في حقه لانه ان يوجره لانه
يعود الى مشقة وحفظه عن الاجانب ووجه كونه اصح لان الملحق لا يملكه الا في منفعة فصار كالمع خلاف
الام لانها ملك للاف منافع بلا عوض والاستخدام معوض بالا جارة اولى **كتاب**
الملحق متى مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه معلومة ان اشهد على اخذه ليرده الى ربه اي ان اشهد الملحق
انه ياخذ ما يحفظه ويرده على صاحبه لان الاخذ على هذا الوجه ما دون فيه من ملكه الا الى وان لم يشهد فممن
لا يتعد في هذا الاخذ فصار كالتصاحب ان جدد المالك اخذه للمرد يعني اذا لم يشهد غير الملتحق او لم يذم اخذ ما
للمرد وادعى ما ملكه اخذ ما لنفسه فالقول بالملك لانه اقرب بسبب وجوب الضمان وهو اخذ مال الغير بغير اذنه ثم ادعى بغيره
وهو الاخذ لما ملكه فلا يبطل بالشك وكفى في الاشهاد ان يقول من سمعته يشهد لقطعة فلهه على وعرف
في مكان وجدت وفي الجامع طلة لا تطل بعد ما يحكم بصفحة اعلم ان الملحق ان كانت قليلة او كثرة يجب تعريضها
لا ان يغلب على ثمنه ان صاحبها لا يطلب بعد ذلك في الصحيح قيد به لانه ما روى محمد عن ابي حنيفة انها ان كانت عشرة
درهم فصاعدا عرفها حولا وان كانت اقل عرفها حسب ما يري فلم يتعد لانهم لان نصيب المتأدير لا يكون بالرأى
اخذت من محل واحرم عن لقطتها سوا في مدة التبرع فقال الشافعي يجب تعريض لقطعة لغيره الى ان يحجبها
ولا يستحق من اللقطه بعض المار بغيرها الى كاف فساد لم يتصدق وان كان نياحه كالتوبة وقشر الرمان لانه ياخذ
ويشبع به من غير تعريض لان صاحبها اذا وجد ما في يده اخذ ما لان القاء يكون اباقة لا يملكه او التملك من الجمل
لا يصح وبالا باقة لا يزل ملكه المبيع فلا اخذه فان جاز بها بعد ما تصدق بها وان اجازة له اوجه اجملة الاسمية للمال او ضمن
الاخذ الى الملحق او المسكن لان الاذن بالتصدق حصل من الشارع لاسيما لكونه يوقف على اجازة من حيث
ان التصديق حصل بالاذن ملكه الغير قبل الاجازة ومن حيث انه حصل بدون اذن المالك ثبت للغير ملك غير لازم ولانها
ضمن لا يرجع على الاخر اما الملحق فلانها ملكها من وقت التصديق فكون مقصدا قباله واما الغير فلانه عوض ما وصل اليه
في هبة وجدت يعني كما اذا في الواجد التصديق هبة لقطعة ملكها بالخيار من الاجازة والتفويض وما اتفق عليها الى الملحق
على اللقطه بلا اذن حاكم ببيع لانه لا ولاية له على ذمة ملكها فصار كالموقوف في غيره بغير امره وبآذنه دين على ربه لان المتقاض
ولاية في مال الغائب نظر الالام والاتفاق من النظم لانه لا يبقا للمحوان بل انقضاء عادة ولبه القاضي ماله منفعة من الهبة

110
صالحه للاجارة والتفق عليها منها احصاء للولاية ونظر المالك كالاتي يعني كما تفعل كذا بالعبد السابق ولا منعوك
اذن احكام بالاتفاق عليها ونشر الرجوع على بيان نظر المجانبين في الامح قد بدلان منار رواية اخرى ومعنى ان الام
بالاتفاق يمكن لولاية الرجوع على صاحبها لكن الاصح انه لا يكفي بل لا بد ان يشترط الرجوع ان كان موعا الى الامر بالاتفاق
اصح وانما يامر بالاتفاق تقدر ما وقع عنده ان لو كان المالك حاضرا او الا الى ان لم يظهر باعها وام يحفظ ثمنها لان المسع
الراية ربه ان يدعى على ثمنها فكون ضرر صاحبها والقاضي نصيب المالكين والمفق حجبها اي منعها عن مالكها لاخذ
تفقت على ملكك للقطعة بعد حجبها سقطت النفقة لانه في معنى الرمن وقيل لا اي لو ملكك قبل الحجب لا يسقط لانه لا يعلق
له به حقيقة وانما ياخذ منه الرمن عند احبها احبس فان من مدعها علامتها بان لسمع وزن الدرهم وعددا ووعا
حل الدفع لقوله عم فان جاز صاحبها وعرف علامتها بعد ما فادفعها اليه وبذا الامر لا باقة فان دفعها
باخذ منه كغيره انظر ان نفسه لغيره يكون صاحبه غير قيمته ولا يملكه لغيره لقوله عم البديع ويزاد حدث مشهور
ويستفاد بها اي الملحق بالقطعة فيقول القائل ان جاء طالبها فادفعها اليه والا ما تنفع بها فانما رزق سابقا الله
ايكوالا اي ان لم يكن فقرا تصدق ولو على ماله لو للوصل وفروعه وعرضه او كانوا فقرا **كتاب**
الابق وهو المملوك الذي فوته ماله قصدا اندا خله لمن قوى عليه اي على اخذه ماله من احياء ماله والى حرمة
كرمة التفرع كما ان احباء النفس يتدوب فكذا احباء المال وترك المال وهو المملوك الذي ضل الطريق الى حرمة
من غير قصد قبل اجب لانه لا يزل يملك ماله ويصل اليه طائرا او قتل موكا لابق ولراة اي لمن يرد الا بقى
قنا او مذبذبا او ام ولد من مدة سفر او يكون درهما وان لم يعد له ان للوصل يعني ان كانت قيمة اقل من ربع
درهما فلا ربحون درهما لان الشرع قدر ما يفر من ماله ان يرضى قيمته حتى انما عا ان اشهد انه اخذه
للمرء من اقل ثمنها اي ولو بالابق اقل من مدة السفر فلان ابق منتهى من الاخذ لم يضر ردا اشهد
على بغيره اخذه ليرده لانه امانة في يده ولا تجعل له لان في معنى البايع من المالك ولهذا كان له ان يحبس الا بقى
بغيره في جعل بغيره البايع بحسب المبيع لاستيعا الخن فان لم يشهد فلا شئ له من الجعل وضمن ان
ابق منه وعلى المدين جعل بغيره الا بقى لان الجعل للراة باحشاء ماله العبد وماله حق المهر من سوا كان
قيمة مثل الدين او اقل وان كانت اكثر فيقدر الرمن عليه والباقي على الرا من **كتاب**
المعقود غايب لم يذره حتى في حق نفسه فلا يبيع عسرة ولا يقسم ماله ولا يبيع اجازة ويقسم القاضي من بعض
هبة ويحط ماله ويبيع ما يخاف فسادا كالتجارة ويحط ما وسق على ولده وابويه وعسرة والزمن من الدكود
الكسار فان قلت يذ اقضاه على الغيب قلت يذ السبق فصار بل يمكن للمعقود على اخذ حقه لانه كان له ان
ماذوا حقه بغير قضاء الا يري من الاستحقاق في حصة الابا لقضاء السبق عليه من ماله كالاخ وانحل ونحوهما

لان توهمهم كجبال القضاة والقاضي لا يقضي على الغائب ميت في حق غيره فلا يرث من غيره اي يوقف من مال مورثه الى تسعة
سنة وعليه الغنى لان حيوة المفقود محتمل والمحمول على الموت في حق غيره فلا يرث من غيره اي يوقف من مال مورثه الى تسعة
سنة المدة فتعذر عنه الموت اي تعذر اعادة حيوته الوفاة وينقسم مال من يورثه الى من يرثه من يورثه من يورثه من يورثه
الوقت الذي حكم القاضي بموته وفي مال غيره من حيث فقد حيوته وما وقف الى من يرثه من يورثه من يورثه من يورثه
صاحب المال يوم مات صاحب المال كالموقوف للجنين اذا انفصل الجنين ميتا **كتاب الشركة**
في شران شركة ملكه موان ملكه ان كانا بالشراء او الهبة او الارث او اختلط مالا مع مالا لا يمكن التمييز وكل كالا
في مال صاحبه يعني حكم هذا النوع ان كلاهما في نصيب صاحبه كالا جنبي فلا ينعرف في نصيب صاحبه الا باذنه وكذا يبيع
احدهما نصيبه من شركة في جميع العقور ومن غير شركة بغير اذنه الا في صورة الظلم والاختلاف فانه لا يجوز الا باذنه ومن شركة
عقد وكنها الاجابة القول وموان يقول احد ما شارك في كذا وكذا او يقول الاخر قبلت وشركها عدم ما يقطعها
كشركه اسم مساهمة من الزم لاحدهما فان هذا الشرط يقطع الشركة لا يثبت بعد الا بغيره لا بغيره لا بغيره لا بغيره
ومى ربعة او جرمها وصلة ومى شركة مساهمة ومن مالا مع مالا في المال الذي يبيع فيه الشركة ولا يثبت بزيادة
مال لا يرى فيه الشركة كالعروض والعقار ونحوه فاحق لو ملكا معا ثم فارقا ولا ملكة الاخر بقوت المساواة ووجوبه فلا يبيع
الاخرين متحمدين حرة **كتاب الشركة** اي موانا وملة اي ديننا ونقسمه الوكالة والكفالة يعني كل من الشركة كل من الشركة كل من الشركة
ومشترى كل لهما يعني ما يشترى كل منهما يقع على الشركة في شراهما يكون كشراهما الا طعاما مالا وكسوتهما فانه يكون
خاصة اذ معلوم ان كلاهما لم يقصد بالمساواة وان يكون نفقة ونفقة عماله على شركة والاستثناء المعلوم بدلالة
احال كالا استثناء المشروط بالقال والبيع ان يطالب من الطعام اي بما شاء المشتري بالاحالة حيث يشاء المشتري
وصاحبه الكفالة لا يملك عند الزم بالشري بسبب الشركة ويرجع الكفيل عن المشتري ان ادى الى مال الشركة بقدر حصته
لان الثمن كان عليه خاصة وقد قضى من مال الشركة وكل دين لزم واحدا مما يبيع فيه الشركة كالا شراء والبيع والانتجار
او كفاية بام هذه الاخر يعني لو كفل احد المغاوضين اجنبيا بل اذن المكفول عند لزم شركة عند لزم شركة عند لزم شركة
قد نال الكفالة بالمال لان كفايته بالنفس للزم شركة التفاق وقيد بالامر لانها لو لم يكن بالامر لزم صاحب اتفاق لهما ان
الكفالة ترجع وترجع احد المغاوضين لا يلزم الاخر وكذا ان الكفالة بشرط استاء الكفالة تجارة بقاء لكونها بامر المكفول عند
وبغير امر لا وهو الصحيح ونحوه اذ من لزم دين بسبب الشركة كالا جنبيات والتملك ونحوه فان كانت المرأة
عقدت عقد المغاوضة ثم خالفت مع زوجها والصلح عن دم يرد كالنفقة فان ما يلزم احداهما من الارش والصلح
والصلح لا يلزم الاخر لانها لم تدخل تحت المغاوضة لكونها ليست بتجارة وان ورث احداهما او موبد ما يبيع فيه
الشركة كالا رهن والدانير وقض صارت عنانا لا يثبت بطلانها ولا المساواة فيما يصير راس مال الشركة

شرط في المغاوضة ابتداء وبقاء وقد فلتت اذ الاخلا لا يشاكره فيما اصابه وفي العرض اي ارث العرضي والعقار بقية متاع
لان المصاواة فيما لا يقيم راس مال الشركة لست بشرط ابتداء فلا يمنع بقاء وعننا معطوف على قوله مغاوضة
وهو شركة في كل تجارة او نوع بغير شركة العنان لغنا وهو شركة في كل تجارة وخاص وهو شركة في نوع كالمرفق
او الثوب او غيره ذكره وسحق شركة العنان به لان كل واحد منهما جعل عنان التفرغ في البعض المال لا صاحبه قبل
سحقه لانه شئ عرض لهما هذا القدر ولا يثبت على العموم من قولهم عن اي عرض وظهور لا تنقضي الكفالة لان الكفالة
يثبت في المغاوضة تحقيقا للمساواة ولا مساواة في العنان ويصح العنان ببعض ماله اي ببعض المال من احداهما
دون البعض ومع فضل مال احدهما ونسأوى ما لهما دون الزم وفي الحائز شرط التفاضل في الزم مع تساوى
المالين انما يصح اذا شرط العمل عليهما او على من شرطه فضل الزم فان شرط العمل على اقلهما رجحا لا يجوز فالزم
لها على قدمها لهما لان الزم لا يستحق الا بالمال او بفنان عمل وليس لصاحب فضل ربح فضل مال ولا ضمان عمل
وكون مال احدهما دراهم والاخر نانيرو وكذا من احدهما دراهم ميفي ومن الاخر سواد وقال زفر والشافعي
رجح لا يجوز بناء على ان لطلط شرط عندهما فلا يصحقق ذلك من مختلفي الجنس فطلط وكل مطالب بتمن مشربة
لا ينبغي لغيره لا يطالب الاخر بناء على ان العنان لا يتضمن الكفالة ثم رجح على شريكه حصته منه اي من الثمن ان اذاه من
ماله ولا تنقضي ان اي شركة المغاوضة والعنان الا بالنقد والفلوس النافقة والتبر من الدرهم والدنانير وهو
ما يكون غير مضروب والنقطة وهي فضة غير مضروبة ان كهل تعامل الناس بهما وبالعرض بعد ان باع وكل نصف
عرضه بنصف عرض الآخر ان قيمتهما متساوية حتى يصير مال كل واحد منهما مشتركا بينهما شركة مملكت ثم يعقدان عقد
الشركة ان شاء مغاوضة وان شاء غنا فافق العروضا راس مال الشركة وان كان قيمتهما متفاوئة بان يكون
قيمة متاع احدهما الفا وقيمة الآخر الفين يبيع صاحب الاقل ثلثي متاعه بثلث متاع الآخر فيكون الربح بقدر الملك ويكون
في منهما وكيلان من الآخر وانما يكون الربح بقدر الملك لان الزم هنا غنا المالك خلافا ما اذا كان راس مال
احد النقدين فان الربح يرضى بالشرط وهلاك ماله اي مال الشركة او مال احدهما قبل الشري بطلها اي الشركة لان
المعقود عليه في عقد الشركة المال وهلاك المعقود عليه يبطل العقد وهو على صاحبه اي الهلاك على صاحب المال
قبل الخلط هلك في يده او في يد الآخر لان راس مال كل واحد منهما قبل الخلط باق على ماله وبعد الخلط عليهما
يعبر بهما من مال الشركة لا يميز فيجعل الهلاك من المالين فان هلك مال احدهما بعد شرا الاخر بماله وشريه
يعني يكون المشتري بينهما على شرط لان الملك وقع مشتركا بينهما القيام الشركة وقت الشركة فلا يغير حكمه بهلاك
مال الاخر بعد ذلك ورجح على الاخر اي ربح المشتري على الذي هلك ماله بخصه من ثمنه وان هلك اي احد المالين
قبل شرا الاخر ثم اشترى الاخر بماله شيئا ان وطه حين الشركة صحح بان يقول كل منهما لصاحبه كل ما شريه
بالمال الذي هلك فاشترى بفضله مشربة لهما شركة مملكت لان الشركة تطالب قالوا له المقصود بها قائمة فكان مشربة
حكم الوكالة شركة مملكت ورجح بخصه من ثمنه والافقة اي ان لم يصرح الوكالة فيها كان المشتري للذي اشتراه خاصة

وتصحبان بالعدوى

فيكون من ثلث ماله والصحيح انه ما باشره في صدقه لمباشره حتى لا يلزم ولا يمنع الارث كالعادية وعند من يلزم
ويعتبر من الثلث والوقف في الصحيح من كل المال كذا في الكافي والاخر مسجد بني واقرض بطريقه واذن للناس الصلوة فيه وصل
واحد فانه يزول ملكه عند وكذا عند محمد في رواية لتعذر فعل الكل فتاب الواحد عن الكل في حقهم لتعذر ذروا
عن بيعه بغيره ويحذر شرط الصلوة جماعة وهو الصحيح لان المساجد تبقى لاقامة الصلوات فيها جماعة فلا يصح مسجدا قبل حصول
هذه المقصود وان جعل ان للوصل تحت سراب بكسر السين ثبت تحت الارض للتبرع لمصالح اي لمصالح المسجد كما في مسجد
بيت المقدس لانه لا يكون الشراب مملوكا لاحد وان جعل لغيرها اي لغيرها مصالح المسجد وساداره مسجدا واذن للصلوة
فيه فلا اي لا يكون مسجدا **بيع** وان مات يورث عنه لان المسجد ما يكون خالصا لله ولا يبقى حق العبد متعلقا باسفه
وعند من يوجبون ملك الوقف بنفس القول وعند محمد بن سليمان في الموقوفات وقبض شرط فصح وقف المشاع هذا
فصح خاصة للاختلاف المذكور وجعل اي جعل غلة الوقف والولاية لنفسه وشرط ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شا
عند من يوجبون خاصة اما وقف المشاع فلان القصة من ثمة القبض واصل القبض عنده ليس بشرط فكذا تامة واما جعل
الغلة لنفسه فلان العين بالوقف يزول عن ملكه الى الله في المانع فمحدث على ملكه فصار شرط لنفسه ماله في بيعه وبقي
مشاع بل في عليه الفتوى ترعينا للناس في الوقف واما جعل الولاية لنفسه فلانه اقرب الناس الى هذا الوقف فيكون احق
بولايته الا ترى اني المسجد او باقامة مصالح المسجد وعمارة ونصب الموقنين وشرط الولاية لنفسه وان كان منها غير ما هو
على الوقف فللمتقاض ان يخرج به يده واما شرط ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شا فلان فيه تحويلة الى ما يكون خيرا من
الاول ومثله فكان تقديرا لا ابطالا فيصح حتى ان اوبة فاراد له ولحقاف وعند محمد بن سليمان في شرط ليجزم العين
عن ملكه الى الله في وينقطع اختصاصه ووقف المشاع وشرط لنفسه بنافي ذلك وفي الولاية شرط الاستبدال بغيره الوقف
ويبطل شرطه لكونه فاسدا وشرط التامة اي التمام الوقف ذكر مصرف مؤبد على محمد بن حجة اذا كانت لجهة يتوهم انقطاعها
لا يصح اذا لم يجعل ارضا لان موجب الوقف زوال الملك بلا تمليك وذلك متبادر لاعتق نادا كانت لجهة يتوهم انقطاعها لا
يتوقف على منقضاء وقال ابو يوسف في بدونه لان المقصود هو التقرب الى الله في وذات مرة يكون بالقرق الى جهة تنقطع وتارة
بالقرق الى جهة تنابد فيصير في الغصلي خصبلا المقصود الوقف واذا انقطع المرفق صرف الى الفقير قبل الخلاف في ذكر
الثابت لان نفس التبايد شرط لاتفاق وشرط العقار لا المنقول لانه لا يبايد عن محمد بن يوسف ووقف منقول فيه تعامل
والمراد القدر والمشار والجان وشارها والقدر والمرجل والمصحف وعليه كثر فقهاء الامصار وعليه الفتوى واذ اتم
الوقف لا يملك ولا يملك ولكن يجوز قسمة المشاع عند ابو يوسف بان وقف بغيره من عقار مشرك يجوز للواقف ان يقسم
مع الشريك وان وقف بنفس عقاره والقائم يقسم مع الواقف ولكن لا يجوز قسمة الوقف بين المصنف وعند من يوجبون
لا يقسم بل يتباينون ويبدل من ارتفاع الوقف بجماره وان لم يشرطها الواقف ان للوكيل ان وقف على الفقير وان وقف
على محبتين وآخر للفقير فهي الى اربعة ماله في حال حيوة ولا يؤخذ من الغلة لان الغرم بالغنم فان امتنع او كان
فقيرا اجتمع الحاكم وعلم باجرة ثم رده الى مصرفه ونقصه بكسر النون المنقوض كالخشبه وعين يرفق بالجمارة او يخر لوقت

ان

الحاجة اليها وان تغذر صدق اليه ببيع وقوله غنة اليها مرفقا للبذل اليها الى مصرف البد ولا يقسم اي ذلك الثمن بينا مصاف
بين من يوجب الوقف لان حقهم في المنفعة دون العين **بيع** هو مبادلة مال بمال بالتراضي كذا في النزهة
والمنصف اهله ليكون متساويا للبيع بغير نراض كبيع المكنه فان يبيع ينقد بايجاب وقوله وهو ما ذكره الامام في قوله
بعت والشريك بلفظي ما في لان البيع انشاء بقوله والواضح لم ينعقد له لفظا خاصا فاستعمل اللفظ الذي وضعه الاجماع
وعن المأثور ويستدعي سبق الا بالخبر به لانه انشاء ليكون الكلام صحيحا ولم ينقد بلفظ المستقبل لانه يكون عدة وذا ابدل
على الوجود لا محالة وفي الاجناس ينقد بلفظ المستقبل اذا اراد به الحال ويتعاطى في النفس والخبر لان ركن البيع هو
التراضي والتعاطي بدل عليه قبل الاعطاء لما بين يدي وهو الصحيح احترازه عما قاله الكرخي بالتعاطي بغيره فليس
دون النفس واذا اوجب واحد قبل الاخر في المجلس المبيع بغير الثمن او تركه الا اذا بين كل كذا استثناء من قوله قبل بغير
ان قبول الاخر في المبيع اذا لم يبين ثمن كل واحد فان بين ثمن كل واحد بان قال بعت هذا بدينهم فله ان يقبل
بعض المبيع لانه منفعتان وما لم يقبل اي مادام لا يقبل الاخر بطل الايجاب بان رجح الموجب سواء كان باقيا او
مشتريا او قام ايهما من مجلس بغيره اذا وجد الايجاب من احد المتعاقدين ثم قام احدهما ايهما كان من البايع او المشتري
قبل قبول صاحبه يبطل الايجاب السابق لان القيام دليل الاعراض ولو تبنا بغيره السفينة فمرت لا يبطل المجلس لكن في
بمنزلة البيت لانها لا يملك الا باق ولو كان ذاتين نيران فتبايعا يبطل المجلس لانها على كاه الايقاف ولو قبل الآخر
قبل المشاع بخلوة لا يصح ظاهر الرواية ولو كان في الركوع فقال بعتك فاضاف الى اليها ركعة اخرى فقبل جاز وبلغته
واحدة لا يستدل المجلس اذا اوجدا اي الايجاب والقبول لزم البيع ولا يثبت خيار المجلس وقال الشافعي لكل منهما
خيار المجلس ما لم يغير فابدأ بالقول في المتبايعان باطنا مالم يتفرقا ولان الفسخ ابطال حق الآخر فلا يجوز والمرد
بالحديث خيار قبول والتفرق الاقوال وفيه في العوض المشار اليه وصفته لان الاشارة الى سبيل التفرق وجهالة
الوصف لا تقتضي الى النزاع فلا يمنع لجواز لا غير المشار اليه بغيره اذا كان الثمن غنيمت رالية لا بد من معرفة قدره و
صفته لان جهالة الثمن تقتضي الى النزاع المانع عن التسليم فيعبر العقد عن المقصود وبثني حال اي وجه البيع بثن حاله
وباجل علم قديبه لان جهالة الاجل تقتضي الى النزاع وبالثمن المطلق وان قال بعت هذه بعشرة دراهم ولم يذكر صفتها
فان الثمن مائة النقود فعلم ما قدر به بغير البيع على قدره من اي نوع كان بغير يعطى المشتري اي نوع شاء لانه
لا منازعة عند عدم الاختلاف في الماله وان اختلفت النقود فعلى الارواح وعند من يوجبون اختلاف ماله النقود
ان لا يتوى رواجها الا ان يبين احدها اي احد النقود لان جهالة مقصوده الى المنازعة فاذا بين ارتفعت جهالة
وجه الطعام اي وجه البيع في الطعام والمطبو كيدا وجزا فان بيع بغيره بغيره لعموم اذا اختلف النوعان فيعرف كيف
يشتم وباناء او جرمين لم يدره لان هذه جهالة غير مانعة من التسليم وهلاكهما ناد رقبته فلا يعتبر هذا اي لم يخل
الاناء الزيادة كالخشب اما اذا احتملها لا يبين والغراب لا يبيع وفي صاع اى في بيع صبرة كل صاع بكذا
وجناتها محمول عند من يوجبون لان ما سماه وهو الفتوى الواحد معلوم العدم والثمن فيجوز البيع فيه وما رواه محمول

وكان يدرهم

بلا على بقدر

تبيين على اسرارها وبقاها فاذ اذعنما هي هروى لانه عند اخذ في العقد اصلا هذا اذا كان الخيار المشترط فان كان
للبايع بان قال بعثك احد هذين العبد بن علي بن بالخيار ذكره المحرر لا يبيع لان المبيع كان له قبل البيع فلا حاجة
في جانب الخيار فلا حاجة ان يبيع خيار الشرط وفقد في الاوجه تسمى ان لا يفسد الشيء ولا يبيع الذي فيه الخيار
ولا يفضل الشيء انما افسد بجعله المبيع في الوجهين وجهه الثاني في الخيار وشرائه احد وجهين او احد ثلاثة على
ان يبيع آياتا ثلاثة ايام من لانه في بيعه خيارا اذا لم يجره الى الثاني والحاجة تدفع بالثلاثة على
لها على الجيد والوسط والردى لا شراء احد بوجه لعدم الحاجة اليها فلا ينفذ في خيار النقص
بالثلاثة واما عند عدمه وبما شاء العاقدان عندهما والاخذ بالشفعة ولا يبيع بوجه ما شرط
في الخيار دفعا الاخذ بمشاة خي دضا ليعرف اذا اشترى دارا بشرط الخيار فبيعته دارا بغيره فاخذها المشتري في اخذ
وكان اخذها بالشفعة دضا لبيع فان قلت كان ينبغي ان لا ياخذها بالشفعة لانه على الدار المشتراة قلت اخذها
لان بشرائها بيان هاد حقها لانه لا ملك لها بعد الماذون المستغرق بالدين اذا بيع الدار بوجه فلا شفعة لهذا
المبيع وخيار الشرط المشترط يبيع بوجه واحد مما قيل في الاخر ان يوت عند حمله لانه ان يوت قبله بالمشترين
لان البايع لو كان اشترى واحد وفي المبيع خيارا بشرط فرة المشتري نصيب احد من دون الآخر يحكم الخيار
جاء اتفاقا كذا في الجاهل **فصل** ان اثبات الخيار لهما اثباته لكل منهما فلو لم يملكه لزم العقد بغيره
ول ان المبيع خرج عن ملك البايع فهو معيب بغير الشركة فلو راد احد الآخر فمعه الشركة فبيعه
وليس من ضرورة الرضا بوجه واحد وكذا خيار العيب والرؤية يبيع اذا اشترى بها شيئا ليس لاحد من ان يوت
بجوار الرؤية او بجبا العيب بدون حاجر عنده خلافا لهما وعبد مشترى بشرط خي او كسبه يبيع اذا باع عبدا
ان خيارا او كاتب ووجد بخلاف اخذ بغيره او تمك اما الخيار فكلان رضى به من هذا الوصف الموعود وقد فات
اما اخذ بالجميع فلانه وصف لا يقابل شي من الثمن **فصل** في شراء ما لم يره ولم يشتره الخيار عند هادى عند
الرؤية لقوله من اشترى ما لم يره فلان خيارا اذا وافى الكفاية هذا اذا كان المبيع قائما بين يديه مما يجب
كما اذا اشترى ذبنا في زق او بركا في جوالق وخوفا من ان يكون كذا لا يجوز البيع ولا خيار فيه الى وجود بطلان
واخذ في قبضها او قبل الرؤية بالمقبوض لان هذه الوصل لانه يثبت عند الرؤية فكان قبلها فان قلت لو لم
يكن له خيار قبل الرؤية لما كان له حق الفسخ بالفعل قبلها فكن حق الفسخ قبلها لعدم لزوم العقد لان
الرؤية من تمام الرضا وهو انما يتم بالعلم باوصاف معقودة وانما يصير معلومة بالرؤية لا بالبايع معطوف على قوله
لمشترى يبيع اذا باع شيئا لم يره ولا يكون له الخيار اذا اذاه لما يوى ان عثمان رضى به باع ارضا بالبيعة من طلبة
فقبل لم يثبت فقال له الخيار لا يثبت ما لم اده فحكمنا جبري بن محمد في ذلك ففقد لطلبة وكان ذلك بمحض
من المصداق رضى ويطلبه اي خيار الرؤية وخيار الشرط فبقية اي كون المبيع معيوب عند المشتري وتقر
يفي بالعتاق والتدبير لانه لما عقد الفسخ بطل الخيار ضرورة ويوجب حقا لغير كالمبيع

الباقية

الملك

فصل في خيار الرؤية
فصل في خيار الشرط
فصل في خيار العيب
فصل في خيار الرؤية
فصل في خيار الشرط
فصل في خيار العيب
فصل في خيار الرؤية
فصل في خيار الشرط
فصل في خيار العيب

اي بدون شرط الخيار والرهن والاجارة قبل الرؤية وبعد ما لا يتعلق حتى الفسخ ما نفع من الفسخ ولا
يوجب حقا لغير فالباع بالخيار والمساومة اي العروض على البيع والهبة لا تسلط بطلانها اي بعد الرؤية لان بيعها
بقسط خياره ببيع الرضا فيقسط بدليل لا قبلها لان الخيار لا يسلط قبل الرؤية ترد المبيع بقضاء او بفك الرهن
او بغير الاجان لا يعود خيار الرؤية والنفذ الى وجه الامة وهذا القيد اتفاقا اذ الحكم في العبد كذا والعينة ووجه
الامة وكفلا او نظام تدب مطوى غير محتمل ان يجمع اجزاء المبيع متعذر ففعل رؤيته ينظامه الثوب مثلا كذا في جميع اجزائه
لانها لا تتفاوت غالبا لان يكون الباقي ادى فيثبت فيه خيار العيب لا خيار الرؤية والى موضع على معلما لان المالة تتفاوت
بحسب نظر وكيله بالشر او القبطى كافي بغير يسقط الخيار رؤيته عند حمله وقال نظر الوكيل بالعقب غير مسقط بقيد العقب
لان لو وكل رجلا بالرؤية لا يكون رؤيته الوكيل كذا في الثانية وفي المصنف خلاف فيما يقض وهو ان يقول المشتري كذا
عنه في قبضه وشرط رؤيته داخل الدار اليوم ورؤية نظامه لا تكفي لانه بالنظر الى الظاهر لا يعرف اوصاف الباطن وهو قول من يرون
يفي ببيع الاية وشراؤه في الخيار مشترط لانه لا يشترى ما لم يره ويسقط خياره بجبا المبيع ان كان المبيع يعرف بالطنى كالفنم وكذا
ان كان يعرف بالشم روم ووزن ان كان يعرف بالنق لان هذه الاشياء يفيد العلم بالمقصود عليه ويوصف الغار فيه
اذا وصف العقد للاعلى بالبيع ما يمكن فقال رضى لان يسقط خياره لان التشبيه بقاء مقام الحقيقة عند الفسخ كالاقرار اذا
اراد التخلل جري الموصى على راسه بشرا بالخلفين ومن اراد ان يشرى من ثمنهما لم يشرى الاخر فله لاداة الاخر وحده
ليلا تفريق الصفقة قبل التمام ومن راي شيئا ثم شره جيران وجهه متغير او الالا اي وان لم يتغير لا خيار له لكونه معلوم الموصى
بالرؤية السابقة والقول للبايع بعدم يقينه يبيع اذا قال المشتري بغير المبيع وقال البايع لم يتغير فالقول للبايع بغيره
ان لم يره من المشتري على تغييره ولو قال المشتري قد تغير في قليل المنة وهو شره لم يقصد به يقيني والمشتري في عدم يقينه
يبيع اذا قال البايع بعثك ما رايته وقال المشتري لم اره فالقول للمشتري لانه ينكر ما رايه حادنا وهو الرؤية ومن شره خذل
نطقه الزوط على خيل في الرند نسب العلم الثياب الزطية فباع منه ثوبا او وهب وكس لم يره بخيار رؤية او شره لا ردة شيئا
من الباقي بخيار رؤية لتفريق الصفقة على البايع قبل التمام وهذا يجوز ولو عاد اليه ذلك الثوب بسبب هو فسخ فله
على خاله لا ارتفاع المانع وهو تفريق الصفقة عند لم يره ان خياره بعد ما سقط لا يعود وهو مختار القدر على بل بعب
لان الصفقة تتم مع خيار العيب بعد القبض وان لم يتم قبله **فصل** ومشتري وجد بشره عيبا فنقص منه الجمل صفته
عيبا عند الخيار وهو معتد ومشتري مقدم عليه لان العيب ما ينقص المالة اذ هي مقصودة بالبيع وما ينقص الثمن
ينقص المالة والمراجع ما يفرق اهل او اخذ بكل ثمنه لا ما كره واخذ نقصانه لان الاوصاف لا يقابلها شي من الثمن
لان الثمن انما يقابل بالوصف والاصل وفيه تسوية بين البيع او بالوصف فقط وفيه ترجيح البيع على الاصل او بالاصل
دون الوصف وهو المطلوب الا اذا اصابته مقصودة بالتناول حقيقة كقطع البايع يد المبيع قبل القبض فانه سقط به
نصفه ثم انما يبيع المدة على البايع بالعيب عند المشتري او على الفرع بالخياره والاباقي ولو ادا ما دون سقر والبول
في القرش وسرقه من صغيره يعقل عيب قديده لانه سرقه صغيره لا يعقل ليس بعيب لانه غير صادرة عن اختيار صحيح

او اراد ان يشرى من ثمنها لم يشرى الاخر فله لاداة الاخر وحده

رد وهو

من أوصاف فيه الشئ الرابع عينا فودعا الشئ الأول الغاضب بأقارنه ومعنى الغضا بالاقارانه أكثر الأقارب

من آخر فوج فيه المشتري لأخر عيّا فردة على المشتري الأول الغاضب بأقرانه ومع الغضا بالاقارانه أكثر الا قرار
فثبت بالبينة كذا في شرح الخلف اوبابا عيني او بينة فله ان يرد على بايعه اذا ثبت ان العيب كان عند
البائع الاول وفيه لطفا في هذا اذا ادعى وجود العيب عند البائع الاول اذ لو اقام بينة انه كان عند المشتري
الاول لم يشرى الا اوله ان يحاصم بايعه فانه ما جعل مكره باقي اقرانه بكونه مسلمة عند البائع الاول وان
رد بوضعه لا اى لا يرد على بايعه الاقل لان البيع الاقل فأي نفسه فلم يفتح بفتح الثاني سواء كان عيبا يحدث
مثله او لم يكن لا يصح الزايلة لان الرد به فتح في حقها بيع جديد في حق الثالث والبائع الاول نالها كذا في الكفاية
هذا اذا كان الرد بعد القبض وان كان قبل فله ان يرد على الاول وان كان بالتراض لان الرد بالعيب قبل القبض
في حق من الاصل فصار كانه لم يبع هذا في غير العقار واما العقار فلا يرد لان بيعه قبل القبض جائز فان
قبض مشتريه وادعى عيبا لم يحرم على بايعه دفع ثمنه حتى يحلف بايعه لان الواجب الغاضب المشتري على الثمن ربما يظن العيب
فيقتضي فيقتضي الغضا ويلزم رد الثمن المقبوض فلا يقضي به صيانة لقصا به واذا حلف بايعه ان العيب لم يكن
عنده اجبر او يقيم المشتري بينة على ثبوت العيب عنده فان قلت هذا التركيب مشكل لانه يجعل احدهما غاية
لنفع الاجبار على الدفع والنفي لا يترتب باقاة البينة بل يستمر قلت هنا افتار نقد بوجه او يقيم المشتري بينة فيستمر عدم
الاجبار وعند غيبة الشهود دفع ان حلف بايعه اذ قال شهودي بالشام فامس على حتى يحضر شهودي لم يثبت الغا
اليه ولكن يحلف البائع ويأمره بنقد الثمن ان حلف بايعه لان في الانتظار ضررا بالبائع وليس في الرفع زيادة
ضرر المشتري فانه يبيع على حجة شهوده ولزم عليه ان يحلف لانه يحتمل فيه فان ادعى اباقة المشتري اقام بينة اولاه ابن
عنه ان عند المشتري لان شرط سأل لطيفة في العيب قيام العيب وقت الخصومة فان اقام البينة سأل الغاضب البائع
انه هذا العيب ان اتوا بالبائع قيام العيب به يحلف على البتات لانه يحلف على فعل نفسه وهو التيام كما الزمه بالعقد و
ان اقرام بالرد ثم حلف بايعه بالله لقد باعه وسلم وما بقى قط او بالله ما اخذ الرد عليك من دعواه هذه او بالله
ما ابق عندك قط يحلف بالله لقد باعه وسلم وما بقى هذا العيب لانه فيه ترك النظر للمشتري لانه ان ابق بعد
البيع قبل التسليم فيكون يسمى البائع صارقة دافعة للرد عنه فيرد به المشتري ولا يحلف
بالله لقد باعه وسلم وما بقى هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري ايضا لانه ان ابق بعد البيع قبل التسليم
لا يثبت لانه يتعلق بقيام العيب في الظاهر والمحقق بالشرطين لا يغزل الا عند وجودهما وان كان الدعوى
في اباق العيب الكبير يحلف بالله ابق منذ بلغ مبلغ الرجال لان الا باق في الصغير لا يوجب رده بعد البلوغ
وعند عدم بينة المشتري على العيب عند حلف بايعه عندهما انه ما تعلم انه ابق عنده اى عند المشتري لانه
يحلف على فعل الغير وهو العبد فان حلف لم يثبت وان نكل ثبت فيحلف البائع بعده للرد واختلفوا في النتائج
على قباي احمد فقبل يحلف ايضا وقبل لا يحلف وهو الاصح لان التحليف شرع لدفع حصومة محققة لا لابتائرها
ولو حلف البائع لا ينقطع لخصومة بينهما بل يحقق حصومة اخرى فانه متى نكل عن العيني تحقق العيب للحال

لا حَيْثُ

فيحدث حصة أخرى إن هذا العيب هل كان عند البائع فيحتاج إلى اختلاف البائع مرة أخرى ولو قال البائع
بعض القبايق بعثك هذا البائع مع آخر وقال المشتري بل هذا واحد قال له بعض إذا اشتري عينا بالفسخ درهم
وقبضه ونقد الالف ثم وجد بالعبد عيبا فجاءه بركة فقال البائع بعثك هذا وعبد الآخر قبضه ما هكذا فقال المشتري
بعض هذا واحد قال له المشتري مع عيبه لأنه ينكر قبض الزيادة وكذا إذا انفقه في قدر المبيع بأن اشترى عشرين
واختلفا فيقبض بعض قال المشتري قبضت أحدهما وقال البائع قبضتاهما قال له المشتري ما قلنا ولو اشترى
عبد بنصفه وقبض أحدهما وجده العيب المقبوض أو بالأحرى عيبا أحدهما وأوردتها لأن تمام الصفقة يقبض
المبيع وردها قبل القبض تفريق الصفقة قبل تمامها فلا يجوز ولو قبضه ما رده العيب خاصة لأن
الصفقة تمت بالقبض والعيب لا يمنع تمام الصفقة وعلة الرد العيب وإذا وجد أحدهما وكلهم ثبتت العلة
بحسب العلة لا يرى أنه لو اشترى بعد قبضهما لم يخفى في الآخران الاحتياج لا يمنع تمام الصفقة بالقبض
كذلك أو رضى قبض بعض إذا اشترى ما يكال أو يوزن قبضه إن وجد بعضه عيبا رده كل واحد منهما يعني لا يرد ما بقي
ولا يرجع فيما أكل لأن الكيل والموزون كشي واحد حكم ونقد هذا إذا كان في وعاء واحد وإن كان في وعاءين
يكون كالعبد ينزله الوعاء الذي وجد فيه العيب والآخر ولو اشترى بعض لم يرد باقية لأن الشركة في الكيل والوزن
لا تعد عيبا لأن السبعين لا يفرق بينهما بخلاف الثوب وله طيار فيه لأن السبعين فيه عيبا ومداواة العيب وركوبه
في حاجة رضى لأنه دليل على استبقاء الملك وما سأل العيب هذا إذا أراد الرجوع بهذا العيب ولو أراد الرد العيب
يعيب آخر فله ذلك ولو ركب لردته أو غيرها أو شرا علفه ولا يرد له منه بأن يكون عاجزا إن كان العلف في عدل
واحد فلا إى لا يكون رضا ولو كان العلف في عدلين فركبه يكون رضا وفي خلافه لو حمل علف دابة أخرى
عليها يكون رضى ولو قطع يد المبيع بعد قبضه أو قتل بسبب كان عند بائعه كاسترقاق القطع والارتداد وقطع الظفر
في القتل رضى بغير المبيع وأخذ منه العلم أن الرد في صورة القطع لا القتل يعني إن شاء رده وأخذ كل غنم وإن شاء
أمسك العبد لم يرد نصف غنمه لأن اليد من الآدمي نصفه عند بائعه ولا يرجع بالنقصان في المثلين بأن يقوم العبد
في المثل الأول واجب القطع وغير واجب وفي المثل الثاني حلال الدم وحرام فوجع المشتري فضلهما قيدا
لأنه لو مات في المثلين مقررا على المشتري وقيد القتل بكونه عند المشتري لأنه لو قتل عند البائع بطل البيع اتفاقا
ولو وجد وجب للمنفعة عند المشتري فمات لا يرجع بشيء على البائع اتفاقا علم به ولا يضمن خلافه وجوب القتل
والقطع للمنفعة عنه وعيب عندهما وثمرته نظر فيما إذا اشترى وهو عالم بوجوب القتل أو القطع لا يبطل حق العلم
بالمحقق لا يمنع الرجوع ويبطل عندهما لأن العلم بالعيب رضاهما في وجوب القتل لا ينال المال ولا يلحق
بعدم غاية لا إى أن سبب كل منهما وجد عند البائع فتعذر الرد فيرجع بالتمام بالنقصان وله أن كل من من القطع والقتل
منضاه في المبيع فصار كأنه نفسا العبد أو يله مستحق حال كونه عند البائع فينتفي به قبض المشتري فيوجب بالثمن كله القتل و
ينصفه في القطع ولو باع بركي من كل عيب وإن لم يعد هالان مستحق البيع بثبوت الملك في المبيع سواء كان ميبعا أو سليما فشرط

لهم ان وجوب العلم لا يقتضي ان يكون لهذا الشيء
غايتا الامران سبب كل واحد منهما وجدهما بالبيع
فتعذر الدفيع بما ينتقلان ولو ان كل واحد من الطرفين
والاخر متعاضدان المستعمل في كل واحد منهما

في القطع
في القطع
في القطع

فلا يجوز بيعه والانتفاع به لا يخرج منه لا يبيعه فلا يكون منتفعا به قبل المرافعة حتى لو باع كرامة فيها غسل وخلل جرح
بيع الخيل تبعاً للغسل ودود القرو ويضربها لا يجوز بيعها عند بيع حصاها الدود فلا بد من الرهات والانتفاع
فلا بد من منتفع به باعتبار ذاته بل باعتبار غرضه وذلك الغرض هو دود في طحال في وجوده في المال خطر وعند
محوه يضر بها وعليه الفتوى اعتباراً للعادة ولأنه يتولد منه ما هو منتفع به فيصير كبد البطح ونحوه
يوسف يبيع الدود إذا ظهر فيه القربى وقوله في بيضه مضطرب والابقى أي لا يجوز بيعه الا بقرينة ديم
انه عنه يبيع إذا قال المشتري الا بقرينة يبيع لولا المانع وهو الجرح عن التسليم لكن لا يكون ذلك
القبض نائياً عن قبض المبيع ان المشتري قد علم انه اخذته على ما كانه لان قبضه ذلك قبض امانة وهو ضعيف
وقبض المبيع قوي لكونه محبوساً عليه فالضعيف لا ينوب من اجل القوي وان لم يشهد في نفسه عند اخذه يكون
قبض غصب وهو مضمون لقبض المبيع فينوب عنه ولين امره في قرح لانه جزء الا بقرينة وبه ثبت
حرمة الرضاع وهو بكل اجزاء مكره مصون عن الابتدال والامتنان وشعره لا يترى الا يجوز بيع شعره
لا يترى وان حل الانتفاع به للحزب ضرورة ان للوصل وانما حل لان الحزب لا يتناط بدون ذلك وشعره
الآدمي والانتفاع به كرامته وجلد الميتة قبل دفعه لقوله لم لا تنفعوا من الميتة باهاب وهو اسم لغبي
المدبر وانما يبيع الانتفاع به ببعده أي بعد الذبح لطهارته كعظمها وعصها وصوفها ووبرها وقوتها وشعرها
فان يبيع هذه كلها من الميتة صحيحة والانتفاع بها لانها طاهرة لا يحكمها الموت لعدم طهارة
والقبيل كالمبيع يباع عظمه وينتفع به خلافاً لما ذكره في الشك وحرمة اللحم فلا ينتفع بشيء
من اجزائه ولا يبيع عظمه سقط يبيع اذا كان على رجل وسفل للآخر فقط أو للعلو فيبقى السفل فباع
صاحب العلو موضع العلو لم يخر لان حق النعل ليس بمال لكونه غير محرز وانما يبيع قبل الانهدام با
عند البناء القائم ولم يبق وبيع شخصي أي لا يجوز بيع شخصي خلافاً لانه ام وهو عبد لتفاوت الثا حش
انتفاوت في المقاصد ولو اشترى بهيمة علم انه ذكر فاذا هو انشئ في البيع لتقارب المقاصد لان البع من
الكل اللحم والركوب وشراؤه يبيع لا يجوز شراء ما باع باقل من الثمن الاول قد رتبنا باقل لانه لو اشترى بمثل
الثنى الاول يجوز وقيدنا الاقل بان يكون قد رتبنا لانه لو كان اقل من الاول سعراً جاز قبل دفع ثمنه الاول
سواء اشترى من المشتري او وارثه او وكيله لان كلامهما قائم مقام المشتري حكم الارث واما اذا مات
البائع واشترى وارثه هكذا يجوز لانه لم يرث عنه هذا الشراء فصارت له لاجنه وانما فسد لان الثمن
لم يدخل في ضمان البائع قبل القبض فاذا عاد اليه عي المبيع بالصفة التي خرج عن ملكه وصار بعض الثمن
ببعضه قصاصاً بقوله عليه فضل بلا عوض وكان ذلك بيع مالم يضمن وهو حرام بالنقض وشراؤه ما باع مع شيء
متعلق بشراء لم يبيع بثمنه الاول فيما باع هذا طرف لمقدّر وهو لا يجوز وانما يبيع فيما لم يبيع بعينه لو اشترى عبداً
بخمسة مائة وقبضه ثمانية عشر وأخرعه من البائع قبل نقد الثمن بخمسة مائة ثم اشترى الذي لم يثنى من البائع لانه

أشهر المبيحة

مأبى باء ما باع

اولا لان

لا يفسد فيه وبطل في الاخر لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلته بعد الميثى فكان الاخر باقياً ما باع فزود
وهو فاسد فان قيل لما فسد العقد هذا وجب ان يفسد فأخر عند حصره كما لو جمع بين جرح وعقد قلنا
انما يكون كذلك ان لو كان الفاسد قديماً محضاً عليه كما في البيع لم يفسد العقد والفساد هنا ضعيف لانه مجتهد
في جرحه عند الثالث في وزيت أي لا يجوز بيع زيت على ان يوزن بوزن ويخرج عنه أي عن الوزن بكل طرف
كذا طلاء أي خشي لطلاء مثلاً لان هذا الشرط خلاف مقتضى العقد لان مقتضاه ان يخرج عنه مقدار وزنه
الطرف فاذا شرط ان يخرج عنه مكان كل طرف خشي لطلاء جاز ان يكون الطرف القصص من خشي لطلاء او أكثر فكان
مطلوباً مخالفاً لمقتضى العقد ولا حد العاقدين فيه منفعة فيفسد بخلاف شروط وزن الطرف عنه فلم يفسد
العقد لان هذا الشرط مقتضاه ولو اختلف في نفس الطرف وقدره بغيره لو اشترى زيتاً في رقة فرد الطرف وهو عشرة
ارطال ادا طال فقال البائع الرقة عني هذا وهو ختم ابطال فالقول للمشتري مع ميمه لانها اختلفت في نفس
الزق المقصود فالقول للعاقدين وبطل بيع المسيل ههنا وصحى أي البيع والرهبة في الطريق ان كان المراد
بيع رقية الطريق فالفرق ان الطريق معلوم الطول والعرض غالباً والمسيل مجهول غالباً فبطل بيعه
وان كان المراد به حق المرور وحق المسيل فيبيع حق المسيل باطل اتفاقاً وبيع حق المرور جاز في رواية
في رواية لانه حق معلوم يتعلق بمحل معلوم وحق المسيل مجهول لجهالة محله والفرق بين حق النعل
وحق المرور حيث لم يجر الاول وجزا الثاني ان حق المرور يتعلق بما يبيع وهو الارض وحق النعل متعلق
بمال يبيع وهو البناء فثبت المنافع فلم يخر من المالم هذا مخطوف على الضمير في صحى يبيع طرطروا
ينها ميماً مفعولاً امر المحرم يبيع صيده عند حصره وقال لا يجوز زبده المالم لان الذي اذا وكل مسلماً بشراء
لم لا يجوز اتفاقاً وقيد بقوله عني لانه لو وكل المحرم محرم ما يبيع صيده لا يجوز اتفاقاً **لها** ان الوكيل يبيع
فتفرقه ينقل اليه **وله** ان الوكيل اصل في النقص لا نائب عن الموكل والذي اهل لهذا النقص فحقه توكيل وثبت
الملك للموكل حكماً والمسلم عني ممنوع عن تملك المثل لو كان الذي فاعلم فمات يرث المسلم ففي صورة التوكيل
بالبيع يملك ثمنها لما جئنا لانه عوض حرام فينصفه ثمنه وفي صورة التوكيل بالشراء يملك المثل ولو اشترى
لحزبه وبيع اي صح البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري او لا يقتضيه ولا نفع فيما جرح كشرط ان
لا يبيع الدابة بخلاف شرط لا يقتضيه وفيه لاجد العاقدين او يبيع صحق اي يكون المبيع اهلاً للاحتاق بالنفع
بان يكون آدمياً او بيتياً لو شرط النفع لاجنبي يفسد وما قاله صاحب الهداية وفيه منفعة لاجد
العاقدين او المقعود عليه ففعل الغالب وانما فسد لانه لم ينه عن بيعه بشرط كشرط ان يعطى البائع **خطه**
قبلاً او يخذ ولفظاً او يتركه اي يجعل للنقل شراً كما هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري
وصحى في النعل لاحتياكاً للتعامل وكان القياس ان لا يجوز او يجزعه اي البائع شراً هذا شرط لا يقتضيه
العقد وفيه منفعة للبائع **يعتقه** او يديره او يكتابه هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة للبيع

شترى

ويسمى ان يبيع ببيع امة لا يحل له ان يتابعها فدخل في بيعها والى النور والامر جان اي الحرفي وصوم النصارى
 وفطر اليهود ان لم يعرف ذلك لانه اجل محمول وجها للقبض الى النور وقدم الحاج والحصاد بفتح اوله وكسر
 وهو قطع الزرع والدباسي وهوان يطا لطوب التذرية والقطاف وهو قطع العيث والارز وهو قطع الصوف
 عن ظهر الغنم ويكفل اليها اي يبيع الكفالة الى هذه الاوقات لان البيع يفتن بمحمل لا يبيع فكذلك الاجل والكفالة بدون محمول
 محمولة لانها شئ في الساحة فكذلك احصى الى الاجل المحمول ان سقط الاجل المحمول قبل حلوله مثلا اذا سقط الاجل قبل
 فقدم الحاج جاز لان سبب العاد ارتفع قبل تقربه فان قبض المشتري المبيع بوعا قاسا برضى بايعه حرجا بان قال
 خذ هذا المبيع او دلالة كقبضه بمجلس عقد بخرقة البايع ولا ينعقد ولو قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا ينعقد قبضه فلا
 يثبت به الملك وكل من عجز عنه مال ملكه اي المبيع لان البيع الفاسد مشروع باصله لانه مبادلة مال بمال فبقيد الملك بهذا
 الاعتبار قبل قبضه ملكا للقبض المبيع لا ملكا العين بدليل ان من اشترى امة شرا فاسدا لاجل وطعاما لا يخل
 اكلمه او لا يخلو الشفعة بها لكن الاجل ان ينفذ الملك بدليل جواز اعتنا فيها وان تجزى التصرفات المذكورة لانها لا ينفذ
 بها ارضا انما عن الوقت ولو لم يملكه اي لزوم المشتري مثل المبيع حقيقة ان كان مثليا او معي وكذا القيمة ان كان قيميا
 ولكل منها فسخ قبل القبض وكذا بعده اي يفسخ العقد مع افادة الملك اجماعا للفساد الجواز مادام في ملك المشتري
 ان كان الفساد في حصيل العقد كبيع درهم بدرهمين وبيع ثوب بخمسة ثياب ككل منهما فسخه فكان افسد لان
 اعلامهما العاد واجب حتى الشرع ولمن له الشرط اي ولاية الفسخ لمن له منفعة الشرط لمن له الاجل الى الخطا
 بفتح فسخ محض من صاحبه وان لم يقبل الاخر وان الفسخ ممن ليس له منفعة الشرط لا ينعقد الا بقبول الآخر
 او بالقضاء وبالا ايضا هذا قول محمد ووجهه ان منفعة الشرط عائدة اليه فكان فسخه صحيحا واما اذا
 فسخ الاخر فقد ابطال حق من له الشرط لانه كان قادرا ان يفسد الاجل فيصير العقد وقال لكل من العاقلين
 الفسخ لانه حق الشرع ولهذا يشترط فيه قضاء القضاء والقاض ولومات البايع او المشتري فلوارثه ان يفسخ
 على الخيارات ان كان بشرط زائد كشرط ان يهدى له هدية او يقطعه ولو كانت المشتري للبايع هدية ومثل البيع الى
 النور وزوجه فان باه المشتري او وهبه وسلمه او اعتقه صح العقد وعليه قيمة وسقط حق الفسخ لتعلق حق العبد
 وحق العبد مقدم على حق ابيه اجماعا لانه غلة ولا يافد البايع بغير اذ الفسخ الفاسد فليس للبايع ان يافد المبيع
 حتى يرد ثمنه اي الثمن الذي اخذه لان المبيع مقابل له فيصير محبوسا به كالرهن فان مات هو اي البايع فالمشتري
 احق به اي يملكه حتى ياحد ثمنه بعد التملك لا المشتري لا بطيب المشتري ببيع مبيعة فيصدق به بغير اذ المشتري
 امة شرا فاسدا بالف درهم وتقالها بضا وبيع كل واحد فيما قبض طاب للبائع ما يبيع في الثمن ولا يطيب للمشتري
 ما يبيع فيها فيصدق بالزبح لان طين نوعان جنت لعدم الملك وجنت لفائدة الملك والمال نوعان ما يتبعين للمعروف
 وما لا يتبعين كالنقود والاول يعمل في العروضة والنقود كالمدرة والغاصب اذا انتقزها فله ما ربحا فيصدق بالزبح
 لتعلقه بالعمارة انما يتبعين فيمكن حقيقة الجنت فيما لا يتبعين فيمكن بشبهة طين لتعلق العقد به من حيث
 العقد

فلو كان ثمنه لغيره لم يفسد البيع

ما يبيع

سلامة البيع او غير الثمن فسادا وكل الغير وبسطة الى الربح من وجه فيمكن فيه شريه الجنت والثاني يعمل فيها
 يتبعي لان فساد الملك دون عدم الملك فينقلب حقيقة الجنت فيما يتبعين ثمة بشبهة فيما لا يتبعين ثم لا يتقلب
 بشبهة البزبة هنا فلا يغير كطاب مال ادعاء ففسخه ثم ظهر عدمه بالنصا دق بغير لو ادعى آخر الف درهم
 ففسخه بالالف ففسخ الفاقض في ربح ثم تصادقا ان لم يكن عليه دين طاب له ربح لانه يبيع ملكا لم يصبه ملكا
 فاسدا وكان فيه شريه الجنت فلا يغير ولو يبي في دار شراها شرا فاسدا الزمها قيمتها ولا يافد الدار عند خفي
 وقال ينفق البنا ويورث الدار لان حق البايع في الاتماد دقوف حق الشفعة والشفعة لا يرى ان هذا لا يبطل
 بالتأخير وحق الشفعة يبطل فبالبنا لا يبطل حق الشفعة فلان لا يبطل حق البايع مع فسخه اولى وله ان هذا
 انما يحصل بتسليم البايع لانه سلطة على التقرف وضرب البنا تمام يدوم فيقطع به حق الاتماد بخلاف حق
 الشفعة لانه لا تسليط منه وشك يوسف فيما ان حفظ الرواية عن لا حصف لا قيمة مذهب لان مذهب معلوم
 وكذا الشئ وهي بفتح وسكونه ان يزيد في الثمن ولا يربد الشرا لقوله لاننا جشوا هذا اذا طلب الراغب بمثل الثمن
 واقترب بماد ومنه فلا يملك ان يزيد في الثمن ان كان يبيع الفضة والسمعة في ارضيا بئس فبذبه لانه اذا اسامه
 احداهما او يوفي به صاحبه فلا يملك للغير ان يسامه ويشتري وانما كس السم لقوله ثم الرجل على سوم اخيه وتبلغ
 طالب بفتح المحبوب اذا بلغ واحد من اهل المهر لاجتماع جليل الطعام الى هذا المهر فاشترى منهم الطعام وهم محتا
 اليه بكمه لانه الجلب اذا قرب من البلد تعلق به حق العاقبة المهر تاهل البلد هذا صفة التلقي فبذبه لانه اذا
 كان لا يبيعهم فلا يملك له الا اذا بئس السقر على الواردين واشترى منهم بارخص في بكمه وبيع الحاضر للباي ي
 بفتح البادي الساكن في الصحراء اذا جلب الطعام الى البلد فطرحه على رجل في البلد طمعا في الثمن الغالي ان يبيع
 من اهل البلد بئس غل زمان الفتح قبل صوره اذا كان لواحد من اهل المهر طعام لا يبيعه منهم في الفسخ ولكن
 يبيعه من اهل البادية بئس غل ذهاب حاجب الهداية الى هذه الصورة فعلى هذا اللام في البادي يكون بمعنى
 من البيع عند اذ الفسخ لقوله ثم تعكس الى الله وذروا البيع والمعتبر الاذان بعد الزوال وانما كس لا يخلو
 السعي بما ولى المبيع لا في صلبه فاقض الكراهة دون الفساد وتفرق صغير عن ذي رحم محرم منه بلا حق مطلقا ولا به
 التفريق بالبيع لان التفريق بالاعتاق غير مكروه لانه الفسخ له وانما كس لان الصغير يشترى بالصغير والكبير
 وفي التفريق ايجاش الصغير وهو فسخ له ان يفرق بينهما ببيع بالبيع فيد يكون احدهما صغيرا والآخر كبيرا
 كبيرين فله ان يفرق ما روى انه فرق بين مارية وشربين واثنتا اثنين احثين كبيرين له وفيه بفتح محرم
 لو كان قريبا غير محرم كابن العم غير قريب كاسوة الاب لا يكره وفيه بقوله بلا حق مطلق لان التفريق لو وقع
 بالحقاق بانظره احد هو عيب او جنة قد دفع الى ولي طينة او خرج مطلقا لا يكون مكروها ففسخ المخرج للمخ
 اما اقرار الصغير فيثبت همتان فلو لا يلقفت اليه فان قبل طينة اذا دخل دارا بامان فباع احد غلامه صغيرين
 جاز لنا شراؤه فقد جاء التفريق فلما اجماعا جاز نظرا لانه لا يلزم شئ لوانه الحاد الحارب والتفريق انفع لا يبيع

مثلا فيعتبر وشبهة

لا يسامه
 جون

ذكره
 في البيع على الدين
 وذكره
 في البيع على الدين

اي لا يكون بيع من يزداد روى انه قال من يشترى هذه الخيل بدينار فقال رجل انما فقال غم من يزداد روى درهم فاعطى رجل درهمين فباعه منه **باب المبيع** وهي لقاط ولها ليقال في الدعاء اقل عنك اي لقطها هي فسخة حق المتقاربين فيجعل فسخة حقها لان لها ولاية على انفسها فاسقطا حقهما فبطلت الاقالة بعد ولادة المبيعة هذا تفريع كونها فسخة لانه لا يمكن الصبح مع الولد ولا بد منه هذا اذا ولدت بعد الفسخ وان ولدت قبله او زادت زيادة متصلة بالمبيع الاقالة عند وعند مبيع جعلها بيعا اذا ولدت ولذا وكذا لا يمنع الاقالة اذا ماتت الزيادة متصلة بالفسخ وصحت الاقالة عند النكاح الاول وفي الفتاوى الغضبي اذا لم يمتدح او لو لم يمتدح شيئا باكثر من قيمته لا يجوز له اقالته وان كانت بمثل الثمن الاول وان شرط غير جنسه ان لا يمتدح شيئا باكثر من قيمته لا يجوز له اقالته وان شرطه الاقالة ان يعطى المشتري اكثر من الثمن الاول وكذا في الاول اي كذا صحت الاقالة من الثمن الاول ولزعمه الثمن الاول الا اذا انقضى اي حدث العيب المبيع عند المشتري فيجوز له ان ياكل لان نقصان الثمن يكون لاجل الفايت بالعيب ولم يمنعها اي هلك الثمن بل المبيع يقع بل يمنعها هلاك المبيع لان المبيع محل العقد دون الثمن لان الثمن يثبت في الامة بالعقد فيكون حكم الشيء بعينه ولو لم يمتدح العقد لتقدمه وبغيره ما تنافى وهلاكه بعينه اي بعض المبيع يمنع عن الاقالة بقدره اعتبارا للمعنى بالكل وان تقايضا به في الاقالة بعد هلاك احد المالكين وان كانا مبيعين اذ العقد لا بد له من المعقود عليه وليس احدهما بان يجعل معقودا عليه اول من الآخر جعل كل واحد منهما مبيعا فكان المبيع قايما **اعلم** ان كونها فسخة حقهما بغيره ما ينظر في ما ينظر منها انها لا يفيد بالشروط الفاسدة كما يفيد المبيع ومنها انها اذا تقايضا ببيع المبيع جاز للبايع بيع المبيع قبل قبضه ومنها ان المبيع اذا كان المبيع مكيلا يجوز للبايع بيعه بلا اعادة الكيل قيد بالعقد لان اقالته بيع في حق غيره مبادلة مال بما بال التراضي فيظهر فائدة في ما قبل منها اذ المبيع اذا كان عقارا فاسلم الشفعة الشفعة ببيع جاز له ان يأخذها في اقالته ومنها ان الموهوب له اذا باع الموهوب من من آخر فمقتضى بلا ليل للواهب الرجوع من هبته لان الموهوب له في حق الواهب بمنزلة المشتري منه ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن ثم تقايضا جاز للبايع ان يشترى المبيع منه باقل مما باعه لانه حق البايع في المملوك بغيره ما ينظر في هذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة ولو ذكره بلفظ الفسخة او التاركه لا يجعل بيعا في حق الثالث اعلم ان مقتضى موضوعه للفوق **اعلم** ان العقد الذي شرط فيه الاقالة والنكاح يستعمل بيع الوفاء فله حكم الرهن عند اكثر المشايخ فلا يباح للمشتري ان يتفيع به بلا اذن البايع وسقط الدين بملاكه قال الامام نجم الدين الشافعي الشافعي انفق مشايخنا في هذا الزمان على جوازها وافادته بعض الاحكام وهو الانتفاع به حاجة الناس اليه وتعاملهم فيه والتواضع قد تترك بالتعامل كما في المقتضيات قال صاحب الزمالة وعليه الفتوى **باب المبيع** هي بيع المشتري بتمنه وفضل وفي عبادة تسامح لان الثمن الاول صار ملقا للبايع فلا يمكن البيع به ولعله ادله بمثل الثمن الاول وفيه ايضا ثبوت ما يسمى من ان لجزء الفسخ والفصل وغيرهما فيفسخ الى الثمن الاول فلا يكون الثاني مثله في المقدار فيكون المراد بمثل الثمن الاول ما قام عليه والتولية ببيع به اي

ان اقالته
كما

باب

بالمثل الاول بلا فضل وشرطه ما شرأه بمثل اي شرط المراجعة والتولية كوف الثمن الاول مثليا ليحقق الارتفاع في لوم يكون الثمن الاول مثليا بان كان عبدا او ثوبا لا يتحقق المراجعة الا ان يكون ذلك الثمن الغير المثلي مملوكا للمشتري الثاني فيبيع به وبزيادة وينبغي ان يكون الرجوع مثليا ومعلوما حتى لو باع بثلث الثوب الذي اشتري به وبغير قيمة لا يجوز لان الرجوع يكون مجزئا ولا يتم اجر الفسخ والصحة بفتح الصاد مصدر وبكسر هاءم والظراف وهو علم الثوب والفصل والحمل الى ثمنه والحجوة متعلق بهم لان ما يذيد به عن المبيع او قيمة يلحق به وما لا فلا والصحيح واخره ان يزداد العبيد والحمل وسوق الغنم بزيادة في القيمة يختلف باختلاف المكان بخلاف ارجاء الرأى وارجاء تعليم القرآن حيث لا يقيم لانه لا يذيد به عن الشيء ولا في قيمته وثبوت الزيادة في التعليم لمعنى فيه وهو الذهن لا بما انفق على المعلم اذ التعليم شرط وفيه التبيين ان فعل المشتري يبدع شيئا مما ذكر من القتل وحده لا يهتم لكن يقول قام على كذا لا يهتم ان ياكل لان يقول لثمنه بكذا حوذا عن الكذب وكذا يقيم نفقة المبيع وكسوة وكذا في الحيد فان ظهر للمشتري خيانة اي خيانة البايع في قدر ثمنه في امر اجماع اخذ بتمنه او رده وفي التولية حط من ثمنه اي للمشتري لخط من الثمن قدما كان البايع في بيع التولية عند حقه لان الخط لولم يوجد في التولية يكون قدر الخيانة زائدا على الثمن الاول فيصير مراجعة التولية وفي المراجعة لولم يحط ببيع مراجعة غايته ان يكون الرجوع اكثر مما طمته المشتري فيثبت له الخيار لفوت الرضى وعند لي يوصف يحط فيها اي في صورت الخيانة في المراجعة والتولية بلا اجتناب مع حقه قدر الخيانة من الرجوع في المراجعة مثل اذا قال المشتري هذا الثوب بعشرة فباعه بخمسة عشر فظهر ان البايع كان لثمنه او ثمانية يحط قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان ويحط من الرجوع ما قبلها وهو درهم واحد فياخذ الثوب باثنى عشر ولو خان في الاجل بان لم يبيته انه اشترى ثوبا او بين وخان في قدر الاصل فله ان يمتدح الخيار في المراجعة لان الموصل انقص المالك من طائل كذا في الحيد لان الاصل هو لفظ المراجعة والتولية وذكر الثمن في العقد يحجز في التقدير فلا بد من بيع بناء العقد الثاني على الاول فيحط قدر الخيانة ليكون الثاني لا اقل وعند محرم حتى فيهما لان الاصل ما هو المذكور في العقد كونه معلوما والثمن الاول غير معلوم وذكر المراجعة والتولية محل علم الترويج فيجوز بحري الوصف فاذا ظهر الخيانة فيهما يتخير المشتري لغوات الوصف المرفوع في الثمن كما لو فات في المبيع ومنى لثمنه ثانيا بعد بيع بربع فان راجع طرح عنه ما دفع مثلا لو اشترى ثوبا بعشرة درهم وقبضه ثم باعه بخمسة عشر لثمنه بعشرة يبيعه مراجعة على خمسة وان استغفر الرجوع الثمن كما اذا باع الثوب الذي اشتراه بعشرة بعشرين لم يراجح اي لا يبيعه مراجعة اصلا عند حقه وقالا يراجح بعشرة في الصورين لان العقد الثاني عقد جديد منقطع عن الاول فيجوز المراجعة عليه **وله** ان الرجوع في البيع الاول كان على احتمال السقوط باذنه المشتري المبيع بغيره العيب فيه فكذاك بالشراء ذلك الرجوع والتاكيد حكم الاجاب فكأنه لثمنه ثانيا بعشرة ثوبا وخمسة فتقابلت الخسائر وبقي الثوب المثلثة الاول خمسة فيراجح عليها وفي المسئلة الثانية في محاسنا

فلا يبيع ما يجهل جزاءه عن شبهة الخيانة تراجيح سيد شري من مادونه المحيط دية فاعل المحيط برقبته على ما
 غيره بايعة الحار والحرور متعلق بقوله وراجح يعنى اذا اشترى العبد الماذون ثوبا بعشرة وعلمه دين يحيط
 برقبته فباعه من مولاه بخمسة عشر درهما فانه يبيعه مراحمة على عشرة كما ذور شري من سيده يعنى اذا اشترى
 العبد ثوبا بعشرة ثم باعه من مادونه المحيط دية برقبته بخمسة عشر كما ذور باعاعه مراحمة يقول على عشرة ^{قام}
 لان مطالب العبد الماذون مكلل الموط من وجه فجعل العقد الذي جرى بين العبد والسيد كراه للموط
 كالعدم فصار كأن العبد اشترى المولى بالوكالة بعشرة الفصل الاول وسبعة بالوكالة الفصل
 الثالث فيعتب الثمن الاول ورب المال معطوف على سيد عام اشتراه مضارب بالنصف يتعلق بضامة الا
 ونصف معطوف على ما شري ما يبيع بشراية ثانيا منه اى من المضارب يعنى وراجح رب المال على الثمن الذي
 شرا به مضاربة ذلك المتاع قبل شرا رب المال منه وعلى نصف الزجر الذي حصل بشراية بعد شرا يعنى شرا
 مضاربة بصورة دفع رجل الى رجل عشرة دراهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بالعشرة ثوبا
 ثم باعه من رب المال بخمسة عشر دراهم يبيع رب المال مراحمة على اثني عشر ونصف وكذلك لو اشترى رب المال
 سلعة بالف درهم وخمسة انة فالمضارب يبيعها مراحمة بالف وما بين وخمسة لا يجوز بيع رب المال
 من المضارب ولا يبيع المضارب من رب المال اذ لم يكن في المال ربح لان البيع على ثمنه مال غني وهو
 يشترى ماله بماله وعندنا هذا العقد جائز لان كل واحد منهما يستفيد بهذا العقد مكلل اليد وان لم يستفيد
 مكلل الرقبة وجوز العقد ببيع الفايضة اذا جاز البيع ببيع رب المال مراحمة على اثني عشر ونصف لانا وان قضيتا بجواز
 فبيعته شبهة عدم الجواز لان المضارب وكيل عن رب المال في البيع الاول من وجه فانه يعمل له من وجه فماله ولهذا
 يرجع بالعمدة على رب المال فصار يبيع المضارب مع رب المال باطلاة حق نصف الزجر لاذلك حتى رب
 المال ولما درهما ونصف حق المضارب ولا شبهة في اصل الثمن فيعنى مراحمة على اثني عشر ونصف بلا بيان فان
 اعتدت البيعة اشترى جارية عن ثمنها او وطئت ثوبا اى اشترى جارية وهي ثوب فوطئها او ان ينفقها
 الوطئ راجح بلا بيان اى لا يجب عليه ان يقول اى اشترى سبعة فاعتدت في يدى لان الغايه وصف فلا
 يقابل له شئ من الثمن اذا فاته بلا صنع احد وان فقت اى قلعه عنها هو او اجبره قاض لكل ارش او وطئت
 بكر الزمة ببيان لان الاوصاف اذا اخلت مقصود بالتناول صار لها حقيقة من الثمن لان ما فات كاللم
 له يبيع ياخذ بدله وكذا ان جبره بغيره لولا الملك كان مضربا عليه فصار سقوط الثمن عن كالبديل له
 وقرض فاد الفرض بالفاء وقيل بالقاف بمعنى القطع وحرق نار للشوب المشتري كالاوى اى كالمسئلة
 الاو طيغ تراجيح بلا بيان وتكتمت بشره او طيغ فانسق كالثانية يعنى لزوم البيان لغوات الوصف بالتناول
 ومن شري بشراية بثمانية وراجح بلا بيان اى بان لم يبيد انه اشترى اى بثمانية متضمن ببيان ان
 بدته او ياخذ بكل الثمن لان للاجل شبهة بالبيع فانه يراود الثمن للاجل فالحق شبهة بالحقيقة اصلها

وباعها من المضارب
بالف وخمسة

تأخورت

يتبين

فصار كأنه اشترى شئ ثم باعه احدهما مراحمة بثمانية فان اتلفاى المشتري المبيع ثم علم له كل ثمنه لانه لا حصة
 للاجل من الثمن حقيقة وكذا التولية يعنى اخا ولوا رجلا ولم يبين ان الثمن شبهة ثم علم المشتري بوجه ان ثا فان اتلفه
 ثم علم له الثمن ولا يرجع على البائع بشئ لما ذكرنا فان ولى اى باع تولية باقام عليه ولم يعلم مشتري به قد
 اى بغير علمه فسد لان الذي قام عليه لم لا اشتراه به ومطابقة من المون التي تطبق بالثمن وهذا لا يعرف الا ببيان
 البائع فان لم يبين كان الثمن مجهولا فيفسد والله اعلم المجلس ختم يعنى مع البيع والمشتري الجواز لان الرضام
 قبل المعرفة بمقدار الثمن كما لا يتكامل بعد الرقبة للجهل بصفات المبيع ولم يجز بيع مشري قبل قبضه الا ان العقار لا
 انهم نهي عن بيع القرار وهو البيع الذي فيه خطر انفسا به ملك المبيع وهو تحقيق في السقوط قبل القبض
 دون العقار قيد بالبيع لانه لو اوصاه لرجل فوات قبل القبض من الوصية ولو وهبه من البائع فقبله انتقض
 البيع لان قبضه يوجب عن قبض المشتري فيجعل الرهبة مجازا عن الاقالة ولو وهبه من غيره او تصدق به او اقر
 ضنه فالأصح انه يجوز فيكون ذلك الغير بايالة القبض ثم يكون قابضا لنفسه ولو اجر العقار قبل القبض فلا
 انه لا يجوز لان الاجابة على المناقحة والمناقحة كالمفقولة في احتمال الهلاك وقيد بالبيع بالمشري لانه لو كان
 مشريا او ميرا او يدل على جواز قبض القبض لان العقد لا يفسخ به ملكه ومن شري كلبا كلبا اى بشرط الكلب يبيعه
 ولم يالكه حتى يكيله لانه لم يشرى عن بيع الطعام حتى جرى فيه صاعان صاعا للبائع وصاعا للمشتري قيد بالشرا
 لانه لو ملكه بثمانية او ميرا او غيرها جاز له ان يتصرف قبل الكيل كذا في الكفاية وقيد بالكيل لانه لو باعه
 مجازة لم يخرجه المشتري الثاني الى إعادة الكيل بشرط كبل البائع بعد بيعه بخرقة المشتري وكفى به اى بذلك الكيل
 في الصبي حتى اشترى به بما قبل لا يكفي لظاهر ما روينا به والصبي انما يكفي به اذا فرض منه اعلام المبيع وذا حصل
 بالكيل من وطئت محمول على المسلم اليه اذا اشترى برأه من المسلم فيه بشرط الكيل وكل رب السابقتضاه فانه لا يبيع
 الا بصاحبه لاجتماع الصفتين احدهما شراء المسلم اليه وثانيهما قبض رب المسلم لنفسه وهو كالبائع الجديد وكذا
 ما يورث او يقد لا ما يورث المحدث والمحدث كالموزون عند بيعه فلا يبيعه ولا ياكله كل حتى يقد لان شبهة اختلاط
 غير المبيع بالمبيع ثابتة في المحدث وكما الموزون وقالوا كالمزدور لان الربوا لا يجري بين المحدث وبين كماله المحدث
 فله ان يبيعه بلا اعتد فيكون الزايد المشتري كالمزدور والدليل وجه التفرقة في الثمن بثمانية او سبع او غيرهما اذا كان عينا
 واما اذا كان دينيا فالعرف فيه هو ثمنه من عليه الدين قبل قبضه لان الاثمان لا يتعين في العقود وليس فيها غير
 انفساخ العقد بملكه ولطاعة اى عن الثمن والمزيد فيه اى الزيادة في الثمن والمزيد مضربا على حال قيام البيع يتعلق
 بالمزيد لا بعد هلكه اى لا يبيع الزيادة في الثمن بعد هلكه المبيع معطوف على قوله فيه اى يجوز للبائع ان يزيد في البيع
 ويتعلق بالحقايق في ذلك اى المزيد والمزيد عليه يعنى اذا اشترى المبيع فلم يشري ان يرجع على البائع بالاصل والزيادة
 وكذلك البائع ان يبيع المبيع في ثمنه في المزيد عليه لانها التحق باطل حصل العقد وليس للمشتري طلب المبيع من البائع
 ما لم يملكه المزيد والمزيد عليه من الثمن فيقول على الكل ان زيد على ما بقى ان حقا والشفيع ياخذ بالاقلة الفصلين

يتكامل

صحة

وقد

خير

اي في فضل الزيادة على الف والخط عنه وانما تظهر الزيادة في حق الشئ متعلق بالعقد
 الاول فلا يملك ان يتصرف فيه فيما يرجع الى طر الاضرار بالتفريع فلو قال ببيع عبدك صورة ان يطلب
 زيد شرا عبدك وبالف درهم وعمر ولا يبيع الا الف وخمسة مائة فقال آخر لو بيع عبدك من زيد بالف على ان يضمن
 كذا اي ضامن لك خمسمائة من الف من سوك الالف فباع عمر واخذ الالف من زيد والزيادة منه اي من الكفيل ولو لم
 يقل من الف فالالف على زيد ولا تخفى شئ عليه اي على الضامن وكل دين اجل الى اجل معلوم صح الالف لان الا
 جل لو لم فيه نصار البتة ما لم يكن المتبيع شئيا وهو الكفيل عن المطالبة الى الاجل وذا في موضوع التبرعات بخلاف
 ما لو اصر ان يقرض من ماله فلان الف درهم الى سنة حيث يلزم من ثلثة ان يقرضه ولا يبطى البتة قبل المدة
 لانه وصية بالتبرع كالوصية بالخدمة فيلزم نظرا للموصى **باب الربو** هو فضل ارادة فضل احد المتجا
 نين على الآخر بالمعيار الشرعي وهو الكيل والوزن فلا يكون فضل فقير على فقير بوزن فضل سنة اربع
 من المهر وكي على اربعة اوزن منه الوكيل الربو خال عن عوض احترز به من بيع كبر وكرك شعيرة فان التنازل فضلا
 عن الاول لكنه غير خال عن العوض بقرض الجنب شرط الى خلاف الجنب شرط لاحد العاقدين احترز به من شرط
 لغيرهما فلا يكون دينا في المعايير احترز به عن الفضل لما في عن العوض في المهر فانه لا يكون دينا وعلمه القدر
 مع الجنب لان الفقير اوجب التنازل ذاك في الاثبات السمة والتمائل انما يقع باعتبار الصورية والمعنى والقدر سوى
 العوض في صورة وطبقت في سويهما معنى فتناسب كل منهما ان يكون عليه فم ببيع الكيل والوزن في جنس متفاضلا ولو
 ولو غير متقوم لوهذا الموصل احترز به عن قول النافعي لانه لا يربو في غير المتفاضلات المتطوعات على قوله عدم
 لا يبيعوا الطعام الا سواء بسواء فذكر الطعام وهو مشتق عن الطعام مشعر بان الطعام عليه هو القيمة كالحق
 والكيل الاول من الكيلات والثاني من الموزونات وحل البيع في الاثبات المذكورة متماثلا وبالمعيار اي حله البيع
 متفاضلا فيما لا يدخل في المعيار كحقيقة بحفنين وبيضة سيصتين وتمر يمين وذن من ذهب او فضة
 بدرتين لا اندام القدر لان الشئ لم يقدر المعيار بما دون نصف صاع وبالذرة والنهاية هذا ان يبلغ كل
 منهما نصف صاع فاذا بلغ احدهما كما اذا باع حقة بقر لا يجوز ان وجد الوصفان وهما القدر والجنس
 حرم الفضل والنسب لوجود العلة وان عدا ما في الوصفان جميعا حلا في الفضل والنسب لعدم الحرمة كما اذا
 باع الحويان بالثياب وان وجد احدهما لا الاخر حل الفضل ببيع الثوب المروى جاز في التفاضل لا اندام القدر
 ونظير اندام الجنب الحقة بالثياب لا الشاة اسم هو في مروى وبره شعير لان كل ما يتعلق بوصفين مؤثرين
 كان مجموعهما علة حقيقة فم بها ما في حقيقة الفضل وشهرته وكان لكل منهما شهرة العلة فم بها ما هو شهرة الفضل
 وهي الشاة لان في التقدير شهرة الفضل على الشهية اذا تساوى ذانها فان قلت لان ينبغي ان لا يثبت بعض
 العلة لتمام علة تامة فم الشهية وان كان بعض علة طرية ربح العقد لانه اذا سلم التقدير في الرخصان
 او طرد به وان جمعها احد الوصفين وهو الوزن لانهما لا يتفقا في صفة الوزن فالزعم ان يوزن بالانما

كبر بوزن كبر شعيرة

بالتعام ص

وهذه من يتبع بالبيع والتفقد تزن بالسجات وهو من لا يتبع بالبيع فاذا اختلفا في الوزن صورة
 ومعهما الجبرهما القدر من كل وجه فصارا لوزن مع السكيل والبر والشعير والتمر والمكيلي لما روى النعم قال
 قال ببيع هذه الاثبات كذا بكيل والذهب والفضة وزن في البقرة ثم في يومها وزن في يومها وان كانا فيهما بان كان
 الذهب او يوزن البر لان الشئ اقوى من العرف ويحمل في غيرهما على العرف يعني ما لم ينص عليه بانه كذا او وزنه
 محمول على عادة الناس مثلا بالادنى عند عدم الاقوى فلم يخر ببيع البر بالبر صا متساويا ووزنا والذهب بجنس
 متفانلا كذا كما لم يخر ببيعها بجنس وقته واعتبر بقيس الرمي بكس الدرا وما جرى الربو في غيرها كذا في النهاية حتى لو لم
 يكن مقيتا كان سقلا فلا بد من شرطه في غير مرقا قيد به لان التقابض ببيع العرف شرط في الجنب لوزن
 بالفضة هاهنا هاهنا لا يربو الا بشرط تقابض ببيع في غير العرف ليعبر بالبيع لا التقابض وجاز ببيع النكس
 بالفسح باقيا منها عند ضعفه ولم يولف وعند محمد ربح لا يجوز لان الفلوس الراجحة في فلا يتبع
 بالبيع في العقود كالتقديس **ولما** ان القيمة تثبت في حقهما باصطلاحهما وقد ابطا اصطلاحهما
 نصحا لغيرهما فقيدها بعبارة ما لو كانا بغير لسانها لا يجوز لانه ببيع كالي بكالي وقدره في النعم عدم ولو كان
 احدهما بغير غيره كما اذا باع بعبارة بفسح غير معين لم يخر لان الجنب بافرا حرم الناف فان قلت اذا خرج الفسح
 من ان يكون ثمة يعودون نينا كان هذا ببيع قطعة صفى بغير صفى وهو فاسد فلم يكن في ابطال القيمة
 بغير العقد قلت مما ارضاعى صفة القيمة فيما وما ارضاعى اعتبار صفة القيمة وليس من ضرورته خروجها
 من ان يكون ثمة اخرها حرجا من ان يكون علة كالجوز فقيمت عدها كالجوز في نسيها والتم بالحق
 لانه باع موزو بغير موزون فيصح كيف ما كان والديق بجنس كذا متساويا هذا اذا كانا مكيوسين وكانا
 على صفة واحدة من القومة قيد بالجنس لان بيع الدقيق بالبر او السويق متساويا لا يبيع لان المعيار فيهما الكيل وهو
 غير متساوي بينهما لاجبات البر متخللة واجزاء الدقيق مكتوبة وكذا ببيع الدقيق بالسويق لا يجوز عند حصة لبقاء
 الجانبة من وجه لانه السويق اجزاء حقة مقلية وبيع الحنطة المقلية بغير المقلية لا يبيع جاز في كل ببيع اجزائها
 وجاز عند ما لانها جنسان مختلفا في اختلاف الاسم والمقصود اذ بالذات فيقيد اتخاذ الجنب والسويق ليس
 كذلك والربط بالربط وبالتمر متماثلا جاز عند حصة خلا قالها لانه ببيع السويق ببيع الربط بالتمر فقال انقص
 اذا جف فيقول نعم فقال لم فلا اذن **ولم** ان الربط ان كان تمر الجوز ببيع لقوله عدم التمر بالتمر مثلا بمثل واللا
 فيجوز ايضا لقوله عدم اذا اختلف الجنان فيبيعوا كيف شئهم والعنب اي جاز ببيع العنب بالزبيب عنه
 وعند ما لا يجوز وقيل لا يجوز اتفاقا كالحنطة المقلية بغير المقلية وجاز ببيع العنب بالذهب علم التفاوت
 بعبارة الجفاف او لا والبر اي جاز ببيع البر بطبا او بملوا بمقلة او باليلى والتمر او الزبيب المتفق بالتمتع منهما
 اذا تساوى شرط صحة العقد في شرط عند العقد ولم يجرى حيوان بلح حيوان اخر متفاضلا يعني ببيع اللحم المتخلف بغيرها
 ببيع متفاضلا والمراحم البقر والغنم والابل فاما البقر والحويان ليس واحد وكذا الضان والمغرة والعرا والنجار

بالفضة

تفريع

في البيع بالاسم في البيع بالوصف

متساويا

لا يبعد

بشرا

وكذا اللبن اي يجزى بربع البان البقر الغنم متفاضلاً لان اصولها اجناس وكذا خلد الفل اي يجزى بربع
وهو نوع من اربعة التمر خصص بم اجزاء للكلام مجرى العادة لانهم اعتادوا اتخاذ الخلد من الدقل والافا حكمه فخل
كما ذكر كل جلد الغنم لانها اجناس باصلها وسنم البطن بالالية او بالجم لانها اجناس للاختلاف بين
الصورت والمقاصد وللميز اي جاز بربع للميز بالبر او الدقيق او السويق متفاضلاً لان للميز عدد من او وزن
والبر كمي فلم يجزعهما القدر وان كان احدهما نسبة ان للوصل وجاز السلم في الميز والبر وبقي وذكر ان
رستم في زاد بن انه على قول له حقه ومحمد لا يصح في الميز لكن الصبي انه جاز لا اي لا يجوز بيع الجيد بالردك
اذا قيل بل يجزى من الردوي لقوله في جدها ودرتها سواء وبالبر بالتمر الامساوي لانها اجناس واحد البر
اي لا يجوز بيع البر بالدقيق او بالسويق لما ذكرنا انه لا يسقى بهما الكليل والدقيق بالسويق متفاضلاً او متساوياً
غير جائز عنده وجائز عندها من بيانها قرياً والريون اي لا يجوز بيع الريون بالزيت والسهم اي لا يجوز بيع
السهم للخل وهو يفتح الماء دهن السهم حتى يكون الزيت والخل اكثرهما في الزيت والسهم حتى يكون دهن الفاضل
عقابلة النخل وان كان الزيت الذي في الزيتون اكثرهما في الزيت او مثله لا يصح وان لم يعلم انه مثله او اكثر منه لا يصح لان
الفضل الذي يتوهم وجوده كما يستحق في الربوا ويستحق في الميز وزن لا عدد في التفاوت اخذ عند بعض الحكماء
وبقي وعند بعضه لا يصح وزن ولا عدد لان للميز متفاوت في الوزن لتفاوت الميز والسنور والمقدّم و
التأخر والاعتراض اما يصح في المتلى وعند محمد يصح بهما للتعامل والقياس فيكون بالتعامل ولا ريب في سبب
وعنده لان العبد وما فيه لسيده ومثل اي لا ريب في مسلم وحزبه في انه اي في دار الحرب لقوله في لا ريب
بين المسلم والمسلم في دابة **باب المظن والاحتياط** يدخل البند والمفتاح والكيف اي المخرج في
بيع الدار لان الدار لم لا اذيت عليها الحائط والعلو والكيف مما اذير عليه فيدخل اذ اذيت مفتاح
الغلق من خشب متصلاً به يدخل وان لم يتصل لا كذا في الكاف ونحوه البيسي هذا في عرفهم وفي عرف
اهل مصر ينبغي ان يدخل السلم وان كان منفصلاً لان بينهم طبقات فلا يستفيع بها بدولته لا الظلم
وهي البساط الذي يكون احد طرفيه على الدار والطرف الاخر على دار اخرى او على الاسطوانات في التكة
ومما احتجوا به الدار المبيعة وهي لا تدخل الا بذكر كل حق هولها او عرفها او بكل قليل وكثير وم هو فيها
او متاً وعندهما يدخل بلا ذكر لحقوق لانها من توابع الدار **وله** ان الفلانة تابعة للدار من حيث
ان قرارها طرفها لو كان بها لدخلت تحت بيعها بلا ذكر لحقوق ولكن قرار طرفها بشر آخر فلم يدخل
والشجر اي يدخل الشجر لا المزرعة في بيع الارض اما دخول الشجر فلانه يشجره يثبه بناء الدار في القرار
وقيل لا يدخل شجر صغير لانه ينقل وشجر عتيق مثله لانه يعلق للحطب واما عدم دخول الزرع بدون التسمية
فلانه كالمناخ الموضوعة صنوع بخلاف الخلل حيث يدخل في بيع الام لانه جزؤها من جنسها فنصار تبعاً لها وفي شرح
القدر في اغلا لا يدخل الزرع اذا لم ينبت وصار له قيمة اما اذا نبت ولم يصير له قيمة فيدخل في الائمة ولا الثمرة في بيع

المفصل بالباب وله
سكان منفصلا لا يدخل
الاغلاق ولا الفتح
وكذا السهم والسرير
ان كان متصلا يدخل
وان كان محذوفاً

بعد اوبینت

شريفة من الاشربة وان ذكر طلقه والمرافق ان هذه للوصف يتصل بقوله لا الزرع ولا الثمر لقوله ٢٢ من الثمري
 ارضا فيها ثلث والثلث للبائع الا ان يشترط المبتاع ولا العلوى اي لا يدخل العلوى شراء بيت بكل حق لانا نبيته
 لهم ما يبيات فيه والعلوى مثله والشيء لا يستتبع مثله ولا من اجزائه ولقوابه ولا في شراء اي لا يدخل العلوى
 في شراء منزله لا يذكر ما ذكر اي الحقوق والمرافق وبكل قليل الخ لان المنزل لهم ما يشتمل على بيعت ومنازل
 او محن مسقف فكان فوق البيت دون الدار فله منزله بين المنزلتين فتايدخل العلوى فيه تبعا بذكر
 التتابع علما بشبهة بالدار ولا يدخل بدون علما بشبهة بالبيت فالواحد الجواب على التفصيل المساكن على
 عرفنا فاهل الكوفة وعرفنا يدخل العلوى الكل سواء باه باسم البيت او المنزل او الدار ولا الطريق
 اي لا يدخل طريق والشرب والميل اي ميل الماء في البيع اي في بيع بيت او منزل او دار او ارض لا يذكر ملوكون
 لان هذه الاشياء وان كانت تابعة من حيث انها انما يقصد بها الانتفاع المبيع الا انها اصل بنفسها لمن
 حيث لا يتصور قيامها بدون المبيع فلا يدخل الا بذكر الحقوق بخلاف الاجابة حيث تدخل هذه
 الاشياء بها بل اذكر الحقوق لانها شرعت للانتفاع لا يكون مقصودا ويؤخذ لو ان التمتع اتمه يستتبع بعض
 اذا اشترى جارية فولدت عند لا يملكها ولا تحقها رجل يتيمة ياخذها ولد لها لان البيعة حجة مثبتة للملك
 مع الاصل فيثبت بها الاتحاق فيها وان اقربها الى ان اقربها الرجل لم يتبعها ولد لها لان الاقارب حجة قاصرة
 ثبتت به الملك ضرورة صحة الخبر وقد بان بطلانه ان دفع باثباته بعد الولد فلا يظهر الاتحاق في الولد شخص قال
 انتهى في فاني عبد فاشترى فبان ان يظهر حررا فثبت العبد الثمن ان لم يدرك كان بايعه لانه اقدم الشراء معتمدا على كلام
 العبد فجعل صاندا دفع للمورع عن البائع بعدد الامكان ولهذا اقولوا اذا قال البائع للمشتري قيمة متاعى كذا
 فاشترى بناء على ذلك ثم ظهر خلافه فله الرد بحكم التعريف هذا هو الصحيح وكان صدر الكلام في بيعته كذا في البيتين
 وذكره الاجابنا في رجل باه غلاما وسلكت مع عليه البيع ثم قال انا حر لا يسمع ولو امر بالشرى ولم يقل انى
 عبدا قال ولم يامر بالشراء لا يفسخ العبد ورجع عليه اي العبد بما ضمن على البائع لانه فساد بنا عليه وهو مفسد
 فيه كعبه الراهن اذا قضى الدين لتخلفى الرهن وان علم لاى ان علم مكان بايعه لا يضمن ولا ضمان في الرهن
 اصلا ايضا اذا قال ارزني فاني عبد فثان فانتهت فان حررا لا ضمان عليه سواء علم كان الرهن لانه ليس بعقد
 معاوضة ولهذا ايضا بشرط مال السلم او بالمسلم فيه وهو حرام فلا يجعل الامر بالارتهان ضمانا للسلمة فان
 يتصور هذه المسئلة على قول لم يصح لان ثبوت الحرية يكون بالقضاء والقضاء بالشهاد ودعوى العبد شرط
 للشهادة القائمة على الحرية عند فلا يسمع دعواه للتناقض قلت التناقض معفو عنه اما حرية الاصل
 فلخفا حال العلوق فان الولد يجلب من دار طرب صغيرا ولا يعمل بحرية امة فيقرب بالرق ثم يعلم بحريتها فيدعى
 الحرية واما العتق العارض فان المولى قد تفرد بالاعتاق ويخفى لحال عن العبد فيقر بانه رقيق ثم اذا علم عتقه فادعاه
 به يسمع كما في المسئلة اذنا مت بينة ان زوجها طلقها فلا يسمع دعوىها ولا الرجوع في دعوى صح مجبول بدار

۲۲

والاستغفار والالتفات
والاستغفار والالتفات

انفصال

ابو البرص

قلت كيف

وإذا هلك يبع الثمنه ولو كان مفاوم
كان لثمنه لا يراش مال الثمن وباتسم

فصريح على شيء فالتحق ببعضها يعني اذا ادعى حقا فهو لا يرد فافكر المدعي على فضاخ منه على مائة درهم فالتحق الا اذا كان يرجع شي
اذ لم يدعي ان يقول غيبته بدعي هذا الباقي فلا يثبت حق الرجوع بالشكل ولو التحق كل واحد المدعي كل العوض الذي اخذ
وفهم صحة الصلح عن المجرول يعني دلت المسئلة على ان الصلح عن المجرول على معلوم جائز وعلى صحة الصلح ليست بشرط صحة
الصلح لان مدعى الفسخ لا يفسخ الصلح الا اذا ادعى اقرار المدعي عليه في صحة الدعوى وقبول البينة ووجه محضه
دعوى كماله ان التلحق شي منها يعني لو ادعى كماله فضاخا على مائة درهم فالتحق منها رجوع حصته ما التحق عن المائة اذا توفيق
غيره يمكن لان الصلح وقع عن كل الدار على مائة فلا بد من نقض الصلح بفسخ فارجع على المدعي ايده عند فوات
سلامت الملتزم الميزر وما لك بلعني ملكه فسخ وهو متبدا خيرا ما لك مقدم عليه ولطفا صفة المالك له اجازة في باقي العاد
اما شرط بقاء الملتزم فلا ان التلزم في حال حيوته فكيف يلزمه بعد وفاته واما البائع فلان حقوق العقد يلزمه حال
حيوته فلا يلزم بعد وفاته والمبيع لان المالك لم يتقبل اليه بالعقد فلا يتقبل بعد هلاكه واما شرط بقاء المالك فلا ان بطل
العقد الموقوف فبعد ذلك لا تقيد اجازة الوارث لان المفسوخ لا يلحق الاجازة وكذا الثمن ان كان عرضا يعني ان يبيع
عني فقيامه بشرط ايضا فاذا اجاز المالك عند قيام هذه الحصة جاز البيع ويكوف الثمن للبائع دون المبيي وله ان يرجع على
البائع بمثل المبيع ان كان مثليا وبقيته ان كان من ذوات القيم لانه شئ من وجه وشراء الفصول لا يتوقف على اجازة
الغير بل ينفذ عليه فاذا اجاز المالك البيع بالعرض صار الفصول مستقضى عن المالك ما بانه وان كان حيوانا لان المستقر
يصير ضمن الشراء وان كان لا يصح فصول فيرجع المالك عليه بقيته واعتبار جانب الشراء حق من المبيع لانه يوافق الاصل
واعتبار جانب المبيع يقتضي التوقف على غير وهو خلاف الاصل وهو ملك للمبيي ومات عند بابه ولم ينفذ الى المفسوخ
فسخ البيع قبل الاجازة دفعا للحقوق عن نفسه بخلاف الفصول في النكاح حيث لا يكون الفسخ قبل الاجازة لانه
لحقف ثمة لا ترجع اليه لانه سفير ومقرر وجاز اعتاق المشتري من الفاضل لا يبيع ان اجبر بيع الفاضل يعني ان باعه
المشتري من الفاضل من آخره اجاز المولى البيع الاول لم يجز بيع الثاني لان فيه غررا اذ انفاذ هذا البيع متعلق
بنفاذ الاول ونفاذ الاول متعلق باجازه المالك وهو رجلا لا يجز فان اجاز نقذ العقد الثاني والا لا ينفذ قبل
القبض ويبيع لا يجوز لان فيه غررا ففسخ العقد على احتمال هلاك كل المبيع قبل القبض فبئس انه باع مال الغير
ولو قطع يده اي يد العبد في يد المشتري من الفاضل فاخذ المشتري ارشها ثم اجزى اجاز المولى بيع الفاضل فانه
اي ارش اليد للمشتري لان الاجازة يثبت المالك له من وقت الشراء فظاهر ان القطع كان على ملكه فكان الارش
وتصدق بما زاد على نصف ثمنه ان كان الارش زائدا على نصف الثمن فالزيادة لا تطيب فوجب بقده
لان المبيع اذا لم يكن مقبوضا للمشتري فلا يكون ضمانه فيكون ربح ما لم يضمن فان كان مقبوضا ففقيه شهرة
عدم المالك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وانما يثبت بطريق الاستناد فكان تابعا من وجه دون وجه
ومن شري عبدا من غير سببه فاراد رد العبد وقال انك بعتني بغيري فما صالجه وجه البائع ذلك وقال بل بعتك
ثم اقام المشتري بينة على اقرار بايعة او سببه بعدم ابي به اي امر رب العبد بالمبيع مريدا رد اي رد العبد لا يقبل

شأن تناقضا
في فسخه
الجواز
الاستيفاء
لا يرد
للسنة
الاجازة
القبض

بينه لبيان لبطلان دعواه بالتناقض اذ الاقدم على الشراء اقرار منه بصحة ثم دعواه بعد ذلك لانه باع
بغيره اقرار منه بعدم صحة وان اقر بالبيع به اي بانه باع بغيره اقراره عند قاض وطلب مشوية رقه وبيع
لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار الا يرى ان من انكر شيئا ثم اقر به اقراره فالتلحق ان يساعده على ذلك فينفذ
النقض على ما ولدك شرط للنقض طلب المشتري حتى يصير متفقيين على ذلك فيكون نقضا **باب**
السلام ومع فيما يعلم قدسه وصفته كالمكيل والموزون ممتنا احتريزه عن الموزون الذي يكون ثمن
كالدارم والذاني فلو سلم في الدارم ثوبا يكون باطلا والمذروع كالثوب والبسط والبوارى وكونها
ممتنا طولها وعرضها ورقعتها اي غلظتها وخائفة ولا بد من ذكر الوزن في ثياب الحرير والذبياج بعد
ذكر الطول والعرض لانهما مختلفان باختلاف الاوزان فان الذبياج كلما ثقل وزنه ازاد قيمته وكلما
كلما خف وزنه ازاد قيمته والمعدود متقاربا وهو لا يتفاوت احاد في المائنة كما يجوز البسط والفلس
واللبن والآخر يمين معين ويصح في السلم المبيع اي القدير بالمع يقال سمك مبيع ومملوح ولا يقال
سمك مالح الا لغة رديئة والطرف في حينه فقط فبديه لان السلم في الطرف اعني جائز لانه ينقطع في فصل
الشتاء حتى لو كان في بيد لا ينقطع يجوز مطلقا وزنا وفضرا اي نوعا معلومين فلا يجوز فيها يتفاوت احاد
وعند صفه ان سلم في السمك لا يصح حال لانهم فصار كالسلم في اللحم والطشت والقائمة ولطفا ان كان
يعرف بالصفة وان كان لا يعرف لا يجوز لانه دين محمول لا في السلم لا يعلم معطوف على قوله فيما يعلم
لا يصح السلم فيما يعلم قدسه وصفته كالحياوان واطراف كالرايس والاكارع وجلود عدد كالاها تتفاوت
تفاوتا فاحشا الا اذا بينت الطول والعرض والصفة ولطفا اي لا يصح في المطب جروا جمع خزنة وهي
قطعة خشبة مشدودة وسطها بالجل والوطبة يقال لها بالتي يربط بها جروا بقم الجيم وتقديم الرأء الماملة على الرأء
المعجمة وهي القبضة وانما يصح للتفاوت بين افرادها وان بين ثبته طرمة او طرمة ان شرا وبيع
حيث لا يؤدي الى النزاع يجوز والجهر والحرز اي لا يصح السلم فيهما للتفاوت احادهما وبيع وبيع
اي شخص معين لم يرد قدسه لانه يما يضيع فيؤدي الى المنازعة فبذ السلم لان البيع محمول المقدار يجوز
قريب وغيره معين انما يجوز لاحتمال ابا يغير بها افة فيتعذر السلم فيدقيرة السلم في بولاية يجوز لان
وجود الافة جملة كل الولاية نادى هذا السبب الى قبة ليؤدي من طعنها واما اذا نسب اليها البياض وصف الطعام
فالتلجائز وفيما لم يوجد اي لا يصح السلم فيما لم يوجد من حيي العقد الى حيي المحل لان القدرة على تسليم السلم
حال وجود شرط لجواز العقد ولكن كل وقت بعده يحتمل ان يكون وقت الوجوب بان يموت السلم اليه فيجد
الاجل فيشترط دوام وجوده ليدوم القدرة على التسليم حتى لو كان مقطوعا عند العقد موجودا عند المحل او على
العكس او منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز خلافا للتأقي وان كان موجودا من وقت العقد الى المحل فلم يضر بعد المحل حتى
انقطع خير رب السلم بين ان يفسخ ويأخذ رأس المال وبين ان يظن وجوب فيأخذ ما سلم وقال في بطل العقد

لا يصح السلم
في جلود

فيه

وبعد راس المال وحده لا يقطع ان يوجد الاسواق في وجدة البيت ولله الميراث بما لا يتجاوز
 باعتبار كثر الغنم وقتله وصغر وكبره وباعتبار السمن والهرال ليكون السلم فيه مولا هذا عند له حقه وقال لا يصح
 لان الموزون مضبوط بان يبين وضعه وسنه وموضعه ولهذا يقضي بالمثل في ضمان الغنم وعليه
 الفتوى وكذا الخلاف في اراضي الميراث وطم اي شروط السلم بيان جنسه كبر وشعر ونوعه **تقريب** وهي ما سقى بها
 او جسيمة وهي خلاف السقية وضيقه جيد او ردي وقد روي معلوما نحو كذا كيل لا ينقبض ولا ينسبط فدل على ان لو كان
 ينكس بالكبس كالزئيل والمجرب لا يصح السلم فيه للمنازعة او وزنا او زنا واجله اي وبيان احمل معلوما فانه
 في الاصح لان من خلف ليقض حق عاجلا فقصاه قبل تمام شهر بقرينة عينة احترمه عما قيل اقله ثلاثة ايام كما شرط
 الجار وقد روي للمال في الكلي والدي والعدوي وفي ذكره هذه الاشياء اشارة الى ان راس المال لو كان مذكورا فان
 بيان قدره ليس بشروط لان الزرع وصف له فلا يتعلق العقد بعينه فجهالة لا يفيض الى المنازعة ثم فوض على هذه
 المسئلة المستلثة فقال فلم يجز الاسلام في جنسين بلا بيان راس مال كل منهما كما اذا سلم مائة درهم في كبر
 وكشعر ولم يبين راس مال كل واحد منهما لا يصح لان اعلام قد روي المال شرط فيقسم المائة على البقرة والشعر
 باعتبار القيمة وهي تعرف بالطن فتكون مجهولة ولا ينقد من بلا بيان حصص كل منهما من السلم فيه كما اذا سلم
 درهم ودينار وكبر وقد علم وزن احدهما ولم يعلم وزن الآخر لا يصح عنده فاذا لم يعلم احدهما بطل العقد في حصته
 فيبطل في حصته الآخر لا اتحاد الصفقة وكان ابقاء السلم اي سلم فيه اذا كان حمله مائة كالبقر وخوف ومثله الثمن
 كما اذا باع بغير خطية والاجر كما اذا انفرد في شئ موهل والقسمه كما اذا اقتسم ارا وشروط **الحكم**
 على صاحبه ان يعطيه مائة حنطة لربا يات في نفيه فمضى له حقه بشرطه كل منها ابيات مكان الاربعة وما لا حمل له
 بوقته حيث شاء وهو الاصح احترمه عما قيل يتعين مكان العقد ولو شرط مكانا للاباء في هذه الصورة قبل لا يتعين
 لان هذا الشرط غير مفيد وقيل يتعين لانه يفيد سقوط خطر الطريق عن رب السلم وهذا هو الاصح وكذا مكان الغصب
 واليه تلاك يتعين للاباء اتفاقا وقضى راس مال قبل الافتراق شرط بقاءه سواء كان راس المال دينارا كالدراهم
 او عينا كالبرق والوثوب وقال بيان راس المال في الكلي والورقي والعددي ليس بشرط لانها صارت معلومة
 بالاشارة فلا يشترط اعلام قدرها **وله** ان جهالة قدر راس المال قد تنفي الى جهالة السلم فيه بان يجد السلم
 اليه بعض راس المال معينا فبره ولا يستبدل رب السلم في مجلس الرد فيفتح العقد في الرد ويبقى غير فاسد
 السلم فيه مولا فيما باقى فيجي ان يجد راسه باعلام قدره ففسد السلم بالمسلم فيه لان مكان العقد يتعين للاباء
 راس المال ابقاء **اعلم** ان هذا الخلاف بمنزلة اخرى وهي ان السلم اليه اذا وجد راس المال فوفا
 فوفا واستبدلها في مجلس الرد واما الرد وكثيرا بطل عنه خلافا لما لانها افتراقا عن قبض صحيح لان قبض
 الزيف صحيح واما انتقذه ذلك القبض بالرد فاذا افتراقا بعد قبض الجبار يقع العقد **وله** ان القبض
 ينتقذ من الاصل فقامت افتراقا من غير قبض الا ان في القليل ضرورة لان الرد راسه لا ينقل عن زيف قليل

مؤجلة

باب

على الخلاف

فصح فيه ولا ضرورة في الكثرة فبطل حده القليل عنده ان يكون مادون النصف وما فوقه كثير في النصف
 عنه روايتان ولعل السلم فدية ثمانية ثابتة على المسلم اليه كرتب بطل في حصته الدين فقط وحق السلم في حصته
 العين هذه المسئلة متفرقة على ان قبض راس المال شرط لان القود لا يتعين في القود فيعقد السلم صحيحا كما في
 في حصته الدين لعدم قبض راس المال في المجلس حتى لو نقد الدين في المجلس يصح هذا اذا كانت المائتان من جنس
 واحد وان كانت احياءا ودانين بطل السلم في الدين والعين عند له حقه وقال اصح السلم في العين فدل على ان الدين
 على المسلم اليه لانه لو سلم عينا ودينا على غيره كما اذا قال المثل الكيل هذه المائة والمائة التي لي فلان يفسد العقد الكل
 وان نقد الدين في المجلس لان فاسد حقا في العقد فينتكس والسئلة هكذا مذكورة في الكافي وعلة فساد ان تسليم
 غير العاقد قد يكون شرط فيه ولم يجز النقص في راس المال بان يعطيه بدل راس مال شيئا آخر لعدم راس المال قبل قبضه
 والمسلم فيه بان يعطيه بدل شيئا آخر لان المسلم فيه يصح والنقص قبل القبض غير جائز كالشركة والتولية في حياض الشركة
 والتولية في السلم فيه صورة الشركة ان يقول رب السلم لاخر اعطيه نصف راس المال ليكون نصف السلم فيه كصورة
 التولية ان يقول اعطيه مثل ما اعطيت السلم اليه يكون السلم فيه كذا ولا شره شي من السلم اليه براس المال بعد الاقالة
 حتى يقبضه بغيره لو سلم عشرة دراهم في كبره ثم نقابل السلم فاذا رد رب السلم ان يشتري براس المال شيئا قبل القبض لم يجز له
 لانه اذا سلم او راس مال كرهه لا تاخذ الا ما كملت فيه قبل الاقالة او راس مال بعد ما كمل بعد ما كمل فاسد البعد
 بعض شروط طه فانما براس المال جائز لانه لا يكون حكم السلم فصار كسائر الديون ولو شري كرا بغيره اذا سلم في كبره فلما
 حتى الاجل يشتري السلم اليه كرا من رجل وامر به السلم بقبضه قضا لحقه فاقضاه رب السلم يصح لانه اجتمع فيه الصفقتان
 صفقة جرت بين السلم اليه وبيع صفقة جرت بين السلم اليه ورب السلم فان قلت صفقة السلم اليه مع رب السلم
 سابق على شري السلم اليه من بايع فلم يكن السلم اليه بايضا بعد الشري حتى يحتاج الى كيل قلت المقبوض في باب السلم حكم
 عقد جديد فكانهما جردا ذلك العقد على المقبوض لان المقبوض غير الدين فصار بايضا كالمقراض في كبره كالمقبوض في كبره
 مقبوض به حتى يغيره اذا استقرض من كرا من انسان فلما طلب المقترض المشتري المستقرض من رجل كرا او امر المقترض بقبضه قضا
 حتى لان المقترض اعانته حتى ينعقد بلفظهما وكي المقبوض عين حقه نقض فلم يتحقق الصفقتان فيجب كيل واحد للمشتري
 وكذا لو امر رب السلم بقبضه منه ثم لنقه فالكال له ثم لنقه السلم اليه بغيره اذا امر رب السلم بقبضه من بايع الكال ثم يقبضه
 لنقه فالكال له السلم اليه ثم لنقه صح لوجود الكيل من يمين فلا يصح السلم اليه بايضا كالمقراض في كبره كالمقبوض في كبره
 السلم اليه رب السلم بايضا اي باي رب السلم بقبضه بغيره رب السلم لم يكن قبضا لان امره بالكيل لم يصح اذا تناول
 عينا مملوكة للمسلم اليه لا الرب السلم لان حقه الدين لا في العين وجعل الدين في ظرفه فصار السلم اليه مستعيرا للظرف
 منه ووق جعله ملك لنقه فيه فيقبض رب السلم كما كان قبضه لانه اذا كان حاضرا قابضا سواء كان الظرف للمسلم اليه وبه قال ابو
 الليث او كمال البايعة في ظرفه بغيره اذا اشترى من آخر طعنا عينا وامر المشتري بالبايعة ان يكيله في ظرف البايعة ففعل لم يبر
 قابضا لان المشتري صار مستعيرا لظرفه ولم يقبض فلا يصح العارية لانها بتمتع فلا يقبض فلا يصح العارية فيه واقعا به
 المشتري

تقريب

له

او طرفية بالمشترى لا ينعى لوانى بان يكون يملكه ويصرفه في جانب بيت البايع فكان لم يكن قابضاً هذا جزء القول ولو
كاللانه لا يملكه المشتري على لانه منع من قبضه بخلاف كليله في طرف المشتري باس ينعى لوانى طوعاً من آخر وان
ان يملكه في طرف المشتري ففعل المشتري ما يرب فهو قبض لان الامر صريح لانه تناول ملكه لانه ملكه العين بالبيع فلما
صح الامر صار البايع وكيله عنه في اسكان الطرف فصار الطرف في يد المشتري حكماً فصار الواقع فيه واقفاً بملكه حكماً
ولو كمال الدين العين في طرف المشتري ايدها بالعين كان قابضاً وان بدا بالدين لا ينعى اذا اجتمع العين والدين بان
المشترى كرا مقيماً وله على البايع كرا آخر دين وهو المسلم فينفذ في رتب السلم الطرف وامر ان يجعل ان يجعل العين والدين فيه
فان بدا بالعين ثم الدين صار المشتري قابضاً لهما اما العين فلم ينعى الامر فيه ولما الدين فلا ينعى
بمال ومثله يصير قابضاً وان بدا بالدين ثم بالعين لم يصير قابضاً عند لصحة اما الدين فلم ينعى
صحة الامر واما العين فلا ينعى خلط مال المشتري بمال نفسه قبل التسليم فصار مستمكناً للمبيع قبل التسليم
الى المشتري فيستقضى البيع وعند هذا ان شاء المشتري شأركه في الخلط فان شاء بكتة تقضى البيع
لان الخلط ليس بالملك عند هذا كرا مة وكرا وقبضت اى قبضت المسلم اليه الا لانه اراد ان يملك المال
فتقابلاً فانت في يد اى الامة في يد المسلم اليه بقى التقابل ويجب على المسلم اليه فيتم ما يوم قبضها ولو ماتت
ثم تقابلاً صح لان صحة الاقالة تعتمد قيام العقد وقيامه بقيام المعقود عليه وهو المسلم فيه وهو وان
كان ديناً فهو حكم العين حتى لا يحجز الاستبدال قبل قبضه فصحت اضافته الاقالة اليه بعد موتها واذا
انفج العقد في المسلم فيه ينفذ في الامة وهو عاجز ردها لموتها فيجب عليه رد قيمتها وكذا المقايضة وجب
يعنى بيع ما يتبع ما يتبع مثل المسلم حتى يصح الاقالة ويبقى بعد هذا كل العوضين لان كل واحد منهما
ثمة مبيع فيكون العقد قائماً بقيام احدهما فيصح ويبقى بخلاف الشراء بالثمن فيرهما اى في الجرمين ينعى لوانى
امه بالفتم تقابلاً فانت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقابلاً بعد موتها فالاقالة باطلة ايضاً
لان المعقود عليه الامة فيصح العقد ببقائها وبطل بموتها فاذا ماتت لم يبق العقد فلم يبق الفسخ
لفوات محله لم يبق الفسخ بعد هذا كل محله اذا بقا في غير محله مستحيل ولو اختلف عاقبة السلم في اشراط
الرذائة بان قال المسلم اليه شرطت كرا ودياً وقال رب السلم لم يشرط شيئاً فالقول للمسلم اليه لان رب السلم منع
في انكاه الصحة اذا ظاهر ان السلم فيه مع رداً في ربيع على راس المال وكلام المتعنت وهو من يترك ما ينفعه رداً
وفي عكسه بان ادعى رب السلم شرط الردي وانكر المسلم اليه الشرط اصلاً فالقول لرب السلم والظاهر من حاشية
حصة لانه يدعى الصحة فكان القول له ان اكر خصمه اذا ظاهر شاهد له لان العقد الفاسد معصية والظاهر من حال
المسلم الترخي عن المعصية وعند هذا القول للمسلم اليه لانه منكر الاجل فالقول لم يشرط شيئاً اذا اختلفا وقال المسلم
اليه ما لم يكن له اجل وقال رب السلم كان له اجل فالقول لرب السلم اتفاقاً لان كلام المسلم اليه خرج من غير التعنت
لان من يترك ما ينفعه وهو الاجل فتعين العقد عوضاً وكان باطلاً واذا جعل القول لرب السلم يرجع في بيان

قوله

واذا لم يبيع النسخ

النسخ

مقدار الاجل اليه وفي عكسه بان ادعى المسلم الاجل وانكر رب السلم فالقول للمسلم اليه عند وعده في الرب
السلم لانه يتكبر حقاً عليه وهو الاجل والانتضاء باجل سلم وهو ان يقول يقول للصاع كالحقاف مثلاً اضع لي
من ماكل خفان هذا الجنس هذه الصفة كذلك فان اجل فيه اجل معلوماً كان سلماً فيعبر بشرطه فيعلموا فيه ولا
اى سوا جرى فيه التعامل او لا عند حصة وعند هذا ضرب الاجل فيما فيه تعامل فهو انتضاء ولو ضرب الاجل
لا ينعى فيما تعامل فيه صار سلماً عندهم حتى يشترط قبض راس المال وانتضاء الوصف ولا يكون فيه خيار الردي والظاهر
ان البيع لما كان ديناً لم يكن يصحح سلماً وانتضاءاً لكنها رتج الانتضاء اعم الالفاظ في الحقيقة وحملها للتأجيل
على التجمل في المدة بخلاف ما لا تعامل فيه لانه يمكن تصحيح الانتضاء قبل على السلم ضرورة وهو رتج السلم لان جوانه
بالكتاب والسنة واجماع الامة وجوان الانتضاء بالتعامل وفيه شبهة لان عند فرو الشافعي لا يجوز وبلا اجل فيما
يتعامل كخف وقفه وطشت مع بيعاً لعدة وكان لما كان الشريد يقول الانتضاء موانعة وانما ينعقد العقد بالتقا
ولهذا اثبت الخيار لكل واحد منهما والصحيح عند الجمهور ان بيع لاء محمد اسماء شراؤه المودوم اعتبر موجوداً حكماً
للحاجة فيجوز الصانع على عمله لانه باع ما لم يره ولا يرجع الامر عنه اى لا يرجع المستضع عن انتضائه لانه انعقد
العقد بينهما لانما ولو كان عند بقره رجوعه عنه والمبيع هو العين لا العمل هذا في القول لم يرد من ان المعقود عليه
هو العمل لان الانتضاء طلب الفسخ وهو العمل فتسحق العقد بدل على ان المعقود عليه هو العمل والاديم الالف
بما صنع غيره او هو اى جاء بما صنع نفسه قبل العقد فاخذ منه وانما يبطل بموت احد ما لان له شراً بالا جنة ابتداء
طلب العمل ولا ينعى لم اى لا ينعى المعقود عليه للمستضع بلا اختياره فصح بيع الصانع قبل روية امره ينعى لو عمل
الصانع فقبل ان يراه المستضع باع من غيره فصح بيعه لان العقد لم يتعين فيه اختياره وله اخذه وتلك اى المستضع ان يبا
او يتركه حين رآه لانه اشترى ما لم يره ولم يقر فيما لا يتعامل كالتياب فانه لا يطلب من الخاكي ان يشح له ثوباً بغزل من
عند ولا يطلب من الخياط ان يحيط فيصا من كرايس من عند سائل شرجع شيت وهو المنقوض ببيع الكلب والفرس
والسباع علت او لا اى سواء كان معلماً او لانه مال متقوم الة للاصطفاً فصح بيعه كالبازي والذئب في البيع كالمسلم
الاغ للزهر والخرير وهما عقد الذئب كالحمل والثاق في عقد المسلم لانه ينفذ وان اباحة الانتفاع بهما وقد امرنا
بتركهم وما يدنون ومن زوج مشرقة قبل قبضها صح لانها صارت مملوكة له بنفسه الشري والمملك المطلق للتعرف
فكان العتق جواز بيعها الا انه امتنع للفرود والنكاح لا يبطل به ولهذا لا يصح بيع الابن وبصح تزوج الابنة
فان كان وطيت اى ان وطئها الزوج فقد قبضت والا فلا اى وان لم يطأها الزوج فلا يكون المشتري قابضاً لها وكان
القياس ان يبيع المشتري قابضاً لها بنفس النكاح لان النكاح عيب حكلي حتى لو اشترى امه فزوجه ذات
زوج لردتها وجه الاتحان ان الوطئ فعل حسن كالقبض فيقول عليه ولا كذلك النكاح لانه حكلي والمشتري سخط
الزوج على الوطئ وفاد بمنزلة فعله ومن شري شراً وغاب قبل ان يقضى ذلك الشئ خفية موقوفة فاقام بايو ينعى انه
اى باو ذلك الشئ من فلان وغاب قبل ان ينفذ الثمن وطلب من الفاضل ان يبيعه بدنيه لم يبيع في دينه اى لم يبيع القاضى

ط

خذ

منه

وتقيد الكلام الصحيح جائز كالمواضع عبدًا بالدرهم وفي البلد فقد تختلف بعضهما ويرجى محل عليه
تصحيح التفرقة وفيما الترددت أصناف البيع إلى غير المعين فلا ينعقد على العين للتلف غير المعين ليس
يحل للعقد والمصلحة النافعة وقع صحيحًا وللفساد بعد الصحة بعراض الافتراق لا عن قبض فان
يصرف الجنس إلى خلافه يبيع صحيحًا قلت الفساد موهوم يجوز أن يتقارب في المحل وهذا متحقق
فصرف الجنس إلى خلافه لدفع المحقق لا للموهوم وبيع هذا موقوف على بيع درهمين هي من عليه عشرة
درهمين من هي من الدين الذي العشرة لم دينارًا بها مطلقه أي بالعشرة المطلقة دينارًا مقبول ببيع التفرقة
الدينين وتوافق العشرة بالعشرة بعد دفع الدينار ولو اضاف بيع الدينار إلى الدينين فان قال بفساد الدينار
بالعشرة التي على كل فهو جائز أيضًا فيسقط العشرة عن زمة من هي عليه وهذا فضل آخر وهو أن يبيع الدينار
بعشرة ثم يحدث المشتري الدينار عشرة على بايع الدينار بان بايع ثوبًا منه بعشرة فتقاضي جاز لان حكم
الدين الدين الآتي كالدين السابق فان غلب على الدرهم الفضة وعلى الدينار الذهب فلهما فقه وذهب
حكمًا فلم يجر بيع الحاصلة به أي بالمفتوش ولا يبيع بعضه ببعض الأمتا ويا وزكا وان غلب الغش فلهما
حكم عرضي ينع إذا كان الصغر أو التجاوس هو الغالب كان حكم الصغر والمخس حتى لا يبيع الصغر
أو التجاوس إلا مثلًا بمثلًا بغيره هذا التفرقة لقوله فلهما حكم عرضي أي بيع المفتوش بالفضة الحاصلة على
وجود حلية السيف ينع كان الحاصل أكثر مما المفتوش جاز ليكون قدر ما يملكها والزيادة الغش على مثال
بيع الزيت بالزيتون وان كان الحاصل مثل ذلك أو أقل أو لا يدرك لا يجوز كما في حلية السيف وفي شرح الاقطع
هذا التفرقة أن المفتوش ولا يحترق وأما إذا عرف أنها تحترق فلا يجوز بيعها بجسم متفاضلًا وأما متساويًا
الغش والفضة فكذلك الغش في التبايع حتى ينتفي العقد بملكها لأنها من وكف الغش في القروض حتى
يبيع بجسم متفاضلًا جاز وجسم متفاضلًا حتى صرحا للمخس إلى خلافه لأنه حكم شئين ففضة وخيار
بشرط القبض في المجلس لوجود الفضة من الجانبين ومن شرط القبض في الفضة اعتبار الغش لعدم غيره
فان شري بالدرهم المفتوش أو الفلوس النافعة أي البرجحة صحت لأنها المصارف فصار ثمنًا بالاصطلاح
أضرت حكم العقود الموضوع للثمن فلا يتحقق العقد ولا يبيع غيرها وانعيتها فان كسدت قبل تسليمها بطل
عقد الكساة ولا يزوج في بلد العاقدين فيد الكساة لأنها إذا وجب لا يبطل فيطلب رد العقد عليه بذلك
العبارة التي كان وقت البيع كذا في الفوائد النظرية لان الثمنية تثبت لها بعراض الاصطلاح فإذا كسدت
رجعت إلى أصلها ولم يبق ثمنًا فيطلب البيع ولا لا يبطل لان الثمن متعلق بالزمن والكساة مرض على الاعيان
ولم يتمكن من تسليم الثمن بكساده فيمنع يجب قيمته فنقد ليرد يوسف فيمنع يوم العقد وعند محمد فيمنع يوم ترك الكساة
للعامله ولو بقرض فلوسًا فكسدت يجب قيمته مقلها ان كانت هالكه فيمنع ان كانت قائمة عند البيع وقال لا يجب
رد قيمتها لانه بقدر ردها كما قبضها لان المقبوض كان ثمنًا والمردود ليس بشئ فيجب قيمته يوم القبض عند الرد

ويوم الكساة عند محمد **وله** ان المراد في القرض جعل عين المقبوض والا يلزم مبادلة جنس جنس
نسبة وفي حرام ومن شري بنصف درهم فلوس أو دانق فلوس أو قيراط وهو نصف عشر المتناقلوس
صح وعلمه أي على المشتري ما يباع بنصف درهم أو دانق أو قيراط منها أي من الفلوس بيان لقوله ما يباع
وباع بنصف درهم وغير من الفلوس معلوم عند الناس فصار كأنه حرج بقدر الفلوس ولو قال لمن اعطاه
درهما اعطيه بنصف فلوس أو بنصفه نصفًا لآجبه فسد البيع أصلاً في الكل عندك لان معناه اعطيه بنصف
فضة تساوي نصف درهم الآجبه فيكون الرد لانه باع الفضة بالفضة متفاضلاً وزحمة وهذا الفساد يري
المبيع الفلوس وقال لا البيع جائز في الفلوس لان فساد غير سار عندنا بخلاف متعلق بقوله فسد اعطيه بنصف
درهم فلوس بالجزء درهم أي هو فلوس وجوز بالثقب على انه صفة نصف ونصف الآجبه فالنصف الآجبه
بمثله أي درهم في الفضة من الدرهم وما يبيع بالفلوس ينع يكون الفلوس بازانيم وما يبيع من الدرهم ولو كرر
اعطيه أي قال في الصوت الأولى اعطيه بنصفه نصفًا لآجبه في الفلوس فقط وفسد فيما يبيع بالاتفاق
لان العقد يتكرر الاعطاء كذا قالوا لكن فيه اشكال لان قوله اعطيه مساومة كلفه ينع وبما سومة لا
ينعقد البيع فكيف يتكرره لعله الوجه ان يقول يقال تكرار اعطيه يدل على ان مقصوده تفرقة الصفقة
فحل على انهما عقد اعقد **كما في الكفالة** هي ضم دمة إلى دمة في المطالبة لانه الدين هو الاصل واحترز بها
بعض المتابع من انما هي القم في الدين وهو مذهب الشافعي لانه لو ثبتت المطالبة فزع الدين
ولهذا لو ذهب الدين من الكفيل فزع وذهب الدين من غير عليه الدين لا نصح **وله** ان الدين في دمه الاصل كما كان
فجعله ديني قلت الموضوع وفيه شبهة الدين للكفيل جعلناه في حكم الدينين لفروته تصحيحه تفرقه
وفيما وراه لا يكون كذلك وليس من صوة للمطالبة وجوب الدين الا ترى ان الوكيل بالثراء يطالب بالثمن
واصل الثمن على الموكلي وله الما لوارث البايع الموكيل كل عن الثمن صح وهي أي الكفالة فزوجته بان أي نوعان
بالنفي والمال فلا قول أي الكفالة بالنفي تنعقد بتكفلت بنفسه وخبرها بما يقرب عن بدنه كالراش والفرج والر
وغيرها بنصفه وثلاثة لان النفس الواحدة في الكفالة لا تجزى فتذكر بعضها كذلك كلها ويضمنه او على او إلى
معناه الجفنة ضمانه متوجه او انما به زعيم او قيل كلاما بمعنى الكفيل ويلزمه احصار المكفول به ان يطلب الكفيل
فانه لم يحضر أي الكفيل المكفول به جسمه لانه لا يحقق امتناعه عن ايذاء حق مستحق عليه بالتزامه وفرضًا ظاهراً
لمن جبراه هذا اذا كان قادراً على اخضاعه وان لم يقدر بان ساء ولم يعلم مكانه بطلت الكفالة وان عيقت
وقت تسليمه لزومه ذلك وبيراء بوقت من كفل به ولو انه عبد او الوصل أي ولو كان المكفول به عبد انما ذكر لدفع
توهم قال ان العبد مال فاذا انقذر تسليمه لزومه قيمته وبدفعه أي يبيء الكفيل اذا دفع المكفول به إلى من كفل
يكفه في القيمة كما اذا سلم المصروع لم يقبل اذا دفعت اليك فانما يري ان الوصل لان موجب التسليم البراءة
فثبت بدون التقيص عليه ولا يشترط قبول الطالب التسليم كما في قضاء الدين فان شرط تسليمه في مجلس

القاضي ولم يدرى السوق او غيره المردى كفل فيه برئ عنه فجاءه اذ المعبر تسليم على وجه يمكن من احصائه
جلس الحكم وقد وجد عند ما لا يبرأ لانه انما يبرأ بالتسليم الذي التزمه وهو التزام التسليم في مكره في قله
زمانا لا يبرأ بتسليمه في السوق لانه لا يبرأ منه احد على احصائه مجلس القاضي وان سلم في برئ او في السوق او في السجن
وقد جبه عن اي غير الطالب لا يبرأ اما عدم برائه فيا اذ المهر في البرية او السواد فلانه لا يقدر على الحاصلة فيها
لعدم حكم حكم فيها واما عدم البراءة فيا اذ المهر في السجن المهر فلان الغرض عن التسليم في حكمه من احصائه مجلس
القاضي ليثبت عليه حقه وهذا لا يثبت اذ كان محبوسا قبل انما لا يبرأ عنه اذ كان في السجن حتى قاضي آخر انما لو
السجن على سجن هذا القاضي يبرأ وان كان حبس غير الطالب لان القاضي قد رجع احصائه من سجنه وتسليم
مكفول به نفسه من كفالة يعني اذا سلم المكفول به نفسه الى المكفول له بجمعة الكفالة هي وبرئ الكفيل ولو لم يقبل عند
التسليم انما يبرأ عن كفالة فلان لا يبرأ الكفيل لان تسليم النفس واجب على المكفول به فيقع التسليم عن نفسه
وكيل الكفيل ورسوله اليه اي المكفول له لانها قايما مقامه ولو مات المكفول لم فلو وصية والوارث مطالبة
اي مطالبة الكفيل بالمكفول به عند فموصاه من ما عليه ولم يوافق به عند الزمة ما عليه لانه علق الكفيل الكفالة بالمال
بعد الموافقة وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس اياه ولم يبرأ من كفالة بالنفس اذ الاتفاقي بين الكفالتين وكل
واحدة منهما للتوثيق وامات المكفول عنه ضمن المال لوجود الشرط وهو عدم الموافقة ومن ادعى على رجل مالا
مقترا بئنه او لا اي صفة على وجه يصح الدعوى او لم يبين فكل بنفسه آخر على انه لم يوافق به عند فعله
المال صحت الكفالة ويجب عند الشرط ان يبين المال فلان المال ذكره عرفا فيصرف الى ما على المدعي عليه واما اذ لم يبين
فلان الناس يحملون المال المتعاهة غير مجلس القاضي ولا يبينون الا عند القاضي فغايل الخصوم وصوتا الكلام
الى وقت الحاجة فاذا بين انقضى بيان ابي ابتداء الدعوى واجرى على اعطاء كفيل في حقه قصاص عند حقه وقال الاجير
على اعطاء الكفيل في هذا القذف لان الكفالة شرعت لتسليم النفس واجب على الاصل فصحت الكفالة به ولم ان الكفا
للاستيفاء ومنه الحدود والقصاص على الدرافلا يجرى على اعطاء الكفيل ولو سخطت نفسه به اي اعطى المطلوب بالحدود
والقصاص الكفيل غير جبري صح اتفاقا لان تسليم النفس مستحق على الاصل للطالت فيصحة الكفالة به ولا جبر فيها
اي في الحدود والقصاص حتى يشهد مستعدان او يشهد عدل وان الحبس لثبوت التهمة وشهادة المستقرين
او الواحد العدل تكون مسببا للتهمة فقد صح ان العتق جبري رجلا بالثمة وصحة الرهن والكفالة بالخرج للوطن
لان دين مطالبة من جهة العباد بخلاف الزكاة حيث لانه ليس بدين ولهذا لا تؤخذ الزكاة من واحد كفيل
بالنفس في اخر ومما كفيل ان يعني اذ كفل رجل بنفسه رجل ثم اعطى المكفول له الطالب كفيل آخر لا يبرأ
الكفيل الاول وهو كفيلان والكفالة بالمال صح هذا هو الضرب الثاني وان جعل المكفول به ان للموصل اذا
صح دينه الدين الصحيح مالا يسقط الا بالاداء او الابرء وهو اختار عن بدل الكتابة ولله يسقط بالعجز نحو
كفالت او بما يدرك في هذا البيع اجمع الامة على صحة الكفالة بالدرك وهو ان يقول للمثري رجل ان انا من

ان الحق البيع او علق الكفالة بنظر ملازم نحو ما بيعت فلانا او ما ذابا اي وجب كماله او ما غصبك
فلان فعله ثمنه وقيمة ومثله خلاف ما لو غصبك احد شيئا وان علقته بنظر الشرط فلا اي فلا يبرأ بالتسليم
كان هبة الزرع او جاء المهر لانه تعليق بوصول المال بخلاف فلا يصح كالمبيع ولكن يتعقد الكفالة وجب المال
حالا فان كفل بما كل عليه ضمن قدر ما قامت به بئنه لان الثابت بالبينة كالنائب عيانا فيتحقق ما
عليه وبلا بئنه صدق الكفالة فيما يقرب ما موصول الضمير به راجع الى ما مع خلفه لان مكره الزيادة
فيحلف بانه لا يعلم ان اكثر من هذا واجب على الاصل والاصل فيما اصدق الاصل فيما ما هنه مصدره بئنه بئنه
منه على نفسه فقط ليعرف اذا اقر المكفول عنه بالكثر مما يعرف فجاءه الكفيل على نفسه لم يصدق على الكفيل لقصوره
ولانه المقر على غيره وللطالبة من شاء من اصله وكفيله ومطالبة بها فان طلب احدهما فله مطالبة الآخر
خلاف في تقييد المالك احد الغاصبي من الغاصب وغاصب الغاصب فليس له تقييد الآخر بعد ذلك لانه
اذ ضمن احدهما بالرضي او بالتقضا فقد ملك المخصوص منه فلا يمكن رجوعه وتملكه من الآخر المطالبة بها
لا تضمن التملك مالم يوجد حقيقة الاستيفاء حتى اذا استوفاه من احدهما صار المضمون والدين ملكا فلا
يمكن مطالبة الآخر ويصح الكفالة بالاصل وبلا اسم ثم ان ادى الاصل الكفيل بالكفالة رجع عليه اي الكفيل على الاصل
بعد اداية الى طالبه بما ادى لا بما ضمنه وان ادى خلاف ما ضمنه يرجع بما ضمن لا بما ادى حتى لو كفل عن رجل بغير
حياء واعطى الطالب زبوا فارجع بمنثل ما ضمن على الاصل ولا يطالب قبله اي ليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه
بالمال قبل اداية عنه لانه لا يكون متملكا بما ذمه الاصل قبل الاداء فلا يرجع بخلاف الوكيل بالشرع فان
له ان يرجع بالنفس على الموكل اداء الثمن الى البايع كانه يتعقد بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية بنفس الشيء
ولانه جبري وان لم يبرأ يرجع لانه متبرع باداية فان لزم الكفيل بالمال فله ملازمة اصله وان جسد فله جسه
لانه الذي اذله في هذه العهدة فيلزمه حقه خليفه وان كانت بغير اسم فليس للكفيل الملازمة لانه متبرع وان
فان ابرأ الطالب الاصل او اوفى المال بئنه الكفيل لان براءة الاصل يوجب براءة الكفيل لان الدين عليه
وان ابرأ هو اي الطالب الاصل لان الثابت على الكفيل المطالبة وهي فرع الدين وسقوط الفرع لا يوجب
سقوط الاصل والا يلزم جعل البيع اصلا والاصل تبعا ولو اخرج عن الاصل ثاخر عنه اي عن الكفيل بخلاف
عليه يعني لو اخرج عن الكفيل لم يكن تاخرا عن الاصل لان التأخير ابرأ موقت لانه يسقط المطالبة الى غاية فيعتبر
بالا برأ المؤخر بخلاف ما لو كفل بالمال لطل مؤجلا الى شرط فانه يتأجل عن الاصل فيموت الاصل عن تهاية
فيبرأ الكفيل ايضا لان براءة الاصل توجب براءة الكفيل ورجع على الاصل بما ادى بالمائة ان كفل باسمه
فان صرح على جسد آخر ورجع بالالف لانه مبادله فملك ما ذمه الاصل فيرجع بملكه عليه وان صرح الكفيل
عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصل يعني لو صاح الكفيل الطالب عن الف على مائة ردهم على انه برئ من
الباقية فالطالب بالخيار ان شاء اخذ جميع دينه عن الاصل وان شاء اخذ عن الكفيل مائة ومن الاصل

صدق

كفالة

الكفيل لا يبرأ

تعبارة ويرجع الكفيل على الاصيل بما ادى ان كان الصلح باسمه وان كلف قال الطالب للكفيل برئت الى من
المال يرجع على الاصيل لانه استند البراءة الى الكفيل على وعيها الى نفسه بقوله الى والبراءة الى ابتداءها وانها
الى الطالب ليكون الامع بالايضا فكان هذا منه اقرارا بالقبض وكذا ان ثبت عند يوكس لانه استند البراءة الى
الكفيل على الخصوص والبراءة من الكفيل يكون بالايضا فيرجع خلافا لغيره لانه يحتمل ان يكون معناه برئت لاكل ادبت
المال فكان اقرارا بالقبض فيرجع ويحتمل ان يكون معناه برئت لا في ابرتك فلا يرجع بالشكر وفي ابراء بكر لا يرجع
الكفيل بالمال على الاصيل لان الطالب استند البراءة الى نفسه على الخصوص والبراءة الى شخص بها الطالب يكون بالا
سقاط فلا يكون هذا اقرارا بالقبض فلا يرجع ولا يرجع تعليق البراءة على الكفالة بالشروط كس في البراءة لان فيها
معنى التمليك وهذا على قول من يقول بثبوت الدين على الكفيل ظاهر وكذا على قول غيره لان فيها عليك المطالبة وهي
كالدين لانه وسيلة اليه والتمليكات لا تقبل التعليق بالشروط وقيل يرجع لان الثابت على الكفيل المطالبة دون الدين في
الصالح فكان لفظا محضاً كالطلاق والعنف لا يزيد ابراء الكفيل بالودجلا فابراء الاصيل ولا الكفالة اي
لا تصح الكفالة بما تفقد شيئاً من الكفيل كطرد وادو القصاص لانها منعت زجر للعاصي ولهذا لا يتحقق
اذا اتم على غير الجاني هذا اذا كفل بنفسه لحد وكفيل من عليه الحد يجوز لان التسليم الى باب القاض واجب وبالمبيع
يعني لو كفل عن البايع بالمبيع لم يبيع لانه عن مضمون بغيره وهو الثمن بخلاف الثمن يعني الكفالة بالثمن جارية لانه دين
يمكن استيفاء من الكفيل وبالمضمون اي لا يبيع الكفالة بالمضمون لانه مضمون بالدين وبالمالكات اي لا تصح الكفالة
بالمالكات لانها عن مضمون كالوديعة والمنعارة والمناجزة ومال المضاربة والشركة وعند يوكس وعند محمد العيني
في رد الاجر المشرك مضمون فيصح الكفالة به عندهما ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن بعد القبض
الى الرهن او بتسليم المناجزة الى المناجزة يبيع لان التسليم مستحق على البايع او المهر من اذا قبض الثمن او الدين وكذا
التسليم مستحق على المودع وبالمثل على دابة مستأجرة معينة انما يبيع الكفالة به لان المستحق تسليم دابة معينة وهو
عاجز عنه لانه ملك الغير بخلاف غير معينة فالكفالة به جارية لان المستحق هو المثل ويمكن الحمل على دابة بغيره ويجزئه
مستأجر لها اي للخدمة معينة انما لم تصح الكفالة به لانه عاجز عن تسليمه لكونه ملك الغير وعن ميت مفلح يعني اذا مات
الديون مفلح فيكفل عنه رجل للغير ما لم يبيع عند يوكس خلافا لغيره ان الدين صد واجبا عليه في حيوة فلا
الا بالايضا والابراء وبالاعت لم يبيع يتحقق شئ من ذلك ولهذا يوجب في الأرض ولو تبرع انسان بقبضه جاز
وله انه كفل بدين سابق فلا يجوز لانه لم مات ولم يترك مالا ولا كفيلاً سقط في حق احكام الدين وانما هي التبرع
بناء على ان الدين باق في حق صاحب الدين لان سقوطه عن المديون للفرونة فيستفاد بعد الفرونة فيتم في
حق من عليه دون من لم يبل قبول الطالب في المجلس يعني لا تصح الكفالة بالنفس او المال الا بقبول الطالب
في مجلس عقد الكفالة لانه عقد تمليك على معنى ان المطالبة لم يكن مملوكة له ومملوكة بعد الكفالة والتفكير يقوم بالشروط
فكانت الكلام الواحد شرط العقد وشرط العقد لا يتفق على ما ورد في المجلس الا اذا كفل عن مورثة فيمضي مع غيبة غرمائه

يعني اذا قال المدين لو رثته تكفلوا عن بيعي من الدين لغرمائي فتضمنوا مع غيبة الغرماء جاز استحقاقا والقبض
ان لا يجوز لان الطالب غير حاض فلا يتم الصفان الا بقوله وجه الاستحقاق ان المريض في هذا الخطاب قام مقام الطالب
طاعة اليه فربما كلفته بقضاء الدين من تركته وفيه نفع للطالب ولانه انما في هذا الطريق الوصية لو رثته بان يقضوا
دينه ولما اتيه وان لم يسم المدين الدين لان الجاهل لا يقع معية الوصية وبما لا يثبت الكفالة بمال الكفالة لانه
ليس بدين صحيح في المأمو قريبا وكذا بدل السعاية عند حصة الام كالمكاتب وعند ما تصح الكفالة به لانه كالمدينون حر تكفل
او عبد اذ كلفه لغيره ومن قال ان كفالة العبد ينبغي لانه يجوز ثبوت هذا الدين عليه لا يرجع اصل بالتوازي الى الكفيل ولا
اي ان لم يعط الكفيل الا الف طالبه وهو المكفول له يعني اذا كفل عن رجل بالغ درهم فادى الاصيل المال الى الكفيل قبل ان
يؤدى الكفيل الى الطالب ان اراد الاصيل ان يبرء الا الف من الكفيل ليس له ذلك صراحة للفايض على احتمال ان يؤدى
الدين بنفسه فلم ينقطع بهذا الاحتمال ليس ان يرجع وانما ينقطع ذلك باده الاصيل بنفسه فيبرئ من الكفيل ما اخذ وما
فيها الكفيل فهو له لا ينقطع به يعني اذا عمل الكفيل في الاصل ادى الاصيل اليه ويرجع فيها فالرجح له لانه ملكه حين قبضه
فانرج حصل على ملكه فيطلب اذا قبض الكفيل الدين فطالبه لانه قبض ما هو واجب له عليه فيملكه من حين قبضه ولذا اذا قبض
المطلوب بنفسه لان الكفيل الكفالة منه كانت بامر سبعة يستوجب الكفيل ديناً فدمه المكفول عنه لكنه مؤجل الى غاية القضا
ولهذا اذا رهن المكفول عنه الكفيل بذلك الدين يبيع واذا كان تاخير المطالبة الى وقت الاداء حكم الاجل با فملكه بالانحيا
كسائر الديون الموجبة وزج كونه بالاضافة وهو مبتدأ كفل به لجملة صفة كبر وقبضه معطوف على كفل وخبر قوله ورثة
وهو مبتدأ اورد الكفيل ذلك الرجح على قاضيه لانه لا يرد الى قاضيه اكثر وهذا المكفول عنه اوجب خبره يعني اذا كانت
الكفالة بكونه قبضه الكفيل من المكفول عنه وباعه ويرجع فيه فالرجح له لما تواتر ملكه وسج ان يرد النزع على المالك اي الكفول عنه
عنده حيفه وعنده ما هو له ولا يرد لان البر صام ملكا له بالقبض لانه اخذ صاحب الدين دينه المؤجل ويرجع فيه **وله** انه يمكن
مع الكفل في بيعتي فبوجه علمه او يتصدق به لان الاقله في بيع قيام المطالبة دون حقيقة الدين فتمكنت الشهادة الاقتضاء فكما
المكمل صحيح من كل وجه لا يرد بالصدق والدرا لا يجابا ولا لا يجابا واذا كان صحيحا من وجه فاسد من وجه امرناه بالنقد
او بالرد على المكمل لان الخطة طعة مستحبة بالاجابة فيقول على الشبهتين حظرهما كفيل مبتدأ امره اصليه لجملة صفة له بان يتعين عليه
اي يترى عليه ثوبا بطريق العينة وهي ان ياتي الرجل رجلا يستوفيه فلا يرجع المقرض في الاقراض طمعا في الفصل الذي لا ينال
بالقرض فيقول يتيسر يا المقرض ولكن اسعك هذا الثوب باثني عشر درهما وقيمة عشرة اهل لبيعك انت في السوق بعشرة فيحصل
يا بوج درهمين وسعي عينة لان المقرض اعرض عن المقرض الى بيع العبي ففعل فهو له اي الشراء المذكور للكفيل لان الكفيل لم يبر
وكذا عينة بالبر لانه لم يبر بغيره الى ثوبا واذا قال تعين على وبيع كلمة ضمان على ان هذا الثوب التوكيل فاسد لانه لم يبين نوع
ثوب ولا مقدار الثمن وملزم بالبيع اي بالبيع الثوب ففعل اي على الكفيل لان الشراء لما وقع للكفيل كمن الفضل على قيمة الثوب
على الكفيل ولو كفل بماد اوجب له او بما قبضه له عليه وعاب اصليه فقام مدعيه بيمينه على كفيلان له على الصلة كما اردت بينته حتى يحضر
المكفول عن فيقبض عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل القضاء بالمال على الاصيل وهذا الشرط لم يوجد لانه كفل بدين موصوف

وهو ما يقع بها الغائب أما في لفظ القضاء فظاهر وأما في لفظ ذاب فلأنه أراد به الوجوب بحجة القضاء وعرفهم فأن أقام
بينة أن لا يخلو زيد كذا لو هذا الكفيل بامرئ قضى بالمال عليهما أي على الأصيل والكفيل حتى لو حضر الكفيل عنه الاحتجاج إلى إعادة البينة
وفي الكفالة بلا امرئ أطراف للقضاء على الكفيل متعلق بقضيه فقط يعني إذا كانت الكفالة بغير امرئ بقيت الدين على الكفيل
خاصة كأمنا قضى على الأصيل في الفصل الأول دون الثالثة لأن الكفالة بغير امرئ بمعنى متى أذلا وجوع فيه بامرئ بغيره ابتداء
ومعوضة انتهى بغيره الفرص فإذا أتى امرأ بامرئ فقصه ينعقد إلى الغائب والألا يكون معاوضة والألا يكون معاوضة والألا يكون معاوضة
الكفيل بالكفالة أو بالمال فيصير مقصدا عليه ضرورة وإذا كانت الكفالة بغير امرئ فليس من ضرورة صحته العقد إلى التزاد
بالغائب ولو ضمن الدرك ومورد وأنه من مقتضى البيع بطل دعواه بعده لو ادعى أن الدار المبيعة ملكه لا يسمع لأن الكفالة
بالدرك تسليم البيع ولو شهد وختم لا يسمع لو كتب شهادته على أصل الشراء ضمن على ذلك الفصل ثم ادعى الشاهدان الدار له
دعواه قال مشايخنا هذا محمول على ما إذا كتب شهادته على البيع والشراء أو كتب جرى البيع بمشهدى أو كتب أقوالا ببيع والشراء
لأن شهادته بوجود البيع لا نقل على صحته قوله ضمن إشارة إلى عرف ما بينهم لأن الرجل إذا كتب شهادته في فصل الشراء ضمن في آخر
فيه يكون ذلك علامة لشكائه ولم يبق ذلك الغرض من ما تناقوا لو أن كتب في الفصل باع ملكه أو بيعا بائنا أي تائنا فذا هو الذي
الثانين كتب شهادته بغيره بطلت دعواه لأنها بغير تناقضا ولو كتب شهادته على أقوال القاديين لا إلى لا بطلت دعواه بعد ما
الكتابة لعدم التوافق ولو ضمن العرصة جواب لو بطل وانما يقع لأنه العرصة قد جامع لمعان للفصل القديم وللعقد وحقق
والدرك فلا يثبت أحد المعاني بالركن أو خلاص لا يقع عند بيعه فبطلت دعواه عند لو لم ينفذ البيع فبطلت شراؤه وتسليمه
إلى المشتري وهو باطل لأنه غير قادر على إيفاء ما ضمنه وعندهما يبيع لأن معناه عندهما ضمان الثمن إن لم يوفى تسليم
وموجب أو المضارب الثمن أي إذا بطل المضارب المال المضاربة وضمن المكضا الثمن رب المال لا يبيع لأن الحق
القبض للمضارب رب فلو مضى الضمان لصار ضمانا لنفسه وهو باطل والوكيل بالبيع ملوكه يبيع بالوكيل وضمن ملوكه
الثمن لا يبيع ما مضى المضارب أحد الباعين حصه صاحبه من الثمن بعد بقاء الصفقة بطل لأنه الصفقة
لما كانت متحدة يجب الثمن لهما مشتركا بينهما لا يبيع ضمما أحدهما لصاحبه يصير ضمانا لنفسه وهو باطل لأنه ما من
جزء بوقايته والأ وهو مشترك بينهما وبصفقتين يعني أن باعيا بعد كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة ثم صف واحد
لصاحبه حصته من الثمن والمضمان لأن الصفقة إذا تعددت فما يجب لكل واحد منهما بعقد على حدة يكون
له خاصة بلا شركة كضمان الحراج يعني كما صح بالخراج لأنه دين واجب بحسنه ويعني وجوب الزكوة والمراد
بالخراج الموقوف وهو الذي يجب الذمة بأن يوظف الإمام كل سنة على مال معلوم لأخراج المقاسمة كالربع
أو الثلث فإنه ليس بواجب الذمة فلم يكن دينًا والنواب المراد بها ما يكون بحق نحو أن يقضى القاض بكونه
مشترك بينه وبين غيره فإنه واحد منهم على الكسرى وانفق شريكه بامر القاض يصير حصته الآلى دينًا ذمته
فيصح الكفالة بهما وكذا ما وظف الإمام على الناس عند الحاجة إلى تحرير الجيش لقتال الشركيين أو فلا
دى المسلمين وقد خلا بيت المال عن المال يصح الكفالة به وأما النوايب التي يطالب الإنسان بغير حق

فلهذا

كما يجب ببيت المال يصح الكفالة بهما لأن الكفالة التزلة المطالبة بما على الأصيل شرعا وقيل يصح منهم
فمن الإسلام على البره وتى لأنها حق المطالبة والعبارة في باب الكفالة للمطالبة لأنها شرعت التزامها ولهذا
قلنا من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين بالسقط بوجوب وان كان الأخذ ظاهرا والقصة يعني إذا طلب
أحد شريكين القصة من صاحبه وامتنع صاحبه من ذلك فإن القصة وجبة عليه فإذا ضمن إنسان لم يقيم
مقامه في القصة يجوز وقيل أراد بها اجرة القسام وأيا ما كان فالكفالة بهما صحيحة وإن قالوا كذا ما تأتى
فقال المقر له هي حالة فالقول للمدعى أي المقر له الأصل في الدين أن يجب حالا ولا أجل فيه من العوائق والقول
لمن ينكر العارض مع حلفه وإن قال ضمنته إلى فقال المقر له هو حالة متحقق هو الطمان وأدعى الطالب
أنه حال لأن الأجل في الكفالة ليس بعارض حتى يثبت بلا شرط بأن كفل بدين مؤجل فإن الأجل يثبت حق
الكفيل بلا شرط فوجب أن يقبل قوله ولا يؤخذ ضمان الدرك أي لا يطلب المشتري من الكفيل الثمن إن أخفق
البيع مالم يقض بتمنه على بائعه لأن الثمن لا يجب على البائع بالقضاء للمتحقق مالم ينفذ العقد وإنما ينفذ
العقد ويجب الثمن على البائع إذا قضى الثمن على البائع ولهذا الواجب المستحق المبيع صح البيع وإنما يصير
كفيلة إذا قضى بالثمن على البائع قبل ذلك الكفالة فلا يكون للمشتري أن يأخذ الثمن من الكفيل دين على اثنين كفل
كل من الآخر يرجع على شريكه الآبا أدى زيدا على النصف لأن كل واحد منهما أصيل في نصفه وفي النصف الآخر
كفل فيرجع في الآبا أدى ما عليه بحق الأصالة ولو كفل شيء عن رجل أي كفل رجلا عن رجل بالوفد دفعه وكل به
أي كفل كل واحد منهما بل ذكر الشيء عن صاحبه بامر رجوع عليه بنصف ما أدى وإن قل لك للوصول يعني ما أدى
أحدهما رجوع على شريكه بنصفه فليلا كان أو كثيرا إلا أن اداه وقع شيا عجزهما لا يتوابعهما إذا كفل منهما كفل عن
صاحبه وعن الأصيل فلا بكل الألف فلا رجحان لأحدهما على الآخر بخلاف ما يفتى لأن هناك النصف بحجة الأصالة
والنصف بحجة الكفالة وجرمة الأصالة أقوى فإذا رجع عليه بنصف ما أدى يرجع على الأصيل لأنه ما أدى
عنه دينه أحدهما بنصفه والآخرة بآية وإن شاء رجع المؤدى على الأصيل بكل ما أدى لأنه كفل بكل المال عنه بامر
وان أبوا الطالب أحدهما أي أحد الكفيلين أفذا الآخر بكلمة أي أخذ الطالب الكفيل الآخر بكل الدين لأن أبوا
الكفيل لا يوجب أبوا الأصيل ولو فسخت المفاوضة أخذ رب الدين أيا شاء من شريكهما أي شريك المفاوضة
وهي بيان لا يوجب دينه يعني إذا اترق المفاوضة فلا ريب الدين أيا شاء وأما ما في جميع الدين لأن
كل واحد منهما كفيل عن صاحبه على ما في الشركة ولم يرجع أحدهما على صاحبه الآبا أدى زيدا على النصف لما أمر أن
الأصالة أقوى عند أن كونا بعقد يعني كاتب بعد بكتابة واحدة على الفقبلا وكفل كل عن صاحبه رجوع كل على
الآخر نصف ما أدى قيد بعقد واحد فصححة لخصنا بالقياس أن لا يبيع لأنه شرط في الكفالة لا يبيع فلهذا ما لا الكفالة
ببدل الكتابة وإذا طاب بعقد واحد فصححة لخصنا بالقياس أن لا يبيع لأنه شرط في الكفالة لا يبيع فلهذا ما لا الكفالة
وذلك باطل فيكون شرطها في الكتابة فاسد إذا الكتابة بغيره بالشرط فاسد وجه الاحتجاج أن تعرف الإنسان بغيره

أنه

جبهة

الامكان

وقد امكن تصحيح هذه الكتابة بان يحذف المال على كل واحد منهما والاخر تابع له في حق تعلق عقبة بادائه
والكتابة تكون المال عليها والولد يتبعها فكان كل واحد منهما في حق نفسه كان المال عليه ومادت كفايته
بما عليه اصله وكفايته المكتوب بما عليه اصله جاز فيصير كل واحد منهما اصلا في كل الكفاية عن صاحب فطالب
الموكل كل واحد منهما بجميع المال بحكم الاصل لا بحكم الكفاية فاذا ادى احدى احد من شيئا وقع عن كل البذل فيقع عن
صاحبه نصف ذلك لا يتوانا في رجوع على صاحبه بنصفه فان اعتق السني احدى قبل ادى في ذلك ان يخذ حقه
من المعتقد منه الضمير في المان والبرور متعلق بقوله ياخذ اصالة فيمنع من الاخر فاما في السني ان يخذ من يثق باثباته
المحقق لانه كفيل عن صاحبه والاخر لانه اصل ورجع المعتقد على صاحبه ادى **عنه** لانه ادى عنه بانه لا صاحب عليه بما ادى عنه
اناخذ الموكل عن الاخر لا يرجع على المعتقد بشي لان ادى دين نفسه فلا يرجع ومال مبتدأ لا يجب على العبد حتى يفتق كما اذا اقر
بشر ملك مال وكذا مولاه واقضه انسان او باعه وهو محرم ولم يسم حاله او غير حال حال خبر على من كفل به يعني يؤخذ
الكفيل حاله لان عدم المطالبة العبد كان حق مولاه وهذا المعنى محذور في الكفاية الكفيل مطلقه الى كفاية فقدم
لانه لو كفل بدين موجب لا يطالب قبل الا احملا الاجل ولو ادى الكفيل على العبد رجوع عليه بعد عقبة لان الطالب كان يرجع
عليه بعد العقبة فكذا الكفيل ايضا قائم مقامه ولو مات عبد مكفول برقبته يعني اذا ادعى رجل على رجل رقبته بعد رقبته ففعل
بنفس العبد رجل فان العبد فاقم بيمينه انه مدين عليه يعني اقام المدين بيمينه انه كان له من كفايته قيمة اي من المدين عليه
قيمة العبد ضمن الكفيل ايضا لان المدين المالك العبد بيمينه فلو كان ذا اليد كان عاصيا للعبد ووجب ضمن القيمة خلفا
عن العبد فيجب على الكفيل ذلك لان الكفاية لم شرع له لقيمة الكفيل الى ذمة الاصيل بما كان الاصيل مطالب من عين
العبد الى قيمته في حق الاصيل فقلت الكفيل ايضا فانه كفل سيقع عنه بامره فاداه او هو اى كفل عبد غير مدين
منصب على المال عن سيقع بآمره فتق فاذك لا يرجع على صاحبه لان الكفاية وقعت غير موجبة للرجوع الى السني لان يجب
لاحد من دين على الآخر فلا يتقلب موجب للرجوع فيدين مدينون لان لو كان مديونا كما قد روي بطلت كفاية حتى الغوا
كالحالة وفي اسم من الاحالة هي تخرج بالدين يرضى المحيل وهو الذي عليه الدين والمحال وهو الدين والمحال
عليه وهو الذي قبل الحوالة واذا اعتل الحوالة برى المحيل عن الدين بالقبول اى قبول المحتال عليه ولم يرجع عليه المحتال الى
الرجوع المحتال بدينه على المحيل الا اذا توى حقه بموت المحتال مطلقا ولم يترك كفاية وحلفه مكررا حوالة لا يمينه
عليه اى يكون المحيل عليه الحوالة وتختلف على ذلك ولا يمينه للطالب على ذلك فالتوى باثنين الامر من عند حنيفه
وقال لا يقر بقرى وبان فسد القاطع اعلم بافلاس حوالة وهذا بناء على ان الافلاس لا يتحقق بحكم القاطع عنده لان
المال غلور ارج وقد يصح الرجل فقيرا وعينه غنيا بالعكس وعند من يتحقق حتى يعتبر ارجه من السني فكذا في حق
غيره وتصح بدراهم الوديع يعني اودع رجل الف درهم فاحال به عليه آخر فهو جائز ويؤا بهلاك اى يؤا
المحتال عليه وهو المودع بهلاك الوديع لانه التزم الماد من محل يمينه فلا يلزم الاداء من محل آخر فيجوز بهلاك المودع
كراهي لولا ان الوديع امانة وبالحوالة لا يخرج من ان يكون امانة وهلاك الامانة لا يوجب الضمان وبالمقصود اى في

عليه

حرم

يعني

حق

بالوديع

وغيره

يجوز

لحوالة بالدرهم المقصود ولم يبرأ بهلاكها اى لم يبرأ الغائب بهلاك المقصود لانه المودع لا يتصل بالحوالة لانه فات
الى حلف وهو الضمان وتختلف في مقام الاصيل فطان المقصوب قائما معن فلا يتصل وانما الحق المقصوب
فالمدة بطلت لان المقصوب وصل الى ماله فهو يوجب براءة الغائب عن الضمان والدين اى لا يصح الحوالة
بدين المحيل على المحتال فلا يطالب المحيل المحتال عليه يعني لا يأخذ المحيل ذلك من المحتال عليه لتعلق المحتال به كالدفع
فانه لا يمكنه الرجوع مطالبته لتعلق حق المدين به ولو دفعه المحتال عليه المحيل ضمن لان المالك ما يتعلق به حق المحتال
مع ان المحتال لم يقر بماء المحيل بعد حوالة يعني ان مات المحيل وعليه دين قبل ان يقبض المحتال دين الحوالة
فالدين الذي للمحيل على المحتال عليه يقيم بين غرما والمحيل لم يقر ما وقال نفقات ذلك للمحال على الخصوص
لانه اخفق به في جوبته وكذا بعد جمانة كالرهن في حق المخرج **ولنا** ان الدين في ذمة المحتال عليه على ملك المحيل
قبل قبض المحتال لانه لو كان ملكا لم يكن تملك الدين من غير عليه الدين واذا باطل والدين على ملك المحيل لم
يخفق المحتال به الا اخضاص يملك رقبته او يدا ولم يوجد كل منهما بخلاف الرهن لانه ملكه بلاكه يقبضه صار مستغنيا
من وجه فكان اخفق به واذا قسم الدين بين غرما للمحيل لا يرجع المحتال بحقه الغرما على المحتال عليه لان الحوالة كانت مقبلة
بدين كان عليه وقد تحقق ذلك فيقبل الحوالة في المطلقة له الطالب من المحتال عليه ولا يبطل باخذ ما عليه وعنه يعني
اذا حال حوالة مطلقة غير مقبلة او انقصت او الدين بان قال المدين لرب الدين احلفك بالالف لاني على هذا الرجل
لا يتعلق حق المحتال بالدين الذي للمحيل على المحتال عليه ولا بالوديع او بالغصب الذي عنه بل يجب على المحتال
عليه ايفاء الدين المحتال من مال نفسه ولا يحيل ان يقبض دينه ووديعه وغصبه من المحتال عليه ولا يبطل الحوالة
باخذ فلو مات المحيل قسم دينه ووديعه التي قبل المحتال عليه بين غرما ويدون المحتال عليه لان المحتال بالحوالة صار
المحتال عليه ولم يبق غريم المحيل ولا يقبل قبل المحيل المحتال عليه بين عند طلبه اى عند طلب المحتال عليه من المحيل
يملك ما حال به المحيل احلف بدين على علك مقول القول ولا رجوع لك على لم يقبل منه لان سبب الرجوع عليه قد تحقق
وهو قضاء دينه فرجع عليه والاقرار بالحالة لا يستلزم الاقرار بالدين ولا قو المحتال للمحيل عند طلبه ذلك اى
عند طلب المحيل من مال حال به احلف مقول القول بدين على علك مقول القول للمحيل ويؤا المحتال بوزد ذلك على المحيل
ويكن السفينة ضمن الدين وفتح التا تعريب سفته بمعنى الحكم سنى القرض به لاحكام امره وهي اقر ان تسقط خطر
الطريق صدرت بها ان يدفع الى آخر مالا قرضا ليدفعه الى صديقه غلبه اخر او انما يدفع على سبيل القرض لا الامانة
ليستفيد بسفينة الطريق وقد نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جرفعا **كتاب القضاء** وهو لالا شرعية لاهل الشريعة
اهل للقضاء لان كل واحد منهما ينفذ القول على الغير بشرط اهليتها من العقل والبلوغ والحرية والعدالة والقبض
شرط اهليته والى سق اهل له اى للقضاء يصح تقليده اى تقليد الفاسق ولا يقبل اى لا يسمع ان يقبل الفاسق لا يؤمن
عليه لقلة مبالاة بواسطة فسقه كما صح قبول شهادته ولا يقبل يعني يسمع ان لا يقبل الفاسق بشهادة الفاسق ولا يقبل
نفذ عندنا ولو فسق فعلى يعني لو كان الفاسق على فسق باخذ الرشوة او غير الحق القول في ظاهر المذهب عليه مشا

وقال بعض بعض المشايخ ينكره لان المقلد اعتمد على الله فلم يرض بقضاياه بدونها قال قاض خان
اجمعوا على ان اذا ارشده لا ينفذ قضاءه فيما ارشده وقال بعض مشايخنا قضاياه باطلة فيما ارشده وفيما
لا يرشده ولا جرماد اي كون القاضي محترما او اضع ما قيل في حد المجتهدين ان يكون قد حوى علم الكتاب وروى
معانيه وعلم السنة بطرفها ومكان متونها ووجوه معانيها وان يكون مهيئاً للقبول على ما يعرف الناس
شرط الاولوية لا شرط الجوار فلو قلنا جازم في خلافه لا في لاشي لان ما مود بالقضاء بالحق ولا امر بلا قدرة
بل علم قلنا ان المقصود اوصول الحق الى الحق وذا حصل اذا عمل بقوى غيره واختار الاقدار لا في العلم
ينبغي للمقلد ان يختار للقضاء من هو اقدر عليه واوطى به ولا يكون فقط غلبا جبارا عند الله خليفه رسول
ومع القضاء قال عمر من قلده غيره عملا او رغبة من هو اوطى به منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين
وعمل القضاء من اهم امور الدين واعمال المسلمين ولا يطلب القضاء بعينه ينبغي ان لا يطلب كونه قاضيا بقلبه
ولا بالمال بل بالعلم من لا يطلب القضاة وكل الى نفسه ومن اجر عليه نزل عليه مكل يبدن الى يلهيه الرشد
ويوفق للصواب وجه الدخول فيه لمن يتوق عليه لان الصحابة تقلد في كيفية فهم قوفه ولكن لم يوافقوا حجة
كبلا يصير الدخول فيه شرطا لمباشرة وقيل ليس الدخول فيه مختارا لقوله عمر من ابتلى بالقضاء فكأنها ما ذبح
بغير سبكي وقد خرب ابو حنيفة بعد ما جئى وضرب لاجله مرارا وقال البحر عميق فكيف اعبر بالساحة فقال ابو يوسف
البحر عميق والسفينة وثيقة والملاح عالم فقال كافي بكل قاضيا والصحاح ان الدخول في القضاء رخصة طمعة اقامة
العدل في الحديث عدل ساعة خير من عبادة سنة والامتناع عنه عزيمة لانه ربما لا يقدر على القضاء بالحق في الاستقامة
ومن قلده رايان قاض قبله وهو لا يطيع الحق فيها السجلات والصكوك ونصب الاوصياء والقيام في
امور الوقف وتقدير النفقات لانه محتاج الى معرفة ما فيه فكان له اخذ الرزم محبوبا او حق لجملة صفة
محبوسا يعني ان القاضي التماس سبب حبس المحبوس في اقر حجة الزعم لان الاقرار الزعم لامن اكرى لا يلزم
من اكرى لطق الابنية وان اجر به المعزول ان للوصل يعني لا يقبل قول القاضي المؤذي لانه كواحد من الرعايا والا
اي ان يقيم البينة على المحبوس المتكبر ينادى عليه يعني لا يعجل بتجليمه بل ياتي مناديا بنا دى ايا ما كل يوم في المجلس
من كان يطلب فلا ين فلان المحبوس بحق فليحضره تجليمه يعني ان لم يحضره حقه اذ منة كفيلا بنفسي ثم اطلعه وعمل القاضي
اعطى في الدية اربع وغلة الوقف بالبينة او باقرار ذي اليد لان كل وكلمة لا يقول المعزول بان هذا وديعة فلا
دفعها الى فلان الا اذا اقر ذو اليد بالتسليم منه اي اعترف الذي فيه الوديعة بانه يسلمها القاضي المعزول
لان ثبت باقراره ان اليد كانت للقاضي فيصير اقرار القاضي كانه في يده في الحكم لان من فيه مال اذا اقر به كل
الحال لانه ان يقبل اقراره لا بد له من اقراره فيسلم الى المعزول الاول لسبق حقه ثم يقضي القاضي المعزول
قيمة ذلك العين او مغل باقراره ويجلس للمحكم طامر صفة معقد رخص في وجوب طامر اعني مخفي عن الغرامة
مسجد والجامع اولى لانه يكون شهر للمواضع وفله يوم انما ثبت الساجد لذلك الله والحكم وكان الرتبة في زمن الخلفاء

البحر مستقبل القبلة بوجهه ومن رسم زماننا يستظهر الى الخراب وهو احسن ويتفاد الاعوان بين
يديه ليكون اريب في عيون الناظرين ولو جلس في دار مع جلوسه واذن بالدخول فيها جاز ولا يجلس في دار
وحده للحكم لانه يورث التهمة ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محرم لانه من صلة الرحم او تمنى اعتادها به لايصير اخلا
بقضاياه بل اعتبار اعتاد بينهما قدرا عريدا اي يقبل قدر ما عريده من الهدية ولو زاد الهدية على قدر الزيادة لانه انما لا
لاجل القضاة وان كان الهدية يتاذى بالهدية وتعليق مثل قيمة اذ لم يكن لها اي للقريب ولما اعتادتها اذ خصومة
ولو خصومة لا يقبل هديتها للتهمة ولا يحضر دعوة الاعامة وهي التي يتخذها وان لم يحضر القاضي ولو كان صاحب
الاعامة احد الخصمين لا يحضرها القاضي ويشهد الختان ويعود المريض لانهما من حقوق المسلم لا على المسلم لا يقطعا
بالقضاء ولكن لا يبطل حكمه في ذلك المجلس هذا اذا لم يكن المريض من الخصامين فان كان فلا ينبغي ان يعود وروى
بعض الحكماء جلوسا او اقبالا لقوله عمر ان ابنتي احكم بالقضاء فليسوى بينهم والاشارة والنظر والاسرار احدهما اي
احد الخصمين ولا يضيغ ولا يفك ولا يخرج معه اومع غيره ولا يشي اليه ولا يلقنه حجة لان اذا ايكس قلب الآخر ويحقت
تتمه الميل ولكن تلقين الشاهد بقوله الشاهد بكذا او كذا لان فيه اعانة لاحد الخصمين واستحسانه ابو يوسف فيما التهمة اي فيما
لا تستفيد تلقينه زيان علم كما اذا ترك لفظ الشهادة لان المجلس القضاء هيبة فكما تلقينه احياء لحقوقي المسلمين وحسن
لظلم مدة رايها مصلحة في الصحيح لان الروايات في تعيين مدة المجلس مختلفة والصحاح ان التقدير موقوف الى راي
القاضي لقفاوت احوال الاشخاص في ذلك بطلب ولي لطف ذلك اي جسر غريمه ان ام القاضي المقر بالانفا فامتنع
لانه صار ظاهرا او ثبت الحق ببينة لانه ظهر مظهره بانكاطه في الزمة طرف لقوله عمر ويجس اي يجس القاضي للظلم اذا
امتنع عن الانفا في كل دين لزمه بعد كرم محلي وكفارة لان الاتهام باختيار دليل يسهل وانما اذا اطلب المرأة للظلم
من امر بعد ما دخل بها فالقول للزوج وعسفة لانه لا دالة على قد صفة رته وبدلا عن مال حصل له لمن مبيع لانه اذا
حصل المال له ببله يثبت غناؤه وفي نفقة غريمه لانه طامر بالامتناع ولجس خزانة الظالم وولده اي يجس في نفقة ولله
لان النفقة طاعة الوقف فهو بالمخير وقد هذه لانه لا دية اي لا يجس الولد في دين ولد طرحة الا بق وفي غيرها
اي غريم الزمة بعدد وبدلا وانما انت الضمير باعتبار النظائر لا اي لا يجس ان ادعى فقره الا اذا اقام بينة بصدقه اي
بان له مالا فيجب حبه لوجود الظلم فان شهدوا على خصم حاكم بها اي بالشهادة وكتب به اي حكمه بان يقول حكمت بذلك
او ثبت غدي فان هذا حكم وهو الحق قبل المراد من لظلم هو الوكيل عن الغائب او السجل الذي جعل وكلا الاثبات
الحق عليه وان لم يكن عنه وكلاهما للحقيقة اذ لو كان المراد من لظلم هو المدعى عليه اضيح الى كتاب القاضي الى قاضي آخر لان
حكم القاضي قد تم ويحمل ان يكون لظلم هو المدعى عليه وان يكون مراده بيان ان هذا الكتاب هو المدعى بسجل لا
انه يكتب الى قاضي آخر وان شهدوا على غائب لم يحكم القاضي لانه القاضي لا يصح القضاء على الغائب وكتب بالشهادة اي بما سمعه
من الشهاد الى القاضي ليحكم المكتوب اليه بذلك اذ ثبت عنه انه كتاب القاضي وهو الكتاب الحكمي وكتاب القاضي
الى القاضي وهو نقل الشهادة حقيقة ولما حصل ان سجل القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي الى القاضي لا يكون

الحال من المملوك لا يكون تهميداً للمنادعة لا قطعاً أو القضاة يقتضيه انما مقتضى ما قبلت لو كان قضاء
مقتضى انما مقتضى سابق لشرط الشهود عند قوله قضيت قلت انما مقتضى التماس بغير محضر منهم لانه انما ثبت مقتضى
صحة قضائه في البطن وما ثبت مقتضى صحة القيصر لا يثبت بشرائطه كالبيع وقوله اعتق عبدك عني باللف فيد بقره
بسبب معين لانه لو لم يعين سبباً وادعى جارية بانها مملوك مطلقاً واقام بيته على ذلك فقصه بها ليلخل وطهرها انفاً
لان المملوك لا بد له سبب وليس بعض الابطال اولى من البعض لتمام سببها فلا يمكن اثبات السبب سابقاً على القضا
بطريق الاقتضاء والقضاء في محضره فيه خلاف ذرية كلياً مذهبهم او عامداً لا ينفذ عندهما وبه يفتي لانه قضيه
على مخطوطات في رواية وعنده ان كان كلياً وان كان عامداً ففيه روايتان اما وجه عدم التفاز فلانه ليس بخطا يفتي
وحيث ان يكون الحق في هذا وفي الفتاوى الفتوى على انه ينفذ هذا اذا علم انه محضره فيه ولو لم يعلم ذلك قال بعض المشايخ
ينفذ وعائنه على انه ينفذ وهو ظاهر المذهب ولا يقضي على غائب الا بخصومة نايبة حقيقية كالوكيل او شرعاً كوصي
القاضي لقوله يوم لعلني رضيت لا تقض لاحد الخصمين حتى تسع كلام الآخر او حكماً بان كان ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى
على من لم يكن اذا ادعى على رجل انه اخى اها من فلان الغائب واقام البيته على ذى البدق ان القاضي يقضي به منه البيته
على الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وانكروا ثلثت الى انكاف فلو كان شرطاً لحق لا يبيع اي ان كان ما يدعى على الغائب
شرطاً لما يدعى على الحاضر لا يبيع ان كان الغائب يتفرز بالشرط كان قال لمارءه ان طلق فلان امرأه فانت طالق فاقامت
زوجة الحالف بيته فلان طلق امرأته لا يقبل بيته الا في حق لان في شرطه على الغائب خلاف ما لو لم يتضمن شرطاً كما لو حلف
طلاقاً يدحوله فلان الوار فانه يقبل لانه لا يتضمن ابطال حق الغائب ويقضي القاضي ما لا ينهم ويكتب ذلك طلق
اي الفصل لان الافتراض والكتاب للحفظ والقاضي قادر على استخراج المال من المستقرض وكذا يمكن القاضي اقرض
مال الغائب وان اقرض الوقت ضمن لانه لا يقدر على الاحتراز والاب بمنزلة الوضوء في احوال الرايتين وفي حكم الخصمين
اي جعلهما حكماً لولا بيتهما على انفسهما من صلح فاصبحا ولا يجوز ان يحكما بينهما محذوفاً في ذمة وفيه لزوم احكامها لانهما
رضيتا بحكم البيته والتكول والافراد ايجاباً باقرار احد الخصمين هذا اذا حكم حال ولا يثبت مادام في المجلس باق لان له
ولاية لان ينشأ حكم فيصحة ايجابه فيه ولو قال كنت حكمت بكذا لم يصدق لانه اذا حكم صار محذوفاً ولا يقبل قول الموقوف
وبعد ان شاهد حال ولا يثبت ولعل منهما ان يرجع قبل حكمه لان حكمه موقوف على رضاهما فاذا رجع واحد منهما قبل
تنفيذ حكمه بغير علم الحكم لعدم الرضا ولا يصح حكم الحكم والمولى اي القاضي من جهة الحقيقة لا بوجهه ولله ان يشره
المجمل ولا يحكم في حيزه ولا ولاية لهما دسهما ولله ان لا يقطع الا باحاطة قالوا اي ما يحتاج اليه الحكم في سائر
المجتهادات كالحكم بان الكنايا مدافع وفيه البين المضافة وفيه ما وقيل القدر لا يجوز الحكم في
لحدود القصاص يدل على انه غير مما جائز ولا يفتي به اي يحلفه دفعاً لتمام العوائق الى ذلك فيقول الاحتياج
الى القاضي فلا يبيع دون ذلك طاماً الشرع وحكم الحكم عدم خطا بالذمة على العاقلة لا ينفذ لان حكمه ينفذ عندها
دون العاقلة لانهم ما رضوا به ولو حكم بالذمة على القاتل في ماله لا يجوز ايضا لان الشرع اوجب الرضا على العاقلة

للموكل والموكل

لان مال العاقلة القاتل ولو ثبت القتل باقرار القاتل يجوز حكم بالذمة لان العاقلة لا تحمل صلي ولا عدا ولا اعترافاً
واذا رفع حكمه الى قاض ان وافق مذهبهم امضاء والا بطل فرق بين قبضتها وبينها اذا رفع الى القاضي قضيتها فاض
آخر خلاف ذرية لا يورث اذ اطلق في فصل محضره فيه لان الحكم له ولاية على الحكمين دون غيرهما والقاضي الذي رفع
اليه حكمه غيرهما فلا يكون حجة عليه فكان كالصبي في حقه واما القاضي فله ولاية على كل الناس فكان قضاءه حجة
حق الكل **سائل سئله** اي من كتاب القضاء وليس لصاحب سفيل عليه علو لا اقران يتدفع سفله اي يقرب
وتد او يقرب كفة بفتح الكاف الروزن بلارضه الاخر اي صاحب العلو عند حقه وقال لا يصنع فيه مالا يفر بالعلو
وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلو ان يبيع عليه جلد وعا او جلد كنيفاً فقل ما حكم فيهما
تسبب لئلا يصح لانه انما يمنع ما فيه ضرر ظاهر لا ما ضرر فيه فلا خلاف وقيل بل يبيعه خلاف وتمة نظيره وقوله
الشركة الفرز وهذا لان الاصل عند من الاطلاق ان تعرفه بل في ملكه والمملوك مطلق للتصرف والخطر يعود على الفرز
فاذا اشكل اخرج المانع والا اصل عند المظن لان تعرفه حصل في محل مشغول بحق محترم للغير كقوله الممنوع والمنازع
والاطلاق يعارض عدم الفرز فاذا اشكل وجب المانع ولا اهل رايه اي محلة مستقلة تنتسب منها مستقلة
غير نافية فتح باب في القسوى اي في الغنصية مما الاو لى مثلاً اذا كان الرجل داره السكة بابها الى السكة
العظمى وبعض حوايطها الى السكة الاخرى الغير نافية فاراد ان يفتح باباً الى تلك السكة لئلا يتركها خاصة
لاهلها الا ترى انها لو بيعت داره تلك السكة فالشفقة لهم خاصة دون اهل السكة العظمى فيد بقره في نافية
لانها لو كانت نافية فتمنى لقامة المسلمين فلا يمنع من فتح الباب اليها ولكن فيما اراد الفتح للموراد الا بصفاء
والرجح لم يمنع من ذلك وقال صاحب الهداية الاصح ان يمنع من الفتح لانه عساه يدعى الحق في القسوى بكتب
الباب في مسدود لوقطرها لاهلهم ذلك اذا كانت الزاوية الثانية مسدودة قد لزق طرفها بالزاوية
وامراد بقرها نهايتها سعتها فلمهم ان يفتح الباب في حايطة في اي جانب شاء لان هذه سكة واحدة من اولها
الى آخرها وهي بينهم بالتركة الا ترى ان وجوب الشفعة لهم جميعاً ومن ادعى حصة اي حصة داره وسلمها
اليه مثلاً وقت فسيل بيته اسأل القاضي منه بيته فقال قد تجدنيها اي تجدني المدعى عليه الرهبة فاشترها منه
اولم يقل ذلك اي قوله قد تجدنيها فاقام بيته على الشراء بعد وقت الرهبة يقبل وقبله لا يبيع لادعى الرهبة فاقام
البيته على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الرهبة لم يقبل بيته لان دعوى الرهبة في وقت اقراره على ان المو
ملك الداهب في كل الوقت فيمكن من اثباته بالبيته ومن ادعى ان زيدا شري جاريته فانكره زيد فقال ما
لشريته وترك المدعى المضمومة خله وطهره لان المشتري لما جدد الشري كان جوده البيع فسخاً من جهته اذ
الفتح دفع العقد من الاصل والمجود انظار العقد من الاصل المشاهدة جعل المجود مجازاً على الفسخ وصدق
المقرقبض عشرة ان ادعى انها زبوف او بنهرجة لا اي يصدق من ادعى انها ستوقه لانه لم يدرهم بفتح
على الجواد والزبوف والبنهرجة دون ستوقه ولهذا يجوز التجوز في الفرق والسلم والزبوف والبنهرجة

هذا

هذا

هذا

لأنه لا ينفك عن القبض لا ينفك عن القبض بين دعوى الزيادة أو النهرجة وبين الإقرار بقبض الدرام
فيقبل قوله ولا ينفك أي لا ينفك من الإقرار بقبض الدرام أو حق أو الثمن أو بالاشتقاق ثم ادعى أنها زبوف لأنه
مناقص لأن حقه في الجهاد فالأقرار بقبض حقه أقرار بقبض الجهاد والثمن كان جياراً والاشتقاق عبارة عن القبض
بوصف التمام وإذا ادعى أنها زبوف بعد الإقرار بها يكون منافقاً والرفيق رد أي من مودة البيت المال كالبهرجة
للخيانة يعني كأن البهرجة ما يرد في الجارة وهو من جنس الدرام غالباً الغش إلا أنه بالنسبة إلى الجارية
يكون فخرها أقل والرفيق بالنسبة إلى البهرجة أقل رداءة فالزبوف لا يرد الجارة وتعاملوا فيه وسيت المال يرد
فإن بيت المال لا يقبل إلا ما هو غاية الجود والبهرجة في اللغة الباطل الردى من الشيء وقيل هي فخره ردية
والسوق ما غلبت فيه وهي التي داخله خاشي محلي بالفضة وقوله أي قول المقر ليس عليك شيء للمقر بالقبض
أقراره لأن المقر لم ينفك من الإقرار فإذا بطل بوجه الحق بالعدم وبطل عليك الف بعد بلا حجة لغو يعني إذا
قال المقر بعد ذلك لي عليك الف درهم فهذا دعوى الألف فلا بد من حجة أو تصديق حصة بخلاف ما لو قال
المقر لثمنت وأكرر المقر لم يرد عاد إلى التصديق فإنه يصحح لأن البيع لا ينفك من تجرد البايع فإذا رجع إلى العقد
فقد رجع والأقرار بالشئ قائم فيعمل بتصديقه فإن قال المدعي عليه عقيب دعوى حال ما كان كذا على شيء فقط
فإن قام المدعي ببيته على الف وهو على القضاء أو الإبراء يعني بوجه المدعي عليه أدنى الألف أو إبراءه عنها قبلت
هذه أي بيته المدعي عليه لأن التوفيق بين كلامين ممكن لأنه يمكن أن يقول لم يكن كذا على شيء ولكن أدبته خصمو
مك الباطلة قد دفعت اليك لما تدعيه دفعا لا ذاك أو يقول ليس لي على شيء في ظاهره لا لثمن إبراءه ولو زاد على الثمن
أي على قوله ما كان كذا على شيء فقط ولا اعتراض ردت بيته على القضاء أو على الإبراء لأنه يتصور أن يكون بين
أشئين خصومة أو إبراء وقضاء ولا يعرف أحدهما صاحب ذكر القدر وتقبل بيته في هذه المسئلة لأن الرجل
ربما يدعي على محبته فيأمر بقبض وكلايه يعطيه ما يرضيه فقد قضاه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فيسلك المتن
يحمل على أن المدعي عليه من يتولى الأعمال بنفسه وقيل تقبل البيته على الإبراء في هذه الفصل باتفاق الروايات
لأن الإبراء يتحقق بلا معرفة وفي الوجيز لو قال لم يكن بيني وبينك معاملة شيء لا تقبل بيته على القضاء
ومن أقام بيته على الشراء وأراد الرد بعيب ردت بيته ببيعهم على إبراءهم من كل عيب بعد انكار بيعهم
أي انكار البايع ببيع نفسه صورته ادعى رجل على رجل أنه اشترى منه هذه الأمانة وأكرر المدعي عليه البيع قال لم يبعها
مك فقط أقام المشتري البيته على الشراء فوجد فيها عيباً وأراد ردّها فأقام البايع بيته أنه يرضى إليه من كل
عيب لم يقبل بيته للتناقض وذكر أن شاء الله في آخر فصل يبطل كله يعني إذا كتب رجل أقراره بديونه في مكان
ثم كتب في آخره ومن قام بهذا الذكوة فهو على ما فيه أن شاء الله أي من أخرج هذا الفصل وطلب ما فيه من
الحق فهو وكيل قوله أن شاء الله ينصرف إلى جميع ما تقدم عنده حينئذ فيبطل أقراره بالدين لأن كلمات الفصل
كتب معطوفة بعضها على بعض فالاشتقاق ينصرف إلى جميع ما تقدم كما لو قال على صوم وصلوة ورجع أن شاء الله

لا ينفك شيء ولو ترك فوجته قالوا هذا إسقاط ولاية لا منافع الديون عن إجماع خصومة الوكيل فإن
الوكيل غير رضاء لم يلزم عندنا حذف ولا إسقاط يقيح مع طهارة وعندها آخر يعني يتعرف الاشتقاق إلى
قوله ومن قام بهذا الذكر لأنه يلبه وهو أولى لأن الفصل يكتب للاشتقاق لا للإبطال وهو كمنح أن نفرله
مات فعالت عرسه لمات بعد موته وفي الميراث وقال ورثة بل قبله صدق قوله أي صدق الودعة لأن الإلزام
نابذ في الحال والحال يقبل على ما قبلها كما في المسئلة الطاحونة إذا اختلف المورج والمناجر في جريان الماء
وانقطع طبعه فانه حكم الحال وسيدل به على الماخض والظاهر يصحح للدفع لا للاحتقاق كما في مسلم مات أي كما صدق
المورثة إذا مات مسلم فقالت عرسه النهرانية لمات قبل موته وقالوا بل بعد أي قال الودعة طلعت بعد موته
فالقول للمورثة أيضاً لأننا نعلم أي امرأته وأصل والحادث أن يضاق حدونها إلى أقرب الأوقات ومن قال
هذا ابن مغيث الميت لا وارث له غيره دفعها إليها أي دفع المودع الوديع التي فيه إلى الابن الذي يقره لأنه أقر
ما به حق الوارث بطريق الخلافة فصار كما لو أقره حق المورث وهو حجة بطريق الإصالة بخلاف ما لو أقر
لرجل أنه وكيل المودع بقبض الوديعه وأنه لا شيء لها منه لا يأمر بالدفع إليه لأنه أقر بأنه ملك الغائب وهو حتى
وإن نصح بغيره فإن تنفيذ أقراره في ملك الغير بغيره وهذا زعم أن الميت لم يكن مالاً وإن المال هو الوارث فلم يكن
معنى نصحه بغيره أقراره بتنفيذ أقراره في ملك الغير فإن قلت هذا منقوض بما لو أقر المديون أن فلاناً وكيل عن ديب
الذي يقبض الدين يوم يقضاه والدين قلنا أن المديون أقر بقبضه من ماله نفسه إذا الديون تقضى بأمثالها
فكأنما على نفسه أقر إذا ملك الغير فأمر بالدفع إليه ولو أقر بدين آخر لمودعه ومجرد الأول يعني قال ليس للميت
ابن غير قضى أي قضى بالمال كله للأول لأن هذه شهادة على الأول بعد انقطاع يده عن المال فلا تقبل كالأول
لأن الأول ابن مأمور فأول الكيل غريم أو وارث لا يؤخذ منه الكيل في تركه قسمت بين الوفاء والوارثة
بشرطه لم يبق لو أعلم لغريمي أو أثاراً فهو احتياط ظم أي هذا شيء ثم فعله بعض القضاة احتياطاً وهو
ظلم عندنا منه وقالا يؤخذ منه الكيل لأنه يجوز أن يكون للميت وارث غائب أو غريم غائب ففعل القاضيان
يأخذ كفيلاً ليلا يتولى حقها والقاضى مضطرباً نظراً للغيبة كما لو كان المودع مقرراً بالوديعه والزوجه فالقاضي
يغرض لها النفقة ويأخذ كفيلاً **ولم** إن حق المأخر معلوم وحق الغائب موهوم والموهوم لا يعارض المعلوم
فلا يجوز التأخير إلى زمان التكفل بخلاف النفقة لأن حق الزوج في الوديعه ثابت وهو معلوم فيدفع له بشرطه
لأن الدين أو الوارث لو ثبت بالأقرار يؤخذ الكيل اتفاقاً وفي عدم قولهم لأنهم لو قالوا فعله وارثاً غيبه
الكيل اتفاقاً ولو قال لا غريم ولا وارث غير هؤلاء لا يؤخذ اتفاقاً وعقاراً يد رجل أقام زبوجاً أنه لا ولاية لها
ولا وارث له غيري من أقالم ما قضى له بنصفه وذلك بأقبح مع ذي اليد بلا تكفل محمد دعواه أو لا الحمد واليد
دعوى زيداً لم يحج عنه له حصة وقال إذا حجد دعواه ذي اليد أخذه القاضي منه وجعله في يد أمين حتى يقدم الغائب
وإن لم يحج ترك النصف في يده حتى يقدم الآخر لأن الجاحد جابن والمقر أمين فيترك في يده **ولم** إن اليد الثانية

لا تمنع بلا طرفة لان القضاء للميت اذ لا وثبته الملك للموت واحتمال كونه مختاراً للميت ثابت
فلا ينقض يد كمال الوكان مقراً وبطل جوده بقضاء القاضي والنفق مثل ينع اذ كان (الدعوى) المنقول لا
يؤخذ نصيب الغائب من المصلحة عليه من حقه خلافاً له ما ذكره المنقول اظهر حاجة الى الحفظ والترك فيه
ابلى الحفظ لان بالانظار صار ضامناً والمال واذا حضر الغائب المحتاج الى اعادة البيعة الصحيحة وبالم النفع
ليه بذلك القضاء لان القضاء وقع للميت واحد العارضة ينتهي عن الباقي فيما يتحقق له وعليه ديناً كان
او عيناً وقيل يؤخذ هو هو منه بالاتفاق اي النقول من ذلك البعد لاحتياج المنقول الى الحفظ والتع من يده
ابلى الحفظ كلاً لتلف واما العقار فيحفظ بنفسه ووصية بتلك ماله لانسان على كل شيء اي ينصرف الى جميع
ماله ولا يختص بمال الزكاة لان الوصية اخت العراة والارث يجرى في جميع المثلثا، هكذا الوصية ومالي اذا ملك
يغني اذا قال بومالي او ما ملك صدقة في الساكن ينصرف على مال الزكاة لان ايجاب العبد يعتبر بايجاب الله
تعالى ما اوجب الله من الصدقة مضاًقاً لا مال مطلق كقول خلدن اموالهم انصرف الى الفصول
لا الى كل المال فكذا ما يوجب العبد على نفسه فان لم يجد الا ذاك اي ما يجب بصدقة امك منه قوة
لان حاجة نفسه اهم واقدم ولم يبين مقدار قوته لانه يختلف بقلة العيال وكثرة وقيل ان كان
صاحب حرفة يمكن قوت يوم وان كان صاحب غلة يمكن قوت شهر وان كان صاحب
صبغة يمكن قوت سنة وان كان تاجراً يمكن مقدار ما يرجع اليه ماله اعتباراً بالتفاوت وصولهم
الى المال فاذا ملك مالا تصدق بما اخذ وصحة الايضاً، بلا علم الوصية به يعني اذا اوصى الى رجل ولم يعلم
فهو وصي تبعه شيئاً من التركة لا التكليف اي لا يصح وكالة الوكيل اذا لم يعلم بها لان الوصية تختلف
لان الوصية ينصرف بعد القطع ولاية الموحي فلا يتوقف على العلم كتصرف الوارث واما الوكالة فان
ثبت ولاية التصرف في ماله وليت بختلاف لبقام، ولاية النوب عنه فلا يصح بلا علم من
يثبت له الولاية وشرط خبر عدل او مستورين لغرض الوكيل يعني اذا عزل الموكل الوكيل فاجبر بغرضه
عدله او مستورين لا يتحقق تصرفه بعد ذلك ولو اجبر به فاسق او مستور طال لا اعتباراً لاختصاص
فصح تصرفه وهذا عندنا حذو وقال لا يثبت العزل بخبر الواحد عدلاً كان او فاسق صحيحاً كان او غيره
وفي المصنف الخلاف فيما اذا كذب الوكيل وان صدقه ينصرف اتفاقاً ويعلم السيد بجناية عبده يعني على هذا
للخلاف اذا اجبر الموطن بجناية عبده فاسق فباع العبد او اعطى لا يصير مختاراً للغداً عند وعندهما يصير
والشفيع اذا كنت بعد ما اجبر فاسق بالبيع لا يكون تاركاً للشفعة وعندهما يصير وصية ومسلم
لم يهاجر بالشرع يعني من الملم في دار الحرب فاجبر بالشرع فاسق لا يؤخذ عنه خلافاً لما اعلم ان الباء
في قوله بجناية وبالبيع وبالنكاح وبالشرع متعلق بالعلم واللام الملقوظ في قوله ولعلم والمقدار
في الشفيع والبيك والمسلم متعلق بقوله شرط **ما** ان هذا من جنس العامات فلا يتوقف على شرط

الشهادة لأجراً كالوكيل **وله** لأن خبره له لجملة يشبه التوكيل من حيث أن الترف يعرفه ملكه وشبه
الانتماء لما فيه من حرمة ربه من الأخر من حيث منعه عن الترف فواجب أن يشترط أحد شرطى الشهادة وهو
العدو أو العدالة لقولنا على البهرى حظها لا لصحة الموكل يعني ما يشترط لاثبات الوكالة كون الخبير عدلاً
بل يشترط خبر الواحد وكان أو عدلاً كما كان أو فاسقاً لأنه ليس الزام أصلاً فلم يشترط فيه العدو أو العدالة
ولا يضمن قاض أمينه أن يبيع عبداً لغرماء، أى يبيع عبداً للمدعيون لأجل الدين وأخذ منه قضاء القضى به
والتحق العبد فيرجع المشتري على الغرماء، لا على القاض ولا على أمينه لأنه بمنزلة الامام ولو ظفروا ضماناً لتفادوا
عن ذلك فمختل مصداق المسلمين والبيع وقع للغرماء، فيكون العهدة عليهم كما إذا كان العاقد صبيّاً أو عبداً
مجهولين وقد توكلوا عن غيرهما بالبيع فالحقوق على الموكل لو وقع البيع لأجله فإن ظهر للبيت مال آخر أخذ الغرماء
دينه وإن باع الوصي لهم أى باع الوصي العبد للغرماء، بأمر قاض فاستحق العبد أومات قبل قبضه فقضى القضى
على يده غداً الوصي رجع المشتري بالتمسك على الوصي لأن الرجوع بالتمسك من حقوق العقد وهو عليهم أى يرجع
الوصي بذلك الغرماء، لأن البيع وقع لأجلهم وكذا الوفاء الرضى العبد للفقعة الوارث فكأن حق العبد رجع المشتري
بالتمسك على الوصي ويرجع الوصي على الوارث ولو بايحه أمين القاض فالتحق
رجع المشتري ثمة على الوارث فإن كان الوارث صغيراً ينصب القاض عنه وصياً فيقضى دينه ولو أمر
قاض عالم عادل بفعل ففعله على هلا من رجم أو قطع أو ضرب بيان لفعل وسئل قوله لأنه من أولى الأمر
لأنه من أولى الأمان القاض أمين فيما فوض إليه جاهل بفعل فاستفسرت عن قضائه فإن أحسن تفسيره وجب
تسديده وإن لم يكن لا يجب ولم يجعل قوله غيرهما يعني أن كان القاض فاسقاً ظالمًا كان أو جاهلاً فاسقاً لا يقبل
قوله ولا يعمل به الآن يعاين السب خطاً، ولجأنا وصدق قاضي عزله وقال لزيد أخذت منك القاض ففقت
بها العزم ودفعته إليه أو قال له أى قال القاض لزيد قضيت بقطع يدك في حق وادعى زيد أخذه وقطعه ظلماً
أى قال المأخوذ منه أخذت الالف ظلماً وقطعه يدك ظلماً وأمر بكدهما قضايه إلى أن يزيد يكون المأخوذ
والقطع حال كونه قاضياً فالقول للقاض لأن المقتضى عليه ما أقر أنه فعل ذلك في حال قضائه كان الظاهر
شاهد للقاض لأن فعل القاض على سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان ولا يمسى على القاض لأنه لو لم
يعين لصار خصماً وقضاً، لحظ لا ينفذ ولو أقر القاطع والأخذ بما أقر القاض أيضاً أيضاً لأن القاض
جرحه ودفع صحبه كما لو كان معاً ولو زعم المقتضى عيه والمأخوذ منه ماله أن لم يكن قاضياً يومئذ وإنما
فعل ذلك قيل التقليد وبعد العزل والقول قول القاض أيضاً الصحيح لأنه متى عرف أنه كان قاضياً
صحت إضافته المأخوذ إلى حالة القضاء، فصار مشتركاً للضمان فكان القول له **كما في الشهادة والرجوع عنها**
مى أى شهادة الشاهدين أجراً رجع للغير على آخر أى بحق المدعى على المدعى عليه ويجب اداء الشهادة بطلب
المدعى لأن ذلك حقه فيستوفى على طلبه وسترها في الحدود وأمر أى أفضل لقوله ومضى ستر على ستر الله

علم

في الدنيا والآخرة ويقول في الشريعة أخذ لا سرق لانه لو قال سرق قطع القاض به فلا ضمان لانها بالمال
يجمعان في لفظ الاخذ جمع بين السرق واصبا، لفظ ونصا بها لانه اربعة رجال لقوله في الثلاث ياتين القاض
من شأنكم ان تستشهدوا بغير من اربعة منكم فبذلك الرجال لان شهادة النساء غير مقبولة وحدها ولا مع الرجال
وللقود اي نصا، بها للعصا وبها لحدود رجلا، لان هذه شهادة النساء الشهادة البدلية لقيامها مقام
شهادة الرجال والحدود تندرج بها واللبكاة والولادة وعيوب النساء فيما لا يطالع عليه الرجال امرأة لقوله
عدم شهادة النساء جازية، فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والالام في النفس المحبوس الكلي ليس عدا قطعاً
فوايده الاقل واذا شهدته المرأة على انها بكر يؤجل زوجها النفس الغيب سنة ويترك بعده لانها تاتت بحدود
لان البكاة اصل في النساء اذا شهدت على عيب جارية مشترية يكون للمشتري حق لمخوضه لا الورث الى البائع ولما
شهدته من على كتمان البصير فلا يقبل عندنا حصة في حق الارض لانه صوت عند الولادة وفي ما يطالع عليه
الرجال وتقبل في حق الصلوة لانه من امور الوضوء وعند من يقبل فيه ايضاً لان الرجال لا يحزنون ذلك الموضع لستعوا
صوته وبقوا بها اي نصيب الشهادة لغير المكرويات ما لا كان المذنب من او غير مال كنجاش ورضاع وطلاق ووكالة
ورضعة المراد بها الايضاً لانه في عدد اربعة رجال او رجل وامرأتان الى شرط لكل الى جميع ما تقدم العدة لانه اعلم
لأن العدة شرط لوجوب القبول الصحيحة فالقاضي اذا قبل شهادة غير العدل وحكم به في حكمه ولقطة الشهادة لان النصو
وردت بهذه اللفظ بخلاف القياس فيقصر على مورد فلم يقبل ان قال اعلم او اتفق لكون الشهادة غير مذكورة
ولا يقال قاض عن شاهد بلا طعن لظن اي لا يتحقق القاضي ان شاهد عدل او غير عدل اذ لم يطعن لظن فيه
في حوزة فان القاضي فيها لا يكتفي بظاهر العدة بل يبال عن الشهود في السر والعلانية وقال لا يقال
في الكل وعكفاً وم يقتر في هذا اختلاف عصر وزمان لانه في القرن الثالث الذين شهد لهم النبي
بالخيرية وفيما اقتضاها القرن الرابع الذين بفسوا الكذب فيهم قال حرم حتى القرون قسمة الذين يلوونهم
لم يفسوا الكذب لادب وقيل هذا اختلاف حجة وبرهان **لها** والعدالة قبل السؤال تانية بالظاهر وهو
للدفع لا للالزام وحاجتها الى الزام حكمهم وذا لا يكون الا بحجة ملزمة فوجب النفاق عن العدالة لا لزام حكمهم
وله قوله في السلون عدول بعضهم على بعض الاحد وذا في قدق وتعديل صاحب الشرع اقول من تعديل
المركب فالعدالة تانية نظر الى عقله ودينه ومما يمنعان عما هو محفوظ ودينه وليكتفي سركا تركية السرا يكتب في رقة
لهم الشاهد ونسبه وحليته ويبيعها الى مسجد الذي يصلي فيه وسوقه ان كان سوقياً وبكال عن احواله فاعرفوا
تعدله لانه يقولون ان عدل عرفان بالنفس يقولون الله اعلم او يستقون اختراعا عن المعادة او تركية
العلانية ان يقال عن حكمهم في مجلس القضاء وكانت تركية في عهد رسول الله ص واصحابه علانية لان
المعدل لا يتوقى على الجور علانية ولا يخاف من المدعي او من الشهود لانهم كانوا منقادين للتركية هو عدل في اللاحق
اختراعه بغيرها قال بعض ينبغي ان يكون للمركب هو عدل جازية الشهادة اذا العبد والمحدود اذا تاب قد يقبل

الا

لكن غير جازية الشهادة والارواح ان يكتب في قوله عدل بشروط الحرية ولا يقبل تعديل لظن بقوله هو عدل لكن
اختراعه او نسي لانه في نعم المدعي وشهود ان المدعي عليه ظالم كالم ذنب في حوزة فلا يصح تركية لاشراط العدالة
في المركب لقوله هو عدل ولم يرد عليه من الخطية والسامين صدق على صيغة الماضي ثبت الحق لانه اقرب الحق فيقضي
باقراره لا بتركية وكذا واحد للتركية وترجمة الشاهد والرسالة الى المركب يصح الواحد يكون من كمال الشاهد و
مترجم عن الشاهد ورسول الله الى القاضي لان العدة شرط في الشهادة بالنقض بخلاف القياس وهذه الاشياء
ليست شهادة وهذه تركية الروايات تركية العلانية فالعدو شرط لان معنى الشهادة فيها ايها فانها تختص بمجلس القضاء
والعبد او المرأة او المحدث فذ في صيغة تركية السرا تركية العلانية قالوا بشرط الاربعة تركية
بشروط الاربعة واثان اخطا اي افضل ولم يسمع لجانته والمجور للمبتدأ المتأخر وهو ان يشهد بيمين
او اقراراً وحكم وقاض او راى عصباً او قتل ان يشهد به لانه عليه عاقاً قال حرم اذا علمت مثل الشمس كاشفة
والأفدع ولو سمع من وراء الحجاب لم يحزن ان يشهد لان الصوت يشبه الصوت ولو شهد وقدر القاضي لا يقبل
ولو سمع اقوال من اخرا في البيت ولا يراه وعلم ان ليس فيه غيب حكم له ان يشهد لحصول العلم وان يشهد عليه
ان الوصول ويقول ان يشهد بيمين يقول ان يشهد بيمين لا يشهد اي لا يقول ان يشهد في ليل يكون كاذباً ولا يشهد
على الشهادة ما لم يشهد عليها في صيغة الجرمول اي لم يحزن ان يشهد على شهادته الا ان يشهد لانه يعرف على الا
من حيث زوال ولا يثبت في تنفيذ قوله على المشهود عليه وازالة الولاية الثانية للغير ضرر عليه فلا بد من الالانة
والتحليل والتحليل منه فلا يشهد عليه من سماع شهادة شاهد يعني من سماع شهادة شاهد عند القاضي لم يحزن ان يشهد
على شهادته او الشهادته على الشهادته يعني اذ سمع الشهادته على شهادته لم يحزن ان يشهد عليه لانه لم يحزن وانما حمله
عنه ولا يشهد من رأى خطه ولم يذكر شهادته يعني الشاهد اذ رأى خطه في السجل ليس ان يشهد الا ان يتذكر الشهادته
وكذا القاضي اذا وجد ديوانه اقرار رجل ولم يتذكره قيل هذا قول لي حصة وعند من يحل له ان يشهد
لان الظاهر انه خطه والهل بالظاهر واجب كذا في شرح الوار وان كان ذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة لا
يحل له ان يشهد اعتماداً على تذكر المجلس ولا بالتابع اي لا يشهد بالسماع بلا عيان لان علم يحصل بالمعاينة
او بالتواتر الا ان ثبت باه سماع من الناس ان فلاناً سمع ابن فلان وسعه ان يشهد انه ابنه واموت
باسم ان مات فلان ولم يرمونه والنكاح والدخول بان سمع اقلانة زوجة فلان وهو دخل بها وولاية
بان سمع ان فلاناً قاض هذه البلدة واصل الوقف المراد به بيان ان هذه الفيعة وقف على كذا في بيان
اعرف داخل في اصل الوقف قديراً لان الشهادة على الشروط بالتابع لا يحل واليه مال سمس الامية السمس
والارواح ولو شهدوا بالوقف ورحقوا بالتابع يقبل وفي طائفة وكان مسجد او قاف ولم يعلم او خيراً
فهنا ان يشترى بها والقيم ارا وارشط الوقف ينظر الى من كان عليه فان كانوا يشترىون حصراً فله
ان يفعل ذلك والا فلا اذا اجبى بها وهو ظرف لما قبله يعني يشهد بهذه الاشياء بالتابع اذ اجبى بها

القاضي

عن لسان ارجل وامرأتان لانه اقل مضاب يفيد العلم الذي يتبين عليه الحكم في المعاملات وقيل يكتب بالموت باخبار
واحد او واحد لان الناس يكرهون مشاهد تلك الحالة فلا يحضر غالبا الا واحد او واحد ويشهد ارجل جالس
ذات لم الفاعل مضاف الى مفعول وهو فاعل يشهد مجلس القضاء يدخل عليه المصوم انه قام بفتح الهمزة مفعول
يشهد ورجل وامرأة تعطف على قوله جالس فيكونان بيتا وبينهما انبساط الازواج انما عرسه هذا من باب العطف على مفعول
عالمين مختلفين والرجل ومقدم لان جالس مفعول وراى وشيئ سوي الرقيق يد متصرف كالملاك انه لا يعنى رجل لانه راى
شيئا يد متصرف انه ملكه لان الملك في الاشياء انما يعرف بطريق الظاهر ولا دليل لمؤنة الملك في حق الشاهد سوى اليد بل انما زعم
قالوا انما يحل له ان يشهد بالملك لذي اليد اذا وقع في قلبه انه ملكه وان وقع في قلبه انه ملك غير لاجل ان يشهد بالملك لان الاصل
اعتبار العلم اليقيني فيضار الى ما يشهد به القلب واما العبد والامة فان كان يعرف انما فيقتان حل للرأى ان يشهد لذي اليد
بالملك لان الرقيق لا يكون في نفسه بل يكون في يد المستوط عليه وان لا يعرف انما فيقتان الا انهما صغيران لا يعبران عن انفسهما
فذلك معروف بالاعتقاف لان لهما يد اعلى انفسهما حتى اذا ادعى انه حر الاصل كان القول له فلا يثبت لغيره عليه بحقيقة ولا سقلم
لا يكون دليل الملك لان الحر يستخدم للحر طوعا وعن لى حنيفه ولي موصو محمد انما يحل له ان يشهد فيها ايضا بقلوب اليد دليل
على الملك في الكل فان فسر للقاضي شهادة بالتسامع او حكم اليد بطلت ومن شهد انه يشهد لى حضرة فن قل ان اوصى عليه
قلت شهادة وان فسر به ان للوصل متفعل بقوله قبلت يعنى ان فسر للقاضي بانه دق فلكا وصلى على جنازة قبلت وهو بيان اى
كلى واحد من المصنوع والصلوة عيان تقبل شهادة بالنفس **باب التقبول** وعلمه ولقبيل الشهادة من اهل الاهواء
ومهم لغيرية والقدرية والروافض وامثالهم وفي الذخيرة انما تقبل شهادة من اهل الفواحش اهل الهوى لا يكون صاحب لانهم
انما وقعوا في الهوى بالتأويل والتعقيل في الدين الاتوى ان منهم من يعظم الذنب حتى يجعله ككفره وفقرهم من حيث لا
يعتقد لا يدل على كذبهم عند الا لفظا بية ومهم صف من الرافض فينبو الى ابن الخطاب محمد بن لى وهب الاجماع الكو في
لا تقبل شهادتهم لانهم يدينون جوان الشهادة لمن حكمه انه محقق ويتقصدون ان الشهادة واجبة لشيعةهم سواء كان
صادقا او كاذبا والذمى على من تقبل شهادة ذمى على ذمى آخر وان حاله ملكه بان كاه احد من يهوديا والاخر نصرانيا
ما روى انهم اجازوا شهادة النصارى بعضهم على بعض وعليه اجماع السكفور وروى انهم رجم يهوديين زينا بشهادة
اربعة منهم وعلى المشائين اى يقبل شهادة الذمى على المشائين كشرهان المسلم عليه وعلى الذمى ولا تقبل شهادة المشائين
على الذمى لانه ولان له عليه لان الذمى من اهل الفواحش والمشاين على من تقبل شهادة المشائين آخر ان كان من
ذمى واحدة وان اختلفت الاراء كالروم والترك لا تقبل لان الولاية فيما بينهم منقطعة باختلاف المذاهب ولهذا
لاجرى التوارث بينهم وقد روى اى يقبل شهادة عدو بسبب الدين لانه لا يكون رعاية لدينه ومن اجتنب اى يقبل
شهادة من اجتنب الكتاب ككاتب لم يصر على الصفا لان الامانة من غير ارض لا يقبل يدين في العدالة اذ لا يوجد
الشيء من هو معصوم سوى الانبياء وخلف صوابه اى غلب حسنة بعد التوقي عن الكتاب يتركها هذا احد العد
في الصحيح وفي الكافي الكيفية ما كان حراما لعينه والحقيقة ما كان حراما للغيرين والاشياء ما ذكرتم في الائمة للضرورة الكبيرة

شعاعين المسلمين وفيه يعتكف رمة الله والدين وغيرها صغيرة والا قلف اى تقبل شهادة غير المحتون ولطف
وولد انما اذا كانا عدوا لا اطلاق المصنوع قالوا هذا اذا ترك الحنث لعذر الكبر او الخوف الهلاك وان ترك على
وجها الاراض السنة لا تقبل لانه لا يكون عدلا والجمال بضم العين وشهادة الميم جمع عامل ومعهم عمال السلطان الذي
ياخذون لحقوق العاجية كالحراج والجزية على قول الجمهور لان نفس العمل ليس يفتى فبعض اصحاب رسول الله
عن كنفائهم لا يقبل هذا في ذلك الزمان لان الصلوة كان غالبا عليهم واما في زماننا فلا تقبل شهادتهم لان الظلم غالب
عليهم ولا خيرة اى تقبل شهادة الخ لاجنه ومن اهل السلف من يقول لا يقبل ولا يصح هو الاول ونية اى يقبل شهادته
لعمه ومن حرم عليه رضاعا او مصاهرة كاتم امرائه ونسبها لا تقبل الشهادة لان الاملاك ومنافعة ما يتباينة بينهم ولا
بسوطة لبعضهم في مال بعض لامن اعنى اى لا تقبل شهادة الاعنى لعدم التمييز بين المدعى والمدعى عليه وقال ابو يوسف
اذا كان بصيرا عند العمل يجوز شهادته ومملوك اى لا تقبل شهادة المملوك لان الشهادة من جيب الولاية ولا ولاية للمملوك وعنده
اعلم تقبل شهادته وان تاب ان للوصل وقال القاضي تقبل اذا تاب لقوله تع الا الذين تابوا او استنابوا حتى تقبل كتابات
عطف بعضهم على بعض ليعرف الى جميع ما تقدم **ولما** اذ ردت شهادته عن تمام حقه قال الله تع ولا تقبلوا منهم شهادا ابدا
واستنابا يتعرف الى ما يليه وهو قوله واذا ليكم الفاسقون والتائبون ليسوا من الفاسقين لان التائب من الذنب
مكن لا ذنب له الا من حذره وكفه كالم ينع اذا حذر الكافر فذم لم يجز شهادته على اهل الذمة فان لم قبلت شهادته
عليهم وعلى المسلمين لان هذه شهادتنا مستفادها بالعلم ولم يلحقها رد خلاف العبد اذا حذر اعتق حيث لم يقبل لانه لا
شهادة للعبد اصلا في حال رقة فتوقف الرد على حد وشهادته فاذا حدث كان رد شهادته بعد العتق من تمام حقه وان
ضرب الذمى حد القذف سوطا فلم يضر ضرب الباء بعد السلام تقبل شهادته لان الموجب بعد السلام ليس بواجب فلا يبر
عليه رد الشهادة وعند في حقه اذا ضرب السوطا اخبر بعد السلام لا تقبل شهادته وعذر بسبب الدنيا اى لا تقبل شهادة
مثل هذا اتعد ولا في المعادة لاجل الدنيا حرام فمن ارتكبها لا يؤمن من الكذب ولا لاصله اى لا تقبل شهادته لاصله
وفوقه وزوج وعيسى اى لا تقبل شهادة زوج لزوجته ولا شهادة زوج لزوجها وسيدى اى لا تقبل شهادة سيد لبعيله
ومطالبة لقوله لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا المرأة لزوجها ولا الزوجة لامرئته ولا العبد لسيدته والموطع لبعيله
ولا الاجير لرب له لاجل الجبر التلميذ لخاص الذي يقفه حر رقة لثان ولقعه نفع نفسه وقيل الاجير
مساومة او مشاهرة لانه ليس يجب الاجير بمنافعة فاذا شهد له في مدة الاجالة فانه كانه شاجر عليه وشريكه فيها
يشتركان لان شهادته لنفسه من وجه ولو شهد فيما بين من شركتهما تقبل لعدم الشهادة ونحوه يفعل الودى كالقرين
بنزيم النساء وكونه على البواطة اى تقبل شهادته لانه فاسق فاما الذي يسمى الناس تحتها لضيق خلقته
وهي التي تقبل شهادته في اماكن عدل وانما هي ومعها في التوبة في مصيبة غيرها انما تقبل شهادتها لانه
يرتكب المخطورات واما التي تنوع في مصيبتها فلا يسقط حد التماس ومعيته لا يتركها المحرم لان صورته حرام
ولو كان مضيا لا يسقط حد التماس في جميع الناس ومن الشرب على الله لانه يترك محرم دينه وانما شرط الادمان ليكون

اول لان لا بد من ذكر شهادة الاصل والتمثيل والتوكيل فان عدل الفرع الاصل مع كاذب مدين للآخر
اي كما صح تعديل احد هما الآخر فان قلت شهادة بنفسه لا يصح الا بقدر بيم وكان متما منه قلنا لانهم
يملكه كما لانهم في شهادته بنفسه مع احتمال انه انما شهد ليصير مقبول القول وان سكت عنه اي ان سكت
الفرع عن تعديل الاصل فظفر حاله اي نظر القاضي في حال الاصل ومعرفة عدالة من هو اصل الترتيب
وعند محو لا يقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها لم يقبلوا الشهادة ولا تقبل فان امكن الاصل
شهادته يعني قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة **قوله** وما نوا او غابوا ثم جاء الفرع يشهدون على شهادتهم
هذه الحادثة اما مع حلفتهم فلا يلتفت الى الشهادة الفرع بطل شهادته فروعهم ولو شهد على اثنين اي شهد
رجلان على شهادة رجلين بان لفلان على عزة بنت عمر المصري الف درهم وقال اي قال الفرعان
اخبرنا بمعرفة اي اخبرنا الاصلان بانهما معرفانها وجاء المدعي بامرأة لم يدري بانها هي ام لا
اي لم يدري الفرعان انها هي عزة قيل له اي قال القاضي للمدعي ثبت كل الحق على عزة شهادة هذين
الشاهدين هاتين شاهدين آخرين انهما هي عزة لان الفروع نقلوا كلام الاصول كما تحلو افضح
النقل وقولهم لا ندري هي هذه ام لا موجب جرح في الشهادة لانهم انما لم يعرفوها فقد عرفها الاصل
وكذا الكتاب الحكمي اي اذا اورد كتاب القاضي الى القاضي وفيه شهد اعندى ان لفلان على فلان بن فلان
كذا المالك والتمس ذلك فلان بن فلان لا يكون الكتاب حجة في حقه ما لم يشهد اقراره فلان بن فلان
فان قالوا فيهما اي قال الشاهدان في الشهادة على الشهادة وفي الكتاب الحكمي المصري يعني لفلان على فلان
المصري كذا لم يخرجني نسبها الى اخذها وهي القبيلة الخاصة لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة
كسبي تميم لانهم لا يحصى عددهم وكذا الفرغانية والاوز جندية والخارنية لا يحتمل التعريف بالنسبة
بها قبل النسبة الى السكة الصغيرة خاصة والى المحلة الكبيرة عامة ثم التعريف عند لي حصة ومحمد
وان كان ثم يترك الجدة لكن ذكر الفخذ يقوم مقام ذكر الجدة ومن اقرانه شهد زورا يشترط ان لا يقر عند
اي حصة لما روى ان شريكا كان لا يعترف بل يشترط بان يعترفهم الى السوق ان كان سوقيا والى قومه
ان لم يكن سوقيا فنقول ان فلانا وجدناه شاهدا زورا فخذ زوره وحذر الناس وقال لا يعترف
يجس لما روى ان عمر رضي الله عنه ضرب شاهدا زورا ذكره الامام السرخسي انه عندهما يشهدان فاحسب قدر ما يراه
القاضي **قوله** لا يرجع عنها اي عن الشهادة الا عند قاض اي قاض كان لان الشهادة
مختصة بمجلس القضاء فيختص الرجوع بما يختص به ولوادعي المشهود عليه رجوعهما عند غير قاض
لا يخلفان لان هذه الرجوع باطل ولوادعي رجوعهما عند قاض كذا يخلفان فان رجوعهما قبل الحكم
بها سقطت لظهور التناقض بين كلاميهما ولم يفتن وبعد اي ان رجعا بعد الحكم بهما لم يفسخ
الحكم لان الكلام الثاني مثل الاول في الدلالة على الصدق وقد ظهر رجحان الاول باقتضائهما

وضمنا ما اتلفا بهما اي ضمن الشاهدان للمشهود عليه ما اتلفاه بشهادتهما اذا قبض اي قبض المدعي ما ادعاه دينه
كان او عيناه لم يقبضه لايحجب الضمان بل يتوقف على القبض فلما قبض يضمن المشهود هذا بخلاف الامام
السرخسي واما على ما ذكر في الزحري ومبسوط شيخ الاسلام فرق بين العين والدين في العين تجب الضمان
قبض المشهود عليه او لم يقبض لان الشهود اذا اتوا الملك عن يدها دتهما عند اقتضائهما حتى لا ينفذ تصرف
المشهود عليه في الدين لايحجب الضمان ما لم يقبض لان الضمان مقدر بالمثل ومما اتلفا بهما دينه دينها
فاذا ضمهما قبل القبض فقد اتفقا معا بل بالدين وهو غير جائز اذ لا مماثلة بين اخذ العين والدين
وان رجع احدهما ضمن بضما والعبارة للباقي لا للراجع هذا لانه انما اتلفا الى الاصل وهو ان العبارة الرجوع بقا
من قبيل لا رجوع من رجوع لانه لو كان العبارة الرجوع من رجوع لزم ان يكون الضمان على الرجوع مع بقا الحق فان
رجع احد ثلثة شهداء والمجمل صفة ثلثهم بقبض لبقا لضاب الشهادة وان رجع اخر من الثلثة ضمنا نصفا
لان العبارة لما كان لبقا من بقا كان الباقي نصف الحق فكان الثالث نصف فيضمان النصف على السواء وان رجعت
امراة من رجل وامراة من ثلثة ارباع الحق فان النصف يعني بالرجل والربع بالامراة الباقية
فان رجعتا ضمنا نصفا لان نصف الحق باق ببقاء الرجل وان رجعت ثمان من رجل وعشرة نسوة فلا غرم لان العبرة
لبقا من بقا وقبض الرجل وامراة فان مبيع تمام الحق فلا ضمان على المراجعات وان رجعت اخر ضمنت التسع لبقا
يعني وجب ضمان الرجوع مع على المراجعات التسع لبقا ثلثة ارباع النصاب وان رجع الكل اي الرجل والنسوة
وعليه خمسة ففي الرجل سدس وعليه من خمسة او سدا من عند الحنفية لان كل امرأتين في الشهادة يقومان مقام
رجل فكل واحد منهما يشهد بنصف ستة رجال ثم رجعوا كان الضمان عليهم كداسا ونصف عندهما يعني على الرجل
النصف وعلى النسا النصف لان الثبات وان كثر في الشهادة لم يبق الما مقام رجل واحد ولهذا لا يقبل شهاد
الابلهما بانضمام رجل فكان الثابت بشهادتهن نصف المال وبشهادته نصف المال وما بقي عليهم على
القولين يعني الباقي عليهم على قول الحنفية خمسة الاسداس وعلى قولهما النصف فهو عليهم وان رجعت
اي ان رجعت الشورت العشرة دون الرجل فنصف يعني عليهم ضمان النصف اجماعا اما عندهما فلان
الثابت بشهادتهن نصف المال واما عند فلان بن قيس في نصف المال وخم رجلان شهدا مع امرأته
ثم رجعوا لاهي لع الضمان عليهم ما دون المرأة لان المرأة الواحدة ليست بشاهدة وكان القضاء مضافا
الى شهادتهما دون شهادتهما ولا يرجع في نكاح بغير مسعى شهد عليها لع اذا ادعى نكاح امرأته وهي جاحدة
واقام على ذلك بينة ففقهه بالنكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا لانها اتلفا عليها المنفعة ومثل
المنفعة لا ضمان عليها وعليه لع اذا ادعت المرأة على رجل انه تزوجها على الف درهم وهو ينكر فاقامت عليه
البينة ففقه القاضي بالنكاح ثم رجعا بنظر المهر ومثله ان كان مهر مثلها اتلفا واكثر فلا ضمان على الشهود لانها اتلفا
على الرجل عن مال بعوض فان البضع يصير بالاحال الدخول في ملك الزوج فقد حصل التلف بفرض فلاحا

ن عليه

الا ما زاد على مائة مائة ان كان مهر مثلها اقل من الف يضمنان الزيادة للزوج لانها اقل على الزوج
قد الزيادة وفي بيع الاما نقص عن قيمة مبيعه بع ان شهدا يبيع ثمنه بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا
يضمنان لانها اقل من الف فان كان الثمن اكثر فان كان الدعوى من المشتري فلا ضمان لان المشتري
رضى بالزيادة وان كان الدعوى من البائع ضمن المشتري ما زاد على القيمة لحصول الزالة بلا
عوض في حقه سواء كان البيع بائنا او فيه خيار فان قلت البيع بشرط الخيار ولا يزيل ملكه عن المبيع وقد
كان ممكنا من رفع الفرع عن نفسه بفتح البيع في المدة فاذا لم يفعل فقد ضمن هذا البيع فينبغي ان
لا يضمن شيئا قلت زوال الملك فان تأخر لا سقوط الخيار والسبب هو البيع المشهود به ولهذا
يستحق المشتري المبيع بنوايه وكان الاتلاف حاصلًا بشهادتهما والبائع كان مستكر الاصل البيع فلا يمكنه
ان ينصرف بحكم الخيار مع الكفاة فلا يمكن من الفسخ حتى رفع الضمان عن الشاهدين وفي طلاق الا نفي مهرها قبل
الوطي بع اذا شهدا انه طلق امراته قبل الدخول به لهما جواضهما نصف المهر لانها اقل على الزوج ما كان على شرط الزوال
فان المرأة اذا ارتدت او قبلت ابن زوجها يسقط عنه المهر فكانت الزمها ذلك ولو شهدا بعد موت الزوج انه
طلقها في حيوة قبل الدخول بهما رجعا يضمنان للورثة لان الشهادة وقعت لهم وضمن المرأة نصف المهر والميراث
لان المهر والميراث كان موكلها بالموت فيهما بهذه الشهادة ابطالًا عليها نصف المهر والميراث فيضمنان لها
وان كان بعد الدخول يضمنان لان المهر ناكه بالدخول لا بشهادتهما وضمن في العلق القيمة بع اذا شهدا على انه
اعتق عبده ثم رجعا ضمننا قيمته لانها اقل ملكه بلا عوض سواء كانا موسرين او ميسرين والولا للموت
لان العلق لا يتحول الى الشاهدين يضمنان لهما وفي القضا صا الدية فحسب بع اذا شهدا بقضا ص ثم رجعا بعد
القتل ضمن الدية ولا ينقص منهما وضمن الفرع بالرجوع بع اذا شهدا الفرع وقصه بها القاض ثم رجعا فحسب ضمننا
المشهود به لان الحكم اضيف الى ادائها شهدا وضمن التلغ مضا فاليهم لا اصله بع لا ضمن اصل الفرع
بقوله ما شهدا على شهدا بع اذا رجع الشهود الاصل بعد القضاء يشهد الفرع وقالوا ما شهدا بشهود
الفرع على شهدا تنالانه يوجد من جرمهم سبب موجب للضمان لانكارهم الا شهدا على شهدا وضمن ولا يطل
القضاء للتعارض بين الجزئيين فصار كرجوع الشاهد او الشاهدة وغلطت اي اذا قال الاصول تشهدنا
وغلطنا يضمنون لان القضاء لم يقع بشهادتهم وانما وقع بشهادة الفرع ولو رجع الاصل والفرع عزم الفرع
فقط لان سبب الاتلاف الشهادة القائمة في مجلس القضاء وذا وجد في الفرع فوجب الضمان عليه وقول الفرع
كذب او غلط او ليس بشي يوجب لو يضمنون لانهم ما رجعوا عن شهدا وضمنوا على غيرهم بالرجوع ولم يلتفت
الى قولهم لان القضاء لا ينتقض بقولهم كما لا ينتقض برجوعهم وضمن المزمى بالرجوع عن التزكية فصار في معنى
العلمة كما ان الجرح سبب للموت والزمى سبب الجرح والحكم مضاف الى اعلة العلة وعند هذا لا يضمنون لانهم اتوا على
الشهود جرحا فصار كجرح الوائين على المشهود عليه لا شاهد لا احصان بع لو شهدوا بالا احصان ثم رجعا لم يضمنوا

ناهم

لان الاحصان في معنى العلامة لانه اذا ثبت كان موافقا لحكم الزنا فنثبت انه علامة لا شرط والحكم لانصاف الى المظهر كما
ضمن شاهد البين لا الشرط بالجر اذا جمعوا بع اذا شهدا انه قال لبعده لبعده ان دخلت الدار فانت حر وشهد اخر ان
بوجود الشرط اي الدخول ورجع الفرعان بعد الحكم فضمن قيمته العبد على شهود البين لانهم العلمة والتلف انما
لا يحصل بالاتفاق وهم استنوا تلك الكلمة دون الشرط لان الشرط مانع عن وجود الجرح والتلف اضيف الى علة دون
زوال المانع فلورجع شهود الشرط وخدمهم فالصحيح انهم لا يضمنون بض عليه في الزيادات **كتاب الوكالة**
جان التوكيل وهو تفويض التفويض الى غيره لمقدم ذلك الغير لاجل المفوض وشرطه ان يملكه الموكل اي شرط
التوكيل ان يكون الموكل ممن يملك التفويض قبل هذا اعطاه قوله الى يوسف ومحمد فالشرط ان يملك التوكيل التفويض
ولهذا جاز عند توكيل المسلم الذي يشاء الجرح والخنزير وقيل المراد به ان يكون الموكل ما لا يملك الا لاهل التفويض وان انتفع
بعارض الزمى وبفعله التوكيل بان يعقل ان البيع مكاتب للملك والشرع جالب ويقصده اي يقصد بما شره
السبب بثبوت الحكم احترازه عن الزمى ولو نفى التوكيل هاز لا يبيع عن الامر في توكيل لغيره بالبيع كان سعي
ان يقصده بالعاقلة ليحترز به عن المحذور فان وكالته غير جائزه وانما يقصده نظر الغالب والمجنون نادوا
والماذون مثلها او صبيًا يعقله وبعد المحورين لان الصبي اهل للعبارة حتى ينهض نفسه باذن الوط فكذا العبد
حتى صح طلاقه واقراره في الحدود والقضا ويرجع حقوقه الى موكلها دونها لان الزام العهدة على البصر فورا
فيتعلق باقرب الناس اليه وهو انتفع بهذا التفويض وهو الموكل لكن العهدة يلزم العبد بعد العلق لان المانع كان
حقه المولى وقد زال بخلاف البصحة لان المانع كان حقه وحقه لم يزل بل يلزم في المحورين لانهم ان كانا ما ذورين فالعهدة
عليهما المتحان كما في الخلاصة بكل ما يقصده بنفسه هذا متعلق بقوله توكيل لغيره في كل عقد جاز ان يعقد
الانسان بنفسه جاز ان يوكل به غيره ومعه قوله بنفسه باهلية نفسه على سبيل الاستعداد واحترازه بالعقد الاخر عن
توكيل اذ لم ياذن له الموكل فانه لا يجوز لانه لا يتصرف فيما وكل به مستبدا هذه القاعدة غير منعك اذ يقال كل ما
لا يجوز ان يعقده الانسان بنفسه لا يجوز ان يوكل به غيره لان المسلم لا يجوز له بيع الجرح وجرحه ان يوكل الذي
عند ابي حنيفة فان قلت برود على هذه القاعدة الذي فانه يملك بيع الجرح بنفسه ولا يجوز توكيل المسلم بذلك فان
قلت عدم الجرح لعنف في المسلم وهو يكون منه بيا عن اقتراب الجرح وكان ذلك امرا عارضا وبالحصومة معطوفة
على قوله بكل ما يعقد الانسان في كل حق بعن التوكيل باثبات كل حق جائز ولا يلزم اي التوكيل بلا رضا خصمه
اي حقه وقالا يلزم لان التوكيل حصل بما هو خالص حق الموكل وهو الجواب او المحضومة فيلزم بلا رضا الخصم
كالنوكيل بالتبض وله وان قصد بذلك التوكيل الاضرار بخصمه فيما هو مستحق عليه فلا يملك الا برضاه كاحواله
بالدين والموكل انما يطلب بالتوكيل ان يستعمل التوكيل ليدفع حق الخصم عن الموكل وفيه اضرار بالخصم بخلاف
التوكيل بالتبض بان الحق معلوم بصفته فلا يتصل بهذا التوكيل ضرر بالاضر لا الموكل مريض لا يملكه خصمه
مجلس الحكم بالحق في قديمه او يملكه او يحضر بالركوب ولكن يزاد من ضده او ياب بسمية سفر او مديد للفساد

عقد

لا نقاد لظرف الحقها بالبرهنة لعجزها عن الاداء لجبايتها في هذه الاشياء يلزم منه التوكيل بل انما خصه بالاداء
 كان التوكيل او مطلقا او متعلقا بالماضي او المستقبلي اذ اعلم من المضمون في التوكيل انما يمكن من ذلك
 وتقبل التوكيل وان اعلم من الموكل القصد الى الاضرار لصاحبه في التوكيل لا تقبل منه التوكيل الا برضا خصمه
 والاختار وبانفاية معطوف على قوله بكل عقد من هذه التوكيل بآداء الحقوق واستيفائها اي قبض الحقوق الا ان استيفاء
 حدوده بغيره موكله عن مجلسه لا يحتمل العفو فمعطوف بهذه الشبهة قيد بالغيرية لانه حال حضرته وحققه
 عقوبه بصفه التوكيل الى نفسه كبيع واجارة وصالح عن اقراره بغيره اي بالعكس فبذلك لان الصالح عن اقراره يكون
 كالبيع فيرجع الحقوق الى التوكيل كما في البيع واذا تعلق الحق بالتوكيل لانه اصل العقد لانه يقوم بكلامه ونائب
 عن الموكل في حق الحكم فراعنا جهة اصله في تعلق الحقوق فيسلم التوكيل بالبيع والقبض اي التوكيل بالشر
 المبيع ومن مبيع ويطلب بثمن مشري مستحقا في قبضه التوكيل بالبيع ويطلب بغيره اللام اي التوكيل بالشر يكون
 مطلقا بغيره اي ما يشترطه ومخاطم عيبه وشفعه ما ابتاع وهو اي المشتري في يده اي يد التوكيل لان الكل
 عن الحقوق فان سلمه الحاضر فلا يرد بغيره الا بآذنه لان الملك وصل الى مالكه ويرجع بغيره بغيره مستحقا في قبض
 على الحال عن الضمير مشري بغيره يرجع التوكيل بغيره الذي يشترطه حال كونه مستحقا في التنازع لا التوكيل وتثبت الملك
 للتوكيل في قبضه التوكيل وهو مختار الكرخي وقال بعضهم ثبت الملك للموكل ابتداء واليه ذهب صاحب
 الهداية وقال هو الصحيح ولهذا لو كان المشتراة متكوحة التوكيل او قريبه لا يفسد النكاح ولا يفتق عليه
 وحقوق عقد بغيره الى موكله كذا في خلع وصالح عن انكاره ودم غد وعق على مال وكتابة وهبة وتصدق ولها
 وابداع وذهن وافراض تتعلق بالموكل لانه اي بالتوكيل في هذه الصورة التوكيل سفي لان احكام هذه العقود
 انما ثبت بالقبض ولا يجوز ان يكون التوكيل اصيلا فيه اجبر عن المحل الذي يدا فيه الفرض خلاف التوكيل بالبيع
 لانه يتعلق بالعبادة وهي قيد الصلح بالانكار لانه فدا عن اليقين في حق المدعي عليه فالتوكيل سفي فلهذا يرجع
 اليه الحقوق وكذا لو وكله بالاستعانة او الادارة او الاستيابة او قبول الصدقة والشركة والمضاربة فالحقوق
 تتعلق بالموكل واما التوكيل بالانتفاع فلا يبيح ولا يثبت الملك فيما انتفع به للتوكيل للموكل الا اذا بلغ عاين
 الرسالة فيقول ارسلي النكاح فلان يستقرض كذلك يثبت الملك للمستقرض فلا يطلب وكيل زوج بالمرور ولا
 وكيل عرس بتسليمها اي لا يلزم وكيل المرافة ان يسلمها او يتبدل طلعه اي تسليم بدل الخلع لا يلزمه ايضا في هذه
 العقود لا بد من الاضافه الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه وقع النكاح له لا للموكل وللمشتري الثمن
 عن موكل بايعه لان حق القبض للتوكيل والموكل كالاجنبي عن حقوق العقد فكذلك دفع اليه اي المشتري
 الثمن الى الموكل صح ولم يطلبه اي لم يطلب المشتري بايعه وهو التوكيل ثانيا اي دفعا ثانيا لانه بدل
 ملكه والحق وصل الى مستحقه **باب الوكالة بالبيع والشراء** الامر بشراء الطعام على البر في دارهم
 كثير وفي عشرة ولو اشترى بها خيرا او دقيقا لا يجوز على الموكل وفي الفتاوى هذا في عرفهم واما في عرفنا فانما

ما يمكن اكله من غير ادم كالحل المشوي فهو ونحوه فيصرف الى الوكالة الى فكل دون الخط والخبز والفتوى
 على هذا وعلى الخبز في قليل وهو ان يكون ثلثة وعلى الدقيق في متوسط وهو ما بين الثلثة الى العشرة يعني من دفع
 الى اخر دارهم ووكله ان يشتري له بها طعاما فانه يقع على البر ودقيقه والقياس ان يتناول كل مطعوم لا اطلا
 الاسم كما لو حلف لا يأكل طعاما وجه الاستحسان ان الطعام متى ذكر مقرونا بالبيع والشراء فاما براد به البر
 ودقيقه ولهذا لو حلف لا يشتري طعاما لا يثبت الا بشراء البر ودقيقه ولا عرف في الاكل فيجب على حقيقته
 وفيه من لا يوليه على الخبز في امر بشرطه طعام للوليه وهو محمول على الخبر بكل حال اي سواء كان ما اعطاه
 قليلا او كثيرا ولا يبيح الوكالة بشراء شيء فحس جهل جنه كالرفيق فانه ينظم الذكور والثالث والذكر
 الاثنان من بين ادم جنسان مختلفان وجهالة الجنس مانع من الامتنان والثوب والراية وان بين ثمنه ان للوصل
 بيع يتمية الثمن لا بد من وجهالة اذ يوجب عا سمي واحدا من الجنس ولا يعرف مراد الامر والامر بما لا يعرف والمأمور
 على الامتنان به بطا اذ اذكر نوع الدابة كما في ارفان نوع اضافي بالنسبة الى جنه او ثمن الدار فان الدار ملحقة
 بالجنس الفاخر جهالة لانهما مختلف بقلة المرافق وكثرة اركانها بشراء الدار لا يبيح فان بين الثمن
 لحقت جهالة النوع في ذات والحالة والمناخون قالوا في زيادة رثا لا يجوز شراء الدار بدون بيان الحالة
 لانهما مختلف باختلاف المحل وصح بشراء شيء علم جنه لاصفة كالشاة والبقرة وان لم يبين الثمن لان هذه جهالة
 النوع وهي سيرة فلا احتياج الى بيان الصفة كالسمن وبشراء شيء جهل جنه من وجه كالعبد فان معلوم الجنس
 لكنه من حيث منفعة الجمال جعل كانه اجناس مختلفة وذكر نوعه معطوف على قوله جهل جنه كالتزك والجنس والهند
 او ثمن عيني نوعا عينا صيغة للمعلوم صفة ثمن يعني في التوكيل بشراء عبيدان بين الثمن المعين واحدين انراعه
 وان لم يبين الثمن لا يقع لانه يشغل انواعا بشراء عيني اي شيء معين بدين لكيله اي بدين حاصل للموكل
 على وكيله بغيره اذا كان لو حلف على آخر الف قام بان يشتري بها عبيدا بغيره فاشتراه جاز وفي غير عيني يعني انما
 ان امره ان يشتري بها عبيدا غير معينين فاشتراه كان مشريا بالنسبة ان هلك في يد التوكيل هلك عليه بغيره هلك
 العبد في يد التوكيل هلك على التوكيل وان قبضه امره فهو له وهذا عند ابي حنيفة وقالوا هو لازم للامر في الوجين
 وهذا بناء على التوكيل بالشراء اذا اضيف الى دين على التوكيل لا يبيح عند ابي حنيفة اذ لم يكن البايع عينا كانت اود
 ولهذا لو اشترى شيئا بدارهم على المشتري ثم تصادق ان الدين لم يكن لم يبطل الشراء ووجب مثل الدين واذا لم يتعين
 صار الاطلاق والتقييد سواء ولم ان هذا التوكيل باطل لانه حصل لتملك الدين من غير من عليه وهو لا يمكن من غير
 اقله موكله بقبضه ولهذا لا يبيح ان يشتري شيئا او بالعين منها ثم اسقط الدين او هلك العين عند التوكيل بطلت
 الوكالة بخلاف ما لو عين البايع لان البايع ينتصب وكذا عن الامر بقبض الدين لانه معلوم فيصير البايع قابضا
 لرب الدين او كما لم يصير قابضا لنفسه وكذا اذا كان المبيع متعينا لان في نفس المبيع نفس البايع فصارت كما لو عين
 البايع واذا اباهم البايع يصير محمولا ولا يحمل ولا يصح وكذا بشراء اي هو التوكيل بشراء نفس المأمور به ان قال

او المبيع متع
 بنا ان الدار امر
 في المعاص

منع

المأور بعينه فليفلان فباعه فهو للأمر صورة رجل قال العبد اشترى ففعل عن مولاك فقال لمولاه بعينه ففعل فلان
كلما فباعه لنفسه وقع على الأمر لأن العبد يصلي وكذا من غيره في شراء نفسه لأنه اجنب عن ماله وان لم يفل فلان
عقل لأنه يبيع بشرائه لنفسه فيكون اعتاقا على مال وفي شراء نفسه بنفس الأمر من سيده بالف وقع الجدية صفة الف يبيع
إذا وكل عبيد رجلا بشرائه لنفسه لم يفل مولا به بالف درهم ودفعه إليه إذا قال الرجل لسيده لثمة لنفسه أي
لنفس العبد فباعه مولا به عتق عليه ولا وله للموت ففعل كأنه اشترى نفسه من مولا به فيلزم العبد الف آخر لا لا لف
للمدفع كان مال المولى لأنه كسب عبيده كذا في شرح الجامع الصغير فإن لم يفل لنفسه ان لم يبيعه للمولى انه يشترى
لنفسه كان كوكيله أي يكون العبد للمشتري وعليه ثمنه أي على المشتري ثمن العبد وفي الالف والالف للسيد أي الالف
الذي وقع إلى الاجنبي للمولى فإن قال المأمور بشراء عبيد اشترى عبيد للأمر فمات العبد عندى وقال الأمر بل
لنفسك صدق الوكيل ان كان دفع الأمر الثمن لأنه امين ادعى الرجوع عن العهدة فيكون القول قوله والآ فالأمر
أي لم يدفع الثمن صدق الأمر لأن عرضه الرجوع بالثمن والأمر منكرو فيكون القول قول اتفاقا وان كان العبد
حيًا ولم يكن الثمن منقودا فالقول للأمر لأن عرضه الرجوع بالثمن والأمر منكرو فيكون القول قول عند حقيقته عند ما
القول للمأمور لأنه اجبر على اشتراقه ووجه كما في المعين وله ان الوكالة لا يتناول موضع التهمة وهذا موضع التهمة فلا يقبل
بخلاف ما لو كان الثمن منقودا لأنه اعتاقا بغير الثمن لأنه يدعى الرجوع عن الامانة فيتبع حكم البيع والتمس لا ثمن فيه
منا والمأمور بشراء عبيد بعينه كما يملك الشراء للأمر يملك الشراء لنفسه فلعله اشترى لنفسه فلما لم يبيعه حال الشراء على الموكل
مذاقته شرا عبيد بعينه وان كان مأمور بشراء عبيد بعينه والعبد حر فالقول للمأمور اتفاقا سواء كان الثمن منقودا
او غير منقود لأن الخبر في التحقيق والشك في الشبهة فصدق كقول المطلقة راجعتك وفي العدة وكنت
كان القول لم وان كان العبد ميتا فالحكم فيه كما في العبد الغير المعين فله أي للوكيل الرجوع بالثمن على الأمر إذا فعل بالثمن
دفعه إلى بايعه أولا أي سواء دفع الوكيل الثمن على بايعه أولا وله أي للوكيل جسد المبيع من أمره ليقبض ثمنه وان لم يدفع الثمن
إلى بايعه لأنه كان كالبايع من الموكل فان هلك في يده أي المبيع في يد الوكيل قبل جسه منه أي من الموكل ملك على الأمر ولم
يسقط عنه لأن المبيع امانة في يد الوكيل لأنه قبضه للموكل وليس على الامين شيء وبعد جسه يسقط له إذا جسد الوكيل المبيع
من الموكل فله ملك في يده يكون مضطرا فمات المبيع عند ان حصد وهو ان يكون مضطرا بالثمن حتى إذا ملك سقط الثمن فل
أكثر وليس للوكيل بشراء عبيد شراؤه لنفسه يعني إذا وكل رجلا بشراء شيء بعينه ليس له ان يشترى لنفسه سواء نوى عند العقد
الشراء لنفسه أو صرح بان قال اشترى هذا الشيء لنفسه هذا إذا كان الموكل غائبا فان كان حاضرا أو مرقا الوكيل الشراء
لنفسه يبيع بشرائه لنفسه لأنه عزل خيرة الموكل بغير الشراء لنفسه كذا في تقيم الفتاوى فلو شري بخلاف جسد ثمن سعى بعينه
ان كان الثمن مسمى فثمن بخلاف جسد او بغير النقود يبيع لو لم يكن الثمن مسمى فثمن بغير النقود من الموكل والمردون او غيره
معطوف على الفهر المستتر شري وهو جائز لو وقع الفصل أي لو شري بغير الوكيل باسمه أي باسم الموكل بان يوكل بغيره
أي بعينه الوكيل وقع له أي يكون الشراء للوكيل الأول وخيرة له لا أمره يعني اشترى الوكيل الثاني بخيرة الوكيل الأول

نقد على الوكيل الأول وخيرة له لا أمره يعني اشترى الوكيل الثاني بخيرة الوكيل الأول
وفي الفتاوى الصغيرة إذا وكل بالطلاق والعتاق وطلق الاجنبي واعتق فاجاز الوكيل لا يجوز وكذا لو وكل رجلا فطلق
لا يجوز وان كان جفزة الوكيل الأول خلف الوكيل بالبيع والشك والخلع وطا الكتابه والا جارة فاذا وكل غيره ففعل
الثاني جفزة الأول لا يجوز وفعل اجنب ذلك فبلغ الوكيل واجاز جفزة غيره يعني هو للوكيل يعني إذا وكل رجلا بشراء عبيد
عبيد فثمن بغيره هو للوكيل الا اذا اضاف العقد إلى مال أمره بان يقول اشترى له بيت بهذه الالف التي للموكل
او اطلق أي قال اشترى بالف ولم يبيعه يملك الموكل ونوى له أي نوى الشراء للأمر يكون للأمر ويطلق العرف و
السلم بغا رقة الوكيل بعينه الوكيل بعينه العرف والسلم اذا فارق صاحبه قبل القبض بطل العقد لأنه مواعاة ففعل
مكذبا يبطل عقده دون أمره بع مفارقة الموكل لا يبطله لأنه ليس بعقد ففعل كذا في شرح الاسلام هذا إذا كان الموكل غائبا
وان كان حاضرا في مجلس العقد كان الموكل صار فانبه فلا يعتبر مفارقة الوكيل فان قال بعينه هذا الزيد بعينه
قال المشتري امر في زيد ان اشترى هذا العبد لاجله فبيع هذا العبد فباعه صاحب العبد ثم انكر الأمر أي انكر المشتري
ان يكون زيدا بغيره ففعل انما امر به امره زيد أي يا هذا العبد من المشتري لان قوله بعينه فلان اقراره منه
بالوكالة فاذا انكر الأمر صار منافقا والمنافق لا قول له فاصدقه أي قال لم أمره بذلك لم يكن له على العبد سبيل لان
اقرار المشتري ارتد بده لا يأخذ الا ان سلم المشتري اليه ويكون تسليم المشتري إلى زيد بيعا بالتعاطي والتسليم
على وجه البيع يكفي للتعاقل وان لم يوجد نقد الثمن ومن وكله بشراء من لم يدرم فثمن منوبين بدرهم على بايع من بدرهم
لزم موكله من نصف درهم هذا عند ان حصد وعند من يلمه من ان بدرهم ففعل بغيره على بايعه لأنه لا لزمه الا بايع
مت بدرهم بل باقل يكون الشراء واقعا للوكيل لهما ان خالفه إلى خيرة فصار كالموكل وكله ببيع عبيد بالف فباعه بالعين وله
ان المقصود هو المبيع لا الثمن وقد وكله بشراء من لم يدرم ولم يأمره بالزيادة فلم ينفذ عليه الزيادة بل ينفذ على الوكيل فان
امر بشراء عبيدين عشرين بلا ذكر ثمن فثمن واحد منهما جزاء هذا الشرط قوله في او بشراءهما أي ان وكله بشراء عبيدين بالف و
قيمتها سواء فثمن واحد منهما بنصف او باقل حتى لان مطلقا مقابلة الالف بالعبدين وقيمتها سواء والتمس ان ينفق
بينهما نصفين فصار كأنه امر بشراء كل واحد منهما ثمنه فقد وافق وان اشترى به باقل منها فقد خالف إلى خيرة
وبالأكثر لا ينع ان يثمن بأكثر من خمسين لم يلزم الأمر لأنه خلاف إلى شرا الا إذا اشترى الآخر بيا في الثمن قبل
الخصومة أي قبل ان يحكما لان عرضه لحصيل العبد بالف وقد حصل وان قال بعينه اذا دفع إلى رجل الف وقال
اشترى عبيدا فاشتراه فاختلف فقال المأمور لثمة بالف وقال الأمر بنصفه فان كان الله الفه الأمر أي اعطاه
الفاه الصالح الفه بالكر أي اعطاه الفاه صدقة الاخران سواء بعينه القول قوله المأمور ان كان العبد ساوي الفاه
لأنه امين ادعى الرجوع عن عهدة الامانة والأمر يدعى لنفسه حتى الرجوع على المأمور بخمسين والمأمور منكرو القول
والآ فالأمر بعينه ان يساوي الفاه القول للأمر لأنه خالف اذا المأمور بشراء عبيد ساوي الفاه لا يملك شرا عبيد ساوي
خمسين فيلزم العبد المأمور وان لم يكن الفاه ان لم يدفعه الأمر إليه شيئا واختلفا فقال الأمر انما اشترى به

ختمية وقال المأمور بل شريطة بالف وياوى نصفه صدق الأمر ويلزم العبد المأمور إذا كانت قيمته ختمية
 لمخالفة وان ساواه بخالفه يعني ان كانت قيمته الفايحة لثمن لانها اختلفت بمقدار ما يجب للوكيل على المالك
 ومما في معنى البايع والمشتري قد اختلفا بمقدار الثمن فيجب التخالف ثم يفسخ البيع الذي جرى بينهما
 وكذا ان كان الحكم وهو التخالف معين لم يتم له ثمنه يعني اذا امر رجلا ان يشتري له هذا العبد لم يتم له ثمنه
 فشراء واختلفا في ثمنه وان صدق البايع المأمور ان صدق للوصل يعني قال الأمر لشريته ختمية وقال المأمور بالف
 وصدق البايع المأمور بخالف لانها اختلفا في مقدار الثمن في الاظهر هذا متصل بقوله وكذا في معنى انما قال
 لان في صورة تصديق البايع المأمور فاقديلا لاخالفا بل القول للمأمور مع اليقين قال صدق بالشرعية المراد
 بقوله صدق في جميع ما ذكر المصدقين بغير حلف انما صار القول للمأمور كالأمر هنا وفيما سبق للأمر لان البايع
 هنا حاضر مصدق المأمور فصار تصادقهما كالتصديق بالبيع فبطل الاختلاف ونه غايب فاعتبر الاختلاف
 قلنا تصديق البايع لثمنه ان ثمنه الثمن لانه كان اجنبيا بعد استيفائه وان لم يستوفه فكذلك هو كالمالك لان الجز
 بينهما عقد فلا يعتبر تصديقه فكان الاول هو الصحيح **فصل** لا يبيع بيع الوكيل وشراؤه ممن يرد شهادته
 يعني الوكيل بالبيع والشرا لا يجوز ان يعقد مع لا يقبل شهادته كاصوله وفروعه عندنا حصة وقال لا يجوز بيعه ونقل
 القيمة الا من عبده ومكاتبته لثبانهن بالاملاك وانقطاع المنافع فقده كعقده مع اجنبية خلاف العبد والمكاتب لان
 كسب العبد لمولاه ولم حق المالك في كسب المكاتب فيمكن التهمة بالعقد معها ولم ان مواضع التهمة مستثناة من
 الوكالات ويتم العقد مع مولاه لان كل واحد منهما يتفق بمال الآخر عاين ولم يذم لم يقبل الشهادة فيما بينهم وصح بيع
 الوكيل به الحبا لبيع بما قل او كثر والعرض والنية وان كانت غير معقادة كالتأجيل بشعبي سنة عند حصة
 وقال لا يجوز بيعه بتقصان لا يتخاين الناس في مثل والبيع بعربي فاحش وبالعرض ليس بعقد فلا يتصرف
 الوكيل اليه فلا يدخل تحت الامر بالبيع المطلق ولم انه امر ببيع مطلق وقد وجد الجواب خاليا عن التهمة فبيعه قد
 الوكيل بالبيع لان الوكيل بالشراء لو شري بما لا يتخاين في مثل لا يجوز وبيع نصف ما وكل ببيعه معطوف على قوله
 بيع الوكيل يعني اذا وكل رجلا ببيع عبد فباعه نصفه جاز عندنا حصة وقال لا يجوز الا ان يبيع النصف الباقى
 قبل ان يتخاين مما لانها اعتبر العادة ببيع الاشخاص غير معتاد لان اذا ينقص الثمن وبيع الباقي معيبا ولم ان
 البيع ما مطلق فيتناول المتفرق وبيع النصف قد يقع وسيلة الى الامتثال بالايجد من يشتره بجملة فجاء الى
 ان يفرق واخذه رهنا الى ان يبيع الوكيل بالبيع رهنا بالثمن وكفلا بالثمن فلا يضمن ان ضاع في يده اى الرهن
 هن في يد الوكيل اتى ما علق الكفيل بان مات المكفل عنه فملاسم مات الكفيل ايضا فملاسم اتى المال على
 الكفيل لان حق الاستيفاء للوكيل والرهن والكفالة تؤكد ان الاستيفاء فيملكهما والهالك في يده كالمالك في يد الوكيل
 فلا يضمن بخلافه اذا اخذ الوكيل بالقبض رهنا او كفلا فتضمن الوكيل لانه لا يملك اخذ الكفيل والرهن ويضمن
 شراء الوكيل به اى بالشراء بمثل القيمة يعني انما يجوز شراء الوكيل بالشراء اذا كان بمثل القيمة وبزيادة يتخاين فيها وهو يقوم بموم

أي يدخل تحت تقويم المقتنين والفروق للأخصيص بين البيع والشراء أن الزمة يمكن في الوكيل بالشراء الجواز
 أنه اشتراه لنفسه فلم يبيع لغيره، الغنى أراد أن يحوط على الأمر حتى لو وكل بشراء شيء يبعثه واشتراه بنفسه فاحتج
 بنفذه على الموكل لأنه لا يمكن أن يشتريه لنفسه وهذه الزمة منعومة في الوكيل بالبيع وبوقف شراء نصف ما وكل
 بشراء على شراء الباقي يعني إذا وكل بشراء عبد فاشترى نصفه أو ثلثه ينظر أن يشتري الباقي قبل الخصومة لأن الأمر
 والالزم الوكيل هذا الحكم في الأشياء التي في بعضها مضمرة كالعبد وخطوه ولو وكل بشراء شيء ليس فيه مضمرة
 فاشترى بعضه لم يمتص الأمر وكله بشراء عبد من فاشترى أحدهما لم يمتص الأمر ولو ردت بيعه على وكيل بغير
 حمله ولا يحدث بيقينه أو نكول أو إقرار رده على أمره يعني إذا أمر رجل ببيع عبد فباعه من رجل وسأله وقبض
 الثمن ولم يقبضه حتى وجد المشتري به عيبا لا يحدث مثله فردة بقضاء بيئته أو بإبائه يعني أو بإقرار من المأمور فلما
 أن برد على الأمر لأن البيعة في حق الناس فيثبت به العيب عند الموكل فنفس الرد على الموكل وكذلك الرد بالانكول
 لأن الوكيل مضطر في النكول لأنه لا يعرف عيب مكل الغير والموكل هو الذي أوقعه فيه وكان الرد عليه رد اعطيه
 على الموكل إلا وكيل أوفيه بعيب يحدث مثله ولزمه ذكر يعني أن رد المشتري المبيع بأقرار الوكيل بعيب يعني بغير قضاء
 لزوم المبيع الوكيل لأن الأقرار حجة قاصرة فيظن في حق المردود غير وهو غير مضطر إليه لأنه يمكنه السكوت وإن
 رده بعيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء بأقراره لزوم الموكل بلا خصومة في رواية لأنهما فعلا عين ما فعله الفاعل
 لو رافعا إليه لأنه الرد في حق متعيني في هذا فإذا اتفقت الرد صارت تسليم الحقم وتسلم القاضي سواء وفي عامة الروايات ليس
 أن يجاهم الموكل بل يلزم الوكيل لأن الرد ثبت بالتراض فصار كما يبيع الجديد ولأنهم انهما فعلا ما فعلته وكيف
 فعلا وللقاضي ولأنه دونهما كذا في الكافي ومن باع نسيئا فعال أمره امرئ بنقد يعني إذا قال الموكل لوكيله امرئ
 ببيع عدي بنقد وقال الوكيل أطلقت أي امرئ ببيععه ولم يفعل شيئا صدق الأمر لأن الأمر يستفاد من جهة فاعل
 القول له وفي المضاربة صدق المضارب صورته دفع إلى رجل مالا مضاربة فاحتلفا فقال لأرب المال امرئ أن يبيع
 بنقد وقال المضارب أعطيتني المال مضاربة ولم يفعل شيئا فالقول قول المضارب لأن الأصل في المضاربة الإطلاق
 لا التوقيف وإن يردع ويبضع ويثبت إلا أن عاما فكان القول لمن يمسك الأصل بخلاف الوكالة لأن الإطلاق ليس بالأصل لا
 ولا بوكيل ولا يبيع بقرق أحد الوكيلين وحده فيما وكل به هذا انصرف يحتاج منه إلى الرواية كالبيع والخلع وخطوه إلا في
 خصومة فإن لأحدهما أن يخصم بدون الآخر إلا أنه إذا انتهى إلى قبض المال لا يجوز قبض أحدهما حتى يجتمعا ورده
 وبيع وقضا دين وطلاق وعق لم يبعثا أي طلاق زوجة وعق عبيد بغير عوض فإن لأحدهما أن ينفرد فها إلى
 الرأي ولا تكيل وكيل هذا معطوف على قوله بقرق أحد الوكيلين يعني لا يبيع لوكيل أن بوكيل غيره فيما وكل
 الأبائن أمره أو بقوله أعمل براك أي الآن بأذن الموكل أو يقول له أعمل براك فإن وكل بأذن أي وكل الوكيل
 بأذن من الموكل كالثاني وكيل الموكل الأول لا الثاني يعني لا يكون الوكيل الثاني وكيل الوكيل ولا ينفرد بعزل أي
 لا ينفرد الوكيل بعزل الوكيل أو بعزله ولا ينفرد الأول أي بعزل الموكل وإن وكل بلا إذن أي وكل غير إذن موكل

فقد الثالث عند الاول اي بحقه الوكيل الاول او بغيره اي غيبته الوكيل الاول فبلغ خبره فاجاز هو اي
الوكيل الاول تفرق الثاني او كان قد اتى بغيره الوكيل الاول التمس الثاني ففقد بغيره مع لان لان الوكيل
انما كان رافضا براء الوكيل الاول وقد وجد في الصورتين ولا يبيع بغيره عبادا مكاتب اودى مال صغيره المسم
شراؤه اي الشراء بماله اذ العبد والكاف لا ولاية لهما مال صغيه المسم **باب الوكالة بالخصومة والقبض**
الوكيل بالخصومة القبض عند الثلاثة اي عند ابي حنيفة وابو يوسف ومحمد خلافا للزفر له ان القبض بغير الخصومة فلا
يكون الوكيل بها وكيلها به ونسب لنا ان الوكيل بالبيع وكيل باتمام ذلك الشيء واتمامه يكون بالقبض والخصومة قائمة
ما لم يقبض كالوكيل بالعقار اي في بيعها بالدين يمكن القبض ظاهر الجواب متصل بالوكيل بالتفويض ويقع بعد
قبضها الا ان بعض القوي على قول زفر في هذا الزمان لظهور الحيازة في الوكيل كانه فليس كل من يوفى في الخصومة
وانت التمس في يومين على المال والوكيل يقبض الدين بالخصومة عند ابي حنيفة حتى لو قام المدعي عليه البيعة ان رب المال
استحق منه او ابراء يقبل بيعة وقال لا يكون خصما الا اصل ان التوكيل اذ وقع بغيره عبيد عبيد ابي حنيفة بالخصومة
واذا وقع بالتملك كانه وكيل بالخصومة لان التملك الشا تفرق وحقوق العقد يتعلق بالعقد وكان
خصما فيها اذا ثبت هذا قال لا لوكيل يقبض الدين وكيل بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة
للاحران يشتركون فيه ومعنى التملك ساقط حكمه كان له اخذ بلا قضاء ولا رضاه فلا ينتصب خصما كما في الوكيل يقبض العبيد
وقال ابي حنيفة الوكيل يقبض الدين وكيل بالتملك لان الدين يقبض باعماله لا باعيانها لان القبض ليس بمسلك للوكيل
بل هو بديل حقا لان الشراء جعل ذلك طريقا للاستيفاء فانصب خصما كالوكيل بالشراء واما الوكيل يقبض العبيد فليس بوكيل
بالمبادلة فضا واصحابنا محضوا رسولاهم يتعلق الحقوق بالقبض فلا ينتصب خصما كالذي يقبض العبيد بغيره عبيد ابي حنيفة
يقبض العبيد وكيل بالخصومة فلو قام جهة ذي اليد ادخل المصنف في التعقيب لانه هذه الثلاثة فروع ان الوكيل يقبض العبيد
هو وكيل بالخصومة ام لا على وكيل يقبض عبيدا من ماله بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة
فانما ذي اليد ببيته اشتراه من الذي وكله بالقبض لم يقبل ببيته قبا ساجد لا يجب التوقف لانها قامت على غير خصم وزه الاستحسان
لوقف في مقام ثانيا على البيع اذ احضر الغائب بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة
البيعة قامت على شيئين على البيع وعلى فريد الوكيل في حق زوال التملك قامت البيعة لا على خصم في حق فريد الوكيل قامت
على خصم الخصم فمضى هذه البيعة في حق فريد الوكيل ولم يسمع في حق ان التملك الموكل كما لو قام البيعة ان الموكل عزله عن الوكالة
فانها تقبل في فريد الوكيل بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة
او عبده الى موضع فقامت المرأة البيعة على ان موكل كل طلقة والعبد على ان اعتقه يقتصر يد الوكيل من غير ان يثبت الطلاق او
العتق لو قام جهة ما عليه اي على كل واحد من طلاق وعتق حتى يحضر الغائب متعلق بقوله بلا طلاق وعتق بغيره عبيد ابي حنيفة
والعتق حتى يحضر الغائب فاذا حضر وعبد البيعة عليه بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة
فانما بطلان الحق او كان وكيل المدعي عليه فليزوم الحق عليه لان هذا الوكيل صحيح فبطل ختمه ما هو موقوف

ولو

والموكل له قطع مطلق الجواب لانه اذا عرف ان الذي جنى لا يملك الانكار شرعا وتوكيله ما لا يملكه غير جاز شرعا على
ان الخصومة حرام والتوكيل باطرام حرام فحملنا هذا على الجواب المطلق مجازا وعند غيره لا يبيع لوافر في جواز البيع لان
التوكيل يتناول جوابا سمي خصومه حقيقة بان انكره مجازا بان اقره اقرارا محلي الغضا سمي خصومه مجازا
لانه خرج في مقابلة الخصومة فسمى باسمها كما قال تعالى وجزا سبه سبه مثلها كمثلها اي كما لا يبيع لوكيل رب المال كمثل
يقبض متعلق بالتوكيل ماله ما هو موقوف اي يقبض ما حصل له على الموكيل عنه لان الوكيل من يعمل بغيره عبيد ابي حنيفة
الوكيل عاملا لنفسه ابراء منه عن المطالبة بطلت الوكيل كانه لعدم ركنها فان قيل الراي اذا وكل المديون في ابراءه
نفسه عن الدين صح ما نفى عليه في الجاه ان المديون ساء في ابراءه فقلنا انما نفى عنه لانه تملك لانه تملك كانه تملك فلو تعلق بغيره
ومصدق لوكيل يقبض مبتدأ خبره الجملة الشرطية ومعنى قوله ان كان غريبا بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة
امر برفع دينه الى الوكيل لانه اقره نفسه ان كذبه الغائب بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة
الدين ثانيا وكذا اذا ادعى الغريم الايفاء يؤمر بقبضه الدين لان الوكيل كانه يثبت ولم يثبت الايفاء في دعواه فلا يؤخر
حقه للغريم ان يحلف رب الدين بانه ما قبض من فلان الغلاني هذا المال باسمه ووكلته ولا يستحلف الوكيل بالمال ما يعلم ان الطالب
قد اخذ من الدين لان النيابة لا يجري في الايمان بخلاف الوارث حيث جلف على العلم لان الحق يثبت للوارث وكان الحالف بطريق
الاصالة لا النيابة ورجع به الى الغريم بالدين على الوكيل فيما يفي ان حلف رب الدين لان غرض الغريم من الدخول الى الوكيل ان يبرأ منه
من الدين ولم يحصل وفيما ضاع لا يفي ان يملك فريد الوكيل بلا بعد منه لا يرجع عليه لانه يقصد بكونه معتقرا بان قبضه حق فلا
يرجع عليه بعد زواله الا اذا كان منه فاقا حجا عند دفعه هذا الاستثناء من قوله وفيما ضاع لا يبرأ منه التضمن ان يقول الغريم
للكيل نعم انت وكيل لكن امر ان يحضر الطالب ويحلف وكالتك ولا يخذ منه ثانيا ويبرأ ذلك ديني على علمه فله انت كليل عنه بما لا حذيره
فقبله وهو كليل فاذا جاء الطالب وجد الوكالة فاخذ دينه من الغريم حلت الكفالة فيرجع الغريم على الوكيل بحكم الكفالة
او دفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالتك هذا معطوف على قوله فمضى بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة
رجع صاحب المال على الغريم رجع الغريم على الوكيل وان كان موكلا بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة
لان اقراره وقع في مال الغريم وهو لا يملكه بخلاف ما اذا صدق الوكيل بقبض الدين حيث يؤمر بالسليم اليه لانه اقراره خالص
ماله ولو قال تركها المدعي ميراثا فقد قدم امر بالدفع اليه لانه لم يبق ماله بعد موته فقد انتقاعا انه ماله الوارث فيؤمر بالدفع
اليه في الشراء منه لم يؤمر بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة بغيره عبيد ابي حنيفة
فقد انتقاعا انه اصل المالك وكان اقراره بملك الغريم فلم يصدقا دعوى البيع عليه ومن وكل على صيغة الجاهل لا قبل
الوكالة بقبض مال وادعى الغريم بقبض دايته دفع اليه والتخلف الضمير المحذو ر غ دايته والضمير المشهور دفع والتخلف
عايد الى الغريم وز اليه عايد الى من دايته بالنصب مفعول استخلف على قبضه لا الوكيل اي لا يستحلف الوكيل على العلم بقبض
الموكلي اي على انه ما يعلم ان المدين قد استوفى الدين صورته رجل له اخ مال فوكلا وكيل يقبض ذلك المال واقام الوكيل
البيعة عليه وقال الذي عليه المال قد استوفاه فاه صاحبه فانه يقال له ان دفع المال الى الوكيل ثم اتبع رب المال والتخلف

لومح 3

انما يحصل به او القلعة في العقار لان بلا كثر حكم الكل وسماء اصحابها اي اصحاب الحدود ونسبهم الى الحدود فان الرجل
منه ورا كلفه بذكره وفي الثانية والذخيرة فان لم يبين القيمة وقال غصب منه والا لا ادري انه قائم او هالك ولا ادري
كم قيمة ذكره عامة الكتب انه يسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله ولو كلفه بيان القيمة لتقر به واذ
صح الدعوى بما ذكرنا سال القاضي الحنفية عنها اي عن الدعوى حتى يتكف وجه الحكم اذ الحكم بالبيينة بخلاف الحكم بالا
لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على القضاء فان الحكم من القاضي الزام للخروج عن موجب ما اقر به بخلاف البيينة لانها
انما يبرر حجة بانصال القضاء بها فان اقر اي اعترف المدعي عليه بما ادعى فحضر القاضي باقراره لانه حجة بنفسه او انكر سال
المدعي بيينة يعني سال القاضي البيينة على دعواه ولا بد من السؤال عن البيينة لئلا يتمكن من الاختلاف فان اقام المدعي البيينة
على وفق دعواه فحضر القاضي بالبيينة على المدعي عليه وان لم يقيم اي عني المدعي عن اقامة البيينة حلف اي حلف القاضي
المدعي عليه ان طلب خصمه اي طلب المدعي عيني خصمه لان اليمين حق للمدعي فلا بد من طلبه فان كفى اي قال لا اخلق مرة
او سكت بل اقره اي بلا عذر كان يكون اخوس وقضى بالتكول مع وعرض اليمين تلقا يعني قوله القاضي المدعي عليه لم
يخلف لا الزمان ما ادعاه ثلاث مرات ثم القضاء احوط لانه قد يخفى ولو قال المدعي عليه بعد التكول عن اليمين ثلاث مرات
انما حلف خلفه القاضي قبل القضاء بالتكول وبعد لا يخلفه ولا يرد اليمين على مدعي وان نكل خصمه لان الوصول وقال الشافعي
برد اليمين على المدعي لان الظاهر صادر ما عند تكول خصمه فيصير يمينه كالمدعي عليه ولنا قوله عم البيينة على المدعي و
اليمين على من انكر قسم بينهما والقسم بناء على الشركة وفي النهاية لو صالحا على ان المدعي لو حلف فالحق عليه ضمان للمال و
الصليب بلا ولا شيء على المدعي عليه ولا يخلف في نكاح كان ادعى على امرأة نكاحا او موى عليه فانكروا الآخر ورجعة كان ادعت
المرأة عليه بعد انقضاء العدة او هو عليها انه راجع اليه العدة وانكر الآخر وفيه ايلاء بان ادعت المرأة عليه وهو عليها بعد
انقضاء مدة الايلاء انه فاء اليها في المدة وانكر الآخر واستلاد بان اعنت امته على سبدها انها ولدت منه هذا الولد او
لقد مات وانكر ولا يتاها في من الجانب لان المدعي ان ادعاه يثبت الاستلاد ولا يعتري انكارها ورق بان ادعى على
على محمول انه عبده او ادعى المحمول انه عبده وانكر الآخر ونسب بان يدعى على محمول النسب انه ابنه او هو يدعى عليه
والآخر ينكر ولا يابا له ادعى على معرفتي النسب معقبة او مولى مولا لانه ادعى المعروف ذلك عليه وينكر الآخر عند ان حلف
لا يتخلف في هذه الاشياء ويستخلف عند هذا لان هذه الحقوق يثبت مع الشهادة فيجري فيها الاستخفاف كالا موال
وهذا لان التكول اقرار ولا يجوز ان يكون بكذا لان التكول يعني من المادون والمكاتب وهم لا يمكن البذل فيجعل
مقرا والاقرا ويجري في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبهة لانه سكوت في نفسه فلا يكون حجة فيما يسقط بالشهادت كاخذه وله
ان التكول في معنى البذل لانه لو جعل اقرارا صار كاذبا وانكاره ولو جعل بكذا لا يكون كاذبا لانه لا يحتمل حمل على ان يعطيه
لقطع الخصومة فحلف على البذل يكون صيانة للمدعي ان نكل به الكذب فاذا كان بكذا لا يخلو لا يجري في هذه الحقوق
لان انما يجري فيما يستاجر بالاباحة كالا موال وهذه الاشياء ليس فيها الاستباحة لا يرى ان المرأة لو قالت ابن لا نكاح بيني
وبينك كذا بكذا لم يخل فحلف لا يعمل بكذا خلاصا لان التكول في المادون والمكاتب لا يجوز له ان يكون حجة في الخصومة

الآخر

فيملكه كالفياضة السيرة في رخصته على فان قيل هذا مخالف للحديث المشهور موقوفه عم اليمين على من
انكر ولنا خصة منه الحدود واللعان في رخصته غير واحد يعني اذا ادعى على آخر انك قد فتنه بالزنا وعلية الحدود وهو
ينكر لا يخلف اتفاقا وللعان بان يدعى المرأة عليه القذف بالزنا وهو ينكر لا يستخلف اتفاقا وحلف السارق اي يستخلف في سرقة
وهي ان نكل لان المتعلق بفعله شيان المال والقطع فالاول يثبت بالتكول لانه يجري فيه ولم يقطع لان القطع لا يثبت
عنا فيه شبهة الاقرار وكذا الزوج اي يستخلف اذا ادعت طلاقا قبل الدخول لانه يخلف في الطلاق لان المقصود منه المال
واجتماعا فان نكل ضمن نصف مهرها وكذا في النكاح اذا ادعت في مهرها او النفقة لانه دعوى المال وفي النسب
اي يخلف في دعوى النسب اذا ادعى حقا كالثبت كما اذا ادعى على آخر ان حق ومات ابوهما وترك ميراثا له فادعى المدعي
عليه فان يستخلف فان كان حلف يري وان نكل قضى المال ونفقة كما اذا ادعى زمن على ميرانه اخوه ونفقة عليه
فانكر الاخوة يستخلف فان حلف ترى وان نكل يقضي بالنفقة وغيرهما اي اذا ادعى حقا آخر سوى النسب كالخبر في
القيط صولته ادعت امرأة حرة الاصل صبيلا لا يعتري عن نفقة فيدرج النكاح انه احوها وان اولي خلفا لها وان
يخلف فان نكل ثبت لها حق نقل البنت الى حجرها ولا يثبت النسب واستناع الرجوع في الرهبة كما اذا ادعى الواهب
الرجوع في الرهبة فقال الموهوب هو ب لانا اخوك فانكر الواهب يستخلف فان نكل يثبت الاستناع ولا يثبت الاخوة
وكذا منكر القود يعني اذا ادعى القضا في النفس في الطرف خليف اتفاقا فان نكل في النفس حرس حتى يفر او يخلو وفيما دونها
يعني ان نكل في مادون النفس يقتضي عند ان حلفه وعند موى يقضي بالدية فيها ولا يقضي بالنقص لان التكول دليل فيه
شبهة فلا يصلح للقود فيجب ازالة اعتبارا بالخطا وله ان الطر وحمل البذل فينتقل بالتكول كالمال لان الاطراف خلقت
وقاية للنفس كالمال ولهذا الوقال اقطع يدي فقطعة لا يضمن شيئا والنفس ليست محلا للبذل لانه مقصودة وسائر نفيم
الدنيا يتبعها ولهذا الوقال لاخر اقطع ففعل لم صدر فعله واذا امتنع القود مجرجه يفراد خلف كماله القامة فان
قال في بيته حاضرة في المرف طلب حلف الخصم لا يخلف ويكفل بنفسه ثلثة ايام يعي بقال فحلفه اعطى كفيلا بنفسه ثلثة ايام
ليلا يقب فينطل حق المدعي فان اتى الخصم عن اعطاء الكفيل لانه اذ ارعاه المدعي حيث شاء حتى لا يقب ولا يقب
بعد رجعي الحكم بغير لعمري اخذ الكفيل وزياد الملازمة على هذا الاقرار بالقبول من غير ضرورة في هذا القدر
فان اتى بالبيينة فيها والا يخلفه ان شاء او يدعه والحق بالله لا باطلاق والحق لان اليمين بهما يعني بغير الله فان حلف
الخصم قبل يصح بهما ما نابع جاز للقاضي ان يلجأ بالطلاق والعناق اذ الحلف لخصم لعله مبالاة الناس باليمين
بالله وفي خلاصة الفتاوى لو استخلفه القاضي بالطلاق فنكل ففقه بالمال لا ينفذ قضاؤه ويغلب بصفاة على خبرها
بان يقول بالله الطالب الغالب المملك المدرك لا بالزمان والمكان اي لا يغلب بان يحلف في يوم وليلة ولا بمكة والمدنية
لان التغليب بالزمان او المكان تاخير حجة المدعي وحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصارى الذي انزل
الانجيل على عيسى والمجوس بالله خلق النار والوشع بالله اذ الكفرة كلامهم بغير دن ولا يخلفون في معايدهم اي بيوت عبادتهم
لان فيه تعظيما لها والقاضي ممنوع عن ان يحضرها ويحلف على الحاصل السبع والنكاح بان يحلف بالله ما ينه عما يبيع قائم في الحال

او تكاح قائم في الحال وفي الطلاق خلف بالله مامى بيمين منكم الآن وفي العقب خلف بالله ما يجب عليكم رده لا على السبب
بغيره لا خلف على السبب بان يقول بالله ما بعته فطعمه ان يبيع ثم اقال فيكون كاذبا وخوة بغيره لا يقول في النكاح بالله ما كنت
لانه ربما تكحى ثم ابانها ولا يقول في الطلاق بالله ما طلقها فطعمه ان يتركها ثم تكحى بها وفي العقب لا يقول بالله ما عقبته
فطعمه عقبته ثم ملكه بالرهبة الا اذا ترك النظر للمدعى فيخلف على السبب كدعوى تنفقه بالجواهر بغيره اذا ادعى الشفعة
بالجواهر والمشتري من لا يراها بان كان شافيا ولو خلف بالله ما هو مستحق للشفعة لصديق يمينه في معتقده
فيكون النظر في حق المدعى وثقة معتقده وظن لا يراها بغيره يدين بمسئولة ثقة والزوج ممن لا يراها ولو خلف
بالله ما لها نفقة عليك بصديق يمينه وكذا في سبب لا يرتفع بغيره اذا وقت الدعوى في سبب لا يرتفع بعد وقوعه
برافق فالتخلف على السبب كدعوى عتقه بغيره المسلم اذا ادعى العتق على مولاه وحججه المولى خلف
على السبب بان يقول بالله ما عتقت لانه لا ضرر في التخلف على الحاصل اذا لا يجوز ان يعود العبد
رقيقا بعد العتق في الامنة والعبد الكافر على الحاصل بغيره اذا ادعت الامة والعبد الكافر العتق على مولاه خلف
على الحاصل بان يقول مامى حرة او مامى حرة في الحال لانه يمكن تكرار الرق على الامة بالردة والحق والسبب ولا على
العبد ينقض العهر والحق ولا يتكرر على العبد المسلم ويخلف على العلم من ورث شيئا فادعاه آخر بغيره اذا ورث
عبد امثلا على رجل ان له ولا يمينه للمدعى واراد الاختلاف الوارث على دعواه بخلف بالله ما يعلم انه هذا عبده وعلى
البنات ان وصيه لم او شتره لو وصيه رجل لرجل عبدا فقضه او شترى منه عبدا في رجل وزعم ان العبد عبده
ولا يمينه له فاراد الاختلاف المدعى عليه بخلف على البنات والضابط ان التخلف على فعل نفسه يكون على البنات
وعلى فعل غيره على العلم فان قيل ان يستقيم هذا اذا لو ادعى عليه رجل ابا في جده قد باعه والمدعى عليه يتكرر الا باق
فانه خلف على البنات وان كان الا باق فعل غيره قلنا المدعى يدعى تسليم عيني سليم عن العيب وهو يتكرره انه
فعله ومع فداء الخلف والصحيح منه بغيره لو ادعى على اخيه لا فانكره فاستخلف ما فقد يمينه بمال او صاح عن
يمينه على مال مما روى ان عتق رضة افتدى بيمينه ولم يخلف ولانه لو خلف يقع في القيل والقال لان الناس
بين مصدق ومكذب فاذا افتدى فقد صان وعرضه وعلوه حسن لقوله ذبوا عن امر اضلكم باموالكم ولا
خلف بعده بغيره كل واحد من الغداء والصالح ليس للمدعى ان يستخلف لانه يحفظ حصومته باخذ البدل منه وكذا ان
اقام يمينه لا يقبل بيمينه **باب الاختلاف** ولو اختلف في قدر الثمن بان ادعى المشتري ثمنه وادعى البائع اكثر منه
او البائع اعترف بالبائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه حكم لمن يبرهن فان برهنها حكم لمثبت الزيادة وهو البائع
ان كان الاختلاف في قدر الثمن والمشتري ان كان الاختلاف في قدر المبيع وان اختلف فيهما اي المتبايعان في الثمن
والمبيع بان قال البائع بعث العبد الواحد بالعين وقال المشتري لا بل باليمين بعث العبد باليمين في الثمن وفي
المشتري في المبيع اول لان الممنوع اكثر اثباتا وان حذر الى ان لم يكن لكلمتها بيمينه رصدا بدعوى احدهما الاخر
بغيره في المشتري اما ان يبرهن المشتري الذي ادعاه البائع وقيل للبائع اما ان يبرهن البائع الذي ادعاه المشتري
فان لم يبرهن البائع فحكم له بالبائع وان لم يبرهن المشتري فحكم له بالمشتري لان الوفاق في المبيع

وقد امكن ذلك برفعه احدهما لما يدعيه الاخر عليه ولا يعمل القاضي بالفسخ في حال لكل واحد منهما ولا الى ان لم
يتراضا لهما اعلم ان الخلاف في قيام السلفة على وفق القياس لان البائع يدعى على المشتري زيادة الثمن والمشتري
يتكبر والمشتري يدعى على البائع وجوب تسليم المبيع بما ادعاه فثنا والبائع يتكبر واما الثاني فبعد الثمن فبعد الخلاف
لان المبيع سلم للمشتري فلا يكون مدعى على البائع في دعوى البائع على المشتري زيادة الثمن وهو يتكبر واما الثالث فبعد الثمن
اختلف المتبايعان والسلفة قائمة بينهما في الحال فادعاه المشتري او لان اليمين انما شرعت لفائدة التكول وتكول
المشتري على فائدة وهو تسليم الثمن ويكون البائع يتأخر فائدة لان تسليم المبيع يؤخر الى زمان استيفاء الثمن لانه يقال ان المبيع
حتى يستوفى الثمن فالتقديم ما يتقبل فائدة بالتكول اولى هذا اذا لم يبيع بدين فان كان يبيع بعين بعين او ثمن بدين بدين
القاضي يمين ايمهما لا يفسد شيئا ولا يبرهن فائدة التكلول وفي القاضي البائع ان طلبا او طلب احدهما وقيل ينفذ بنفسه الثاني
والصحيح هو الاول لانهما لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فينبغي بغيره بغيره القاضي فطعمه المنازعة بينهما وفي
ذلك لزوم دعوى الاخر بغيره اذا عرض اليمين على المشتري وتكول لزمه دعوى البائع وان خلف عرض اليمين على البائع فان خلف
بغيره البائع وان تكول لزمه دعوى المشتري لان كلامهما ما لتكول بغيره الما يدعي خصمه ولا خلاف في الاجل بان قال المشتري
الثمن موجب وانك البائع او قال المشتري الثمن موجب الى سنة وقال البائع بل تنفقهها بشرط الطين بان قال احدهما لثمنه
ايام وقال الاخر بل الى يومين وقضى بعض الثمن في فائدة التقييد ببعض الثمن لان اختلفا في استيفاء كل الثمن فاطم ذلك وحلف
المكول لانهما اتفقا على المعقود عليه والمعقود به واختلفا في امر زيد فلا يخالفان كما لو اختلفا في الطين والابرا والخلاف الاختلاف
في وصف الثمن وحينئذ يخالفان منهما كما في القدر لان الاختلاف في الصفة فيما عدا دين اختلاف في المعقود به فيخالفان
وعند زعم الخالفان اذا اختلفا في الاجل لان النص اوجب النسخ عند اختلاف المتبايعين ولم يقيد فوجب النسخ في الاجل كما في
الوصف ولان وجوب النسخ في معلق باختلاف المتبايعين فينسخ وجوب النسخ في باخلا فانهما فيما يثبت به المبيع وهو
انما يثبت بالمبيع والثمن لا بالاجل فان قيل الاجل يوجب نقضه ناهي الثمن فكان ذلك اختلافا في وصف الثمن قلنا الاجل ليس وصف
الثمن بل هو ليل ان الاجل مجمع والثمن موجود مستحق ولو كان وصفه لم ينعقد ولا بعد ذلك البائع بغيره اذا اختلفا في الثمن بعد
ملك المبيع في المشتري لا يخالفان وعند محمد والشافعي يخالفان وينسخ البائع على قيمة المالك وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن
ملكه وصار جارا لا يقدر على رده بالعيب لقوله ثم اذا اختلف المتبايعان في الفاء وترا هذا النص مطلق وليس بمقتدر جارا
قيام السلفة فيكون المراد من التراد العوضين وقيمة الشيء يقوم مقامه ويندفع الزيادة عن المشتري فيكون كل البائع
فكان الخلف مقيدا لا يبرهن انهما لو اختلفا في جنس الثمن بعد ملك السلفة بان يدعى احدهما الدرهم والاخر الدينارين يخالفان
ولزم المشتري رد القيمة ولهما قولهم اذا اختلفا المتبايعان والسلفة قائمة بينهما في الحال فادعاه المشتري فادعاه المشتري
والطلق على القيد اذا كان في حادثة واحدة وحكم واحد والثاني بعد القبض على خلاف القياس فلا يتعدى الى ملك السلفة
لا يحتمل الفسخ بالاقالة والرد بالعيب خلافا لما اختلفا في جنس الثمن لان البائع يدعى الدينارين والمشتري يتكبر والمشتري
يدعى الشراء بالدرهم والبائع يتكبر والمكول صحيح لان المبيع لا يسلم للمشتري الا بيمين ولم يتفقا على ثمن اذا كان الثمن دينارا

فان كان مقايضة يتخالفان بعد ذلك احد البديلين المثل ولعلهما مبيع وكان البيع قايما ببقا البديل الاخر فيمكن فسخه
واذا فسخ برء مثل الرهاكل ان كان متليا وقيمة ان لم يكن متليا وحلف المشتري ولا بعد ذلك بعضه الا ان يرضى البايع حقة
الرهاكل يعني ان المشتري بعد من يصفقه وقيمتها مات احد هما واختلفا في الثمن فقال المشتري انتم تهما بالثمن فقال البايع درهم
بعثهما بالثمن درهم لم يتخالفا عند اى حصة لان المتخالف القائم انما يجب حصة ومضى بمجرول يعرف بالظن والمخز فيناول
المشتري والبايع فخلا فيخالفان محادين الا ان يرضى البايع ان يترك حقة الرهاكل يعني لا يباخذ من ثمن الرهاكل شيئا و
يجعل الرهاكل كل ما يمكن وكان العقد لم يكن الاعلى القائم فيتمى لفان ولا بدول الكتابة اى لا تخالفه بدل الكتابة اذا اختلف
الوطء والمطابقة وقد رددت الكتابة عند اى حصة وقال لا يتخالفان لانهما اختلفا في عقد يقبل الفسخ لان كل واحد منهما
مبيع ومثلهما لم يبدع على العبد زيادة البذل وهو يترك وهو يدعى التمسك بالعتق عليه عند اداء العتق الذي يدعيه
والهوى يترك فيتمى لفان ولان المتخالف في المعاوضات عند جاحد الحقوق اللازمة وبدل الكتابة غير لازم لان له ان يتركها
فمن عن نفسه بالبيع ولم يزل يبيع الكفالة ولا في رأس المال بعد الاقالة يعني اسلم عشرة دراهم فتركها فبقيت اقل من ثمنها
رأس المال بعد الاقالة فقال المسلم اليه كان رأس المال خمسة وقال رب السلم لا بل كان عشرة وحده السلم اليه ان حلف ببيع
القول للمسلم اليه مع يمينه لان رب السلم يدعي عليه زيادة وهو منكرو ولا يتخالفان ولا يعود السلم لان المقصود من المتخالف
فسخ العقد حتى يعود كل واحد منهما الى رأس ماله والمتخالف في الاقالة في السلم لا يبيد هذا المقصود لان الاقالة لا تجتمل الفسخ
فانه لو قال لا ينفذ الاقالة لا ينفذ الا ترى ان رأس المال لو كان عرضا فقبضه المسلم اليه ثم ادعى بالبيع اى حكم القاضي
به وبذلك قبل التسليم الى رب السلم لا يعود السلم ولو اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع في الفاء عاد البيع بغيره اذا اشترى
اكثره بالف درهم وقبضها ونقل الثمن ثم تقابلها البيع حال قيام الامة ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة فقال المشتري كان
الثمن بالف درهم وقال البايع لا بل كان خمسمائة فلا يثبت لهما في الفان ويعد يعود البيع حتى لا يجيب على واحد منهما ان
يرد صاحبه شيئا وكان ينبغي ان يتخالفا لان المتخالف في البيع المطلق والاقالة فسخ في حق المتعاقدين فلم يثبتا ولها الفسخ
الا ان المتخالف قبل قبض المبيع ثبت قياسا لغيره ان كل واحد منهما مبيع ومثلهما مذكور وهذا مذكور وهذا لان وضع المشتري البايع
لا يثبت الامة بحكم الاقالة فصار المتخالف معقولا فوجب القياس على المنصوص عليه ولو فسخ البايع الامة بحكم الاقالة يجب ان لا
يتخالفوا ويكون القول للمتكرو ولو اختلفا في بدل الاجارة يعني اذا وقع الاختلاف في الاجارة بان قال المستاجر خمسة وقال المورج
عشرة او المنفعة بان قال المورج مدة الاجارة شهر وقال المستاجر شهرين ان قبل قبضها ببيع قبل استيفاء المنفعة حال الفاء وتزاد
لان الاجارة قبل قبض المنفعة تنظيم البيع باعتبار ان كل واحد من العاقدين يدعي على صاحبه وهو يترك وكل واحد من العقدين
يقبل الفسخ فاخفت بالاجارة فان قيل قيام المقصود عليه شرط والمنفعة معدومة قلنا الدار اقيمت مقام المنفعة باحق
ابود العقد عليها وحلف المستاجر اولا ان اختلفا في الاجارة لانه منكر وجوب الاجارة والمورج يرضى بغيره يمين المورج
اختلفا في المنفعة اى في كل ثمن قول صاحب يمين اربما لكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه اى برهن قبل بغيرها
اقام البينة قبل بينة فان برهننا الاثبات وجبة لكل ففسل يدعيه ان اختلفا فيها بغيره الاجارة والمنفعة بان يدعي

مذاشرها بعشرة والمستاجر شهرين بحصة للتعديل كل واحد منهما فيما يدعي من الزيادة فيقبض شهرين عشرة والاخران اختلفا
بعد قبض المنفعة يعني ان اختلفا بعد استيفاء المنفعة لم يتخالفا لان جريان المتخالف لغاية الفسخ والمنافع المستوفاة
لا يمكن فسخ العقد فيها فافقيل ينبغي ان يجري تخالف عند محمد كما لو هلك المبيع قلنا اذا فسخ البيع بالثمن لم يمكن
ايجاب قيمة المقصود عليه لان العين منقومة وهنا اذا اختلفا في العقد فلا قيمة في المقصود عليه لان المنافع لا يوجب
بنفسها بل بالعقد وبالفسخ ارتفع والقول للمستاجر مع يمينه لانه المستحق عليه بعد قبض بعضها حال الفاء وفسخت
الاجارة فيما بقى والقول للمستاجر فيما مضى لان العقد ينفذ ساعة فاضى فصار مبيع من المدة كالمقصود بالعقد
فيتمى لفان فيه وان اختلفا الزوجان في مناع البيت بان ادعى كل واحد منهما ان المنافع كله له سواء كان الشكاح
قايما او افلها ماصح لها كالدرع والحمار وخومها فالقول للمرأة لان الظاهر شاهد ولم ماصح لم يبيع ماصح للزوج
كالنفسوة والسلاح وخومها فالقول قول الزوج اولهما بغير ما كان مشكلا كالغراش والامتعة وخومها فالقول
للزوج ايضا مع يمينه لان المرأة وما في يدها في الزوج بخلاف ما يخص بها لان لها ظاهرا اجزئها من اليد وهذا
يد الاستحلال فجعلنا القول لهما قول لهما وان مات احد هما واختلفا الباقي مع ورثة الميت فالحكم للمشكك وهو
ما يصلح للزوجين للرجال والنساء للحي اى للباقي رجلا كان او امرأة البتة مع ورثة لان البذل للحي لا للميت
ولو كان احدهما عبدا فالكل للحي في الجوة لان يد الحر اقوى لانها يملك ويد العبد بلا معارضة فثبت ان
كان احدهما ماذونا او مكاتباً فهو كالحرة فيهما لان لهما يد معتبرة في الخصومات حتى لو اخصم المولى والمكاتب
في شيء هو يد مبي بغيره استأيرهما **فصل** ولو قال ذي اليد هذا الشيء او عينه مثلا اذا كان ثوب
في يد انسان ادعى رجل انه له فقال ذي اليد هو لفلان الغائب او عينه او اعارنيه او اجريته او عينه زيد او غصبته
منه وبرهن عليه سقطت خصومة المدعي لان يد هؤلاء ليست بدخومة وان قال ذو اليد شره من الغائب وقال
المدعي غصبته او سرقة او سرق مني لا اى لا يسقط الخصومة وان برهن ذو اليد على ادعاءه في يدان الموصول بغيره وان اقام
ذو اليد البينة على ان زيدا ادعى امانى الهوية الثانية فلان بينة اثبت امرين المكمل للغائب والمطهر لخصم فيه
ودفع خصومة المدعي عنه وهو خصم فيه وطئت مقبولة فيما هو خصم وغير مقبولة فيما هو ليس خصم فيه كمن كان وكيل
ينقل امراته فاقامت البينة انه طلقها ثلثا تقبل في قمر يد الوكيل عنها ولا تقبل من وقوع الطلاق كما قال الشهود
اى شهود ذو اليد ادعى لا تعرفه اصلا لا تقبل شهادتهم ولا يندفع خصومة المدعي عن صاحب ذي اليد فلعول
ذلك الرجل المدعى هو الذي منازعا بخلاف قولهم نعرفه اى المدعى بوجهه لا بالوجه اى لا نعرفه باسمه ونسبه
خصومة لانه اثبت بينة انه ليس خصم لهذا المدعي وانا نعلم ان مردعه ليس هذا المدعي اذ الشهود يعرفون المدعى
بوجهه بخلاف ما لو قال لا نعرفه اصلا فان قلت المعرفة بالوجه لا يكون معرفة قامت نعم لكن ليس على ذي اليد تعريف
خصم للمدعي وانما عليه ان يثبت انه ليس خصم له ولو قال استعنت من زيدا وقال ذو اليد ودعيتك بلا حجة يعني اذا قال هذا
المدعى هذه العين كانت الغائب فاشترىها منه وقبضها ونقلت فقال ذو اليد فلان ذلك ادعى عند المكور مثلا
المدعى هذه العين كانت الغائب فاشترىها منه وقبضها ونقلت فقال ذو اليد فلان ذلك ادعى عند المكور مثلا

الملك في غفلان فالظاهر ان يدعى اليد من جهة فلم يكن يد خصومة بل يد نيابة والدعوى اي تصح على من يكون
 يد ملك الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله بقبضه لانه ثبتت نيابة الحق بمسألة فان طلب المدعي بيمينه على ما
 ادعاه من الابداع خُلف على البتات ولو قال ذواليد او دعي وكيله لا يصدق الابينة لان الوكالة لا يثبت بقوله
باردعوى الرجلين جهة كل واحد في الملك المطلق احق من جهة ذواليد وان وقت احدهما فقط
 ان للوصول يعني اذا تنازع الملك المطلق واحدهما خارج والآخر ذواليد واقام كل بينة على دعواه فيبينة
 الخارج اولى عندنا وقال الشافعي بينة ذواليد اولى لانه يتفوق باليد ولنا ان بينة الخارج تثبت الملك مطلقا
 وجه وبينة ذواليد تثبت حق وجه لان الملك ثابت له من وجه والبتات ترجح بكثرة الاثبات فيد بالملك المطلق
 لانه لو كان دعواهما النتائج يفضي لذى اليد اتفاق ولو برهن خارجا على غرضه فبغيره بينهما لما روى ان رجلا
 تنازعا عيني بين يدي رسول الله واقاما البينة ففقه به رسول الله بينهما نصفين فان برهننا على غرضه
 سقطا يعني ادعى كل واحد نكاح امرأه واقاما البينة لم يقض بواحد منهما لانها لا تخفى الا شترأك وهي
 لمن صدقة لان نكاح بالملك يتصادق الزوجين وان ارتخا فالاول احق يعني وقت البتاتان وصاحب
 الوقت الاول اولى لما فيه من زيادة الاثبات ولما لا معارضة له في ذلك الزمان فيفضي به فيلزم من ذلك بطلان
 النكاح الثاني فافترى لمن لا جهة له فبغيره ان افترى لاحدهما قبل اقامت البينة فبغيره امرأته لشهادتها
 عليه فان برهن الآخر فبغيره يعني ان اقام الآخر بينة فبغيره بها لان البينة اقوى من الاقرار لانها ملزمة ولو برهن
 احدهما بغيره اذا ادعى على امرأته نكاحا فاقام احدهما البينة وفضي له بها ثم برهن الآخر اقام البينة انها امرأته
 لم يقض له اي لم يحكم بها للثاني الا اذا ثبت سبقه اي الا اذا ثبت المدعي ان نكاحه اسبق من نكاح المدعي
 الاول فيحكم بيمينه نكاح المدعي الثاني كما لم يقض بيمينه الخارج عاذا في بد ظهرك نكاحه الا اذا ثبت سبقه يعني
 اذا كانت المرأة في بد الزوج ونظيره ظاهر فادعى الخارج انها زوجته واقام بينة لم يقض له الا اذا ثبت ان
 نكاحه سابق فان برهن على شراعه شيء من ذي يد فلكل نصف نصف او تركه يعني اذا ادعى رجلا نكاحا واحدا
 منهما اشترى العبد من صاحب اليد ونقد الثمن ولم يوفقه واحدا من البينتين وقتا فلكل واحد منهما بالحق
 اي ان اخذ نصف العبد بنصف الثمن ورجع على البايع بنصف الثمن وان شاء ترك واخذ كل الثمن للثمن البينتين
 قاتما على امرأته حدث ولم يسبق احدهما فيجعل كانهما معا فيحكم بينهما لقدر اثبات موجب الشري لكل
 واحد منهما على الكمال وخير المشتري ان في ذلك لانه ما رضى بالعقد الا لیسلم له كل البیع فاذا لم يسلم بغيره كل
 واحد منهما فان قال احدهما لا اختار لم يكن لاحدهما ان ياخذ جميعه لان القاضى لما يقضى بالبيع بينهما ففقه
 قضاؤه فنسخ العقد في حق كل واحد منهما في النصف فلا يعود الا بتجديد العقد وبترك احدهما ما بعد
 ما قضى لهما لم ياخذ الآخر كله يعني لم ياخذ كل المبيع بترك احدهما بعد ما قضى القاضى لهما فيد بقوله بعد
 لانه لو ترك احدهما قبل ما يقضيه بينهما حيث يكون للآخر ان ياخذ الجميع لانه ثبت شراعه الكل وانما كان القضا

حد

له بالنصف لم راحه صاحبه معه فاذا زالت المرحه يقفده بالكل فهو كالشفيعين اذا سلم احدهما قبل قضاء
 القاضى يقفد الآخر بجميع الدار ولو كان تسليمه بعد القضاء لهما لم يكن للآخر الا النصف وهو السابق اذا ارتخا
 بغيره اذا ارتخى كل واحد من المشتريين لطرفين تاريخا فهو للاول منهما لانه اثبت شراعه وقت المنازعة الا
 فاستحقهما من ذلك الوقت فتبين لك الآخر اشترىها من غنى المالك فكان شراؤه باطلا ولم يدعى يد ولذى
 ان لم يورثا يعني اذا لم يذكر كل واحد منهما تاريخا احدهما يقض قدم صاحب اليد لان الذي وقت ثبت به الملك
 في ذلك الوقت والذي لم يوقت ملكه في الحال لان شراعه حدث فيضا في اقرب الاوقات ما لم يثبت التاريخ
 فكان شراؤه الوقت سابقا فكان اولى او ارتخى من لا يملكه اعلم انه اذا ارتخى احد المشتريين فانه يقضيه جميع العين لذى
 اليد سواء كان هو المورث او صاحبه فان كان ذواليد هو المورث فلا إشكال لان اليد اولى من غير تاريخ في النار
 او لو وان كان صاحبه فذواليد اولى ايضا لان القبض بناء على العقد الثابت بالبينة طامرا حمل العقد المالم على
 الصلح لا على الغضب والقبض اذا وجد لم ينقض بالشكل لا وقت الآخر محتمل فاليد الثانية يبين لا ينقض
 بالمحتمل الا ان شهد وان شراعه كان قبل شراعه ذواليد فيكون الخارج اولى لان تقدم عقده ثبت بنفس من شراعه
 وتقدم الآخر بنوع دالة ولا عيب للدلالة في مقابلة الفسخ ولدى وقت ان وقت احدهما الا الآخر يعني اذا وفت
 بينة احد المشتريين الخارجين ولم يوقت بينة الآخر والبايع واحد وهو ذواليد فهو لصاحب الوقت والشراعه
 من هبة وقبض من واحد واقاما بينة ولا تاريخ معهما فالشراعه اولى لانه عند ضمان بوجب المكره العوضين
 والهبة بترجى بوجب الاحتقاق من جانب واحد والبينات بترجى بكثرة الاثبات وصدقة مع قبض بع اذا ادعى
 احدهما فشرأ الآخر صدقه وقبضا فالشري اولى لما بيننا والشري والمهر سواء يعني اذا ادعى رجل شراعه من ذي اليد
 وادعت المرأة ان ذواليد تزوجها عليه لم ينفذ في قبضه بكل واحد منهما بالنصف اذا لم يورثا وارثا وتاريخهما سواء
 لان كل واحد منهما يثبت الملك بنفسه فيحقق المساواة بينهما في الاحتقاق كما في دعوى الشرايين فان قيل الشري
 مبادلة مال بمال موجب للضمان في العوضين والنكاح مبادلة مال بما ليس بمال غير موجب للضمان في المنكوح
 فكان الشري اقوى قلنا النكاح لان الملك في الصداق يثبت بنفسه العقد متاكدا حتى لا يبطل بالهلاك قبل التسليم
 بخلاف الملك في الشري ويجوز النقص في الصداق قبل القبض وذهن مع قبض احق من قبضة مع اي مع القبض
 يعني اذا ادعى احدهما رهنا وقبضا والآخر بغيره وقبضا وبرهننا فالرهن اولى للتمسك والهبة اولى فشرأ
 لذ الهبة يوجب ملك العيني والرهن لا يوجب فيكون السبب الموجب ملك العيني اقوى وجه الاحتجاج ان
 الوهن عقد ضمان والهبة عقد تبرع وعقد الضمان اقوى من عقد التبرع لانه يثبت البدلين المرهون و
 الرهن والهبة لا يثبت الا بدلا واحدا فان برهن خارجا على ملك مورث يعني اذا ادعى ملكا يد اخر واقاما
 البينة وارثا فصاحب اليد اولى لمورثا مورث من واحد يعني اذا ادعى الشراعه من واحد غير ذواليد واقاما البينة
 على التاريخين فالاول اولى فيدنا بقولنا غير ذواليد بدلا يلزم التكرار لانه قال فيما سبق وان برهننا على شرا

شيء من ذي اليد او خارج على ملك مورث وذي اليد على ملك اقدم فالسابق احول يبيع اذا ادعى رجل على
ذي اليد ان الملك الذي في يده له واقام البينة على ذلك واقام ذو اليد بينة على ان الملك له وتاريخه اقدم
كان ذو اليد اولى لانه اثبت لنفسه الملك بخلاف ان يفتي بالملك ثم لا يفتي بعده لغيره والبرهان على صحة
تاريخ مورث اخر يبيع اذا اقام كل واحد من الخارجين البينة على الشراء من اخر ان قال احدهما اشتريته من زيد
والاخر قال اشتريته من عمرو وذلك تاريخ واحد او وقت واحد في البيع ادعى الخارجان شراء كل واحد
واحد من رجل اخر فاقام البينة وادعى احدهما دون الآخر ففرض بينهما لان كل واحد منهما اخضع عن الاخر
انبات الملك وتوقيت احدهما لا يدل على سبق ملك بايعة فلعول ملك البايع الاخر لم يبق فيكون بينهما
نصفين ولو برهن على خارج وذي اليد على ملك مطلق ووقت واحد فقط فالخارج احق فان برهن
خارج على الملك وذي اليد على الشراء منه يبيع ان اقام الخارج البينة على الملك واقام ذو اليد البينة على
الشراء من الخارج او برهن على سبب ملكه لا يترك كالشئ بان اقام كل واحد البينة على انه دابة تتجرها
عنه وجب لمن بان اقام كل واحد منهما ان هذا اللبن حلب في ملكه واذا حجب بان اقام كل واحد
منهما البينة انما يلزم له منعه في ملكه وليست جرحه بان اقام كل واحد منهما البينة ان هذا اللبن حلبه
في ملكه او جرحه عن غنمه فذو اليد احق بالخارج انما يملكه في يده رجل فام البينة انما فيه فقط
رسول الدعوى للزكية يده ولان الخارج اذا ادعى اولية الملك فذو اليد يدعي انتقال الملك من جهته ولا
ولا تنافي في هذا فصار كماله اقر ذو اليد بالملك للخارج ثم ادعى انه اشتراه منه ولو برهن كل على الشراء من
من الاخر بلا وقت سقط وزك المال في يد من معه يبيع اذا ادعى الخارج انه اشترى من ذي اليد هذه الدار التي
في يده بكذا النقي وادعى ذو اليد انه اشترى من الخارج تلك الدار بكذا النقي واقام البينة على ذلك تهاترت
البينتان سواء شهدوا بالبعض او لم يشهدوا او ترك الدار في يد ذي اليد لان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك
للبايع فصار كان كل واحد منهما اقام البينة على اقرار صاحبه بالملك فلو كان كذلك تهاترا الاقراران
جميعا هذا اذا لم يوقتا فان وقت البينتان وقتين فان كان وقت الخارج سابقا ولم يشهد الشهود بالبعض
فقد لذي اليد ان شراؤه ثبت سابقا ثم انتهى منه ذو اليد قبل التسليم وبيع العقار قبل القبض جائز وان شهدوا
بالقبض يفضي بها لذي اليد لان الخارج باعها من بايع بعد ما قبضها فكان بيع المبيع بعد القبض فان كان
وقت ذي اليد سابقا يفضي بها للخارج سواء شهدوا بالبعض او لم يشهدوا فيجعل كان ذو اليد اشترى او لا عما
شهد به اليهودي ثم يبيع من الخارج ولم يسلم اليه ثم عاد الى ذو اليد بوجه آخر فيومر بالتسليم اليه ولا يخرج احد
المدينين بكترة الشهود بان يكون لاحدهما شاهدان وللاخر اربعة بكترة الشهود لان الترخيم لا يقع بكترة العلل
حتى لا يخرج القياس بقياي آخر ولو ادعى احد الخارجين نصف دار والاخر كلها يبيع اذا كانت الدار في يد ثالث ادعى
احدهما جميعها والاخر نصفها واقام البينة فالربع للثالث يبيع لصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف

هما

ربعا عند ابي حنيفة الطريق المتنازعة فان صاحب النصف لا منازعة الاخره النصف فسلم له ولم يوت
منافعة النصف الاخر فينصف بينهما وقال الثلث والبايع للثاني يبيع الدار يكون بينهما اثلاثا فاعتبر طريق
القول والمضاربة فصاحب الجميع يقرب بكل حقة وياخذ خمسة سهمين وصاحب النصف يقرب بالنصف
سهم واحد فيقسم اثلاثا وان كانت معهما اى ان كانت الدار في ايديهما فهي للثاني نصف بقضا ونصف لبايع
يبيع بكم لصاحب الجميع نصفها على وجه العقضاء ونصفها لبايع وجه القضا لان الدار في ايديهما واليد من كل
الاتحقاق والتساوي في سبب الاتحقاق يوجب التساوي في نفس الاتحقاق فصاحب يد كل واحد منهما النصف
ثم دعوى مدعى النصف ينصرف الى النصف الذي في يده دون النصف الاخر اذ لو لم يكون كذلك يلزم ان
يكون غاصبا في امساك النصف الذي في يده وامور المسلم يجب حملها على الصلاح ما لم يكن وقتا قام بالخارج
وذو اليد البينة على ذلك النصف فكان الخارج اولى دعوى مدعى الكل والنصف الذي يدعي الجميع سلم على طريق القضا لانه
زعم له ولو برهن خارجا على انما دابة يبيع اذا تنازع خارجا دابة واقام كل واحد منهما البينة انما نتجت عنه وارجا الى
تاريخا ففرض بينهما تاريخا سببا لشرها دابة لهما من انما لهما وان اشكل فلها يبيع ان اشكل سن الدابة كانت
بينهما نصفين وان خالو سن الدابة لوقت بطلت البينتان فترك في يد من كانت في يده فلان برهن احد الخارجين
على غصب شيء والاخر على ودية لثريا فيكون بينهما نصفين والملا بسا احقا من اخذكم يبيع اذا تنازع في قبض احد
لابسهم والاخر كية فالابس اولى لانه ينفرد بالملك والراكب من اخذ الحمام ومن غرس يبيع اذا كان احدهما راكبا
في السرج والاخر رديف فالراكب اولى لان العادة جرت بان الملاك جرت بركبونه في السرج وغيره يكون اديفا خلافا
ما اذا كان راكبين في البحر يكون بينهما وذرهما ممن علق كوزه منها يبيع لو تنازعا دابة لاحدهما حمل عليها والآخر
كوز متعلق بها فصاحب الحمل اولى لانه المتصرف وجاز البساط والمعلق بسواه لكن لا على طريق القضا لان العقود ليس
بمدعى حتى لا يصير غاصبا بساط الغنم في العقود بخلاف الركوب على الدابة فانه يبيع غاصبا في الركوب من موثوب
طرفة مع اخر يبيع اذا كان ثوب يد رجل كل طرف منه يد اخر فربما بينهما نصفان الا يرى انهما لو تنازعا دابة عليها
حمل لكل قهرها وحمل احدهما اكثر كانت بينهما نصفين فلا يخرج صاحب الكثرة فلهذا القول لصي بغيره انما
القول مسند اخره لصي قوله انما حطوف القول يبيع اذا كان ثوب الصبي عند رجل وهو يبيع عن نفسه ليعقد في ما
جرت على سانه فقال انما قال القول قوله لانه يد نفسه فطان هو صاحب اليد وكان المدعي خارجا والقول قول صاحب
اليه الا ان يقيم بينة على رقة فان قال انا عبد فلان ففرض له معه يبيع اذا قال صبي يبيع عن نفسه انا عبد فلان بغير ذي
اليه وقال الذي موعده به انه عبد للذي موعده به لانه متى اقر على نفسه بالرق فقد اقر بسقوط اعتبار يده وكان
يد صاحب اليد معتبرة شرعا وكان القول الذي اليد ولا يقطع به الا بجملة اقرار العبد لمن يبيع كمن لا يبيع يبيع اذ كان
في يد رجل صبي لا يبيع عن نفسه فيقول موعدي صبي ويقول الغلام انا حر فلهذا في يده لانه لا يد على نفسه فصار
عنه متاعا ولما لم يحن جدوعه او متصل بينا به اذ قال يبيع يبيع بعد اذا كان لهما يبيع عليه خبره او متصل

بيننا وبينه ولا خلاف عليه فإرادى تنازعاً لما يطالب كل واحد يدعى ان لحايط له فالحايط لصاحب المذبح والالتفات ضربان
انفعال تبيع وانفعال ملازمة والاول هو المراد هنا وهو ان يكون لنبات لحايط المتنازع فيه متداخلاً في انفعالها فالبنا
لحايط الذي لا تنازع فيه لان الظاهر انه هو الذي بناء مع حايطه فداخلة انفعال البن لا يتصور الا عند بناء الحايطين
معاً فكان اولى للمعلن عليه فإرادى جمع مريدية وجمع قصبات ملوثة بطلاقات من الكرم قال صدر الشريعة المراد بالنبات
التي وضع على المذبح والبرادى في حكمه بل بين الحارين لو تنازع عايناً لوتنازعاً حايط ولا حادماً عليه فإرادى
ليس للمعلن عليه شيء فربما هو ولا يخفى به صاحب الميرادى لانه لا اعتبار له لانه الحايط انما يبنى بتسقيف والتسقيف
لا يمكن على الميرادى والتراوى وصار بعد ذلك وادوية من دار كذا في بنتوت منها حق ساحتها يعني اذا كانت
دار منزهة بدرجل عشرة ابناء وزيد الاخرى بيت فالساحة بينهما نصفان لانها المتوازية المتساوية الساحة المأور
ودفع الامتعة وكسر الخطب فينبو بان في الاصل لها حق سواء ارض ادعى رجل ابنها يده واخر كذا ذكره في هذا فغير بعيد
بها حقاً مقصوداً بالمكر ويقضي بها الابينة فإرادى احدى او كان لبنى او بنى او قصر قصير بيده لان اكتمال دليل اليد
باب دعوى النسب مبني ولد لاقل من نصف حول مذبيحة فادعى البايع لولد يثبت نسبه منه واميتها ويفسخ
البيع لامتياز بيع ام الولد وبود الفتن وان ادعى المشتري مع دعوة او بعد ها ان للوفيل ولو ادعى المشتري قبل دعوة البايع
ثبت كونه النسب من المشتري ويجل على ان المشتري نكح او استولدها ثم اشتريها وكذا لو ادعاه بعد موت الام يعني
اذا ماتت الام والولد حتى فادعاه البايع وقد جاء به لاقول من ستة اشهر ثبت النسب في الموضع لود واخذ البايع
لانا الولد هو الاصل في النسب وانما يستفيد الميراث منه وبود الفتن كالم عند ابى حنيفة لانه ظاهر ان باع ثم ولده وهي غير
متقومة عنده في البيع والعقب فملك عند المشتري غير مقبولة وعند معا بوجه حقيقة الولد ولا يرد حقيقة الام لانها
غير مقبومة عندهما بخلاف موثول ولد يعني ان مات الولد فادعاه البايع وقد ولدت لاقول من ستة اشهر لم يثبت نسبه
لاستفنايه بالوقت عن النسب ولم يصرام ولله لان الاستيفاد فرع النسب ولو ثبت لها كانت اصلاً وذلاً لا يجوز
لو ادعاه بعد عتقها بثبت نسبه وبود حقيقة من الفتن يعني لو كانت امه ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري لاقول
من ستة اشهر من باعها فادعى البايع الولد وقد اعتق المشتري الام فربما ابنه ولا يصح في حق الام حتى لا يصيرام ولله
ولما في حق الام هو بعد عتقه ردت دعواه يعني لو كان المشتري اعتق الولد لما يصح دعوى في حق الولد يبطل اتفاقه
والعقب بعد وقوعه لا يحتمل البطلان في بيعه دعوى في حق الولد كيلا يبطل حق المشتري فلا يصح في حق الام ايضا
لانها تبيع كما لو ولدت لاكثر من نصف حول اي حاربت دعوة البايع اذا كانت المدة من وقت البيع الى الولادة اكثر
من نصف سنة واقل من سنتين او ولدت لاكثر من سنتين افادت في هذه العسرة لها لانها لا يحتمل ان العلوق
لم يكن في ملكه فلم يوجد الشاهد الا اذا صدقته المشتري وان صدقته في حكم القيم الثاني وهو الولد لاداة لاكثر
من نصف حول واقل من سنتين كالأول اي كالقيم الاول وهو الولادة لاقل من ستة اشهر انه يثبت النسب
ويصح البيع ويكون الولد حر والام ام الولد لانها لهما قارة الثالث اي في القيم الثالث وهو ان تملك لاكثر

في بيع الميراث
في بيع الميراث
في بيع الميراث

من سنتين لم يبطل بيعه وهي ام ولده فكذا ما يصح في القيم يحمل على انه استولد في النكاح حمل الامرة على الفسار ولا يفتق
الولد ومن باع من ولده فادعاه بعد بيعه متبرعاً به فصح نسبه ورد بيعه يعني رجل باع عبداً ولده فادعاه المشتري من افر
ثم ادعاه البايع الاول ابنه فربما ابنه وبطل بيع الاول والثاني لان البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا
يشقق بالبيع وكذا لو كانت الولد او كانت الام او رهن او اجر او جرم فادعاه لان هذه الاشياء يحتمل النقص
فينقص كل واحد منهم الدعوة ولو باع احد توأمين ولداً عنده واعتقه متبرعاً به ثم ادعى البايع الاخر ثبت نسبه منه وبطل
عقده المشتري لان دعوة البايع صحيحة الولد الذي عنده لصلح العلوق والدعوة ملكه فثبت نسبه فاذا ثبت نسبه
ثبت نسب الآخر لانها خلق من واحد فينبى بالتوأمين فان الولد لو كان واحداً فباع واعتقه المشتري ثم ادعاه البايع
حيث لا يبطل اتفاقه ولو قال لصبي معه ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وان جدد زيد بنوته عند ابى حنيفة وقال
ان جدد زيد ان يكون ابنه فهو للمولى واذا صدقته او لم يصدقته فلا يصدق ولا يصدق ولا يصدق ولا يصدق ولا يصدق
اقول يبطل بالحق فصار كمن لم يكن فصار كمن اشتري عبداً ثم اقران البايع كان اعتقه فكذلك البايع ثم يقال المشتري
انا اعتقه فان الولد لا يتحول اليه كانه لم يقر اصلاً بخلاف ما لو صدقه زيد فان لا يصح دعوة البايع لان بالتصديق ثبت
نسب الولد من العبد بخلاف ما اذا لم يصدقته ولا يصدقته لانه ثبت للعبد حق التصديق فلا يصح دعوة المولى
بعد ذلك كولد المعلن لا يصح دعوة غير نسبه لقيام حق الدعوة في حق المعلن على اعتبار ان تكذب نفسه ولم ان هذا
الاقرار على الاحتمل النقص وهو النسب وذا لا يبطل بوجه المولى او يرى ان المشتري اذا اقر البايع كان اعتق
مبايعه وكذا البايع فانه لا يبطل ذلك ولكنه يعتق على المولى كمن شهد على رجل بنسب صغير فودت شهادة له لثمة ثم ادعاه
الشاهد انه ابنه فانه لا يصح لانه تلقى به حق المولى حتى لو صدقه بعد كمال التكذيب يثبت نسبه منه ولو كان مع مملوك
كاف فقال المملوك هو عبدي وقال الكافر هو ابني فربما ابنه الكافر لان الحرية انفع للمصبي واقرى من الرق فكانت
دعوة الحرية اولى ولو قال زوج امرأته لصبي معها مولا ابني من غيرها وقالت ابني من غيري فربما ابنه لانه كان
في ايديهما فالظاهر انه منهما ثم كل واحد منهما يدعى ابطل حق الآخر فلا يصدق كرجلين في يدهما لقب اقر كل منهما
انه ابني وبين رجل اخر فلا يصدق كل منهما انما اطال حتى صاحبه الا ان المقر يدخل في نصيب المقر لا احتمال الحمل
الشركة خلاف ما نحن فيه لانه لا يحتملها هذا اذا كان الغلام لا يعرفه نفعه اما اذا عثر فالقول قول الغلام
ايهما صدق يثبت نسبه منه تصديقه ولو ولدت امه متبرعاً به وتحقت غرم الاب فبقي الولد يوم تخاصم وهو حتى
يعني اذا اشتري رجل امه فوطئها فولدت منه فالتحقها رجل غرم الاب وهو المشتري للمولى فبقي الولد يوم تخاصم
ان جاء المشتري والولد حتى لان الصبي اجموع ان الولد المرفور حر بالقيمة والمرفور من المولى امرة مع مملوك
ملك نكاح او يمين ثم يظن بالبيعة انها ملك الغير فان مات الولد فلا شيء لابيها يعني ان مات الولد لم يضمن الاب
لان الولد حر في يده بلا ضمانه وذلك مثل هذا انما يجب القيمان بالمنع والمنع يكون بعد الطلب فاذا هلك قبل
الطلب لم يوجد سبب ضمانه فلا يضمن كما لو هلك ولد المفضوعة عند الفاصب وتركته لانا الولد حر الاصل في حقه

فان كان يكون مائة لايمن فاقولت الولدان بان حلالا اصله حق المستولد فمرد بقوله حق المستحق فاما اعتبر
 صاحب المستولد قلنا انه حر الاصل في حق المستحق بقبضه وانما قدرنا الورق في حقه لفروقه القضاة بالقيمة ولانما
 بالفرقة يتقدر بقدرها فان قتله ابوه او غيره غرم الاب قيمة لتحقق المنع وكذا لو قتل غيره فاحذر دينه
 لانه سلم الولد اذ الدية من اجل شرا فصار الولد سالما لسلامتها فيقوم قيمته للمستحق ويرجع بها الى قيمته على البا
 كنهنا الى كما يرجع على بايعه لا بالعق بغيره فبعض المستولد عقد الالة لانه وطئ امه الغير وقد سقط الخط للشبهة
 فيجب العقر ولا يرجع المستولد بالعقر على البائع لانه انما ضمنه مقابل المماز الى اخذها بالوطئ فلا يستوفى
 الرجوع على غيره **كتاب الاقرار** هو اخبار بحق لاخر عليه قديم لان الاخبار عر حقيق لغريم
 على غير شهادة والاخبار عر حقيق لنفسه على غير دعوى وحكمة ظهروا لمقر به لا
 لا نشأه اي الاثباته ابتداء فيصح الاقرار بالحق للمستلم حتى يؤمر بالتسليم اليه
 هذا تقريره لكونه اخبارا فلو كان تملكها مبتدأ لم يصح الا بطلاق او عتاق مكرها ولو كان يبيع لايصح الاقرار با
 الطلاق والعتاق مكرها ولو كان اثنا لايصح لان الطلاق انكوه واعتاقه واقعان عندنا عند بعض
 على كونه اخبارا لسبيل احدها اذا اقر بنصف داره مثا على وجه ولو كان تملك لم يصح ومنها اذا اقرت بالزوجة
 صح ولو كان تملك لم يصح الا بحضور من الشهود ومنها اذا اقر المورث بدين مستغرق جميع ماله صح ولو كان تملك
 لم يصح ومنها اذا اقر العبد المأذون لرجل بدين يده صح ولو كان تملك لم يصح فاستدل بعض على انه عليه سبيل
 لو اذنته بدين لم يصح ولو كان اخبارا لايصح ومنها ان الملك الثابت بسبب الاقرار لا يظهر
 في حق الزايد المستملكة حتى لا يملك المقر لم يملكها ولو كان اخبارا لكان مضمونا عليه ورث الذخيرة والخطبة
 ادعى عنها فبد انسان انها له كان صاحب اليد اقرب له يصح هذه الدعوى عند البعض وعند عامة المتأخرين لا يصح
 لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للتحقق فان الاقرار اذا كان كاذبا لا يثبت كالتحقيق المقر له وعند غيرهم
 لو نكل فالفتوى على انه لا يخلف على الاقرار وانما يخلف على المال قال صاحب الفصول قلت على قول من يقول
 من المتأخرين انه عليه لخال ينبغي ان يصح دعوى المال بسبب الاقرار وعلى قول من يقول انه اخبار لا يصح
 واجمعنا على انه لو قال هذا العيني ملكي وهكذا اقرب صاحب اليد يصح هذه الدعوى لانه لم يجعل الاقرار سبب
 الوجوب ولو اقر حركت اى عاقل بالغ قديم لان العبد المحجور اقرب به الى ايمانه لا يلزمه الا بعد طرقة بخلاف
 العبد المأذون اذا اقر يصح اقواله لانه ملحق بالامارة حق الاقرار لان المولى اذا اذن له فقد رخص بعتق
 الدين برفقته فطاع مسلطا عليه من جهة فبذلك لان الاقرار العيني والمجنون لا يلزمهما حقيق معلوم او مجهول
 صح ولزمه بيان ما جعل بماله قيمة ولو قال معلوم خطي اولى لانه لو كان مجهولا فانه لا يلزم سواء فاحشيتها
 ليم كما لا قال لو اقر درهما او لم يتناحش كما اذا قال لاصدق هذا على درهما وهذا المقر حلفه ان ادعى
 المقر له اكثر منه اى ما بين المقر ولا تصدق في اقل من درهم على مال يبيع اذا قال فلان على مال فيبين باقل

انما هو انما اذا اقر بدين فادعى عليه
 انما هو انما اذا اقر بدين فادعى عليه

فانما هو انما اذا اقر بدين فادعى عليه

من درهم لم يقبل لانه لا يعلم بعد مال عرفا وقيل يقبل لان اسم المال ينطلق على نصف درهم وسدسه
 والصحيح انه لا يقبل لان المال الذي يدخل تحت الارزاق لا يكون اقل من درهم ومن النصاب مال
 عظيم من الذهب او الفضة بغير لوقا لفلان على مال عظيم من الدراهم يلزمه ما يتاخره وان قال
 وان قال في الدنيا يلزمه عشرون دينارا لان النصاب عظيم حتى صاحبه غنيا او من خمس وعشرين الى بل
 اى لا تصدق في اقل من خمس وعشرين اذا قال على مال عظيم من الابل ومن قدر النصاب قيمة في غير مال الزوجة
 بغير لوقا لفلان على مال عظيم من الثياب او من غيرها انما تصدق فيما يكون قيمته نصابا ومن ثلثة ثقب
 في اموال عظام بغير لا تصدق في اقل من ثلثة نصاب اذا قال لفلان على اموال عظام ولو قال اردت من
 من اموال الدراهم كان عليه ستمائة ودرهم ثلثة اى قال لفلان على دراهم يلزمه قلته لانها ادى الى الجحيم ودرهم
 كثيرة عشرة اى لوقا لفلان على دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة عندنا حصة لانه اقص ما ينتهي عليه
 هم الجحيم وعند غيرهم لم يصدق في اقل من مائتين وكذا درهما درهم بغير لوقا له على كذا درهم يلزمه درهم
 لانه تفسير للمهم وفي الحائنه والذخيرة يلزمه درهم لان كذا كناية على العدد واصل العدد اثنتان وكذا كذا
 احد عشر بغير لوقا له على كذا درهم لم يصدق في اقل من احد عشر درهما لان كذا كناية عن عدد مجهول
 فقد اقر بعد حين دين مجهولين لم يثبتها حرف العطف واصل عدد دين لم يثبتها حرف العطف مما انفرد
 وكذا وكذا احد وعشرون بغير حرف العطف واصل ذلك من المفسر احد وعشرون وان ثلث بلدا او فاحد عشر
 اى قال كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من احد عشر جملا للواحد منها على التكرار ولا تطرح سواء ومع او
 فايه واحد وعشرون بغير لوقا كذا وكذا درهم فيلزمه مائة واحد وعشرون لانه اقل ما يغير عنه بثلاثة لعداد
 مع العطف وان اربع مائة الف بغير يلزمه الف ومائة واحد وعشرون وعلى اوقيل اقارب بدين بغير لوقا
 له على مائة فقد اقر بالدين لان على الايجاب وقيل بغيره عن الفان يقال قبيل فلان عن فلا اى منى و
 للمقدور بغير اقرار بالامانة لانه فقال لي قبيل فلان وديعة والا قول اصح لان المعقولة في الدين اكثر فطاع
 الحمل عليه اجدر بصدق ان وصل به اى بقوله على اوقيل هو وديعة فيكون امانة عنده وان فضل لا يفيض لفضل
 قوله هو وديعة عن قوله على لا يصدق فيكون اقرارا بالدين وعندنا ومع او بغير او كسيرة او صدوقى في امانة
 لان كمال الكلى اقرار بكون الشئ في يده وذا يكون امانة ويكون مضمونا والاوى اولها وقوله لمدى الالف اتزنها
 او انتقدتها او اجلته بها او قضيتها او ابرأتني منها او تصدقت بها على او وعليتها الى او احلفك بها على زيد او اقرار
 لان الكناية تنصرف الى الالف المذكور وهو الموصوف بالوجوب وعقوب الدين من ذمة الى ذمة لا يكون بدون
 الوجوب وبلا صفة لا بغير لوقا انتقد او اتزنها لا يكون اقرارا لادليل على انصرافه الى المذكور وان اقر بدين
 موجد صدق انتقد له ان قال موجد على بدين موجد فصدق انتقد له في الدين فكذلك في التاجيل يلزمه
 الدين حالا فيصدق الاقرار بل بجهة دون دعوى التاجيل كما لو اقر بعد في يده انه لفلان لانتاخر منه فصدقته

انما هو انما اذا اقر بدين فادعى عليه
 انما هو انما اذا اقر بدين فادعى عليه

المقالة في الملك دون الاجابة بخلاف ما لو اقر بالدرهم السود فصدق في الاقرار دون وصف السود فانه
لا يلزمه البيض للسود نوع دون الاجابة بخلاف ما لو اقر بالدرهم السود فصدق في الاقرار دون وصف السود فانه
اكثر غشام الاجل في الدين عارض حتى لا يثبت بلا شرط القول لمفكر العارض وخلف به اي اختلف المقول
على الاجل لان المقدر يدعي عليه التاجيل وهو منكر القول للمفكر ومائة ودرهم يعني ان قال له على مائة ودرهم كلها
دوام يعني لاني قوله ودرهم بيان للمائة عادة الناس استغنى عن تكرار الدرهم واكتفوا بذكره مرة ومثلها
كما يكثر استعماله وذاعده اكثره الوجوب وذاعده المقدرات كالكليات والموزونات ومائة وثوب ومائة
وثوبان فسر المائة لان الثياب الازرق والسم والنجاس وذاعده كثير ومائة وثلاثة اقواب كلها ثياب لانه ذكر عددين
مهمين اثنان مائة وثلاثة واعقبها تفسيرها فافترق اليها لانهما المتويات الحاجة الى التفسير لا يقال الاقواب لا يصلح
متممة للمائة لانها لما اقترنت بالثلاثة صلا كعدد واحد وقوله مائة وثوبان كقوله مائة وثوب والاقواب بدلت في
اصطلاح يلزمها فقط يعني يلزمه الدابة لا اصطبل لان غصب العقار لا يتحقق عند حيا حلا فالحل هو حيا
خاتم يعني من اقر خاتم يلزمه خلقه وفصة لان الخاتم يشتملها وسيف يعني من اقر سيف يلزمه جفنه جمع جاليل
التي هي من جليل اي غدا وحامله جمع جاليل اي غدا وحامله السيف وفصله اي حديدته لان الخاتم السيف
يشتمل الجميع عرفا فلزمه جميع وجمل يعني الاقواب النجاسة يلزم على المقر العبدان وهو جمع عود والكسوة لان الخاتم
يتناول الجميع عرفا فالحل بالتحريك ثبت بزين بالثياب والسرير وقر اي الاقرار بقرعة قوسرة ومع يتنبدل الرأ
وتحفظها وغاء التمر بخلاف من غصب وفي المغرب اغاسمى بها مادام فيها غمر والاقبال لها بيل يلزمه ايها اي التمر
والقوسرة كتوب منديل اي كما يلزم ان اذا اقر بغصب ثوب منديل او ثوب ثوب لانه اخبر من نقل
المظروف ونقل المظروف حال كونه مظروفا لا يتصور الا نقل طرفه فصار اقوارا بعضها وثوب اي الاقرار بثوب
في عشرة اقواب يلزم ثوبان واحد لان الثوب الواحد لا تقال عشرة اقواب فصار بيانا انما محل الغصبة
عشرة اقواب وختمه اي الاقرار بخمسة ختمه بينة الضرب والحاسب يلزم ختمه لان اقر بقرعة ثوب في ثوب الاقرار
تكثر المال والام يبق في الدنيا فقير وبينة مع يعني لو قال اردت ختمه وختمه يلزم عشرة لان اللفظ يحتمل قال
الدمع فادخل في عبادي اي مع عباد وزه من درهم اي الاقرار بقوله على من درهم الى عشرة او مائة درهم الى
عشرة عليه تسعة اي يلزمه تسعة عند اي صفه فيلزمه لا ابتدا وما بعده وليست الفاية الثانية العشرة فقد دخل
الفايتان من درهم من ادى ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط له ما بينهما وليس من الحايطين شيء وقد ذكر دليله
في الطلاق ولو اقر بثلث من اقران يلزمه وحمل على الوصية من غيره بان اقر بثلث لرجل بالرجل ومات فاق
وارثان هذا الرجل لفلان وكذا له الرجل اذا اقر بثلث العبد لفلان ان يبي سبيها حال النبوت الملك
كانت بان قال مات ابوه فوريته او وصية بان قال او وصي لفلان فان ولدت حيا لاقول من نصف حول من
وقت الاقرار فله ما اقر لفلان ان كان قائما وقت الاقرار وان وصيته لاكثر من ستة اشهر لم يستحق شيئا الا ان

يكون المرأة معدة فاذا ولدت لاقول من سنتين ثم حكم بثبوت النسيب كان ذلك حكما لوجوه في البطن حين
مات المورث والمورث فاذا ولدت حين يموت فلها فان كان احد من ذكر او الاخرات فالوصية يقيم بها
نصفين وفي الميراث يقيم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وان ولدت ميتا فلم ير وجه المورث يعني المال مردود
على ورثة المورث والمورث وان لم يبيح او اقر في اوابهم الاقرار لغايبه ان لم يبيح سبيها حال ان قال او وصي
للرجل الف درهم او باع من شيئا بالف درهم فالاقارب باطل لان اقارب الحامل ويبيعه سبيها وان اقر بشرط الخيار يعني
اقر بين اوديعه قائمة او سبيها على ان يبيح ثلثة ايام من اقراره وبطل شرطه لان الاقرار اخبار ولا يدخل الخيار في
الاخبار لان الخيار ان كان صادقا فهو واجب وان كان كاذبا فهو واجب الرد ولا يتغير باختيه وعدم اختياره
باب الاستثناء ومن استثنى بعض ما اقر به من الزمة بابقه اي بابق ما اقر به بعد الاستثناء فان استثنى كلمة فكل لازم
يعني اذا قال له علي الف درهم الا الف درهم لم يكن الاستثناء بطلان فان استثنى كيليا او وزنيا من درهم قيمته يعني
الاستثناء وبطله من الدرهم قيمة الدينار او القفيز اذا قال لفلان على الف درهم الا دينارا والا فغير خبطة وان استثنى
منها خمرها اي غير الكيل او الوزن بان قال الا شاة او ثوبا لم يبيح الاستثناء والفرق ان المقدرات جنس واحد معنى
وان كان اجناسا صوة لانها يثبت دينار الدمة اما الدينار فظا هو اما الكيل والوزن في بيع باعيانها غن باوفاها
حيث لو عينا تعلق العقد باعيانها ولو وصفا لم يعينها صار حكمها حكم الدينار ولهذا يستوي في الجيد والردى اما الثوب
والشاة فليس من جنس المقدرات معنى لانه لا يصلح ثمن فلا يصح الاستثناء لانه لا يخرج من جنسها فبطل ومن اقر ووصل
به ان شاء الله بطل اقراره لان الاقرار اخبار ولا يخبر بالاحتمال التعليق بالشرط لانه ان كان صدقا لا يصح كذا بقوات
الشرط وان كان كذبا لا يصح صدقا لوجود الشرط ولو استثنى بناء دارا قر بها الجملة صفة وكان البناء والدار للمقر
لان الختم الدار لا يتناول البناء مقصودا اذ الدار لم تعلق عليه الحايط من البقعة والبناء يدخل بتعالي اللفظ وال
سنة انما يكون عاينتا وله الكلام نصا واستثناء التواضع باطل لان البقعة قائمة بعد الاستثناء وهذا كمن قال
هذه الامة لفلان لانه لم يبيحها فانه كان يبيحها لفلان لانه لم يبيحها لفلان لانه لم يبيحها لفلان لانه لم يبيحها لفلان
للمقر العروة المقر له لان العروة عبارة عن البقعة الحايطة عن البناء والشجر فكانه قال بياض هذه الارض دون
البناء لفلان ولو قال بناء هذه الدار وارضها ففلان كانت الارض والبناء لفلان اذا اقر بالارض
اقرارا بالبناء يتناول الاقرار بالدار وقص الحايط ونحلة البستان كبناءها اي كبناء الدار مع لوقال هذا الحايط
لفلان الا قصبة وهذا البستان لفلان لا تخلط لم يبيح الاستثناء فان قال له على الف من فني جلد ما قبضته لفلان
صفة جلد وعينه اي العبد وهو الذي المقر له فان سلمه المقر له لزمه الا لفلان لان ما ثبت بتصادقه كالنائب
عينا والالا لان لم يسلم العبد فلا شيء له وان لم يعينه اي المقر العبد لزمه الف وما قبضته لغوا لا يصح
في قوله ما قبضته عند اقصه وصل لم فصل لامة لا رجوعها اقر به لان من عبيد غني معين لا يكون واجبا
علم المشتري الا بعد القبض لان التغير المعين في حكم المستعمل لانه لا طريق للوصف اليه فانه ما من عبد مخرقة

الاولى ترى ان يقول المبيع خبر هذا وتسلم الثمن لا يجب الا باحصاء المبيع فمالم ينسلك فانه اقرار
بالقبض ثم يجمع والرجوع عن الاقرار باطل موصولا كان او مفصلا وقال ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل المبيع
اذ اكل المقل لم يكون ثمنه على اقراره بوجوب المال وقوله ثمن بعد ثمنى فيه بيان كسب وجوبه وجوب المال
بهذا السبب لان ثمنه بالقبض والمقر منكر فحلنا القول قوله انما بالقبض فظان هذا من المقر بيان غير ما الكلام لان
مقتضا ان يكون له لطلال واخره يدل على انه لا يكون مطالب بالاحتياط والعبد وبيان التغيير انما هو موصولا او مفصلا
كقولهم ثمن ثمر يغيره اذا قال له على الف درهم من ثمن خمر او خمر يلزمه الف ولم يقبل تفسيره عند وصل ام فصل
وقال ان وصل صدق ولم يلزمه شيء ثمن من ثمن متاع او قرض او رزق او شهرجة او سقوة او رصاص وقال المقل
جاء لزومه ليلاد منه وصل ام فصل وقال ان وصل صدق وان فصل لا ورث من غصب يغيره لو قال له على الف درهم من غصب
او وديعة ان ادعى احد هذه يعني ان ادعى المقر احد هذه الاشياء المذكورة من الزبوف والنهرجة والسقوة والرصاص صدق
اذا قال غصبت منه الف او قال او دعيته ثم قال في زبوف او شهرجة صدق وصل ام فصل لانه ليس للغصب والوديعة وجه
في ليلاد دون الزبوف والغاصب يغصب ما يجد ولو دعيه بوجوب ما يحتاج لا الحفظ فلم يكن قوله من زبوف تغيير الاول
الكلام بل هو بيان النوع فيصير موصولا او مفصلا الا حيز من يغيره ان قال في سقوة او رصاص بعد ما بالغصب
والوديعة ووصل صدق وان فصل المصدق لانه السقوة ليس من جنس الوديعة ولا هذا الا يجوزها النجاسة والعرق والسلم
ولكن الكلام يتناولها مجازا فيصير موصولا او مفصلا وصدق غصبت ثوبا يغيره اذا اقر بغصب ثوب ثم جاء بمغيب اى
ثوب مغيب فالقول قوله وصل ام فصل لان الغصب لا يقتضي السلامة ورث على الف لانه لا يتقص كذا متصلا يعني
صدق ان وصل وان فصل لا لانه امتثالا المقدار فيصير موصولا خلافا للزيادة لانه وصف واللفظ يتناول المقدار
دون الاوصاف والامتثالا تصرف لفظ فيصير المملوك لا غيره ولو كان الفصل لفروته انقطاع الكلام فهو واصل
لانه لا يمكن الاحتراز عنه ولو قال اخذت منك الف وديعة فمكنت وقال الاخر بل غصبتا اى قال المقل بل اخذته
غصبتا ضمنى المقل لانه اقر بسبب الضمان وهو الاخذ ما اذا اخذ مال الغير سبب الضمان ثم ادعى انه اذن بالاخذ
والاخر بكونه القبول ورث اعطينيه وديعة يعني اذا لو قال اعطينيه الف درهم وديعة فمكنت الاخر غصبتا لانه
قال صاحب المال اخذته غصبتا لا يضمن المقل ان ما اقر بسبب الضمان بل اقر بالاخذ وهو فعل المقل فلا يكون سبب
الضمان على المقل في هذا كان وديعة على يمينه لو قال هذا العبد طاعة وديعة على عندك فاخذته فقال هو طاعة اخذته وهو
معتاد وقوله في هذا اخبره مقدما عليه اى اخذ المقل لان المقر اقر باليد للمخاطب واقر بالاخذ منه والسبيل في الاخذ
الرجوع الماخوذ منه وصدق من قال اجرت فريسة او ثوب هذا فلا يملكها فاكفها فركه او ليس له على اوطا طوق هذا
كذلك قبضته ففان فلان كذبت بل الثوب والدية في القول للمقر عند اخذ حقه من القول الذي اخذ منه الدية والثوب
لهما ان المقر اقر باليد فلان ثم ادعى عليه الاستحقاق فوجب عليه الرد كما في الوديعة وله ان الاقرار بالاجارة والعارية لا يكون اقرار
ما يبدل للاستجارة والمستجير فثبت ان الوديعة لا يثبت فيها فريسة او ثوب ولا يملكها فاكفها فركه او ليس له على اوطا طوق هذا
فثبت ان الوديعة لا يثبت فيها فريسة او ثوب ولا يملكها فاكفها فركه او ليس له على اوطا طوق هذا

المعقبة

فكان اقرار بالوديعة اقرارا باليد للمقل مطلقا فيظهر حق الاستحقاق على المقر بامر الاقرار

دين صحة مطلقا اى بسببه او علم بالاقرار ودين حمل مرضه بسبب فيه اى دين مرضه من حيث حصل بسبب معلوم
وعلم بالاقرار كبدل ما ملكه ان كما اشترى شيئا بمعاينة الشهود او بلغه او مهره بامر من امره على الف وظهر من مثلها
سواء لانهما انهما بسبب الوجوب وفي محله فيستويان في الوجوب وقد ما عاينا ما اقر به في هذه لان المرضي بخبر رضى لا اقرار
بالدين مالم يفرغ من دين الصحة فلا يترجم الدين الثابت باقرار المحجور الدين الثابت بلا حجة والمرضى بخبر رضى لا عن
للمواجبة الاصلية على فان قلت لو تزوج وهو لا يحتاج قلت النكاح في الوضع من الخواجا الاصلية والعبارة لاصل الوضع
لا النكاح والكل يعني دين الصحة ودين المرض بسبب معلوم ودين المرض الذي علم بالاقرار مقدم على الارث وان شمل ماله
ان للموصل ولا يصح ان خلق ثمنيا بفضاء دينه يعني اذا اقرضه المرضي بعض الدين يكون منادى في الدين المعروف والسبب لا
يصح ويجعل بين الغرما باحصاء لان حق الكفارة التعلق بماله على اعتبار الموت سواء كان ايتار البعض على البعض ابطالا
بحق الباقي اذا حو المرفوض اذ ادى ثمن المبيع ما فيكون المقرض والبايع احق بذلك من الغرما اذا علم ذلك بينته لان هذا
ليس بايتار ولا بابطال للحق لانه حصل ثمن ما نقد وحق الغرما متعلق بمقتضى التركة لا بالصوت فاذا حصل ثمنه لم يعد
ذلك ثمنه ولا اقرارا لوارثه لقوله لا ودية لوارث ولا اقرارا بالدين الا ان يصدقته البقية اى بقية الورثة فان هذا
بالحق الورثة فاذا صدقوا به اطلوا حقهم فنقد اقرارا وانا اقر بشي للرجل ثم يسمونه ثمنه وبطل اقرارا يعني اذا اقرارا
جنبه بغيره ثم قال من اقر بدينه ثمنه وبطل اقرارا وجه ما اقر لا جنبه ثم نكحها والفرق ان النسب ثبت مستندا الى وقت الطوق
فظهر ان النسب ثابت زمان الاقرار فلم يغير بخلاف الزوجية فانها اذا ثبتت ثبتت مقفورة مقفورة فلا يظهر ان الاقرار كالزوجية
فيصير ولو اقر بنسوة غلام جريس نسب قديمه لانه كالوطان معروف النسب لا يغير اقرارا ويولد مثله بمثله قديمه لانه اذا لم تكن بولده مثله
بمثله يكون مثله باقراره وصدقته الغلام قديمه لانه لو لم يصدق له لا يغير وان كان صغيرا لا يغير عن نفسه لا يشترط بصدقه لانه في
غيره ثبت نسبهم ولو دعيه لوصل لان الاقرار المرضي انما لا يغير فيما فيه التهمة ولا التهمة في دعوى النسب وشاكر الورثة الميراث
لانه صار كالابن المعروف وجه اقرار الرجل والمرأة بالولاد والزوج والموطى اى الموطى الاعلى او الاسفل وشروط
تصدق مطلقا لانه لا يبدل انفسهم فف نقاذ الاقرار على تصديقهم كما شرط تصديق الزوج اذا اقرت بالولاد فلا يقبل
بدونه لان فيه تحصيل النسب على الغير وهو الزوج لان الحق له او شهادة قابلة يعني اذا شهدت بالولادة لانه قابلة لان شهادة
القابلة في هذا مقبولة بعد موتها مقفورة ومع مقفورة على حال من الضمير موتها لانه فاعل يعني ان اقرت بنكاح رجل
وماتت وصدقها الزوج لم يغير تصديق عند اخذ حقه لانه لما مات زال النكاح بعلايقه حتى يجوز له ان تزوج اخرها او اربعا
سواها فاذا بطل الاقرار بطل التصديق وعند هذا يغير تصديق بعد موتها وعليه مهرها وله الميراث منها لان الاقرار بالنكاح
لا يبطل بالموت والداخل لها ان يغير تصديق فاحتمل تصديقه ولو اقر بنسب من غير الولادة كما في فوط لا يغير اقراره لان فيه تحصيل
النسب على الغير وبورث الامع وارث وان بعد يعني ان كان للمورث وارث فهو احق من المقل به لو اقر باخ وله حال فالارث
الحال لانه لم يترجم المورث المعروف ومن اقر باخ وابوه ميت شاركه في الارث بلا نسب لانه يقيم ثمنين حمل النسب

على الغير وشركه في الارث لم يثبت الاول لعدم ولايته على الغير وثبت الثاني لان له ولاته عليه كمن اشترى عبدا فافترس البايع
كان اعتقه بعد اقراره بالعنف ولا يعتبر في حق الرجوع بالنهي على البايع ولو اقر احد ابني ميت له على اخر دين وعلى اخر متعلق
بما يتعلق له لفظا بقبض اليه متعلق بقوله او بشفقة فلا يشترط في هذا جواب المسئلة والشفقة لا يرسل ما من وشرك مائة
درهم دينه على رجل وشركه ابني فافترس ما ان اباه كان قبضه من درهمين درهمين لا يشترط في هذا ولا آخر خمسون درهمين فذكر
لان المائنة كانت ميعونا بينهما فلو اقر احد ما بقبض اليه من ذكره نصيبه خاصة فيثبت خاصة الا ان كانا كانت فيجعل كان المور
لغيره نصيبه فان قلت بغير هذا للقران اباه قبضه والخمسون الباقية بينهما نصفان فلم يسل حقه في الحكم قلت لو اقر
المقرن فكل للميت شيئا ادى الى الدور لانه لو اقر منه كان للميت الاخران باخذ من المطلوب تمام لميتي لان الاخرين
ويقول لم ياخذ من الميت شيئا وللغير ان يرجع على الاخرين المقر اخذ من اخيه لا انتقام من ذكره القدر وبعبارة دينامي الخمين
دينامي الميت والدين مقدم على الارث فيؤدي الى الدور **كتاب الصلح في موضع النزاع مع اقرار**
وكوت وهو ان لا يقر المدعي عليه ولا ينكره انكارا فالاول كبيع ان وقع عن مال عال فيجزيه الشفعة سواء صرح على اقرار
او عن دار او رديع في خيار او بغيره من رديع وشروطه فيسقط جهالة البدل اذا كان بخلافه اما قبضه لاجر مائة بقبضه الى
النزاع فلا يلزم اعلامه وان لم يخج لا يشترط معلوم مائة فان ساد على حقا دار وادى المدعي عليه قبله حقا فانوته ففها
على ان ترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه في وان لم يكن مقدار حق كله معلوما لان جهالة الساقط لا يفيض الى المنازعة
وما احتجف من المدعي بفتح العين برة المدعي خصته من العوض الموصول مع صلته ومع الاحتجف مبتدأ خبره برة يعني اذا
استحق بعض المصالح عنه رجع المدعي عليه بحصة ذلك من العوض الى بدل الصلح هذا اذا احتجف بعضه اما اذا احتجف كل
المصالح عنه عن اقرار رجع المدعي عليه بكل العوض كما في البيع وما احتجف من البدل رجع حصته من المدعي بفتح العين يعني
اذا احتجف بعض المصالح عليه من اقرار رجع بذلك القدر من المصالح عنه وان احتجف كله رجع بكل المصالح عنه لما قلنا ان
الصلح عن اقرار بيع معناه وانما جاز هذا معطوف على ما قبله كبيع يعني الصلح عن اقرار ان وقع عن مال بمنفعة يعتبر بالاجابة
وهو تملك المنفعة بغير عوض والاعتبار في العقود للعا في فشرط التوقيت فيه يعني اذا اعتبر بالاجابة كان التوقيت من شرط
لو وقع الصلح على سكرتيت بعينه الى مدة معلومة جاز حقه لو وقع الصلح على منفعة الى ان يموت لم يجز ويبطل بموت احد
اي احد المتعاقدين في المدعيه كمال الاجابة ولا احران اي الصلح عن انكار او سكوت معطوف على قوله فالاول معا
في حقا المدعي لان المال واجب زعمه وفلا يعين وقطع نزاعه في حق الاخر اى المدعي عليه فكل منهما ما واخذ بغيره فلا شفعة
في صلح من دار مع احد ما اي مع السكوت والانتظار لان المدعي عليه المالك لزمه الخصومة لا للمعا ومنه فلا يصدق على
المدعي زعمه انه اخذ المال عوضا عن حقه من غير بينة وجوب اي يثبت الشفعة في صلح على دار وان كان عن انكار لان
الذي يده الدار يظن انه ملكها بعوض والمراء ما واخذ بغيره وضار كانه قال اشترى منها من غير الشفعة وما احتجف في الذي
رد المدعي حصته من العوض لان ما اخذ من زعم المدعي وبالشك ففات العوض فلو رد العوض ورجع بالخصومة في
احصاه المدعي مع المحتج وما احتجف من البدل يعني اذا وقع الصلح عن انكار او سكوت واحتجف البدل رجع الى المدعي في كل وجه

الدعوى بها

اذا احتجف بعض البدل لان البدل في الصلح عن انكار هو الدعوى بخلافه ما اذا ادعى ارافها على المدعي على بيع النوق
بها كاحتجف النوب من بدل المدعي يرجع المدعي بالدعوى على المدعي عليه ليللا الدعوى لان الاقدام على البيع منه المدعي اقرار
منه يكون المدعي حقا له ولو صاع على بعضه ولو بغيره لم يصح يعني لو ادعى رجل دارا بدار رجل فضا على قطعه منها لم يجر
لان ما قبضه عين حقه وهو على دعوى في باء الدار لان الصلح اذا كان على بعض المالك كان لمتبقا لبعضه لخلق وتعاطا
لبعضه والاستعلاء لا يرد على الاعيان بل هو مخصوص بالديون وعلينا ان يذبد بدله شيئا بين ليللة في جوار هذا الصلح
ان يذبد على بدل الصلح درهما حتى يكون ذلك بمقابلة الباء بعد تلك القطعة او يشرق عن دعوى الباقي يعني او يقول المدعي
قد ربت من باقى الدار او عن دعوى الباقي لان الاقرار عن دعوى العين جاز وهو الصلح عن دعوى المال ويكون
في معنى البيع والمنفعة اى في الصلح عن منفعة صورته اذا اقر الرجل خذمة عبده منه وهو يخرج من الثلث فضا له
الورثة من خدمته على راعم او على خذمة اخر سبعة اشهر فلو جازر ولجانية اى وبع الصلح عن دعوى الجانية في النفس
وما دونها عمدا او خطا والرق اى في الصلح عن الرق كما اذا اقر المدعي على محمول انه عبده فضا له المدعي عليه مال اعطاه
الالة لا ولا لا انكار المدعي عليه والا ان يقيم المدعي بينه بعد ذلك فيقبل في حق الدار ويثبت الرق ولا يحل ذلك
المالك في حق المدعي عليه بدلا للمال لدفع الخصومة وفي حق المدعي كانه اعتقه على مال ودعوى الزوج النكاح
بان يدعى رجل على امراه انها زوجته فانكرت وصاحبه على مال حتى يترك الدعوى وكان عتقا بما في حصة
دعوى الرق وخلفا في دعوى الزوج النكاح ولم يخرج عن دعواها النكاح يعني لو ادعت على رجل انه زوجها
فانكرت فضا له مال لا يجوز لانها اذا بذل لها المال لتترك الدعوى فان جعل بذل الدعوى منها فلا عوض
في الفرقه من جانب الزوج اذ لا يسلم له شر من هذه الفرقه وفي المرأة يسلم لها نفسها وان لم يجعل فرقة فالحال
على ما كانت عليه قبل الدعوى ويكون هي على دعواها فلا يكون ما احده عوضا عن شيء فلا يجوز لانه رثوة
مكتسبة من غير دفع خصومة ويلزمها ردة ولا عن دعوى حد يعني اذا اخذ زانيا او شارب خمر فضا له مال
ان لا يرافعه ليا لحاكم فهو باطل ويرد ما اخذه لانه حق الله فلا يجوز الاعتياض عنه وكذا حد القذف لان
الغالب فيه حق الله فلهذا لا يجوز خفه ولا اذا قتل مادون اخر عدا وصاحبه عن فقه اذا قتل المدون رجلا
عمدا لم يجز له ان يصاح عن نفسه وصح صلح عن نفسه قبل رجل عمدا ليعتق لو كان للعبد المادون عبد فقتل
رجلا عمدا فضا له جاز لان المادون ملك الدرق فيما هو من كسبه وخارجه ورثته ليست من خارجه
ولذلك لا يملك بيع نفسه فلم يجز الصلح عنها واذا اصاح عن عبده يجوز لانه عبده من كسبه ولم يكن له ان
بيعه فاذا اصاح عبد صار كانه اشتراه مجازا لان المادون يملك الشراء والصلح اى جاز الصلح عن مقتضى
تلف بكثرة من قيمته بان يكون قيمته دون المائنة فضا على المائنة جاز عند الحصة وقال بسل الفضل على قيمته
مما لا يتغاضى ويلزمه رد الزيادة لانا الواجب بالانقلاف القيمة وفي مقدرة من النقور شرخا فيصير الزيادة
عليه باربوا ولا يلزم العقب اليسير لانه مما يدخل تحت التقويم فلم يطر الفضل وله ان المعصوب بعد الهلاك

بلا على ملك المعضوب منه ما لم يتقرر حقه في ضمان القيمة بدليل انه لو اختار ترك التمسك بقي العبد
 لكان ملكه حتى يكون الكف عليه او حقه المثل صورة ومعنى اذ الواجب ضمان العبد وان وهو مقيد
 بالمثل كما يطلق به النقص وانما تقبل لكونه او من المثل صورة ومعنى اذ الواجب ضمان العبد وان وهو مقيد
 على الاكثر من بدل الصلح عوضا عن ملكه او عن المثل صورة ومعنى لا عن ولا يتحقق الربوا بخلاف ما لو
 قضى القاض بالقيمة ثم صلح على اكثر من القيمة لان الحق قد انتقل بالقضاء الى القيمة او عوض ووجه
 الجار والمجور وطرف لقوله بطل الحق بصفاله وصاح على باقية كاتى من نصف قيمة بطل الفضل اتفاقا
 بيع لولي العبد بين رجلين فاعتقه احد هما وهو موصوف في الاخر مع المعتق على اكثر من قيمة نصيبه
 فالفضل بطل اتفاقا لان القيمة في العتق منصوص عليه قال في م من اعتق شخص من عبد مشترك بينه وبين
 بين شريكه قوم عليه نصيب شريكه وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاض فلا يجوز الزيادة فان قيل
 لو صلح على طعام موصوف في الذمة الى اجل لا يجوز ولو كان ما يقع عليه الصلح بدلا عن العبد تجاز لان
 الطعام الموصوف في مقابلة العبد يكون ممتنا بمقابلة القيمة يكون مبيعا قلنا انما لا يجوز لان الشئ
 لا توقف على اثره وما لا يوقف على اثره يكون في حكم الدين والدين بالدين حرام فلهذا لم يجز الصلح على
 طعام موصوف في الذمة او في مقابلة العبد في الذمة حاله او قبضه في المجلس جاز ولو كان بدلا عن القيمة لما
 جاز لان بيع ما ليس عند الانسان ولو صلح بغيره من وجه لاذ الفضل لا يظهر على اختلاف الجنس في جاز وبدل صلح عن
 دم بعد بيعه اذا وكل رجلا بالصلح عن دم عمد وصالحه او حظه او على يقين ديني بغيره بيع وكل رجلا بالصلح
 عن ديني بغيره فضاطره عن بعضه يلزم الموكل لا وكيله لان المقاط محقق وكان الوكيل فيه سفيرا فلا ضمان
 عليه كالموكل بالتحكيم الا ان يضمنه اي يقضي الوكيل بدل الصلح فيكون موثقا باليقين لا بالصلح وفيما هو مبيع
 بغيره اذا وكله بالصلح من مال فلهذا لم يضمن له البيع لزوم وكيله بغيره كالمطالب بالمال الوكيل دون الموكل لان الحقوق
 يرجع في الوكيل وان صلح بغيره من مال فلهذا لم يضمن له البيع لزوم وكيله بغيره كالمطالب بالمال الوكيل دون الموكل لان الحقوق
 نقد او عوض بلا نسبة الى نفسه اي قال صاحب الحاشية على هذه الالف او على هذا الثوب او اطلق بان قال صاحب الحاشية
 على الف درهم وتقدم ما لم يضمن لان اذا اضاف الصلح الى مال نفسه فقد التزم التسليم من ماله قيمة العبد يقول
 وكذا اذا نقد لان التسليم الى المدي يقتضي مصلحة العوض للمدعي فاذا سلم العوض وهو مقصود من هذا العبد
 في العقد وان لم ينفذ بغيره ان اطلق لم ينفذ فالعقد موقوف ان جاز المدعي عليه لزومه البدل والآراء في ان لم ينفذ
 بطل لان الاصل في العقد المدعي عليه لان النفع وهو دفع الخصومة يحصل به وانما يصير العوض اداء هذا العقد
 اذا اضاف الضمان الى نفسه فاذا لم يضمن بغيره عاقد من جهة المطلوب فيتوقف على اجازته وصلاحه على بعضه على العبد
 لم يخل له لغيره درهم فضاطره على اخصاياه احد لبعضه حقه وحط بالباقية لا معاوضة لان البعض الباء لا تصلح عوضا
 للملك فخرج عن الف حال على ما يراه حال لما قلنا انه محمول على انه لا يتصور في بعض حقه ولا سقط باقية او على الف موصوف

مدة الاجارة وفي الارض رطبة قلع الرطبة لانه ليس لشرها بها غاية فصارت كالشجرة ولو شرط سكن واحد لانه يمكن
 غيره وان سمي نوعا وقد حمل الدابة لكونه يرفع حمل مثل فرس او اقل كالشعير لا اضر كالمثل ومن بارد او رجل
 معه وقد ذكر كونه اي ركوب المتاجر من غيره ذكر الرديف نصف قيمتها بلا اعتبار النقل بكسر الفاء وسكون القاف
 والنقل بفتحين متاع المسافر فلذا اذا امكن الدابة ان يركبها اثنان وان لم يمكن فعليه جميع قيمتها وما امكن بالخير
 اذ شاف من المتاجر وان شاف من الغير فان من المتاجر لا يرجع على ذلك الغير وان من الغير يرجع على المتاجر
 على المتاجر ان المتاجر منه وان كان لشعارها فلا قيد بقوله رجل لانه لو ارد في صبيلا لا يشترط بنفسه على الدابة
 يضمن بقدر ثقله لانه يضمن للثقل بقوله ارد في لانه لو حمل على متغيره يضمن جميع القيمة وبالزيادة على حمل ذكر الحمل نصفه
 حمل ما زاد الثقل وهو مفعول ضمن ان اطاعت جملة الاكل قيمتها كعظمها بغيره وكبحها بما اراد فربها فغلبت ضمن
 عندنا نصفه وقال لا يضمن اذ فعل فعل معتادا لان ما يتعارف كالمأذون كان الاذن ثابتا عرفا ولو ان فربها
 بغير اذن مالها وذا هو موجب لان الضمان لان المتحقق بالعقد سبب الدابة لا السير بصفة الجودة وثبوت
 الاذن بمطلق العقد يتقيد بشرط السلامة وجواز بعضها اي يضمن بجواز الدابة على المتوجرت اليه ولو اذ اعيانها
 ولو لم يضر وددها اليه الضمان المحذور ان اليه الموضعين راجع الى ما عدا وددها معطوف على جواز اي ضمن بجواز
 المتجارة الدابة المتجارة عن المكان الذي للمتاجرة اليه مثلا اذا اشترىها الى الحيرة فجاء بها الى العادسية
 ثم ردها الى الحيرة ففقدت وموضعا من قبل فلذا اذا المتاجرة الى الحيرة لا جازيا فاما اذا المتاجرة الى العادسية وجازيا
 فاذا ردها الى الحيرة وفقدت فلا ضمان عليه واذا فلذا لانه اذا المتاجرة الى العادسية وجازيا فاما اذا المتاجرة الى الحيرة ففقدت
 العقد فاذا اعيد الى الحيرة عاد العقد والمتاجر مأمور بالحفظ بما يقتضيه الاجارة فثابت في العقد في الامر
 بالحفظ فاذا اعيد الى الوفاق والامر بالحفظ قائم صادقا مثلا امر المالك وبيد المالك كيد الامر هذا هو الطريق
 في الموضع اذا خالف عاد الى الوفاق فاما عاد اذا المتاجر كذا مبالا جازيا فالعقد انما بالوصول الى الحيرة
 واذا انتهى الامر بالحفظ فاذا اعيد الى الحيرة والامر بالحفظ ليس قائم فلا يضمن ممتلا امر المالك فلا يعود
 امينا بخلاف الموضع لان بالحفظ ثبت قصد فبيننا وكل زمان عاذا الى الوفاق عاد والامر بالحفظ قائم فصار
 ممتلا امر الامر وقيل بل موضعان في الوجهين وهذا هو المختار المسمى لانه لما جازيا والحيرة غاصبا للدابة
 ودخلت في ضمانه والفاصل لا يبرأ عن الضمان الا بالرد على المالك ونزع سرج حماره كغيره واياكاه مطلقا اي
 سوا كانت يوكف بمثل الحمار او لا يضمن من امره كغيره جازيا او يوكف بايكاف لا يوكف بمثل الحمار يضمن
 اتفاقا وان كان يوكف بمثل الحمار يضمن كل القيمة عندنا نصفه اذا اهلك وعندهما يضمن الزيادة لان الاكاف
 والسرج جزئ واحد كسكن كل واحد منهما اداء الركوب فكل الاذن بها اذ نال ذلك دلالة لانه اذا كان الثقل
 منه لا يكون اذ نال كسكن الزيادة وله ان الخلاف في الاكاف ثابت صورة ومعنى لا خلافا في ما عليه في ما عليه والوجه
 الا في كسركه بما لا يسرج بمثل دون ما يسرج بمثل بغيره اذا كسركه حمارا يسرج بسرج فخرج سرجه وبيع

عاقد
 عاقد اذا كسركه الدابة
 بلجامها

لعدم الاذن
 في قدر الزيادة

سرج لا يسرج بمثل السرج اذا سرج المار بزوج البودون ضمن كل القيمة وان كان يسرج بمثل لا يضمن لانه يحال الف
مع والعبوة للقيمة الا اذا كان زائدا عليه في الوزن فيضمن الزيادة وسلوك الحمال طريقا غير ما عينه المالك وتقا
وتأولا يسلكه الناس بما اذا المتاجر رجلا ليحل له متاعا وعين له الطريق فاخذ بطريق اخر فاسلكه الناس فذلك
المتاع لا ضمان عليه هذا اذا لم يكن بين الطريقين تفاوت اما اذا كان بائنا الطريق لا يسلكه الناس او كان
احدهما ابعد او اصعب يضمن وحمله في البحر يضمن ان حمله في البحر فيما يحمله الناس ضمن اذا تلف لان البحر متلف
ان المودع سافر بالودعة في البودون البحر ولم الاجران ببيع اي للموجر الاجر في جميع ما ذكر ان ببيع المنزل
لان المقصود حصول وارثه القفاوت مع وان حصل صورة ومن المتاجر ان يزرع بتر في ربة فحين ما نقصت
لان الرطاب اعظم ضررا من البر لا تشترط وقربا فيها وكثرة الحاجة الى سقيها بل اجرا لانه صار غاصبا حيث
يستعمل الارض بغير اجرة ما امر به ومن دفع ثوبا ليخيط قميصا فقام بقبضته قيمة ثوبه واخذ الثوب بالجر
بغير ثوب الثوب لانه ان شأه من ثوبه وترك الثوب عليه وان شأه اخذ الثوب واعطاه اجر مثله ولم يزد على
ما سمي بغيره لا يجاوز به المسمى قبل ادا بالقباء القرط الذي هو ذو طاق واحد فان هذا الثوب يشبه الثوب
لان بعض الناس يستعملونه استعمال القميص فكان موافقا من وجه فان شأه بغيره ما اعتبر جرمه الموافقة
وان شأه تركه باعتبار جرمه المخالفة **باب الاجارة القاسمة** الشرط يفيدها ادا بالشرط وصفا لا يقتضيه
العقد كمال البيع مثل ان يستاجر رجي ماء على ان يقطع الماء فلا اجر عليه وهذا الشرط حاله مقتضى العقد
لان موجب ان لا يجبر الاجر الا بالتمكن من استيفاء المقصود عليه وفيها اجر المثل لان القاسمة مشروعة باصلها دون
وصفها وفيه تميزها عن الصحيحة فخرج فالحيلة فاطقتاها بها فاعتبر ما في القاسمة مما يجعل بدلا في الصحاح
عادة وهو اجر المثل لا يزد على المسمى يعني ان كان المسمى اقل يجب المسمى لانها قاسمة على هذا القدر فلم يظهر العقود
فيما زاد على ذلك وان نقص اجر المثل لغرض التسمية وهي اجارة لكل شهر بكذا واحد فقط وبسنة الشهور
لانه لا يمكن تصحيح العقد على تمام الشهور كلها لانها لا تدعى والاعلى لعدم اولوية بعضها على
البعض فتعين الادنى وفي كل شهر سكن ساعة في اوله اذ سكن ساعة من الشهر الثاني هو العقد ولم يجز
للموجر ان يخرج به الى ان ينقضي لان التراضي بينهما بالعقد ثم بالسكن في الشهر الثاني وقال بعض مشايخنا
الشيخ في الليلة الاولى ويومها وهو مختار صاحب الهداية ولكن لا يصح الشيخ الا بمحض من صاحبه وفي كل
علم مدته يعني اذا قال اجرتها ستة اشهر بكذا يصح العقد في الجملة لان المدة صارت معلومة واجارتهما
سنة بكذا الى صح اجارة دار سنة بعشرة دراهم واذ لم يسم قط كل شهر لان المدة معلومة واول المدة
ما سمي والا فوقت العقد يعني بغير مدة الاجارة بما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي للمتاجر
لان الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفيه مثله بتعيين الزمان الذي يعقب السبب كما في الاجال
والايمان فان كان حين يهل اعتبر الاصله يعني ان كان العقد حين يهل الهلال شهور السنة

مخوفا وكان طريقا

استقر

مخالفات وجه

يجب اجازة المثل

كل شهر

منه الى من يقيم الدين ان للشرط قوله خراود يعني اذا شرطوا ان يبرء الغرماء ولا يرجع عليهم نصيب المصالح بالصلح جائز لانه
سقاط من ذمة المديون وهو جائز وقضوا نصيب المصالح منه بمرعا هذه حيلة اخرى بيانها ان يبرج الورثة بقضا نصيب
المصالح من الدين وتعمل لهم خفصة من الدين على الغرماء ثم تصالحوا عما بقي من التركة ولكن في هذين الوجهين نوع فرز
لما يورثه لانه الوجه الاول لا يمكنهم الرجوع بقدر نصيب المصالح من الدين وفي الوجه الثاني ضرر لان النفقة خير
من الدين او فوضوه قدر شرط منه وصالحوا عن دين واحالهم ان المصالح الورثة بالقرض الذي اخذ منهم على الغرماء وهذا
وجه الجواز هذا الصلح بانه ان يقرضوا المصالح مقدار يقيم من الدين وصالحوه والدين ويحكم المصالح بقبض نصيب
من الدين من الغرماء وفيه صحة الصلح عن تركه جهلت على مكيل او موزون اختلاف بينه اذ لم يكن في التركة دين على الناس
ولكن اعيان التركة غير معلومة فصالح بعض الورثة من نصيبه على مكيل او موزون اختلاف بينه اذ لم يكن في التركة دين على الناس
الربوا لانه يجوز ان يكون في التركة مكيل او موزون وفي نصيبه من ذلك مثل بدل الصلح فيكون ربوا وقال بعضهم يجوز لان
القول بعدم الجواز مود الى شبهة الشبهة ومع ساقط لانه لو علم اعيان التركة لكن جهل قدر بدل الصلح من نصيب
المصالح فيكون شبهة فاذ لم يعلم اعيان التركة يكون شبهة الشبهة لانه لا يمكن ان لا يكون مكيل او موزون في التركة ولو جهلت
التركة وهي غير المكيل والموزون في يد البقية هي الاية يعني اذ لم يكن في التركة دين ولا مكيل ولا موزون وفيه صحة الصلح عن نصيب
بعض الورثة على مكيل وموزون واعيان التركة ليست معلومة اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز لان بيع المجهول لان
المصالح باي نصيب من التركة وهو مجهول بما اخذ من المكيل والموزون وقال بعضهم يجوز لان العلة في عدم جواز البيع لجهالة
الافاضاها الى المنازعة وهو لا يبيع بغيره الى المنازعة لانه المصالح في يد بقية الورثة ولا يطلعون شيئا آخر من المصالح
بما يله بدل الصلح وهذا الوجه معدوم وبطل الصلح والقسمة مع دين محيط يعني لو كان على الميت دين محيط لا يصح
الصلح ولا القسمة لان الورثة لم يملكو التركة اذ لم يبرأوا منها بغيره في المال الفارغ عن حاجة الميت فاذا كان عليه
دين مستوف كان مشغولا بالحاجة ولا يصالح قبل العقفا مع غير محيط ولو فعل قالوا لان التركة لا تخلو عن صاحب قليل
دين والدائن قد يكون عابيا فلو جعلت التركة موقوفة بغير الورثة والدائن لا يشر لان على الورثة قضاء دينه وقصته
قدر الدين للغرماء وقسم الباقي لغيره فان لم يلزم ضرر الورثة ووقعت الكل قياسا لان الدين متعلق بكل جزء من التركة
كتاب المضاربة هي عقد شركة في الربح بما له من رجل وعلى من اخر ومع ابداء او لا مديان حكم المضاربة يعني المال امانة في
المضارب لانه اخذه بامر المالك لا على وجه البذل وتكليفه عند العمل ببيع عقد الشروع في العمل وكيل لانه يتفرق فيه بامر المالك حتى
يرجع لمصلحة من العهدة على الرب المال وشركة ان ربح لا يجعل بالمال والعمل فاشتركا فيه وغصب ان حالف وبفائدة كل الزوج
للمالك وقضى ان شرط كل الزوج للمضارب واجازة فاسدة ان فدت المضاربة فلا ربح له عنده لا ربح للمضارب عند فساد المضاربة
بل ارجع له ربحه او لا لان المضارب لم يرض بالبيع مجانا فلا يسبيل الى المسمى الشرط للفساد واعلم ان في عبادة المصالح هذا لان
المضاربة اذ كان عقد شركة في الربح فكيف يكون بضاعة او فوضوا لغيره ان يقال المعنى ان دفع المال الى العامل يكون مضاربة
وايداعا وتوكيلا ان شرط في بيعها وبفائدة ان شرط كل الزوج للمالك وقضى ان شرط الزوج للعامل ولا يزد على شرطه خلافا لمحمد

ان شرط

تربيتها في الشركة ولا يضمن المال فيها اي لا يضمن المضارب مال المضاربة المضاربة الفاسدة كما في الصلح بين بعض
الحال يضمن المال في المضاربة الصلح بين المضارب والاموال بين المضارب والشركة من الودائع والديون والفلوس على اختلاف
وتبسيطه اي لا يبيع المضاربة الا بتسليم المال الى المضارب وسبوع الزرع اي لا يبيع المضاربة الا بان يبيع الزرع بينهما فبيده
ان شرط لاحد منهما زيادة عشرة لان الزرع لا يكون الا ذلك القدر فيقطع الشركة والمضارب مطلقا اي مطلقا المضاربة
وهي ان لا يكون مقيدة ولا مكان ان يبيع بنقد ونسيئة لانه من عادة التجار الا بالاجل لم يعهد بغيره لئلا يبيع التجار اليه وان اشترى
ويوكل بهما بالبيع والشراء ويسافر ويبيع ولرب المال لو لم يوصل ولا يفسد ماله اي لا يفسد المضاربة بان يبيع وبالمال
ويودع ويوهن ويورث ويبيع ويستاجر ويحيا لاي تقبل المودة بالثمن على الايسر ولا على اليسر لاي للمضارب ان يشترى
لان رب المال رضى بشركته في الزرع لا شركة غيره كالا ان ياذن المالك او باع عمل بواكيل يرضى اذا قال رب المال للمضارب اعلم بواكيل
يجوز للمضارب ولا ان يقرض يبيع للمضارب لانه يتبرع بمهني او يستدين وهو ان يشتري بالاداء بعد ما اشترى براس
المال سلطة يبيع بشركته ما للمضاربة وان قبل له ذلك اي عمل بواكيل ان لو وصل ما يثمن عليها اي الاعمال الا
ستدانه لان الاستدانة تعرف بغير راس المال والفكر كليل مقيد براس المال فلا يملكها المضارب بالتصميم
يعتبر هذا النقص بنفسه فيمنع من شركة الوجوه فلا يكون مضاربة اذ ليس احد منهما فيه راس المال فيكون المشتري
بينهما نصفين والدين نصفين ولو اشترى بالمال بواكيل اذا اشترى المضارب مال المضاربة شيئا وقصرها او حمل
بماله اي بماله من عنده وقد قيل له ذلك اي عمل بواكيل فقد تطوع لانه لا يملك الاستدانة اعلم ان المذكورة الحق ليس بقول
بالحسنة لان ما عطاء المضارب من الاجرة من ماله فهو له وحسنة من الزرع يكون له ايضا عنده كما لو اشترى بماله متاعا
فخلطه بمال المضاربة وقال لا يكون متبرعا بالزرع كله في مال المضاربة فصار كما لو قصرها اجنبي او حمل بماله
وان صبغ اي المضارب ذكر البئر امر فهو شرك بواكيل ودخل تحت عمل بواكيل اي دخل الصبغ تحت قول رب المال
ولم يقل العمل بواكيل بغير خاص فصار الشوب بالخيار ان شاء ضمن المضارب قيمة ثوبه ايضاً يوم صبغ وان
شاء اخذ الثوب واخطى قيمة ما زاد الصبغ يوم الحضومة هذا اذا لم يكن في مال المضاربة فضل اما اذا كان بنقد
ما كان حصته المضارب من الثياب لا يضمن كذا في خبر الحيط فيد بقره امر لانه لو صبغ اسود لا بدخل تحت قوله
اعمل بواكيل لان السواد نقصان عنده ولم حصته صبغه ان يبيع وحصة الثوب في المضاربة يبيع اذا باع المضارب
الثوب المصبوغ كان ما يضمن قيمة الصبغ للمضارب وما يضمن الثوب لا يضمن في المضاربة حتى اذا كان قيمة الثوب
غير مصبوغ الفا ومصبوغ الفا ومائتين كان الالف للمضاربة وما يتا درهم للمضارب بدل ماله وهو الصبغ
خلاف القصص والحلل لانه ليس للمضارب عين مال قايمة المتاع حتى يكون الثمن بازاية وكان جميع الثمن للمضاربة وان
باعه من غيره فالثمن ينقسم على الثمن الذي اشترى المضارب الثوب به وعلى قيمة الصبغ الذي صبغ المضارب الثوب
ولان تجاوز بله او سلعة او وقتا او شخصاً عينه رب المال يعني ان خص رب المال الثمن بغيره او في
سلعة بعينه لم يجز له ان يتجاوز لانه انما يملك الثمن فينقسم على حقوق اليه وهذا التقييد مقيد لان التغيرات

مختلفة باختلاف الامكنة والامقعة وكذا ان وقتا وقتا بعينه وعين له معامل يبيع منه ويشترى فيد بقره تخفها
لان لو شرط ان يشتري من اهل الكوفة او يبيع منهم فباع بالكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة جاز لان مقصوده
تقييد العمل بالكوفة عرفا وقد وجد فان جاز وعنه اي عما عينه **ضمن** لانه ان تفرق في ملك غيره امره ولم يجر ولا ان
يتزوج عبداً او امته من ماله اي من مال المضاربة لانه ليس من الثمن ولا ان يشتري من يفتق عيار رب المال بقره
او يبيع بان حلف رب المال على عقده ان ملكه لان الزرع انما يكون بشراء ما يملكه ببيع وامام لا يمكن فلا يملك به
العرض فلا يتناول له الاذن ولو اشترى كان له لاله اي كان للمضاربة لان الشراء من وجد نفاذا اعلم المشتري بنقد
عليه كالموكل بالثمن اذا حلف ولا يضمن يفتق عليه اي على المضارب ان كان ربح في مال المضاربة وان لم يكن جاز ان
يشترى من يفتق عليه لانه لا يمكن له فيه فيقدر على بيعه ولو فعل اي اشترى المضارب من يفتق عليه ضمن لانه اشترى
بمال التجار لنقصه ان لم يكن له ربح في المضارب شراء من يفتق عليه فان زادت قيمة بعد الشراء عتق حقيقة
لانه لا يمكن بيعه قريبه ولم يضمن شيئا لرب المال لانه لا يصنع له فيه كما اذا اشترى من امرأة ابن زوجها فماتت و
تركت زوجها واذا لا يضمن الزوج للمال لعدم الصنع من وسى العبد في قيمة حقيقة منه اي حقيقة رب المال ملك
العبد لا احتباس ماله عنده مضارب بالصف يشترى بالقرها اي الضامضاربة امة فيتمها الف فوطيها المضارب
فولدت ولداً مساويا لفا فادعاه موصرا اي ادعى المضارب انه ابنه فصارت قيمته الفا ولصقه اي صارت قيمة
الغلام الفا وحسماية سعى لرب المال في الف ودرجه او اعتقه ولرب المال بعد قبض الالف من الغلام نصف الله
نصف قيمتها اي قيمة الام لان دعوه المضارب اعتقدت صحيحة ظاهراً حملاً لامره على وجه الصحة وهو فراش
النكاح بان زوجها منه بايعها وعلقت عنده باعها منه لكن لم ينفذ لعدم الملك وهو شرط الصحة لان كل واحد منهما
اعني الام والولد مشغول براس المال ولا يظهر الزرع لما عرف ان مال المضاربة اذا صار اجناساً مختلفة كل واحد
مثل راس المال لا يظهر الزرع لانه ليس احدهما اولى من الآخر اذا كان كذلك فيكون للمضارب نصيب في الامه ولان الولد
والام الغائب لم يرد حق المقرق فلا ينفذ الدعوى فاذ زادت قيمة الغلام وصارت الفا وحسماية ظهر الزرع
فينفذ دعوى السابقة ويعتق حصته من الولد فيشترى رب المال ان شاء اعتق الولد وان شاء انشأ في الف واما
وحسني الف رأس ماله ومائتان فخصون حصته الزرع فاذا ظهر وصل اليه من السعاية الف ظهر ان الام كلها ربح
فيكون بينهما وبين المضارب لرب المال نصف قيمتها قيا ساعاً جارية مشتركة بين اثنين استولد احدهما
موصراً او موصراً لانه ضمان تملك فلا تخلف باليسار والاعار **فصل** ولا يضمن المضارب بدفعه مضاربة
بلا اذن الى ان يعمل الثاني الجار والمجرور غاية لقوله لا يضمن في ظاهر الرواية وهو قوله لان الخلاف لا يتحقق
بنفس الدفع لان نفس الدفع ايداع ولم ولاية الايداع فلا يضمن بدون العمل والى ان يربح في رواية الحسن عن ابي حنيفة
لانه يملك الدفع للعمل فيه لانه يملك الايداع فلا يضمن في العمل مالم يربح فقد اثبت الشركة في المال ثم رب المال للجبار
ان شاء ضمن الاول راس ماله لانه صار غاصبا بدفعه الى غيره بغير اذنه وان شاء ضمن الثاني لانه قبض المال الموقوف

اي العارض الحاصل بالانكاح

اوتد وهذا ظاهر على اصلها لا سيما ان مودع المودع او ما عنده فقبل ينبغي ان لا يضمن الثاني كودع المودع
 وقيل يضمن الثاني عنه ايضا بخلاف مودع المودع والفرق ان مودع المودع يقتضيه لمنفعة الاول لا لنفسه فلا يضمن
 والمضارب الثاني يعمل في نفسه فان ضمن الاول صحت المضاربة على ما شرط وان ضمن الثاني رجع على الاول بالقبض لا بال
 مخرج ومن جهة ضمن العقد فوجه عليه ما قلناه من العهد ويصح المضاربة والزوج بين على ما شرط فاذا اذن بالادفع
 فدفع بالثلث وتفرق الثاني وقيل له الى والحال ان رب المال قال له ما رزق الله بيننا نصفان ونصف رزق الله
 وموردها مال وسدسه للاول اي للمضارب الثاني لان رب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله وما رزق الله
 جميع النصف للمضارب الاول وتفرق الثاني فيصرف الى نصيبه خاصة ويقبض له السدس وتطيل لها ذلك
 وان قيل اي ان قال له رب المال ما رزق الله بيننا نصفان فان كل ثلث يعني للمضارب الثلث والباقي بين
 المضارب الاول ورب المال نصفان لان رب المال شرط لنفسه نصف جميع النصف وانما شرط لنفسه نصف ما
 يحصل للاول ولو قيل ما رزق الله لرب المال ما رزق الله من شيء ويبقى ويقتل نصفان ودفع بالنصف
 اي دفع للمضارب الى غيره بالنصف فالثاني نصف وله ما نصف لان الاول شرط للثاني نصف النصف وهو
 ما دون فيه من جهة رب المال شرط لنفسه نصف ما رزق الاول ولم يزوج الاول الا بالنصف وكان بينهما ولو قيل ما رزق
 الله فاعلى نصفه او ما فضل من راس المال فنصفان وقد دفع بالنصف اي دفع للمضارب المال الى اخر مضاربة با
 لنصف فنصف للمالك ونصف للثاني اي للمضارب الثاني ولا شيء للاول لان رب المال شرط لنفسه نصف جميع النصف
 فانصرف شرط الاول النصف الثاني الى نصيبه فيكون الثاني بالشرط ولا شيء للاول لانه جعل ما كان له للثاني ولو شرط
 للثاني ثلثه فلما لم يكن الثاني شرطها اي فلما ما شرط لها يعني لو شرط المضارب الاول للمضارب الثاني الثلثين
 والعكس بحال فلو لم يملك المضارب الثاني النصف ومع الاول سمي بعينه المضارب الاول للثاني
 مقدار سدس النصف لان شرط للثاني ما هو مستحق لرب المال ولم ينفذ في حق المال ويجب عليه الضمان بالتسمية
 وصح شرط للمالك ثلثا ولعبد ثلثا ليعمل معه ونصف ثلثا يعني اذا شرط المضارب لرب المال ثلث النصف ولعبد رب المال
 ثلث النصف علم ان يعمل فيه ونصف ثلث النصف وهو جازي فيكون نصيب العبد من الربيع في المولى ان لم يكن عليه دين
 وان كان فقرا ماؤه احق بذلك كسائر اسباب كذا الحكم اذا شرط الثلث لعبد المضارب قبل لعبد المالك لانه
 لو شرط العمل لرب المال لا يبيع المضاربة ويبطل المضاربة بموت احدكما لانها توكيل وموت الموكل او الوكيل
 يبطل الوكالة وطريق المالك مرتدا لانه كالموت عنه انما يتوقف تصرفاته على التوقف في المالك ولا ملك له
 هنا مال المضاربة ولا يتوقف في ملك رب المال فيثبت المضاربة ولا ينعزل له حتى يعلم بعزله اي بعزل رب المال
 المضارب حتى لو استثنى وباع ففترقه جازي لانه وكيل من جهة فلو علم بعزله والمال تحروص فله بيع عرضها ولا ينعف
 العزل عن ذلك لان حقه في النصف وانما يظهر بالقسمه والزوج ينفذ الى ان قبض راس المال وذا بابي في لا يتوقف
 في نفسه يعني اذا باع المضارب العرف بعد عزل رب المال لا يجوز له ان يتخلى بغيره لانه بيع العرف بعد العرف لا ينعزل

الاول وثلاثة للثاني اي للمضارب

ان يعلم راس المال فلما زالت الفروقة على العمل عليه ولا ينفذ ثمنه من جنس راس ماله يعني ان عزل ولا راس المال
 دراهم او دنانير قد نشت لم يجز له ان يصر فله ان لا يضره فيه ويبدل خلافا به ليعتق ان كذا راس المال
 دراهم والثاني دنانير وبالعكس فلم ان يبيع بالجنس راس ماله ليعتق ان لا يجوز تفرقه بنبوت الجنس
 من حيث التسمية فافضار كان راس المال قد نفق وجه الامتحان ان الواجب على المضارب ان يرد مثل راس المال و
 ذال على ما يمكن الا بان يبيع ماله بده بجنس راس المال فصار كالعروض ولو اقرقا اي متخاوة المال ديون
 لزمه طلبه ان كان ربح لانه انما تحقق الربح بعلمه فصار الربح كالاجرة وقد سلم له بدل علمه وهو الربح فيجوز على
 اتمام العمل ومن اتمامه مستقفا ما وجب من الديون على الناس والا لا يضمن ان لم يكن في المال ربح لا لعدمه والو
 كيل متبرع فلا يجبر على اتمام ما يبيع به ولو كل المالك به الى طلب الدين وكذا سائر الوكلاء اي كل وكيل يبيع
 اذا انقطع من التعاقد لا يجبر عليه وانما يجبر ان يحل الموكل بالقبض عن المشتري لان حقوق العقد يتعلق به
 بالعاقبة فلم يكن لرب المال مطالبة الا بتوكيله كليا فيبيع حقه فان قيل المضارب يجب عليه راس المال على
 الصفة التي اخذها فيجب ان تقتضيه قلنا الواجب عليه ربحه لا التسليم كالمودع اذا حال به اي وكل فقلنا لان
 ينع عنه والبيع الى الدلائل والسمار وهو الذي جلب عليه البر وخوفه ليعبر الجبر ان عليه اي عليه على طلب المال لانه
 كالا جبر ان حكم العادة وما هلك صرف الى الزوج او لا لان الزوج تابع ورأس المال اصل فلا يضر راس المال بده
 فالملك يعرف الى التسع دون الاصل كما يعرف الهلاك في مال الزكوة الى العفو دون الضاب فان زاد
 الهالك على الزوج لم يضمن المضارب لانه امين فلا يكون ضمنا لما يبرهما من المفاة فان قيم الزوج ونسج خذ
 هام شقوت فربك المال او بعضه لم يوافق الزوج لان المضاربة الاولى قد انست والثانية عقد جديد فلهذا
 المال في العقد الثاني لا يوجب استحقاق الاول وان يضمن ثم حكم مراد الزوج واخذ المالك ماله لان الاصل
 ان لا يبيع قسمة الزوج حتى يستوفى رب المال لاف الزيادة على الشيء والزيادة على الشيء لا يكون الا بعد سلامة
 الاصل فاذا ملك ماله بد المضارب امانة ظهر ان ما احده من راس المال ويضمن المضارب ما اخذه لانه
 اخذ بنصفه وما اخذ لرب المال محسوب من راس المال وما فضل قسم يبيع اذا انفق في راس المال فان فضل
 شيء كان بينهما وما نقص لم يضمن المضارب لانه امين ونفقة مضارب هذا مبتدأ وعمل مصره لجملة صفة
 مضارب في ماله جسمه كدوايه كما ان دواء المضارب كان في ماله ظاهر الرواية لان الحاجة الى النفقة معلوم
 وقدرها بخلاف الدواء لانه لعرض المرض وقد لا يمرض فلا يكون مما جملة النفقة الا يرى ان نفقة المرأة
 على الزوج ودلا هان لها في سفره معطوف على قوله مصره طعامه وشرايه وكسوته واجرة خادمه
 وغسل الثياب والادوية موضع يحتاج اليه وركوبه وعلوهما يركب عليه كراة وشراة وعلفه ماله اي
 مال المضاربة اي ياخذ المضارب ما انفق من راس المال بالمعروف اي بما يكون متعارفا بين القمار
 وضمن الفضل يعني ان انفق زايلا على المعروف يكون ضامنا ورد ما بقي في يده من الطعام وحلوه بعد لزوم

معه الى مالها وادون سفره واليه ولا بيت باعده كالسفر يعني ان كان خروجه يادون سفره حيث ان كان يفيد ولا بيت
بامدله كان نفقة المضاربة لان خروجه قد صار للمضاربة كما صار كالمخرج للسفر وان كانت كسوف معه يعني ان كان
يفيد وجميع بيت في منزله فهو كالسوق في المهر لان اهل السوق يخرجون في المهر ثم يبيتون في منازلهم فلا يكون نفقة
في المضاربة فان خرج اخذ من المال ما انفق المضارب من راسه من راسه في المهر فان راح متاعها
بحسب نفقتها لان نفقة نفقة بعينه بحسب ما انفق على المتاع من كراهة حمله وحذو ذلك ويقول قام على كذا فلا يجب نفقة المضارب
مضارب بالنصف شري بالقرابة او باعته بالعين وشري بها عبدا ولم يتعد الا لغيره فصار الى الا لغيره في يده من ربحها اي
المضارب ربع الا لغيره والمالك الباقي اي رب المال يفرم الباقي وهو الوكيل وخمسة وربع العبد للمضارب وباقيها اي
للمضاربة لان المضارب لما يبيع بأكثر بالعين فظهر الربح بقدر الا ان فكر المضارب بنصفه وهو خمسة وربع فاذا اشترى بالعين
عبدا صار ربع العبد للمضارب وثلاثة ارباعه لرب المال فاذا اشترى بغيره في المهر في المضارب ما يبيع ثلثه ارباعه
لرب المال والربع الذي للمضارب يخرج عن مال المضاربة لانه صار مضمونا على المضارب ومال المضاربة يكون امانة وبشرها
مناخاة ويبقى ثلثه ارباعه العبد على المضاربة لان مضارب المال لا يملك المضاربة ورأس المال الفان وخمسة ارباعه لرب المال
دفع مرة الفان وخمسة ارباعه على العين يعني اذا باع العبد ماله يقول قام على بالعين فقط الى لا يقول قام
على بالعين وخمسة ارباعه ولو بيع بغيره ما يبيع اذا باع العبد بربعة الا ان يخصص ثلثه الا ف يبيع بغيره ربع الثمن وهو الوكيل
للمضارب لانه بدل ملكه ويبقى ثلثه الا للمضاربة والربح منها نصف الف بغيره يعني اذا اشترى رب المال من ثلثه ارباعه يكون
الباقي وهو خمسة ارباعه بين رب المال والمضارب نصفين لان ذلك القدر هو الربح ولو شري من رب المال بالف عبدا اشترى
بالمائة فبصرفه الف فان ربحه الى رب المال ربحه نصفه يعني اذا كان معه الف فاشترى رب المال عبدا بخمسة ارباعه
ثم باع من المضارب بالف ببيع المضارب مائة ولو شري بالقرابة اي المضارب بالف المضاربة بعبدا بعد ضعف
يعني قيمة الفان ففعل رجلان خطأ فاحر بالبيع او الفداء فان دفع العبد اربعت المضاربة لان العبد بالبيع زال عن ملكها
بلا بد وان فداها خرج العبد عن المضاربة اما حصة المضاربة فلانه تقرر ملكه فيه الفداء فصار كالقسمة واما
حصة رب المال فلانه انما سلم ليعتق الفداء وان لم يسلم حكم المضاربة فربح الفداء عليه اي على المضارب وباقيها المالك لان
الفداء مؤنة المالك فسد ربحه وقد كان المالك بربها ارباعا فكذا الفداء واذا فداها خرج عنها اي العبد
عن المضاربة فبقي ارباعا بينهما ففهم للمضارب يومئذ للمالك ثلثه ارباعا ولو شري عبدا بالف ففعل الا ان يبيع ثلثه دفع رب
المال ثمنه اي الفان ثم يبيع اذا دفع اليه الفان فربح المالك قبل الدفع الى البائع لانه يرجع على رب المال وجميع ما دفعه راسه
فرق بين هذا وبين الوكيل بربها بغيره بالف مدفع اليه فاشترى فربح المالك الا ان يبيع ان يتقده البائع لانه يرجع على
الموكل مرة فربح والفرق ان المال في يد المضارب امانة فلو حمل قبضه على الاستيفاء لصار ضمانا وهو مضارب وذابط
ففي قبضه بانواع جبهة الامانة دون الاستيفاء فاذا امكنه كان الربا المالك على رب المال بخلاف الوكيل لانه امكن جعله مستوفيا
لانا الضمان لا ينافي الوكالة لا يرى ان الفاضل لو وكل ببيع المصنوع جاز حتى اذا ملك المبيع في يد الفاضل بعد

ما صار وكذا الضمان فاذا اشترى العبد بالف وجب للبائع على الوكيل الثمن ووجب للوكيل على الموكل فاذا اشترى حق من
من الموكل قبل قبضه على جبهة الاستيفاء لا الامانة فاذا اشترى الفان بدين الحق اصلا وصديق مضارب قال مع الف دفعته الى
والف تحت ما ماله قال الكل دفعته يعني اذا كان بالمضارب الفان فقال لرب المال دفعت الى الفان ورجعت الفان فقال رب
المال بل دفعت اليك العين مضاربة فالقول قول المضارب لان حاصل اخلا فربها من المقبوض والقابض احق بمعرفة مقدار
المقبوض الا يرى ان القول للمضارب بمقدار المصنوع ولو قال من معه الف فلو مضاربة زيد وفقد ربحه صدق زيد
ان قال بضاعة يعني لو قال المضارب لزيد دفعت الى الفان مضاربة فربحت فيها الفان فقال زيد دفعت اليك الفان بضاعة فربحت
فيها الفان فالقول لرب المال لان المضارب ادعى تقديم العمل والشركة ماله ورب المال منكر كما لو قال قرضي وقال زيد بضاعة
او رديعة فالقول لرب المال والبينة للذي يدينه المالك لانه يدعي عليه التملك من جبهة وهو منكر ولو قال المالك عيشت لوعاصد
المضارب ان تجد بعين نوع ولعاصد على كل اي كل واحد من المضارب ورب المال نوعا بان قال رب المال دفعت اليك الفان مضاربة
في يد وقال الاخر لا بل مضاربة في طعام صدق المالك مع البعير لانه يستفاد الاذن من جبهة والبينة للمضارب لاجتياحه الى
في الضمان **كتاب الوديعه** مع امانة تركت للحفظ الجمله صفة امانة فلا يضمنها المودع ان عكست بل لا يصدق له ان ليس
على المستودع غير المثل ضمن المثل الخائف ولم يخطرها بنصفه وخيالها ولم يكن معه ويجب عليه نفقة كاجرة وعلمه وامرأته
ويحرم هذا اذا لم يفر المالك من الدفع الى من في عياله اما اذا ازمها عن ذكره ففي بنظر المودع ان كان لا يجد يد من دفعها
اليه فلا ضمان عليه في الفداء والصغير عياله من يكون معه سواء كان في نفقة او لا والمراد بالاجرة اجرة المشاورة والمسا
دون المياومة والسفر بها اي السفر بالوديعه عند عدم النهي والخوف بان كان الطريق امنيا بان لا يفسده احد ولو فقد
يملك دفعه بنصفه وببفقه وان كان له حمل ومونة عند اي صفة وقال ليس ذكر ان كالي حمل ومونة لانه يلزمها صاحبها
مونة الرد ولا ولاية الزام المونة عليه وله ان الامر بالحفظ صدر مطلقا فلا يتقيد بمكان والمفادة للحفظ اذا كان الطريق
امنا فكان لحفظها كالحفظ في المهر ولو حفظها بغيره اي بغير من في عياله ضمن الا اذا خاف لخرق والفرق استثناء
من قد لم ضمن يعني يضمن في جميع الاحوال الا في حال الفرق والخرق ولا يصدق على العذر حتى يقيم بيته لان الا بداع
سبب الضمان واذا ادعى ضرورة منقطه للضمان لا يقبل الا ببينته فوضفها عند جاره او في ذلك اخر هذا اذا كان الطريق
عابثا واحاطا بطريق المودع اما اذا امكن محيطا يضمن بالدفع الى اجنبي فان جسر بعد طلب ربه راد الوديعه قادر على
التسليم فمن لانه طاله فقد عزله عن الحفظ فاذا لم يرد هافقه امسك مال غيره بغير اذنه فيضمن فبينا الطلب يرد الوديعه
لان الطلب لو كان يحمل الوديعه فلم يملكها فربح المالك لا يضمن لان مونة الحمل ليست على المودع فبذلك لا يكون قادرا لانه لو لم
يقدر بخوفه على نفسه او على ماله بان كان مدفونا معها لا يضمن او تجدها معه اي انكر الوديعه مع طلب ربه ثم اقربها او لا
لانه لما انكر الوديعه توجه اليه الضمان ولا يردل عنه باعتراقه ولو تجدها عند غيبة المودع لا يضمن لان انكار
مكان لحفظ الوديعه خوفا من طمع او خلط بماله اي خلط المودع مال الوديعه حتى لا يميز خلطه بالجوهر فيضمن
عذرا في حصة لان المالك تعذر وصوله الى عين ماله حقيقة وهذا التملك وعندهما يتخير المالك ان شاء ضمنه مثله

نظرا الى انه لا يمكن ان يجرى وان شاء ترك الحفظ نظر الى ان ماله قائم ومثله لظهور في اذ البراء لظلاله فعند
لا يبقى حق لان حقها في النقصان وقد ابرأ وعند مبالاة بالبراء انقطع علمه النقصان فتعين الشركة المحلولة ولم يمكن
التميز كلف الجوز بالوز فانه لا ينقطع حق المالك اتفاقا ولو تعسر التمييز كلف النمر بالشعر ينقطع حق المالك
بعض الروايات او تعد بالمودع فليس فيها اي ثوب الوديعه فربما حاله الاستعمال ضمن او ركب دابته او انفق بعضه ثم
خلط بما بقي من لان البعض الذي انفق عليه ضمانه بالانقلاف البعض الباقي يجب ضمانه ايضا لان المورد
ماله وقد خلط بالوديعه والخلط لست مالا قيد بالاتفاق لان اذ اخذ بعض الوديعه لينفقه لم يمتد له ثم بدله ردة
الى موضعه وضاعت الوديعه فلا ضمان عليه وحفظه وان اراد امر به في غيرها ضمن بغيره اذ امره جلالا لحفظ الوديعه
في داره ونهاه ان يحفظها في دار اخر فوضعا في دار اخرى انتهى عنها فربما لم يمكن لان الدارين يتفاوتان في
الحرج لو كانت الدار التي انتهى عن الوضع فيها احرز او كانت سورا في الحرج لا يضمن وان بلا حفظ انتهى كالحال اذا انشق
الكساف خلط فربما يترك لصاحبها ولو زال التعدي زال ضمانه ولا يدفع كالي احد الوديعه فيسقط بغيره لاخر
بغيره اذ الودع رجلان عند رجل ووديعه مخفر احد منها وطلب نصيبه لم يدفع اليه عند احد حصه ولو فعل ضمن وقال يدفع
اليه نصيبه المتنازع من قال هذا الاختلاف في المتعلقات والقيود والصالحات انه في المتعلقات وامانة القيمات كالتياب
والدراب فلا يدفع اتفاقا كما شهد اليه شمس مجمع البحرين لان في غير المتعلقات مبادلة من كل وجه لظهور في المتعلقات لا في ازا
غالب ولها اجاز لاحد الشريكين في المتعلقات ان يأخذ نصيبه بل لا بد من الاخر لهما ان لا يخرجهما من نصيبه في دفعه
اليه كالدوين المشترك فاذا حضر احد الدائنين فله ان يدفع نصيبه وله ان المودع قسم المال بغير اذن الغائب
وهو كان مأمورا بالحفظ لا بالقسمه بخلاف الدين المشترك لان المودع سلم اليه ما لنفسه لان المدعيون يقضون للمتنا
لها فليس فيه قسمه على الغالب ولا احد المدعيين دفعها الى الآخر فيها لا يقسم بغير اذ او عند رجلين شيئا
مما لا يقسم دفع احد منها الوديعه الى الآخر لحفظها ودفع نصفها فقط فيما يقسم اذا كانت مما يقسم لم يخرجهما من نصيبه
احدهما الى الآخر ولكن يأخذ كل واحد منهما نصيبه باقتسامهما عند احد حصه وقال لا احد منهما ان يحفظ باذن الآخر
فيما يقسم ايضا لان المالك دفع بهما فحفظ جميع الوديعه بغيره ان اجتمعا في ماله لم يفتقر متعذروا على هذا الخلاف
المرتين والوكيلان بالتعويض اذا دفع احد منهما ما يمكن قسمته الى صاحبه وله ان المالك امرهما بالحفظ وحفظهما
هما فيما يقسم اي يكون بالقسمه والاصل ان فعل الاشياء اذا اضيف الى ما قبل الوصف بالتعويض يتناول البعض
لا الكل فاذا سلم الكل الى الآخر بلا رضا المالك ضمن ومن دفع الكل لا قابضه بغيره اذا دفع الكل الى الآخر فيما يقسم
ضمن الدافع الضيف ولا يضمن القابض لان المدعي المودع لا يضمن عنده ولو نوى عن الدفع الى غيره فادفع الى غيره
منه بد بان كان له سواء اصل ضمن ولا بد له منه بغيره لو دفع بعد النوى الى غيره لم يكن له عيال سواء كدفع الابهة
الى عبده وشيخ يحفظ النساء الى عرسه بغيره كمن اودع دابة وقال لا تدفعها الى غلامك او غيرها عن الدفع الى امرائه
والوديعه شيء يحفظ على يد النساء والغلام لا اي لا يضمن لانه شرط يتاقتضيه اصله فصار باطلا كما لو اودعها في بيت

معتق من دار حفظه آخر منها لان البيتين قداما لغيره في الحرج والمكس من احد البيتين يكون متمكنا من الآخر
فصار الشرط غير معتد فان كان له خلط ظاهر ضمن لوجود التعدي منه ولو اودع المودع فربما ضمن الاول فقط بغير
لو اودعها المودع رجلا من غير عيال فربما ضمن الاول دون الثاني عند احد حصه وعند ما يضمن ايها شاء لانها جازية
على ملك الغير فان الاول يدفعه الى الاجنبة بغير اذنه والثاني يقبضه مال الغير بغير اذنه وله ان يقبض من الاستدراك
لم يكن موجبا للضمان لانه اخذ من يد امين وبعد الافتراق لم يؤخذ منه صنعه فلا يضمنه كما لو انفق الترخ ثوب
عنه في حقه فربما ولو اودع الغاصب ضمن ايها شاء فان ضمن الاول لم يرجع على الثاني وان ضمن الثاني
رجع على الاول قال الامام الحلواني هذا اذا لم يعلم انه مال غصب وابناء اذا علم فلا يرجع ولو اودع كل من رجلين
الفاسق ثالث انه لم اودع اياه فنكل لهما فربما اودع آخر عليهم لهما رجل معه العادى رجلا ان كل واحد منهما
انه لم اودع اياه فالى ان يخلص فالا لهما وعليهما الف اخرى بينهما فالمسئله على اربعة اوجه لانه اما يخلص لكل واحد منهما
او يخلص للاول وينكل للثاني او بالعكس او يتكل لهما فان حلف لكل واحد منهما فلا شيء لهما وان حلف
واحد للاول ونكل للثاني فلا شيء لهما وان فكل للاول وحلف للثاني فلا شيء للاول ولا شيء للثاني
وان فكل للثاني ايضا فلا شيء لهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما ما يبذل وعليهما الف اخرى بينهما وهذه مسئلة الكتاب

كتاب العارية

في يتعدى اليها كانه منسوبة لان ماليتها عارية وهي عليك المنفعة بلابدل وقال الكرخي في
اباحة الانتفاع لا عليك المنفعة ولم ينعقد بلفظ الاباحة ويبطل الاعارة بالنهي ولو كانت ملكا
بطلت كالعربة وانما يثبت في التملك لانها من القرية والعطية في الثمار مائة التملك وله ان ينعقد بلفظ التملك بان
ملكك منفعة دارى وانقضاء الاعارة بلفظ الاجرة باجتهاد المتعدي التملك كما في الاعارة فانها ينعقد
بلفظ الاباحة مع انها تملك المنفعة ويصح باعركل ومحقك المنفعة ان تعطى ناقة ليشرب لبنها ثم يرد في يومه اصل
الوضع فكل على العارية والطهر في المراء منه اطعام ما يخرج منها اطلاقا لا بالسبب على السبب مجازا وحملك
على دابتي فادى لى الاعارة واخذ منك عدي الاذن في الاستخدام هو العارية ودارى لكل سكنه دارى مبتدأ وكل
خبره وسكنه تميز عن النسبة الى الخاطب وعمرى سكنه يعنى سكنه دارى لكل مدة تمر كعمرى مفعول مطلق لفعل مخذوف
تقديره ان تملك لك عمرى فالعمرى جعل الدار لاحد مدة برة ويرجع المعبر فيها الى في العارية متى شاء لقوله في العارية
موداه ولا يضمن بلا تعدان فملكك ولا يجوز اي للمتعبر ان لا يجوز ما لم يتعاره لان الاعارة غير لازمة ولا اجارة
لازمة فلو ملكك المستعير الاجارة فان وقعت هذه الاجارة لازمة يلزم عدم لزوم ما يلزم وان وقعت لازمة يلزم لزوم
ما لا يلزم كلاما خلافا للموضوع فان اجرها فغطت ففهم ولا يرجع على اخو اي على المستاجر لانه لما ضمنه تبين انه آجر
ملك نفسه او المستاجر بالانصب عطف على الضمير المنسوب في ضمنه المعبر يعني المعبر باجتهاد وان شاء ضمن المعبر وان
ضمن المستعير لانه قبض بمال الغير بغير اذنه ويرجع على موجه ان لم يعلم انه عارية معه فربما دفعه لغير الغرور وعن
نفسه وان علم انه عارية في يده لم يرجع عليه لانه لم يوجده الغرور وعار ما اختلف لست ماله كوكوب الدابة ونسب الثوب

لأنه نفس على ترك الأرض في يده في المدة التي سمي فإذا لم ينفذ ذلك خيار غارا والمفرد لا يدفع الضرر عن نفسه
بالرجوع على الغار وكه الرجوع قبله إلى قبل الوقت وإذا عار للزراعة لا يؤخذ حتى يحدد وقت أو لا
لأنه في قطع الزرع فردا المستعير أنطال حقه وفي الترك في يد المستعير فردا بالمعير من حيث تأخير حقه
الابطال فوق ضرر التأخير بخلاف البناء والغرس لأنه ليس له أجل معلوم فيكون الضرر من الجانبين
فرد ابطال الحق فيخرج صاحب الاصل على صاحب البيع واجرة رد المستعار والمستأجر والمفصول
على المستعير المهور الموجه والغاصب لأن مونة الرد على من وقع عليه القبض لم وفي الاول قبضه للمنفعة
نفسه وفي الثاني يسلم الاجرة على الموجه فيكون مونة الرد عليه وفي الثالث الرد كان واحقا عليه فيكون مونة
الرد عليه ويكتب العارية اطمعك عندنا حسنة ان لفظ الاطعام ادل على المراد لانها تخص
الزراعة وعادة الأرض قد يكون للزراعة وقد يكون للبناء لا يعرف اذا اعرفت للزراعة وقال لا تكتب
اعرف لان الاعارة هي اللفظ الموضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع اولى **كتاب الرهن**
هي تحصيل عين بلا عوض وفيه يوصف وحلت النحل التملك بغير عوض واعطيت بغيره وطلبت هذا الطعام
لان الطعام اذا اضيف الى ما يطعم غيره يراى به تملك العين بغير عوض وجعلت هذا اللام بمعنى التملك والبركة على
الدابة يستعمل في الاعارة وكسوتك هذا النوب لانه تملك العين قال تعبه او كسوتهم والكفارة لاساوى الانجيل
العين وداري كل طينة تسكنها قوله تسكنها مشورة وتبينه على المقصود ودية طينة تسكنه يعني لو قال دارى كل مية تسكنه تسكنه
فيميز نفسه لما قبله او تسكنه مية يجمع دارى كل بطريق السكة حال كونها مية عارية لان دارى كل طينة تسكنه الرقبة ويحمل
لتملك المنفعة وقوله تسكنه حكم في تملك المنفعة فيخرج على الحمل ولهذا المعنى صارت اخواته عارية او على طينة تسكنه النخل لم
ويجوز الاعطاء تقديرا على طينة تسكنه قوله تسكنه يميز او تسكنه صدق يجمع دارى بطريق السكة حال كون السكة صدقة او صدقة
عارية اي دارى كل بطريق الصدقة حال كونها عارية او عارية مية يجمع دارى كل بطريق العارية حال كونها مية عارية
هذا اللفظ مبتدأ وقوله وفي مية خبر مقدم عليه وتم بالقبض الكامل فتدبر لانها لا يتم بالقبض الناقص كراهية المشاء فان قبضها
لا يتم الا بغير غيره اليه وذلك غير مطلوب فيجب ان قبضها في مجلسها بلا اذن لان القبض هنا بمنزلة القبول من حيث نوقت
الملك عليه ما كان لان الايجاب يكون تسليطا على القبول كذلك يكون تسليطا على القبض لما قاله بالقبول او بعده باذن
يعني بعد انقضاء أجل الرهن لا بد ان الواجب صريحا كمشاء لا يقسم الحار والمزور وتعلق بقوله يجمع او كما يقع عليه المشاء
فيما لا يحمل القسم لا فيما يقيم اي لا يجمع في مشاء لو قسم بين منفعة فان قسم وسلم له وان وصب دقيقا ثم اودع صدقة قسم
اي لا يجمع الرهن وان طعن ان للوصلى او اخرج الدمن وسلم وكذا السمن في الهن والريث في الزيتون لان العقد اضيف
الى المعدوم فلما لم يبق لبن في عرج وصف على غنم وزرع وخلق في ارض وعمر على كالمشاة اي لا يجمع هذه الهبات كما
لا يجمع مية المشاء لعدم القبض واذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الواجب بان حليب اللبن وجر الصدق وغيرهما وبقين
يجب لان المنافع كانت اقبالا الموهوب بما ليس هو هوب وقد زال ذلك المانع ويتم مية ماع الموهوب له بالقبض جدي

لأن ركوب العسكر لا يكون كركوب السورة او لا لا يختلف كسكنه الدار ووزراعة الأرض ان لم يعين متفعا علما
باطلاق اللفظ لكن انما يملك الاعارة اذا لم يلبس المستعير ولم يركب نفسه فان لم يركب غيره ولو فعل ضمن
وما لا يختلف ان يعين ان كانت الاعارة مقيدة بان المستعار يلبس نفسه فلم ان يعين في الاعارة فان الناس كما
لحم وليس له ان يعين فيما يتفاوت كاللبس وكذا الموجه يعرف اذا اجر شيئا فان لم يعين من يتفقد به فليس تأجره بوجه
سواء اختلف المستعير او لا وان عيّن فان لم يختلف المثل لم يجره وان اختلف لافى المستعار دابة او مستأجر
نظاما مطلقا بان المستأجر قد يلبس اودابة ليل ولم يترك من يتفقد به له ان يجل ويغير له اي للحم وركب وركب
بغير الياء واي فعل يفتن يعني لو ركب بغيره ليس له ان يركب غيره ولو ركب غيره ليس له ان يركب بغيره يعني لو حمل
غيره المتعين ضمن وان قيد انتفاعه انتقل المستعير بوقت او نوع او رما بان قيدها ونفس على نوع منفعة ضمن بالطلاق
الى شرط فقط او المستعار دابة ليل على عشرة اقفة خطه فحمل عليها عشرة اقفة مله وان خالف الى خير كعكس المثال
لا يضمن وان اطلق فيهما اي في الوقت والانتفاع انتفع ما شاء اي في نوع ما شاء وفي اي وقت كان وردتها اي
رد الدابة المستعارة وهو مبتدأ خبره تسليم الى اصطبل مالكها ومع عبده او اجير مسانته ومساورة او مع اجير ربتها
اجير مالك الدابة او عبده يقوم على دابته او لا تسليم فلا يضمن لانه بالتسليم المتعارف لان اذا العارية الى الربط والى دار
المالك ومعاونة يد المالك فكانت ردوها الى يد المالك احترز به عن قال هذا العبد الذي يقوم على دابته الدواب والمذكور
في المتن فلو لا ان كان لا يدفع اليه الدواب دايما يدفع اليه احيانا وان ادها مع اجير اذا عطلت دلت هذه
المسئلة على ان المستعير لا يملك الا بدله لان وضعه في يد اجير للرد ابداء به احد بعض المشاء وقال مشاء العرف
انه يملك الا بداء وعليه الصفوى لانه رجا يملك الاعارة مع ان فيها ابداء وتملك المنافع فلان الا بداء وليس يملك
المنافع اولى او لو اخطاه بان موضوع المسئلة في اذا كانت العارية مرفوعة وقد اتمت بهتيفا مدتها ومع يبيع المستعير
مودعا والمودع لا يملك الا بداء اتفاقا كود مستعار غير نفسه الى دار مالكه الى الجاهل انه اذا استعار عبدا فزده الى دار
المالك ولم يسلم به فبده لانه لو كان نيب كعقد جوهر لم يجر ان يردّها الى المعير لان العادة لم يجره بغيره
الدار ولا يدفع الى الغلام بخلاف متعلق بمبدل تسليم رد الوديعة والمفصول الى دار مالكها يعني اذا رد الوديعة
اذ المفصول الى دار المالك ولم تسلم اليه ضمن وعارية التقديرات والموزون والمكيل والمعدود قرض لان تملك
المنافع مع بقاء العين على ملك صاحبها ولا يتحقق الانتفاع بهذه الاشياء الا بالتلف العين وهذا اذا
اطلق العارية واما اذا بقيت لجهة اذا استعار الدرام والدنانير يسوى بها ميزانا او وزن هادكا نا
لا يكون قرضا بل يكون عارية وصح اعارة الارض للبناء والغرس ولم ان يوجع عنها لان العارية غير لازمة
ويكلف قلها اي قلغ البناء والغرس لانه سهل ارض الغير صور يتفرقة فلا يضمن ان اطلق لطلب اي لم يوقت
العارية فلا يضمن شيئا من الغرس والبناء لان الضمان الذي يلحق المستعير انما لحقه لمع من قبله حيث غرس
او بنى على غيره ومنه ما نفق ما نفق بالبناء والغرس بالحق للمستعير لان التوقف عند

وطا حلت ككثرة و
على طينة الدابة يسكنها
الرهنه فتدبر لان الحمل

من النخل

أما صحت الرهبة فلا تملكها لا يملكها بالشرط الفاسد لأن البتة عدم إجازة العري وأبطل شرط المهر وأما بطلان الاستثناء
 فلا بد من الاستثناء في لا يملك إلا العمل الذي يفعل فيه العقد فإذا لم يصح عقد الرهبة على ما في البطن لكونه وصفاً لم يكن محلاً للاستثناء
 وأما بطلان فسخ الفدية في العقد ولو اعتق المحل ثم وعلبها صحت الرهبة لأن المملوك لو لم يملك المملوك غير متصرف
 بما ليس بمملوك في ملكه ولو لم يملك المملوك ولو دونه في ملكه ولو دونه في ملكه ولو دونه في ملكه ولو دونه في ملكه
 المملوك لا يملك الفرق أي الاعتاق من قبل المملك واليد عن المملك فامكن تسليمها غير مشغولة بحق الواسع فصحت
 الرهبة بخلاف التدبير لأنه لا يزيل المملك واليد عن الولد ولو دونه به فيمتنع تمام التسليم فلا يصح الرهبة
 ومن قال لغريمه إذا جاءه فمهره أي الدين لك أو أنت منه بوي فهو بطل لما مر أن التعليق العر في الأ
 براء لا يصح وإجازة العري للمهر أي المملوك بحال حيوته ولو رثته بعده لقوله من من امر عري وهو المهر
 ولو رثته بعده وصح جعل داره لعمرة وإذا مات يورثه عليه أي على العاطف وبطل الرقبي وهو اسم
 من الرقوب وهو الانتظار كأنه ينظر إلى المالك ويحيى أن مات فبطل ماله لأن عدم إجازة العري ورد
 الرقبي وصحة أي صدقة الإنسان كرهية لا يصح إلا بقضيه لقوله من لا يجوز الصدقة إلا مقبوضة
 ولا في الشاع يقيم أي لا يصح الصدقة في فسخه لأن عدم تمام العقب ولا عود فيها لإرجوع في الصدقة لأن
 مقصوده نيل الثواب وقد حصل **كتاب الأحكام** في بيع نفع معلوم بعوض كذلك أي
 معلوم دين أو عين يبيع سواء كان ذلك العوض ديناً كالنقدين والمكيل والموزون أو عيناً كالعبيد والقبائل
 ثم كفاية الأجرة من النقود ديناً فاعلامها ببيان القدر والصفة أنه جيد أو وسط أو ردي وإن كانت ملكية
 أو موزونة أو عدد أو مستقاراً فاعلامها ببيان القدر والصفة ومطابق الأيمان كان له حمل موزونة عند
 صفة وإن كانت عرضاً أو ثوباً بشرط فيه شرائط السلم لأن وجوب الثياب ديناً في الذمة عرف بها الشيء
 والشرع ورد به بطريق السلم وإن كانت حيواناً لا يجوز إلا إذا كان عيناً لأن الحيوان لا يجب ديناً الذمة
 ويُعلم النفع بذكر المدة مطلقاً كسكنى الدور وزراعة الأرض مدة كذا طالت أو قصر لكن في الوفاق وقف لا يصح
 فوق ثلث سنين في المختار كيداً يبيع المستاجر أنه ملكه وفي خلاصة هذا إذا لم يشترط الواقف في مدة
 المتولى لا يولج أكثر من هذه المدة ولو شرط أن لا يولج أكثر من سنة لا يجوز أن يولج أكثر منها قال الإمام
 السعدى لا ينبغي أن يفعل ولو فعل صحت وبذكر العمل أي يعلم النفع بذكر العمل كصنع ثوب وخياطة وحمل
 قدر معلوم على دابة مسافة علمت نصب على الظروف والعامل فيه حمل وبالأشارة أي يعلم النفع بالقيام
 وبالأشارة كنقل هذا إلى ثمة أي كنقل هذا الطعام إلى موضع معلوم ولا يجب الأجرة بالعقد بل بتجديدها
 وإذا عملها لا يكون له الاسترداد أو بشرطه يبيع إذا شرط تجديده الأجرة تجب معجلة أو باستيفاء النفع أو
 التمكن منه أي من استيفاء هذا إذا كانت الأجرة معجلة فاما إذا كانت فاسدة لا يجب شيء بمجرد التمكن
 ولم يسكنها وفي التنازل إذا استأجر دابة إلى مكة

فلا بد من الاستثناء في الشرط

الوكل

تموت

يكن القسيمة

ان

النفع

مكة فلم يكرها ان كان يبيع علة في الدابة فعليه الام وان كان لعله فيها فلا اجر ويغفر بالفقد ففوت تمكنه يبيع
 اذا غصب الدابة المتأجرة غاصب من يد المتأجرة جميع المدة سقطت الأجرة وان غصبه بعضاً سقطت بقدر ذلك
 والموجر طلب الأجرة للداد والأرض بكل يوم وللدابة لكل مرحلة لأن العقد في حق المنفعة ينعقد شيئاً فشيئاً
 وكان ينبغي أن يجب تسليم ولو خطوة أو سكن ساعة إلا أنا احتجنا وقد تبين ومرة لأن ما يفيض إلى الخبز واللقفا
 والخطاظة اذا اقتت يبيع للموجر طلب الأجر للقصاص والخطاظة اذا عت ولا يطالب قبل الفراغ من العمل الأجر
 وإن عمل في بيت المتأجر لأن الموقوف عليه شيء واحد وهو جعل المنفعة في المدة فامسك كل ما لا يجب تسليم شيء من الأجرة
 كالأجرة الهداية هذا بخلاف ما ذكره النخعة من أن الخطاظة يحق للأجر بقدر عمله ولما ذكره في شرط الكافي من أنه لو استأجر الخطاظة
 في بيت المتأجر فبعضاً فخطاظة بعض ثم سرق فلم يمس الأجر بقدر عمله والخطاظة بعد إخراجها من التنوير يبيع من المتأجر خادماً
 ليخدمه في بيت فقير من الألفيق بلد فلم يمس الأجر حتى يخرج الخبز من التنوير فان احترق بعد ما أخرجه فله الأجر
 لأنه اذا أخرجه من التنوير فقد أوفى عليه في التسليم لقيام يده على الخبز فاذا ملكه ملكك سلباً إلى المتأجر فلا يملكه
 أحرق يبيع اذا احتق قبل الإخراج لا يستحق الأجر لأن العمل لم يوجد لأنه غير متنتفع به فلم يبيع التسليم ولا غرم فيه ما لا يضمن على
 الخبازة الاحتراق بعد إخراج من التنوير وقبله عند الكلي ما عدا ما حرقه فلان لم يملك بصفه وأما عند مالك فله الأجر
 بعد التسليم قال القدر في شرحه على قوله ما يجب الثمن لأنه أجزأه من تركه فالعين في يده مضمونة وأما عند غيره
 ما ذكره المتن في مخالف ما ذكره الرهانية وغيرهما من أنه اذا أخرجه ثم احترق من غير فعله الأجر ولا يضمن عليه ذكره
 شرح الرهانية لحسام الدين السعدي وقوام الدين الاتقي أي في عدم الثمن في صورة الاحتراق بعد الإخراج
 من التنوير لأنه ان احترق قبل الإخراج فعليه الثمن وقال الإمام الأحمدي من المتأجر جازاً ليخدمه فان احترق الخبز
 قبل أن يخرج فضا حجب الدقيق بالخيار إن شاء ضمنه دقيقاً مثل دقيقه ولا أجر له وإن شاء ضمن قيمته بخلافه فلم الأجر
 وللطبخ بعد الفرق أي للموجر طلب الأجر للطبخ بعد الفرق يبيع اذا استأجر خبازاً للطبخ طعماً ماله وليمة وفي
 طعام العرس فالفرق عليه إرادته وضع الطعام في القصاص فيد بالولية لأنه اذا استأجر لطبخ قدر خاص فامسك
 خراج العرس من القدر ليس عليه الرجوع في جميع الفرق ولعرب الدين بعد إقامته أي للموجر طلب الأجر بعد إقامة
 اللبني عند الحنفية وقال لا يستحق حتى يخرج هذا اذا ضرب اللبني في ملك المتأجر فان ضرب في ملك نفسه فلا يجب
 الأجر إلا بالعقد عليه بعد إقامته وعند غيره بعد الترخيص لهما أن الترخيص من تمام العمل عرفاً وببيع الأمان عن الفساد
 فصار كإخراج الخبز من التنوير وإن العمل قد تم بالأقامة لأن الانتفاع به ممكن والتشريع عمل زائد ولم يلقه من
 لعمله أي في المعنى كصباغ وقصار يبيع بالمشا فربوا بالقرن الشايج فادعى موب حذو شطره والبسطة جسدتها للأجر
 لأن الموقوف عليه وان كان هو العمل لكن من حيث الاعتبار الموقوف عليه وصف أجرة وهو قائم في أي موب حذو شطره فله حق
 الجسدي للشيء البذل كماله يبيع العين ولا يمكن من جسم الأجنبي العين فيكون له جسدي العين ضرورة فلا جسدي
 وضع فلا غرم إلا في عينه عند الحنفية لأنه لما يبيع متعة بالجبس في العين يده أمانة كما كانت كلما قبل الجسدي

استثناء

لأنه من تقا الخبز

عند مالك

سبا بعد عليه

به الثوب

وعندما العيني كانت مضمونة قبل الحبس بالعقد فكذا بعد الحبس ولصاحبها خياران شاء ففقد قيمة غير معمول ولا
 اجرة لانه لم يقتر العليم سلما فلا يتحقق الاجر وان شاء ففقد قيمة معمول ولا اجرة لان صاحبها لم يسلما اليه فقد ابرم
 ببدله اليه ولا اجرة لانه ملك الموقوف عليه قبل التسليم وملكه قبل التسليم بوجوب سقوط البذل كالبيع اذا ملكه غيره
 البائع ومن لا اثر له كالمالك الذي يروى بالحاء والجيم والهمزة واذا ذكره الكسري والاولى ان يروى عنها بالحاء
 لان الحلق يجوز ان يقع على الظاهر والاداة فيكون انتم من لفظ الجمل بالهمزة واللام وناسل التوب لا حبس لان العيني
 ليس بموقوف عليها والعمل الذي هو موقوف عليه حقيقة قد تلتزم واشتبه وليس له اثر في العيني حتى يقوم الاثر مقام
 العمل ولا يكون له ولاية الحبس ضرورة والبياض الذي حدث في التوب الموقوف غير مضاعف الى عمله بل البياض
 كان حاصله فكذا بالوسخ قال ذلك بعمله فظهر البياض الذي كان في الاصل وقيل له حق الحبس كالحق في الخيانة
 بخلاف راد الا بقاء فاذا رآه انسان فلم يجبه للتعلم للمعمل ولا اثر لعمله لانه لا يحبس للمعمل ولكنه ما رآه عينا كان
 على اثره الهلاك صار عنده احياء العيني وتعلقك منه فملك حبس العبد كانه باع منه واما هنا فانه يوجد احياء العيني
 ولا وصف قائم بالعيني فلا يملك الحبس لمن اطلق له العمل بان يقول لا تخرجك من الحبس هذا التوب بدمهم فهد من قبيل الا
 طلاق عرفا وان كان المذكور خيانة فله ان يستاجر من عمله لان المستحق عليه عمله ذمته ويمكن ايفاؤه بنفسه بالتمتعارة
 بغيره ان يستعمل غيره ان يستعمل مبدءا فله ان يملك عليه جرة مقدما عليه فان قيد بيده بان يقول لا تخرجك من الحبس فلا يملك
 ان يستعمل غيره لان الموقوف عليه عمله محل معين ولا يجوز المخرج بغيره ان مات بعضهم وجله من بقي اجرة بجا به اجرة
 مبدءا فله فلا جرة بغيره عند اذا كان في محله من لان الاجر مقابلة فاذا اوفى بعض الموقوف عليه المستحق الاجر بقدر
 عمله وحامل فقط وهو الكتاب وزاد الى زيد باجران ردة لمؤتم او وجده ولكن لم يدفع اليه فزده لا شيء لانه قابل البذل
 بنقل الكتاب وايصال الزاد اليه وكل منهما مقصود والغرض من نقل الكتاب ان يعلم المكتوب اليه وقد ابطمه فلا يستحق
 الاجر ومن استجاره او اودع في بلاد كروما يعمل فيه وكان القيلس ان لا يجوز ما لم يبين فيه الانتفاع لان الانتفاع يكون
 من حيث السكينة ومن حيث وضع الامتعة ولكنه جاز لئلا نال الموقوف معلوم بالعرف فيستوفى اليه لان المعلوم عرفا كالمزور
 نقاوله على عمل ان يسكنها او يسكن من شاء سوى موطن البناء كالفقارة والحدادة لان ذلك بغير تباها لبناء وان
 المتاجر او ضا لبناء او غرس في لان هذه صفة مقصودة بالاراض فاذا انقضت المدة اى مضت مدة الاجارة سلما
 فارغة لان المالك ليس لها تيمامة معلومة فله ان يعلقها المقررب الارض بخلاف ما اذا انقضت مدة الارض وفيها ريع ولم
 يدرك حيث يتحرك باجر المثل الى ان يدرك الا ان يعرف المجر قيمته اى قيمة البناء والعرض مقلوعا ويملكه بالنصب عطف على ان
 يعرف هذا الانتفاع عن قوله سلما فاذا ردة بلارضها المستاجر ان ينقص القلع الارض والاى ان ينقص القلع بغير ضابطته
 بغير ارض صاحب الارض ترك البناء والغرس يتحرك كذلك فيكون البناء او الغرس لهذا لصاحب البناء والغرس والارض
 لهذا اى لصاحب الارض ويغير الارض عارية فله ان يجرها من اجبتي وان فعلا فلهما الاجر قيمته عارية
 الارض من غير بناء وعلى قيمة البناء من غير ارض فيأخذ كل واحد منهما حصته ذلك وللرطوبة كالشجرة بغير اذا انقضت

فان كان في البناء من حصارها كالمالك لا يستأجر بالاراض
 فلو كان في البناء من حصارها كالمالك لا يستأجر بالاراض

وتحليلك
 تحليلك

لانه لا يمكن جعله معاوضة فلا بد من حمله على التاخير او قف الف المصحح الصليح عن الفدوم جيا وعلى ما به درهم
 زبوف لما قلنا انه محمول على اسقاط البعض والصفة لانه لا يمكن حمله على المعاوضة لا قضاة الى الزبوف لم يبع
 الصليح عن درهم على ان يزوج حلة الى شهر لانه لا يمكن حمله على تاخير طلق لان حق الطالب كان في الدراهم لا
 في الدنانير فلما لم يمكن ذلك حمل على المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير نسبة لا يصح فبطل الصليح او عن الف الى
 لم يبع الصليح عن الف درهم وموجب على نصفه حالا لان الطالب لا يتحقق العجل بعقد المدانية لان حقه في الموحل فيما
 لم يكن المحلل مستحقا حمل على المعاوضة فبيع خمسمائة بالف لا يجوز لانه ربوا او عن الف سود على نصفه ايضا
 ببيع اذا كان الف سود فضا حلة على خمسمائة ببيع لم يخر لان البيضا ليست مستحقة بعقد المدانية كالحمل على المعاوضة
 فلم يخر التفاضل لكونه بربا بخلاف ما اذا كان لم يبيع فضا حلة على ما دون ذلك من السود جاز فيحمل على انه اسقط
 حقه في الجردة ومن امر باده نصف دين عليه غدا ان يبرى فما زاد ان فعل بربى وان لم يفر اى لم يدفع اليه خمسمائة
 غدا عادية وهو الاصل لان الابراء بعقد شرط مغرب وهو الاداء غدا فله ان يرضى له رغبة في ذلك حذر ان افلاسه
 او لوجده ان تجارة راجحة فيتعلق بسلامته ويغوث بغوانه وان لم يوفق لم يعد يعنى لو قال اذا لم يبرى خمسمائة ولم يفر
 غدا لم يعد دينه لان الابراء حصل مطلقا وكذا الوصاية من دين على نصف بدفعه اليه غدا او مغربى مما فضل على انه ان لم
 يدفع غدا فالمل عليه ببيع لو قال صا طلك من ديني وهو الف درهم على خمسمائة بدفعها الى غدا وانت بربى من
 الفضل على انك ان لم بدفعها غدا وكل الدين على حاله فان فقد خمسمائة بربى من الفضل وان لم يفر بربى الابراء
 لانه انى تخرج التقيد فاذا لم يوجد بطل فان ابراه عن نصفه على ان يعطيه ما بقي غدا فهو بربى اوى الباقي
 او لانه اطلق الابراء او اى خمسمائة غدا لا يصح عوضا ولكنه يصح شرطا فوقع الشك في تعينه بالشرط فلا بربى
 اوى الباقي او لانه اطلق الابراء واى خمسمائة غدا لا يصح عوضا ولكنه يصح شرطا فوقع الشك في تعينه
 بالشرط فلا ينفق بخلاف ما اذا بدأ بالاداء لان الابراء يحصل مقروما بالاداء فمن حيث انه لا يصح عوضا مطلقا
 ومن حيث انه يصح شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك ولو علق صريحا كان ادبته الى كذا اى خمسمائة
 فانت بربى مما بقي او اى اذا ادبت او مئة اى مئة ادبت لا يصح الابراء لتعلقه بالشرط صريحا وتعلق
 البراءة بالشرط باطل لقوله ان دخلت الدار فانت فقدا راكل لان البراءة اسقاط حتى لا يتوقف على القبول وفيه
 معونه التملك حين يرتد بالرد والتمليك التملك لا يحتمل التعليق بالشرط والاسقاط يحتمل ذلك ولعنه التملك فلما
 اذا عرج بالتعليق بالشرط لم يبر ولمعنه الاسقاط قلنا اذا لم تفر بالشرط بغيره فان قال لاخرس الا افرقك بما لك
 حتى يخره غير او عطف ففعل صح عليه لان الخط يفرق صدر من المالك لا عن اكرامه ولو اختلف اى قال القول المذكور على انه
 احد الحالى ولو صاح احد ربى دين اى احد الشريكين المديون عن نصفه على ثوب ابيع شريكه عريه بنصفه لانه كان
 عليه لم يستوفه فبيع في ذمته اد القابض نصيبه وان شاء اخذ ثوب نصف ثوب من ثوبه لانه اذ القابض
 والعين خير من الدين والصليح وضع على نصف الدين بمشاعا لان قسمة الدين حال كونه في الذمة لا يصح وحق الشريك

يبيع

داو

متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته الا ان يضمن الشريك ربع الدين لان حقه ربع الدين ولو قبض
شيئا من الدين يشاؤك تركه فيه لان المقبوض من دين واحد جبا على الغريم بما بقي لان المقبوض اذا كان مشتركا
بينهما فلا بد ان يكون الباقي على الشركة ولو شري بنصفه شيئا فمعه شريكه ربع الدين لان صار قابضا حقه بالمقاصة
وليس للشريك حق في الثوب المشتري لانه مملوك للشريك بعقد البيع او ابيع غريمه فلو سلم له ما قبض ثم تولى الدين
الذي على الغريم ان يرجع على الشريك وشاركه لانه ما مضى بسلامة المقبوض له الا بسلامة من الغريم فاذا لم تسلم
عاد حقه المقبوض في ذمة الابواب عن حظه والمقاصة بدو سبق لم يرجع الشريك هاتان مسلمان احدهما ذابوا احد
الشريكين المديون عن نصيبه لم يضمن شريكه شيئا لان الابواب ائتلاف وليس يقبض والثانية اذا وقعت المقاصة بين
كان عليه من قبل لم يرجع عليه الشريك صورته اذا كان لو جلي على رجل الف درهم من غير مبيع فاقوا حقه ان كان للمطلو
خمس مائة قبل دينها فقد بوى المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه لان الاصل في الدين اذا العفا وقضاها
ان يصل الاول مقتضيا بالثاني والمشاركة انما يثبت بالافتقار ولو ابراء عن القبض يعني اذا ابراء احد الشريكين
عن نصف نصيبه وهو الربع قسم الباقي على سهامه لانه يبيع به وللآخر نصف فيقسم كذا وبطل صلح احد زوجي السلم
من نصف على ما دفعه يعني رجلا ان يلما الى رجل بطعام ثم طلق صاحبه احد من نصيبه على راس المال لم يجز لانه لو جاز
عن نصيبه على راس المال لم يجز لانه لو جاز في نصيبه فقط يصير قسمه قبل القبض فيتوقف على اجازة صاحبه فان اجاز ينفذ
عليها كما كانها صارها وكان ما قبض بينهما وما بقي من السلم بينهما وان اذ بطل اصلا وبقي الطعام كله بينهما فانه اخرج
احد الورثة عن عرض او عقار بمال يعني اذا كانت التركة بين ورثة فاحرقوا احداهم بمال اعطوه اياه والتركة عقار او غيره
في قبيلا كان ما اعطوه او كثير لانه يمكن تقسيمه ببيع او ذمب بفضة معطوف على قوله عن عرض يعني اذا كانت التركة
ذمبا فاعطوه فضة او عكسه يعني اذا كانت التركة فضة فاعطوه ذمبا لا يبيع للخصم لانه لا يبيع التساوي ويشترط
انما التقاضي في المحل لانه صرف وان كان الذي فيه بغير التركة جازا لكن يتركه لانه لا يبيع لانه صار ذمبا نصيبه قبض
العقب يوجب على اخذ قبض الصلح وان كان مقررا في مانع لنصيبه فلا بد من جديده القبض لانه قبض امانة فلا يوجب عن قبض
الصلح وتعد بين ايها هذا معطوف ايضا على قوله عن عرض يعني اذا كانت التركة دراهم وديناري فضاهاه من نصيبه على دراهم وديناري
صلح الصلح قبل بدله اي بدل الصلح او لا صرفا لانه لا خلافه فيهما ليعقد في نقدين وغيرهما باحد النقدين لا الى لا يبيع
الصلح قوله وفيه قوله لا يبيع اذا كانت التركة ذمبا وفضة وديارا وعقارا فضاهاه على فضة او على ذمب لا يجوز
الا ان يكون المعطوف اكثر من قسمه من ذلك الجنس يعني لا بد ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون النصب
بثمة والزباجة في مقابلة حقه من بغير التركة احتراز عن الربو او لا بد من التقابل نصيبه من الذمب والفضة
لانه صرف في هذا القدر وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين من التركة يعني اذا كان في التركة دين على الناس فادخلوا
في الصلح على ان يكونوا المصالح من الدين فيكون الدين لهم فالصلح بطلاة العين والدين جميعا لان فيه عليك الدين
من غير من عليه الدين وهذا لا يجوز واذا بطل في الدين بطل في العين لا اتحاد الصفة فان شرطها براءة الدين

اعتبار
السنة كل ما بالامانة لان الامانة اصل في الشر والايام يدل عن الامانة فلا ينعقد الا عند تعدد الاصل
والا فالايام يعني ان كان في انشاء الشر فالكل بالايام عند حقه وقالا بتغير شهر بالايام واحده من شهر بالامانة
لان الامانة اصل والايام يدل وفي الشر الواحد تعدد اعتبار الامانة وفي احد عشر شهرا اعتبار ما عدل الاصل
ممكن فلا ينعقد الى البدل وله انما تعدد اعتبار الشهر الاول بالامانة تعدد اعتبار الثاني والثالث ايضا
لان الشهر الاول لما وجب تكميله من الشهر الثاني لانه يتصل به استحقاق الثاني فوجب تكميله من الثالث ملكا
الى آخره كالحق يعني نظيره العدة فان الطلاق اذا كان واقعا خلال الشهر ينعقد العدة بالايام اتفاقا
واجارة الحمام لتعارف الناس وقد قال عمر مارة المؤمنين حسنا فهو عند العرس والحمام لانه عام
وعطى الحمام اجرة والظفر باجموعين ويطعمها وكسوتها يذو المتاجر طيبا يطعمها وكسوتها ويزيد عليها
شيئا جاز ويكون له الوسط الخي نا عندنا حسنة فندمها لا يجوز لان الطعام يحرم للجنس والقدر والكسوة
كذلك فلا يبيع كما لو استاجرها للظفر يطعمها وكسوتها وله ان لهما انما ينفذ العقود لانها ينفذ الى المتأخر
العاية لان قاعدة القامرة بين الناس التوسعة على الاظهار وحل على موجب مراد من لان منفعة ذلك يرجع الى اولادهم
لخلاص البطح لان الجمالة فيه ينفذ الى المتأخر طر بان العادة بالمناقشة والزوج وطها لان له حق الوطى ولهذا
له ان يبيع الاجارة اذا لم يعلم صيانة طقة لانه بيت المتاجر لانه ان يمنع من الدخول في منزله ولها لزوم الظفر
في نكاح ظاهر فسخا ان لم ياذن لها اي للظفر بالاجارة وان اقوت بنكاحه لا يبيع ما ذكر اذا كان الزوج معروفا
بانه زوج الظفر اما اذا اقوت بانه زوجا فليس ان ينقضي الاجارة لان العقد قد نكحها بقولها ما طو غير مقبول
في حق من استاجر ولا طلة البقرة فسخا ان مرضت او جلت لان لبن الحامل والمرينة مفسر بالبيع وعليها اي علم الظفر
غسل البقرة وثيابه واصطلاح طعامه ودفعه لان العادة جارية على ان الظفر يتولى ذلك فصار كالمشروط لا يفسخ منها
يعني ثمن الاشياء المذكورة ليس على الظفر وهو اجرة واي الثمن واجر الظفر على ابيه وان ارضعته بلبن شاة او غدة بطنها
ومضت المدة فلا اجرة لان هذا لا يفسخ الا بغيره ولم يفسخ الاجارة للاذان والامامة والحج وتعليم العرائن
والفقرة لان ثواب الحرب يكون للفاعل لا لغيره ولهذا لا يفسخ كونه املا للقرية ويشترط لانه لا يكون اخذ
للاجرة على عمل نفسه والغناء والنوح والملاهي وقوة الشعر لان هذه الاشياء مرغوبة ومقصية والاستحجار على
المخاض لا يجوز وعيب النيس وموانع بوجرها لينة وعلى الاناث لقوله من النيس عيب النيس والمراد اخذ الاجرة
وفي يوم يعني زمانا من بختها لتعليم القرآن والفقرة والامامة والاذان كذا في الروضة لعلها ينفذ امور الدين
ويجوز المتأخر على دفع ما قبل من الاجرة ويجزى به وان لم يذكر المدة عند الاستحجار اقوا بوجوب اجرائها وعلى المتأخر المدة
اي المعروفة ومع بغير الحيا الماملة فله ان يهدي الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة
جارية باعلاها خلاصا ومع لغة يستعملها اصل ما وراه الفهر والمفرد كالمشروط فاذا علم الهجر ولم يبلغ الى الملوقة
يطلب رضى الاستاذ وانا اجارة الى لا يبيع اجارة المتأخر الا ان الشريك عندنا خفيفه وقال لا يجوز اجارة نصيبه

لجمل

من دار مشتركة من غير الشريك لان الاستعانة به يمكن بالتها في يجوز كالحواجر من شريكه وله ان الاستعانة بالعين المستأجرة لا يتصور
 في المتاع بخلاف ما لو اجتمع من شريكه لان كل منفعة تحدث على ملكه بالشروع ولا يعتبر اخذها في الشئ للمحتاج ولو دفع الى
 اخر غير الشريك بنصفه او استأجر حمارا لجل عليه زاد ابعضه او شرا ليطحن برامه ببعضه او دفعه او رجلا ليحضره كذا الى
 فقير او احد اليوم كذا الى بدرهم او ايضا بشرط ان يشترط اي بكرهها مرتين او اذمة ان يرد بها مكرره او يكره ان يراها او
 يشترطها او يزرعها بزرعة ارض اخرى فسدت اما في الصور الثلاث الاول فلان المسمى غير المسمى عند العقد وموعد بعض
 المنفعة او المجهول والمستأجر عاجز عن التسليم ماسماه واماره صورة الاستعانة بالخبر ففسد عندنا حقه لان اليوم ان في ظرفا
 للاستعانة به يكون اجبر خاصا فيستحق الاجرة بتسليم نفسه عمل او يعمل وان كان ظرفا للخبر يكون المعقود عليه العمل لا يتحقق الاجر
 ما لم يعمل والجمع بينهما معتذر فيفسد لهما لا في الاجرة لان ذكر اليوم للتسليم فيكون المعقود عليه العمل لا في اليوم فلو لم يملكه
 من الاجرة واماره صورة شئته ككره الانهار فلان منفعة تبقى للموجر والمراد الانهار العظام لان منفعة باقية ولو شرط
 الموجر كرى للدار او لثمنه لا يفسد لان منفعة لا يبقى الى العام الثاني بخلاف استئجارها على ان يكونها بزرعها او يزرعها
 او يزرعها فانها غير مفيدة لان مقتضيات العقد وان لم يذكر زراعتها فيعجزها عن زراعتها او يزرعها على ان لا يذكر
 اي شئ يزرع فيها لم يجر ان يجره لان المستأجر متفاد فيفضي الى المتنازعة فان عمه بان قال على ان ازرع فيها ما يشاء جاز
 فان زرعها ومضى الاجل عاد صحيحا وله المسمى وطان الفيلس ان لا يجوز وجوب اجر المثل وهو قول زفر لان مقتضاه المعقود عليه
 بكم عقد فاسد وما وقع كذا لا يشق جازا وجه الامتحان ان المعقود عليه صار معلوما قبل مضي الاجل فيرتفع الفساد
 وهو ما يبيع الى المصا اذا اخطا الاجل قبل الاجل ومن استأجر حمارا الى مصر ولم يسم حمله بكذا يبيع على ارض او ارضين
 المعتاد وهو ما يجل الناس على مثله فتفق من باب يفتواى ذلك في الطريق فيضمن لان العين المستأجرة امانة في يده وان شرط
 الاجارة لجله او لجله في هذه المسئلة نفق عقد الاجارة دفعا للفساد **باب من الاجارة** الاجير المشترك من متحقق
 الاجر بالعمل فله ان يعمل للعامة ادخل الفاء في فله لانه مبني على ما سبق فسمى فله الى المشترك كالصباغ فيكون له لا المعقود
 عليه ما كان فله العمل لا يمنع ان يعمل مثل ذلك لغيره لان ما كسب الاول كان ديناره دينه ولا يضمن ما يملكه به عندنا حقه
 سواء ملكه بايديه او بغيره كالسرقة ولا يضمن كالفارة والطريق الغالب وقال لان ملكه بايديه او بغيره فله العمل
 لانه اذا امكن لاحترار عنده صار بالتسليم تاركا للحفظ الذي ضمنه فيضمن وله ان يضمن امانة عنه لانه قبضه باذن المالك
 فلا يكون مضموه عليه كالمودع واجبر الوحد وان شرط عليه الفهمان ان الوصول به يفي الى بوعوم الفهمان فلا يفي لقول بعض
 المتأخر ان يضمن اذا شرط الفهمان ما يملكه فله ان يضمن ماله في يده كدق القفا وقوة
 كدق الخيل وفوق السفينة ولا يضمن به اذ ميا غرق بغيره لا يضمن الاجير المشترك بغيره اذ ميا غرق السفينة او سطر من دابة
 وان كان لسوقه وقوده لانه ضمان الادنى لا يوجب الاجابة وعقد الفهمان ليس بناية فلا يكون سببا للفهمان ولا يضمن
 او يزرع او يفسد لم يجز المعتاد اي لا يبيح وزا موضع المعتاد لغرض احوال باطن الحيوان لتفعلت الامرجه بالقوليم والنفق

الحصا

وهذا القيمة اذا شرط على المزارع العمل على وجه لا يرى لايهجه فان انكره في طريق الفوات ضمن لجمال قيمته في مكان حمله
 بل اجرا او موضع كرم مع حصته اجبره اما جبر لان لجمال موافق من وجهه لانه امر بالجل فجل من وجهه لانه امره بالجل
 الى مكان معين ولم يوجد فان مال الى جهة خلافه فيضمن المالك الذي حمله ولا اجبر لانه لم يسلم العمل وان مال الى التوفيق ضمن
 المالك الذي انكره اعطاه من الاجر حسب لانه المعقود عليه فان بعضه فان قيل كيف يضمنه في موضع لجله ولم يوجد منه
 سبب الضمان قلنا انما انكره الطريق ولجل شئ واحد حكمنا فله ان يرد عليه في الحقيقة ابتداءه سليم واقفا صار بقايا
 عند انكره فان مال الى الوجه كالحمل فلا اجر عليه لانه ما شتره من عمل شيئا وان مال الى الوجه الحقيقي فله الاجر بقدر ما شتره
 والاخر والضمان اما بالجموعان عندنا في حالة واحدة وقد اختلف لخاله هنا والاجر جبر لخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه
 مدته وان لم يعمل ان الوصول كالاجر للمخمة سنة او لوى الغنم ويسمى اجبر وحده لان لا يعمل لغيره ولا يضمن ما تلف في يده
 او يعمل وجهه يرد به الاجر بالتردد في حياطة الثوب فارسيا او روميا معناه اذا قال للحياطة خطت هذا الثوب فان
 فبدرهم وان خفيته روميا فبدرهمين جاز عند الثلاثة لان الاجر انما يجب بالعمل اتمى عمل من طين العملين عمل
 لمتحق اجرة وصيغة بعضه او زعفران يفي ان قال للصباغ ان صبغته بعضه ذلك درهم وان صبغته بزرعها فبدرهمين
 جاز ايضا اتفاقا وفي مكان البيت عطارا او حاددا يفي ان قال اكسنت هذا البيت عطارا فبدرهم وان اكسنت حاددا فبدرهمين
 طين في الدابة الى كوفه او دسطين في ان قال اجر ثقل فله الدابة الى كوفه بدرهم الى كوفه بدرهمين وفي هذه الدابة فله
 يفي لوقا لاجر ثقل هذه الدابة ثمانية او هذه الدار الاخر عشرة وفي لجل عليه كرتا او شعير يفي لوقا لاجر ثقل فله
 الدابة ان يجل عليه كرتا فبدرهمين وان يجل عليه كرتا شعير فبدرهمين جاز في هذه الصورة الاربع عندنا حقه وان يجر
 عندنا لانه ان هذا محبوس بين عقد صحيحين فيجب القول بصحة كفا في الفارسية والرومية ولها ان المعقود عليه وبمحلول
 فيفسد الاجارة لان الاجر انما يجب بتسليم الدار والدابة من غير عمل ولا يدري وقت التسليم انه يمكن حاددا او عطارا
 فكان الاخر محلول وقت التسليم بخلاف الحياطة الرومية والفارسية لان الاجر لا يجب بالعمل والماله لا يبيع عنده العمل ولا يجر
 ما وجد من الاعمال ولو رد في حياطة اليوم او خذ فله ماسي ان خا طه اليوم واجر مثله ان خا طه غدا يفي لوقا لخاله ان
 خطنه اليوم فبدرهمين ان خطنه خذا فنصف درهم في الشرط الاول وفسد الثاني حتى لو خا طه اليوم فله درهم وان خا طه
 غدا فله اجر مطلق عندنا حقه وقال الشرطان جازان لان العقد وقع على عمل معلوم فصار كما لم يذكر الوقت وذكر الوقت
 محلول على التسليم حتى لو وقع منه نصف النهر فله الاجر كاملا ولو لم يبيع اليوم فله العمل ان يعمل في العدة لانه صار اجيرا
 لغيره كما لو ان المعقود عليه محمول ففسد لان ذكر الوقت يدل على ان المعقود عليه المنفعة اذ الوقت تحقق بتقديره
 وذكر العمل يدل على ان المعقود عليه العمل والجمع بينهما غير ممكن فلا يضمن احد ما معقود عليه لوجود التعارض وعدم التوجيه او مقصود
 المتأجر العمل ومقصود الاجير الوقت لانه يستحق الاجر بالتسليم وان لم يعمل واذا فرغ من العمل قبل مضي اليوم فليس له اجرا يقول
 مما فعله بقية المدة باعتبار تسمية الوقت واذا لم يفرغ من العمل فلا اجر ان يقول عند مضي اليوم قد انتهت العقد بانتهاء المدة
 ولا يجره وزبه المسمى اي اجر المثل ان كان زيدا على نصف درهم لاطية الزيادة ولا يجره بغيره مستأجر للمخمة الا بشرط

لانه اذا جرد ملكه بكن راضيا بالاجارة وان اقام المقصود منه بينة بعقد الفاسد لا يلزم منه فسخ الاجارة وسحقها
الحصن مضافة الى وقت المستقبل بان قال اذا جاء راس الشهر ففقد اجر تك هذه الدار بكذا واذا جاء راس الشهر فقد
فسخت الاجارة والمترارعة بان قال دفعته ارضي هذه اليك من اربعة اذ جاء راس الشهر والمعاملة بان قال ففقدت
كروني هذه اليك اذا جاء راس الشهر والوطالة بان قال اذا جاء راس فانت وكيل وكلفتك بان قال اذا جاء راس
الشهر فكذا ب كل على فلان ففعل والمضاربة بان قال اذا جاء فلان ما قبض هذه المالك واعمل به مضاربة والعقضاء والامارة
كما اذا قال ظليفة اذا قدم فلان فانت فافني ببلده كذا وقال اذا امت في بلده كذا فانت اميرها والامانة الى جعل الغير
وصيا بان قال اذا امت فانت وصي والطلاق والعقاق والوصية بان قال اذا امت ففكنت مالي فلان ولو ففقت بان
قال اذا جاء راس الشهر ففقدت كل مضافة الى زمان مستقبل مثلا فيد جميع ما ذكره لا يبيع الى لا يبيع البيع بالاضافة بان
قال اذا جاء عند فقدت هذا منك واجازته الى اجاز البيع وفسخه ببيع الفقد بان قال المالك اخبرت هذا البيع غدا
او نسخت هذا القصة كالبيع والشركة بان قال اذا جاء فلان ففقدت شركتي في هذه كذا وقبل الاخر والربية بان قال اذا
جاء عند فقدت ففقدت هذا فقبل الاخر والنكاح بان قال زوجت بنتي لك غدا والرجعة بان قال للمعتدة اذا جاء عند فقدت
جعتك والبيع عن مال بان قال اذا جاء عند فقدت ما كنتك على كذا وابواه الدين بان قال اذا جاء عند فقدت ابرأتك عن الدين
كتاب الكاتب الكتابة اختلف المملوك يد اماله لا يكون للمولى سبيل على اصابه وبقية ماله وان كان كاتبه فله ولو صغيرا
يعمل بغير البيع واثره ولو لولاه اذ اراد ان يخلو له الشا في فان كتابة الصغير بغير بيعه عند لانه ليس بالملك ولذا انه
اذا كان غافلا كان من اهل القبول وان كان لا يقبل كتابته ثم اداه عنه رجل فقبله المولى لا يفتق لان اداه البديل انما يتصور
بنيقود لانه عند باطل بمال حال او من اموال رجل وقاله الشافعي لا يجوز الكتابة الا موجهلا سنجيا او قلم خزان لانه عند بديل لا
يقدر على ادائه لانه كان مملوكا لا يقدر على شيء وروى زمان يسير لا يثبت القدرة على الكتاب في قوله تعالى ولا تعلم فيهم
خبر او صوته فيقيد بالتأجيل جليل فلا يوادع النفي بالمرأى والمراد بالخبر ان لا يقدر المسلم بعد العتق فان كان بغيرهم
قالا ففقد ان لا يكتبه او قال لا جعلت عليك الفانودية بخبرنا اولها كذا واخرها كذا فان ادته فانت حرة فافترق
وقبل العبد بان معنى الكتابة عادة هذا اذا العبرة في العقود للمعاني لا الالوان والبيع اذا شرط له المال يكون بغيره ورجوع
من يده حتى لا ينفعه من الرجوع ولو منع كان باطلا دون ملكه لان الكاتب عبد مابقي عليه درهم وعتق مجانا ان اعتق الى
اعتقه وسقط بديل الكتابة وعزم السيد ان وطئ مكاتبته بغير لزوم العقد لانه صارت اخص بكسرها واجر ابرأها وما دفع
البضخ حقه بالاجراء او جنى عليها او علم ولدها او مالها فان كاتب على قيمته جردا هذا الشرط قوله فند انما فسد الكتابة
على قيمته كذا بما جرد له ومختلفة باختلاف المقومين الوعين لغيره يتعين بالتعيين كالشوب وغيره من الكليل والموزنة
انما غالم لان لا قدرة له على تسليمه وان قال كاتب على الف فلان فله حازت الكتابة لان لنفوق لا يتعين وانما يتفق
على الدين او على مائة ليرد سيده عبد غير معين انما يجوز لان العبد لا يكون مستيفا وانه من مائة وانما يستثنى قيمته وهي
محملة او المسلم معطوف على الصنوبر المستتر كاتب الى ان كاتب المسلم عبده على حمر او خنزير فسد لان الحمر والخنزير الامانية

لها في حق المسلم وعتق منها وسعى في قيمته ان ادى ما سعى من الحمر والخنزير سواء كان ذكر نضره او لم يذكره الاصل ان كاتبه
سعى ميمته او لم يجز فان ادى غيرها لا يفتق الا اخرج بالشرط بان قال اذا ادت الميمته او الدم فانت حرة ففقد
لاجل البين للاجل الكتابة ولا يلزم منه لان الميمته ليس بحال اهلا فلم يتفق المضاف اليها فاعتبر مع الشرط وذا بالتفصيل
عليه اما الحمر والخنزير فان لم يكون متقوما فانفقد العقد للمالية وموجبه العتق عند ادائه العوض المشروط بخلاف الثوب
فانه لو كاتبه على ثوب فانه لا يفتق با داء ثوب لانه لا يوقف على ادائه المشروط حقيقة بل هو الثوب كما لا يتناول غيره فانه
نقلت المسمى ثوب وهذا الذي ادى حقيقة فينسخ ان يفتق كما لو كاتبه على خمر فادى ثوبا ففقد المسمى ثوب ولكن الثياب
متفاوتة فاحتاج لاجل ثوبين هذا الثوب ولا ينقص بديل الكتابة وهو القيمة مما سعى وزيد عليه الى على المسمى لان الكاتب
رضي بالمسمى وزيادة ليلما يبطل حقه في العين والمولى ما رضى بالنقصان عنه قال صدر الزريعة هذه غير ميمته الحمر والخنزير
ومعناها ان القيمة في الكتابة الفاسدة ان كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص وان كانت زائدة عليه
ووضع المسئلة في الميسر في كاتب عبده بالبيع ان خدمه ابد فالكاتب فاسدة وان كانت ناقصة عن الاصل لا ينقص
وصححت الكتابة على حيوان ذكر جنس كالفرس والعبد فقط ان لم يذكر نوعه حيث لم يقل على فرس بزدون او عبد جنة
ويؤدى الوط او قيمته لان الكتابة مبينة على الماشية فلا يفسد بالجمالة في البدن كما لا يفسد في الاجل فانه لو كاتب على الف درهم
الى الخصاص جرد بخلاف البيع لانه مبني على المصابقة وانه كاف كاتب عبدا مثله خمر مقدرة لان الحمر مال متقوم في حقه
واي المسمى لسيده فيتمها بغير ابرأها لعل فله في قيمة الحمر لان المسلم ممتنع عن من يملك الحمر وتعلمها فان قيل اذا اشترى دمي
من دمي عبد ثم لم يملك احد من قبل العتق بغير البيع ولا يلزم قيمة الحمر ما الفرق بينهما قلنا الفرق ان العقد انما يقع على ما
يصلح بدله للجلد والقيمة يصلح بدله في الكتابة بانه اذا ما بته على وصل كان ذلك كتابة على قيمة الوصف حقيقة حتى اذا جاء
بقيمة تخير على القبول في جاز عقد الكتابة على القيمة ابتداء جاء ان يقع على القيمة بقاء اما البيع فلا ينفق صحاحا على القيمة
اهلا فلا يمكن ايعادها عليها وعتق يفتق الحمر تمضن الكتابة تعليل العتق با داء البديل المذكور **باب نفي المطالب**
في بيعه وشرائه وسفوه وان شرط ضده وانما يبطل الشرط لانه خلاف موجب العتق ومقصود السيد من العقد الوصول
ليابدل الكتابة وهذا انما يحصل بها ولم يبطل العقد به لان الشرط لم يتمكن في صلب العقد والكتابة يشبه البيع من حيث انها لا
الفسخ في الابتداء ونسب النكاح من حيث انها لا يخلو الفسخ بعد تمام المقصود بالاداء فيوقف حظها عليها فليس بها با
تاي بطل بالشرط الفاسد اذا تمكن في صلب العقد كما لو شرط خدمته ونسبها بالبيع لا يبطل بالشرط الفاسد اذا لم يتمكن في صلبها
وانشأ امته الى صح انشأ امته اجنبيا لانه كالمال وسقط نفقه ما عنه قدنا بقولنا اجنبيا لانه لو انكحها عبده لا يجوز لانه
ليس فيه كتاب المال بل الترام المهر والنفقة وكذا كتابة الى صح كتابة عبده لانه عقد كتاب فيملكها في البيع ولم ولا ولا اداى
بعد عتقه لان الولاء للمعتق وانما اعتق الثاني بعد تمام الملك الاول في وقتية وهو من اهل الولاء حرية فيثبت له ولسيده
ان اعتق قبله بغير ولا فله لان سيد ادى الثاني قبل عتق الاول لانه عقد عند المكاتب معقولة لعدم الاعلانية الاعناق
فان ادنى الاول وعتق لا يتجوز لولا لانه لان المولى جولي معتقا والولاء لا يتحول عن المعتق ولا تزوجه الى لا يبيع تزوجه

الابادة لانه ليس باب الاكساب واما تزويج المكاتبه فتختلف فيه قال الامام الشافعي في شرح القامه لا يصح تزويج المكاتبه
الابادة ولا هبة ولو جوع من ولو لوصول لان الرهبة بعد من تزويج ابتداء وبصدقته الى لا يصح بصدقته الابسير وتكفله واذا
او لا يصح ان لا انما تزويج واعناق عبده ولو كمال الى لا يجوز اعناق عبده على مال وبسبب نفسه منه لانه اتفاق بال
في الحقيقة وانكاحهم الى لا يصح تزويج عبده والاب والوصير رقيق الطفل كالمكاتب يعني عليك الاب والوصير رقيق الطفل
ما يمكن المكاتبه بصدقته على كتابه عبده لا تزويجه ولا بيعه ولا اعناقه على مال ومكاتبه تزويج امته وشراؤه ولا يصح
من ما دون قتل ذاك الشارة الى المذكور ولكنه ليس بخير لانه قوله وانكاح امته عطف على البيع والشراء وما جاز ان لا اذن
فتخصيص الاشارة الى بعض المعطوفات دون بعض لا يكون حسنا قالوا وان يجعل ذاك الشارة الى قوله لا يزوجه الى
ومفارب وشركي تركه المفاوضة والعقار وبكاتب على انظر لانه ولده وابواه لان المكاتب اهل للكتابة كاطر اهل
للمنحى يرمي لخر اذا اشترى امها بعتان عليه فكذا المكاتب اذا اشترى امها يتكاتبان عليه حقيقة للفصل بعد ما كان
لا يملك ولا دينها يعني ان اشترى اخاه او اذرحم محرم ممن لا ولد له لم يدخل في كتابته عندنا حقه ويدخل عندنا
كما في الولادة اذ وجوب الصلة يشتمل الكل وله ان للمكاتب كسبا وليس كحقيقة لوجود ما ينافيه وهو الورق
ولهذا لا يفيد نكاح امه لو اشترىها والد حصل في الكتابة بطريق الصلة يختص بموضع وجوب الصلة وجوب
الصلة في الولادة وان كان عمر او اوجب على الاب ما لم يكن موسرا وصح بيع ام ولد شرها بدون ولد بدون ولد
عندنا حقه وقال ليس ان يبيعها لانها ام ولد كما طرأ اذا اشترى ام ولد بدون ولد ان الفيلسوف مقتضى جواز بيعها
وان كان معها ولدها لان كسب المكاتب موقوف بين ان يودي فيتقوله وبين ان يبيعه فيتقوله للمولى فلا يتعلق به
مالا يحتمل الفسخ وهو امومية الولد لانه ثبت امتناع بيعها اذا كان معها ولدها ببيعها لولدها ولو ثبت بدون الولد
يثبت ابتداء والقياس يبيع فان شري معه فلا اي ان شري ام ولد مع ولده منها دخل ولدها في الكتابه حقيقة للصلة
ولم يخرجها اجماعا لانها بيع الولد في هذا الحكم قال اعقروا ولدها ولم يدخل في كتابته حتى لا يعتق بمصطفة نفس عليه
في المصروف المبسوط كولد ولد من امته وكسبه هذا يتعلق بقوله ومكاتب عليه بالشرى يعني اذا ولد للمكاتب ولد من امته
التي اشترى اها دخل الولد في كتابته المكاتب وكان حكم الولد حكم المكاتب وكسب الولد للمكاتب بل انه كسبه ولد الوؤلدت
المكاتبه ولما يدخل في كتابتها لان الصفات الحكمية الثانية في الامرات يسرى الى الاولاد كالتدبير والاستبداد فان
كاتب قنص له زوجين فولدت دخل في كتابتهما وكسبهما يعني اذا زوج امته من عبده وكاتبتهما فولدت منه ولو ادخل في كتابته
بها ليعقبنها بانه جزءها بخلاف كتابته ولهذا يتبعها الورق والحرية فلو قبل الولد رجل يكون قيمته للام دون الاب
فان ولدت حرة بزوجها من مكاتب او عبد كسبها باذن فاستحققت فولدها عبد يبيع مكاتب او ما دون تزويج باذن
مولاه امراه زومت انها حرة فولدت فاستحققت فولدها عبد ولا ياخذ بالقيمة لانه لو وجبت القيمة لتاخرت الى
عقده لان قنص قوله لا يعطيه مال فصار نظير ضمان الكفالة فينقلب ضررا محض من جانب الحق فبطل لا الحاف فان
وطئ امه فلكم فاستحققت او شرا فاسد فردت اخذ عقدها في الحال كما لا دوزن بالتجارة يبيع المكاتب ذاك الشارة لا سعيها

ان يملأ مع هذا الوطأ فاشقت بلزمة العقره لئلا ولو لم يوطأ اخذ حين عطف بعن لوطأها بالكتاب بغير اذن
للولي لم يؤخذ حتى يعترف الفرق ان الدين ظهر بحق المولى والفصل الاول لان نوابغ التجارة داخل تحت الكتابة و
هذا العقره نوابغ التجارة ويسند الى التجارة لان الاول لا يشترى لوجب الحد فصار ملحقا بالدين النجاسة وان كان
مقابلا لم يظهره الفصل الثاني لان وجوب العقره هذا باعتبار شهرة النظام وطول سعي من التجارة فلا كساب يتأخر
الى عقره كدين الكفالم وهو تدبير مكاتبه ويخرج منه وكان مدبرا او مضى عليها لم يصب المكاتب بالخير ان شاء الله عز وجل
وفي مدبر الان الكتابة ليست بلا زوجه في جانب العبد وان شاء مضى على الكتابة وسعى في تلغيم قيمته او تلغى البدل ان مات
سيده فقبر يعني ان مات المولى له غيره سعى في تلغيم قيمته او تلغى البدل عند الا حنيف لان الثلث مستحق بالتدبير المتأخر
لانا العبد لا قبل بكل اذا لم يستحق شئ من رقيقه عند الكتابة فاذا التفت بعن الرقبه بعد ذلك التدبير سقط حصته
من بدل الكتابة وقال سعي في الاقل منهما لان العاقل تخارقل الدينين ضرورة واستيلاء مكاتبته ومضت عليها او غير
وكانت ام ولده اى يبيع استيلاء مكاتبته يعني اذا ولدت المكاتب من المولى فلهن بالخيار ان شاء مضى على الكتابة واخذ
العقره وان شئت عقرت نفسها وصارت ام ولده وعققت بعبودية وسط عنها بدل الكتابة لانها انما التزمت المال لمسلم
وقضت بالجهة الكتابة ولم يسلم برهنة الجهة فلا يجب البدل وكتابة ام ولده اى هي كتابة ام ولده لانها مملوكة للمولى وعققت
بعبودية مجانا لانها عتقت بسبب اموته الولد لبقاء الاستيلاء بعد الكتابة لعدم التقاضي بينهما ومن حكم الاستيلاء
عقبا بعد عبودية مجانا فان قلت فلما اذ اسلم لها الاولاد والاكساب قلت لانها عتقت ومع مكاتبته فيسلم لها الاولاد
والاكساب لان الكفالم يتفهم في حق البدل فينفي في حق الاولاد والاكساب لان العنق ليطرها والنظر انفسا حزا
ينحق سقوط البدل لانه حق الاكساب ومدبره اى هي كتابة مدبره لانه يحتاج الى التفاديه العنق قبل موت السيد
وذا بالكتابة ولا ينافي بينهما لان ثلثا جرته عتق عاجل بيد او اجل بلا بدل وسعى في تلغيم قيمته او كل البدل في موت
سيده معسر يعني ان مات المولى له غيره سعى في تلغيم قيمته او كل بدل الكتابة عند ابي حنيفة
لان التدبير لما يلزم بقي ما وراء الثلث عتق اذ اثبتت الكتابة فيه كما كانت قبل عتق الثلث فتقدر
لعنقه جرتها ان تبدل من جمة كتابة مرجله وجهه سعاية معجلة فيخير لتفاوت بين الامر بين وجهه
وصلى اى في عليه مع مكاتبته على نصف حال من بدل موجب يعني اذا كاتب على الف درهم الى ستة فصاعدا على خمس
مائة موجلة صح والقياس ان لا يبيع لانه اعتياض عن الاجل الخمسية والاجل ليس بمال والاعتياض
عن المال البدل ربوا وجه الاستحسان لان الاجل في حق المكاتب له سنة بالاموال لانه لا تقدر على اداء بدل
الكتابة الا بالاجل فاعطى له حكم المال وبدل الكتابة له شبهة بالحقوق التي ليست بمال بدلالة انه لا يصح ابصارا
للمزكوة ولو وصف بالزوم حقيقه موكان كل واحد منهما مالا من وجهه دون وجه فاعطى فان مات مرضى
كاتب عبده على ضعف قيمته باجل ودية ورثته التاجيل ادى تلغى البدل حالا وباقيته موجلا او لم يترك
اذا كاتب امر يعني عندن على الفين الى سنة في قيمته الف درهم ثم مات فلا مال له غيره ولم يلزم الورثة

الى الناجل فانه قد تعلق الفنى حاله والثلث الى اجل او برة دقيقا لان بدل الكتابة قد يلجأ الى متقوم
فيصير له كانه لم يكن هذا كان عتق معلقا باداء الكل وحقق الورثة كان متعلقا بجميع المبدل فبقي متعلقا بجميع
المبدل وقد تبرع بتاجيله فلا يصح فدا التلخيص منه فانه نصف قيمته اى فيما اذا كان المبدل نصف القيمة منها
ايضا المسئلة المذكورة وعلى موت المربى الذى كاتب عليه على بدل موجب ادى ثلثها حاله او لشرق بيع اذا
كاتب على الف الى سنة وقيمة الفان وماجز الورثة قيل له ادى ثلثي قيمته حاله وان حرقه والارادت الى الرق
عندهم لان الحايابة في القدر والاجل فوجب اعتبار الكل من ثلث ما كان قال حر لبيته كاتب عبدك على كذا
اى على الف درهم وشرط العتق بادائه او لا اى قال ان اديت الى الف فهو حر او لم يزل ففعل اى كاتب عبد
واذ لم يلقى لم يرجع اى لم يرجع على عبد لا متبرع به الاداء فان قيل العبد فهو مكاتب صورته ان
يقول حر لمولى العبد كاتب عبدك فلا تاعا على الف درهم على اى ان اديت اليك الف فهو حر فكاتبه المولى
على هذا وقبل الرجل ثم لم يلق الف فانه عتق لانه عتق بادائه وذا يصح من غير قبول العبد واجازته
واذا بلغ العبد فقتل صار مكاتباً للكتابة كانت موقوفه على اجازته ولم يقل على اى ان لا تكتب اليك الف فهو حر
فادى لا يعتق فيما عدا لان العتق موقوف والموقوف لا حكم له ولم يوجد التعليل وفي الاحكام يعتق لان
الكتابة فدية فيما يستغنى العبد وهو ان يعتق غدا او المشروط موقوفه فيما يرجع الى وجوب المبدل على نظر العبد
وتصالح للعقد بقدر الامكان ولو ادى لغير المبدل لا يرجع على العبد لانه متبرع وهل يرجع على المولى ويسترد منه
ما ادى ان لقاءه بغيره وان اذاه بغيره فان لا يرجع لانه متبرع فان كوت حارز غائب وقبل الحارز فاقى
ادى قبل جبراً وعتقاً ولم يرجع على الآخر وقبل الغائب لغو لم ياخذ شئ بعينه اذا قال العبد كاتبى بالف درهم على
نفسه وعلى فلان الغائب ففعل الحارز فالتيسر ان يصح الكتابة على الحارز حصته ويتوقف في حق الغائب على اجازته
لان العبد الحارز له ولاية الكتابة على نفسه وليس له ولاية على الغائب فوجب ان ينفذ في موضع الولاية ويندقف
في غير موضع الولاية وجه التحسين ان الحارز جعل نفسه اصلاً في عقد الكتابة وجعل الغائب تبعاً لنفسه حيث
ابتداء بنفسه والكتابة ثبتت بخير العاقد تبعاً فدخل الغائب في الكتابة تبعاً وليس عليه شئ من المبدل قبل الكتابة
او لم يقبل لانه تبع وتجب المبدل على الحارز لانه اصل وابتداء ادى الالف قبل جبراً اما الحارز فلان كل المبدل عليه واما
الغائب فلانه وان لم يكن المبدل لازماً لكن له تبع في الاداء لانه يتوصل به الى العتق فيكون اذاً فمعتبه فيعتق فانه
ايتى ادى لم يرجع على الآخر شئ اما الحارز فلان المبدل عليه واما الغائب فلا يعتبر في الاداء ولو اعتق
المولى الغائب سقط حصته من المبدل ولو وصى المولى بدل الكتابة من الغائب لم يصح لانه ليس عليه شئ واعتق المولى
الحارز سقط حصته واخذ الغائب حصته حتى لو لم يرد رقيقاً وان ادى الحارز حصته لا يعتق لان العتق
معلق باداء الكل واذا ادى الكل لم يرجع على الغائب شئ فان كون ثبت امة وطفلاً لها وقيلت فاقى ادى
لم يرجع وعتقوا يعني لو كاتب امة على نفسها وعلى ابنتين لها صغيرين يخدمون وليس جواز العقد على انها بطريق

الولاية اذ لا ولاية للام طاعة ولا لها ثبت للامة ولكن طريق جوازها ان ذلك جاز عليها فصد وعلينا تبعاً
استحقنا كاتبة لمار على عبد للمولى عاتبة وابتهم ادى لم يرجع على صاحب شئ لامة وجبر المولى على الف
باب كتابة العبد المشرك احد شرطي عداون للآخر بكتابة حصته بالن وقبضه ففعله وقبضه بعضه فذا ان
عجز اى المقبوض للآخر ان يفي المكاتب الضمير المشرك في اذن للآخر الضمير حصته ورا قوله فذا له يرجع الى الآخر
وقوله وقبضه محذور معطوف على كتابة يعني عبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكاتب حصته بالف
درهم ويقبض بدل الكتابة فكانت هذه خطه فقط عند لى حصته لان الكتابة تخفى عنده وليس لشريكه التصريح
لانه باذنه الفلانة خطه لا يصح لشريكه لانه يوضاه ولكن يسمى العبد في نصيب التاكت وان ادى بعض الالف
او كله سلم وليس للتاكت ان ياخذ منه نصفه وعند هذا الكتابة لا تنجز فيكون الاذن ذكناً بكتابة نصيبه اذنا بكتابة
كله فذا كاتبة يكون مكاتباً بنصيبه حكم الملك ونصيب الشريك حكم التوكيد والاذن فيكون بدل الكتابة بينهما
واذا قبض المكاتب شيئاً يكون بينهما قبل البيع وبعده ولو كاتب بلا اذن له حق الفسخ عند الكل بين رجلين مكاتبه
جاءت بولي فادعاه احد من جارات باخر فادعاه الآخر فبعت منه اتم ولد للاخر وضمن نصف قيمتها ونصف عقر
لشريكه يعني امة بين رجلين كاتبا فوطئها احد من فوطئ ولد للاول وضمن نصف قيمتها ونصف
عقرها وشريكه اى بضم شريكه عقرها اى كل عقرها وفيه الولد وهو امة وان دفع العقر اليها اى الى المكاتبه صح
لان العقد حرمها حال قيام الكتابة لاختصاصها بنفسها فاذا عجز رد الى المولى لانه ظهر اختصاصه وهذا قول يع حنفية
وعند هذا على اتم ولد للاول وفي مكاتبه ظاهراً للمفسد لان الاستيلاء لا يجلد الفسخ والكتابة يجلد فخرجنا الاستيلاء وكلناه
وضمنا الكتابة في حق التملك وهي لا يقرز به والكتابة تنفس فيما لا يقرز به وعليه نصف قيمتها لشريكه عند بيعه بوسف مكاتبه
لان ملك نصيب شريكه من المكاتب موصراً كان او موصراً لان ضمان التملك لا يخلط باليأس والاعمار وعند محمد عن الاداء
وهو نصف بدل الكتابة على اعتبار الاداء والاقبل مستقيم فيجب الاقل ولا يثبت نسب ولد الاخير من الآخر لاني وطئته صادف
ملك الغير ولا يكون الولد له بالقيمة وبغيره كل العقر **وله** ان الاستيلاء يقبل الجزى اذا وقع في محل لا يقبل النقل كالمدينة
بين اثنين اذ المولى لها تخفى ويقتصر الاستيلاء على نصيب المستر ولا الكتابة لا يسبيل الى الفسخ فاذا جازت بولي آخر
ودعاه الآخر فقد ادى نسب ولامة نصفها ملك له فيصح دعواه ويثبت نسب منه فاذا عجزت المكاتبه بعد ذلك جعلت
الكتابة كان لم يكن ويثبت ان الامة طهرها اتم ولد للاول لان المقتضى لتكامل الاستيلاء موجود والمانع من التكامل
الكتابة فاذا انفسخت الكتابة على المقتضى علم من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار والبايع اذا سقط الخيار ثبتت الكتابة
الملك به من وقت وجوده فيضمن الآخر نصف قيمتها لانه يملك نصيبه بكامل الاستيلاء ونصف عقرها لو طئ امة مشتركة
وبضمني شريكه كل عقرها وفيه الولد الآخر ولا يقرز بالقيمة لان الآخر غير له الموقوف لان وطئها على طئ ان
نصفها على حكم ملكه وطئ بالجزى وطئ لان الكتابة اذ لا ملك له وولد الموقوف ثابت النسب منه حر بالقيمة ولكنه
وطئ اتم ولا يقرز حقيقة فله كل العقر فان لم يكملها لها الثاني ودبرها معجرت بطل تدبيره عند فم اما عند هذا

فان المستفاد عنك ما قبل العجى وانما عند فلانة بالبحر يظهر ان كلهما ام ولد للاول وانه ليركن فيها ملك لهما وملك شرط
الصحة بطلان التدبير بخلاف ثبوت النسب الملك من حيث النكاح الظاهر كاف لثبوت النسب ومضى ام ولد للاول وللولد له
الصحة بطلان العدة وضمن الاول لشريكه نصف عمرها لو طيلة امة مشتركة بينهما ونصف قيمتها لانه يملك نصفها بلا استثناء فان
حذرهما الى الامة المشتركة احداهما غنياً فحيزت ضمن نصف قيمتها الشريك عند ذلك نصف لان الاعناق عنه تنجز فيبقى
نصيب الآخر مكتاباً ولا ضمان ولا سعاية ان مضت على الكتابة لان نصيب السالك لم يتغير عما كان عليه وبقي مكتاباً كما كان
فلم يتلف شيئاً عليه فلا ضمان وعندهما يضمن لان الاعناق لا يجزى فيعتق كالكل فله ان يضمنه ان كان موسراً ويستثنى ان
كان معراً لان ضمان الاعناق يختلف باليسار والاعسار لكن عند بيع يوسف يضمن قيمتها وعند محمد الاقل من نصف
القيمة ومن نصف بدل الكتابة ثم اختلف على قول بيع يوسف فقال بعضهم نصف قيمتها فقه قال بعضهم نصف قيمتها كما
وطو الصحيح ورجعه به عليها كرجع المعتق بما ضمن عليها عند ذلك نصفه لانه لما تجزى ورثته الرق صار مكتاباً لم تزل
فيه فصار العتق مثلاً لنصيب الشريك بالاعناق السابق بعد بين رجلين دبره احداهما حره الآخر ملياً اي غنياً
او عكساً الى حره احداهما ثم يهدد دبره الآخر اعتق المدبر او يستق فيها اي في السنتين امانة المسئلة الاول فلانة
لماد بواحدة او لا اقرر على نصيبه وبيع نصيب صاحبه على ملكه فاذا اعتق حرة اعتاقه وفسد نصيب المدبر وفي
على ملكه فان تماء اعتق وان شاء استق كالودي لم يدبر الا انه يتغير في النصيب والسعاية قيمة مدبر لان الاعناق صار في
المدبر وقيمة تعرف بالرجوع الى تقوم المعومين واذا ضمنه لا يملك بالضمنان لانه لا يقبل الاستقال كما لو غصب مدبراً
وايق فانه يضمن ولا يملك وهذا لاعتناق لم يوجب الضمان الا بعتقه العدو ان وعدوا اذ ادبره احداهما او لا
صار ملكه مدبراً او ملك نصيب صاحبه لانه لا يجزى وبطل تحريره لانه صار في ملكك الغير ويضمن نصف قيمته
موسراً كان او معراً لانه ضمان عنك والامانة المسئلة الثانية فلان الاعناق تجزى عنه فاذا اعتق احداهما او لا
بقي نصيب المدبر على ملكه ووجب حتى التقضي او الاعناق او الاستسعاء لكن حق التقضي لم يجز الا بعتقه
التيك فاذا دبر نصيبه فقد اختار الاستسعاء على ملكه عادة فلم يبق له ولانية التقضي لانه لو ضمنه لصار ذلك ضمان
جناب نصيبه تغير المخرج فبقى خيار الاعتق والاستسعاء لانهما لا تافيان التدبير وعندهما لما اعتق نصيبه احداهما
او لا خلق كله لانه يجزى وبطل تدبيره الاخر لانه صار في الحر ويضمن قيمته ان كان موسراً وبيع العبد ذكراً ان
كان معراً او ضمن شريكه الاول فقط اي لا يضمن في الثاني وعدة صوت العكس **باب المكاتبة والعجى** مكاتب
عجى عنهم اي شبه المالك ان كان له وجه سيئ اي دين يقيضه لا يجزى للمالك اي لا يجعل الى تعيينه نظر له وان
كان للمولى حق الفسخ بالعجى عن نجم لم يرد الى ابن عمر رضي الله عنهما في مكاتبته عن نجم ردة الى الرق الى ثلاثة ايام لانهما مئة
ضربت لابلها العذر كما شرط الخيار والمراد والاى ان لم يكن له وجه سيئ فجزى للمالك وفسخها بطلب سيده
او سيده برضاه اي بفسخ الكتابة سيده برضاه المكاتب وعاد رقه معطوف على قوله فسخها اي عاد الى احكام
الرق من كونه مبيعاً وغيره لانفساح الكتابة وما رده لسيده لانه ظهر انه غيبه فان مات عن رقه او اى عن مال

في بديل الكتابة لم تقض الكتابة وقضى البديل من ماله وحكم بعبده حرّاً الى بعبقه في آخر جزء من جزء ايجرة والارث
منه وعلق عليه هذا قوله ولا ارث منه مجرد ان معطوفاً فان على مونة يعني حكم بان ما بقي ميراث لورثته وحكم
بعبق اولاده ان ولدوا في كتابته او نراهم في كتابته وهذا قول علي وابن مسعود ورواه اخذ علما ورواه قال زيد
ابن ثابت تقضي الكتابة بموت وموت عبداً او مات ترك فله لاه وهو قول الشافعي او كوتب هذا معطوف على
قوله مات مورو ابنه صغيراً او كبيراً بجملة اي بكتابة واحدة يعني اذا مات من كوتب هذا ابنه صغيراً او كبيراً بعبقه واحد
وترك وفاء لا يبيع الكتابة وقضى ما عليه من ماله وحكم بعبقه في آخر جزء من اجزاء حيوة فيعتق ابنه بعبقه ويرث
واما اذا كان الابن مكاتباً بعبقه على حدة لم يرث الابن منه شيئاً لانه اذا كان مكاتباً على حدة لا يعطى ابيه بل يعطى
بادائه فيتأخر عنق من عنق ابيه الى وقت الاداء فيبين ان كان عبداً في حال عنق ابيه فلا يرث لان الرق مانع
من الارث وان لم يترك شيئاً ولان كتابته ابيهم سعي على نجومه اي اذا مات المكاتب ولم يترك مالا في بديل الكتابة
وترك ولداً وله في كتابته سعي في كتابته ابيهم على نجومه فاذا دى حكم بعبق ابيه قبل موته ويعطى لان الولد دخل في كتابته
وكسبه وصار اداؤه كاداء ابيه وجعل كانه مات عن وفاء وان شراه اي ان لم يترك وقاه وترك ولده في شري
في كتابته ادنى البديل حالاً او رد رقيقاً يعني قبل له اما ان يؤدى بدل الكتابة حالاً ولا ارث في الرق عنده حصه
وعنده ما يؤديه على نجومه لانه يكتب عليه فيسعى على نجومه كالولاء المولود في الكتابة لانه صار بمثابة حتى ملك المولى
اعتاقه كاعتقاه المكاتب بخلاف ما يزكركم المكاتب فانه لا يملك اعتاقه **وله** ان الاجل ثبت شرطاً في العقد فثبت
في حق من دخل تحت العقد والمشتري لم يدخل تحت العقد وليس حكمه اية لكونه منفصلاً وقت الكتابة عنه بخلاف المولود
في الكتابة لانه متصل به وقت الكتابة وان ترك ولداً في حرة وديناً في بديلها فيجب الولد فيقتضيه اي بموجب الجناية على
عاقلة امه لم يكن ذلك نجيزاً لايه وان اخصم قوم امه واياه في ولايته ففقط به لقوم امه فهو نجيز والفق ان القضا
في المسئلة الا قوله يقر حكم الكتابة لانه من حكم بقاء الكتابة ان يكون المولى الام لان تقيد ابنته من موالى الاب
لان الاسم يعق بعد والعقضاء يفر حكم الكتابة لا يكون قضاء بنفسها وفي المسئلة الثانية الاختلاف وقع في
الولاء مفهومه اذا استغنى عن قيام الكتابة واستقامتها لان الكتابة اذا انتقضت كما قال زيد بن ثابت لم يهرق الولاء
على موالى الام ومات عبداً وان بقيت كما قال علي رضي عنق الاب بالاداء وانتقل الولاء الى موالى الاب ولم يهرق
عليهم فانما قضى القاضي بالولاء لموالى الام كان قضاء في حكمه فيفضل محمد فيه فينبذ قضاءه فكان نجيزاً وانما
قال ديناً في لانه لو كان عيناً لا يثنى القضاء باطاف بالام وترك الوقلة وطالب السيد ما ادنى اية الى المكاتبه الى
مولاه من صدقة نجح لان الصدقة كانت ملكاً للمكاتب ثم صارت للمولى بالاداء وببديل الكفا الملك كبديل اذ نجح
ملك المولى كسبه ملكاً بعبده فببديل الملك ولما عندنا يوسف في ذلك في الصحيح وان كان قبلي فزعمه يقتضيه ان لا يحل
لانه لا يتبدل الملك بالجزء منه بل يتفرق ذلك للمولى بالجزء لان بعبقه لا حيث في نفس الصدقة وانما الحين في فضل
الاخذ لانه لا يرد له ولا يحل للمسلم ان يبدل نفسه الا عند حاجته ولا يحل لها شئ وان كان محباً لانه زيادة شرف

منه ولا يشتري وهو يعقله أي يعرف أن البيع جالب للثمن سالب للبائع والشراء جالب للبائع وسالب للثمن إجاز
وليته أو فسخ فإن اتلفوا شيئا ضمنوا بعينه لو اتلفوا مال غيره ضمنوا إذا جاز في الأفعال فانفق الاتلاف موجباً للثمن
فإن عدم العقد من الشيء والجنون لا ترى أن الحائض المائيل بعد الطهر إذا اتلف به شيء ضمن صاحب الحائض وإن عدم العقد
من صاحبها سقط طه ولا يجزئ حرق مكلف بغيره وهو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الرهوى والتفريط من عادة البدن
عند الجحفة وقالا لا تجزئ نظر الكالصة **وله** أنه حر مكلف وزجره اهدار الأمانة وهو آخره من تبدل بماله وفسق
ودين بغيره لا يجزئ على الفاسق بسبب فسقه إذا كان مصلحاً له ماله عندنا والفسق الأصل والطاري سواه لأن الفاسق
أهل للولاية فيكون أهلاً للمصرف ماله وعلى المدبون بسبب دينه عند بيع حصة وقال لا يجزئ المدبون بطلب الغنا
لأن جرح نظر المغنا **وله** أن جرح أهلاً للأمانة فهو آخره لا فيما يحمل الفسخ والشراء والأمانة والرهبة
وأما فيما يحمل كالاتلاف والعقاق والشكاح في غير جاز اتفاقاً وقبح منه أي من كل من السفينة والمدبون بعد جرحه ما قبله
أي قبل الجرح من التفرقات عند بيع حصة لبطان جرحه فينفذ أقران ومبينة بغيره ماله وعند ما لا ينفذ الجرح للصحة
بل لا يجزئ بغيره ما جرح وهو الذي يعلم الناس للجليل وطبيب جاهل فيفسد أهدان الناس ومكارى مفلسي
تبلغ أحوال الناس لأنه إذا ماتت دأته الطريق لا يمكنه شراء أخرى ولا استنجارها فيدفع الأهل بالأدنى
فإن بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة وحين تفرقه قبله وبعد الفسخ إلى ورثته قبله وبعد
عائذ إلى مصدر ببيع تسليم إليه ماله ولو لم ير رشيد لو للوصل عند بيع حصة لأن المنع كان لرجاء الناؤب فاذ بلغ ذلك
السن ولم يتأدب انقطع عنه الرجاء غالباً فلا معنى للرجوع فلا يمنع أبداً ولا يسلم إليه ماله حتى يونس رشده
لأن حكمة المنع هو التسعة فيبقى ما بقي كالصبا وحسن الفاضل المدبون ببيع ماله لديه وقصصه ورواه دينه من دراهمه
يبيع إذا كان دينه دراهم وماله دراهم وقصصه الفاضل دينه عن ماله بغيره من لأن للغيرم حق الأخذ بل رضاه وللغافق
أن يعبته وباعه ونايسه لدرهم دينه وبالعكس كمن أنا وكان القياس الدليال لأن الدراهم والدنانير جنسان
مختلفان وجه الاحتسان أنهما متحدان في القيمة فيباع كل منهما لأجل الآخر لا عرضة أي لا يبيع الفاضل عرضه وعقدان
لأن النامي في الأعيان أعراضاً فلا يجوز للعاقبة أن ينظر لغرضه على وجه يلحقه الترتيب وأما النقود فوسائل ولا عرض
في أعيانها بل في ما يترها ومن أفسس مع عرض شراء فباعه لموة للغيرم صورة رجل أفلس وعنده متاع لرجل ابتاعه
منه ولم يؤد الثمن فباعه المتاع أسوة للغيرم فإنه لأن حق الفسخ بالعجز عن تسليم المبيع وهو أصل حتى يشترط
وجوده حال البيع لا يدل على ثبوت حق الفسخ بالعجز عن تسليم الثمن وهو يتبع حتى لا يشترط وجوده **فصل**
بيع بلوغ الفلاح بالاحتلام والاحبال والازال والحارية أي بلوغ الحارية بالاحتلام وطيفي والجليل فإن
لم يوجد واحد منهما فحتمه يتم له ثمان عشرة سنة ولها معطوف على ما في وجته يتم لها سبع عشرة سنة وقال لا يفرها
أي في الفلاح بل بالحارية كحصيل بلوغ يتنام خمس عشرة سنة وقولها رواية عن أبي حنيفة وبه يفتي **فصل** قوله
ولا يفرها ما للمهرل اليتيم أم بالتحية هي أحسن حتى يبلغ الشدة وأشد الصبغة يتنام ثمان عشرة سنة كذا قال ابن عباس

أمر

أنه

دفع

ولها أن العادة الغالبة إلى العلامات تظهر هذه لالة فجعلنا المداة العلامة راسخ من لا يظهر العلامة راسخ
وأي مدة أي مدة الفلاح إمكان حصول البلوغ اثنتا عشرة سنة ولها أي أدنى مدة للحارية تسع سنين فإن راسخاً
أي قادر بالبلوغ فقالا بلوغاً صدقاً لأنه لا يعرف إلا من جهتها وهذا كالمبلغ حكماً **كتاب المأذون** الأول من كل
جرح واسقاط الحق ثم يعرف هذا معطوف على مقدار بيعه إذا كان المولى ينقل عن الجرح ثم يعرف العبد لنفسه بالعلية
يعني يعرف بالمالكية الأصلية وأهلية لنفسه فلم يرجع بالعهد على سيده مدة لتفريط على قوله يعرف يعني لا يرجع
بما طعه من العهد عن إذا الثمن وغيره على المولى ولو كان نائباً عنه لرجع كالوكيل ولم ينوقت هذا بياناً
الاسقاط فإن الاسقاط لا ينوقت فبعد أدنى يوماً مادون حتى يخرج عليه يعني إذا أخذ له يوماً يكون مادون
أبداً إلى أن يوجبه الجرح ولم يخص بنوع هذا أيضاً بيان أن الاسقاط فإن أذن في نوع ثم أذنه في الأنواع
ويكون مادوناً في جميع التجارات وثبت الأذن فبعد دل سيده يبيع ويشترى وسكت ولم يفرق مادون
في جميع التجارات لأن العادة جرة بأن من لا يرضى بغيره يبيع فيجعل سكرته إذا نادى فعلاً للغير وعن الناس
خلاف مالواذن بشيء بعينه لا يصير مادوناً لأنه لا يحد أم لا أذن ولو صار مادوناً بهذا العذر يتقدر
على المولى استخدام المملوك كما جواهم ورجا فلواذن مطلقاً أي قال أذنت لك في التجارة ولم يعبه بقيد بنوع شيء
كل تجارة منه لأن المراد منه جنس التجارة فيبيع ويشترى ولو بقيت فاحض عند بيع حصة وقال لا يجوز لأن العبد
الفاخر جاز مجرى التبرع المأذون في بيع من الميراث من الثلث كسائر التبرعات **وله** أنه تجارة لا يبيع لأنه واقع في
ضمن عقد التجارة الواقع في ضمن الشيء حكم ذلك الشيء والمأذون في حق التجارة لم يفر بالرجاء لأنه لا يفر
لنفسه عليه نفقه لا يحكم الأمر وبكل شيء أي بالبيع والشرى لأنه من أنواع التجارة وبرهني وبرهني لأنها من أنواع
التي تارة إذا الأول أيداد والثاني استيفاء وينقل الأرض المراد منه التجارها فلم أن يثبتا جراً الأرض والبيوت لأن
كل ذلك من عادة التجار وبأخذها من أربعة لأن العبد إذا كان من قبل فهو كالتجار الأرض وإن كان من قبل
رب الأرض فهو أجارة نفسه أنه يملك كلا الوجهين ويشترى يذراً يزرعه لأنه يفسد به الترخ قال عمر الزارع نيا
ويشاك عناناً لأنها من مبيعات التجار فبذلك لأن مفاضة المملوك غير جاز لأنها تقتضي الكفالة وهو لا يملكها
فوق الكفاية شركة العنان إنما تصح منه بالنقد والقيمة أما لو اشترى العبد المأذونان لهما في التجارة شركة عنان
على أن يشترى بالنقد والقيمة بينهما لم يجز من ذلك السنية وجاز للنقد لأنه السنية مع الكفالة عن صاحبه والمأذون
لا يملك الكفالة وليس في النقد مع الكفالة عن صاحبه فيجوز بقدر ما يملك لا بقدر ماله عكس ويدفع المال مضاربة
وبأخذ مضاربة لأنه من عادة التجار ويشتري ويبيع لنفسه لأن كل منهما من باب التجارة ويقر بدعوة وعقب
لأن ضمان الغصب ضمان معاوضة لأنه يملك المال فكان ملكاً بالتجارة ودين لأن الأقرار من باب التجارة
أذول لم يجر لأجتنب النامي من معاوضة ومهدى طعاً ما يبيع قال بعض المتأخرين أن كان مال التجارة مثلاً عشرة
الآف درهم فأنخذ منها فبمقدار عشرة دراهم كانت بغيره وفي الفتاوى الصغرى المأذون بملك التبرعات

كان من يفتقر بقليل أو كثير فالزيادة لا يسلم للمولى كونه متهما في المعاملة مع المولى بحق الغرماء ويكون المولى بالزيادة
حظ الفضل وان شاء ينقض البيع حينئذ يملك الغرماء ويطلب منه لو سلم مبيع قبل قبضه بغير اذنت المولى عليه فقبل قبض
الثمن بطل الثمن لان تسليم المبيع سقط حقه فلو بقي الثمن بقي ديناً في ذمة العبد فالمولى لا يستوجب عليه عيبه دنياً
خلاف ما اذا كان الثمن عرضاً فان المولى احق بذكر الثمن من الغرماء لانه بالعقد ملك العوض بعينه فلا يجب دينه ذمته
ولم يمس مبيعاً بغيره الى المولى ان يحبس المبيع حتى يستوفى الثمن لان البايع له احق حبس المبيع حتى كان احق من الغرماء
لان البيع يزيل العين عن ملك البايع ولا يريل ملك العبد ما لم يصل اليه الثمن فيبقى ملك العبد للمولى على ما كان حتى يستوفى الثمن
وهو اعانة مدينه بوجوب اعانة المولى العبد المادون حال كونه مدينه بوجوبه سواء كان الدين محبطاً لولم يكن لان الذات قائم
ونفاذ العقوبة بغيره عليه وهن السيده الاقل في دينه وقيمة لانه بالاعانة فوت عليهم عملاً تعلق به حقهم ولا وجه لرد
العقوبة حقيقة المكفر فوجبت الضمان دفعا للفرار عن الغرماء والعبد عقل دينه معتق اي ما بقي من الدين طول العبد
بعد عقوبة لان الدين في ذمته ولم يلزم المولى الا بقدر ما اكلف من حقهم بقي الباقي عليه كما كان فان بيع عبده ودين محبط
برقبته وعقوبة المشتري فاجاز الغرماء بيعه ولم يمتنع او ضمن المشتري او البايع قيمته بغير اذابة المولى وعليه دين محبط برقبته
وما لم يفسد اثم المشتري وبغيره فان شاء الغرماء اجازوا البيع واخذوا ثمنه وان شاءوا ضمنوا المشتري والبايع قيمته لان
كل واحد منهما متعبد بالبايع ببيع وتسلم الى المشتري بالعقد والتعبد هذا اذا باع بغيره لا يبيع بدونه وبدون اذن
الغرماء والدقيق حاله واما اذا كان خلاف هذه الاشياء الثلاثة فلا ضمان على المولى ثم ان ضمنوا المشتري رجع بالثمن على البايع
وان ضمنوا البايع قيمته سلم له الثمن ولزم البيع واغنا فيه بقوله وضمنه المشتري لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم
ان ينقصوا البيع الا ان يقض المولى ديونهم لان حقهم تعلق برقبته فان ضمنه اي الغرماء البايع ورز عليهم ببيع رجع
البايع على الغرماء بغيره وعاد حقه اي حق الغرماء في العبد بغيره اذا ضمن الغرماء البايع قيمته ثم رد على المولى بغيره فلم يولى
ان يرجع بالقيمة على الغرماء ويكون حق الغرماء في العبد لارتفاع سبب الضمان وهو البيع والتسلم وهما كالتعبد بالبايع
وسلم وهن القيمة ثم تسلم عليه بغيره كان له ان يرد على المالك ويسترد القيمة فان باعه بغيره سلم على دينه فلم يرد بيعه ان
لم يصل منه اليه بغيره انما يرد على رجل واعلم بالدين وجاء الغرماء بعدما قبضوا المشتري العبد فلم يردوا ان يردوا البيع
لتعلق حقهم بالقيمة المستعانة او ببيعاً وبالبيع فانت هذه الخيرة وان وصل اليهم الثمن ولا حاجة بالبيع لا اى ليس
ابردوا البيع حتى يعلق برقبته العبد بغيره اذا لم يصلوا الى الثمن قال قاضي خان فاوله اذا باع بغيره لا يبيع بغيره
لزم وبعد البيع لا يمكنهم الاستعانة بملك المشتري وكان لهم ان ينقصوا البيع وان كان في الثمن وقتاً بدونهما
لا يكون لهم ولاية بنقض البيع واذا قال المصنف معلماً ان البايع اذا علم المشتري ان على العبد ديناً والمشتري دفع
بذلك سقط حياضه في رد بغير الدين حتى يقع البيع لازماً فيما بينهما وان لم يكن لازماً حق الغرماء فلم له ولاية بنقض
البيع قيد بقوله ولا حاجة لانه لو كانت قائماً ان يرد على المالك او ينقص البيع ولا حاجة للغرماء المشتري منكر دينه اي
حال كون المشتري منكر دين الغرماء ان غاب بايعه لان الدعوى تنقضي فسخ العقد وهو قائم بالبايع والمشتري
فيكون الغرض قضاء على الغائب فلا يجوز ولو لم يردى وباع ساكتاً عن اذنه وجره فهو مادون بغيره اذا قد علم بغيره فبأنه
والمشتري ولم يجر بغيره فهو مادون والقيس ان لا يثبت الاذن لان السكوت محمل وعلى الاحتقان يثبت لان الظاهر انه
مادون حلاً لا مأمراً للمسلمين على الصلح ما لم يكن ولا يثبت لجواز الا بالاذن فوجب ان يحمل عليه قوله ساكتاً عن
اذنه ليس بعبد ولو اخبره مولاه اذن لم فالحكم كذلك وكذا القيس ان لا يثبت لانه محد دعوى منه وزه الاستحسان
يثبت لان ذلك ضروري واقامة الحج على انه مادون عند كل عقد غير ممكن والناس نعموا بذلك وارجاع المسلمين
حجة يتركه كماله القيس ولا يباع لدينه الا اذا اقر سبيله باذنه بغيره اذا لم يكن في الكسب فانه يبيع برقبته خيره مولاه

ملكه

وقوله بالاذن وان قال ولو محذور فالقول له تسلمه الاصل فيه المسوط شيخ الاسلام لو ان الغرماء اقاموا البيعة ان العبد مادون به
له الثمن والبيعة والعبد محذور والمولى غائب لا يقبل بيعة ولا يبيع برقبته العبد بالدين وان اقر العبد بالدين فباع القاض كسائر
وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى واكثر الاذن فان القاض يطلب الغرماء بالبيعة على الاذن فان اقاموا في الآفة وا
على المولى جميع ما قبضوا من كسب العبد ولا ينقض البيوع التي جرت من القاض في كسبه ويؤخره دون الغرماء الى
ان يعقب العبد وتعرف البيعة ان تقع اي ان كان نفعاً محضاً كالسلام والائتباب في بلاد اذن فان ترك الطلاق والعتاق
والهبة والصدقة لا اى لا يملك البيعة وان اذن به المولى ان الموصل وما نفع وقر كالبيع والشراء والاجارة والتكليف وعلق
بأذن وليه لان البيعة العاقل ينسبها البايع من حيث انه عاقل متميز وبشبه الطفل الذي لا عقل له من حيث انه لم يوجبه
المرحطاب ومن عقله قصور ولغيره عليه ولاية فالحقناه بالبايع في المنافع المحضة والمخض وبالمخض في المنافع المحضة
ولا فيما بينهما بالمخض عند عدم الاذن وبالبايع عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر لانه الاذن ولكن قبل
الاذن يكون منقلاً على اجازة المولى بشرطه اي شرط كون البيعة مادوناً ما باذن وليه ان يعقل البيع سالباً للملك و
الشراء حاله ان الملك ويعرف الغيب السبيل الفاحش ووليته ابوه ثم وصية ثم جده ثم وصية ثم القاض او وصية اي من نصيب
القاض سواء كان الصغير في عيال هو لا او لم يكن ولو اقر على ما معهم من كسبه بغير اذابة البيعة المادون بدين او غيب
او كره المال المال او اذنت بان اقران ما ورثه من ابيه لانسان محبة في ظاهر الرواية لانه بالنص ما رأى المولى الحق
بالبايع وكل واحد من المالكين ملكه فارجع عن حاجة الغير فيبيعه اقران فيها وعلمه حصة انه لا يبيع اقرانها فيما
ورثه عن ابيه لان محبة اقرانها كسب طاعة الى ذكره في التجارات ولا حاجة في المورث عن ابيه **كتاب الغصب**
هو اخذ مالي اختز به غيري على ما ليس بمالك كالمدينة متقوم اختز به غيري على ما ليس بمالك اختز به غيري على ما ليس بمالك اختز به غيري على ما ليس بمالك
بلا اذن ملكه ما ملكه اختز به غيري على ما ليس بمالك اختز به غيري على ما ليس بمالك اختز به غيري على ما ليس بمالك اختز به غيري على ما ليس بمالك
ثمرة الخلف تظهر من مسائل منها ان زوايد الغصب مضمونة عند المالك ان اثبات اليد المبطله وجد وغير مضمونة
عندنا لان ازالة اليد لم يوجد ومنها ان الفقار يكون مضمونة عندنا وعندنا لا ومنها ما ذكره المتقن وهو قوله
يختصم العبد وقيل الدابة غصب لوجود ازالة اليد المحقة لا جلوسه على الساطى اي لا يكون جلوسه على سباط
الغير غصباً لعدم ازالة اليد وعندنا هي كغيرها لا يثبت اليد المبطله وحكمه الا ان علم اي حكم الغصب المأمور
عند العلم بانه مملوك لغصبه منه وان كان بدون العلم بان ذلك انما اخذ ماله بحكمه المأمور دون المأمور لانه معدوم
لعدم تعلقه قال انه يرد على المالك فيما اخطأ ثم ولكن ما تمتد فلو كان رد العين قائمة بغيره يجب على الغاصب
صبر ودعوى المقتضية على المالك والغرماء هالكه بغيره يجب عليه الضمان اذا هلك المقتضوب وجب المثل
في المثل كالمكيل والموزون والعدوى المتقارب فان انقطع المثل اي جنى المقتضوب على السوق لا عن دور الا كما
في قيمة اي يجب على الغاصب قيمته يوم قبضه لان المثل نوعان كامل وهو المثل صوتي ومعنى وهو الاصل في ضمان
العقد وان وفاء وهو المثل معن والقيمة والقار لا يكون مشرعاً مع احتمال الاصل لانه عن المثل الكامل ولا ينقطع
الاحتمال بالانقطاع بل بالمضمومة والعقضاء وان غير المثل بغيره اذا كان الغصب حالاً لا مثلاً له يجب قيمته يوم غصبه
لان هو السبب كالعقد المتقارب مثل البطيخ والتمار فان ادعى المالك اي الغاصب هلك المقتضوب جنى
حتى يعلم انه لو بقي اظهره ثم قبضه عليه بالبدل لان المثل متعلق بالعين وللناس اغراض في العين ولا يقبل قوله والمالك
حتى يحصل عليه المثل المقتضى المدة او باقاة البيعة والمدة مذكورة الى راي القاض بشرطه اي شرط تحقق الغصب
كون المقتضوب تعلية لان ازالة اليد انما يكون فيما يتقفل ولو غصب عقاراً لم يملكه فيه بان غلب السبيل على الارض
فبقيت تحت الماء او غصب داراً فهدمت باقية سماوية لم يضمن لان معنى الغصب لا يتصور في العقار فلا يضمن الغاصب

وضمن ما نقص بفعله كسكناه وذرعه الى يعرف النقصان في ذرعه لانه انقص العوض والعقار فتمت بالاتفاق اتفاقا
 وذاخذ الغاصب راس مال وهو البذر وما انفق عليه وقد ما غرم من النقصان ونقصه بالفعل صورته اذا غصب
 ارضا وزرعها فخرجت ارضه اكرار ونقصها الزرعة ما يبلغ قيمة كثر وطقة من المثل ما يبلغ كذا فاخذ منه ضمان
 النقصان فانه ينقصه فبكر لانه ربح ما لم يكن ذكر الامام السرخسي في مبسوطه ان كان غاصب الدار باعها وسلمها
 ثم اوفى بذلك وليس لرب الدار بينة فاقرا له حق المشتري باطل لان المشتري صار مالكا بالشرع من حيث الظاهر
 ولا يقبل قوله البائع بعد ذلك في ابطاله ولا ينافي على الغاصب للمالك لان الغصب لا يتحقق في العقار او با
 حارة خلد غصب ما يصرفه المجرى من غير يد ينفذ اذ غصب عبدا فاجره فاخذ عليه فتنقصه الغلة ضمن النقصان وينقص
 باجره وانما امر بالتصدق لانه يستفيد بسبب شيئين وهو التصرف في مال الغير وحكمه ببيت مضافا الى سببه فلا بد من ثبوت
 الخلف فيها حكم ذلك السبب واجر مستعارة يقع اذا استعار شيئا فاجره فاخذ اجره ينصرف في ذلك الاجر وخرج الى ينقص
 بربح حصل بالتصرف في مودعه او مقصودة متعينا بالاشياء يعني اذا كان شيئا يتعين بالاشياء كالعروض او بالاشياء
 معطوف على قوله بالتصرف ويدرهم الوديع والغصب ونقصها معطوف على قوله بالتصرف يعني ينصرف بربح حصل
 بالشرع بدارهم الوديع والغصب ونقصها فان اشار اليها ونقصها الى غيرها اي ان اشار الى غير الدارهم المقصودة
 ونقصها المقصودة او اطلق اي لم يشر الى شيء بل قال اشترى بثلث درهم ونقصها اي نقصها من الدارهم الغصب او الوديع
 لا اي لا ينصرف فان الزرع بطيب له ويغيبه وهو انما هو ان اشار اليها ونقصها في هذه الصورة لا
 بطيب الرمح لان الاء شاة اليها بقيد التعيين فيستوي وجودها وعدمها وما ذكره في الجاهل من انه اذا اشترى بدارهم
 الوديع ينصرف بالزمن كما قال اريد به اذا اشار اليها ونقصها قال مشايخنا لا يطيب بكل حال ان يتناول من المشتري
 قبل ان يضمن وبعد النقصان لا يطيب الزرع بكل حال وهو المختار فان غصب وعبر وزال اسمه واعظم منافعهم
 ومكسره الغاصب المعصوب بالاجل قبل اداء البذل يعني لا يحل للغاصب ان يتفجع به حتى يؤدي حمله كذا في شاة
 وطبخها او شربها وطحن حبوب وزرع وجعل حديد سيفا وصغيرا او البنا على ساجه اي ملك الغاصب بالبناء على ساجه
 ولكن اي على لبن معصوب زاله ملك المالك وزرعها وزرع الغصب قيمتها لان البناء مال الغاصب لانه حامل بصنع
 وزرع نفسه اذ اراد به قال الكرخي والفقهاء ابو جعفر انما لا يتحقق اذا بني في حوائط الى الساجه لاعليها لانها غير معقده
 في البناء اما اذا بني على نفس الساجه فينقص لانه معتد في هذا البناء وجواب الكتاب بردها التفسير وهو الاصح
 ويجوز ان يكون الواو الواصلة في قوله لبن بمعنى او الفاصلة ليكون الشاة على الراجح ويكون نقدر الكلام ملك الغاصب
 بالبناء على نفس الساجه او على لبن فانه دخل الساجه ببناءه وبني حولها لاعليها الساجه بالجميع الحشمة العظيمة جدا
 المحفوة المهيأة للاساس عليها فان ضرب الحائط يعني لو غصب فضة وذهبها وضرب بها دراهم وبنائير حمارا ولم
 يملكه وهو ملكه ملكه بلا شيء يعني لا شيء للغاصب عند بيع حصته وقال لا عليك الغاصب وعلم ملكها التبدل التام
 بالصنعة ولان اسم العين لم يتبدل لان اسم العين الذهب والفضة وهو باق بعد الصنعة ومعناه الاصل الثابت
 وهو لا يتغير عن الذات حتى يجرى فيه الروا باعتبار الوزن فان زرع شاة غيره طرحها المالك عليه واخذ
 قيمتها وضمته نقصانها لان الدخ لم يمتدح ملك من وجه باعتبار قوت الدر والنسل وليس كسرها ملك من وجه
 لبقاء بعض المنافع وهو اللحم فيختار كذا اذا قطع بديها او رجلها هذا اذا كان مأكولا اللحم وانما اذا
 لم يكن فقطع الغاصب طرفا منه فلما ملك ان يضمنه قيمتها بالوجود كسرها ملك من كاهم بقطع طرف منها بخلاف
 ما لو كان المعصوب عبدا فقطع يده فانه باق مع ارض المقطوع لان الايدي بقطع طرف منها لا يغير ملكها وكذا
 لو خرق ثوبا وقت بعض العين وبعض نفعه يعني يكون صاحب الجوارح شاة فمن كسرها الغاصب كل قيمته ثوبه وكان الشاة

لغاصب لانه مستمك من وجهه فانه لا يملك ما لا كان صالحا قبله وان شاة اخذ الثوب وضمنه النقصان لان ثوب
 من وجهه كونه قاعا حقيقة لما كسرها لا خيار اذا فات كل النفع بل يضمن جميع قيمته ويضمن نقصه ولم ينفذ شيئا منها
 اي من القيمة ضمن ما نقصه يعني اذا خرق حرقا يبيد ضمن الغاصب نقصه واخذ ثوب الثوب لان العين قاي من كل وجه فهذا
 القدر من الخرق لا يخرج من ان يكون صالحا ما كان صالحا او غاصب النقصان في قيمته فيضمنه ذلك النقصان قبل الفاحش
 ما اوجب نقصان نصف القيمة وما دونه يبيد وقيل الفاحش ما يكون محلا بالنسب وما لا يكون محلا فهو يبيد في الكافة
 الصحيح ان الفاحش ما ينفذ به بعض العين وبعض النفع بان كان يضمن للقبيل قبله ويضمنه بغيره في البيوت ما لا ينفذ
 شئ من النفع ومن يبيد في ارض غيره او عرس او ربا القطع والرد لانه شغل ارض الغير والمالك ان يضمن له قيمة بناء او شجر
 امر بقلعه ان نقصت ثبوت بلا شجر وبناء وتقوم مع احداهما مسحق القلع فيضمن الفضل اي فضل بينهما لان فيه رعاية
 للجانبين مثلا اذا كان قيمة الارض ثمانية وقيمة الشجر المقلع عشرة واجرة القلع درهم يضمن المالك التسعة فان قلت الغصب
 في العقار غير متصور فكيف وضع المسئلة في غصب العقار قلنا الغصب الموجب للضمان لا يتصور فيه الاصل الغصب
 الاقوى ان قوله من غصب شجرة من الارض طوقه السم تعبر القيمة الى سبع ارضين ولان الجواز شايعة في كلام العرب
 فيجوز ان يستعمل فيها مجازا لتصوره الغصب فان خمر الثوب او حرق اي حمله جعله اصغر اولت السويق يضمن قيمته
 اي قيمته ثوبه اي قيمته سويقها وسلمها للغاصب او اخذها ووزعها ما زاد الصنيع والسمي لان في التخيير رعاية للجانبين وانما اشتا
 للجانبين لصاحب الثوب لانه صاحب اصل والغاصب صاحب وصف فكان اثبات الخيار لصالح الاصل اولى لان قايه بنفسه وقيام
 لوصفه فان سود اي صبغه اسود ضمنه قيمته ابيض او اخذ لا يضمن للغاصب لانه نقصا هذا عند بيع حقه وعند شراء السواد
 زيادة بربانه **فصل** في غصب ما غصب وضمن للمالك قيمة ملكه لان المالك ملكه بدل المعصوب رقة ويدل على وجوب ان يزول
 ملكه من البذل الى ملكه من وجه عليه البذل اذا كان البذل محلا للنقل من ملكه دفعا للمفر عنه وتحقيقا للعدل كما سائر
 المبادلات واذا يزول ملكه عن المعصوب شرط حكم شرعي وهو الضمان لان شرع جبر اكل ولا جبر بيع بقاء الاصل على ملكه اذ الجبر
 يعقد الفوات وشرط ان يضمنه الغاصب في قيمته مع حلته ان لم يفي بحجة الزيادة يعني اذا اختلف الغاصب والمعصوب عنه
 في قيمة المعصوب فالقول للغاصب مع عيبه لانا المالك يدعي عليه الزيادة وهو يترك الان يقيم المالك البينة اكثر من ذلك فان ظهر المعصوب
 وقيمة اكثر وقد ضمن الغاصب بقوله اخذ المالك ورده هو ضم او اضمن الضمان لان رفاه به المالك قدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ
 دونها لعدم البينة وان ضمن بقوله ما لكم او نخبة او نسكول غاصب من قوله اي الغاصب لا خيار للمالك لانه رضى بالبناء له به المالك قدر حيث
 اتى هذا القدر وان لم يمتدح الزيادة ولعل بيع غاصب بعد بيعه لا اعتناق ضمن بعله يعني غصب عبدا فباعه فضمن المالك قيمته نقد
 ببعده وان اتقته فضمن القيمة ينقصه الفرق ان المالك الثابت للغاصب فيه فاقص لشؤنه مستند والثابت بطريق الاستدلال ثابت
 من وجه دون وجه والمالك الناقص يملك لبقاء البيع ولا يملك للعقد كالمالك يملك البيع ولا يملك العقد لنقصان ملكه
 وايد الغصب اي المعصوب متصلة كالسبي والحمل ومنفصلة كالولد والبر لا يضمن لان الزيادة ليست بمقصودة فلا يكون مقصودة
 بضمين الغصب لانه لا يد المالك بوجده الولد الا بالقدري بان اتلمها او ذبحها او باعها وسلمها او لم ينفذ بعد الطلب لتحقق
 التقويت لقدره عنه بل يضمن وضمن نقصان ولادة الجارية معه يعني لو نقصت الجارية عند الغصب بالولادة ضمن الغاصب
 لان الجارية دخلت في ضمانه بجميع اجزاها ولجزء معتبر فلا يملك وجبه تولد يبيد يعني ان كان في قيمته الولد جبر النقصان سقط
 الضمان عن الغاصب لان سبب الزيادة هو النقصان واجده وهو الولادة لانها اوجبت فوات جزء من مالته الاصل وخدوش
 حالية الولد واذا احدث سبب الزيادة والنقصان امتنع ظهور النقصان فامتنع الضمان كالبيع فانه يزول البيع عن ملكه ويدخل الثمن
 في ملكه فلا يضمن نقصان فلو رضى بامه غصبها فودت حاملا يعني جلبت عند الغاصب فودتها فودت فماتت بالولادة

وبكم بيعت فليس باعاض لان رغب فيها بشئ دون رغب عن حاجته بعض دون بعض ثم شهد عند العقار
لتعلق الحق به او على من معه فلو ان العقار من بايع او مشترى ولو لم يكن الدار له البايع لا يبيع الا شهدا عليه
لانه لا يبيع له ولا ملكه فصار كالايجبة قوله امشترى معطوف على قوله بايع يفهم منه ان الاستدراك على المشتري انما يكون
اذا كان العقار له بغيره لكن المعلوم من مجموع الجملتين وعينه انه ليس بشرط بل يشهد على المشتري وان لم يكن العقار
له بل للمالك ليس فيقول انشترى فلان هذه الدار وانما سكتها شفيعها وقد كنت طلب الشفعة واطلها الان
فاشهد واعلم وهو طلب استرداد اعلم ان هذه الطلب انما ثبتت عند التمكن من الاسترداد حتى لو تمكن ولم يشهد
بطلب الشفعة ولو لم يتمكن بان كان الشفعة في الطريق ولم يجد احد او كلفه فهو يعلم بشفعة ثم يطلب عند قاضي فيقول
انشترى زيد اذ كان بين معرفها ومحلها وحدودها وانما شفيعها بدار الى كذا امره يستلم الى بالجرم جواب الامر
وهو طلب تمليك وحضومة وبقاخره لا يبطل الشفعة لان حقه قد تقرر شرعا فلا يبطل بقاخره كسائر الحقوق
الا ان سيقطعها بلباسه وفي الكافة عليه الفسخ وقال محمد اذا اخرجته من ابطال وهو قد زفر معناه اذا
كتمها عن غير عدل كما لم يرضى او لم يرضى ولا لولا سيقط حقه بقاخره لم يفسد ابد التفرع من المشتري لانه لا يفسد
عليه التفرع محققا ان ينفق الشفعة تصرفه والشرع قد وقع وانما قدر بالشهر لانه حكم الاجل وما دونه عاجل بل ليل
السكن وبغيره ولو علم انه لم يكن في الدار قاضي لا يبطل شفعة بالتأخير بالاتفاق لانه لا يتمكن من الحضومة الا عند
القاضي فكان عقدا واذا اطلب مال القاضى لم يفسد فان لم يملك ما يرضع به اي بمالكية الشفعة الدار المشفوعة بها او نكاحا عن
الحضومة العلم بان ما كان كذا وانما يخلف على العلم لانه لا يفسد على ما يدعي او يرضع الشفعة اي اقام بنية على ان ملك الدار
المشفوعة بها سأل عن الشفعة الى مال القاضى المذبح عليه انشترى الدار المشفوعة فان اوفى او نكاحا عن الخلف على الماخذ لو السبب
بغيره ان على الشفعة عز اقامه البينة بخلاف المشتري بالله ما شترت هذه الدار او بالعلم ما تحقق هذه الدار شفعة من الوجه
الذي ذكره فالاول الخلف على السبب والثاني على الماخذ وقد مر بزيادة الدار او يرضع الشفعة فغيره الى الشفعة
بالشفعة فلا يحضر الشفعة الثمن الى مجلس القاضى ان الوصول وقت الدعوى فاذا قضى القاضى بالشفعة لزمه احضاره
اي احضار الثمن وهذا ظاهر رواية الاهل ومحمد انه لا يفسد حتى يحضر الشفعة الثمن وهو رواية لجواز ان يكون الشفعة مغلما
فتدعى مال المشتري وجه النظام ان الثمن قبل القضاء غير واجب عليه فلا يجب احضاره لان الاحضار للتسليم والاجل
عليه تسليم قبل القضاء والمشتري حسب الدار لعقب ثمة او يرضع اذا قضى القاضى بالشفعة قبل احضار الثمن فلم يشترى ان
يجس الدار عنه حتى يستوفى الثمن لانها لا تملك له البايع والمشتري فلو قيل للشفعة اذ الثمن غاير لا يبطل شفعة
لناكدها بالقضاء ولا يبيع القاضى البينة حتى يحضر المشتري فيفرض البيع بحضرة ويقض بالشفعة والعهد به على عطف
على الشفعة على البايع هذا متعلق بيقض بغيره عند الاحتجاج يكون عهده الثمن على البايع فيطلب منه لان الملك للمشتري
والبيد للبايع والشفعة يريد الاحتجاج فيها جميعا والقاضى بهما للشفيع فيشترط حضورهما والشفيع خيار الروية و
العيب وان شرط المشتري البراءة ان الوصول منه اي من خيار العيب لان الاخذ بالشفعة غير له الشري لحوال الضمة
البر فثبت فيه الخيار لكافة الشري ولا يسقط شرط البراءة من المشتري ولا برؤية لان المشتري يثبت عن الشفعة
فلا يعمل بشرط ورؤية حقه وان اخلع الشفعة والمشتري في الثمن صدق المشتري لان الشفعة يدعى الاخذ
عند نقد الاقل والمشتري يتكبر القول للمتكبر مع يمينه ولا يتجالفان لان لانفسا هذا والتجالف غير مورد النص
انما يكون اذا ادعى كل منهما حقا على الآخر فالمشتري هذا لا يدعى على الشفعة شيئا ولو يرضع الشفعة
احقائه لاقاها ما البينة فالبينة للشفيع عند له حقيقه ومحمد وقال ابو يوسف البينة بنية المشتري لانها ثابت
زيادة الثمن والمثبت للزيادة اولى بالعمل كما لو اختلف البايع والمشتري **ولها** انه لا تنازع بين البيتين

حق الشفعة الا ترى انه لو اشترى مرتين مرة بالف ومرة بالتمن كان للشفيع الاخذ بايهما شاء فيجعل في حق
الشفيع كان الشرط يثبت ثباتا فياخذ بايهما شاء بخلاف البايع والمشتري لان العمل بالبينة عنه غير ممكن
فالعقد الثابت لا يفسد الا في الاول باخرها فخرنا الى الترجيح بالزيادة وهذا الفسخ لا يظهره حق
الشفيع فامكن اعتبار البيتين في حقه فلا يضر الى الترجيح وان ادعى المشتري غنا وبيع اقل منه فلا
قضى اي والحال ان البايع لم ينفذ الثمن فليقول له اي اخذها الشفعة ما قال البايع لان الثمن اذ كان
كما قال البايع فظاهر وان كان اكثر كما قال المشتري فقد خط الثمن عن المشتري ولخطا عن المشتري خط عن
الشفيع ومع فتنه للمشتري يعني ان كان البايع ينفذ الثمن اخذها بقوله المشتري ولم ينفذ الى قوله البايع لان
حكم البيع في حق البايع فكم انتهى لوصول الثمن اليه فصار كالايجبة فلا يفسد لانه بعد بيان مقدار الثمن وبقي الاختلاف
بين الشفعة والمشتري فيكون القول للمشتري واخذ خط الكل بالكل يعني لو خط البايع كل الثمن ياخذ الشفعة
بكل الثمن لان هذا الخط غير ملحق باصل العقد لانه ملحق بالعقد لا بالثمن بخلاف خط الشفعة فلو خط البايع باصل العقد وجزء
لخطوط من ان يكون ثمة فياخذها الشفعة مما بقي من الخط وراى الشرايين مثلي مثلا لو اشترىها بمائة ومائة ومائة ومائة
بمثله لقدرته على المنفعة فغيره بالقيمة يعني لو اشترىها بها عرض اخذها بقيمة العرض لحي عن المثل الكافي مع فسخ عقاره
اي في شراء عقار بعقار اخذ كل بقيمة الاخر يعني اخذ شفعيه كل واحد منهما بقيمة العقار الاخر لانه بدل وهو من ذوات القيمة
فياخذ بقيمة ذواته من مؤجل الى طلب الشفعة في الحال واخذها بعد الاجل يعني اذا ابيع دارا بثمن مؤجل فللشفيع
الحيا ران شاء واخذ بثمن حال وان شاء صبر حتى ينفق الاجل ثم ياخذها وليس ان ياخذها في الحال بثمن مؤجل لان الثايل
اثبت شرط لا ينفذ فيه العقد فلا يثبت في حق الشفعة والوفاء به في حق المشتري لا يكون وهذا حق الشفعة لتفاوت
الناس في العلاء والاجل ليس يوصف للثمن لانه حق المشتري على البايع وصار كما اذا اشترى شيئا مؤجل ثم ولده غيره
لا يثبت الاجل بغير الذكوة كما هنا ولو سكت الشفعة عن الطلب بطلت الشفعة لان حقه في الشفعة قد ثبت بدليل
انه لو اخذ بغيره في حال كان له ذلك والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه مبطل لشفعة وراى شراذمي من ذقني دارا
بمئة او خيري و الشفعة ذقني اخذها بمثل الميز وقيمة الخبز لان البيع بالخمر والخمر يرضع عنه فياخذها بمثلها و
بالقيمة من الثمن والشفيع المسلم بقيمة كل يعني ان كان الشفعة مثلا اخذها بقيمة الخمر والخمر يرضع عنه فياخذها بقيمة
واما الخمر فلان المسلم عاقر عن تسليمها وسكتها بغيرها فالتحق بذوات القيمة وان كان شفيعها مسلم او ذميا اخذها بالثمن
لصفها بمثل نصف الخمر والمسلم يرضعها بنصف قيمة الخمر اعتبارا للبعوض بالكل فلو سلم الذي اخذها بنصف قيمة
الخمر لانه غير متملك على الخمر كالبهائم فياخذ بالقيمة كما لو كان مسلما عند العقد وراى البنا المشتري وعرضه بالثمن قيمتها
بمقتضى عين كمانه العصب او كلف المشتري قلعهما يعني اذا اشترى المشتري وعرض ثم يرضع الشفعة فهو بالخيار
ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والقوس فلو وعين اي مستحق القلع فان شاء كلف المشتري قلعها
ورجع الشفعة بالثمن فقط ان بني او طرس مستحق لانه ظهر ان اخذ بغيره حق ولا يرجع بقيمة البناء والقوس
على البايع ان اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها منه لان الرجوع بقيمة البناء انما يثبت لدفع الضرر
والبايع التزم السلامة للمشتري عن الاحتجاج فصار المشتري موقرا من حصة البايع ولا عذر
في حق الشفعة لانه يملك على صاحب اليد جبر بغير اختياره فلا يرجع وبكل الثمن ان حُرِث يعني اذا اهدم
الدار او احرق بناؤها او جف الشجر اي شجر البستان بغير صنع اجد فللشفيع ان ياخذها بكل الثمن
لانه الثمن مقابل ما لا يصل دون الوصف والبناء وصف وتبع ولهذا يدخل في بيع الارض من غير ذكرها فاذا
فات البناء فقد فات ما هو تبع فلا يسقط شيء من الثمن واخذ الوصية لا بالنقص بحكمها ان اهدم المشتري البناء

يعني ان نفق المشتري البناء فللمشيع ان لا يأخذ الارض كغيرها من الثمن اذا قسم على قيمة الارض وقيمة البناء وقت العقد
وان شاء ترك لان ما يملكه من ارض مقصودا فاخذ قسطا من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك باقية مساوية وليس
للمشيع ان يأخذ النفق لانه منقول وانما كان يأخذه قبل القبض بعلة التبعية وقد زالت وعثر ارض مع عثرة
تخل فيها بعض من ابناء ارضه واما فللمشيع ان يأخذ الارض والبناء والنفق بثلث الثمن مع العلم ان الغرض
في البيع ان التمر لا يدخل في بيع الارض والنفق من غير ذلك وكان القياس ان لا يأخذه لانه ليس ببيع للنفق ولا للارض
وانما يأخذه لانه لا يبيع مادام متصلا فيعطى حكم النفق وللمشيع حق اخذ النفق فكذا الحق اخذ ما كان متصلا ولا
ثم عليها فان مع اي عند المشتري اخذها بغيرها يعني كذا ان ابتاعها وليس في النفق من فاعترض به المشتري فللمشيع ان
ياخذه لانه يبيع بغيره كما نرى في ولد المشتري وطفلهما من الثمن ان اخذه المشتري في الاول بالكل في الثاني يعني ان حقه
المشتري في حقه النفق لا يأخذ التمر في الفصلين لبطان بغيره العقار وقت الاخذ بانفسال فان حقه المشتري في الفصل
الاول سقوط النفق خصة من الثمن لانه دخل في البيع فكذا سقط من الثمن فيفوت بفواته وان حقه الفصل
الثاني يأخذ الارض والنفق بثلث الثمن لانه لا يبيع بغيره من الثمن بل بغيره من ثلثه وثلثه بغيره من ثلثه
بعد القبض لاحقة من الثمن لانه لم يرد عليه العقد ولا القبض الذي لم يشبه بالعقد فتعثر بها لا في سقوط شيء من الثمن
باب في اولى او يثبت في النفقة ولا يثبت وما يبطلها انما يجب فكذا احقر زرع من البناء والشجر في بيع العقار
لان النفقة فيها يجب بغير العقار عقار ملك بعوض موقوف على مال وان لم يبيع ان للموكل ثم ورحى ويبره لانه عرض اى لا
يثبت النفقة في العرض لغيره في النفقة في كل عقار وفكر اى سقن وبنوا وخلق بغيره ما من مجموع صفة ما قبل فكذا لانه
نفق وارث وصدة ودية الابوي واذ شرط العوض في الهبة تكون في معنى البيع وفيه النفقة ودار قسم اى لا نفقة
في دار قسم بين الشركاء لان القسم يثبت على الافراد والمال له الاتري ان المتعسر عجزا لا يجب عليها والنفقة اى شرعت
في المبادلة المطلقة فلا يبعدها اذ جعلت اجرة بيع لا نفقة في دار لغيرها لغيرها الرجل بها دارا او غيرها او بدل
خلف اى خالعت بها المرأة او عتق جلد اعلى دارا ومهما اى جعلت الدار بدل ببيع وان قيل بغيرها مال
ان الموصل يعني ان تزوج امواله على دار على ان يرد في الزوج الف درهم فلا نفقة في شيء منها عند بيعه وعند ما
يتم الدار على من مثلهما والفرس في اصاب الا لغيره فيها النفقة اعتبارا لبعض الكلال **وله** ان البيع ببيع النكاح
هنا لان العقد حصل بلفظ النكاح ولو كان اصلا كان هذا نكاحا في بيع فنفذ وما جازت ان يبيع ولا نفقة في الاصل
فكذا في البيع او بيعت جينا البايع يعني لا يجب النفقة في دار بيعت جينا البايع وما سقط خياره ما نأيه اى والحال ان خياره
لم يسقط لان خيار البايع يمنع خروج المبيع من ملكه قبل ان يبيع بالبايع لان خياره لو كان للمشتري وجبت النفقة اما عندها فلانه
صار مال الكلدان واما عنده فلان من ملكه البايع وحق النفقة بغيره انقطاع حق البايع لاثبت الملك للمشتري حتى اذا افر
البايع بالبيع وانكر المشتري يجب النفقة وقيد بقوله وما سقط خياره لانه لو سقط خياره يجب فيها النفقة لزوال المانع
وتكلمنا ان يبطل النفقة بشرط عند البيع ام عند عدم سقوط الخيار والام ان يشترط عند سقوط خياره لان البيع اى صار
سببا لافادة الحكم او بغيره فاسد اى لا يجب النفقة في دار بيعت بغيره فاسد اى قبل القبض فليقيا ملك البايع واما بعد
القبض فلا حتمال الفسخ لان كل واحد منهما من المتبايعين بسبيل من نقضه والنفق مستحق حقا لله وفي اثبات النفقة
لغاظ حق الفسخ وفي تقرير الفسخ فلا يجوز ان لا يفسد الى التناقض وما سقط فسخ اى والحال ان الفسخ لم يسقط قبله لان
الفسخ لو سقط بان باع المشتري من آخر وجبت لزوال المانع اورد المبيع خيارا روية او شرط او عيب بقضا بعد كانت
النفقة سطر في قوله رد يعني اذا انتهى دارا فكم النفقة ثم رد هال المشتري خيارا روية او شرط او عيب بقضا فاقم فلا
نفقة لانه فسخ من كل وجه فاد الى قديم ملك البايع والنفقة انما تثبت في ابتداء العقد فلا يفرق في هذا بين القبض

وعنده وجب بغيره قضا وبقا له يعني ان ردت بعيب بغير قضا او تقايلا البيع فللمشيع النفقة لان الظاهر ان العيب
بغير قضا او الاقامة بمنزلة البيع المنشأ لانه يترتبها وكان بيعا جديدا في حق ثالث وللعهد الماذون اى يجب النفقة
للعهد الماذون حال كونه مدبورا ببناء جديدا بغيره وكسبه ببيع سيده اى دار باعها مولاه ولسيده في مبيعه وثبت لولاه
نه دار باعها الماذون المدبورين قديم لانه لو لم يكن مدبورا لا يثبت النفقة لمولاه لانه باع مولاه لا نفقة في بيعه ولو لم يكن
اى يثبت النفقة للمشتري او المشتري اى لمن وكل اخر بالشرط فاشترى لاجل الموكل والموكل شفع كان له النفقة وفائدة
انه لو كان المشتري او الموكل بالشري وشركا وللدار شريك اخر فلها النفقة ولو كان هو شريكا وللدار جارا ملاصقا فلها
شفقة الجار مع وجوده وكذا يجب النفقة للمضارب اذا اشترى بماله المضاربة دارا ورت المال شفعها فله ان يأخذها بالشفقة
لانه اشترى له المالك باع او بيع له اى لا يثبت الشفع للمبايع سواء كان اصلا او كايلا لان الشفع انما يتصل باظهار الرغبة فيها و
الشري باظهار الرغبة في المشتري فلا يكون ابطالا للشفقة فاما البيع فكان كالبايع ولا يفي ببيع الا اذا كان من طول حكم الشفع بغيره اذا باع دارا
للايجب الشفع لمن ضمن الدرك عن البايع لانه تقرب للبيع فكان كالبايع ولا يفي ببيع الا اذا كان من طول حكم الشفع بغيره اذا باع دارا
بلا مقدار وذلك من طول الحكم الذي يلي الشفع فلا يشفق له شفعة لعدم الجوار هذه حيلة لاسقاط الشفع او شري سهمانها
اى من الدار يعني مائة حصة اخرى يعني اذا اراد ان يشري الدار بالف فشري شيئا قليلا منها بالف لادها ما بقيته اى
في شري باقي الدار بدرهم الا في الترم الاول يعني لا يأخذ الشفع الترم الاول يعني لا يأخذ الشفع الترم الاول
الترم الاول يعني لانه البايع لان المشتري صار شريكا وهو احق من الجار او شري بغيره ثم دفع عنه ثوبا لاني هذه حيلة
اخرى بيع الشركة والحال صورته ان يشري المنزل الذي قيمته مائة بالف ويعطى عن الالف ثوبا قيمته مائة والشفقة بالنفق
دون الثوب لانه عقد آخر والنفق هو العوض عن الدار غير ان الشفع المنزل يرجع على البايع بالالف ليقبل العقد الثاني في حال الصحة
فيتنزه البايع والى ان يباع بالدرهم الثمن دينارا حتى اذا اشترى المنزل يبطل الوفاء فيجوز رد الدينار لا غير لانه لم يرد
الالف لم يكن عليه فسخ كمن اشترى من آخر دينارا بعشرة ثم نقدا انا الادب عليه فانه يرد الدينار كذا هنا ولا يكون حيلة
اسقاط الشفعة والركوة بان يستبدل نصاب سائبة بغيرها آخر للحول فاداعى الوجوب عند بيعه بوقف لانه يحال لدفع الفرز
عن نفقه وهو مشروع وان كان الغير يفرزه فانه قيد بالاسقاط لان الحيلة لاسقاط الشفعة مكرهه انما فالحكم يقول المشتري
للمشيع ان ابوعها منك بما اخذت فلانه لا يملك الاخذ بالشفقة فقال الشفع نعم سقط الشفع ومحمد كره لان الشفعة انما وجبت
لدفع الفرز وباحية الحيلة ابقاوه والركوة لنفع الفراء وفي طلبة اقرار لهم وبغيره وقيل الفتوى على قوله لا يوقف
الشفقة وبما قيل من حيلة الركوة وهذا انفصل حتى ويبطلها ترك طلبها او اقامة او استهاد حتى لو ترك طلبها لانه حين علم
بالبيع وهو يقدر على ذلك بان لم لاخذ احدته او لم يكن في العلم بطلت شفعة لا غير ارضه عن الطلب خالصة الاختيار وكذا لو
طلبها لانه لم يشترط على احد المتبايعين ولا عند العقار وتسلمها بعد البيع فقط اى تبطل الشفعة تسليم الشفعة بعد البيع
علم الشفع بوجوب الشفعة او لا قيد به لان تسليم الشفعة قبل البيع لا يبطلها وفي الكا لوسلم الشفع الشفعة بعد البيع
وهو لا يعلم بالشرط صافيه حايث سواء كان المشتري حاضرا او غائبا لانه اسقط فلا يتوقف على العلم بالطلاق والامارة
عن الدين ولو من الاب او الوصي او الوكيل يعني يجوز تسليم الاب او الوصي الشفعة على الصغير حتى اذا بلغها شري دارا وجوار
الصبي فلم يطلها ببيع اسكان الطلب بطلت شفعة الصغير حتى لو بلغ لم يكن له الاخذ بالشفقة لان هذا نفق دار بين النفع والف
بما يكون النظر تركه ابقاها للثمن علم ملكه هذا اذا بيعت بمنزل قيمتها فان بيعت باكثر منها يتغابن الناس فالاشية ان لا يبيع
التسليم لانه لا يملك الاخذ فلا يمكن التسليم كالا جنة وكذا الوكيل اذا تسلم الشفعة او اقر على الموكل انه تسلمها ببيع وصلى منها اى يبطل
الشفقة صلي الشفع عن شفعة على عود في رد عود اى الشفع عود في الصل لان حق الشفعة ليس بحق متفرده في الحقل بل هو
مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياضي عنه لانه يكون رشوة وموت الشفع اى تبطل الشفعة موت الشفع بعد البيع قبل القضا

لان جرح العقل لا يبقى بعد موت صاحب الولانية فكيف يورث عنه بخلاف القصاص لان من عليه القصاص صار كالمملوك
لمن له القصاص حتى يرضى عنه واللعين المملوك يبقى بعد موت المالك لا المثل لا يبيط الشفعة موت المشتري لان
المشتري باق وموت المشتري عليه لا يتغير سبب الاحتياق ويبقى ما شفع به قبل القضاء بها يعني بطلان بيع الشفعة وانه لا يبيط
شفعة بها لان الاحتياق بالحق في الشركة وقد زال قبل التملك فان سمي شراك فسمي شرا غير ان ابيهم بالف قسم
فكان باق وبكيلي او ورثي او عددي متقارب فبقيت الف او التفرق لم ياتي هو على شفعة لان تسليمه عند كتم التفرق لا
يدل على تسليمه عند الف وكذا تسليمه في احد الطرفين لا يكون تسليمه الاخر فزاعا يسهل عليه احدهما ويتعذر عليه
الاخر ويورث من قيمة الف او اكثر لا يكون باق على شفعة يعني اذا اجاز ان الدار بيعت بالف قسم الشفعة ثم علم انها بيعت بعرض
محمليست من ذات الامثال وقيمة الف او اكثر فالتسليم صحيح وان اجاز بانها بيعت بدنانير فقيمة الف فلا شفعة وان كان
اقل من قيمة الف فلا شفعة لانها كالجس المتحد في حق الثمنه وكل ما كان الف في حق الشفعة من غير ان يبيط
عن واحد دار الشفعة لانها كالجس المتحد في حق الثمنه لان الشفعة يقوم مقام احد الجس المتحد بالبايعين
يعني اذا باع جاري من واحد لا يخذ حصته احد البايعين لان فيه اضرار بالمشترى بتفريق الصفقة وقيمة الصفقة متفرقة
والصحيح ان لا فرق بينهما قبل القبض وبعده وروى الحسن عن ابي حنيفة انه فقل فقال ان اخذ قبض العتق نصيب احدهم
ليس له ذلك بعد القبض لم يذكر والنصف مفرقا بين متاعا من دار فقسما يعني من يشتري دارا فقسا البايع فللمشتري
ان يخذ النصف الذي صار للمشتري او يبيع وليس له ان يبيع العتمة لان العتمة من ثمنه القبض لا انتفاع ولا بيع الا
انتفاع والثاني بيع الابايع العتمة وليس للشفعة ان ينقص العتمة المكملة للقبض والطلاق الجواب يدل على ان الشفعة لا يخذ
النصف الذي صار للمشتري في اي جانب كان وهو مروي عن ابي يوسف وروى عن ابي حنيفة انه لا يخذ اذا وقع في
جانب الدار التي شفع بها اما اذا وقع في الجانب الاخر فلا لانها باقية جازا **كتاب العتمة** على تعيين الحق الشايع
وغلب فيها الاقارن في المثال والمبادلة في غيره اعلم ان العتمة معنى الاقارن والمبادلة الا ان مع الاقارن غالب في الكليات
والموزونات والمعدودات المتقاربة لان ما خذ مثل حقة صوليرة ومعنى المبادلة اظهر في المبادلات والوقوف
لوجود التقارب بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقة فبما خذ شريك حصة بغيره صاحبه في الاول اي في المثال
ولو كانت مبادلة بشرط رضاه لا الثاني لا اي لا يخذها بغيره عند غيبه الاخر غير المتكفي وان اجبر عليها في حقة
المشتري ان لا يحصل متعطل بقوله والمبادلة في غيره اي غلب فيها المبادلة في غير المثال وان اجبر على العتمة في حقة الجس
فقط عند طلب احدهم العتمة لما فيها من معنى الاقارن وفيه تحيل المنفعة والمقاصد متقاربة بالحق والحق وان كان
الاختلاف بين اجزاء مختلفة لا يجبر القاض على قسمها لان التفاوت في المقاصد متقارب حتى فيقدر المبادلة المطلقة
بالعتمة وينصب قاسم يوزن بين بيت المال كالقاضي ليعلم بلا اجرة وهو واجب لان منفعة بقود الى القابلة فيكون
كفايته ما لهم لان القوم بالغنم فان نصيب قاسم باجزة لان المنفعة حصلت لهم على الموقوف فيكون القوم عليهم
ويقدر باجر مثله كالمثل في زيادة عليهم **كتاب العتمة** على عدد الرؤس عند حصة وقال لا على قدر الانصاف
لان هذه مؤنة تلحقهم بسبب الملك فيكون بينهم على قدر الملك كمنفعة المملوك المشتري **وله** ان المعقود عليه التبرع والاجر
مقابل له فلا تفاوت فيه فيكون الاجرة عليهم بالسوية ويجب كونه عدلا عما ابرها اي بالعتمة لان لا بد من العدل في العتمة
وهو باعلم ومن الاعتدال في قوله وذا بالعدالة ولا يعني القاض واحد لهما اي للعتمة معناه لا يجبرهم على ان يسا جروه
لان اذا عتق واحد للعتمة لم يترك البايع على اجرة مثله ولا يترك القاسم اي لا يترك القاسم شيئا كون كمال التبرع
على مخالفة الاجر فيؤدى الى اخره بالناس محلا في ما اذا لم يتركوا الا في شيئا في كل قاسم الى العتمة بالاجر البيرج
القول في حق الاجرة وصحت بوجوه الشركة الا عند صغر احدهم يعني اذا قسم الشركة بانقسم حصة العتمة الا اذا كان فيهم صغير

ويجوز كذلك لاي

وهو

تحتاج الى امر
دار فادع
نقل
في تصور ولايتهم عنه وقسم نقل يدعون انهم يبيعون اذ احضر الشراكا عند القاضي وفادعهم
نهم ورثها عن فلان يعني القاضي يقولهم بالانفاق وعقار يدعون شرايعه لو كانه يدعهم
انهم لم يورثوها من فلان فشا لوال القاضي حصة بها اجابهم او ملكهم مطلقا يعني ادعوا ملكهم ولم يذكر وكيف
هذه معنى قوله مطلقا حصة القاضي بينهم فان ادعوا انهم من ريد لا اي لا يقسم بينهم حتى يبرهنوا على مؤنة
وعدد وورثته عند جدي حقيقه وقال لا يقسم باقرارهم لان الدار في ايديهم وهي دليل الملك وقد اضر بالارث من ايديهم والا
صل في اجاز المصلح والصدق وذكر القاضي في حكم القسمة باقرارهم ليتذكر بالنظر فيه ان حكم القسمة متفق عليهم غير متفق على غيرهم
حتى لا يكون ذلك قضاء على شريك آخر **وله** ان الميت يبيع موقفا عليه بقية القاضي وقوله ليس حجة فلا بد من اقامة البينة
ليثبت بها القضا على الميت لان التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت بدليل ان حصة الميت في الزاوية حدثت حتى يفتق
ديونه وينفذ وصاياه وبالقسمة يتقطع حق الميت عن التركة فكان هذا قضا على الميت يقطع حصة فلا بد من البينة ليعبر
بغيره في مبدعها والبعض خصما عنه وان كان مرقا فان قيل كيف يجعل حصة عنه والمقر لا يبيط ان يكون حصة فلانا
لما يعتبر اقراره عليه يجعل كالحكم كمال الوارث والوصية المقر بالبينة فانه يقبل البينة عليه مع اقراره لان المصدق يحتاج الى
اثبات البينة في حق غيره ولان بوجوه ان اي العقار سحر ما يعني اذا ادعى رجلا واقاما البينة انه يبيعها او اراد العتمة
لم يقسم القاضي حتى يبرهن ان لها لاحتمال ان يكون لغيره ما لم يبرهن هذا قوله في حصة خاصة وقيل هو قول الكل وهو لا
لان القسمة موزان على كمال المنفعة وحقت اليد تسمى الحقة وامتنع الموالات هذا لعدم الملك وكذا الثاني في حصة عنه
لان حصة بغيره وبوجوه على الموت وعدة الورثة وهو معهم اي العقار في ايديهم ومهم طفل وصائب قسم ونصب
عن يقضي لهما اي للحق والفايت يعني اذا حضر وارثان واقاما البينة على الموت وعدة الورثة والعقار في ايديهما
ومعهما وارث غائب او صغير قسم القاضي بينهم ونصب كمال يقضي نصيب الغائب والصغير نظر لهما فان
يرون واحد هذه مسائل الاولى قوله فان برهن يعني اذا حضر واجد واقام البينة لا يقسم لانه ليس معه
خصم فلما كان كان خصما عن نفسه فليس له خصم عن الميت وعن الغائب وان كان خصما عنهما فليس له خصم
عن نفسه والثانية قوله او شرا وعاب احدهم يعني اذا حضر او طلبها القسمة في ايديهم ما دار ادعيا شرا ها ومعهما
مشتر آخر غائب لم يقسم بطلبها والثالثة او كان اي العقار مع الورثة الطفل او الغائب او شرا منه اي بعض من
العقار في يده او في يد مدعيه لا اي لا يقسم باقرارهم لان في هذه القسمة قضا على الغائب او الصغير باقرار شرا
فما كان له يد عن يده من غير خصم حاصر ولا يخذ القاضي على الغائب مع حضور ميتة ولا فرق في هذه الفصل بين اقامة
البينة وعدمها في القسمة وقسم بطلب احدهم ان انتفع كل اي كل واحد من الشراكا حصة لان العتمة تكمل المنفعة فكان
حقا لان ما في حصة فلانا ان اطلب احدهم ويطلب دي اكثر فقط ان لم ينتفع الاخر لقلته حصة قيل ان طلب صاحب القليل قسم
ولن طلب صاحب الكثير لم يقسم وقيل بطلب كل منهما لان صاحب القليل راض بالضرر حتى طلب العتمة فضايب العتمة ينتفع
بالقسمة والاول اصح لان رضاه بالتزام الضرر لا يلزم القاضي شرعا واما الملزم طلبه القاضي ايضا الى منفعة ملكه
وذا لا يوجد عند طلب صاحب القليل ولم يقسم الا بطلبهم ان تفر كل للقلته لان الجبر في العتمة تكمل المنفعة وروى هذا في قوله
فبعد على موضع بالحق ويحوز بالتراض لان الحق لهم وهم عرف بشرايتهم وقسم عن وعن الحد جبرها كالموزون
والكامل والعدد المتقارب بطلب احدهم لان اعتبار المعادلة في المنفعة والمالية عند اتحاد الجس يمكن للتفاوت
في المقصود فيقع القسمة بغير الجس ان لا يقسم الجس ان كاشاة والبحير ولا الشبان ان اختلف قيمته لان اختلاف
بين الجس فلا يقع بغيره بل يقع معاوضة وسبيلها التراض دون جبر القاضي والوقف والمواير والمعام اي لا يقسم
الا بوجوه عند حصة وقال لا يقسم الوقف لا اتحاد الجس واما التفاوت في العتمة وذا لا يمنع حصة العتمة ولهذا

حكم

يقسم الوقف في الغنم كسائر الاموال فكذلك الغنم بين الشركاء **وله** ان التفاوت في الوقف
البراري والمقاصد والمخالف كالمال والكنيسة فيلحق بالاجناس المختلفة بخلاف سائر
التفاوت عند ائمة الخس والدليل على الفرق بين الوقف وسائر الاموال ان الذكوة والنفقة
جنس واحد من الوقف جنسان جميع اذ لا يترى انهما عداها هو امة بخلاف سائر الاموال
الوقف في الغنم لان حق الغنم في المال دون العبيد حتى جاز للمالك ان يبيع المعافاة ويقسم الثمن واما في شركة
الملك لحق الشركاء في العبيد والمالية فتعد اعتبار المعافاة فلا يجرى القاض على الغنم وجملة الاموال من جنس
الوقف ولهذا التوزيع على الزلوة او ياقوتة لا يبيع ولو تزوج على عبد لبيعه ودور مشتركة مع واحد او دار وضعة او دار
وحالوت قسم كل واحدها بغير يقسم كل واحد على حدة ولا يجمع نصيب احد منهم في دار الا ان يترى احوالهم في حصة وقال
الرازي في ذلك المقتضى ان الغنم في مال الاصل فتمت بغيرها في بعض قسمة لان الدار جني واحد نظر الى احتياج الاسم
والصورة والى اصيل السكنى اجناس نظرا الى اختلاف الاعراض وتفاوت منفعة السكنى باختلاف الحال فكان التوزيع
مقسوما الى ادى القاض فان مال الى الاول قسم وان مال الثاني الى الثاني لا يقسم **وله** ان الدار اجناس مختلفة لا خلاف
المقاصد باختلاف الحال والمجيران والغرب الى المسجد والماء فلا يقسم لانهما من جنس الشك والدار والضعة او الدار والماء
قسم كل على حدة اتفاقا لا اختلاف الجنب ويقسم القاسم ما يقسم على طائفة ليس يمكن حظه ويعدله اى يتسوى على سواه
الغنى ويذكره يعرف قلده ويقوم ببناءه لانه يحتاج اليه الاجر ويقر كل من يبيع عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون
لنصيب بعضهم متعلقا بنصيب الآخر فيحقق معنى التميز ويلب الاقسام بالاول والثاني والثالث ويكتب كل واحد
يقرب فلا قول لمن خرج اسمه ولا يفي في خرج اسمه او لا فله السهم الاول والثاني لمن خرج ثانيا فان قيل في الارواح يتعلق
الاحتقاق بخروج الفرقة فيكون معنى القمار وان حرام قلنا هذا ليس معنى القمار في القمار اصل الاحتقاق في يتعلق
بما يستعمل فيه وهذا ليس كذلك لوجوب القاسم لكل واحد منهم نصيبا من غير اقرار لانه في معنى القضا والاحتفال
الفرقة لطبيب قلوب الشك وازاحة راحة المبل عن نفسه وفي كل جانب ولا يدخل الدار اهلهم القسمة الا انهم
لان الشك بينهم في الدار لا الدار اهلهم فلا يجوز قسمة ما ليس مشترك فان وقع مسيل قسم او طريقه في قسم آخر
بلا شرط فيها عرف ان امكن والاشحت بغير ان قسم بينهم ولا حدهم مسيل او طريقه في قسم آخر لم يشرط في القسمة فان
امكن طرف الطريق والميل عنه ليرى ان يستطرق ويسيل في نصيب الآخر لا مكان تحقيق معنى القسمة وهو قطع الشك
وتكثير المنفعة بلا ضرورة وان لم يمكن فتمت القسمة لان القصور لم يحصل صورته دار بين رجلين فيها صفة بيت
وابان البيت في الصفة ومسيل ما ظهر البيت على ظهر الصفة فاقسموا واصاب الصفة احدهما وقطعة من الساحة
واصاب البيت احدهما وقطعة من الساحة ولم يذكر في طريق ولا مسيل ما وصاحب البيت يقدر ان يبيع ما به
في اصحاب من الساحة ويسيل ما به ذلك فالداران يمتد في الصفة على حاله ويسيل ما به على ما كان فليس ذلك
شرط لكل واحد منهما ان لا يملكه اصحابه بكل حق له او يشرط ذلك بخلاف البيع فانه لو باع البيت وذكره البيع فليس
لحقوق المرافق دخل الطريق ومسيل الماء وان لم يذكر الحقوق والمرافق لم يدخل والفرف ان المقصود بالبيع
ملك العبيد وهذا لا يترى وان تعد عليه الانتفاع لعدم الطريق والميل واما القسمة فالمقصود ايهما كل
واحد منهما الى الانتفاع بنصيبه فاذا لم يكن له منفعة الطريق والميل لم يملك القسمة لعلمها ان القسمة لا
تذكر الحقوق والمرافق فستدل به على انهما قد اذنا الطريق والميل ليعلم القسمة لعلمها ان القسمة لا
تقع بدونهما في هذا الموضوع لانه المغير في القسمة المعادلة في المنفعة فان لم يكن الطريق ولا مسيل لا يجعل معنى المبادلة في
في المنفعة فلا يبيح القسمة وموضع الطريق والميل داخل في القسمة وموجب القسمة اختصاص كل واحد منهما بما هو

فاختار
الميلون لقلته
سائر الاموال

واما قسم
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

لا حرجا حقا في بغير الآخر لغيره الا في الضرر به بدون رضاه ودليل الرضا اشتراط الحقوق لهذا
يدخلان بالمذكر للحقوق سفل وعلو وسفل وعلو يجب ان يكون كل واحد قسم بها اى بالقسمة صورته سفل وعلو
بين رجلين وسفل مشترك بين هذين الرجلين وعلو لرجل آخر وعلو مشترك بينهما وسفل لرجل آخر وعلو القسمة في
القاض او طلب احدهما قسم القاض بالقسمة عند محمد لان السفل يصير العلو كالبر والاصطبل فصار كالجنين فلا يمكن
التفريق الا بالقسمة وبغيره لان بعض البلدان يكون قسمة العلو اكثر قسمة السفل كما يمكنه ومعه في بعض البلدان
كما بالكونية فان كان بينهما السوا يجب ذراع وان كان قسمة احدهما ضعف قسمة الآخر يجب من الذي قسمة على الضعف
ذراع بذراع من الاخر حتى لا يفرق القسمة قال ابو حنيفة وابو يوسف في ذراع لان الشك في المذروع والقسمة بالذرع
من الاصل في فلا يعمل ما امكن والمعتبر السوية في السكنى لان المرافقة في اختلافها فيما بينهما في كيفية القسمة بالذرع
قال ابو حنيفة ذراع من سفل بذراع من علو لان منفعة السفل ضعف منفعة العلو لانها تبقى بعد فوات العلو منفعة
العلو لا تبقى بعد فوات السفل وللعلو منفعة السكنى ومنفعة البناء فانه لو اراد ان يفرق سفله لشرط ان يكون لصاحب العلو
منفعة ذلك وللعلو منفعة واحدة وهي منفعة السكنى فانه لو اراد ان يبنى على علوه علوا آخر كان لصاحب السفل منفعة
عن ذلك وقال ابو يوسف ذراع بذراع لان المقصود اصل السكنى وقد يتوفا فيه ولكل واحد منهما ان يتصرف في ملكه على وجه
لا يلحق الفرض بصاحبه فان لصاحب العلوان يبنى على علوه اذا كان لا يفرق ذلك بالسفل كما ان لصاحب السفل ان يفرق
في السفل اذا كان لا يفرق لصاحب العلوان يبنى على علوه اذا كان لا يفرق ذلك بالسفل كما ان لصاحب السفل ان يفرق
بالاعتناء الى بانه لا يفرق نصيبه ثم ادعى ان بعض حصته وقوة يد صاحبه علوا لا يصدق الا بجهة لان القسمة بعد قمارها عقد
لازم فمدنى الغلط يدعى لشرك حق الغنى بعد ما ظهر لزوم العقد فلا يقبل قوله الا بجهة فان لم يكن بينه لخلق الشك في حلق
منهم لم يكن له على غيره سبيل ومن نكل جمع بين نصيب الناكل والمديني فيقسم ذلك بينهما على قدر نصيبهما لان الناكل كالمقرع
الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه اصلا لانه ناقض وشهادة التي سمع حجة فيها ينعى اذا شهد القاسمان اللذان قولها
القسمة انه لا يفرق نصيبه تشهد شهادتهما لانها شاهدة على الاستيفاء والقبض وهو فعل لا فعلها لان فعلها القدر
ولا حاجة الى الشهادة وان قال قبضته ثم اخذ بعضه خلف حقه لانه يدعى علم الغصب وهو منكرو ان قال قبل او قال
باعتقائه اصابني كذا الى موضع كذا فلم يسم الى ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذا به شركة خالفا وصحت القسمة لان
الاختلاف مقدار اصاب كل واحد بالقيمة فصار كالاختلاف في مقدار المبيع فان اخفق بعض حصته احد هما شاء
او لم لا يبيع ورجع بقطعة حصته تركه ونقصه بعض شاع في الكل يعني اذا اخفق بعض شاع من نصيبه رجع بقطعة
في شركته ولا يبيع القسمة لان معنى القسمة التميز والافراز وهذا المعنى لا ينفك عن بعض شاع من نصيبه احد هما لان
تبيع بالقيمة لا لا يبيع القسمة فانه لو كان مؤخر الدار بين شركتين ولهما شرك في ثلث في الصف مقدم نصفه فاقسم على
ان يأخذ احدهما مالهما من الصف مقدم وهو الصف وربع المؤخر وياخذ الآخر ما بقي وهو ثلثة ارباع من الصف المؤخر
فيكون لكل واحد منهما ثلثة اثمان جميع الدار لان حصة بعد نصيب الثالث ثلثة ارباع جميع الدار ولا يمنع ابتداء القسمة لا يمنع
بقاؤها بالطريق الا وطرا ان ينفك بعض معتمدين لا تفسخ القسمة اتفاقا صورة المسئلة ان يكون دار بين رجلين نصفين
فاقسماها فاحداهما الثلث من مقدمها وقيمة ستمائة واخذ الآخر الثلثين من مؤخرها وقيمة ستمائة وهي ميراث
بينهما او شراء ثم اخفق نصف ما به مقدم مشا لا يبطل القسمة ولكن ان شاء رجع صاحب مقدم على صاحب المؤخر بربع
ما به يد وقيمة ذلك مائة وخمسون درهم وان شاء نقص القسمة دفعا لغير الشك في وجه المهاداة وهي قسمة الى
بقاها من كل منها حصة واحدة وانما لا يجرى سكوت هذا بعضا وهذا بعضا من دار هذا علوها وهذا علوها
وتعبد هذا يوما وهذا يوما وفي جازية القسمة انما دارى انهم قسم على معرفة بدر كل بغير بين ثلثة وكانوا اثنين وبن

فاختار
الميلون لقلته
سائر الاموال

واما قسم
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

والا
شركة
شركة

غيره

في الركوب ككتبت بيت صغيرا في زبد بومو وعي وبيو ما وعبد بين هذا وهذا العبد والآخر يعني يخدم زيد هذا العبد
ويخدم عمر والعبد الآخر **كتاب الزراعة** وفي عقد على الزرع بعض الخارج ولا يقع عليه حصة لما روي ان النبي عزم
نبي عن الخيرة وهي زراعة الارض على الثلث او النصف وصحت عندنا لان عزم دفع خيل جبر الى اهلها حامله وارضاها
مزارعة على نصف مخرج من الزرع والزرع ويدر كل عمل الصيانة رخصه والتابعين الى بيعها بالكيلوبه يعني لحاجة الناس
والتعامل بها وان كان القليل ياباه لان الكيلوبه بعض الخارج من عمله على فقير الطين ان وقد ترى عزم فقير الطين
في المزارعة على قول من يخرها تنفذ على شرط صلاحية المزارع للزرع يعني احد ما كون الارض صلاحية وحده للزراعة
ليحصل المقصود واهلية العاقدين اي الثاني ان يكون رب الارض والمزارع من اهل العقد لانه لا يصح الا من اهله وهو
لا يتحقق بهذا العقد وذكر المدة اي الثالث بيان المدة لان العقد يرد على منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل
او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل رب الارض والمنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة بخلاف المنفعة ورب
البذر اي الرابع بيان من كان البذر من قبل لان المقصود عليه مختلف باختلاف فان البذر ان كان من قبل العامل فالمقصود
عليه منفعة الارض وان كان من قبل رب الارض فالمقصود عليه منفعة العامل فلا بد من بيان المقصود لان جبره لا يؤدي الى الغنا
وتعريفها وجبته اي الخامس بيان جنس البذر لانه لا بد من اعلام جنس الحاجة ولا يغير ذكر معلوما الا ببيان جنس البذر
وقط الاخر اي السادس بيان نصيب من لا يخدم من قبله لانه يتحقق ذلك عوقا بالشرط وما لم يكن معلوما لا يتحقق شرط العقد
والثانية اي السابعة النجاسة بين الارض والعامل حتى اذا شرطه العقد ما يرد له به النجاسة وهو عمل رب الارض مع العامل لا يرد
العقد والشركة اي الثامن الشركة في الخارج عند حصوله لانه يتحقق اجابة ويتم شركة في الاشتراك وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج
يكون مقصودا للعقد فبطلان شرط لا حدتها ففقدان معلومة لا ارتفاع الشركة لان الارض عسى ان يخرج الا هذا القدر وما يخرج
من موهبة لمعني ولما خرج من موهبة اخرى كما اذا شرط احد ما ماعا المذبات والسواقي لحيوان لان لا يخرج الا من
ذلك الموضع فيكون الشرط فاطحا للشركة او دفع رب البذر بذر او دفع الخارج وتنصيب الباقي يعني اذا شرط ان يدفع صاحب
البذر بذر او دفع خارج اذا كان المادى خارجة ويكون الباقي مينا نصفين لاحتمال ان يخرج الارض مقدار البذر او الخارج المردود
فيقطع الشركة هذا اذا كان الخارج موطقا اما اذا كان الخارج مفا سمة كالزرع والحق لا يبعد العقد لانه لا يؤدي الى قطع الشركة او
النبت يعني بطلان شرط النبت لاحد ما ولت لا آخر وتنصيب لحيات والنبت لغير رب البذر لانه شرط مما لا يقع على العقد وهو
الشركة فربما يصحاق فلا يتحقق لحيات ولا يخرج الا النبت او تنصيب النبت وحيات لاحد ما اذا شرط النبت نصفين وحيات لاحد ما
تبطل لانه يؤدي الى قطع الشركة فيما هو المقصود وهو لحيات فان شرط تنصيب لحيات والنبت لصاحب البذر صحت لانه شرط مرفق
للعقد لانه غا ومكمله اولم يشر في النبت يعني لشرط لحيات نصفين وسكتا عن النبت صحت المزارعة لانها شرط الشركة فيما هو المقصود
والسكوت عن النبت لا يوجب بطلان العقد الاصل ثم يكون لرب البذر لانه غا ومكمله وعينه انما يتحقق شرط ولا شرط وقبل النبت
ابيهما ايضا لانه ينسب لحيات فيحكم وكذا يصح عندها لو كان الارض والبذر للبذر والعامل والبذر لآخر لان رب الارض المتاجر العا
لعمل والبذر لآخر العمل فان شرط عليه لحيات لحيات بالبذر بيرة بيرة او الارض يعني او يكون الارض لواحد والباقي لآخر
لان رب البذر المتاجر الارض بجزء معلوم من الخارج ولو لم يتاجر بها بجزء معلوم من الدراهم في هذا المتاجر هاجر هاجر هاجر
الخارج او العمل له اي يكون العمل لواحد والبقية لآخر لان رب الارض المتاجر العمل لآخر لان رب البذر المتاجر البذر لحيات البذر
بابر رب الشوب وبطلت المزارعة لو كانت الارض والبذر للبذر والعامل والبذر لآخر لان رب البذر المتاجر البذر لحيات البذر
بجزء من الخارج مقصودا لا يصح لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض فان منفعة الارض قوة في طبعها يحصل بها
الخارج ومنفعة البقر صلاحية يقيم بها العمل ولا يمكن جعل البقر تنفعا لمنفعة الارض او البذر والقوله اي لاحد ما والآخر ان
يفتح لحيات اي الارض والعمل لآخر لانه لا يصح عند افراد كل واحد من البقر والبذر فكذا عند الاجتماع او البذر والآخر

لان الشرع لم يبدع بالخارج لرب البذر والوجه في رواية اعتبار اسباب المزارعات العا سعة وفي رواية لرب الارض وبغير
مستحق فكذا البذر باقائه بانفسه واذ اتمت المزارعة فخرج على الشرط لان المسلمين عند شرطهم ولا شيء للعامل
لان الخارج لانها ان كانت اجابة فالواجب في العقد الصحيح المتصح وهو معدوم وان كانت الشركة فالشركة في الخارج لا يخرج
خارجا في ما اذا فسد المزارعة ولم يخرج الارض شيئا فانه يجب اجر المثل في الدقة وفوات الخراج لا يمنع وجوبه الدقة فيخرج
عن القصة يعني لو امتنع احد العاقدين عن الحق في العقد فان كان المتعص عن العمل الذي ليس من قبله البذر اجب على كل من العمل لان
الوفاء يمكن بغيره فلو لم يفرط في العقد كما يلزمه سائر الاجازات الا رب البذر يعني المتعص عن العمل انما كان البذر فله ذلك
لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بالتلف البذر وفيه جبر يلزمه فلا يجبر على ذلك كواجب اجبر لهدم داره ومضى فسد
المزارعة فاطارح لرب البذر والآخر اجر مثل رخصه او عليه يعني ان كان البذر من قبله الارض فله العمل اجر مثل عمله
وان كان من قبل العامل فله رب الارض اجر مثل رخصه لانه يتوصل الى منفعة الارض او العامل بعقد فاسد فيجب ردها وقد تقدم
رد عينها فان عجز عليه رد قيمتها ولا يرد على ما شرطه المزارعة كرضاه بسقوط الزيادة ولو اطر رب البذر والارض وقد كرت العمل
فلا شيء له كماله على الكرات لان عمله انما يتقوم بالعقد والعقد فوهمه جبرين بالخارج ولا خارج بعده وبشرط في ديانة يعني بالخارج
هذا الجواب في الحكم واماميه وبمن ربه يلزمه ان يعطى العامل اجر مثل عمله لانه انما يتوصل الى منفعة هذه الاعمال ليحصل له نصيبه بالخارج
واما اذا اخذ الارض منه فقد عزمه والغرض من دفعه فحين بان يطلب رضاه وتبطل المزارعة بموت احد هاجر اي احد المتعاقدين
اعتبارا كالباحارة ولو مات رب الارض قبل الزراعة بعد ملكية الارض وحفر البذر انما تنقبت المزارعة لانه ليس في ذلك التالف
ما لا على المزارعة ولا شيء للعامل عقابا لية العمل لانه تقوم بالخارج ولا خارج فلا يجب شي وتفتح بدني محجود اي بيعها يعني
تفتح الاجابة بدني فخرج طبق رب الارض فاحتاج ببيعها كالحاج اجابة وليس للعامل ان يطالب بكمية الارض او سوى السنة
لانه لا يجوز ان يطالب بالمعنى وهو الخارج لانه معدوم ولا يجوز ان يطالبه باجر المثل لانه انما يجب عند فساد العقد ولم يفسد
ولو نبت الزرع ولم يستعمل ببيع الارض في الدقة حتى يستحصل الزرع لان في البيع ابطال حق المزارعة في التأخير اضرار
بالغرماء والتأخير اهون من الابطال فان مضت المدة اي مدة المزارعة ولم يدر الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه من الارض
حتى يدر ك لانه يتوصل الى منفعة نصف الارض بترية حقيقة فيها اي وقت الادراك لان المدة اذا انقضت فقد انتهى العمل الا
ان لم يفسد فكذا بقية العقد بالاجرة كالحاج اجابة ونفقة الزرع وفي مؤنة لحفظه والسقي وكري الا ان يار عليها بالخصص اي
على مقدار حقها حتى يتحصلا كالحصاد والرفاعي والدوسر والتدريه فانها عليها لان الخارج ملكها فالمؤنة في عليها
بقدر الملك فان النقص احد ما يعني ام صاحب ولا امر القاص فهو يتوقع في النفقة فان شرط على العامل شيء من المذكورات
فسدت لانه شرط لا يقتضي العقد ففسد وعن لم يفسد ان اي الشرط تصح ولزمه اي لزم العمل للعامل قال الامام السرخسي رحمه
هو الاصح في رواية لانه متعارف وصار شرط جرد النول على البايع وهو اختيار مشايخ بلخ **كتاب المساقاة**
وهي مفاعلة من السقي وفي الشرع وهي دفع السخرين بصلح بين من سخر حقلها وهي كالمزارعة حكما بان القنوى على صحتها او خلافا
يعني المساقاة باطلة عنده صححة عندها وشرطها المدة فانها تفسد بلا ذكرها يعني كان القنوى ان لا تصح المساقاة الا بذكر المدة
لانها لا يتجرى للعمل وفي هذا لا يصح المقصود عليه معلوما الا ببيان المدة كالحاج المزارعة لكن اذ لم يذكرها يجوز السخر انا وتقع
على اول من يخرج عاقل السنة لانه لا دراك الثمر وقتا معلوما عادة كالتأبث شرطا فسادات المدة معلومة وادراك بذر
الوطية كادراك الثمر والبذر بالزراعة المجبة اخص من البذر بالبذر الى المجبة يعني ان ادرك البذر في اموال الوطية في هذه بمنزلة ادراك
الثمر لانه لنهاية معلومة ولا يتوسط بيمان المدة صورة اذ دفع اليه الرطبة وقد انتهى جدا ذهبا على ان يقوم عليها وسبقها
حتى يخرج بزردها فيكون البذر بينهما نصفين ولم يسمي وقتا فهو جابر للسخر لان لا دراك البذر وقتا معلوما عند المزارع
والبذر انما يحصل بعمل العامل فيكون بينهما نصفين والوطية لصاحبها وذكر مرة لا يخرج الثمر منها فيفسد لان المقصود بالمعاملة

الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع ما هو المقصود فيكون مقسداً ومدة أي ذكر مدة قد يبلغ فيها وقتاً إلى قد يبلغ التمر
 في تلك المدة وقد يتأخر عنها حتى لا يعلم بفوات موجب العقد بل لا شرط وأما يتبع ذلك وهذا النوع متحقق
 كل معاملة وزراعة بان يصطلم الزرع سماوية فلو خرج في وقت سمي فعمل الشرط والا فلا معاملة اجر المثل بقية فان
 الثمرة تلك المدة من غير ما على ما شرط الصحة العقد وان تأخر عن تلك المدة فلا معاملة اجر مثله لعدم العقد لانه تبين
 انهما اتفقا سمي مدة لا يخرج النازح منها وتصح المساقاة الكرم والشجر والرطب واصول الباذل الخجان والمخل وقال الشافعي
 لا تصح المساقاة الا في النخل والكرم لان جوارها بلا اثر وانما اورد الاثر منها وهو فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير **ولما** ان الاصل في النقص
 التقليل وجوارها الحاجة وهي تم الكلى وان كان فيه ثمر ان للوصل الامد كما يقع لودفع خيلاً فيه ثمر مساقاة والتمر يزيد بالوعول
 جازت وان كانت قد انتهت لا يجوز كالمراعى يقع اذا دفع الزرع وهو بقل حاذ وان لم يمتد وادرك لم يجب لان الشركة بعد
 للعاملة المتأخر فيها يحدث بعمل العامل ويؤجره اذ يعمل ولا اثر للعمل بعد الادراك فلو جوزه لكان الحقاً فابداً عمل فيكون
 خلا فموضع المعاملة بخلاف ما قبل التناهي للحاجة الى العمل فان مات احدهما او مضت مدتها والتمر في يقوم العامل عليه
 او وادته فان اكره الادفع او وادته ان للوصل يقع ان ماتت ربة الارض ومطابق بشرى انقضت المعاملة وكما البسرين
 ورثة ربة الارض والعامل يضمن قيا سا ورة المصحح ان لا يتحقق للعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك الثمر
 انكره ذكر ورثة الارض لا في انتقاض العقد بموت ربة الارض اذ ان كان لا يعمل بالادراك فلو جوزه لكان متحققاً لعقد المعاملة
 وهو ترك الثمار الى وقت الادراك وفيه ضرر عليه ولما جاز نقض الاجابة لدفع الفرار لا يجوز ابقاؤها لدفع الفرار اولى
 ولا تنسخ المساقاة الا بعد زكايها ببقاء الاجابة وتكون العامل مرصفاً لا يقدّر على النقل او سارقاً يحاق عليه سعفه وهو من
 الخلل ما يتخذ منه الزنبيل والمراوح او غير ذلك كون مبتدأ وعذر خبر ودفع فضاء مدة معلومة ليس ويكون
 الارض والشجر بينهما لا يصح والتمر والفس لرب الارض ولما اخرج خبره واجر عمل لانه لا يتأجر ليعمل ارضه يستأنها بالات
 نفسه على ان يكون اجرة نصف البستان الذي يظهر بعلمه وبالاته فيكون في معنى فقير الظلم ان المهرى عنه فيكون فاسداً ثم الفرس
 عين مال قائمة كانت للعامل وتقدر ردها عليه للمصال بالاداعي فيلزم قيمتها مع اجر مثل عمله فيما عمل **كتاب الدجاج**
 حرم ذبيحة لم تذكر ان الذبيحة للحيوان الذي الذي من شأنه الذبح فيخرج السمك والجراد اذ ليس من شأنها الذبح قوله لم يذكر
 صفة ذبيحة وذكوة الفرولة وهي حال عدم القدرة على الذبح خرج ابن كان من البدن والاحتياط اي ذكوة الاحتياط وهو
 حال القدرة عليه ذبح بين الخلق واللبنة وهي المتحرر من القدر ومروقة اي عرق الذبح كالطليق وهو محرر النفس والمرى
 وهو محرر الطعام والشراب والودجان وهي عرقان فيها الدماء لقوله دم اقر الا واداج بما شئت وهي تتناول
 الودجين والمرى بطريق التغليب يلزم من ذلك قطع الملقوم اقتضاء لتعذر قطع هذه الثلاثة بدون قطع فلم يخرق
 العقدة وحل يقطع اي ثلاث منها لاقامة للاثم مقام الكلى ويكفي ما اقرى اي حل بكل ما قطع الا واداج وانهر الدم ولو بلبنة
 وهي قشر القصب ومروقة كبر السهم وهي الحلي الذي فيه حقة الاستنساخ وظفراً قايماً قيدب لانهما ان كانا من زوجين حل
 الذبيحة ولكن يكونان فيه زيادة تغذيت على الطبعات وقد امرنا بالاحسان في الذبح وقال الشافعي المذبوح بالمزوع عني
 ميتة اي لقوله دم كل انهر الدم واقرى الا واداج الا الظفر والسن فانهما من اللحم **ولما** قوله دم انهر الدم بما شئت
 فكل والادعاء وادع غير المزوع فان لم يشبهه في ذلك سهره وطفره ونذب اجزاء شفرة قبل الاضجاع لقوله دم
 لمجد احكم من شفرة وليس ذبيحة وكره اجزاء شفرة بعلمه اي بعد الاضجاع لما روي انه يوم رجل اضع شاة وهو جلد
 شفرة فقال لعقار دت ان عنيها موتان هلا حدة نها قبل الاضجاع والجر بالرفع عطف على الضمير في كونه بوجله الى المذبح
 وذبحها من قفاها والذبح وهو ان يبلغ بالسكين النخاع وهي عرق ايضا وعظم الرقبة وقيل ان يمد رأسه حتى يظهر ماله
 وقيل ان يمسكه قبل ان يمسك من الارض بلسان السكين قبل ان يمد وكل ذلك مستلزم لانه يتوحد بلبان الحيوان فلا يذبح

رب

وشرط كون الذاب مسلماً او كناية ذنباً او حياً فحل ذبحهما ولو جوفاً لو الوصل اي وان كان الذاب مجنونا او امرأة
 او صبياً بعقل التسمية والمذبيحة ويضبط اي يعلم ان حل الذاب ذبيحة بالتسمية ويعلم شرائط الذبح من قوى الا واداج
 وكفه ويقدر على قوى الا واداج ويجوز النيام قديراً لانه المحنون او الصبي الذي لا يعقل التسمية والذبيحة
 ولا يضبط لالحل ذبيحة مالان التسمية على الذبيحة شرط واقله وهو من لا يحسن او احرص لا ذبيحة وفي لانه لا يعقل التسمية
 ويجوز في المجوسى سدابهم سنة اهل الكتاب عني نكح نسايتهم ولا اكل ذبايحهم ومروقة لانهم تركه ما كان عليه
 وما انتقل اليه ولا يقر عليه وتاركل التسمية اي لا يحل ذبيحة من ترك التسمية عند لقوله دم فاعلم ان كل ما كان مالم يذكره الله
 ومطلق النهر يقتضيه التحريم فان لم يحرره ناسيا حل وقال الشافعي حل في الجوز لقوله دم المسلم نذح على اسم الله سمي
 او لم يسم **ولما** ان العامل جان غير متحقق للتحقيق والناسي ليس كذلك وما كان غير مجرى على ظاهره عليان وابن عجلان
 لا يفسدان بين العامر والمطاني ولما يريد بظاهرة جرت المباحية بينهم فان قيل الناس مخصوص من النفس فيخص العامر
 بالتميز قلنا الناسي غير مخصوص منه لانه ذكر في القيام الملقمة مقام الزكوة كره ان يذبح كرمهم اسم الله عليه وصلاً
 لا عطفاً لقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان وقوله بسم الله محمد رسول الله لان الشركة لم يذبح فلم يكن الذبح واجتأله
 فلا يجرم الا ان يكون لوجود القرآن صورة وحرم الذبيحة ان عطف نحو بسم الله وام فلان او فلان يقع قال بسم الله وفلان
 لوجود الشركة فان فضل صورة ومع كمال الدعاء قبل الاضجاع وقبل التسمية او بعد الذبح لا يكون لانه كان يقول بعد
 الذبح اللهم تقبل من فلان عن امه محمد ولو قال عند الذبح الحمد لله او سبحان الله او الله اكبر يزيد به التسمية الشرط ذكره اسم الله على سبيل
 التقويم وقد حصل ولو قال عند العطاس الحمد لله يزيد به التقويم على العطاس وذبح الامة ان لا يجوز لان المأمور به ذكر الله على
 الذبح وهو يزيد به الحمد على نعمة دون التسمية وجبت على الابل وكره ذبحها لان عروقه مجففة في اسفل العنق عند الصدر فان
 ذبحها جالدة في المقراى وجبت في البقر والضئ عكس لان عروقه مجففة في مجففة في اسفل العنق عند الصدر فان
 ستاسي لانه قد علم ذكوة لا اختياراً وكفى حرج نعم توحيى وسقطه يذبح لم يكن ذبحه لانه لا يقدّر الا على ذكوة الاضطرار
 ولا يحل جيني ميتة وجزة بطن امه اي لا يذبح جيني يذكوة امه حتى لو ذبح بقرته في حرج من بطنها جيني ميتة لم يذبح
 الجيني عند راحته وقال اذا ذبح حلقة اكل لان الجيني جزء الميت حقيقة حتى يدخل في بيع الام ويصدق بعقده ولا يصح
 استئثارها ببيعها فيكتفي بذبحها **ولما** ان طيبين يتفصل حيواناً ولا يتوهم بقاء الجزو حياً بعد الانفصال واذا كان احداهما
 حكم المظنة بشرط فيه ذكوة على حدة ولاد فتاب ومخلب من سبع او طير لا يجزى ذى ناب من السباع ولا ذى مخلب
 من الطيور لانه لا يذبح من ذى ناب من السباع والكل ذى مخلب من الطيور وقوله من سبع ذكوة عقب الفزعين
 فانقر البها فنتناول سبع الطيور والرباس لاكل ماله مخلب واناب وطوافاً لانه لها مخلب والبهي له ناب مع انهما
 يؤكلان وقوله المراد من الناب والمخلب ما هو سلاك منهما بان يعبر بهما والسبع كل مختلف منتهى خارج فالطبعة
 وان حرم اكل السبع كرامة لحي ادم كذا بعدوا اليه من هذه الصفات الذميمة بالاكل ولا الحفريات اي لا يحل الحشرات وهي صفار
 الدواب كالفان والورقة وطيرة وطوها لانهما من طينائيت فيقوم لقوله بسم الله عليه الجنايت والطير الاهلية اي لا يحل اكل امر الالهية
 والبهي والطيور لقوله بسم الله عليه الجنايت والطير الاهلية اي لا يحل اكل امر الالهية
 ما كولا لكان الا وادج بيان منفع الاكل ولان الخيل التي اربها العدو فيكون اكله اضراراً قال لا بأس باكله لما روي انه يوم
 بنى يوم خيبر من لحم طير الالهية اذ ذبحه لطيئ لم اكرهه عند كراهة تزيه لانهما ثابتة للاحرام ولهذا سوسر وهو ظاهر
 الرواية وهو الصحيح كما ذكر في المظالم وقيل كراهة حتى يحكي عن عبد الرحيم الكرمي ان قال كنت عرذلة هذه المسئلة
 فزانت اذاجه المنام يقول لي كراهة يحرم عبد الرحيم واليه مال صاحب الهداية والصنيع لا يحل اكل الصنيع لانه من السباع
 والنيور لانه من الموديات والسحفات لانهما من الحشرات والابيع الذي ياكل الطين والغدا فلتا ولهما الجنايت والفيل

اي

لانه ذنوبه والى يومه وابن عرس لانه من سباع الدواب ولا حيوان ثاقب سوى سحر كالم يطف لما روى انهم قالوا السمك
مالقطه التي تعلقه وما تصنع من الماء فكلوه وما طفي على الماء فلما ياكلوه في الكفاة الشرح الورد ولو ضرب سمكة فقطع بعضها
بالحل ما يبين وما يوق لان ما بين من الحلق وان كان ميتا فميتة حلالا وكذا ارج وجده بطنها سمكة اخرى وان الحمل الماء بقيت
بين الماء وماتت تؤكل لوجود السبب لموتها وقبل لا تؤكل لان الماء لا يعقل السمكة حارا كان او باردا وطابت وهو
نوع من السمك يقال له سرن تلق والماء ما هي يقال له ابلن بلى وحل الحار وانواع السمك بلا ذكوة وعواب الزرع والاربع
والعقود معها الى مع الزكوة قال ابو يوسف سالت ابا عن العقود قال لا بأس به فقلت انه ياكل الحليين فقلت انه ياكل
شي آخر قال ابو يوسف بكرة الكلب عندى لان غالب ما اكله الحليين **كتاب الاضحية** وهو ما يصنع بها اي يذبح نذرا وجعلها الا
صاحي هي شاة من قردى من واحد وبقية او بغير منه اي من قردى الى سبعة ولا يجوز عن قانية لما روى عن جابر قال قال جابر روى
الدور والبدنة سبعة والمقدرة الشريعية الزيادة لا النقصان ان لم يكن لورد اقل من سبع يعني اذ كان يصيب احدهم اقل من
السبع لا يجوز من صاحب الكنوز كما لا يجوز من صاحب القيل حتى ان الرجل اذا مات وترك امرأته وابناء وبقره فضيها بها
يوم العيد لا يجوز لان نصيب المرأة اقل من السبع فلم يجز في غيرها ولم يجز في نصيب الابن ايها كذا الذخيرة ومقيم المورثا
يعني اذا التزم كونه اضحية يقيم المورثا لا يجوز ان لا يقتصر اجزاء الاقامة مع من كادعة او جلدته يعني يكون
كل جانب شئ من اللحم وشئ من الكراع او يكون كل جانب شئ من اللحم وبعضه للدماء من اللحم الى خلاف جنبه وضع
شئ كل شئ بقية الاضحية لئلا يقع اذا انتهى بقية يدان يصنع بها عتقة ثم يترك فيها ستة مع جاز بلى ثا وانه القياس
لا يجوز وهو رواية على حقه وهو قول زرارة انه اعدها للزينة فلا يكون له ان يبيع شيئا منها على قصد التصدق وجه التمسك ان
انه لو تتركهم معرة الاندباء بان التزموا جلدته حاز فكذا اذا انتهى بهم بعد الشراء قبل اتمام المقصود وهذا لان الانسان قد يجهل
بقية سميته ولا ينظر بالشراء وقت البيع فيشتريها ثم يطلب شركاء فلم يجز له ذلك لادنى الى المخرج وهذا اي التمسك ان قبل الشراء
لغيره من الاختلاف وفي صورة الرجوع في القرية ولا يجب الا حرم مقيم على كفة الفطرة وقدر بيانه اعلم انها واجبة عند جسد
ولم تكن موكدة عند جسد القول ومخرجها فانها ستة اشيك ابراهيم **وله** وهو قول من فسخ قبل الصلوة فليجدها فلا من يفيد الوجوب
هذا ذكر الاختلاف بعض المشايخ ولا يقع انها واجبة وقوله يوم فانها ستة اشيك ابراهيم لا يلقى الوجوب لان الستة هي الطريقة
في الدين واجبة كانت او غير واجبة لفظة الاضحية لفظا لفظا في طاعة الرواية وروى الحسن بن حنفه انها واجب على
وله الصغير لان لم ينفذ في بقلته للزينة والولاية وجه الظاهر ان الاضحية قريبة مختصة والاصل في العبادات ان لا يجب على
الصغير سبب الفير فليخلاف صدقة الفطر لان فيها معنى القرية والسبب راس عذبة ويلي عليه وهذا المعنى متحقق في حق ولد
الصغير بل يصح عنه ابوه او وصيه من ماله اي مال الصغير اعتبارا بصدقة الفطر والافح انه لا يجب ذلك من ماله لانه اذا
كان المقصود التلافى فالاب لا يملكه مال ولله وان كان المقصود التصديق بالبعد اراقة الدم فذاك لظهوره ومال
البيته لا يحمله فيصير ملك ماله الاب والكل من الطفل وما بقي بيد ما ينتفع بعينه اى انما ينتفع ببقية عينه كالغزال و
المنخل وكفها لا يما ينتفع بالبيته بل بالكلية لان اللحم بمنزلة طائفة الصغار ولو باع الجلد بالدم لم يصدق ببقية لان معنى
التصدق سقط عن الاضحية فانما عودتها بالبيع انتقلت القرية الى بده فوجب التصديق به فان قيل ينبغي ان لا يجوز بيعه لانه يوم
من باع جلد اضحية فلا اضحية له قلنا هذا بعيد كراهية البيع في ثلث لوجود الملك والقدرية على التسليم واو قرا اي وقت الاضحية
بعد الصلوة اضحية اي طيرة العبدان ذبحهم لقرية ان اولئك نسكنا هذه اليوم ان تقبل فذبح وبعد طارح في يوم
ان ذبحها عنه اي يحرم من لان القارئة المهرى لئلا يتشا على بعض الصلوة ولا معنى للمناجزة حق القوي لانه لا فاكوة يعلم
ولو كانت الاضحية والسواد والمضحية المهرى لئلا يتشا ولو كان على العكس لا يجوز الا بعد الصلوة واذا راد المهرى من النجس
بأنه باخر في الاضحية الى خارج المصحة موضع بيا 2 للث في قمر الصلوة فيصنع بها كما انشق البقر واجبة الى آخر وقت

البحر

الاضحية قبل غروب اليوم الثالث واذا غرت الشمس من اليوم الثالث لم تجز التضحية واعتبر الآخر للفقر اي ان كان غنما او
اى قاتم فقيرا اخرها لا يجب عليه وصدية اى اعتبر الآخر لصد الفقرة وهو القصد يعني من لا كان مورثا قبل القضا ايام
البحر سقط عنه الاضحية وكذا لو كان مورثا ايام البحر فلم يضر حتى مات قبل مضي الايام سقطت عنه الاضحية حتى لا يجب عليه
لا يصلح ولو مات بعد مضي ايام البحر لم يسقط التضحية الثانية حتى يلزمه الاضحية والولادة والموت يعني ان ولد في اليوم الاخر
يجب عليه وكره الذبح لئلا يات من ان يغسل بظلمة الليل فان تركت التضحية ومضت ايامها بصدق النذر ببقية لانه
لما قدر الذبح لغوات وقربا فعليه التصديق وتغير بشرها للاضحية اى بالشاة حية معول لقوله بصدق وغيره بغيرها لانه
يعني لو لم يضر حتى مضت ايام النحر ان كان او جرحا على نفسه بان قال الله تعالى ان احبب اليه الشاة وكان فقيرا بصدقها حتى وان كان غنيا بصدق
بقية الشاة ولم يضر لانهما واجبة على الغنى والفاقة يجب الفقير بالشرع بنية الاضحية ووجه المخرج من الفاهم وهو شاة ستة اشيك
من الغنى فبقية لان المخرج من المغنى لا يجوز هذا اذا اضطرر الى ان لا يملك الشاة لا يمكن التميز بينه وعند الاكثر المخرج من الفاهم
ماله عليه اكثر لانه لعله يوقى ببقية الاضحية المخرج من الفاهم والفقير فضاء من الثلث اى من الابل والبقر والشاة لقوله يوم يذبحوا
بالشيتك وهو اى الشاة ابن حنبل من الابل وحولين من البقر وحول من الشاة فيدخله البقر لما موسى لانه نوع منه
كلها اى كما يبيع الملاء وهي التي لا قرن لها لان المقصود لا يتعلق بالقرن وكذا مكسورا القرن بالطريق الاولى وحلقه
لان البنية في بيوت من المخرجين مخرجين احد مخرجين نفسه والاخر عن امته وعنه جسد الحلق اولى لان حلقه يطيب
والتقولا اى المحبنة فاعايجز اذا كانت سميته ولم يكن بها ما يمنع السدم والرجى واما اذا كانت بخلاف ذلك فلا يجوز
دون النجاسة اى لا يجوز بالعمياء والعدو وهي ذات عين واحدة والجفاه وهي التي لا تقي لها من شدة غفها و
والعجا التي لا تحتمل الى النسل لزمه يوم من التضحية ببدنه الاربع والمرضة البتة مرضها ومقطوع بدها او
رجلها وما ذهب اكثر من الثلث اذ منها او دهنها او غيرها او غيرها بغيرها لا يجوز مقطوع اكثر الاذن او الذنب او العين
او اللحية لقوله لم يضر فوا العين والاذن اى اطلعا سلا متما والذنب والالية عضدان مقصودان فصارا كالاذن
لان اكثر الاذن وان بقي اكثر الاذن لان اكثر حكم الكل بقله وذهابا وان مات احد سبعة يعني اذا اشترى سبعة بقر
ليضوها مات احدهم قبل النحر وقال ورثة اى ورثة من مات منهم اذ يخرجه عنه وعنه في النجاسة والقبول ان لا يجوز
لان نصيب الميت صار ميراثا والتضحية تقرب بطريق التلافى فلا يضر من الوارث من الميت كالاخلاق ومن الميت ووارثها
الباقون بغير اذن الورثة لا يجب لهم لانه لم يضر بغيرها فبقية لعدم الاذن منهم فلا يقع الكل فبقية ضرورة عدم النجى وجه
الاشكال ان الورثة يقومون مقام المورث بعد موته والنبح من وارثه من مورثه بالقرب المالية حتى كالقصد اعلم ان الاضحية
طاهرة من الترام والولاء على الميت وذبحه موجود التضحية ببقية عن اضحية ومنع وقرا اى كما يصح ببقية عن سبعة وان اختلف
جهات فبقية من نوى بعضهم الاضحية وبعضهم القرآن وبعضهم المقعد لا اتحاد المقصود وهو القرية وان كان احدهم
كافرا او مردها لا يرى لا يصح عن واحد منهم لان ذلك القدر لم يضر فبقية لان التفرق ليس باجل لها وكذا قصد الميراث
القرية والاراقة لا تحرق فبقية فبطل الكل فياكل منها اى من الاضحية ويؤكل اى يطعم من شاء من الاعنة والفقراء وما راجع
من شدة لقوله يوم كنت نزيلك عن اكل طعام الاضحية فطعموا منها اذ خروا متى جازاكم وهو غنى فاولى ان يؤكل عنها آخر الله
المصدق ببقية لان الجاهات ثلاثة الاكل والادخار والطعام واما الاكل لان فلما ادخروا ما الثالث فلقوله في وطعموا الثالث
واظهر اى التاتى والمقرض للسؤال فانفسم عليها انما تاتى وترك لذى حاله توسعة عليهم اى يتحبب اليهم ان يتواكفوا ببقية
اذا كان صاحب عيال وهو وسط الحال لانه اليسار ليكون توسعة بهما على عياله والذبح اى الذبح ببقية لان الاضحية
القرابات يتواكفون بنفسه والا اى ان لم يكن الذبح امرغبه ولكن ينبغي ان يشهد هانفسم لقوله يوم فطعموا من فطعموا من فطعموا
ايضا فانه يغير لكل باول فطرة من دمها الى ذنبه وكذا ان يذبحها كذا لاني لانه هذا من عمل القرية وفعله ليرتبه ويقتدره

عناق

اي الا ان يتم بينه على ذلك حصة وقال المستأجر اني ابيعها بثلثي لاني اذا احسنت
 ان اشترى مني فله ان يبيعها بثلثي لاني اذا احسنت
 متحفة في الحال وهذا الحجة موهومة بغيرها والكرى والانتفاع لا يتأتى بالبيع الا ان يبيع في
 ذلك بعض الارض او الثمن او المثل في وسط النهر فلهذا فيه باطل القيل فمستأجره ان يبيع في
 ليس مع احد لصاحب الارض فمستأجره وقوله لصاحب الارض حصة صورة لرجل الى حصة مستأجره وارض لرجل
 خلف المستأجر يلزم فيها وليس في يد احد من ان يكون لاحدهما عليه غرض ولا طين مطلق لصاحب الارض فادعى صاحب
 الارض المستأجر وادعى صاحب النهر ايضا فلهي لصاحب الارض عند حصة حصة وقال لصاحب النهر فيكشف هذا
 للفظ موضع الخلاف ان يكون الحصة مواز لا الارض لا فاصل بينهما وان لا يكون الحصة مواز لا الحصة اما اذا كان
 لاحدهما عليه غرض فضا حصة الشغل اولى به بالاجماع لانه صاحب اليد وثمرته لظلال نظرية موضعين احدهما ان اذا كان
 على المستأجر الشغل ولا يدري من غرضها فغده لرب الارض وعند حصة لرب النهر وتاثيرها لان ولاية الغرض على المستأجر
 لرب الارض ولرب النهر واما القاء الطين ففيل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر مال يبيع وهو الصبي **فصل**
 الشرب نصيب الماء والشفة شرب بني آدم والبهائم وكل اى لكل واحد من بني آدم والبهائم حصة كل ماء لم يجر
 باناء وان كان العين والنهر في ملك رجل فله ان يمنع من الدخول فيه ويقال له ما خرج الماء او تمنعكم لياخذ بغيره
 بشرط ان يكره صفة هذا اذا احتقره ارض مملوكة وان احتقرها ارض موقوفة فليس له ان يمنع وسعى ارضه
 من البحر ونهر عظيم كدجلة وحفها وثق نهر لارضه منها اى من البحر والنهر او لنصب الرمي ان لم يضر بالعامه
 بالنهيل للماء الى هذا الجانب اذا انكرت صفة اى جانب فيقرب الفوى والارض وان احرى الى الجوز الشق دفع الفوى
 عنهم ولا سعى فاب ان حفر النهر لكثرة تاي الدواب وارضه معطوف على دوابه يبيع لارضه ويحرق من نهره على
 قناته ويبيده الابادته واسعى سحر او حفره وان حفره يبيع ارضه اذا اراد ان يبيع سحر او حفره وان حفره
 حفره للماء بغيره لانه ذلك في الارض احتقره على ارضه فله ان يبيع لارضه ويحرق من نهره على
 غير مملوكة لاحد ولم يات في المقاسم كالنيل والفوات من بيت المال المذكور من حاجه تخافه المسلمين ومال بيت الماء مع الفوى
 الى مصالحهم وان لم يكن فيه اى بيت المال سعى فعل العامة يبيع للمام ان يبيع الناس على كونه لانه تركه فزاد عام
 والقوام فلما تتقون من غير اجبار وكوى نهر ملك على اهله وهذا النوع وهو ان يكون النهر مملوكة كادخل ما فوضت
 القسمة اثنتان احدهما ان يكون عامما من وجه خاصا من وجه والثاني ان يكون النهر خاصا من كل وجه والثاني ان يكون
 انما يتحقق الشفعة فهو خاص من كل وجه وما لا يتحقق به فهو عام من وجه فكريه على اهله لا على بيت المال لان الشفعة
 تقود اليهم على الخصوص فيكون مؤنة الكوى عليهم لان الغرم بالغنم من اعلاؤه يبيع مؤنة كوى النهر المشترك عليهم من
 اعلاؤه لا على اهل الشفعة ومن جاء من ارضه يركى اى رفع عنه مؤنة عند حصة مثلا اذا كان الشراكاء النهر
 عشرة مؤنة الكوى على كل واحد منهم عشرة فانه اذا جاوز ارض احدهم يكون مؤنة الكوى انشاغا الى ان يجاوز
 اخرى او صفا اخرى لم يكون على الباقيين اثنا على هذا التفصيل الى اخر النهر وقال مؤنة الكوى عليهم جميعا لان حصة
 على حصة اسفل النهر لاجبة الى ان تسيل الفاضل من الماء فيه فانه اذا سفل ذلك حاض الماء على ارضه فسد رعيه
 فاذا سفلوا الغنم سفلوا الغنم سفلوا الغنم سفلوا الغنم سفلوا الغنم سفلوا الغنم سفلوا الغنم سفلوا الغنم سفلوا الغنم
 رجل فيلزم له كرى ما يبيع منفعة لسي الارض فلا يلزمه شئ من مؤنة الكوى في منفعة في اسفل النهر من حيث اجزا
 فضل الماء في حصة السيل لا يلزمه شئ من غرامة ذلك الا ترى ان من لم يحق تسيل ما سفل على سطح جاره لا يلزمه غرامة
 جاره بهذا الحق وسعى دعوى الشرب بل ارضه وان كان القيل لا يجوز لان اعلام المذنب بشرط حصة الدعوى والشرب

سطح 3

ما يشق

لا يقبل التعلل وجب الامتحان ان الشرب قد علك بغير الارض ارضا ووصية وقد تباها الارض بدون الشرب فيقوله
 الشرب وحده وهو غريب فمستأجره فيبيع فيه الدعوى وان اختص قوم في شرب بينهم فمستأجره ارضهم لان العقود
 بالشرب سعى الارض والحاجة الى ذلك تختلف بقلة الارض وكثرة ثمرتها ومنع الاعلى منهم اى من الشراكا من سكر النهر يسكنون
 الكاف مستأجره السد وان لم يشرب بدونه بل ارضاهم يبيع ان كان الاعلى منهم لا يملكه ان سعى ارضه الا بالاشراكا فانه لا
 يسكن النهر على الاسفل ولكنه يثرب لان الشراكا حدث شئ في وسط النهر ورضية النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض
 الشراكا بل اذ منهم وكل اى منع كل منهم من شئ نهر ونصب رعي او دابة او جسر عليه وهو ما يتخذ من خشب ويوضع
 ويرفع بل اذ من شريكه لان صفة النهر تنكسر والماء يتغير عن سعة الذي جرى عليه فيغزرون به الارض ووضعه ملكه ولا يقر
 بالنهر وملكه لان جديته حاصي ملكه وينتفع به صاحب الرعي بغيره من النهر اى منع كل منهم من ان يوق
 ثم النهر لانه يفسد صفة النهر فيقال لاجل شرب ففيل له خالف ابا يوسف فقال لانها بحالات الاستماء المطعام والناس
 في زماننا يشربون للبحر والطين ففيل ان الخلاف فيها اذا اعتد به التقوى فاما اذا اعتد به القهرى فلا يحل بالانفا
 وبني النهر والى يبيع مطبوخا ادى حطب وان اشترى النهر لارضه او شرب ما لم يسكن النهر به وبذيد على قدر حقه اخذ الماء
 ومن القسمة اى منع كل منهم من القسمة بالاباء وقد كانت بالكوى جمع كوة ومن دوران البيت لتغيرت للشعب الذي
 يقبض على الحبش ليجري الماء المزارع او الجداول اى وقد وقعت القسمة بالكوى ولو كان لكل منهم كوى مستأجرة
 في نهر خاص ليس لواحد منهم ان يزيد كوة وان كان لا يفر باهله لان الشكة خاقصة فليس لبعض الشراكا ان يزيد فيها سقوف
 على مقده ارضه سواء آخر بالشراكا او لم يفر بخلاف ما اذا كانت الكوى في النهر الاعظم فلكل واحد منهم ان يفت من
 ابتداء فكان له ان يزيد الكوة بالطريق الاطراف ومن سقوف نهره الى ارضه لم اخرى ليس لها من اى ليس للارض الاخرى
 من النهر المشترك شرب يبيع ليس لاحد الشراكا النهر ان يسوق نهره الى ارضه لم اخرى لم يكن لها ذلك شرب فيما مضى لانه فعل ذلك
 وقادم العهد العمد ادى لانه الارض شربا في هذا النهر مع اللولف ولو فعل ذلك لرض الشراكا يجوز الشرب بوث ويوصى
 بالانتفاع بعينه لانه قد علك بالارث مال علك سائر الملك كالعقاصم والدين والخمر فانها تملك بالارث فكذا الشرب والوصية
 اخت الجملات والابناء ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب
 انسان بان سعى ارضه من شرب غيره لا يضره على رواية الاصل وان اختار في الاسلام ان يرضى ولا يجعل مهر اربع لوتنوع امره
 على شرب بغيره فيني فالتكا في جازي وليس لها من الشرب شئ لان الشرب بيدون الارض لا يحل التملك وجب مهر المثل
 بغيره فيني فالتكا في جازي وليس لها من الشرب شئ لان الشرب بيدون الارض لا يحل التملك وجب مهر المثل
 ملأ ارضه فنزلت اى هارت ذات نهر من حكره والنهر ما يجذب الارض من الماء يبيع اذا سعى الرجل ارضه او ملأها
 ما فترت ارضه جاره من هذه الماء او عرفت بان سال ما يربها ارضه جاره لم يكن عليه ضمان لانه من شئ غير متعذر هذا
 اذا سعى سقفا معتادا ليجعل ارضه فيضف لانه اجرى الماء الى ارضه جاره ففيل له ان يبيع مؤنة كوى النهر المشترك عليهم من
 يشرب من الحصة المايعات وادري بها هذا الكتاب ما حرم منها وكل مسكر سعى هذا الكوى به لان فيه بيان احكامها
 كما في كتاب البيوع لما فيه بيان احكامها حرم الخمر وهو البخر من ماء العنب اذا غلى وشهد المراد بالاشد ان تكون صالحة
 للاسكار وقد فسد بالزبد وان قلت ان للوصي المذكور قوله لا حفره وعند حصة اذا اشهد صا حرا ولا يشترط القذف بالزبد
 لان هذه السهم انما يثبت لكونه مسكرا وذا با اعتبار صفة الاشدة وهو المذنب لا القذف **وله** ان القذف بالزبد و
 والعيليان من اثار الخلاوة وما دم سعى من الخلاوة باقيا كان الغنم الاصلي قابلا فلا يثبت لهم الجزا اذا سكن وقد ف
 بالزبد وبغير الصاع من الكدر لان حكم الاباحة كان ثابتا للعصبي بتعيين فلا يزول ذلك الا بتعيين مثله كالطلاء
 وهو غريب طبع فذهب اقل من ثلثيته وسعى الباذق وهو حرام مثله اذا اشهد وعلا وغلظا الى الطمر والطلاء

جاءه كالبوك ونقيع التمر وهو الذي من مله التمر الى الرطب فسر التمر بالرطب لان الشرب المقتضى من التمر
 بنبيذ ونقيع الزبيب السقيعان من ورن معطوفان على الطلاء عيني اذا غلت واشتدت اي الطهي المأكولة
 من الطلاء ونقيع التمر ونقيع الزبيب وحرمة الطراقي فيكفر سحرها فقط لان حرمة الطراقي لطيفة لتبوقها بالكتاب
 والسنن المتواترة واجماع الامة وسقطت معها حق المسلم بخلاف الاشربة الثلاثة فان حرمة من يقرب من الاجزاء حتى
 جازيها ويضيق منقلاها عند حلقه فلا يكفر سحرها زعم بعض ان عين المذنب حرام وانما المسكر منها حرام فهذا باطل
 مخالف للكتاب والسنن واجماع الامة فكان كفرًا منه لان الله تعالى سماها حراما وهو لم يسمها حراما بخلاف ما يشترط
 وحل المثلث النقيع اي الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه مشددا عند حلقه يوسف وقال ماكر ومحمد في قليله
 وكثيره حرام وسئل ابو حفص الكلبى فقال لا يحل شربه فقبل لما خالف ابا حفص وابا يوسف فقال لا لانها حلالان كسائر
 الطعام والناس في زماننا يشربون للتعطيل والتلذذ ان الخلاف فيما اذا قصد به التعطيل فاما اذا قصد به التلذذ فلا يحل
 بالانفاق وبهذا التمر والزبيب مطبوخا اذ في طهارة التمر ان للوصل اذا شرب ما لم يسلم بل هو رطب فلا يقيد للكل
 من المثلث والبنيد والزبيب والطلاء والمثلث والمثلثان وهو ان يجمع بين ماء التمر وماء الزبيب ويطبخ اذ في طهارة وينزل
 الى ان يغلى ويشد بل هو رطب وبنيد العسل والنبيذ والتمر والشعير والذرة وان لم يطبخ بل هو رطب وذكره الهذلي الا
 صح انه حرام بخلافه لان النفاق تحتهم من زنا على شربه كما تخمعون على سائر الاشربة وحل طراقي حلال
 طراقي ولو بجلج وقال الشافعي التحليل حرام لان النقي اوجب الاجتناب عن الخمر والغليل اقرب منها على وجه النقي
 خلاف طراقي للمرافعة لانه مبالغة الاجتناب عنها يعني **ولما** قوله اي اهاب ذبح فقتله كما حل تحلل فيحتمل والاقبال
 لا يطال لانه صفة طراقية نظير الاقتراب للزينة والانباز اي حل الانتباز في الدنيا وهي الذرة وكيفية التحريم حراما
 من قبل حلقه فيها طراقي والمزقة اي المصطلي بالزينة والنقيع لقوله في ذكركم منكم عن النبيذ في الدنيا و
 طراقي والمزقة فاستبرأه على طرف فان الظروف لا تحل شيئا ولا حرمته ولا تشربوا مسكرا وكسرا شربا وردى طراقي
 ما يورثه اسفله ولا يشطبه اي بدد به لان دوى كل شئ غير له حاشية وانما بالكرامة الحرة لان فيه اجزاء طراقي
 ولا تنفع بالجرم حرام ولا يحد شاربه بلاسكو وقال الشافعي يحل لانه لا يحد حرام شرب قطرة من الخمر في الدردى قطرات
 من طراقي **ولما** ان الغالب على الدردى النقيع يشرب به كما يحد شرب طراقي الغالب فيها الماء كذا في شرح الوار **كتاب الصيد**
 وهو الاصطلي دوى الصيد صيد اسمية بالصيد يحل صيد كل دى ناب ومخلب من كمال وبان فيه لغو وشرب اي كل دى
 ناب من كلب وذئب مخلب من بائر وحدها بشرط علمه اي بشرط ان يكون ذنابا معلما كالكلب والذئب المعلن وذئب
 ابها معلما كالبازي والشاهي وجرهما الى موضع منه اي من الصيد حتى لو قتل الطير والبازي الصيد من غير حرج
 لا يحل لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين اي حتى لكم صيد ما علمتم من الجوارح مكلبين ابها الصيد وارسل
 اي بشرط ارسال مسلم او كتابي اي الطير والكلب والبازي المعلن مكلبين اي معلنين وقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين
 الارسل والصيد بالارسل لان لقوله عز اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرتم اسم الله عليه فكل قوله صيدا نصيب على
 طراقي لغيره بذكر اقتراب التسمية بجان الارسل لان الحاله تقارن والحال وان لا يشك معطوف على علمه اي بشرط ان لا يشك
 الكلب المعلم كلب لا يحل صيده طراقي صفة كلب يعني كلب معلم او كلب محوسى او كلب لم يذكر اسم الله عليه بذكر او كلب لم يسل
 للصيد ولا يطول وقفته اي يحل بشرط ان يطول مكنه بعد ارساله لان ذلك حيلة منه ليتمكن بالصيد ثم وثب عليه للاستراحة فلا
 يقطع الارسل وان اطال وقفته بعد ارساله ان يكن الاصطبار مضافا الى الارسل بخلاف ما ذكره فان هذا حيلة في
 الاصطبار فيكون مضافا الى الارسل وكذا الكلب اذا اعتاد عادة العهد ولحقه ولو اخذ الكلب صيدا فقتله ثم اخذ آخر
 فقتله وقصاره صاحبه كلا جميعا وهو بمنزلة ما لو رمى الى الصيد فاصاب اخر وبطل العلم بترك الكلب ثلاث مرات

فلا يحل

ورجوه البازي يدعى اي يدعى صاحبه كذا دوى من ابي حنبل رضى ولان يدنا الكلب يحتمل العرب فيمكن ان يصير حتى
 يدعى الكلب ويدعى البازي لا يحتمل فاقية الاجابة عند الامام فان الكلب صيد انما هو اصطفاؤه البازي اكل الارسل اكل الكلب
 يعني لا يؤكل ان اكل الكلب لقوله عز فكلوا مما اسكن عليكم ومن اكل منه يمين انه اسكن على نفسه لا على صاحبه فكان الصيد
 البازي كذلك كذا تركا به اثره على الكلب رضى والاما اكل الكلب بعد تركه ثلاث مرات والاما اصطفاؤه اي لا يؤكل ما
 اصطفاؤه الكلب حتى يعلم ان يترك الكلب ثلاث مرات او قبله بغير اصطفاؤه قبل الاكل وبقي ملكه لان الكلب اذا اكل علم انه
 لم يكن معلما ومن شرط الحل بالروح التسمية لقوله تعالى واذكروا اسم الله عليه والا للوجوب فلا وجوب عند الاكل فكذا
 المراد عند ارساله والرجح ليحقق الذكوة الا حطرا دوى وان لا يفقد طلبه لوجوبه متى ملا سره ولو فقد طلبه
 في اصابعه يتبلم يؤكل لما دوى انه من رطب الروح حاشية على حاشية عقره فبما در اصحابه اليه فقال عز دوى فسياتي صاحبه
 لجاء وحل فقال هذه دوى مينة وانما طلبها وقد جعلته لك فانهم ابا بكر فسمي بالرفاق فان الذكوة المرسل او الر
 مى حياذ كاه فان تركها اي التذكية عند اجواب هذه الشرط فكل حرم وانما حرم لانه ترك ذكوة الاحتياط مع الفقه
 عليها او ارسل محوسى كلبه فخرج مسلم اي اعزاه بالبيان فانزج الى لحد عدوه انما حرم لان ارسال المحوسى لا يرفع
 من جى المسلم اية او قتل محوسى هو التمام بل لا يثبت بغيره انما حرم لقوله عز ما اصاب حيلة فكل وما اصاب بغيره فلا ياكل
 او يندقه وهي طينة فهو مذكور بربها فكله ذات حية وانما حرم ما قتلته لاحتمال انها قتلته بغيرها وان كانت خفيفة
 بها حية حل لتعين الموت بالجرم او دوى صيدا فقتله ما او دوى صيدا فقتله ما او دوى صيدا فقتله ما او دوى صيدا فقتله ما
 انما يحل بغير الموت فان الماء مملوك والسفوط من حال مملوك لقوله عز لم يدرى اذا وقعت رمية الماء فانك لا تدري
 ان الماء قتل او سهرى فان وقع على الارض ابتداء اجواب هذا الشرط اكل ما يؤكل فيه لانه لا يمكن الاحتراز عنه فيكون
 عقوا او ارسل المسلم كلبه فخرج محوسى فانزج اكل لان ارسال المسلم موجب للحل فلا يرفع بغيره المحوسى لانه دوى
 ولورة الصيد على الكلب محوسى حتى اخذه فلا يثبت باكله لانه فعل المحوسى ليس من جنس فعل الكلب فلم يثبت المشاركة
 او بوسل احد ينع ان يبعث الكلب على ان يصيد بغير ارسال فخرج مسلم فانزج فخذ الصيد حل والقياس ان لا يحل
 لان ذبحه ليس بارسال وبدون الارسل لا يحل وجه الامتحان انما انزج بغيره جعل ذلك بمنزلة ابتداء ارسال او اخذ
 عنما ارسل اليه اكل يعني لو ارسل كلبه على صيد فلم يلقه واخذ غير حل لان الشرط بالصيد الارسل دون النقيع
 والزيادة نهي كصيد دوى فقتله عا عضوا منه لا العضو بغيره اذ ارسل صيدا فقتله عا عضوا منه اكل الكلب لا يؤكل الكلب
 العضو لقوله عز ما بين من الحى فروعيت وان قطع الثلثا والقرع مع بخره يعني لو قطع الصيد قطعتين بحيث يكون الثلث
 من طرف الراس والثلثان من طرف البقي او قطع نصف راسه او اكثره او قد ينصف الكلب كلهم اي البان والبان منه لان البان
 منه حى صورته لاحكام اذ لا يتوهم بقاء حيا بعد هذا الجرح فان رجع صيدا فاخته ومناه آخره فقتله فهو الاول وحرم
 اكله لاحتمال موته بالثام وهو ليس بذكاة لانه لم يبق صيدا فلا يحل بذكوة الاصطبار هذا اذا كان الرقى الاول حال نجف
 منه الصيد حتى يكون الموت مضافا الى الرقى الثام وان كلف لا ينجو منه الصيد كما لو بان داسي يحل الكلب لعلمنا ان
 ان الموت لم يضاف الى الرقى الثام وضمن الثام له اي الاول قيمته جرحا لان الاول ملكه بالاخذ مع جرحي الحية فهد
 لقد اتلف صيدا مملوكا له منقوصا بجراحة فلا يصحفه طراقي لان قيمة المثلث يعتبر يوم الاطلاق وان علم ان الموت
 حصل بالجرم حتى او لم يدر ضمن الثام اما نقصه جرحا لانه جرح حيوانا مملوكا للغير وقد نقصه فنيق ما نقصه ثم
 يصف نصف قيمته جرحا حتى يحصل الموت بالجرم حتى ان كان الاول الحية والى وان لم ينقصة الاول فللثام
 اي الصيد له وحل الكلب ويصا ما يؤكل طراقي وما لا يؤكل طراقي لاطلاق قوله تعالى واذكروا اسم الله عليه واصطفاؤه وانما اصطفاؤه
 حقل منقعة جلده او شعره او ريشه او دوى اذ من الناس فكان من روى حصيل لهذه المنا في **كتاب الرهن**

هو في اللغة حبس الشيء وانه الشئ هو حبس الشيء بحقه اي اخذ خلق من الرهن للمصلحة حق كالدين
 فخلق انما لم يخلق بل يدين لان الرهن كما يصح بدين يصح بمصعب وخلق بشئها ويصدق بايجاب وقبول غير لازم حال
 من الضمان في ينفذ فلو كان تسليمه والرجوع عنه فاداسم وقبض محولا اي مقبولا غير شايع مفرغا اي غير مشغول
 حتى الواهب حتى لا يجوز رهن الارض بدون الخلل والشئ بدون الثمن فميزا لئلا يكون متصلا بغير الرهن خلقه كالنهر على
 النهر ولو كان اتصالا بالخطا وانه لا يفرق كرهى المتاع الذي في بيت الراهب فالمرجع يتعلق بالخلق يعني يجب فزاعده على
 فيه سواء كان اتصالا حلقا او مجاورة لزم العقد لوجود القبض بكمال والتخلية قبض فيه اي في الرهن كما في البيع لان قبض حكم عقد
 مشروع بمقتضى قبض المبيع وصفي باقل من قيمته ومن الدين اعلم ان هذا التركيب مشكل لانه يؤهم ان من هي التي تستعمل مع
 اقل التفضل وليس كذلك لانه ان اريد باقل من كل واحد وهذا غير مراد بل المراد به مضمون بما هو اقل فلا كان الدين اقل
 من القيمة فهو مضمون بالدين وان كان القيمة اقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون من اللسان تقديره انه مضمون بما هو
 اقل من الآخر الذي هو القيمة تامة والدين اخرى فلو هلك الرهن وهما سواء سقط دينه وان كانت قيمته اكثر فالفصل امانة
 وبقدار الدين صلوات مستوفيا لان الضمان باعتبار الاستيفاء بقدر الدين وزا اقله سقط من دينه بقوله وسرجع المرتين بالفضل
 وقيمة حصة رجع المرتين بحصة اخرى والمرتين طلب دينه من رهنه ولا يسقط بالرهن طلب دينه وجسمه اي حبس الواهب بالدين
 وجسم رهنه بعد فسخ العقد حتى يقبض دينه او يبرأه اي للمرتين حبس رهنه بعد فسخ الرهن والمرتين عقد الرهن ولا
 يبطل بالتفاسخ بل للمرتين حبس الدين لان الضمان هذا العقد بالقبض فيكون انتفاعا بالقبض الانتفاع به اي لا ينتفع
 المرتين المرتين بالرهن بالتخادم وسكنه ولا ليس ولا اجارة ولا اعانة لان المالك رهنه بحسبه لا بالتفاسخ وهو اي المرتين
 متغير لو فعل ذلك اي شيئا من الافعال المذكورة بدون اذن الرهن ولا يبطل الرهن به اي بالتعدي واذا زال التعدي غاد
 الرهن الى حكمه واذا طلب اي المرتين دينه من الواهب ام المرتين باحضار رهنه لان قبضه بقبضه فلو لم يقبض الرهن قبل
 احضار المرتين رهنه بغيره كان الرهن بعد ذلك او يكون هو الحاكم قبل ذلك فيصير مستوفيا دينه مرتين وان احضر
 المرتين الرهن سلم كل دينه او لا لتعيين حقه الراهن حقيقة كما في تسليم المبيع والثمن ثم رهنه اي ثم سلم رهنه
 وان طلب المرتين الدين ان لو وصل غير بلد العقد اي في غير البلد الذي وقع فيه العقد ان لم يكن للرهن
 حمل وموتنه لان الاماكن كلها كان العقد فيها لا يحمل له ولا موتنه وان كان للرهن حمل وموتنه سلم اي
 الرهن دينه بلا احضار رهنه اي لا يكلف المرتين على احضار الرهن لان المرتين عاجز عن الاحضار و
 التسليم غير واجب عليه بل بلد من العقد فيه ولا يكلف المرتين طلب دينه بله صفة مرتين احضار رهنه
 وضع عند حمل لان الواهب لم يدين بيد المرتين ولا يلزمه احضار ماله بل يد الا ترى ان المرتين لو اخذه من
 العدل يكون غاصبا ولا تمن رهنه اي لا يكلف مرتين طلب دينه احضار رهنه باعه المرتين بامر اي بامر
 الراهن حتى يقبضه يعني اذا رهنه جارية بالف ما وجب واذن ان يبيعها اذا جاء الاجل بالقبض والنسبة ثم جاء
 المرتين يطلب دينه فاستخ الرهن حتى يحضر الرهن اجبر الراهن على قبضه بل لا تمن لان الرهن انما صار شيئا بامر الراهن
 فلا يجب عليه التسليم الى ان يقبض الثمن من مشتري الرهن وكذلك لو باعها حال ولم يقبض الثمن ولو قبضه بغير احضار
 لقيام البذل مقام المبدل ولا مرتين معه رهنه اي لا يكلف مرتين دينه الرهن بملكته من بيعه بقبض دينه يعني اذا كان
 الرهن في يد المرتين لم يرضى على المرتين ان يبيع الرهن من البيع وان قال الراهن انما ابيع لا قبضه في قبض دينه
 لان حكمه ليس بالدين ان يقبض الدين فاذا قبضه دينه قبل المرتين سلم الرهن اليه زال المانع من التسليم لو وصل الحق
 الى المستحق ولا من قبضه دينه اي لا يكلف المرتين الذي قبضه بعض دينه تسليم بعض رهنه وله ان يحبس
 كل الرهن حتى يقبض بقية دينه فان هلك الرهن قبل التسليم لغيره فانما قبضه لغيره مستوفيا عند

مثلا اذا رهن ثوبا بعشرة

الرهن

حتى

الهلاك بالقبض السابق فلو كان التنازع استيفاء بعد استيفاء فيجب رده وله حفظه الى المرتين ان يحفظ الرهن بنفسه
 وعينه وولده وخادمه الذي في عياله لانه امانة في يده والحفظ يكون به ولو كان في الوديعة وعينه يحفظه بغيره وايداعه
 وهل يقبض التنازع فهو على خلاف الذي ترى الوديعة وتقليد يعني اذا قبض المرتين في الرهن ضمنه فان الغصب
 يجمع قيمته لان الزيادة على قدر الدين امانة والامانة تضمن بالتعدي وجعله خاتم الرهن في حقه لا يجعله اصعب
 اخر يعني لو جعله بقبضه اصعب كان رهنه بما فيه لان ليس له غير الحفظ ليس ليس في العادة وانما يقصد به الحفظ وان
 وان ليس خاتما فوق خاتم يرجع الى العادة فان كان اللابس من ثوب لا يلبس خاتمين فمت وان كان لا يتحمل
 بذلك فهو حفظ وكذلك الطليان ان لابس كما يلبس الطيالة فمت وان وضع على عاتقه قليم ليس لابس وانما هو
 حفظ ولو قلنا سيفين ضمن لان العادة حرت بتقليد السيفين في الحب ولو قلنا ثلاثة سيفين وعلمه مؤنة حفظه بكل ما يرجع
 الى حفظ الرهن فعلى المرتين ان الحفظ واجب عليهم فيكون بدل علمه ورقه الى يده يعني ما يلزمه لرد العين الى المرتين
 اذا خرب من يده فهو على المرتين لان يد الاستيفاء كانت ثانية على الحمل وحينما الى اعانة يد الاستيفاء ليرجع المالك ورد
 حظه منه اي من الرهن بان يقبض من الرهن او يحدث به من حق آخر فاللداوة على المرتين لان ردت كل الرهن واجبه علمه وكلما
 جزئ منه والملاواة حفظا للحزب كاجرة بيت حفظه وحفظه مثال لقوله وعلمه مؤنة حفظه وانما جعل الاثني مثال
 لقوله فمتتحت فرت ومدراولة لخرج مثال لقوله ورد جزء منه فمتتحت على المضمون والامانة ان كانت قيمة الرهن اكثر فعلى
 المرتين بقدر المضمون وعلى الرهن بقدر الامانة لان قدر الامانة بمنزلة المودع وليس هذا كاجر المضمن لان جميعا
 على المرتين وان كان في قيمة الرهن وفصل لان ذكر انما يلزمه بسبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت له فاجعل انما يلزمه
 لاجل الضمان فيستدرك بقدر المضمون وان كان الدين والقيمة سواء فالحفظ واجبه للمعاينات على المرتين وعلى
 الراهن مؤنقة يعني ما يرجع الى بقا الرهن فغير الراهن سواء كان في الرهن فضل او لم يكن لانه مؤنة ملكه كما في
 الوديعة واصلاح منافقة كمنفعة رهنه وكسوة واجر راعيه وظهور لدر الرهن وسقي البستان والقيام بامور اي
 امور البستان وتلميح خيلهم وجران وفي الكاغ السقي كل ما وجب على الراهن فاذا رآه المرتين بغيره اذنه او ما وجب على
 المرتين فاذا رآه الراهن بغيره اذنه فهو متطوع لانه قبض دينه بغيره امره وما انفق واحدهما فالحجب على الآخر
 بامر القاض رجع عليه لان للقاضي ولا ية عامة فكان صاحب امره به وعند له حصة اذا كان الراهن غائبا فانفق
 المرتين بقضا القاضي رجع عليه وان كان حاضرا لم يرجع وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين باب ما يبيع رهنه
والرهن به او بالبيع لا يبيع رهنه مشاع سواء كان مما يقيم او لم يكن لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمرتين
 فخلط الشايع لا يحقق فان قيل كيف يستقيم هذا والبيع لا يمنع الاستيفاء حقيقة فان كان في يده على غيره
 عشرة فذبح اليه المليون كساية عشرة درهم ليتصور حقه منه من النصف شايعا ولا الم يمنع الشيو
 حقيقة الاستيفاء فكيف يمنع ثبوت يد الاستيفاء قلنا موجب حقيقة الاستيفاء ملكه على المستوفع والشروع
 لا يمنع المالك وموجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء فقط وذلك لا يحقق في خلق الشايع ومرة على خلق دونه معطوف
 على المبيع مشاع اي لا يبيع رهنه ثم على الخلل دون الخلل او يخلل ارضي دونها اي دون الارض وعكسها اي
 لا يبيع رهنه عكسها وهو رهن الخلل بدون رهن الارض بدون رهنها او يخللها لان الموهون متصل بالارض من هون
 خلقه فكلما يخلل الشايع ويهين الرادون البناء لا يبيع لان البناء لم يبيعه دون مكان من الارض فصار رهنها جميع الارض
 وهي مشغولة عكس الرهن ورهنه اي لا يبيع رهنه الحظ والمكاتب وام الولد لا موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء والا
 استيفاء لا ينفك لقيام انما يقع هو لا فلا لاما ان كانت كالوديعة والعارية وما المصارفة والشركة لما سبق ان قبض الرهن
 مضمون والاشياء المذكورة غير مضمونة وبالدرن وهو ضمان الشيء الاحتفاظ فلا يجب قبل الاحتفاظ ولا يبيع مضافا الى الحال وجود

يعني

ورجع

لان لكل واحد منهما حق في الرهن في حق العتيق والميراثين فلا يجوز لاحدهما ان يبطل حق الآخر ضمن العدل بدفعه الى اطره
لانه مودع منهما جميعا مودع من الرهن في حق العتيق ومودع من الميراثين في حق اليد وليس المودع ان يودع ثم اذا ضمن
العدل في حق الرهن بعد مودعه الى احداهما قلنا ان تأخذها منه ويجعلها هاهنا ويكسب عنده او عند من لا
وان تعذر اجتماعهما دفع احدهما الى الآخر في القاضيه ليفعل القاضيه ذلك فان كان الفخاف بسبب الدفع الى الرهن
كانت القيمة سالمة للعدل لانه وصل الرهن الى الراهن والدين فاما الميراثين فاخذته العتيق يودعي الى اجتماع
العدل والميراثين في ملكه وان كانت بسبب الدفع الى الميراثين فاخذ الراهن العتيق من العدل لانه اذن الدين
الى الميراثين فلو كان الرهن قاضيا بيد العدل كان يأخذه اذا ادعى الدين فذلك كل ما خذ قيمته الرهن ثم هل يرجع العدل فذلك
الى الميراثين قال في الذخيرة ان كان العدل دفعه الى الميراثين على وجه الوديعة وهكذا لا يرجع وان لم يملك الميراثين يرجع
وان كان دفعه ههنا بان قال خذ هذا منك واحب بهديك رجوعه عليه بقبضته لانه لم يملك الميراثين او هكذا مع هذا الرهن
يعني هكذا الرهن في يد العدل كما يملكه يد الميراثين ويكون متوقفا في يده فان وكل الراهن العدل او غيره يبيعه اذا حل اخله
لان وكله يبيع ماله والرهن شرع وثيقه بجانب الميراثين وبالقيد كليل يصير جانب الميراثين او ثقتا وبالجوان احق فان شرطه الرهن
لم ينعزل بالعدل ولا بالتوكيل يعني ليس للرهن ان ينعزل بالتوكيل وان لم ينعزل لانها لما شرطت في عقد الرهن صارت من اوصاف
الرهن وحقق في كل واحد كاحله لان حكم التبع لا يتأخر حكم الاصل والرهن لازم فكذا ما هو متبع له ولا يموت الراهن والميراثين
اذا لم ينعزل يموت الراهن لان الميراثين احق بالرهن بعد موت الراهن لان الميراثين احق بالرهن بعد موت الراهن كما كان في حيوة
وكل للعدل ان يبيعه بحق الميراثين احق بالرهن الميراثين ولا يموت الميراثين لان لم يملكه بل يموت كوكيل يعني اذا مات التوكيل
انقضت وكان له ولا يقوم وارثه مقامه لان التوكيل لم يرض بتراي غيره ولم يبيع بقبضته ورتبه الى التوكيل ان يبيعه بعد موت
الراهن بغير محض من ورثة الراهن كما كان يبيع في حال حيوة لانه باق على ملكه ولا يبيع الراهن او الميراثين الا بالرضا الاخر
لذلك واحد منهما اذا وقع في حيز فلا يملك الاخر ابطاله بغير رضاه فان حل اخله بغير رضاه فان حل اخله بالمعروف ببيع الرهن ورثته
غايه اجبر التوكيل على بيعه كيفية ان يحل القاض ايا ما يبيع وان بعد الجبر في القاض يبيع عليه وهذا على ظاهره اما على اصل
فلانه تعني حرة البيع لقضاء الدين رهنا وقيل لا يبيع كما لا يبيع مال الميراثين عند نقصا الدين ولا يبيع البع بهذا الاجاب
بحق فصار كلا اجبارا كوكيل بالخصوص غاب موكله واباها يعني اذا وكل المدعي عليه بالخصوص بطلب المدعي فغاب الموكل وان
التوكيل ان يحمله اجبر التوكيل على الخصوص لان المدعي انما اخذت بسبيل الحلف اعتمادا على ان وكيله بالخصوص بعد الرهن في الاصل
المدعي بخلاف التوكيل بالبيع اذا امتنع من البيع لا يجبر لان التوكيل لم يتصرف في ملكه من البيع بنفسه وكذا لو شرط بعد الرهن في الاصل
يعني اذا شرط التوكيل بعد عقد الرهن قبل لا يجبر في ظاهره والولاية لان دفع الميراثين بالرهن قد تم بدونه وهذا التوكيل مستأنف ليس
في ضمن عقد لازم وعندنا يوسف ان التوكيل على البيع بعد الرهن ملحق باصل العقد فيصير كالشرط فيه وقال في الاسلام هذه الرواية
اصح لان المدعي اطلق الجواب في الجاه مع الصغير وزاد الاصل لم يفضل بين ان يكتف بالبيع من وقتا في عقد الرهن او غير شرط وهذا
يدل على انه يجزى على بيعه في حاله فان باع العدل فالدين رهنا فله ان يكتف بهلاك الدين كرهلاك الرهن يعني اذا باع العدل للرهن
فقد جازى خراج من الرهن لانه صار ملكا للمدعي وصار الدين هو الرهن وان كان غير مقبوض لقيامه ما كان مقبوضا واذا اتى من
كان من مال الميراثين فان اوردته الميراثين فاستحق الرهن في حاله كرهلاك الرهن كرهلاك الرهن يعني اذا باع العدل للرهن
ثم هو الراهن اي العدل ضمن القيمة الراهن وصح اي البيع والقبض يعني ان ضمن الميراثين الذي ادله وهو ان ذلك التين يكون للعدل
الراهن القيمة ورجع في البيع والقبض او الميراثين عنه يعني لما ان ضمن الميراثين الذي ادله وهو ان ذلك التين يكون للعدل
ورجع الميراثين على رهنه بدنه ورجع القاييم بغير ما كانا كانا هاهنا واما اذا كان قايما يد الشراء اخذ من متبرعه يعني للشيخ ان يخذ
ما لا يلقى وجد عبي ماله ورجع هو الى المشتري ان يرجع على العدل بتمت لانه العاقل وحقق في العقد يتعلق بالعاقد ثم هو على الراهن وضع
القبض

القبض

يعني في العدل ان شاء رجوع الراهن بالقبض لان هذه عهدة طبقه في عقد بائنه بكونه في قبضه عليه تحليقه واذا رجع عليه فقرر قبض
الميراثين وسلم المقبوض له او على الميراثين بتمت ثم هو على الراهن بدنه اي ان شاء رجوع الميراثين لانه لا يتحقق بطلب التين وانما
اداه اليه على ذلك انه متى مملوك للراهن فاذا لم يبق ثمنه يجب قبض قبض الميراثين موزون واذا رجع اليه وانقض قبضه عاد
حقه على الراهن وان لم يشترط التوكيل في الرهن اي في عهده رجوع العدل على الراهن فقط لانه وكيله وما لحق العدل من العهدة
يرجع على الراهن قبض الميراثين عنه اول لان التوكيل اذا كان بعد العقد لم يتعلق الميراثين فلا يرجع عليه كما هو الوكالة المفردة
عن الرهن وان هلك الرهن مع الميراثين بعينه يله فاحق الميراثين هرون وصف الراهن قبضه هلك بدنه يعني للشيخ الحيا وان شاء
الراهن قبضه وان شاء ضمن الميراثين لان كل واحد منهما غايه في حقه فان ضمن الراهن قبضه فقد مات العبد بالدين لانه ملكه بالقبض
من وقت وجوب الضمان وهو الغصب وعنده كان قبل الرهن فاذا ملكه من مئذ في الرهن لانه ظهر لانه رهن ملكه نفسه فصار الميراثين
مستوفيا للدين يملك الرهن وان ضمن الميراثين رجوع الميراثين على الراهن بقبضته اي قبضه الرهن لانه مفروض من جهته فانه رهنه
على ان ملكه في قبض الميراثين مستوفى للرهن من وجه لانه مستوفى براءة الذمة عند هلاك الرهن والمفروض يرجع على الغار عاقله
من الضمان ويدينه اي يرجع بدين عليه لانه انقضت اقتضاؤه فها حقه كما كان **باب التصرف والحناية في الرهن**
وقبض بيع الراهن رهنه لانه تعلق به حق الميراثين فيكون في اجازة ان اجازة رهنه او قبضه دينه فذلك لان المانع من التنا ذحقة وقد
زال بالا جانه وصار عند رهنه وان لم يكن الميراثين ومنع لانه في الاصل احترس به من رواديه التي سماه بانه يفسخ والا صحت
انه لا يفسخ في حق موقوفه وجوب الميراثين الى كل الرهن فيسلم له البيع لان المانع على الزوال او رجع الامر الى القاضيه لينفخ
البيع حكم البيع السليم وولاية الفسخ الى القاضيه لا اليه وجه اعتاقه وتدينه كليله رهنه فان فعلها غنيا فغنيه حاله وان
موجب قبضه الرهن بدله الى محل اخله يعني اذا فعل هذه التفرقت من الاعتاقه والتدينه والاستيلاء حال كونه موصرا ينظر الى الدين
فان كان الدين حاله يطول باداء الدين وان كان مؤجلا اخر منه قيمة العبد وجعلت رهنه مكانه حتى حل الدين وفادته
تظهر اذا كانت القيمة من غير حقه كما اذا كانت قيمة الداراهم والدين كونه ولا قدر له على اداء الدين في حاله فيكون الداراهم
رهنه الى محل الاجل وان فعلها معسرا في العتق سعي العبد اقل من قبضه من الدين ورجع على سيده غنيا وفي اخيه
اي في الدين والاستيلاء سعي كل الدين بلا رجوع لا كسرها مملوك الميراثين فقدر الراهن على اداء الدين بكسرها ولو كان قادرا
على ذلك لم يعمل او يفضله الدين فكذا اذا كان قادرا عليه بكسرها مملوك الميراثين فقدر الراهن على اداء الدين بكسرها ولو كان قادرا
المعنى خالص حقه فلا يجزى على ان يقبضه دين ولكن قد سلمت له الدين رقبته وكان مشغولا بحق الميراثين فيلزمه السعاية في ذلك القدر
لا حتمه عنده والظاهر رهنه كاعتاقه غنيا يعني اذا تلف الراهن الرهن فكم اعتاق غنيا يعني ان كان الدين حاله اخذ منه الدين
ولان لو جلا احد قبضه لتكون رهنه الى زمان حلول الاجل واجتبه اتلفه منه مئذ رهنه وكان المصنوع رهنه مع بيعه فيه
اجتبه متبدا منه خبره يعني اذا لم يملكه اجتبه فالمرثين هو الحضم في قبضه فباخذ القيمة منه وتكون رهنه فيه والواجب على
للمرثين قبضه يحمى هكذا فان كانت قبضه يوم لم يملكه جسمانية ويوم الرهن الغارم جسمانية وكانت رهنه وسقط جسمانية
من الدين فصار ملكه في جسمانية الزائدة كانها هلكت بافتمت ماوية والمعتبر في حق الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الفكاك
لان القبض السابق مفقود عليه لانه قبض الميراثين الا انه ينعزل عند الهلاك ودفع اياه مئذ رهنه رهنه متبدا منه
سقط اذا اعاد الميراثين الرهن ليجزى له او ليعمل به عملا فيقبض الراهن او حلهما باذن صاحبه آخر يعني اذا اعاد الميراثين
باذن الراهن او اعاد الراهن باذن الميراثين سقط ضمانه لغوابة الموجب للضمان فلهذا مع منعه هلك بلائتي في كل منهما
ان يرد رهنه كما كان يعني كان الميراثين ان يسرده الى يده لان عقد الرهن باق الى حكم الضمان في حاله فان مات الراهن
قبل وقته فالمرثين احق به من الغرما لان يد القاية ليست بلائته وللضمان ليس من لوازم الرهن الا نوى ان ولد الرهن
مرهودة وليس مضمون بالهلاك واذا قبض بعد الرهن كان له الميراث واداه واداه الميراث عاد مضمونا لانه عاد القبض حكم الرهن يعني

حق و

198

في قول المارة خطأ من الأقدارهم وفي قطع يد بها الفات وخمسة والستون بالمسلم يعني دية الذي والمسلم سواء لقول لي بكر وغيره
الذي من دية لغير المسلم وفي النقص والاف والذكر والخطبة والعقل والدم والبر واللذان ان منع النطق لما
روى انه من قطع يد بالدية كلهما في اللسان والآن فقتل عليه غيره فتقول ان قوت جنس المنفعة او ازال جملها مقصودا الا ان
يجب على الدية لان في انلاف النفس من ذلك لوجه ملحق بالانلاف من كل وجه تعظيم الماوتين روى ان عرض قضي باربع ديات في طرية
واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر في الحشفة كمال الدية لانها الاصل في منفعة الابلاخ الذي هو طريق الاتصال
والنفسية في سمع الذراع واداء الكف والوف في بعض ارجاء عشرين اكثر لظروف يجب الدية لان الظاهر انه منفعة الكلام قبل
بقية الدية على عدمه وفي يتعلق باللسان فيقدر ما لا يقدر يجب فان الرأى والعين واللسان لا يعتبر في ذلك في القصة وقيل ان قدر
على اليد على عدمه وفي يتعلق باللسان فيقدر ما لا يقدر يجب فان الرأى والعين واللسان لا يعتبر في ذلك في القصة وقيل ان قدر
وعطية العبد يجب كمال القيمة في رواية عن لي حصة وفي ظاهر الرواية نقصان القيمة لان المقصود في العبد الاتخدام دون الجمال
وتحقيق المحبة لا ينفوت هذا المقصود فاما الجمال فيقصود في الاحرار لا ينفوت بقية كمال الدية فاما في حلق عظم الكف
فالاصل انها ان كانت على ذمة شعرات معدودات فليس في خلقها شيء وان كانت اكثر من ذلك فكل على الذوق والحد جيفا
ولكنه غير متصل ففدية حكومة عدل لان في هذا بعض الجمال ولكنه ليس كمال ففدية حكومة عدل وان كان متصلا ففدية
كمال الدية لان ليس يكون وهذا كله اذا افسد الميت فان ثبت حية الموتى كما كان لا يجب شيء لان لم يبق لفعل الجمال اثر ولكنه يوجب
على ذلك فان ثبت ينصا فقد ذكر في النواذر انه لا يلزمه شيء عند حصة الجمال لان الجمل يزداد بزيادة شعرات المحبة وعندها
يجب حكومة عدل لان بياض الشعر جمال وان له غير او انه في العبد حكومة عدل عندهم لانه يتقص قيمته وشعر الرأس بغيره
اذ لم يمت الدية وهو ميتة خيرة مقدم عليه وهو النفس لان في شعر الرأس جمال كمال الاتري ان الاقرع يتكلف في ستره فيلبي
كمال الدية كما ان في ثياب الدية وفي احدى اصغرها ما روي عنه عزم قال في العيني والبيهقي والشافعي والمجاهيل
والرجلي والاذنين ونزل المارة الدية وفي احدى اصغرها ثياب الدية وفي احدى اصغرها ثياب الدية وفي احدى اصغرها ثياب الدية
الدية كمال ان يرد بها الاهداب مجازا لان شعر العين يثبت الاهداب ويسمى الرطب تسمية للثابت بها المنبت لم يروى
بينهما وختم ان يرد بها منابت الشعر وكلهم فيها كذا وفي كل اصبع يد او رجل عشرين اصبع لكل اصبع عشرين اصبع
مفصل من اصبع فيها مفصل ثلث عشرها يعني كل اصبع فيها ثلثة مفاصل ففي قطع احد هاتئذ دية الاصبع وما فيه مفصلان
كالابهام نصف عشرها يعني كل اصبع اي نصف دية الاصبع كما في كل شيء فان فيها نصف العشر لقولهم في كل شيء من الابل وكل غضير
ذهب نصفه ففدية نصف دية كماله لان الحكم مفقود فيفوت حبة المنفعة لا يتفوت الصورة كبد شلت وعين عميت ولا
قوة الشجاعة جميع شيئا لان لا يمكن حفظ الماثل في الآلة الموضوعة على وجهها الفقد لان عين الما واد بان يرمى السكين الى العظم
فيقطع بقدرها وفيها اية الموضوعة خطأ نصف عشر الدية والرها شمة وهي التي تكثر العظم عشرها والمنقلة وهي التي تنقل
العظم بعد الكسر في عشرها ونصف عشرها والامة وهي التي وصلت الخاتم الدماغ وهي التي تلج الى الجلبة التي فيها الدماغ والجائفة
وهي التي وصلت الى الجوف ثلثها لانه عزم قال في الموضوعة من الابل وفيها الها شمة عشر وفي المنقلة خمس عشر
الامة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية ولا تسيل الدم ولا الدمية وهي التي تسيل الدم والامة
مخروج من الجمل الى الجحش والامة وهي التي تلج الى الجمل الى الجحش وهي التي تلج الى الجمل الى الجحش وهي التي تلج الى الجمل الى الجحش
وهي التي تبضع الجمل الى الجحش وهي التي تلج الى الجمل الى الجحش وهي التي تلج الى الجمل الى الجحش وهي التي تلج الى الجمل الى الجحش
بين الدم والعظم الزايس حكومة عدل لان الاثر بالتقدير جاء في الرأس والوجه وغيرهما ليس في معانها بل في الجمل لانها
وذلك كمال فيها معنى الشئ الذي يحفظها بقاء في الجراحة والشئ ان يكون فيا يظهر من البدن وهو الوجه والرأس
ينقسم عدا بلاء هذا الاثر في مع قدر التفاوت بين العيني من الدية يعني لو كان قيمة بلا شجرة الفأ مثلكا ومع الشجرة شوية

كما في النقصان عن القيمة فينقص من الدية عشرها هو اي قدر التفاوت حكومة عدل وبقيته اخر دية عن قول الكرخي وهو
ان ينظر كقدر هذه الشجرة من الموضوعة فيقدر ذلك من نصف عشر الدية يعني يقاس هذه الشجرة وفيها شجرة مثلاً بالموضوعة التي
لها ارض معلوم وفان كانت دية ارض يجب ارض الموضوعة وان كانت نصفها يجب نصف ارض الموضوعة ففقس على هذا في اصابع
يد بلا كفة ومما نصف الدية لغفله ودية اصبع عشرين الابل ولان الكف يتبع الاصابع لان كل قول البش من اصابع
التعاقد نصف دية وحكومة عدل في الاصابع والكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل والذراع ليست بغير الاصابع
ويكون بها اصبع عشرها يعني ان قطع الكف من المفضل وفيها اصبع واحد عشر الدية وان كانت اصبعين تحسرها اي خمس الدية
قيد لان لو قطع اليد وبها ثلثة اصابع ففدية ثلثة اجناس دية اليد ولا شيء في الكف بالاجماع لان الكف الاصابع كما كانت
قائمة جعل كقيامها فيكون تابعا لان اقامة الكف مقام الكف اصل في الشرع ولا شيء في الكف عند حصة وقالا لا ينظر لارض
الكف وهو حكومة عدل والارض عاين من الاصابع فيكون عليه الاكثر ويدخل الاقل في الاكثر لان الجمل بين ارض الاصابع
ولما رشا الكف بعشر اصابع متع اتفا لان صفات الكف هو صفات الاصابع فموت في واحد ولم ينقسم ابعاد حصة احداهما لان كل
واحد منها اهل من وجه فوجب التوزيع بالكثر **ول** ان الاصل وان اقل احق بالاعتبار من المقدار كالمسنة مع الصغار والاصابع
اصل حقيقة لان البش ينقسم بغيرها وحك ارض الاصابع مقدار شئ وليس للكف ارض مقدار شئ وما ليس بمقد شئ لا يجعل
تقاسما هو مقدار شئ ولا يرد جعل الكف تبعا لجميع الاصابع والتوزيع بالذات احق من التوزيع بقدر الواجب وفي اصبع
زايلة وعين الصبر وذلك لسانه لولم يعلم القيمة عادلي على نقله وذكره وكلامه حكومة عدل فاما في اصبع اليد فلا يرد
للمنفعة له ولا يرد في الدية ولا يجب فيه ارض مقدار ولكنه جزء الدية فلم يمكن اهدار فوجب الحكومة تعظيما له واما عين الصبر
واخوانه فلان السلامة لم يثبت بالدليل وانما يثبت بناء على الظاهر وهو لا يصلح للاتمام ودخل ارض موضوعة اذهب عقله
او شعر رأسه الدية قد اذهب حصة موضوعة فولية الدية ظرف لقوله دخل لان تقويت العقل يجرى هكذا النفس لان يقوت
منفعة ساير الاعضاء فصار كالموضوعة موضوعة ثبات ووجب ارض الموضوعة باعتبار اذهب الشعر ولهذا لو يثبت الشعر
على ذلك الموضوعة واستوى لا يجب شيء واذا وجب كمال بلل النفس باعتبار اذهب الشعر لا يجب مدونه باعتبار
البنا وصاد كمال الوقط اصبع رجل فثلث دية وان ذهب سمعه او بصره او نظره لا يلدخل فعليه ارض الموضوعة مع
الدية لان كل واحد من هذه الخائف اصل ينقسم فتعد حكم الجناية بتعدد اثر الفعل ولم يستتبع واحد من ذلك كالملاوة
خلاف العقل لان منفعة تعود الى كل الاعضاء اما منفعة السمع والبصر فمتنوعة فلا يدخل بعضها بعض كالاعضاء
المتنوعة وفي الخلاصة طريق معرفة البصر ان يستقبل عين الشمس مفتوحة فان دعت عينه علم ان الضوء باق وقيل
يلقي بين يديه حبة فان نفرت علم ان بصره لم يذهب حكمي ان امرأة ادعت ذهاب سمعها من ضرب رأسها فقال القاضي
في حال غفلتها اشترى حوطة ففعلت ففهم ثيابها فعلم القاضي انها كاذبة ولا فائدة ان ذهب عينها بل الدية وفيها اية الموضوعة
والعيني والعيني عند حصة وقالا في الموضوعة القصاص وفي البصر الدية وروى ابن سامة عن محمد بن يحيى القصاص في الموضوعة
والعيني ولا يقطع اصبع شئ جاز يعني ان قطع اصبع غيره عدلا فثلث اصبع اخرى يجزئ للموجب القصاص فيهما ويجب
الدية في الاصبعين عند حصة وعندها يجب القصاص في الارش في الثانية وهو قوله في واصبع قطع مفصلة الاعلى
ما يبق بل دية المفضل والحكومة فيما يبق يعني ان قطع اصبع رجل من المفضل الاعلى فثلث ما يبق من الاصبع او كل اليد فلا قصاص
في شيء من ذلك اجماعا وينبغي ان يجب الدية في المفضل الاعلى وفيما يبق حكومة عدل والاصل ان الجناية مئة وقعت على محليين
متباينين حقيقة فوجب المال في احداهما لا يمنع وجوب القود في الاخر مئة وقعت على محليين متباينين لان بينهما حادلا
القود والاخر يوجب المال يجب المال في الكل اجماعا ثم قال الجناية وقعت على محليين متباينين لان بينهما حادلا
فاحد احكم فعلى كل واحد منهما مبتداه فيقتدر الشبهة من احدهما الى الاخرى كما لو روى سرها الى انسان فاصابه ونفذ

الى عيه فعليه العقوبة الاول والدية الثانية **وله** ان سرية الفعل مع انعقاد الفعل شي واحد فان السرية
لا تنفصل عن الجناية وقد اخذ الخلفاء من وجوب بواسطة اتصال احداهما بالآخر فاذا لم يكن اثر الفعل موجباً للعقوبة
لا يكون اوكلاً لانه بالنظر الى الابتداء كان عدلاً فبالنظر الى الانتهاء كان خطاءً فخطاؤه من وجهه ومن وجه فلا يكون
موجباً للعقوبة للشبهة بخلاف النفس لان احدهما ليس سرية الآخر فلا يتصور سرية الفعل من شخص الى شخص
واما يتصور ذلك في شخص واحد ولا يكره بصفه من فله فاسودبا فيها بل كل دية السن بعينه لو كس نصف سن
رجل واسود ما بقي او اجترأ واخضر فلا يقصا في شيء من ذلك اجماعاً وينبغي ان يوجب الدية في السن كله وتجب الارش
على من اقام دية من بيت من بيت من رجل فترفع المروع سنة من النافع فثبت سن الاول فعلى الاول لصاحبه
حماية دية من اهل ان القصاص واجب على السن ثبوت او كسرت ولكن يجب بفساد الاترى انما لو ثبت كما كانت قبل القصاص
يبطل القصاص المنيب لا يظهر الا بعينه زمان وقيل قدر ادناه بالحوادث فادسوءه حولاً ولم يثبت وجب استيفاء العقوبة فاذا
ثبت سن الذي وجبه القصاص ولم يثبت وجب استيفاء العقوبة فاذا ثبت سن الذي وجبه القصاص بعد القصاص بعد القصاص
استيفاء القصاص كان بغير حق فصح كانه نزع ظلم ولكن لم يثبت القصاص او قلها بعينه بغير الجاني عن فعله في غيره فثبت
اي صاحب السن سنة الى مكانها فثبت عليها اللزوم فعلى القاتل كمال الارش لان هذا الثبوت غير معتد به فالعقوبة لا تقود
لان قتلعت فثبت اخرى بعينه من قتلعت مكانها اخرى سقط الارش عندل حصة وقال عليه الارش كما لا
لان الجناية وقعت موجبة والذى ثبت نعمت مبتدأة من الله فصار كما لو اتلف مال انسان لم يحصل له ثمنه عليه مال آخر
وله ان الجناية قد زالت مع غير ذلك الوكيل سن حيث فثبت لا يجب اجماعاً وهذا لان الموجب د المنيب فلم ينفذ
حيث ثبت مكانها آخر ومافات فيه منفعة والارضية فلا يجزى الارش وعن لع يوسف انه يجب حكومية عدل لوجود الام لم يحصل
والجانب بجمته ولم يبق اثر او جرحه بغيره بل ان سقط الارش لزال الشئ الموجب ولا يبقا دجج الا بعد بى العقوبة
عم يستأنز في الاحات سنة وقد البتة والمجنون خطاء وعلى عاقلة الدية لما روى ان مجنوناً ضرب رجلاً بسيفه فمات فرفع
ذلك الى علي رضي الله عنه فاعاقلة وقال عمر وخطاؤه سواء ولا كفارة فيه ولا حرمان ارض لان حرمان الارش شرع عقوبة
على عاقلة والكفارة دابرة بين العباد والعقوبة لانها لا ترفع الدية وهي الياسى اهل العقوبة وقيلها غير موصوف بلجناية
ومن ضرب بطن امرأة حب عرة حمية لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجاني غنة بغير ذامة حمية لما روى
ان عمر رضي الله عنه قال في عاقلة في سنة ان القاتل ميتاً ودينه ان حيا مات لانه اتلف نفساً حية بالرب السابق وقتل النفس المنة
بوجب الدية ودية وجهه غنة ان ميتاً ماتت الام بعينه ان القاتل ميتاً ماتت الام فعليه دية لقتل الام وغنة للجاني ودية الام
فقط ان ماتت فالت ميتاً وشئ في الجاني لانه يمكن الاحتكام به في حيا فلهذا اذا انفصل بعد موتها فربما كان ذلك بالدية وورقا
كان باحتباس نفسه بهلاكها لانه ينفسى الام فاذا ماتت ينقطع النفسى مع اشتباه السبب لا يجب الضمان ودينان ان ماتت فالتقت
حياتاً في دية الام ودية في الجاني لانه قتل شخصين ويجب للجاني لورثة سوى منار به بعينه غنة الجاني يكون لورثة الجاني لانه
يدل نفسه بغيره ورثة ولا يرث الضارب لانه قاتل ولا ميراث للمقاتل وغنة الجاني لانه بصفه عن قيمة لو كان حياً في الذكر وغنة في
في الانثى لو كانت حية لان الضمان انما وجب من حيث كونه اصلاً بنفسه لانه حيث كونه حياً والضماني شرع جبر اللغات والمقتول
هو الجاني فكان اعتبار قيمته اول وانما وجب هكذا لان القيمة في المالك كالدية في الادب فان قيل فيه تفصيل الانثى الذكر لان
في قيمة اذا كان انثى اكثر من نصف غنة لانه ذكر او لايات لا يفضل الانثى على الذكر قلنا هذا استوية في الحقيقة لان القيمة هنا
كالدية ودية الانثى على النصف من دية الذكر فيكون استوية والتسوية جارية بالانفاق فافترية فاعتق شهادتها حملها فالتقت
فكانت يجب قيمته حياً لاديه بعينه من ضرب بطن امة فاعتق المولى ما غ بطنها ثم القته حياً فالتقت بعد الفتق يجب القيمة لان الوجوب
بالرب ملوكة وهو رفيق ويجب قيمته حياً لانه صار قاتلاً لاراه وهو حياً فاعتقنا حالية السبب والتلف والارش في الجاني

لان الشراعي ورد بايجاب الكفاية في النفوس المثلثة وذهب جزم من وجه فلم يكن موردًا ومن سميان بعض حلقه بالظلم
فيما ذكره في النيان بعض حلقه ولم يمتد كالشراعي والنظر فيه ما للجاني الغاة لا غنة له ولد ولهذا تنقض العدة به وتعتبر
الامة به نفساً وتقوم ولد اذا ادعاه المولى وحقن الغرة عاقلة امرته اسقطت ميثاقها بدوا او فعل بلا اذن زوجها فان
اذن لا ينعى المراته اذا ضربت بطن نفسها او شربت دواء لتطرح الولد معتدة او عالجته فوجها حية اسقطت الولد من عاقلة
الغرة ان فعلت بغير اذن زوجها وان قتلته باذنه لا يجب شيء **باب ما يحدث في الطريق** من احدث في طريق العامة
كثيلاً اي سراً او ميثاقاً اي مجرى الماء او جرحاً صناعاً وهو جرح يخرج الانسان من الحيطة ليعينه عليه كذا في المغرب او دكاناً وسخراً ذلك
ان لم يبق بالناس ولكل نقضه اي لكل واحد حق النقض لو احدث غيره في شئ ان اضر الناس لا يجوز له ان يفعل وان لم يضرهم يجوز
لكن مع ذلك يكون لكل واحد نقضه وبعينه فلا يسهل بلا اذن الشراعي وان لم يضر بعينه ليس لاحد من اهل التكة ان يلبس ثياباً
ان يشرع كثيلاً او ميثاقاً الا بالاذن لانهم ملوكهم ولهذا وجبت الشفقة لهم على كل حال وحقن عاقلة دية من مات بسقوطها كماله
وضع جرح او حرق بغيره في الطريق قتل به نفس فدية على عاقلة فان تلف به بهمة فحقن هو من مال لان العاقلة تحمل النفس دون المال
اليه ولا ان لم ياذن به الامام فان اذن او مات واقع في طريق جرحاً او عاقلة اي فلا يضمن لان موته انما يضاف الى حق البيوت
اذا مات بسبب الوقوع ليعمل لما في كالأفع واما اذا مات بسبب آخر للملك ولا يمنع المحي في فلهذا يضاف اليه ومن لم يجر اي يجره الطريق
جرحاً وصنعاً آخر فعطبت به رجل فمن الذي حياه وجرح الاول عن الضمان من حل شيئاً في الطريق فسقط منه على آخر من الحامل او من
دخل تخمير الباء في المعتدة او قتلها او حياوة في سجد غيره او جلس في غير محل فعطبت به آخر من لاني لا يضمن من سقط
دخل هذه في مسجد حية اي ادخل المذكور رجل من اهل المسجد او جلس فيه مصلياً عند حافة وقال لا يضمن في الوجوه لان هذه
قربة ثياب القاتل عليها فلا يضمن كاهل المسجد **وله** انه جعل ما ليس في لامة يضمن لان الرأى والتدبير فيما يتعلق بالمسجد
لاهل كصب الامام والمؤذن واختيار المسكن وفتح المسجد واغلاقه دون غيره فكان فعلهم مباحاً سلفاً وقيل غيرهم بمقتد
بشرط السلامة ودرت حياطة رتب مبتدأ حية من مال الى الطريق وطول نقضه سلم او ذى من يملك نقضه بعينه طلب نقض الحياطة انما يجر
من يملك نقضه كالأهني فانه يملك نقضه بكل رهنة واب الطفل والوصية بعينه لومال حياطة الصغير فشهد على ابيه ووصية منقذ وانف
شيئاً فضا منه مال الصغير لان الاشهاد على الاب والوقوع كالأشهاد على البتة لانها ما يقوم مقامه ويملكان هدم الحياطة والمكاتب
بعينه مكاتب له حياطة مايل الى الطريق فاشهد عليه فالتف اسائاً فعلى المكاتب الاقل من قيمته ودية القاتل كما حكم بخناية المكاتب
فان سقط الحياطة بعد عقبة فالدية على عاقلة واذا جرح سقط فالتف اسائاً فدمه هدر ولا شئ على المولى لعدم الاشهاد عليه والعلة الخارج
سواء كان عليه دين او لا لان ولاية النقض لدم التلف بالشرط كان مالا فضا منه غنة العبد يباع فيه وان كان نفساً فعلى عاقلة
الوطى فلم ينفذ في مدة عتق نقضه من مال اتلف به كالأواب والوروى لان العواقل لا يجعل المال وعاقلة النفس اي حية عاقلة
دية النفس لانه دون الخطا والجناية فاولى ان يستحق التخفيف لاني لا يضمن من اشهد عليه فباع وقبض المشتري فسقط لانه لما
كان جانياً بترك الهدم يمكنه منه وبالسبع زال عتقه من هدم الحياطة فخرج من ان يكتف جانياً او طلب من لا يملك نقضه كما لم يترس
والمستاجر والمودع وساكن الدار لانهم يملكون من نقضه **اعلم** ان الاشهاد ليس بشرط للضمان ولهذا لم يذكره المصنف وانما ذكر
في بعض الكتب ليمكن من اثباته بعد النكار فان مال الى دار جرح فله الطلب لان الحق له فيه دون غيره وبقيت جارية البراءة
بعينه ان ارجع مالك الدار وساكنها وابراء منها فذكر جازي لافان عليه فيما تلف الحياطة لا بان مال الى الطريق فاجل القاطن ومن
اد لمال الحياطة الى الطريق العامة فاجله القاضى او من طلب واشهد عليه لا يفيق للحق جماعة المسلمين وليس اليهم ابطال حقهم
فالان بنى ما يملك ابتداء من بل اطلب لانه معتد به فغل هو الطريق بينا في كاه اشراع الجناح وهذا جرح جرحه الى الطريق
ونحن كالنصف والمستراح والقاضي في الطريق فان هذا جناية بنفسه بدون الطلب حياطة حية طلب نقضه من احد من سقط
على رجل في العاقلة حية الدية كما عطف اكثرها ان حياطة حية دارهم بغير اذن او بنى حياطة بعينه حياطة حية رجل فاشهد احدهم فسقط

ان اجتمع فيها التائب والقائد والراكب فمما اى من عاقلهم الدية للذات القليلة ابراهيم فصار كما لو وجد دارهم ولا يتروك
ان يكونوا ما كان للدين خلاف الدار وادب بين قوتين عليها قيل على اقولها القسامة والدية لان قتل واحد بين
قوتين على عهد رسول الله ان يمسح بينهما فوجلاى احد القريتين قرب فقطع عليهم بالقسامة والدية قيل هذا محمول
على ما اذا كان بحيث تبلغ اهلها الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة لم يسمع الصوت فمما كان قد قهر فاما اذا كان
لا يسمع الصوت فلا شئ عليهم لانه لا يلزمهم نصرته فلا يسيبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين قد يرا فان وجد القليل
في دار رجل فعليه القسامة لان التدبير حفظ الملك لخاص الى المالك وتدى اى يعطى الدية عاقلة لان نصرته وقوته بهم
ان ثبت انهما الى الدار لذلك الرجل بالدية اى بالبنية بعذران وجد القليل في دار كانت يد رجل فانكرت العاقلة
ان يكون الدار وقالا هو وديعة به لم يعقل العاقلة يبرهن انهما لانه لا بد من المالك لصاحب اليد حتى يعقل العواقل
عن والد وان كانت ليل على الملك ولكنها محتملة فلا تكفى لايها بالدية على العاقلة كما لا تكفى الاثبات في الدار المشقة
فلا تدعى اقامة البنية وما قلته اى تدى عاقلة القليل لورثته ان وجد دار نفسه عند حصر وقال لا شئ عليهم
لانه لو وجد غيره قتيلا في هذه الدار جعل كالمبا شر يقتله في حكم الدية واذا وجد هو قتيلا فيجعل كانه قتل نفسه فيمدر
دم **وله** ان القليل الموجود في الدار لو كان غير ما كان الكا كانت الدية على عاقلة المالك قلنا اذا وجد المالك نفسه و
القسامة على اهل الحطة اى المالك السابقين ما خذوة من لفظ الدية خطه السلطان وتبين لكل من عسكر المكان
دون السكان والمشتري وهذا عند حصر ومما قال لا يوفى هو عليهم جميعا لانه عدم قطع بالقسامة والدية على اهل
خير وهم كانوا شكا كما يجبر ولان وجوبها عليهم لا التزامهم لحفظ اول وجود القليل بينهم والكلمة ذكر سواء **وله** ان
التدبير حفظ الحطة الى المالك دون السكان لانهم يتفقدون كل وقت من محبة الى محبة دون المالك واهل خير كانوا
ملاكا ولان اهل الحطة اصبل والمشتري خيل وولاية التدبير الى الاصيل وقيل اجاب ابو حنيفة بهذا بناء على ما شاهد
من عادة اهل الكوفة زمانه من تدبير اهل الحطة من المحبة فان باع كلهم فعلى المشتري اى بالقسامة على المشتري لان
الولاية انتقلت اليهم او خلصت لهم لوزال من يتقدمهم او يترجمهم فان وجد دار بين قوم اى مشتركة بينهم بعض
البيع حصص بعضهم اكثر مثلاً بضعها رجل وعشرها رجل والاخر باقى فهو على الرأس اى العقل على رؤس الرجل
لان هذا الحكم مضاف الى ولاية الحفظ فكانوا سواء في الحفظ والتقصير فان بيعت اى الدار ولم يقبض اى لم يقبض بالثمن
ولم يكن فيه خيار حتى وجد فيها قتيلا فعلى عاقلة البائع وبيع خيار لاحدها على عاقلة دى البد وهذا عند حصر وقال
ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذى يصير الدار ولان ولاية الحفظ تستفيد بالملك
للمشتري قبل القبض في البيع البات وهو المشروط وفيه خيار يعبر فيه قران الملك **وله** ان القدرة على الحفظ بالبدل بالملك
وهو البدل للبايع يقتضى قبل القبض قلنا في فيه خيار لاحدهما قبل القبض وهو الفلك البدل دون الملك كما في الالة لانه
فالقسامة والدية على من فدى من الركاب والملاحين لانهم ايديهم والمعتبر الفلك البدل دون الملك كما في الالة لانه
لانه ينقل ويحول بخلاف المحلة والدار لانها لا ينقل **وهو** مسجد محلة **وهو** اذا وجد مسجد على اهلها لان التدبير فيه
الهم وبين القريتين اى ان وجد بين علي اقربهما وقد مر بيان **وهو** شوق اى ان وجد سوق على اهلها لان التدبير فيه
حصر ومما وجد ابو يوسف على السكان **وهو** غير محمول والشائع **وهو** الطريق الذى يترج فيه الناس عامة والسجن والجامع
اى المسجد الجامع لا قسامة والدية على بيت المال اشارة السوق الغير المحمول فلان الجماعة المسلمية واما في الشائع والجامع
لذا المقصود بالقسامة نفي تهمة القتل ولا لا يتحقق حق العامة وما لا بيت المال المذكور واما في السجن فلان اهل
المقرورون في السكون في فعل يقومون بحفظه والتدبير فيه ولان بعد لنفوس المسلمين فدية القتل الموجود فيكون
على بيت مال المسلمين وروى قوم النقول بالسيوف واجلوا قتل على اهل المحلة لان حفظ المحلة **وهو** اجر عليه

ان الكشور

من اشر جعل عليهم القسامة والدية الا ان يدعى الولى على القوم او على رجل معين منهم فلم يكن على اهل المحلة ولا على اهل الك
شئ حتى يعلق البنية اما على اهل المحلة فلان هذه الدعوى تقتضى براءة اهل المحلة عن القسامة واما على اهل الك فلان مجرد
الدعوى لا يقتضى شئ قال يوم لو اعطى الناس يدعواهم لا تدعى قوم دما قوم واموالهم لكن البنية على المدعى واليمين
على من الك ولكن سقط به لطق عن اهل المحلة لان قولهم حتى عليهم فان وجد بنية الايمان بغيرها وتفسير القريب
ما ذكرنا من استماع الصوت لانه اذا كان كما يشترى اليه الصوت يكون فناء العوان وهم احف بالية بين يده لربى مواشهم الا
ان ليس لاحد ان يجزئ ذلك الموضع بغير ضام فاما طردوا ذلك فهو من حيلة الموات فلا يجب فيه شئ وهذا اذا كان
ملكه لاحد فان كانت فاقلة القسامة والدية على قلته او ما ادى وحده ما يبره فيمدر لانه ليس يد احد ولا ملكه وقال
ذو النون القري كما لو كان محبب بالشايع وسخلف اى من طلب في اليمين قال قد يمد يد حلف بالله ما قتل
ولا عرفت له قاتلا غير زيد لا يقول بريد اسقاط الخصومة عن نفسه فلا يقبل فيحلف بهذه الصفة لانه لا فرق بين القتل على
واحد صار مشتري عن اليمين في حكم من سوا فيحلف عليه وبطل شهادته بعض اهل المحلة يقبل عنهم بعض اى اذا وجد القتل
في محلة والولى ادى قتل خارج من يبره فشره بعض اهلها على يقبل عنه له حصر وقال لا تقبل لانهم كانوا بغيره ان
يقدر اضمنا وقد بطلت الغرضية بدعوى الولى القتل على يبره فقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا غرل قبل الخصومة
وله انهم خصوا لوجود القتل بين اظهرهم ومن هذا خصما في حادثة لا يقبل شهادته فيها وان خرج
من الخصومة كالوفاى اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها في شهادته او احد منهم اى بطل شهادته بعضهم بعضهم
ايضا يقبل واحد منهم فيما اذا ادعى بالولى القتل على واحد منهم لان الخصومة قاعة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه
فكان منها في هذه الشهادة ومن خرج من حجة اى قبلة فقبل الى اهل فبقى ذا فاش حتى ماتت القسامة
والدية على المحل عند حصر وقال ابو يوسف لاصحان فيه ولا قسامة لان الجرح ليس يقبل **وله** ان الجرح اذا قبل
لم يمت من غير الجرح فلا يلزم بالقتل وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة اتفاقا لاحتمال ان يكون
لا بظلمه ان الانسان لا يقبل نفسه فكان القوم ساقطا كما لو وجد قتيلا في محلة خليا في محلة فغدا لا يقبل لانه يحمل
ان قتل الاخر فلا يجب الضمان بالقتل **وهو** قتل قرية امرأة كور حلف عليها عند حصره وقال ابو يوسف القسامة
على العاقلة لان القسامة انما يجب على من كان اهل النمرة وامرأة ليست من اهلها كاشترت البنية **وله** ان القسامة
لنفي التهمة وتهمة القتل من المروءة محققة وتدى عاقلة لانها ليجوز اهل النمرة والديوان وعاقلة اقرب القبايل
المهاجرة النب قال اما المتأخرون من اهلها بان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة لانا جعلناها
مائلة والقائلة تشارك العاقلة لانها وجب على غير المباشرة اولى ان يجب جرم منها **تجارب المعاقلة** وهي
جمع معتدلة وهي الدية سميت بها لفعل الدماء من ان نفس اى عسل العاقلة اهل الديوان وهي الذين لهم رزق
في بيت المال **وهو** رزقناهم الجيش الذين كتب اى سامهم والديوان لمن هو منهم اى لمن كان من اهل الديوان
يؤخذ من اعطاهما اى فطابقهم في ثلاث سنين من وقت القضاء وقال الشافعي الدية على اهل العشيرة لانه كان
عليهم في رسول الله ولا نسخ بعده ولانه صلة والاولى بها الاقارب **ولنا** ان عمرضة فمن العقل على اهل الديوان
من الصلابة رضى من غير تبكيهم منهم فكان ذلك اجماعا فان قيل كيف يظن بهم الاجماع على خلاف ما قطع رسول
الله في النمرة بالديوان فان كان القاتل غازيا قلته حلفا **وهو** والتقدير بربلا لثنتين منقول عن النبي **وهو** وعرض
فان خرجت العطايا لا اكثر منها اى من ثلاث سنين او اقل اخذ منه لان وجوبها في العطايا للتحقيق وهو حاصل

فما و

اي وقت كان والعطاء كان في كل سنة مرة وهذا اذا كانت العطايا للسنتين المستقبليتين بعد القضاء بالدين حتى لو
اجتمعت في السنتين الماضيتين قبل القضاء لم يخرج بعد القضاء الا يؤخذ من المال الوجوب بالقضاء ولو خرج عطايا ثلث
سنتين في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية قال بعض المتأخرين لا عاقلة للرجل لانهم لم يحفظوا انسابهم ولا يتناحرون
العاقلة جاءت في حق الوهب وهذا مختار الفقهاء لجعف وبه يفتي الامام طهر الدين وحقه اي عاقلة قبيلة اي عشيرة
واقارب لم يلبس منهم لان نعمة بالقبيلة وهي المعنوية في التعاقل يؤخذ من كل سنة ثلث سنين ثلاث وراهم او
اربعة فقط اي لا يزداد لكل واحد على اربعة او اربعة كل سنة درهم او درهم مع ثلث درهم كذا ذكره المصنف وهو الاصح
لان هذا مال وجب عليهم تخفيفا على القتلى وانما يستحق عليهم النظر على وجه لا يضرهم وذلك في نوزع الواجب حسب
ما ذكرنا وذكره القدر في لا يزداد الواحد على اربعة دراهم كل سنة ويتعاض منها وان يتعاض حتى يتم اليه اقرب الاجل
تحقيقا للتخفيف وتنادي على الاجراف الاقرب فالاقرب كما في العصبية الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما الاباء
والابناء فيقبل يدخلون لانهم اقرب وقيل يدخلون لان النظم في المخرج حتى لا يثبت كل واحد اكثر من ثلاثة او اربعة
وهذا المعنى ان يكون عند الكثرة والابناء لا يتكثرون والقاتل كاحدم فيكون فيما يودي كاحدم لانه هو القاتل على فلا
معنى لاجراجه ومؤخذه غيره وقال الشافعي ليس على القاتل من الدية لان الخطا من فروع الحديث المرفوع وانما يتحقق ذلك
اذا لم يكن شيء من الدية عليه ولم يعتقد اي عاقلة للمعتق حتى يستبدل لانه نعمة بهم بغيره فويله من موطن القوم منهم
وطول الموالاة مولاه ودية اي قبيلة مولاه لان تناهيه به ويمنع العاقلة ما يجب بنفس القاتل وان قتل حرة خطأ وان وصل
لانه ضمان الادبي فيجب على العاقلة اذا كان القتل خطأ قياسا على الحق وقال الشافعي في قولنا يجب على القاتل ان يبدل المال
خلفه حتى اوجب قيمته بالقيمة ما بلغت ولا خلاف في اطراف العبدان ضمانا لاجل عاقلة لانها يسكن بها مسكن المردود
وقدر ارش هو الجوز وهو نصف عشر الدية فضاء على ان النحل للرجل في الجوز والارض في الجوز والارض في الجوز والارض في الجوز
بينهما ارضي الموضع لا ما يجب بصلح اي لا يتحمل العاقلة ما لازم بصلح او اقارب بقدره عاقلة لان الارض والارض في الجوز
العاقلة لانه لا يولد له عليهم الا ان يقدروا لانهم ولا يولد له عليهم ولا امتناع كان حقهم او عدي لا يتحمل العاقلة ما يجب
بقيل عبيد سقط قود بشرية او قتل الاب ابنه عمدا فهو ثلاث سنين لانه تقوم النفس بالمال غير معقول وانما عزم ذلك
شرعا والشرع انما ورد بالاجاب الدية على مؤجلة ثلاث سنين فعليا اتباعه وقال الشافعي ما وجب على القاتل في مال
فرواحل لان الناجيل للتخفيف لئلا يتحمل العاقلة فلا يلحق به العبد المحض ولا جناية عليه على جرة او غير سواء صدر من العبد المحض
ومادون ارش الموضع لقوله لا يعقل العاقلة عمدا ولا عيبا ولا اصلها ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضع بل الجاني يتحمل
جللا ويلزم عليهم ضمان في مال **كتاب الوصايا** في الجاني بعد الموت فالقيل بان جوارها لانها عليك مضاف الى جوارها
زوال المالكية الا انما جوارها للحاجة العامة فان الانسان مغرور بما لم يقدر عليه فيندرك حين ياتي به اجله بعض
قوله في زلة فيعرف ماله في الحيات وقديس المالكية بعد الموت باعتبار طاجات كما سبق في قدر الخبز والدين ونسبت باقل
الثلث خذلته ورثته او استغناهم بخصته لانه النقيض صفة القريب بترك ماله عليهم بخلاف استكمال الثلث لانه لا صلة فيه لانه
للموت تمام حقه والصلة لهم اذ انزل لهم ما علك طرفه الى غنى كثرها اي كما نذب ترك الوصية بلا احدها اي بان لم يكن له
لغيره او لا يستفنون بخصته لما تركها في الصدقة على القريب فيغير رعاية الفقراء والقرابة معا فكان اول وقت للمحل لان
الوصية استخلاف في وجه لا يجعله خليفة في بعض ماله والجنين يصلح خليفة في الارث فكذا في الوصية فان قيل القبول شرط الوصية
والجنين ليس من اهل قلنا الوصية تشبه الميراث وتشبه الهبة فكشهرها بالهبة اذا حصلت في وقت الوصية فيقولون يشترط
القبول ويشترط بالارث لا يشترط القبول اذا حصلت في وقت الوصية لانه لا يشترط من وقت الوصية ليعتقن وجوبه عند الابطال ووجه الاستثنا في
ان اول وقت لا يلقى من مدته اي مدة ستة اشهر من وقتها اي من وقت الوصية ليعتقن وجوبه عند الابطال ووجه الاستثنا في

اي بل و

من الثلث

استغناء للمحل في الوصية بامة الاحكام لان اسم الامة لا يتناول المحل لفظا ولكنه يتحقق بالخلق اللفظي بها فاذا افرد بها الوصية
في اوقافها ومن المسلم اي يقر الوصية من المسلم للذي لقوله في الوصية من المسلم للذي لم يقابلوه في الدين ولم يحججوه من دين
ان يردوا اي بحسن المعاشرة والصلة بالمال ويعلمه اي ويتحقق من الذم للمسلم لانه يعقد الذمة ساووا المسلم في المعاملة
حتى ان التبرع من طائفتين في حال الحيوة فكذا بعد الموت وبالثلث اي يقر الوصية بثلث ماله لا جازية من غير اجابة الورثة
لانه تعرف فيما هو محقق حقه وهو الثلث لانه اكثر منه اي لا يقره اكثر من الثلث للثالثين وقال في حق الوصية من اكبر
جميع مالي قال لا قال او صرح بنصف مالي قال لا قال او صرح بثلث مالي قال الثلث والثلث كثير وقال في حق الوصية من اكبر
الكبار وفسره بالزيادة على الثلث لان الامة لا تجزى الورثة بعد موته وهم كبار ولا يعتبر باجائزهم في حصة الموقوف ولا الميراث
اي لا يقر الوصية لورثته وقاله مباشرة فكذا كان او خطأ لانما اجابة ورثة اما الوصية للورث فللقوله وم لا وصية لورثته الا
ان يجزى الورثة ولان وصية لبعض الورثة ايثارا له على سائر الورثة وفيه قطيعة الرحم وهو حيف ولو اجاز بعض الورثة بعض
بجواز على الجيز بقدر حقيقته ويعتبر كونه وارثا وقت الوصية الموت لا وقت الوصية حتى لو اوصى لاجه ولا ابن له ثم ولد ابن يبيع
وصية لاجه بخلاف مال الوصية لاجه ولا ابن له ثم مات بطل وصية واما الوصية للقاتل فللقوله وم لا وصية للقاتل ولان قصده
الاعتقال بفعل مخطور فمخرج الوصية كما يحرم الميراث خلافا للشافعي وعلى هذا الخلاف اذا اوصى لرجل ثم قتل الموصي بطل الوصية
عندنا خلافا له ولان من صرح اي لا يقر الوصية من مائة مات قبل الادراك او بعد الادراك لانها تبرع والوصية ليس من اهل
خلافة خلافا للشافعي فعنده نفي اذا كان وجهه الخير لان ذلك نظرا له ومجانبا اي لا يقره من مكان وان ترك ذكرا
لان ليس من اهل التبرع فقدم الدين عليها اي على الوصية ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال شهدت النبي في وصية على الوصية ولان
واجب ابتداء الوصية تبرع فالبدية بالواجب او في تقبل الوصية بعد موته وبطل قبولها وردها في حصة لانه عليك مضاف
الى ما بعد الموت فتعتبر القبول والرد بعد الموت لا قبله حتى لو قال في حصة الموصي لا قبل في بعد موته قبل في قبله عندنا خلافا لغيره
فعنده اذا رده في حصة لم يحج فقبله بعد موته لان الجاه كان في الحصة وبه اي بالقبول في ملكك خلافا لغيره وهو ادر في الشافعي
لان الملك الوصية بمنزلة الملك بالارث على معنى ان كل واحد منهما خلافا فقبلت خيبة الموت في الارث ثبت من غير قبول ولا يرد
برذوات فكذا الوصية **ولان** ان هلم فليكن المال بالبعد فلا يثبت الادب القبول او ما يقوم مقامه كالتكليف كسائر العقود ولا يملك
احداثات الملك بغيره الا بقوله بخلاف الميراث فان يبيع للوارث الملك الذي كان ثابا للموت اذا مات موصيه هو اي الموصي
بلا قبول فهو اي الموصي بوارثته لورثة الموصي لا يقر الوصية لان الملك موقوف على القبول وقد امتنع القبول
بلموت وجه الكتمان ان الوصية تمت من جانب الموصي بغيره في المصلحة الفسخ من جهته وانما التوقف على القبول فلا امانات دخل
في ملكه كحكم البيع المشروط له لئلا يمتنع اذا مات قبل الاجابة وله ان يرجع عنها اي للموصي ان يرجع عن الوصية بقوله حريص
بان قال رجعت عما اوصيت لانه تبرع مضاف الى ما بعد الموت والتبرع لناخذ قابل للرجوع فمضاف الى ما بعد الموت او لم يعمل
يقطع حق المالك عما عقب يعني اذا فعل الموصي الموصي به فعلا او فعله الفاعل في المعصوم يقطع حق المالك عند رجوعه
او لانه كما اذا اوصى بنوب ثم قطعه وضاطر او يقطن فغير له او يعزل ففسخ او جديد فالحله انا او بشارة فله كما كان من العين
لانه تعلقت الوصية فارت عينها آخر او يزيد الموصي به ما يبيع تسليمه لا به كلت السويق بيمين والبناء في طر او صرح بها لان تسليمه
واحدة متعقبة وتكليف نفق ما يقع غير ممكن لانه حصل في ملك الموصي من جهته فكان رجوعا بخلاف تخصيصه للدار الموصية
بها وهدم بناؤها لان تخصيصه ليس يتصرف في نفق ما وقع الوصية لانه تفرقة البناء والبناء يتبعه تفرقة البيع لا يدل على اسقاط
عن اهل وكذا اهدم البناء تفرقة التابع وتفرق بزيل ملكه كالبيع والهبة لان الوصية لا تنفذ الا ملكه فاذا اراد ان كان رجوعا
لا يفصل ثوب يعني لا يكون رجوعا يفصل ثوب او صرح به لان غسل الثوب لانه الدار فهو امانة تقبل الوصية لا دليل الرجوع
لانها الدار اذا عطي انسانا فوبها فيفسله عادة ولا يجوزها اي فانكار الوصية وصية على ذكره المصنف وذكر المصنف ان رجوع

الحق

[illegible]

وكتبه وتلقى درهمان عند الموصي له أكثر من الثلث لا يربح إلا بالثلث وهذا انكسار ماله والسعاية بان اوصى بان يفتق
هذه العين قيمة احدى الف وقيمة الآخر الفان ولما لم يربحها فان اجازت الورثة يعنفان جميعا وانما يجوز
يعنفان من الثلث وثلث ماله الف فالالف بينهما على قدر وصيتهما الثلث للذي قيمته الف فيعيق هذا القدر مجازا وهو ثلثا ثمانية
وثلاثون ودرهم وسبعة البائة وهو الثلثان بثمانية وستة وستون وثلثا درهم للوالثلثان للذي قيمته الفان فيعيق منه
هذا القدر بالسعاية وهو ثمانية وستة وستون وثلثا درهم وبسبعة البائة وهو الف وثلثا ثمانية وثلثون وثلث درهم فلو كان
كسائر الوصايا وجب ان يبي للذي قيمته الف ثمانية وستون وثلثا درهم والذي قيمته الفان الف وثمانية وثلاثون ارباع قيمته لان لا يربح
الذي قيمته الفان الا بالالف فوجب ان يكون سهمها نصفان والراهم المرسل الى المطلقة وهي ما كان وصيته لشيء بغير عينه وان يربح
الى جبر مما المال بان اوصى لرجل بالف والآخر بعين وثلث ماله الف ولم يجز الورثة يكون الثلث بينهما اثلاثا يربح كل واحد
منهما بقدر حقه فلموص له بالالف ثلثة ثمانية وثلثون وثلث درهم ولموص له بالالفين ضعف ثمانية وستة وستون وثلثا درهم
وعندهما يربح الجميع ما اوصى فابوصف يوافقهما هذه الفصول الثلاثة المستثناة بمثل نصيبه صحت لان مثل الشيء غير ان
كان يتقدر به ونصيب ابنه لا يبيع لان نصيب الابن ما يصيب بعد الموت فكان ايضا مال الغير وله اى للموصي لم يمتل نصيب
ابنه ثلث ان اوصى مع البنين لان نصيبهم مثل نصيب احدى فليكون له الثلث ويجز ماله بثمانية الوردية بمعنى قبل للورثة اعطوه
مكسبهم لانه مجهول يتناول القليل والكثير لكن حرره له الموصي به لا تمنع صحة الوصية والورثة قائمون مقام الموصي فاليهم البيادرهم
السدس من درهمين ما روى ان ابن مسعود سئل عن اوصى بغيرهم من ماله فقال له السدس وروى ان رجلا اوصى بغيرهم فقط رسول الله
عنه ثم تركه بالسدس فابوصع اخذ بهذا وروى مطلق لفظ السدس في الوصية الى السدس لانه يذكر ويراد به السدس فان اياك قال السدس
في اللغة بيان من السدس وهي ان الوصية بغيرهم كلهم في وقتنا وبه اختيارنا ثم قال فان قال سديس ماله لم قال في ذلك المجلس
او في مجلس اخر فقل له واجازوا اى الورثة لثالث وادخل السدس فيه لان الثلث متضمن للسدس في سدس ماله مكررا يعني قال
سدس ماله في ذلك المجلس او في مجلس اخر سدس ماله سدس واحد لانه عرف السدس بالاضافة ثم اعاد فكان هو الاول لان
المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية من الاول وبنثل دراهم واعني او بنثل ثمانية معا متفاوتة يعني من اجازنا
مختلفة او بنثل خمسين وثلثة ان هلك ثلثاه وبقي ثلثه وهو جبر من ثلث ما بقي فلم يجمع ما بقي في الاولين يعني في الوصية بنثل
دراهم واعني لان الوصية تعلقت بالباء ولم يلق الى الهالك في المجلس الواحد لا ترى ان الورثة لو قاسموا قبل الهلاك يجوز
ان يستحقه الموصي له بالتقسيم جبرا اذ القسمة افراز ولو اوصى بنثل شيء معين كدراهم مثلا فاستحق ثلثاه كان له الثلث البائة فقلنا
هذا خلافا لغيره فعنه لم يترك ما بقي لان التركة مشتركة بينهم فاهلك على الشركة ما بقي بقي عليهم كما اذا كان الموصي له اجناسا
مختلفة وثلث الباقي في الآخر يعني في الوصية بشيأ المتفاوتة او جسيمة اما في الثياب المتفاوتة فلعدم استحقاق الموصي له البائة
بالتقسيم فلم يكن الوصية متعلقة له لعدم جريان القسمة فيها جبرا ولو كانت الثياب من جنس واحد فربعت له الدراهم وكذا
المكبل والموزون غيرهما لا يجرى القسمة فيها جبرا والدور المختلفة كالتياب المختلفة والمائة العبد فحق قول لم يصب حصصه وقالا
له كل العبد الباقي بناء على مسئلة فقه الرقيق فعند بعضهم كل عبيد على حدة وكان مشترك فاهلك بغير ملك على الشركة وعندهم انهم
لكل قيمة واحدة وبالقوى اى اوصى لرجل بالف وله عين او دين هو عين اى يد فحق الالف الموصى به من العين من ثلث العين
ان خرج من ثلث العين لانه امكن اياها كل ذى حقة من غير محسوس فيصار اليه والى ان يخرج الالف الموصى به من ثلث العين
فثلث العين اى يد فحق ثلث العين وثلث ما يورثه الدين حتى يستوفى الالف لان الموصي له شرك الورثة فلو حصصنا بالعين لخصنا
في حق الورثة لان العين شربة على الدين اذ العين مال مطلق والدين ماله المال لا في الحال وكما تعدل النظر من الجا بنين فيما
قلنا وبنثل لزيد وعي والعرو وميت وهو بيع اوليا يعلم الثلث كله لزيد لان الميت ليس باهل للوصية فلا يراهم على الذي هو
من اهل الكفا اوصى لزيد بن جلال وعي لزيد بن جلال يعلم بموت فله نصف الثلث لانه اذ لم يعلم بموت فلم يرضى للميت الا بنصف الثلث بخلاف ماله

بموتها لان الوصية لم وقعت لغوا وكان لا ضيا بالثالث كونه الميراث فان قال ثلث ما بينهما اي بين زبيدة ووالدها ميت فنصفه له
او يكون نصف الثالث لزيد لان كل بين فوجب التصفيف فلا يشك ان كل بعد الميراث وثلث وهو نصيب لآمال له فكتب مالا
له ثلث ماله اي يتحقق الموصي له ثلث ما يملك عند موته لان الوصية عقد متحقق مضاف الى ما بعد الموت لا قبله وكذا لو كان له
مال فملكه لم يكتب مالا مادام كانا وثلثت عن زبيدة او هلك عن قبل موته بطلت الوصية لانها لا تجزأ بعد الموت فيعتبر قيامه عند
ولم يوجد هذه وصية متعلقة العين فبطلت بهلاكها عند الموت وان لم يكن له ثمن فاستفاد من مات فالصحيح ان الوصية يصح بقاءه
من ماله او من ثمنه ولا يشك ان ثمنه لم يبق في ثمنه الشاة في ماله اي في ثمنه ماله لان ما اضافه الى الثمن علمنا ان مراده الوصية
بجالية الشاة مادام لم يبق ثمنه ماله و بطلت في ثمنه لان ما اضافه الى الثمن علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها جزء
من الثمن ولو اوصى بشاة ولم يبق من ماله ولا ثمنه لم يبق له الا المصحح اضافة الى الماله وبدونها يعتبر صورة الشاة ومعناها
وقيل يصح لانها ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده الماله و بثلث ماله لا مراث او لاه وهن ثلاثة وللفقهاء والمساكين لاني
ثلاثة اجزاء لان المراث ثلاثة اسهم من خمسة اسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا هو مخرجهم وويل يورثون عندهم بغير سهم
للفقراء سهمان والمساكين سهمان ولا مراث او لاه ثلاثة اسهم والاصل ان الوصية للفقراء والمساكين يتناول الواحد
منهم عندهم لانهم لم ينجس يتناول الواحد ويحتمل الكل ففعلوا في الواحد وعندهم يتناول الجميع وادناه اثان فضا علة الوصايا
فينبغي عدد المستحقين خمسة عندهم وثلث له وللفقراء نصف له ونصف لهم عندهم وعند محمد ثلث له وثلثا
للمساكين بناء على ما قلنا في المسئلة المتقدمة وبما في زبيدة ومائة لعمرو وابيها اي اوصى بمائة لزيد وخمسين لعمرو واشركا
معهما اي قال لاني اشركك معهما فيما اوصيت لهما فله اي لزيد وثلث ماله اي ثلث ما حصل لكل واحد من المائة في المال الاول
اي في اوصى بمائة لزيد ومائة لعمرو وللان سطلق الشركة المساواة وقد امكن فيما قلنا لان نصيب كل واحد ثلثا مائة ونصف
للاخر نصف ماله في الثلاثة اي في اوصى بمائة لزيد وخمسين لعمرو ولان لا يمكن تحقيق المساواة بين الكل فحل على مساواة
كل واحد بنصف نصيبه اعمالا للفظ بقدر المكن وفيه على دين بغير من حصة الموت فقال لورثته لفلان علي دين فمده فله
فيما قال ثم مات وادعى الدين اكثر من الثلث وكذا في الورثة صدق الى الثلث احكاما والفقهاء لا يصدق لانه امرهم بخلاف
حكم الشرع وهو تصديق المدي بل لا يجزأ ولان قوله لفلان علي دين اقرار بالجهول والاقرار بالجهول وان كان صحيحا ولكنه لا
يحكم به الا بالبيان وقد فات وجه الاحتسان انه سلف على ماله بما اوصى وهو على هذا التلخيص مقدار الثلث فيصح
تسليمه ايضا بالاقرار له بددين مجهول والمراد قد يحتاج الى ذلك بان يعرف اصل الحق ولا يعرف قدره فيسعى في
فكاك رقيقته بهذا الطريق فيجعل وصية في حق التنفيذ وان كان دينه في حق المتحقق وجعل التقدير في ماله الوصية فله في القيد
في الثلث دون الزيادة فان اوصى بوصايا مع ذلك عن ثلث لهما في الوصل وثلثا للورثة لان حق اصحاب الوصايا معلوم
في الثلث والميراث معلوم والدين وحق هذا الرجل مجهول فلا يزعم المعلوم فيقدم عن المعلوم وقيل لكل من اصحاب
الوصايا او الورثة صدقوه فيما شئتم فاذا اقر كل فريق شي ظهر ان دينه في الثلث دينه في الثلث وثلثا في الثلث وثلثا في الثلث
الثلث ما اقر واما ما بقي فلم يبق والورثة بثلثي ما اقر والنقد لكل فريق في قدر حقه ويخلف كل فريق على
العلم في الزيادة ان ادعاها المقر له لانه يخلف على فعل الغير ويعين الورثة واجتنب ليرضف الى الاجبة
نصف الوصية وخاف الوارث ان ادعاها المقر له لانه يخلف على فعل الغير ويعين الورثة واجتنب ليرضف الى الاجبة
وبثلاثة الغالب متفاوتة جيد ووسط ورتي بكل واحد لرجل يعني قال اوصيت لفلان بهذا الثلث بالجهول
ولفلان بهذا الثلث الوسط ولفلان بهذا الثلث الردي ثم مات الموصي ان مات ضاع ثوب ولم يداي اي
هو والورثة تفعل الكل واحد بعينه اذا طلب ثوبه فوجعل اي هلك الثوب الذي هو جعل ثوبه لزيد انهم
يجدون بقاء حق واحد منهم بعينه ويقولون حق واحد منهم بطل ولا ندري من بطل حقه ومن بقى حقه فلا

الكل شيئا بطلت الوصية لان المتحقق صار مجهولا وجهه انه يمنع صحة الوصية لكان ان سلموا ما بقي اي ان سلمت الورثة
هذه من الثوب بين الباقيين اليهم فخرجت والوجه الثاني الطارئة بالتسليم اليهم فيقتضوا بينهم اخذوا ولجيد ثلثي
الاخر وذو الردي ثلثي الاخرى وذو الوسط ثلث كل من الجيد والردي وانما يقسم على هذا الوجه لان صاحب
الجيد لا يحق له في الردي بيقين ويحتمل ان يكون حقه في الجيد بان كان هو الجيد الاصل ويحتمل ان يكون في الضايع بان كان
بان كان هو الا جود فكان تنفيذ وصيته محتمل ان يكون حقه اولى وصاحب الردي لا يحق له في الجيد
بيقين ويحتمل ان يكون حقه في الردي بان كان هو الردي الاصل ويحتمل ان يكون في الضايع بان كان
هو الردي ويحتمل ان يكون حقه في الردي بان كان هو الردي الاصل ويحتمل ان يكون في الضايع بان كان
ثلث كل واحد منهم فبقين صاحب الوسط في ذلك ضرورة يثبت به من دار مشتركة قيمته يعني اذا كانت
دار بين رجلين اوصى احدهما ببيت بعينه لرجل ثم مات الموصي فقسمت الدار فان اصاب الموصي اي ان وقع
ذلك البيت في نصيب الموصي فله في البيت الموصى به الموصي له وعند لي حصة وويل يورثون اذا وقع في نصيبه كان
عني حقه فينفذ اجابة ذلك ويخبر محمد الموصي له نصف الدار اوصى ببيت مشترك فكانت وصية فيما يملك ففعل
يملك لان حجب اوصى به لم يكن له الا نصفه واما النصف الاخر فاما ملكه بالقيمة عوضا عما تركه على شركته فينفذ الوصية
في عين الموصى به وهو نصف البيت والا اي ان نصيب ذلك البيت الموصى فله قدر ذراع البيت فيما اصاب الموصي على
قوله ما لا يوصي به ولا قول محمد قدر ذراع نصف البيت تنفذ الوصية بدل الموصي عند فواته كما في الاقرار به
اذا اقر احد الشريكين ببيت معي من دار مشتركة لرجل فمات الدار فان وقع في نصيب المقر له فان وقع في نصيب
المقر له لم يملك المقر له وان وقع في نصيب الشريك لم يملك المقر له وفيه يد المقر مثل ذراع البيت وبالف عين ثامن مال غير
الاجابة اي لصاحب المال ان يجزي ذكر بعد موت الموصي فيسلك الى الموصي لان هذا يبرع بما لا الغير فيتوق على اجابة
والمنع بعدها اي ولم ان يمنع من التسليم بعد الاجابة لان العقد الموقوف اذا حقه الاجابة صار مضافا الى الجيد
وصار العاقد كائلا له فاذا اضيف ضار ذلك حقه منه فلم الامتناع من التسليم فان اقر احد الاثنين بعد القسي بوصية
البيع لرجل بالثلث اي بثلث ماله دفع المقر ثلث نصيبه لهما وقال زبيدة مافي يد قيات لان اقر له بالثلث له
تفني اقرار بمساواة والتسوية اعطاء النصف ليعي له النصف وجه الاحتسان ان اقر له بثلث شايعة في التركة وهو
اليها كما فيكون مقر ثلث ما في يد فيلزم ذلك وان ولدت الامة الموصى بها بعد موته اي بعد موت الموصي من الزمان الامة
والولد للموصي له ان خرجها من الثلث لان الام دخلت في الوصية اصالة والولد يتبعها حين كان متصلا بالام فكان الموصي
والا اهل ان يخرجها من الثلث اخذ الثلث منها ثم ينفذ وصيته او لا من الامر من الولد عند حقه وعندها
ينفذها على السواء **باب العتق والمرضى** العتق بحال العتق في التوفيق كاعتاق والرهبة فان كان ذلك في الصحة
اب كان صحيحا حال العتق في كل مال اي يعتبر ذلك التصرف في كل المال والآن لم يكن ذلك في الصحة بل كان ذلك في المرض
فمن ثلث اي يعتبر ذلك من ثلث ماله والمضاف الى التصرف الذي اضيف الى موته كالنذر بعينه من الثلث وان كان الاجاب
واقعا في الصحة لانه علق بحال يتعلق حق الورثة فيه بالمال فكان المعبر حال الاضافة لا حال الاجاب ومرضى في
منه كالصحة يعني كان تفرقه ذلك المرض تصرف الصحا لان الاحق الورثة او الورثة انما يتعلق بماله ومرضى
لموت وبالبر ان ليس بمرض الموت فلم يتعلق في حق احد واعتاقه ومحاباة وهبه وصفا وصية فاجدر فاعتق الثلث
عنهما في اي المحاباة احق عند حقه ووجه الى المحاباة والعتق عكسه اي فيما اذا عتق لم يحاطه سواء
وقال عتقه اولى فيها امة المسلمين والاصل فيه ان الوصايا اظام يكن فيها ما جاوز الثلث بكل من اصحابها بغير
جمع وصية في الثلث لا يقدم البعض الا على البعض الا العتق الموقوف في المرض والعتق المعلق بغير المرض كالتبني

البدو

الصحيح والحق والحق الباع والحق الباع والحق الباع والحق الباع
التساوي في الصفات والحق الباع والحق الباع والحق الباع والحق الباع
فقط العتق او لا والحق الباع والحق الباع والحق الباع والحق الباع
وله ان الحيازة اولى من العتق لانها تثبت في حق المعاوضة فصار العتق
ومعها فاذا وجدت الحيازة اولا دفعت الاضعف واذا وجدت العتق اولا وثبت وهو لا يحتمل الا دفع كل
من ضرراته اخره في عتقه بين الحيازة وبين العتق لو حاله ثم عتق ثم حاله نصف الاول ونصف للاخرين
بأن قسم الثلث بين الحيازة بين نصفين لتساويهما في القيمة ثم اصاب الحيازة الاخير من نصف الثلث قسم بينهما
وبين العتق المتقدم عليها لان العتق مقدم عليها فاستويروا حيازة بين عتقين لهما نصف ولهما نصف يعني
لو عتق ثم حاله ثم عتق فم الثلث بين العتق الاول وبين الحيازة في اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني
ولا العتق اولى عندها فيهما الى هاتين المسئلتين فان قيل ينبغي ان يكون تمام الثلث للحيازة الاولى لان الحيازة الثانية
صامتة والعتق والحق الباع الاولى راجحة على العتق والتساوي للرجوع ورجوع وكذا المسئلة الثانية ينبغي
ان لا يشارك العتق الثاني العتق الاول عند لان العتق الاول يساوي الحيازة والحق الباع راجحة على العتق الثاني
والتساوي للمراجحة قلنا لا يرجح العتق على العتق والحيازة على الحيازة بالاجماع ووصية هذا مبتدأ احسن لا ينفذ
بان يعيق عنه هذه المأثرة عبد لا ينفذ ما بقي الى لا يعيق عنه ما بقي ان هلك درهم عندك حسنة وقال لا يعيق عنه
ما بقي ولو اوصى بان يترى بكل ماله عبد فيحقق عنه ولم يحن الورثة بطلت عنه وقال لا يترى بالثلث **لهما** انه وصية
تبرع قربة وهو العتق فينفذ ما لم يكن كما لو اوصى بان يحج عنه بكل ماله ولم يحن الورثة **وله** ان الوصية لم تحتمل
يقع تنفيذها لغيره وهذا اوصى بالعتق لعبد بشرى عما سمع فلم يقع تنفيذها عند مري باق من ماله لان غني الاول
فكان تنفيذ الوصية لغير الموصي وهذا لا يجوز خلافا لما في اي خلاف الوصية لان المستحق للحج لم يتبدل لانه امر قربة محضة
فلم يبطل الوصية كما لو اوصى لرجل بمائة درهم فبطلت بعضها بدفع الباقي اليه وبمنه خلافا ان العتق عند حق المملوك حتى
لا يقبل الشهادة على عتق العبد بغير دعوى فاختلف المتحقق وعندها العتق الا حق الدخول قبل الشهادة على العتق
بغير دعوى فلم يعقب العبد بموصي له بل اعتبر صاحب الشرع موصي له فلم يتبدل المستحق وتبطل الوصية بعتق عبده ان
حتى بعد موته فدفع وان قد لا اعلم ان العبد اذا جنى جناية خطأ فحكم الدخول او الفداء ثم هذا العبد الموصى له بعتق
اذا جنى جناية بعد موته الموصى كان الورثة بالحيازة ان شأوا فدفعه وان شأوا فدفعه بطلت الوصية وان اختار
والفداء كانت عليهم ماله وحازت الوصية فان اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه وصحة والورثة من
صدق الوارث ورم زيد يعني لانه لا يقبل ان الثلث شيء او يعين على دعواه اي يقيم بنية ان العتق والعتق
لان الوارث يتكفل بثبوت حق الموصي له لان يقول العتق والمرضى وهو وصية والعتق والمرضى يقدم في التنفيذ على الوصية بثلث
المال والموصي لا يدعى التحقق ثلث ما بقي من التركة بعد العتق وان الاعتاق لم يكن وصية لان العتق في الصحة لا يكون وصية
حتى ينفذ من كل المال والقول للمسلم مع الدين فان ادعى رجل ديناً على ميت وعنده اعتاقه في صحة وقد قهرها وارثه سعى
العبد في القيمة يعني مات وترك ابناً وعبداً فقال رجل ان علي ابيل الف دين وقال العبد اعتقك ابوك في صحة فقال الابن عند هذا
قتم ولا ماله له سوى العبد سعى العبد في قيمته وتدفع القيمة الى الغريم وهذا عندك حسنة ولا يعيق ولا يسعي شيء لان العتق
والدين ظاهراً معاً بنصديق الوارث في كلهم واحد فصار كأنهما اثبتا بالبنية **وله** ان الاقرار بالدين اقرى ولهذا يعقب من كل
المال وهو ليس بوصية من اقرض والاقرار بالعتق في المرفق بمنزلة الوصية حتى اعتبر من الثلث والاقرى يدفع الادنى ففقتضيه
ان يبطل العتق الا ان لا يحتمل الاتفاق في فقتضينا بالاجاب السعاية **باب الوصية للاقرار وغيره**

[illegible]

موت

وقت

بعد الموت وبغيرها اي بغير الوصية بقية العبد والدار لانها بدل المتفعة فاخذ حكمها فان خرجت الرقبة من الثلث سلمت
 اليها اليه لها اي الى الموصي له لاجل الوصية والا اي لم لم يخرج رتبة الدار والعبد من الثلث فم الدار ثلاثا تسكن
 الموصي له او تسكن الورثة الثلثين وخدم العبد الورثة يومين وللموصي له يوما لان العبد لا يحتمل انفسه في نفسه فيكون
 الفسخ بغيره الى اية اية الخدمه انما للمحقين وبموتهم حصة موصيه بتطل لان ايجاب الوصية سعلق بوجود الموت
 فاذا مات الموصي لم يتحقق وبعد موته اي بعد الموصي لم يعود الموصي له خوفا على العبد وخدمته الى الورثة وبغيره بستانه
 بغيره الاخر بغيره بستانه ان مات وفيه ثمة اي ثمة كاي ثمة حال موت الموصي له هذه فقط اي له هذه ثمة لا ما يحتمل
 فيقول بغيره وفيه ثمة لان اذا لم يكن في البستان ثمة وقت الموت يكون له ثمة بغيره مستأنف المحسنا وكان القليل ان لا
 شيء لان الثمة لم يوجد خاضعة ولا تقع على المستأنف بقوله انسان لكن ثمة ثمة فيقول بغيره بغيره الثمة القارئة
 لا ما يحدث بغيره الا ان سمي وجه الاحتيا ان الثمة لم يحل على المستأنف بطل كلام الموصي ولو حلت على بغيره والكلام اذا
 احتل الصفة والفساد جعل على الصفة كما قالوا فيمن اوصى بولد فلان وولي له ولد جازت الوصية لولد وولي له ولد فكذا اهرها
 وان سمي ابدا بغيره اذا قال لثمة بستانه ابدا فله هذه وما يحدث اي له هذه الثمة وثمرته فيما يستقبل ما عاش في ثمة بستانه
 بغيره اذا اوصى بخلعة بستانه يكون له هذه وما يحدث سواء هم اليه لفظ الابدا ولا لان الفلة لم لا يؤخذ وقتا بعد موت ومنه
 غلة الدار ولذا لم يستغنى فيها من ذلك التأييد ويصوف عنى بغيره اذا اوصى لرجل بصفوف عنى وولدها ولبنها ما في موته ثم
 ابدا او لا بغيره لانه بطورهما في الولد وفيه في غيرها وما يورثها من الصفوف يوم موت الموصي سواء قال ابدا او لم يقل
 لانها ايجل عند الموت فتعتبر قيام هذه الايام بغيره ويورث بغيره وكنتيسة حلفت ان الصفة لغيره اذا وصفت له يورثها او
 زهر الة بغيره وكنتيسة في حجة فهو ميراث اما عنده فلا يورث لانه في الوقف ووقف الميراث عنده فلهذا اولى وانما في
 فلانة لا يجوز من اهل الوقف ما يرجع الى القرية وان كان وصية فلهذا اولى والوصية تجعل لغيره سمي قومنا او لا بغيره
 اوصى بان يبين دابة بغيره او كنتيسة لقوم غير سمي جازت الوصية عند له حصة وعندها باطلة فيقول سمي قومنا او لا
 لانه لو اوصى بان يجعل القوم سمي من جازت من الثلث لان الوصية مع التملك والاختلاف وله ولاية كلها فيجوز على
 الاختيار بين العلم ان وصايا على اربعة اوجه واحد ان يوصى بما هو موصية عندنا وعندهم كالوصية للمفقيرين فلهذا
 لا بغيره اجملا الا ان يكون لقوم مخصوص فيجوز تملكها لهم من الثلث فاذا كان لا لا يحصل الا بغيره تملكها للفقيرين من الجرحول
 لا بغيره وثانيها ان يوصى بما هو موصية عندهم فلهذا اوصى بان يجعل دابة محمد للمسلمين فيرى باطلة بالايج
 اعتبارا لا اعتقادهم لاننا نعلم معهم بدانهم ان كانت يكون لقوم باعيا منهم فيجوز تملكها منهم وذكر لامة يكون مشوب
 لشها ان يوصى بما هو موصية عندنا وعندهم كما لو اوصى بثلث ماله للفقراء فهو صحيح اجماعا عني قومنا او لم يبعين لان الديانة
 متفقة في الكل على ذلك وربعها ان يوصى بما هو موصية عندهم موصية عندنا فهي على خلاف مسئلة الكتاب **لها ان هذه**
وصية بالمعصية باطلة **ول** ان المعصية ديانته في جهرهم لاننا امرنا بان نكسرهم وما يدعون وهي قربة عندهم كوصية مستأني
 وارث له هذا اي لا الاطلاق بكل ماله لم او ذمتي فانما فيقول لانه لو كان معه وارث لم يجر وقتها فيراد في الثلث **باب**
الوصي من اوصى الى زيد اي جعل وصيا وقيل عنده اي قبل الوصية في وجه الموصي فان رده عنده ردت لانه متبرع في ذلك
 فان شاء اقام عليه وان شاء رجع وليس بغيره الرجوع بغيره لانه يمكن ان يوصى غني والا لا بغيره ان لم يرد هاهنا وجهه بل ردها
 في غير وجهه فليس يرد لانه لما قبل في وجهه اعتمد الموصي على قوله فلم يوصى الى غيره فلهذا جازت هذه الورثة لصار الميت موقوف
 وفك باطلا فان سلمت ان لم يقبل ولم يرد ثمة موصيه فله رده وضعه بغيره وانما جاز ان شاء فلهذا جازت هذه الورثة لصار الميت موقوف
 متبرع في النقص فلا يلزم ذلك بغيره وان قبله ولم يرد ثمة موصيه فله رده وضعه بغيره وانما جاز ان شاء فلهذا جازت هذه الورثة لصار الميت موقوف
 فلهذا بعد موته فقد لزمته الوصية لوجود دليل القبول اذ التوقف هو المقصود وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع

الى

علم بايمانه او لم يعلم بخلاف ماله وكله رجل بالبيع فباع شيئا من متاعه وهو لا يعلم بالوكالة حيث لا ينفذ لان الاية اثبتت
 خلافة لغيره وانقطاع ولاية بغيره بغير علم كالوارثة واما التوكيل فان ثبت الولاية وليس بخلاف لثبوت حال قيام ولاية
 الموكل فلا يبيع بغير علم فان رده بعد موته لم يرد بغيره ان مات الموصي لم يقبل ولم يرد بغيره حقيقته فقال بغيره وصيا موصية لا يقبل
 فيقول بغيره ان لم يكن القاطن اخرجته حين قال لا اقبل وقال رضى لا بغيره ايضا لان الرتبة لا يكون وصيا فيقول كما لو رده
 في وجهه **ول** ان الاية لا تبطل مجرد قوله لا اقبل لان ابطاله اولا بالبيت الا اذا انفرد قاضي رده بغيره ان كان اخرجته من
 الاية حين قال لا اقبل فلا يبيع بقوله بعد ذلك لان اخرج القاطن فيكون في موضع الاجتهاد والورثة صحيح عند رضى والقاضي
 وكلا ولاية دفع الضرر الذي ينفذ قضاء فلا يبيع العتق بعد الموصي او كما في اوقاسي بطل القاطن اي جعل مكانه وصيا
 تنمى للنظر الى علمه اي اذا اوصى الى عبد نفسه في ان كان ورثة صغارا والا لا اي ان كان الورثة كبارا وصغارا وكبارا ولا بغيره
 عند حصة وعندها لا يبيع الوجهين لان في الثبات والولاية للممولى على المالك وذا قلب الشرع **ول** انه اوصى الى من هو
 من اهله كماله اوصى الى مكاتب غنم ولا يورث مكاتب مستبد بالعرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانا مملوكا
 فليس لهم ولاية المتعة فكان اهلا للاباء اليه بخلاف ما اذا كان فيهم كبر لان بيع نصيبه او يبيع فيعني عن الوفا بغيره الاية
 فامتنع الجواز لان الاية لا يجرى الى عاجز عن القيام بها بغيره من اوصى الى عاجز عن القيام بالوصية ثم اية اي القاطن الى
 غيره وليس للقاضي ان يخرجها فان كان قادرا على التعرف لانه لو اخرجته من مكانه دون مختار الميت وغيره فكان ايقاف ابقاؤه
 ولو عصى اية الوصى في القيام بها العجز لا يجبه حتى يعرف ذلك حقيقة وكذا اذا عصى بعض الورثة من الوصى لا ينبغي للقاضي ان
 يجره حتى يبدل منه جايه الى اثنين لا ينفرد اهلها في التعرف لان سبب هذه الولاية التقويضي وهي غا في حق اليها
 في اية غا في رواية الاثنين الا بشرا كذا في جرحين والخصومة في حققة وقضاة دينه وطلبه وشرا حاجة الطفل والانه لا
 واذا اقره هذه الاية لان شرا كذا في جرحين والخصومة في حققة وقضاة دينه وطلبه وشرا حاجة الطفل والانه لا
 ولو فعله جبره عند الفرو في شرا مالا لا بد للخصام من الطعام والسوسة دفعا لحاجتهم في التاخير خوف هلاكهم
 جمعنا وريانا واما في الخصومة في حقوق الميت فلا لا يمكن اجماعا عليها واما في الالتماس فلان ليس من بطل الولاية
 ولهذا عليكم الامم ومن يفعله واغناق عبد عن بغيره اذا اوصى باعناق عبد معين فاحد الوصيتين بملكه اعتنا قد لهما الاحتياج
 الى الوادي ورده وتغذي وصية معينين وجمع اموال متاعه وبيع ما يحاف لغيره لا في ضرورة ووصى الوصى
 اليه ماله او مال موصيه وصى فيها بغيره اذ مات الوصى واوصى الى آخره ووصى في تركته وتركته الميت الاول لانه لا يعاديه
 في ذلك مع علم انه قد نصيبه المنيته قبل اتمام مقصود صار راضيا بايمانه الى الغير وذلك لما فيه من تحصيل مقصوده وبخلاف
 التوكيل لان الموكل علمه قايمة يمكنه ان يحصل مقصود نفسه فلا يرضى بغيره الى اية الوصى بغيره بغيره وقسمه الوصى في
 الورثة مع الوصى بغيره اذا كان صغارا او بعضهم كبارا غا بغيره فلا رجوع عليه على صيغة الجرحول وقوله علمه قايمة مقام الفعل
 الفاعل اي لا يرجع الورثة على الموصي ليرضى ان ضاع قسطهم معه اي قسط الورثة في يد الوصى وقسمه عن الموصي لم معهم لا بغيره
 قسمه الوصى عن الموصي له الفاني مع الورثة الكبار لخلافه لا يبيع فيرجع ثمة ما بقي بغيره لو قبض نصيب الموصي له الغائب وهكذا
 في يد رجوع الموصي له بثلث ما بقي والفرق انه ان الوصى خليفة الميت والوارث ايضا خليفة عن الميت حتى رده بالعب وورثه عليه
 فصار الوصى خفي عن الوارث نيابة عنه لاني كان خليفة لاحد كان خليفة من قام مقامه فصار بغيره كقوله اذا كان غائبا
 فصحت قسمه عليه حتى لو حفر وقد هلك ماله ماله الوصى لا يشارك الموصي لان الهملاك بعد تمام القسم واما الموصى فليس خليفة
 عن الميت بكل وجه لان الموصى له ملكا جديدا لا ان يبقى له ما كان من ملك الميت ولهذا لا يرد بالعب ولا يرد على الموصى حتى يرد
 هلك من القسم هذا لعدم ولا يبيع عليه فلهذا ما اقر له عند الوصى كان له ثمة ما بقي في الولاية لان القسم لم تنفذ عليه فلهذا
 هلك من القسم وما يبيع على الشركة وصحت للقاضي بغيره في قسمه التركة عن الموصي لم مع الورثة واخذ قسطه الى ولا اخذ نصيب

الموصى له وقابلة للحوار لو حضر الغائب وقد هلك نفسه يد القاضى ليس له ان يرجع على الورثة بتة وقال الفقيه ابو الليث في شرح
لجامع الصغير ان القاضى لو تبرع الثلث عن الثلثين ولم يدفعه الى احد الوارثين شيئا حتى هلك احد نصيبين هلك المثلثة لان القسمة
بينهم ان تكون بينهم وبين آخر لا يصير ان يكون بينهم مقاسما فان قاسمهم الوصية في عين اذا كان وصى الميت بغيره فقام الوصى
مع الورثة في عينه بثلث ما بقى ان هلك به هلك ما بقى ان هلك به هلك ما بقى ان هلك به هلك ما بقى ان هلك به هلك ما بقى ان هلك به
كذا لو دفعه الى رجل ليح عنه فضاء من يده لان امر الوصى انما يعتبر اذا حصل بالشفقة مقصود الوصى فصار هلاكها
قبل المقصود كرها كما قيل الا فرادى وقبيل الوصى بعد ان تركة بغيره الغرماء لان الوصى قائم مقام الوصى ولو باع الوصى
حقا من ماله مائة بغير رضا الغرماء فكذلك هذا بخلاف المولى اذا باع عبد المأذون بغير رضا الغرماء لا ينفذ لان الغرماء
حقا في سعاية المأذون والبيع يبطل في الاول حق الغرماء متعلق به الما وهو الما لا يبيع الا الما والبيع لا يبطل
المع لغيره الى خلف ومنه وقى باع ما وصى ببيعه ونفذ عنه فاشق بعد هلاكه ثم سعى بعد بيعه اذا وصى ببيع عبده من فلان
والفقد بثلثه على الساكنين فباع الوصى وقضى الثمن فملك به يده ثم اشق العبد عن الوصى الثمن لشرى لانه عاقد ملتزم
للعبد بالعتق على نفسه هذه عملة لان المشتري لم يرض بدفع الثمن الا لملكه البيع ولم يتم فلهذا اخذ الوصى مال الغير بغير رضا
فيجب عليه رده ورجوع التركة بغير رجوع الوصى في تركة الميت لانه عامل للميت في تنفيذ وصيته فيجب عليه رده وان كانت
التركة قد هلكت لم يملك بها واما ما يرجع على احد كذا في شرح لجامع الصغير كما رجع في مال الطفل وصلى باع اياه من
التركة وهلك معه منه فاشق والطفل على الورثة بحصته يعني اذا قسم القاضى الميراث فاصاب للطفل عتق من التركة فباعه
الوصى لاجل الطفل وقضى الثمن فملك به يده ثم اشق العبد واخذ الثمن من الوصى رجوع الوصى في مال الطفل ورجوع
الطفل على الورثة بنصيبه مما في ايديهم لان القسمة قد انقضت ولا يبيع وصى ولا يشتري المتقولات الا بما يتيقن من التركة
في مثله ولا يبيع بالالتفات لان تصرفه مقيد بالنظر ولا ينظر القاضى بخلاف العتق اليه لانه اعتبر به في بيعه
لم يعلم مكان الاحتراز عنه ويدفع مال مضاربة وشركة وبضاعة لان الوصى قائم مقام الاب وللاب هذه الضوابط فكذا
هذا ويحتمل على الاملاء بغير الوصى اذا قل قبل الحوالة بمال اليتيم ينظر فان كان المتاح عليه املا اى اقل على ادائه الدين من
المحل وهو المديون حان لا الاصر بغير الاحتراز اذا كان المتاح عليه من المحل ولا يقضى الى الجور الوصى ان يقضى
مال اليتيم ولا للاب وجوب القاضى ان يرضى لانه قادر على اخذه وبيع على الكلب الغائب الا العتق لانه قائم مقام الوصى
وهو الاب ولا ولاية له على ابنه الكلب فكذا وصية الاب يبيع المتقولات من ماله لفظا لانه يتولى عليه الجور الوصى وحفظ الثمن
ايسر الاب يملك حفظ ماله فكذا وصية وبيع العتق ليس من باب الحفظ لانه محفوظ بغيره لو خيف العتق قيل
يملك بغيره والا فله ان يملك ولا يجرى في ماله اى الوصى في مال الصغير لان الملقوظ اليه الملقوظ دون النجاة ووصى
اب الطفل احق لانه يحب الناس بماله من جله لان الاب مقدم على الجد فكذا وصية وان لم يكن وصية فالجد اى
ان لم يوصى الاب الى احد فالجد بمنزلة الاب لانه اقرب الناس اليه وللهذا يملك الانكاح دون الوصى فلفظ شهادة
الوصيتين لو ارث صغير بماله اى بشئ من مال الميت او بغير ماله لانه لا يشهد الا بغيره ما بولاية المتوفى في المشهود به
او كبر بماله الميت يعني ان شهد الوارث كبر بشئ من مال الميت لم يقبل وصحت بغيره لو شهد بشئ من غير مال الميت
يقبل عند جرحه وقال لا يقبل في الوجهين لانها اجنبيتان عن المشهود به اذ ليس لهما ولاية التعرف في التركة فقلت
عن التهمة فتقبل **ولم** ان الوصيتين متهمتان في هذه الشهادة لانهما يوجبان لهما حق الحفظ وولاية بيع المتقولات
عند عتق الوارث الكبير بخلاف شهادة غير التركة لان الميت اقام مقام نفسه في تركة لانه عندها كراهة
لاخرين الفخاميت والاخرين للاوليين بمثلهم يعني ان شهد رجلا لرجلين ان لهما على الميت الفاء وشهد المشهود
لها ان للمشهدين للشاهد على الميت الفاء جازت بخلاف شهادة بوصية الفاء يعني ان شهد كل فريق لآخر

او هي له باليمن لم يجرى لانه الذي بعد الموت يتعلق بالتركة بخلاف التهمة بالملوك ولهذا لو شفع احدوها حق من شارة
الآخر فماتت الشهادة مثبتة حق التركة فيتحقق التهمة بخلاف حجة المديون وصحة حيث قبل لانه لم يلقها بالملوك
لبقائها في التركة فلا يتحقق التهمة او الاوليين اى بخلاف شهادة الاولين بعدد والاخرين بثلث ماله
يعني اذا شهد الاولان ان الميت اوصى لهذين الرجلين بعدد وشهد المشهود لهما ان وصى للماولتين بثلث ماله فمضى
باطلا لان الشهادة لوجب شارة المشهود به **كتاب الخنثى** هو ذؤنق وذؤنق فان بال من ذكر فذكر وان
بال من ورج فأنثى لما روى عن غير رضه ان قال الخنثى ثورث من حيث يؤوله اى من اى موضع كان دليل على انه
هو الفصول الاصل الصحيح والاخر بمنزلة العيب وان بال منها حكم الا بغير خروج لانه حين وجد وجد بالمعاريض
والاخر حين وجد وجد بالمعاريض فدل سبق حرجه على انه الفصول الاصل وان لم يكن ياء السبق فشكل اى
خلفه شكل عند احد وقال ينبغي الى اكثرها بولا لانها دلالة قوة ذلك الفصول فيثبت به الترجيح **وله** ان كثر
الخروج لاندل على القوة فيتمتكون لزيادة ايت **كتاب الخنثى** ع في احداهن وصيق بالاخر وان كان يخرج منها على
السواء فشكل بالاتفاق فان يقع الخنثى وحرج له حجة او وطى امرأة او انظر له لندى او ترك لبن او حاض او حمل
او وطى فأنثى والا فشكل بغيره الصلوة خلف الامام بين هفت الرجال والنساء فان قام وصيقتى اعلا صلوة
احتمالا لاحتمال انه رجل ومن صفته بعيد ما جنيبه ومن خلفه جلالة يعني اذا قام وصف الرجال فقلعة تامة لانا
نيتقان بجلوة ذكره كان او انثى بعيد الذي عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بخلاف جلوة حملهم احتياكا لاحتمال
احتمال انه امرأة وصيقتى لاحتمال انه امرأة ولا يلبس حرجا وطلاء ولا يشف عند رجل وامرأة ولا يجلوسه غيرهم
رجل وامرأة ولا يشافى بلامحرم لاحتمال انه امرأة وكره للرجل والمرأة خنثى حتى يبلغ وليستين ايه وبيناع لامة خنثى
ان صحت مالا والا فأنثى بيت المال لانه بعد لغايب المسلمين وهلم من ثوابهم ثم يتابع الامة مرة ثانيا الى بيت المال وان مات
قبل نكاحه لم يفسد يعني لم يفسد رجل لاحتمال انه امرأة ولا امرأة لاحتمال انه رجل ويمن اى جعل ذائمه لان المصير
الى التيم عند عذر الفصل جائز ولا يحرف لخطي ان كان لهما حق خنثى ميت لاحتمال انه ذكر وانثى ونزب بجملة قسمة لاحتمال
انه انثى ويؤا للرجل بوف الامام اى مما يليه ثم هي ثم امرأة يعني ثم موضع خلفه لخطي ثم خلفه المرأة ان صحت عليهم حتى ماتوا فان
تركة ابو وابنا فلم يسم وهو نصيب التيم والمالين سهران يعني لخطي المشكل اقل النصيب عند جرحه وهو قول عامة
الصحابة ومطاع عليه الفتوى وعند الشعبي لير نصف النصيبين وهو قول ابن عباس يعني لم يفسد ميراث ذكر ونصف ميراث
نثى ثم اختلف ابو يوسف ومحمد في القسمة بين الخنثى والابن المعروف فيس قول الشعبي وذا ثلاثة من سبعة عند ابو يوسف يعني
قال ابو يوسف فيس قوله ان يكون المال بينهما على سبعة ثلاثة للخنثى واربعة للابن المعروف لانا نعتني نصيبا للابن وهو سهم لانه
اقل هو متتابع متيقن لخطي لو كان ذكره كان له سهم ايضا ولو كان بنتا كان له نصف سهم فالنصف متيقن فوقع الشكل
في النصف الآخر فنصف صادر بغيره فالنصف والربع ثلاثة ارباع فالنصف وهو اربعة للابن وربع ارباع للخنثى العتق خمسة
عاشق عشر عند محمد يعني قال محمد فيس قوله ان يكون المال بينهما على اثني عشر سهرا للابن المعروف وسبعة للخنثى خمسة لانه لو كان
ذكره كان له نصف المال ولو كان انثى لكان لخطي ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباء للآخر فخرج الى
حساب له نصف والنصف نصف وثلث وثلث نصف واقل اثني عشر حلاله نصف نصف ثلثه وحال له نصف ثلثه اثنان
فيكون خمسة والباء وهو سبعة للآخر **كتاب الخنثى** كتابه الاخرس واما فة بما يوفى به نكاحه وطلاقه وبيع وشراؤه
وقوده كالبيان ولا يجد اى اذا قصر عما يوجب بطريق الاشارة لا يجد ولا يجد ايضا بالاشارة فالنصف لعدم العقد فخرج
ويقتضى منه وله اذا اولى اياها يعرفه او كتمه والفرق ان الحدة لا يقيم الا ببيان لا بشبهة فيه الاقوى ان الشهادة بالوطى
للمرأة والاقرار بالوطى لا يوجب الحدة والقصاص بيقام بالشبهة والاقرار عطا بطلان العقل وان لم يوجد التبرع بالوطى قال

صنع و

قد وقع الفراغ من توشيح الشرح في حل الوقاية
لاين الملك عامه ابلطفه العظيم بلا شبهة ولا يشك
على يد اضعف عباد الله الكريم سيد ابن
سليمان فقه غفر الله له ولوالديه وجميع المؤمنين
في رجب سنة ١٢٨٢ ثني عشر و تسعمائة

فرد فتح الفراغ من سويته الوفا لان المكر عامان فاعلمه العظيم على راضو العباد الكرام
ولا اله الا الله و محمد الوحيين صلوات الله عليهم اجمعين
وقد ٩١٢



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİTAP	AMCA ZADE MÜSEYİN PAŞA
YENİ	
Eski Kayıt	164

